أوفرا بينغيو

كرد العراق

بناء دولة داخل دولة

دار الساقي



خطوط العناوين: حمدي طبارة
تصميم الغلاف: سومر كوكبي

أوفرا بينغيو

كرد العراق

بناء دولة داخل دولة

ترجمة

عبد الرزاق عبد الله بوتاني





الطبعة العربية
دار الساقي
بالاشتراك مع
دارس آراس للطباعة والنشر

الطبعة الأولى 2014

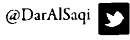
ISBN 978-6-14425-752-4

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: 113/5342، بيروت، لبنان
الرمز البريدي: 6114–2033
هاتف: 442 866-1-961+، فاكس: 443 866-1-961+
email: info@daralsaqi.com

دار آراس للطباعة والنشر
شارع جولان، أربيل، اقليم كردستان العراق
البريد الإلكتروني: aras@araspress.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني
www.daralsaqi.com

تابعونا على


@DarAlSaqi

دار الساقي

Dar Al Saqi

المحتويات

مدخل: نشوء الفكر القومي الكردي

التقيتها في مقهى باريسي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، وكانت قد فرّت قبل مدة وجيزة من عراق صدام حسين، حيث كانت تعمل كعالمة. كانت ودودة جداً ولكنها كانت مرتعبة جداً في الوقت نفسه؛ فلم تفصح لا عن اسمها ولا عن أية تفاصيل شخصية متعلقة بها سوى كونها كردية وأنها عاشت تجربة كابوسية في كردستان العراق. والمرة الثانية التي التقيتها فيها كانت في أيار/ مايو ٢٠٠٩ في مدينة السليمانية بكردستان العراق، وهذه المرة لم تكن بحاجة لتخفي هويتها: إنها الدكتورة أختَر نجم الدين، وقد شغلت حتى عام ٢٠٠٦ منصب وزيرة التعليم العالي في حكومة إقليم كردستان – إدارة السليمانية. هذان اللقاءان يمثّلان ملخصاً لتغيّر حظوظ الكرد خلال نصف القرن الماضي. ويُعدُّ كتابي هذا قصة ذلك التغيّر.

من هم الكرد؟

لم يشرع الكرد في كتابة تاريخهم الخاص إلا في أواخر القرن السادس عشر، وعلى استحياء شديد أيضاً. ولهذا السبب على الباحثين والمهتمين بأحوالهم الاعتماد على مصادرٍ غير كردية لتتبّع الجذور التاريخية للكرد، وهو ما يترك الأمر مثاراً للجدل. فالعديد من الباحثين والطيف الأوسع من القوميين الكرد يعيدون أصول الكرد إلى هجرة "إيرانية" في القرن الأول قبل الميلاد من منطقة غير معروفة في الشرق إلى المنطقة التي يعيش فيها الكرد الآن.[١] ويستند فلاديمير مينورسكي إلى كتابتين من العهد السومري تعودان إلى سنة ٢٠٠٠ ق.م، يرد فيهما ذكر بلد يدعى كار– دا – كا، في القول إن

الكرد "شعب إيراني من آسيا الصغرى – Nearer Asia".[٢] ويعتقد سي. جي. إدموندز، هو الآخر، أن "الكرد يمثلون أمة واحدة سكنت موطنها الحالي منذ ما يقرب من ثلاثة آلاف سنة على الأقل. وقد عاشوا بعد بروز وزوال العديد من الأمم الإمبراطورية".[٣] وهكذا، فليس من المفاجئ أن نرى المؤرّخين والباحثين والساسة الكرد يعتنقون هذه الفرضيات بإخلاص.[٤]

إلا أن هناك مع ذلك أساليب أكثر جدارةً وقياساً فيما يتعلق بأصول الكرد. وهنا تقول ماريا أوشيا إنّ "من المستحيل، بما يتوفر من معلومات، التوصل إلى فهم معقول فيما يتعلق بالأصول الدقيقة للكرد، ومتى التحموا كمجموعة يمكن تمييزها كالموجودة الآن، أو تاريخهم القديم الذي يعود إلى عصرٍ يسبق بكثير الغزو العربي – الإسلامي".[٥] ولكن من المؤكد أن التلمود قد أشار في القرن السادس الميلادي مراراً إلى الـ"كاردو" والـ"كاردوييم".[٦] ولكنّ أحدث الوثائق التي وردت فيها كلمة الكرد، كإشارة إلى مجموعة، إنما ظهرت في بداية العصر الإسلامي، وذلك في رسائل متبادلة بين الإمام علي بن أبي طالب (ع) ووالي البصرة.[٧] وقد ازداد هذا المصطلح شيوعاً في القرن العاشر الميلادي بين المؤرخين الإسلاميين من أمثال أبي جعفر محمد بن جرير الطبري وأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي.[٨] وكلاهما يتحدث عن التمرد الكردي حوالى عام ٨٤٠م في منطقة الموصل. أما مصطلح كردستان (بلاد الكرد) فأول ما ورد كان في بداية القرن الثاني عشر الميلادي، وقد أطلقه الأتراك السلاجقة على المنطقة الممتدة من آذربيجان حتى لُرستان.[٩] أما اليوم فيشير اسم كردستان إلى منطقة أوسع تمتد من جبال طوروس شمالاً إلى سهول ميزوبوتاميا جنوباً. وعدا عن هذه الحقائق المجردة، هناك ثروة من الجدل ما زالت قائمة.

إن الخلافات حول المصطلحات تعكس المشاكل الأكبر المتعلقة بالهوية والسيادة. وإجمالاً، في العصر الحديث، فإن طريقة التعبير الرسمية في ما يطلق عليه البلدان المضيفة التي يعيش فيها الكرد تنأى بمستخدميها عن استخدام مصطلح كردستان. فالخطاب التركي الرسمي مثلاً يميل إلى استخدام مصطلح "جنوب شرق تركيا" للإشارة إلى المناطق التي يسكنها الكرد، فيما اعتادت الأنظمة العراقية المتعاقبة استخدام مصطلح "شمال العراق".[١٠] أما القوميون الكرد، المصرّون على تقديم كردستان كبلد ذي عرق

وقومية واحدة، فيصرّون من ناحيتهم على القول بـ"كردستان الشمالية" بالنسبة لتركيا و"كردستان الجنوبية" بالنسبة للعراق و"كردستان الشرقية" بالنسبة لإيران و"كردستان الغربية" بالنسبة لسوريا.[١١] جلال الطالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) ورئيس العراق منذ عام ٢٠٠٥، استخدم مصطلح كردستان العراق مشيراً بذلك إلى أرض تعود إلى العراق. وفي الحقيقة فإن استقلالية الفكر الكردي والسلطة الكردية قد أصبحا في الواجهة.[١٢] أما المؤرخ الكردي ميهرداد يزدي فيستخدم مصطلحاً أكثر كرديةً حين يقول "الدول الخمس ذات السيادة التي تتقاسم بلاد الكرد".[١٣] ومن نفس المنطلق لا يحبّذ الكرد الذين يعيشون في الشتات أن يُشار إليهم بالقول: كرد العراق أو كرد تركيا.[١٤] ولا يقبل الكرد أيضاً أن يُطلق عليهم مصطلح "أقلية عرقية". فحينما سُئل أحد المشاركين من تركيا، في استبيان أجراه أوستن والبيك، فيما لو كان يشعر بأنه ينتمي إلى أقلية كهذه أجاب قائلاً: "أشعر بغضب حقيقي حينما يقولون أقلية كردية... إن تسميتهم لعشرين مليون إنسان بالأقلية شيء مثير للذهول تماماً".[١٥]

ونجد هذه اللغة الواثقة كذلك في قصيدة من القرن السابع عشر الميلادي للشاعر الكردي أحمد خاني الذي كتب في ملحمته الشعرية **مَمْ وزين** يقول:

فانظر كيف أن الأكراد أصبحوا قلاعاً
من حدود العرب حتى حدود الكرج
يحتمي بها الترك والعجم
ويبقى الأكراد خارجها في العراء[١٦]

ومع ذلك، في العصر الحديث، تعرّض مصطلح الكرد لخطر الزوال بسبب السياسات الحكومية. فعلى سبيل المثال، في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٢٤، وفي نفس اليوم الذي تمّ فيه إلغاء الخلافة الإسلامية في تركيا، أصدر مصطفى كمال مرسوماً منع فيه كل المدارس والجمعيات والمطبوعات الكردية، وصار بموجبه استخدام كلمات من قبيل "كردي" و"كردستان" مخالفة يحاسب عليها القانون.[١٧] ومن حينها صار يُشار إلى الكرد رسمياً بتسمية "أتراك الجبال"، لأنه، وحسب موروث المصطلحات الشعبية، فإن أهل الجبال حينما يسيرون فوق الثلوج تصدر عن وقع أقدامهم أصوات مثل "كارت" و"كورت".[١٨] كما تمّ منع استخدام الأسماء الكردية للأماكن. فالتسمية الكردية لمدينة دياربكر (آمَد) مثلاً أصبحت محظورة إلى درجة أن أحد الرجال حوكم فقط لأنه كتب

هذا الاسم على رسالة دعوة.[١٩] وفي العراق كذلك تواترت سياسة حظر الأسماء الكردية واستبدال أخرى بها. ففي عام ١٩٩٩ أصدر وزير الداخلية العراقي تعليمات بمنع استخدام الأسماء الكردية على بطاقات الهوية.[٢٠] وفي إيران صدر تعميم حكومي في ١٩٢٣ يمنع بموجبه تدريس اللغة الكردية في المدارس. وفي بداية الثمانينيات رفعت حكومة إيران الإسلامية الحظر عن المطبوعات الكردية، إلا أن الحظر على تعليم اللغة الكردية في المدارس ظل سارياً.[٢١] وحتى لو استُخدمت الكردية في المدارس فإنها كانت لتمثل مشكلة بسبب الوصمة الاجتماعية الملازمة لكون الفرد كردياً. حيث يشتكي أحد أعضاء البرلمان الكردي في المنفى قائلاً: "لقد وصفنا مضطهدونا ظلماً ومراراً كشعب جبلي بدائي بعيد عن التحضر ومتمرّد وبدوي وكقبائل تفتقر إلى أيّ وعي قومي".[٢٢] أما في سوريا فقد طُبِّقت الدراسة البعثية المشؤومة في عام ١٩٦٣ التي أجراها طالب هلال ودعا فيها إلى اتّباع سياسة "تجهيل الكرد"، وذلك من خلال منع إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية في مناطقهم. وقد برّر طالب هلال هذه السياسة بفشل سياسة أخرى سابقة قامت على المنطق القائل "علِّموهم يستعربون".[٢٣]

أما مسألة من هم الكرد وما هو حجمهم السكاني، فهي الأخرى لا تقلّ جدلاً عن سابقاتها. ففيما تحاول الحكومات التقليل من أعدادهم، يميل القوميون الكرد إلى تضخيم عددهم. وبما أن الحكومات لا تنشر الإحصاءات فيما يخص الأمر، لذا ينبغي علينا الاستناد إلى التقديرات. ففي عام ٢٠٠٦ قُدِّر عدد الكرد في العالم بثلاثين مليوناً، ليكونوا بذلك "أكبر شعب بدون دولة في العالم المعاصر".[٢٤]

فما هي حدود كردستان وأين تقع؟

بالنسبة إلى المبالغين من الكرد، ومعظمهم من كرد الشتات، فإن خريطة كردستان الكبرى "المتخيَّلة" تمتد من "جبال القوقاز حتى البحر المتوسط، ومنه حتى الخليج الفارسي (العربي)".[٢٥] ولكن مع هذا، ومن الناحية العملية، فإن السجّل التاريخي في نقطة واحدة على الأقل غير قابل للجدل، وهي تحديداً في أنّ الكرد، الذين سكنوا هذه المنطقة منذ زمنٍ سحيق، لم ينجحوا قط في تأسيس دولة مستقلة خاصة بهم،[٢٦] وذلك حتى في ما يعدّ العصر الذهبي لإمارات الحكم الذاتي (من القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر). فالمنطقة الكردية كانت مقسمة بين منطقتي نفوذ:

إحداهما تحت نفوذ الإمبراطورية الفارسية والأخرى تحت نفوذ الإمبراطورية العثمانية.

وتبقى مسألة ما الذي تشكّله كردستان الكبرى، والتي تبقى أساساً مسألة أكاديمية. فتخطيط محيط كردستان العراق في عراق ما بعد صدام حسين أصبح عقدة الخلاف بين العرب والتركمان والكرد، مع تطلّع الكرد إلى ضمّ منطقة كركوك إلى حدودها. وهذا بالنسبة إلى عرب العراق غير مقبول بالمرّة، حيث علّق أحد المعلقين بالقول:

> هل سمعتم يوماً بإقليم ابتلع الأرض الأم وداس على هويتها وغيّرها إلى هوية الإقليم؟ والجواب هو كلا، نحن لم نسمع و لم نقرأ عن إقليم وأمة صغيرة يمكنها أن تصبح مهيمنة إلى درجة تطمس فيها التاريخ الفريد للوطن والأمة الأكبر إلاّ في العراق... العراق العربي، الذي تعود حضارته إلى سبعة آلاف سنة، أصبح ذيلاً للإقليم الكردي، وتحولت الأمة العربية إلى خادم للأمة الكردية.[٢٧]

لقد تنوعت الاتهامات للكرد بتنفيذهم "مشاريع إمبريالية لتقسيم العراق"[٢٨]، وبمحاولتهم إنكار الهوية الإسلامية للدولة، ورفضهم "اعتبار كردستان جزءاً من الأمة العربية"[٢٩]، والأسوأ من كل ذلك تسميتهم بعملاء إسرائيل الساعين إلى تأسيس "إسرائيل ثانية"[٣٠].

ولكن ماذا عن طبيعة الفكر القومي الكردي؟ هنا أيضاً يظهر قدرٌ كبير من الجدل النابع من حقيقة وجود عدد من اللهجات الكردية المختلفة بحيث أن متحدّثيها لا يفهمون دائماً بعضهم بعضاً. والبعض من الباحثين يقول إنّ تلك اللهجات هي في الواقع لغات منفصلة. وهؤلاء الذين يقولون إنّ تلك اللهجات هي لغات منفصلة يلمّحون إلى أنّ الكرد لا يشكّلون أمةً واحدة بل مجموعات إثنولغوية مختلفة.[٣١] وقادة الشرق الأوسط أيضاً يقولون الشيء نفسه، وهذا، دون شك، لأسباب سياسية.[٣٢]

أما الحركة القومية الكردية فترفض بالطبع هذه الآراء وتضميناتها. وهم "مثل كل القوميين الآخرين... متلهفون لخلق تاريخ وهوية وثقافة ولغة كردية مشتركة".[٣٣] ولكن مع هذا وكما يشير فريد هاليداي: "فليس هناك حركة قومية كردية واحدة بآيديولوجيتها وفلسفتها، كما إن تاريخ الفكر القومي الكردي المعاصر هو تاريخ لثلاث

حركات منفصلة تماثل سياقاتها المختلفة في إيران وتركيا والعراق"[٣٤]. وفي الحقيقة يتعيّن على المرء أن يضيف أيضاً إلى هذه القائمة السياق السوري.

أما في ما يتعلق بالفكر القومي الكردي فإن اللغوي الكردي أمير حسنبور يعرض مفهومين: الفكر القومي الإقطاعي والفكر القومي للطبقة الوسطى.[٣٥] وتبعاً لفرضيته فقد تطور الفكر القومي الإقطاعي في القرن السابع عشر الميلادي كنتيجة مباشرة للحروب التي دارت بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية، التي كان الكرد بين حجري رحاها. ولهذا فإنّ الدمار والمعاناة الكبيرتين، اللتين تسبّبت بهما الهيمنة الأجنبية، نتج عنهما بروز صحوة قومية في مجتمع ذي تنظيم إقطاعي... إن فكرة الأمة والقومية – وهي مفارقة تاريخية حدثت في هذا الجزء من العالم في القرن السابع عشر الميلادي – إنما نمت وتطورت في إطار الظروف الخاصة بكردستان في تلك الحقبة.

ويستند حسن بور في فرضيته على مقولات الشعراء والأمراء و"جماهير الشعب"[٣٦].

ووفقاً لحسنبور، بدأت الموجة الثانية من الفكر القومي للطبقة الوسطى تتشكّل في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ولهذا "بحلول ستينيات القرن العشرين تطورت الأفكار القومية الحديثة لتصبح نظاماً فكرياً متماسكاً، وسُمِّيت بالكردايَتي"، التي، كما يقول حسنبور، كانت في جوهرها فكراً قومياً علمانياً.[٣٧]

أما عباس والي فيعرض علينا أثراً مهماً ومميزاً، مشتركاً بين الفكر القومي الكلاسيكي في أوروبا والفكر القومي الكردي. إذ يستطرد قائلاً إنه في الوقت الذي دفعت فيه الحداثة في أوروبا الفكر القومي الكلاسيكي إلى الظهور، بحيث جلب معه المواطنة الديمقراطية والمجتمع المدني، فإن الفكر القومي الكردي كان ردّاً على إنكار الهوية الكردية واستند على اضطهاد المجتمع المدني والمواطنة الديمقراطية في كردستان.[٣٨]

ولكي نتمكّن من تفحّص الفكر القومي من خلال موشور دولة الأقلية العرقية فنحن بحاجة إلى مؤلفات نظرية أخرى، قد تكون ذات فائدة. ولهذا يمكن تعريف الكرد بأنهم "أمة من دون دولة تتمتع بكل خصائص الأمة"[٣٩]. ويمكن أن يمثلوا كذلك ما أطلق عليه ميروسلاف هورج مجموعة عرقية "غير مسيطرة" نشطت في حقل إقليمي لأمة – دولة خاضعة لمجموعة عرقية مختلفة، وكانوا، على مرّ التاريخ، معادين للمفاهيم البديلة عن

النظام السياسي والاجتماعي. ولهذا ينطبق على الكرد تعريف أنتوني د. سميث للإثنية الحديثة، وهي "وحدة بعينها من السكان ذات أصول أسطورية وذكريات تاريخية وعناصر من الثقافة المشتركة، بالإضافة إلى بعض الروابط بأرض تاريخية مشتركة وقدر من التضامن، على الأقل بين النخبة"[٤٠].

وفي محاولتنا لفهم طبيعة إثبات الذات العرقية الكردية قمتُ بتطبيق مفهوم فردريك بارث للحدود العرقية، والقائل إن المقوم الرئيسي للقومية هو المحافظة على الحدود بين المجموعات العرقية المختلفة في الأنظمة الاجتماعية متعددة القوميات، وأنّ القومية ببساطة لا تحددها محددات ثقافية "موضوعية". وبحسب بارث فإنّ "المجموعات العرقية إنما تظل باقية كوحدات مهمة إذا ما أظهرت صفات مميزة واضحة في سلوكها، ومنها، على سبيل المثال، الفروقات الثقافية الدائمة"[٤١]. ويبدو أن هذا يعزز رأي هورج القائل إن "عملية تكوين الأمة إنما هي ظاهرة أقدم من المفهوم المعاصر للأمة والفكر القومي. وبناءً عليه لا يمكن لأي تفسير للهوية القومية المعاصرة تجاهل خصوصيات ما قبل فترة نمو القومية المعاصرة، أو أن تحطّ من قدرها لتعتبرها مجرد أسطورة"[٤٢].

الدولة في مواجهة القومية: الجدل الجغرافي – التاريخي

حتى إن المقارنة السطحية لما كُتب عن الكرد في بدايات ونهايات القرن العشرين تُظهر لنا حدوث تغييرات كبيرة جداً من ناحيتَي الكمّ والنوع. فعلى مدى القرن الماضي، الكتب القليلة عن الكرد بحدّ ذاتها إنما كُتبت باللغات الغربية[٤٣]. وكون موطن الكرد قد قُسِّم بين خمس دول (تركيا، إيران، العراق، سوريا والاتحاد السوفييتي) في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فقد عامل الباحثون الكردَ على أنهم جزء لا يتجزّأ من هذه الدول القومية، وفي أحايين كثيرة كان يتمّ تجاهل الكرد تماماً. وهذا الأمر كان في الحقيقة جزءاً من ظاهرة أوسع، وهي، بالتحديد، تركيز العلاقات الدولية وميلها إلى إهمال أو تجاهل دور اللاعبين الذين لا دول لهم[٤٤]. ولاستعراض هذا التوجّه فإنّ كرد العراق، الذين يُعدّون في الحقيقة من أكثر اللاعبين الكرد نشاطاً ومأساوية ونجاحاً، ومن دون دولة، حالة للبحث.

فحتى أوسط الستينيات من القرن الماضي كانت الإشارات الموجودة عن الكرد، في معظمها، في إطار الحديث الدائر عن العراق نفسه، كما يظهر من أولى الكتب عنهم من قبل ستيفن هـ. لونجريك وأوريل دان وحنا بطاطو.[٤٥] ورغم أنّ المؤلفين الثلاثة يتناولون جوانبَ مختلفة من حياة الكرد بتعمّق، فإنهم إنما قاموا بذلك في سياق القضية الأوسع التي واجهت دولة العراق. وأكثر تلك الكتب ترويعاً هو كتاب مجيد خدّوري (**العراق المستقل**) الذي يتجاهل الكرد تجاهلاً تاماً تقريباً، في الوقت الذي يعرض فيه "سرداً لبناء دولة قومية". وكتابه، الذي يغطّي فيه الفترة الممتدة من استقلال العراق ولغاية الإطاحة بالملكية (١٩٣٢–١٩٥٨)، لا يخصّص خدوري فيه سوى صفحة يتيمة واحدة من أصل ٣٦٨ صفحة لكي يتحدث فيها عن الكرد، حيث كتب قائلاً[٤٦]:

> الكرد الذين يختلفون عنصرياً عن الغالبية العربية اشتكوا طويلاً من التمييز الواقع عليهم وقد ثاروا مطالبين باللامركزية: إلا أن شكواهم لا يمكن إلا بالكاد تبريرها لأن المناطق العربية في الجنوب – والتي كانت بنفس مستوى فقر وتخلف المناطق الكردية – تعرّضت لنفس القدر من الإهمال وسوء الإدارة من قبل الحكومة المركزية.

أما فيما يتعلق بعشيرة بارزان، التي قادت الثورات المتعددة خلال تلك الفترة، فإن خدوري يصفهم بـ"المغامرين".[٤٧]

أما كتاب **الحركة القومية الكردية**، وهو من مؤلّفات مؤرّخ عراقي معاصر آخر هو وديع جويدة، فيثبت لنا أنّ إغفال الحديث عن الكرد في الكتب التاريخية لم يكن سببه لا ندرة في التطورات ولا شحّاً في مواد البحث. لأنّ الملفت في الأمر هو أنّ جويدة قد أكمل أطروحته للدكتوراه في العام ١٩٦٠، أي في نفس السنة التي طبع فيها خدوري كتابه، في حين أنّ أطروحة جودة – التي تروي "قصة عِرق" تناقض "دولة الأمة" – قد تمّ طبعها بعد ٤٦ سنة على وفاته.[٤٨]

لقد كان هناك بالفعل جدلٌ خفيّ محتدم بين القصة العرقية وقصة الدولة الأمة. وقد ألقى ذلك الجدل بظلاله على مؤلفات معظم الذين كتبوا عن الكرد والعراق. وكلا الأسلوبين واقعان تحت تأثير كبير للتطورات السياسية والأولويات الشخصية. وكما

يقول أحد الباحثين فإنّ "معظم ما كُتب عن الكرد كتبه إما أحبّاء غير منتقدين أو نقّاد غير محبين".[٤٩] ومن دون شك فقد تبنّى الكتّاب الكرد الأسلوب الأول، رغم أنّ العديد من العلماء من غير الكرد قد تبنّوا الأسلوب ذاته.

وكما ظهر لنا من قراءة الكتب "الكلاسيكية" التي كُتبت عن العراق الحديث، فإن قصة دولة الأمة كانت هي السائدة حتى أوائل ستينيات القرن العشرين. والسبب في ذلك يعود إلى عدة عوامل: فكرد العراق، بل الكرد عموماً، كانوا بعيدين جداً عن مصابيح العلماء الذين كانوا يسلّطونها على جهود بناء الدول لحقبة ما بعد الاستعمار. كما أنّ كوابح وموانع الكرد الخاصة بهم، والتي سبّبتها القيود السياسية أو الثقافية، حالت دون مساهمتهم مساهمةً تُذكر في هذا المجال. فقد كانت هناك ندرة في المطابع في المنطقة الكردية استمرت حتى أواخر خمسينيات القرن المنصرم.[٥٠] ولعلّ الأهم من ذلك كله كان الإدراك السائد بين العلماء والمحللين القائل إن العراق هو دولة قومية والكرد جزء لا يتجزأ منها، وإنه ليس دولة تتنافس فيها قوميتان (العربية والكردية) لتحقيق الهيمنة.

لكنّ أسلوب قصة العِرق بدأ يحقق المكاسب رويداً رويداً في أعقاب الحرب التي وقعت بين الكرد والزعيم عبد الكريم قاسم (١٩٦١–١٩٦٣). فقد كتب كلٌّ من الصحافيين دايفيد آدامسون ودانا آدمز شميت، اللذين أسرتهما أخبار الحرب الكردية في حقبة عبد الكريم قاسم، كتاباً حول الموضوع.[٥١] وقد تعزز هذا النهج فيما بعد، وخاصةً بعد صعود حزب البعث إلى السلطة في ١٩٦٨. إلا أنّ الدفعة الكبرى لأسلوب السرد المتركّز حول قصة العِرق جاءت في مطلع القرن الواحد والعشرين. إن تحول التركيز من الدولة إلى الكرد يعكس تحولاً في تركيز الانتباه بين العلماء، والذي يعكس بدوره مقدار التغيير الهائل الذي حدث في نهاية القرن العشرين على الساحتين الإقليمية والدولية.

إن نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، الذي مهّد لبروز الدول الجديدة في آسيا الوسطى وأوروبا، أعادا إلى الأذهان انهيار الإمبراطورية العثمانية في ١٩١٨ وبروز الدول الجديدة في الشرق الأوسط. إن زوال الاتحاد السوفييتي أضفى المزيد من الشرعية على الأصوات القومية في المنطقة، وعزّز التطلعات الكردية الساعية لإثبات الذات، بل وحتى لتقرير المصير. أما التطورات السياسية في العراق نفسه – والتي

تزامنت مع تلك الحاصلة على الساحة الدولية – فقد ساهمت مساهمةً كبيرة في المنظر الجديد. والأهم من ذلك كله كان بالطبع حرب الخليج في ١٩٩١ وما نتج عنها من تأسيس حكومة إقليم كردستان شبه المستقلة في ١٩٩٢.

وبالتزامن مع هذه التطورات حدث عدد من التغييرات الاجتماعية – الاقتصادية في كردستان العراق: تحسّن الوضع الاقتصادي، ارتقاء مستويات التعليم، انتعاش اللغة الكردية، والدور النشط الذي لعبته الجالية الكردية في المهجر. ويوماً بعد يوم بدا ظاهراً أن كردستان تتخذ مساراً مختلفاً عن بقية أجزاء البلد، مما أوجب إجراء بحوث جديدة. أما تزايد انهماك الولايات المتحدة في الشؤون العراقية فقد أوجد جيلاً جديداً من الباحثين. والخلاصة أنّ صوت الكرد بات مسموعاً أكثر، والفضل في ذلك يعود لدراسات عدد من الباحثين والكتّاب في العالم،[٥٢] وأحدهم، وهو بيتر جالبريث، يفصح عمّا لم يجرؤ الكرد أنفسهم على التصريح به، وبالتحديد دعوته إلى إنشاء دولة كردية في العراق.[٥٣]

ولكن ليس كل الباحثين يفضّلون القصة العِرقية. ففي كتاب نُشر في ٢٠٠٥ ينتقد الكاتب إيريك ديفز استخدام القصة العِرقية التي، حسب وجهة نظره، استخدمها كلٌّ من إيلي كيدوري ويوريل دان وفلاديمير جالمان. فهو يؤكّد، بالدليل، أنّ هؤلاء جميعاً "يمتلكون نصّاً مخفياً"، أي أنهم مدفوعون سياسياً. ففي تصور إيريك المثالي عن العراق كدولة قومية يتجاهل الكاتب تماماً القومية العرقية الكردية، حيث يكتب قائلاً:

> الجهد الحربي (حرب الثماني سنوات من ١٩٨٠–١٩٨٨)، الذي لم تؤدِّ أيّ توترات عرقية أو طائفية إلى إعاقته، أظهر بشكل لا يرقى إليه شك العيوب التي تلفت النظر إلى العراق من خلال موشور الانقسامات العِرقية. فقد عمل العراقيون من كل الأعراق معاً تحت ضغط الإكراه ليواصلوا بنجاح خوض ما يمكن اعتباره أكبر حرب وأكثرها وحشيةً في القرن العشرين. (التاكيد مضاف من قبل المؤلفة).

ويمضي إيريك ديفز في تأكيده على أن التزام كل المجاميع العِرقية بالقومية العراقية لا بدّ وأن "يدحض فكرة أن العراق دولة قومية مصطنعة".[٥٤]

أين يقف كرد العراق أنفسهم فيما يتعلق بالتاريخ الجغرافي ومساهمتهم في تشكيله؟ فكما ذكرنا سابقاً، وبسبب القيود الثقافية، فقد تأخر الكرد في تقديم نسختهم الخاصة من التاريخ الكردي في العصور الحديثة.[٥٥] ويُعتبر الكاتب محمد أمين زكي حالة استثنائية مهمة في هذا الصدد، والذي شغل منصب وزير في حكومات مختلفة ببغداد خلال الفترة الممتدة من ١٩٢٥ إلى ١٩٣٦. وفي كتابيه اللذين طبعهما في ١٩٣٩ أرسى زكي أسس دراسة الكرد من قبل الكرد أنفسهم وباللغة الكردية.[٥٦] وفي هذه الدراسة الرائدة يشرح زكي الأساس المنطقي لكتابته باللغة الكردية: وهو بالتحديد أنّ تاريخ الشعب الكردي يجب أن يُكتب بالكردية وليس بالعربية أو التركية. بل إنه يمضي وينتقد الأمير شرف خان البدليسي، مؤلف **شرفنامه** (١٥٩٧م) الذي يُعدّ أول كتاب في التاريخ الكردي، لوضعه الكتاب باللغة الفارسية وليس الكردية.[٥٧] وفي الحقيقة فإن أول من استخدم اللغة الكردية في أعمالهم الإبداعية كان الشعراء، وذلك في القرنين السادس والسابع عشر الميلاديين.[٥٨]

وكقومي كردي يتحدّى محمد أمين زكي بعض النظريات التي تتحدّث عن المدى الذي يمكن تتبّع آثار الكرد إليه في التاريخ. ففيما يدّعي بعض الباحثين أنّ الكرد قد قدموا حديثاً إلى المنطقة، يفترض زكي أنهم قد عاشوا في المنطقة منذ زمن سحيق، وأنهم وصلوا إلى موطنهم هذا في القرن السابع قبل الميلاد[٥٩]، ولكن تحت تسميات وألقاب مختلفة. ويرفض زكي الفكرة التي يطرحها بعض المؤرخين العرب والمسلمين، كالمسعودي الذي يزعم أنّ الكرد هم من أصل عربي[٦٠]. كما ويتحدى التقديرات الشائعة المتعلقة بتعداد الكرد. فعلى سبيل المثال، كانت التقديرات الخاصة بعدد الكرد في العراق في العشرينيات تبلغ ٤٩٤ ألفاً، إلا أن تقديرات زكي الخاصة كانت أعلى من ذلك حيث بلغت ٦٠٠ ألف شخص، أي ما يعادل خُمس سكان العراق[٦١]، ونفس هذه النسبة المئوية يدّعي بها الكرد في العراق اليوم.

وإجمالاً هناك نوع من العلاقة بين إنجازات كرد العراق السياسية على الأرض وبين قدرتهم على سرد قصتهم بأنفسهم. ويظهر هذا بوضوح من حقيقة أنه من بين كل المجتمعات الكردية تمكّن كرد العراق من إنتاج أكثر الكتابات التاريخية والأدبية خصوبةً. فعلى سبيل المقارنة تمّ نشر ٢٢٦٥ عنواناً في العراق مقارنةً بعشرة عناوين في

تركيا و ٣١ في سوريا و ١٥٠ عنواناً في إيران و٣٧٧ عنواناً في الاتحاد السوفييتي بين الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٨٥.[٦٢] لا شك أنّ هذا الواقع كان مردّه إلى الحقيقة النسبية بأن كرد العراق كانوا يتمتعون بقدر أكبر بكثير من حرية التعبير. وبعد تأسيس حكومة إقليم كردستان تحوّل الغيض إلى فيض. وبحلول عام ٢٠١١ كانت المطابع في مدن الإقليم الكبرى تطبع الكثير من الكتب بالكردية.[٦٣]

وحتى بين الكتّاب الكرد أنفسهم صرنا نلمس تغيّراً تدريجياً – من ميلهم إلى تمجيد التاريخ الكردي وتصوير الكرد كضحايا فحسب، إلى انتهاج أسلوب أكثر انتقاداً يتفحص دور الكرد في التاريخ والأسباب التي أدّت إلى فشلهم في إقامة دولتهم الخاصة بهم الى جانب عرضهم لأكثر الأساليب فاعليةً لزيادة حظوظهم في الظروف الراهنة.[٦٤] وينتقد بعض الكتاب الكرد زملاءهم الكتاب لتضخيم دور الكرد في التاريخ من خلال محاولتهم انتحال حكومات وفترات معينة بهدف إثبات عظمة وحجم أمتهم. فكمال فؤاد، على سبيل المثال، يجادل بأن حقيقة كون أحد الحكّام من أصول كردية – كالقائد الأسطوري السلطان صلاح الدين الأيوبي في القرن الثاني عشر الميلادي – لا يعني بالضرورة أنّ الدولة التي حكمها كانت دولة كردية. إذ يقول بهذا الصدد: "إن الانتماء القومي لحاكم معين هو أمر ثانوي الأهمية بمواجهة عوامل من قبيل الأرض والشعب واللغة والثقافة"[٦٥].

والصوت الناقد الآخر هو لكندال نزان. ففي مقالته "الكرد في ظل الإمبراطورية العثمانية" يلقي باللوم في فشل الكرد في تأسيس دولة خاصة بهم على الكرد أنفسهم، ويقول: "في أعقاب انهيار وتقسيم الإمبراطورية العثمانية كانت كل الشعوب الخاضعة لها قادرة على تأسيس دول خاصة بها. أما الاستثناء الوحيد فكان الشعب الكردي، والسبب في ذلك كان عدم الأهلية السياسية والتخلف التاريخي لقادتهم"[٦٦].

الجدل الدائر حول من يجب أن يتحمّل اللوم: هل هم الكرد أنفسهم، لضعفهم، أم العوامل الخارجية؟ لا يزال قائماً حتى الآن. ولكن، رغم ذلك، يبدو أنّ الكرد، على الأقل في الحالة العراقية، قد بدأوا، على نحوٍ متزايد، يتحملون مسؤولية مصيرهم بأنفسهم. وعلى نحوٍ مماثل، فإنّ طريقة التفكير المستشرية، القائلة إن الكرد لا صديق لهم سوى الجبال، قد تغيّرت على نحو جذري.

والظاهرة الأخرى المثيرة، والتي تطورت على مرّ السنين، هي تبلّور ما يمكن أن يُطلق عليه الهوية القومية ل"العراقي الكردي"، التي تميّزها عن المجتمعات الكردية في الدول الأخرى. لقد وسم هذا التطور تبلور هويات قومية مناطقية في الدول العربية وإيران وتركيا. إن رسم حدود خمسة دول مختلفة داخل موطن الناطقين بالكردية قد أثّر في وضعهم بطريقتين: الأولى هي أنّ القوة المحرّكة للسياسة والثقافة واللغة والنماذج الاجتماعية لكل دولة قد تركت سمتها الخاصة والمميزة على كلٍّ من المجتمعات الكردية الخمسة؛ والثانية هي أنّ مصالح أحد تلك المجتمعات الكردية كانت تتصادم في بعض الأحيان مع مصالح مجتمع كردي آخر، مما ينجم عنه الصراع فيما بينهما، ومثال ذلك الاشتباكات المسلحة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) في العراق وحزب العمال الكردستاني (ب ك ك) في تركيا، وخاصةً في تسعينيات القرن الماضي.

ولكنّ ذلك، مع هذا، لا يعني أنه لم يكن هناك تأثير متبادل. ففي الحقيقة، بدءاً من الستينيات فصعوداً صار النشاط السياسي لكرد العراق نموذجاً يُحتذى في البلدان الأخرى. وعلاوةً على ذلك، ففي العقود الأخيرة ظهرت ميول وحركات مشابهة لتلك التي كانت تنادي بالوحدة العربية، وذلك بين أفراد الجالية الكردية المتنامية في الغرب. وأحد أهم تعبيرات تلك الحركة هو البرلمان الكردي في المنفى، الذي تأسس في لاهاي عام ١٩٩٥ ويقع مقره الآن في بروكسل. والمنظمات المهمة الأخرى هي المؤتمر القومي الكردي (KNC) الذي تشكّل في لندن في عام ١٩٨٩، والجمعية الطلابية التي تأسست في فرنسا، والاتحاد القومي للطلبة الكرد في أوروبا، الذي تأسس في ميونيخ عام ١٩٦٥، والأكاديمية الكردية للعلوم والفنون، التي تأسست في ستوكهولم عام ١٩٨٥.[٦٧]

كرد العراق والدولة: تشريح العلاقة المتغيرة

منذ تأسيسها كان على الدولة العراقية أن تكافح في وجه القضية الكردية التي كانت تؤثّر في كافة جوانب حياتها، الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية، إضافةً إلى علاقاتها الدولية. أما كرد العراق، من ناحيتهم، فقد شكّلوا حركة قومية تقدّمت منجزاتها بشوط

كبير على مثيلاتها في المجتمعات الكردية الأخرى.

قد تساعدنا بضعة عوامل تاريخية وجيوسياسية وديموغرافية على شرح هذه الظاهرة. فبعد الحرب العالمية الأولى مباشرةً بدأ الكرد يتقدّمون بمطالب غير مكتملة الصياغة للاستقلال. حتى إنهم تمكنوا من تحقيق نوع من الموافقة الدولية في معاهدة سيفر (١٠ آب/ أغسطس ١٩٢٠) التي وعدتهم بالحكم الذاتي وخيار تأسيس دولة كردية في مناطق واسعة من كردستان التي كانت سابقاً تحت الحكم العثماني، مع استثناء المناطق الكردية الفارسية. وتركت تلك المعاهدة الخيار للكرد في ولاية الموصل (وهي تمثّل معظم كردستان العراق الحالية) لكي تنضمّ إلى ترتيب الحكم الذاتي هذا. إلا أن معاهدة سيفر أُلغيت بمعاهدة لوزان (١٩٢٣) التي لم تمنح الكرد أيَّ شيء.

فبالنسبة إلى تركيا، لا بل بالنسبة إلى بقية العالم، اعتُبرت معاهدة سيفر ميتة، وقد دُفنت حقاً. أما بالنسبة إلى الكرد فلم يكن الأمر كذلك. فمع انعدام أي اتفاقية أو قرار دولي يدعم قضيتهم، ظلّ القوميون الكرد يتمسكون بتلك المعاهدة لتوفر غطاءً شرعياً لكفاحهم من أجل حق تقرير المصير. وبحسب ما قاله مسؤول بريطاني في عام ١٩٤٣: "فرغم أن سياسات مصطفى كمال أتاتورك قد حطّمت آمالهم، إلا أن زعماء الحركة القومية الكردية اعتبروا فقرات معاهدة سيفر بمثابة اعتراف من قِبل قوى أوروبا الغربية بالقضية الكردية و لم يتوقفوا قط عن السعي من أجل الحكم الذاتي الكردي"[٦٨].

إنّ حقيقة أنّ ولاية الموصل كان قد تمّ دمجها بدولة العراق فقط في عام ١٩٢٦، وأن العراق كان تحت حكم قوة منتدبة، هي بريطانيا العظمى، حتى عام ١٩٣٢، كان أمراً حيوياً في خلق الشخصية الفريدة للمنطقة الكردية في العراق. ففي الوقت الذي برزت فيه كل من تركيا وإيران بعد الحرب العالمية الأولى كدول مكتملة السيادة، ولهذا كانت قادرة على فرض إرادتها على أقليتيها الكرديتين، فإن القرار في العراق كان بيد بريطانيا التي كانت اعتباراتها غريبة على المصالح العراقية والكردية على السواء. هذا علاوةً على أنّ بريطانيا نفسها ترددت طويلاً بين تشجيعها التطلعات الكردية نحو الحكم الذاتي - بل وحتى تأسيس دولة مستقلة في جزء من ولاية الموصل - وبين دمج تلك المنطقة بالعراق. وأصبح هذا التذبذب البريطاني بمثابة أرض خصبة لنمو الحركة القومية الكردية في العراق، كما وشكّل الأسس لمنح الكرد حقوقاً خاصة، مثل قانون اللغات

المحلية الذي سنذكره لاحقاً. وحينما أصبح العراق دولة مستقلة كانت الأنظمة العراقية المتعاقبة أضعف من أن تنبذ هذه السابقة. وفي الوقت نفسه كان الشعور القومي الكردي يزداد قوةً. والشهادة غير المباشرة على نمو وازدهار القومية الكردية يمكن إيجادها في المراسلات الرسمية بين المسؤولين البريطانيين في أربعينيات القرن الماضي. فعلى سبيل المثال يشير أحد مندوبي الانتداب البريطاني في العراق بازدراء إلى "أولئك (يقصد الكرد) المصابين بالفكرة غير العملية للقومية الكردية". فيما يصرّح مسؤول بريطاني آخر أكثر اعتدالاً قائلاً: "مهما كانت أصولهم فإن الكرد، مثل اليهود، يمتلكون تماسكاً قومياً يقاوم أي محاولة لاحتوائهم". فيما يصف آخرون منهم التطورات في كردستان العراق بأنها "حركة قومية كردية".[٦٩]

وطبقاً لتقديرات مختلفة فقد تراوحت تقديرات نسبة الكرد في العراق بين ١٥,٩% و٢٨%.[٧٠] وإنّ نسبة عالية كهذه النسبة – حتى وإن اعترفنا بالأقلّ من بينها – كان لها أن تؤثر حتماً على موازين القوى بين الكرد والحكومة المركزية. وعلى نفس القدر من الأهمية، بالنسبة لنجاح الكرد النسبي في العراق، كانت عادة التورط الأجنبي في القضية الكردية في العراق – كتورط بريطانيا العظمى وإيران وإسرائيل وسوريا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. في بدايات السبعينيات من القرن الماضي تأثرت القوة المحركة للقضية الكردية تأثراً كبيراً بصراع القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، اللتين كانتا تسعيان إلى تثبيت مصالحهما في منطقة لم تكن قد وقعت بعد في نطاق نفوذ أيٍّ منهما. والميزة الفريدة الأخرى لكرد العراق هي أنهم كان لهم قائدٌ كاريزمي هو الملا مصطفى البارزاني، الذي قاد الحركة القومية لأكثر من ثلاثين عاماً وساهم مساهمةً عظيمة في تشكيل الوعي القومي الكردي.[٧١]

لقد تضمّنت الحالة الكردية في العراق جوهرياً اصطداماً بين حركتين قوميتين – العراقية العربية والكردية – مما جعل من التعايش السلمي أمراً صعباً طالما أن الحركتين كانتا تتصارعان على نفس رقعة الأرض ونفس المصادر الاقتصادية والبشرية. وهكذا ظهر انقسامان؛ ففيما كانت بغداد تسعى إلى خلق حكومة مركزية، كان الكرد يكافحون من أجل حكم ذاتي داخل العراق. كانت الحكومات العراقية مستعدة للاعتراف بالكرد "كأقلية قومية" تتمتع، كحدّ أقصى، بحقوق لغوية وثقافية محدودة، إلا أن الكرد كانوا

يطالبون بأن يجري الاعتراف بهم كحركة قومية تشترك في حقها بدولة العراق مع السكان العرب. ويجب أن نلاحظ أن العرب والكرد، الذين يعيشون في هذه المنطقة، كانوا في موقف متشابه كون كلاهما كانا خاضعين لحكم الإمبراطورية العثمانية حتى تأسيس دولة العراق. وعلاوةً على ذلك، فحتى أواسط القرن التاسع عشر الميلادي حافظ الكرد على ثلاث إمارات شبة مستقلة ذات حكم ذاتي في المنطقة التي شكّلت في النهاية كردستان العراق. أي، بمعنى آخر، شعر القوميون الكرد بأنه يجب أن تكون للحركتين القوميتين العربية والكردية حصتان متساويتان في العراق طالما أن ظهورهما كان في وقت واحد.[٧٢] إن حقيقة تشكّل العراق من مجتمعات وأعراق مختلفة، فشلت الحكومة المركزية في صهرهم في بوتقة كيان عراقي قومي جديد، ساهم في تفاقم النزاع أكثر حتى أصبح من الصعب حلّه.[٧٣] كما أصبحت حساسية الحكومة المركزية مركّبة من خوفها بأنّ أيّ تنازل للكرد سيُترجَم على أنه علامة ضعف ويشجّع على المطالبة بالمزيد، ليس من جانب الكرد فحسب بل من قبل مجموعات أخرى كانت تشعر بأنها ضحية للتمييز، كالشيعة. وكان الخوف الأكبر لأيّ حكومة عراقية يتمثل في أنّ مطالب الكرد ستعرض وحدة أراضي العراق في النهاية لخطر التقسيم إلى ثلاث دويلات صغيرة: دولة كردية ودولة سنية عربية ودولة شيعية.[٧٤]

ولم تكن هذه المخاوف من سيماء جنون الارتياب أو ديماغوجية الحكومة المركزية، بل كان لها جذور في الواقع الاجتماعي العراقي المتشظي الذي ترابطت مكوناته المختلفة معاً بروابط واضحة الضعف. وكان ذلك ملحوظاً على نحو بارز فيما يتعلق بطبيعة الروابط بين كردستان العراق وأجزاء العراق الأخرى. فجبال كردستان المنيعة، إلى جانب الاختلافات اللغوية والإثنوقومية، هي التي حددت الطبيعة المانعة والمغلقة لكردستان العراق وجعلت من الصعب على المركز السيطرة عليها. وحتى مع صعوبة السيطرة عليها فإن مسألة التخلي عنها كانت أمراً لا يمكن تصوره من وجهة نظر الحكومة. وهذا النهج الحازم لم يكن ناتجاً عن غريزة سياسية طبيعية تسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن فحسب، بل عكست كذلك الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية القصوى لكردستان، سيّما وأنها تحتوي على العديد من الموارد القيّمة، بما فيها آبار النفط – وفعلاً فيها بعض من أكبر آبار النفط في العراق والعالم وكذلك أكبر احتياطي

للنفط في العالم – والسدود ومحطات الطاقة وأراضي زراعية خصبة جعلت من المنطقة سلّة حبوب للدولة. ففي أوائل عشرينيات القرن الماضي تحدث الملك فيصل الأول عن أهمية هذه المنطقة قائلاً: "أنا أعتبر (إقليم) الموصل بالنسبة إلى العراق بمثابة الرأس لبقية الجسد".[٧٥]

فما هي القيود التاريخية والجيوسياسية والبنيوية التي نشط الكرد في ظلها؟ أبرز تلك القيود كان جيوسياسياً. فوقوع كردستان في منطقة مقفلة وعلى سلسلة جبلية وعرة نتج عنه، بدايةً وقبل كل شيء، تشظّي الكرد المزمن على المستويات الاجتماعية واللغوية والسياسية والاقتصادية. كما برزت ظاهرة اجتماعية سياسية أخرى وهي حقيقة أن الكرد قد حافظوا على ولاءاتهم القبلية – الدينية إلى جانب الولاء القومي. حيث كان لكلٍّ من تلك الولاءات علاقة مبهمة بالآخر. فمن ناحية نشأت الحركة القومية الكردية أصلاً من الزعامات التقليدية للآغوات والشيوخ، الذين نجحوا في اجتذاب الجماهير إلى الحركة بسبب مكانتهم الخاصة في المجتمع الكردي؛ ومن ناحية أخرى منعت النزاعات المزمنة بين هؤلاء القادة الكرد من الاتحاد. فعادةً ما كان موقف الزعيم القبلي هو الذي يحدد ما إذا كانت القبيلة ستعارض، أو تنضم إلى، أو تبقى على الحياد إزاء الحركة القومية.[٧٦] وفي الواقع، من ناحيته يلقي حسين طاهر بتبعة كل مصاعب الكرد وفشلهم على عاتق القبلية المتفشية بين الكرد، والتي يؤكد أنها "قوّضت كلاً من روح القومية والانبثاق السخي لحركة قومية موحدة ومتماسكة".[٧٧]

أما العزلة الجغرافية وانعدام وجود منفذ على البحر فقد ساهم في تأخر وصول النفوذ الأجنبي ودخول الأفكار المعاصرة إلى كردستان. فقد كان الكرد في أحايين كثيرة متخلفين بخطوة عن جيرانهم ووجدوا صعوبة في اللحاق بالتطورات السياسية. وقد أعاق هذا العامل حريتهم في التصرف وقدرتهم على أن يحيوا على نحوٍ مستقل. وحقاً أصبح اعتماد الكرد على العنصر الأجنبي دائرةً مغلقة لم يتمكنوا من النجاة منها. وعلاوةً على ذلك، فحتى أواخر القرن المنصرم كانت تلك العلاقة علاقة من ناحية واحدة، من الخارج إلى الداخل. لذا لم يتمكن الكرد من أن يضعوا أنفسهم في الساحة الدولية في موقع قوة نافذة قادرة على ممارسة الضغط لتحقيق المصالح الكردية.

أما الوجه الآخر من العملة فكان التالي: فبرغم كونهم أضعف من أن يحققوا

الاستقلال، كان الكرد من القوة بحيث يمثلون تهديداً مستمراً للحكومة المركزية وأن يجبروها على منحهم تنازلات متعددة. فسمعتهم كمقاتلين شجعان ومتمرسين قد تمّ التعبير عنها بالتسمية التي أطلقوها على جيشهم لحرب العصابات، البشمركة (وتعني "المستعد للموت"). يضاف إلى ذلك، رغم تمتع الحكومات المركزية بما تحت تصرفها من مصادر هائلة، إلا أن الكرد كانوا يتميزون عليها بسيطرتهم على الحصون الطبيعية التي مكّنتهم من خوض حرب عصابات بأقل ما يمكن من المصادر.

وبالإمكان تقريباً تمييز ثلاث فترات تقريباً في تاريخ الصراع الكردي في العراق لحين وصول حزب البعث إلى السلطة في العراق عام ١٩٦٨: الفترة الأولى (١٩١٨–١٩٤٦)، وتميزت بانتقال بطيء لحركات التمرد القبلية غير المنسّقة، والتي كانت تفتقر لتوجّه سياسي محدد، إلى أخرى أكثر تركيزاً يقودها قائد واحد مقبول من الجميع: البارزاني. في عام ١٩٤٥ عمل حزب هيوا، القصير العمر، كنقطة ارتباط بين النخبة السياسية والقبائل التي كان يسعى هذا الحزب إلى توحيدها.[٧٨] الفترة الثانية (١٩٤٦–١٩٦١)، وتميزت بتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) في ١٩٤٦،[٧٩] الذي وفّر للكرد منذ ذلك الحين فصاعداً إطاراً تنظيمياً وتوجهاً آيديولوجياً ومركزاً سياسياً. الفترة الثالثة (١٩٦١–١٩٦٨)، وشهدت انبثاق حركة قومية كردية قوية تغلّبت – ولو بشكل مؤقت – على الانقسامات المزمنة وتمكّنت، لأول مرة في التاريخ الكردي المعاصر، من دمج العنصر القتالي بالعنصر الآيديولوجي السياسي. وفي ذات الوقت دفع تسييس المجتمع الكردي الكرد إلى التعبئة لكفاح مسلح شامل. لقد استفاد الكرد من فترات انتقالية مختلفة، تميّزت بوجود الفراغ السياسي وضعف الحكومة المركزية، في الضغط من أجل تحقيق مطالبهم. ولهذا كانت هناك علاقة وثيقة بين الكفاح الكردي وبين تقلبات الحياة السياسية العراقية منذ تأسيسها.

المطالب الكردية كانت تتعلق بكلا المحيطين، الوطني والمحلي. فعلى المستوى الوطني طالب الكرد مراراً بالتمثيل النسبي في كل مؤسسات الدولة (بما فيها البرلمان والحكومة والجيش) والتقاسم النسبي للموارد في الدولة،[٨٠] ولكن، مع ذلك، لم يرضخ أي نظام لهذا المطلب لغاية عام ٢٠٠٣. وعلى مدى ثمانين عاماً شغل كرديان فقط، ولفترة وجيزة فحسب، منصب رئيس الوزراء (نور الدين محمود، من تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩٥٢ حتى كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣، وأحمد مختار بابان من أيار/ مايو ولغاية تموز/ يوليو ١٩٥٨). وكذلك منذ بدايات أربعينيات القرن الماضي ظهر ميل متزايد لخفض عدد الضباط الكرد في الكلية العسكرية والقوة الجوية والشرطة – إلى حد أنّ الكرد بحلول السبعينيات أصبحوا يمثّلون ٢٪ فقط من تلك الوحدات[٨١]. والسبب وراء ذلك كان أن العديد من هؤلاء الكرد كانوا يقدّمون ولاءهم للقومية الكردية على ولائهم للدولة. ففي ثورة الأربعينيات وبعدها في السبعينيات وثورة عام ١٩٩١ كان الضباط الكرد يفرّون من مواقعهم و يلتحقون بالمعسكر الكردي.

والمطلب الآخر على المستوى الوطني، والذي لم تتم تلبيته أيضاً، كان يتعلّق بتأسيس نظام ديمقراطي في العراق. وقد اعتبر الكرد أنّ تحقيق هذا المطلب بمثابة ضمانة لتمثيل عادل لهم وإيفاءٍ من قِبل النظام بالتزاماته تجاههم.

ماذا يتضمّن هذا الاسم: الحكم الذاتي الكردي؟

كانت المطالب الكردية المتعلقة بالمنطقة الكردية متضاربة. وكان هذا التضارب، في بعض الأحيان، نوعاً من التكتيك، بينما كان في أحايين أخرى محض ارتباك وتردد.[٨٢] نظرياً كان أمام الكرد ثلاثة خيارات: الاستقلال الكامل، فيدرالية بين المناطق العربية والكردية في العراق، أو الحكم الذاتي الكردي في إطار الدولة العراقية. وفي الواقع، إنّ أكثر البدائل عمليةً، وقد تمّ تبنّيه كهدف رئيسي للحركة، كان الحكم الذاتي. ولكنّ شعارات الاستقلال مع ذلك كانت تظهر بين آونةٍ وأخرى. فمثلاً، الشيخ محمود البرزنجي، رائد وزعيم الثورات الكردية بين ١٩١٨ و١٩٣١، أسّس حكومة كردية في منطقة السليمانية في خريف عام ١٩٢٢ وأعلن نفسه ملكاً على كردستان. وفي ١٩٣٠ طالب المندوب السامي البريطاني بتأسيس كيان كردي يمتد من زاخو في الشمال إلى خانقين في الجنوب.[٨٣]

حينما تأسس (حدك) في ١٩٤٦ اشتمل برنامجه السياسي على هذين الهدفين: "الاستقلال التام لكردستان" و"الكفاح من أجل إقامة دولة فيدرالية في العراق واسمها دولة كردستان الديمقراطية الفيدرالية في العراق".[٨٤] لقد كان هناك تناقض واضح بين هدف الاستقلال التام وهدف الدولة الفيدرالية، التي تعرّف على أنها "وحدة وشراكة قائمة على أساس ومنظّمة باتفاق".[٨٥] وعلى أية حال، تخلى (حدك) بسرعة عن كلا

الهدفين وتبنّى هدف الحكم الذاتي.[٨٦] ولهذا، ورغم تردد شعار الاستقلال في العالم الكردي، فإنه لم يتحول يوماً إلى هدف فعال.

أما خيار الحكم الذاتي الذي اختاره الكرد فكان ينطوي على مشاكل،[٨٧] لأنه لم يكن قد ترسخ بعد في القانون الدولي،[٨٨] ولأن النظرة إليه كانت على أنه شأن داخلي بحت. إن نوعي الحكم الذاتي، وهما الذاتي - الثقافي والمحلي، خاضعان لعدد من التفسيرات: التفسير المعتدل، وهو عادةً ما يكون خاصاً بالطرف المانح للحكم الذاتي، والتفسير المتطرف، وهو الخاص بالطرف الساعي للحصول على الحكم الذاتي. إن مصير الحكم الذاتي يحدّده في النهاية ميزان القوى بين المانح والمتلقي، أو كما يقول عنه الزعيم الكردي: "إنه (الحكم الذاتي) يعتمد على مدى قوتنا وقوة عدونا (هكذا كُتب)".[٨٩]

يعرّف أحد المحللين الحكم الذاتي على أنه حلّ مصطنع وبلا هدف وملتبس، يوحي بأن "العلاقات في إطاره، في القرن العشرين، كانت كنوع من المهدئ هدفه إعاقة حركات التحرر ومقاومة الضغوط الانفصالية... لقد تمّ منح الحكم الذاتي على مضض وتم قبوله بجحود".[٩٠] كما تُسمع الانتقادات، وفي الأغلب في أوساط الجالية الكردية في الخارج، من أن الحركة القومية الكردية قد تخلّت عن هدف الاستقلال واختارت الحكم الذاتي. لأنهم يرون في هذا الخيار طريقاً مسدودة ونقطة الضعف الرئيسية للحركة. وأحد هؤلاء النقاد يقول: "إن المطالبة بمنطقة حكم ذاتي كردية حقيقية للشعب الكردي في العراق هو مثل سعي حصان أصيل إلى التزاوج مع بغل".[٩١]

والأسئلة الجوهرية التي تخطر ببالنا في هذا الصدد هي: لماذا اختار الكرد هذا السبيل؟ متى بدأوا يطالبون بالحكم الذاتي؟ وكيف تجاوبت السلطات معهم؟

والسبب الرئيسي لنصرة الكرد لخيار الحكم الذاتي كان الضعف المتأصل فيهم، والذي حال دونهم ودون المطالبة بالاستقلال التام. فقد بدا الحكم الذاتي أقل تهديداً للحكومة المركزية، وبالتالي احتمالات تحقيقه أكثر ترجيحاً. ويمكن للحكم الذاتي كذلك أن يكون أساساً ونقطة انطلاق لأهداف أخرى أكبر. لقد كانت الخبرة التاريخية المتعلقة بالإمارات الكردية شبه المستقلة، التي حكمت منذ العصور الوسطى لغاية منتصف القرن العشرين، جزءاً لا يتجزأ من ذاكرة العقل الجمعي الكردي، ولربما

ساهمت في اختيارهم هذا السبيل.

لقد كان هناك قدر كبير من الاضطراب بين الكرد في الفترة الواقعة بين ١٩١٨ و١٩٢٥، حينما كان مصير ولاية الموصل لم يتحدّد بعد. فقد تمّ رفع شعارات عديدة مناصرة للاستقلال والحكم الذاتي. فبعد أن أسّس الشيخ محمود البرزنجي حكومة كردستان، في خريف عام ١٩٢٢، سعى البريطانيون، الذين كانوا مسؤولين عن إدارة المنطقة، إلى تهدئة الكرد وتقليل دعمهم للشيخ محمود والحكومة التركية. وبسبب الضغط الذي مارسته بريطانيا العظمى صدر في ذلك الوقت، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٢، إعلان طموح جداً للحكم الذاتي الكردي من قبل السلطات البريطانية والعراقية، رغم حقيقة فقدانه الأسس القانونية. وقد ورد في الإعلان أن حكومتي بريطانيا والعراق "تعترفان بحقوق الكرد الذين يعيشون في حدود العراق بإقامة حكومة كردية ضمن هذه الحدود".[٩٢] وكانت لجنة خاصة من عصبة الأمم، والتي وصلت إلى الموصل في أوائل عام ١٩٢٥ للتأكد من رغبة سكانها ووضع التوصيات المتعلقة بمستقبل المنطقة، قد توصلت إلى استنتاج مفاده أن "الشعور القومي الكردي" كان قوياً وأن لدى الكرد رغبة حقيقية في الحصول على الاستقلال التام.[٩٣] ولكن مع هذا كانت الخاتمة الفعالة هي إلحاق ولاية الموصل بالعراق، وذلك شرط إعطاء ضمانات بتعيين الكرد في مناصب بالإدارة والقضاء والتعليم في "بلدهم" والاعتراف باللغة الكردية لغةً رسمية. وهذه الوعود، التي تصورها الكرد على أنها التزامات إدارية ولغوية بالحكم الذاتي بدعم دولي، تمّ تجاهلها عقب إلحاق ولاية الموصل بالعراق. هذا علاوةً على عدم ذكرها في اتفاقية عام ١٩٣٠ بين بريطانيا والعراق، والتي كان من المفترض أن تمهّد الطريق أمام العراق للانضمام إلى عصبة الأمم، وبالنتيجة حصوله على الاستقلال. حتى إن مصطلح "كردستان" لم يرد ذكره في الاتفاقية، بل تم استخدام مصطلح شمال العراق عوضاً عنه.

أصدرت الحكومة العراقية قبيل انضمامها إلى عصبة الأمم إعلاناً مكتوباً متعلقاً بالمكانة الخاصة للأقليات. كما قامت كذلك بتفعيل قانون اللغات المحلية، ونصّ على أن "العراق يتعهد (هكذا كُتب) بأنه في ألوية (محافظات)[٩٤] الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية ستكون اللغة الرسمية إلى جانب اللغة العربية هي اللغة الكردية، وكذلك في الأقضية ذات الغالبية من العنصر الكردي".[٩٥] الغاية من القانون كانت تحديد حدود

المنطقة التي ستكون فيها الكردية هي اللغة التي ستتحدث بها الإدارة والمحاكم والمدارس الابتدائية.[٩٦] ورغم أن ثورات البارزاني في ١٩٣١-١٩٣٢ و١٩٤٣-١٩٤٥ جاءت عقب وقت قصير من إعلان الحكومة المتعلق بقانون اللغات المحلية، إلا أنها لم تؤدِّ إلى أية تنازلاتٍ لصالح الكرد. وبقي الأمر على هذا المنوال حتى إزالة النظام الملكي وصعود عبد الكريم قاسم إلى السلطة في ١٩٥٨.

وبعد أيام قليلة من صعود قاسم إلى السلطة قدم إليه وفد كردي مطلباً بالإدارة الذاتية. وقد رفض قاسم المطلب ولكنه قدم تنازلات بعيدة الأثر للكرد خلال سنتي حكمه الأولَيين، بما فيها السماح لـ(حدك) بأن ينشط علناً. وفي المقابل أُجبر الحزب على إزالة فقرة الحكم الذاتي من برنامجه السياسي في ١٩٦٠.[٩٧] وفي آب/ أغسطس ١٩٦١، حينما تدهورت العلاقات بين الكرد وعبد الكريم قاسم، وجّه إليه الكرد إنذاراً بقبول الحكم الذاتي، فردّ عليهم قاسم بإعلان الحرب. ومن يومها أصبح الحكم الذاتي الهدف المعلن للثورة الكردية.[٩٨] أما تلك الحرب، التي اندلعت في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، فقد عُرفت فيما بعد بـ"ثورة أيلول" في الأدبيات الكردية، وهي تشابه بطريقة ما "ثورة تموز" الخاصة بقاسم.[٩٩]

وبعد أن تسلم البعث السلطة لأول مرة في شباط/ فبراير ١٩٦٣ وجّه إليه الكرد إنذاراً مماثلاً. وفي نيسان/ أبريل من نفس السنة أعدَّ الإنذار الكردي، ولأول مرة، خطة مضت إلى حدّ الحديث لا عن الحكم الذاتي بل عن الفيدرالية في عبارة "الاتحاد الاختياري". وسعت الخطة إلى شمول محافظات أربيل والسليمانية وكركوك بالجزء الفيدرالي الكردي، بالإضافة إلى أقضية ونواحٍ تسكنها أغلبية كردية في محافظتي ديالى والموصل.[١٠٠] وعلى نحو مثير ظلت المطالبة بكَركوك تعذب الدولة العراقية. وقد رفض البعث تلك المطالب على الفور، و لم يوافق إلا على خطة باللامركزية، حيث كانت في الحقيقة تكتيكاً للمماطلة لحين شنّه الحرب التي بدأها في صيف عام ١٩٦٣ والتي قادت إلى سقوط البعث في خريف العام نفسه، وذلك حينما صعد عبد السلام عارف إلى السلطة وتمّ الإعلان عن وقف لإطلاق النار بين عارف والبارزاني في شباط/ فبراير ١٩٦٤، فجدّد البارزاني مطالبته بالحكم الذاتي،[١٠١] إلا أن عارف رفض تلك المطالب، حيث أعلن وزير داخليته في شباط/ فبراير عام ١٩٦٥ أن "العراق لا ينوي منح الحكم

الذاتي للكرد لا الآن ولا في المستقبل".[١٠٢]

وكثّف الكرد ضغوطهم. وأقنعت الحرب، التي استمرت بشكل متقطع لغاية حزيران/ يونيو ١٩٦٦، حكومة عبد الرحمن البزاز بالموافقة على وقف لإطلاق النار وإعلان خطة البزاز المؤلفة من اثنتي عشرة نقطة، وقد تضمنت أكبر التنازلات للكرد حتى ذلك الحين، رغم امتناع الخطة عن ذكر الحكم الذاتي صراحةً. ولكنّ خطة البزاز تمّ تجاهلها فيما بعد، واستؤنفت الحرب التي استمرت عاماً ونصف عقب صعود حزب البعث إلى السلطة في ٢ تموز/ يوليو ١٩٦٨.

إلا أن نقطة التحول كانت في آذار/ مارس ١٩٧٠. فللمرة الأولى في تاريخ العراق، وبعد كفاح دام لأكثر من خمسين عاماً، اعترفت الحكومة بحق الكرد في الحكم الذاتي. ومناقشتنا للحكم الذاتي الكردي ستبدأ من هنا.

الهوامش

1 – أمير حسنبور، **القومية واللغة في كردستان، 1918-1985**، سان فرانسيسكو، مطبعة جامعة ميلين، 1992، ص49.

2 – فلاديمير مينورسكي، "**الكرد**" **في الموسوعة الإسلامية**، ط1.

3 – مقتبس عن حسنبور، **القومية واللغة**، ص62.

4 – مذكرة كردية قُدِّمت إلى الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1968 ورد فيها أن "الأمة (الكردية) حُكمت خلال القرون الخمسة والعشرين الماضية من قبل 25 ملكاً من نفس العائلة"، الأمير كامران بدرخان، مكتب السجلات العامة FCO17/872، في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968.

5 – ماريا أوشيا، "إحكام لجام الأرض: الأفكار والأفكار الخاطئة عن التاريخ الكردي القديم"، نقلاً عن كتاب الكرد: **الفكر القومي والسياسة**، فالح عبد الجبار وداود هشام، لندن، دار الساقي، 2006، ص126.

6 – موردخاي زاكن، **الرعايا اليهود وشيوخ عشائرهم في كردستان**، ليدن، بريل، 2007، ص1.

7 – كمال فؤاد، مقدمة كتاب محمد أمين زكي **تاريخ الكرد وكردستان**، مج1 (باللغة الكردية، 1931)، (بالعربية، القاهرة، مطبعة السعادة، 1939)، ص12.

8 – أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، بيروت، دار القاموس الحديث، 1968؛ أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، **مروج الذهب**، مج3 (باريسلو إمبريميير ناشيونال، 1918) ص248-50. وفي الطبري يُدعون قارده أو قاردة. محمد أمين زكي، **تاريخ الكرد وكردستان**، مج1، ص40.

9 – كمال فؤاد، "مقدمة"، ص12-3.

10 – لغاية 1970 رفضت الحكومة العراقية استخدام مصطلح كردستان. (فريد أسسرد، **المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006، ص26). ويروي بريندان أوليري قصة طريفة حينما كان على وشك عبور الحدود من كردستان العراق إلى تركيا في 2004 أجبره جندي تركي على محو كلمة "كردستان" من كومبيوتره الشخصي واستبدالها بتسمية "شمال العراق". (بريندان أوليري، جون ماكجاري وخالد صالح، **مستقبل كردستان في العراق**، فيلادلفيا، مطبعة جامعة بنسلفانيا، 2005، ص3-4).

11 – انظر على سبيل المثال عنوان كتاب جواد الملا، **السياسة الاستعمارية لحزب البعث السوري في كردستان**، لندن، المجلس القومي الكردي، 2004؛ عريضة مؤرخة في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1930 من بشدر إلى عصبة الأمم ورد فيها مصطلح جنوب كردستان؛ مكتب السجلات العامة CO 730/157/8 في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1937.

12 – **الاتحاد** (يومية صادرة في بغداد)، 27 كانون الثاني/ يناير 2005.

13 – مهرداد يزدي، **الكرد**: **كتيب موجز**، واشنطن، تايلور وفرانسيس، 1992، ص99.

14 – أوستن والبيك، **الكرد في الشتات**: **دراسة مقارنة لمجتمعات اللاجئين الكرد**، لندن، مطبعة ماكميلان، 1999، ص7.

15 – المصدر السابق.

16 – حسنبور، **القومية واللغة**، ص53؛ وحول هذه الملحمة انظر: مارتن فون برونسن، "**مم وزين** أحمدي خاني ودورها في ظهور النهضة القومية الكردية"، من مقالات في **أصول الفكر القومي الكردي** للمؤلف عباس والي، كوستاميسا، كاليفورنيا، مازدا، 2003، ص40-57.

17 – جويس بلاو، "الطغيان وارتقاء اللغة الكردية"، من كتاب **الكرد**: **الفكر القومي والسياسة**، فالح عبد الجبار وداود هشام، دار الساقي، لندن، 2006، ص23، 108.

18 – موشيه بيلجي، "الأتراك السود: حول الشروط الثلاثة للمواطنة التركية" من نشرة **رؤى حول تركيا**، 11، العدد 3، 2009.

19 – المصدر السابق.

20 – وثيقة رقم 16، 21 آب/ أغسطس 1999 في كتاب دلشاد نعمان فرحان **معاناة الكرد الإيزيديين في ظل الحكومات العراقية 1921-2003**، دهوك، مطبعة جامعة دهوك، 2008، ص206.

21 – بلاو، "الطغيان وارتقاء اللغة الكردية"، ص109.

22 – والبيك، ...**مجتمع اللاجئين الكرد**، ص41.

23 – للاطلاع على النص الكامل انظر: الملا، **السياسة الاستعمارية**...، ص94-6.

24 – عباس والي، "الكرد والآخرون: هوية ممزقة وسياسة ممزقة"، من كتاب **الكرد**: **الفكر القومي والسياسة**، ص49.

25 – جمال نبز، **الكرد**، لندن، جمعية غرب كردستان، 2004، ص7؛ جواد الملا، **كردستان والكرد**: **وطن مقسم وأمة من دون دولة**، لندن، جمعية غرب كردستان، 2005، ص21-2. كان مصطلح "كردستان الكبرى" مستخدماً في القرن السابع عشر (مينورسكي، **الكرد**، ص1146)؛ مفهوم كردستان الكبرى هذا كان مثار جدل كبير: أحد المعلقين العرب أشار إلى أنه يظهر النهج "القومي التوسعي العنصري" للكرد، وهو سليم مطر، في كتابه **الذات الجارحة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997، ص480.

26 – قامت جمهورية مهاباد القصيرة العمر في إيران في 1946، وكانت استثناءً للقاعدة التي أثبتت وجود تلك القاعدة.

27 – سمير عبيد، **القدس العربي**، 5 أيار/ مايو 2006.

28 – اعتبر رفع العلم الكردي بداية لعملية كهذه. (مجلة **المصور**، 8 أيلول/ سبتمبر 2006؛ مجلة **الحوادث**، 15 أيلول/ سبتمبر 2006).

29 – **المجتمع** (مجلة أسبوعية كويتية)، 20 آب/ أغسطس 2005.

30 – عبد الفتاح علي البوتاني، "**مقدمة**" كتاب أديب معوض **القضية الكردية**، جامعة دهوك، 2008، ص10.

31 – لنقاش كهذا انظر مارتن فون برونسن، "طريق الكرد إلى الدولة" في كتاب **الكرد**: **الفكر القومي والسياسة**، فالح عبد الجبار وداود هشام، دار الساقي، لندن 2006، ص 24-9.

32 – أحد الأمثلة على ذلك أنه في عام 1991 أصدر الرئيس العراقي صدام حسين مرسوماً غيّر بموجبه قومية غير العرب إلى القومية العربية "لإعطاء العراقي الحق في اختيار قوميته وتماشياً مع مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي القائلة إن العربي هو من عاش في أرض العرب وتكلم لغتهم واختار العربية كقومية له... وقد قرر مجلس قيادة الثورة أن لكل عراقي بلغ الثامنة عشرة من العمر الحق في تغيير قوميته إلى القومية العربية". (نجد هذه الوثيقة في كتاب فرحان، **معاناة الكرد**، ص 203).

33 – حسنبور، **الفكر القومي واللغة**، ص 61-2؛ والبيك، **كرد المهجر**، ص42

34 – فريد هاليداي، "هل بإمكاننا كتابة تاريخ معاصر للفكر القومي الكردي؟"، من كتاب الكرد **الفكر القومي والسياسة**، فالح عبد الجبار وداود هشام، لندن، دار الساقي، 2006، ص16.

35 – المصدر نفسه، ص 55-65.

36 – المصدر السابق، ص 55-6.
37 – المصدر السابق، ص 60-5؛ يكتب المصطلح بين كرد العراق "كردايه تي". الوثيقة رقم 10 من كتاب مسعود بارزاني **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، مج3: "ثورة أيلول 1961-1975"، طبعة أربيل، 2002، ص 478.
38 – عباس والي، "سلالات الكرد: بناء الأمة والهوية القومية في الكتابات التاريخية الكردية"، في **مقالات عن أصول الفكر القومي الكردي**، طبعة كوستا ميسا، CA، مازدا 2003، ص 104-5.
39 – تشارلز بنيامين، "الأمة الكردية بدون دولة" في **الأمم من دون دول في السياسة العالمية**، طبعة جودي س. بيرتلسن، نيويورك، باراجير، 1977، ص 69-97.
40 – أنتوني سميث، **الأمم والفكر القومي في العصر العالمي**، كامبريدج، المملكة المتحدة، بوليتي بريس، 1995، ص 65-6.
41 – فردريك بارث، مقدمة كتاب **المجموعات العرقية والحدود**، طبعة فردريك بارث، لونك جروف، وايفلاند بريس، 1998، ص 37-9.
42 – ميروسلاف هورج، **الشروط الاجتماعية المسبقة للنهضة القومية في أوروبا: تحليل مقارن للتركيبة الاجتماعية للمجاميع الوطنية بين الأمم الأوروبية الأصغر**، نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا، 2000، ص 74.
43 – كانت هناك بالطبع مقالات كثيرة مهمة من قبيل التي كتبها مينورسكي "الكرد" وسيرجي جانتنر "الحركة القومية الكردية"، مجلة **الشرق**، العددان 32-33 (1964-1965)، ص 20-120. وعلى العموم يعد المثقفون والصحفيون الفرنسيون في طليعة من درس الفكر القومي الكردي، ومن بينهم توماس بوا وجاك بلاو وباسيل نيكيتين.
44 – "فتعريف الأمة من دون دولة هي ذلك الكيان الذي ينشط بطريقة تتعلق بأمة ذات دولة ولكنها عموماً لا يتم تصنيفها كأمة ذات دولة. والخصائص المحدِّدة لأمة كهذه تكمن في تأكيدها أو ممارستها لما يوحي بسيادتها من دون أن يتم الاعتراف بها عموماً ككيان ذي سيادة". (جودي س. بيرتلسون، مقدمة كتاب **الأمم من دون دول في السياسة الدولية**، طبعة جودي بيرتلسون، نيويورك، باراجير، 1977، ص2).
45 – ستيفن. هـ. لونجريك، **العراق** 1900-1950: **التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي**، طبعة لندن، جامعة أوكسفورد، 1953؛ أوريل دان، **العراق في ظل قاسم: التاريخ السياسي، 1958-1963**، طبعة نيويورك، 1969؛ حنا بطاطو، **الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق**، طبعة جامعة برينستون، 1978.
46 – مجيد خدوري، **استقلال العراق**، 1932-1958: **دراسة في السياسة العراقية**، لندن، مطبعة جامعة أوكسفورد، 1960، ص 60-1؛ والشيء نفسه ينطبق على كتاب برنارد لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، لندن، مطبعة جامعة أوكسفورد، 1965، ص 260-1، حيث خصص برنارد أقل من صفحة واحدة للمشكلة الكردية في تركيا.
47 – خدوري، **استقلال العراق**، ص 60-1. المثير في الأمر أن الكاتب خصص في كتاب طبعه بعد تسع سنين قسماً كبيراً من ذلك الكتاب للحديث عن الفكر القومي الكردي، وهو كتاب مجيد خدوري، **العراق الجمهوري: دراسة في السياسة العراقية منذ ثورة 1958**، مطبعة جامعة أوكسفورد، 1969.
48 – وديع جويدة، **الحركة القومية الكردية: أصولها وتطوراتها**، مطبعة جامعة سيراكيوز، 2006.
49 – عبد العزيز سعيد، منظور عبد العزيز سعيد، **الهوية الكردية: حقوق الإنسان والقوانين السياسية**، طبعة تشارلز جي. مكدونالد وكارول أي. أوليري، مطبعة جامعة جاينزفيل، فلوريدا، 2007، ص30.

50 – حسنبور، **القومية واللغة**، ص 171-5.

51 – دايفيد أدامسون، **الحرب الكردية**، طبعة لندن، آلين وأنوين، 1964؛ دانا آدمز شميت، **رحلة بين رجال شجعان**، طبعة بوسطن، ليتل براون، 1964.

52 – ليس في نيتي وضع قائمة شاملة بالكتب هنا لأن بإمكان القراء أن يجدوها في الهوامش وثبت المصادر. وبعض هذه الكتب هي: مايكل جونتر، **كرد العراق: المأساة والأمل**؛ كنعان مكية، **القسوة والصمت: الحرب، الطغيان، الانتفاضة، والعالم العربي**؛ مارتن فان برونسن، **الآغا والشيخ والدولة: التركيبة الاجتماعية والسياسية لكردستان**؛ جاريث ستانسفيلد، **كردستان العراق: التطور السياسي والديمقراطية الناشئة**؛ جوناثان راندل، **بعد هذا الاطلاع، أي مسامحة؟ مواجهاتي مع كردستان**؛ سوزان ميسيلاس، **كردستان في ظلال التاريخ**؛ دينيس ناتالي، **الكرد والدولة: ارتقاء الهوية القومية في العراق وتركيا وإيران**؛ كيل لورنس، **الأمة غير المرئية: سعي الكرد لخلق دولتهم يساهم في تشكيل العراق والشرق الأوسط**؛ ديفيد ماكداول، **تاريخ الكرد المعاصر**؛ بريندن أوليري وجون مكغاري وخالد صالح، **مستقبل كردستان في العراق**؛ جوست هيلترمان، **شأن مسموم**؛ ديفيد رومانو، **الحركة القومية الكردية: الفرص، التحشيد والهوية**؛ كريم يلدز، **الكرد في العراق: ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم**.

53 – بيتر جالبريث، **نهاية العراق: كيف تسبب عدم الأهلية الأميركية في خلق حرب لا نهاية لها**، طبعة نيويورك، سايمون وشوستر، 2006.

54 – إيريك ديفز، **ذكريات الدولة: السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث**، بيركلي، مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2005، ص 111-2 و198-9.

55 عباس والي يدفع بالقول إن غياب كتابة التاريخ لم يعنِ بالضرورة أنه لم تتم الاستفادة من الماضي في إنتاج المعنى. وعلاوةً على ذلك فإن المفهوم القائل إن الكرد يمتلكون تاريخاً مشتركاً قد لعب دوراً حاسماً في صراع الكرد ضد الدولة. (عباس والي، "مقدمة: الفكر القومي ومسألة الأصول" من **مقالات في أصول الفكر القومي الكردي**، طبعة كوستا ميسا، مازدا، 2003، ص 25-38).

56 – محمد أمين زكي، **تاريخ الكرد**، مج1-2 (باللغة العربية)، القاهرة، مطبعة السعادة، 1945، ص193.

57 – محمد أمين زكي، **تاريخ الكرد**، مج1-2 (باللغة العربية)، وقد دحض كاتب كردي آخر ذلك الانتقاد بقوله إن اللغة الكردية لم تصبح لغة لكتابة الشعر والنثر إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي. (كمال فؤاد، "مقدمة"، ص13).

58 – جويس بلاو، **تنقية اللغة الكردية واضطهادها**، ص103-4.

59 – زكي، المصدر نفسه، مج1، ص 57.

60 – المصدر السابق، ص 48-9. وبعد سنوات سخر جلال الطالباني من "القصص الخيالية" حول الأصول العربية للكرد في كتابه **كردستان والحركة القومية التحررية الكردية**، بيروت، 1971، ص 26؛ المسعودي، **مروج الذهب**، ص 248-50.

61 – زكي، المصدر نفسه، مج1، ص 25-32.

62 – حسنبور، **الفكر القومي واللغة**، ص191، 211-18. بحلول 1970 كانت هناك مئات الأعمال باللغة الكردية. (فؤاد، "مقدمة"، ص21).

63 – يجب أن نذكر أيضاً كتب اثنين من القادة السياسيين الكرد هما جلال الطالباني (**كردستان والحركة القومية الكردية**) ومسعود البارزاني (**البارزاني والحركة الكردية التحررية**)، وقد أصبح عددهم يتزايد بمرور الزمن.

64 – وهذه النظرة يتبناها بشكل استثنائي مؤلف عربي. (انظر: مسعود، **القضية الكردية**، ص39).

65 – كمال فؤاد، "مقدمة"، ص5.
66 – جيرارد شاليان، **شعب بدون دولة: الكرد وكردستان**، لندن، زِد برس، 1980.
67 – نبز، **الكرد**، ص74.
68 – "بعض الملاحظات عن القضية الكردية"، مكتب السجلات العامة، FO 2477/195، 3 كانون الأول/ ديسمبر 1943.
69 – حسنبور، **القومية واللغة**، ص113.
70 – وهذا الاختلاف سببه غياب الإحصائيات الرسمية والمواقف اليائسة للمؤلفين المختلفين، فمحمود الدرّه مثلاً – وهو ضابط عراقي اشترك في حروب ضد الكرد في أربعينيات القرن العشرين – يقول إن نسبتهم في عام 1961 هي 15,66% (محمود الدرّه، **القضية الكردية**، ط2، بيروت، دار الطليعة، 1966، ص15). وعلى النقيض منه يأتي عصمت شريف وانلي – أحد أعضاء الحركة القومية الكردية – بنسبة 28% لعام 1975 (عصمت شريف وانلي، "كردستان في العراق"، من كتاب **شعب من دون دولة: الكرد وكردستان**، جيرارد شاليان، لندن، زد برِس، 1980، ص157)، ويشير كردي آخر إلى أن نسبة الكرد هي 23,5% في عام 1990 (ميهرداد يزدي، **الكرد: كتيب ملخص**، واشنطن، تايلور وفرانسيس، 1992، ص117).
71 – نيجيرفان البارزاني – رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان في حينه – يتحدث عن خمسين عاماً من قيادة البارزاني. ولكن ليس كل كرد العراق يشاركونه هذه النظرة. فخصوم (حدك) رأوا فيه خائناً بسبب انهيار عام 1975. فالمثقفون الكرد الذين قابلهم مؤلف هذا الكتاب في السليمانية في 2 أيار/ مايو 2009، ومنهم حسين طاهري الذي اتهمه بالتسبب في شق الصف الكردي. (حسين طاهري، **بنية المجتمع الكردي والكفاح من أجل دولة كردية**، كوستا ميسا كاليفورنيا، مازدا، 2007، ص 129).
72 – في حديث بين الملا مصطفى البارزاني والرئيس عبد السلام عارف يؤكد الأول على هذه النقاط تحديداً. (مسعود البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، مج3، ص 522-3).
73 – لمناقشة هذا الفشل انظر: خدوري، **العراق الجمهوري**، ص 173-7.
74 – للاطلاع على هكذا مخاوف انظر: صحيفة **الثورة** (بغداد) 15 أيلول/ سبتمبر 1991.
75 – سيسل. جي. أدموندز، **كرد وترك وعرب**، لندن، مطبعة جامعة أوكسفورد، 1957، ص398. والمثير في الأمر أنه في أثناء الاستفتاء على حكم فيصل في تموز/ يوليو 1921 رفض لواء السليمانية المشاركة كما رفض لواء كركوك كذلك على مضض، وهما يمثلان (حسبما كان يُزعم) 4% من الأصوات الرافضة. والأهم من ذلك أن السليمانية وكركوك لم ترسلا مندوبيهما إلى مراسيم تسنّم العرش التي جرت في بغداد في 23 آب/ أغسطس 1921. (جويدة، **الحركة القومية الكردية**، ص187).
76 – مارتن فون برونسن، **الآغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان**، لندن، زِد برِس، 1992، ص10.
77 – طاهري، **بنية المجتمع الكردي**، ص17.
78 – جويدة، **الحركة القومية الكردية**، ص239-41.
79 – وجدت أحزاب كردية قبل هذا التاريخ ولكنها كانت مجاميع ذات عمر قصير افتقرت إلى الاستمرارية والبنية المركزية. وقد غيّر هذا الحزب الجديد أجزاء من اسمه في ثلاث مناسبات. ولغرض البساطة استخدمت التسمية المعاصرة للفترة موضع البحث في هذا الكتاب.
80 – الملا مصطفى البارزاني على سبيل المثال كان يحلم بالحصول على ثلث عائدات النفط العراقي وهي "حصة تمثل نسبة سكان كردستان" (آدامسون، **الحرب الكردية**، ص147).

81 – مارتن شورت وأنتوني ماكديرموت، "الكرد: ورقة بحث لمجموعة حقوق الأقليات"، البحث رقم 23 (لندن، مجموعة حقوق الأقليات، شباط/ فبراير 1975). زعم (حدك) أن الكرد لم يكن يسمح لهم بدخول أجهزة الاستخبارات. ("بحث عن المشكلة الكردية في العراق"، تم عرض البحث في ندوة في الأمم المتحدة حول حقوق الأقليات القومية والعرقية والأقليات الأخرى، أوهريد، يوغسلافيا، حزيران/ يونيو 1974).

82 – إن الجلوس والتفرج لم يكن سمة مميزة للحركة القومية الكردية لوحدها، بل إنها ظاهرة امتدت لتشمل الحركات القومية في أفريقيا. (على سبيل المثال انظر: بنيامين نويبيرغر، **حق تقرير المصير القومي في أفريقيا بعد حقبة الاستعمار**، بولدر، لين راينر، 1986، ص63).

83 – فريد أسسرد، **المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006، ص24. بعث ستة برلمانيين كرد مذكّرة بنفس المعنى وأضافوا إليها دعوة لتوحيد المناطق الكردية في وحدة واحدة. (المصدر السابق، ص25).

84 – ديفيد أندروس، **الشعوب الخاسرة في الشرق الأوسط**، منشورات سالزبيري الوثائقية، 1982، ص134.

85 – دانيل أليعازر، **الفيدرالية والاندماج السياسي**، 1979، ص3.

86 – المؤتمر السادس لـ(حدك) الذي انعقد في 1964 تبنّى هذا الهدف. (عصمت شريف وانلي، **الكيان القومي الكردي في كردستان العراق: دراسة لثورة 1961**، نيوشاتيل، مطبوعات دي لا باكونيير، 1970، ص228).

87 – معنى كلمة Autonomia بالإغريقية هو القيادة المستقلة. وقد مر هذا المفهوم بعدة تحولات منذ أن استخدم لأول مرة في الإغريقية في النصف الثاني من القرن الخامس قبل الميلاد. ومعناه الحالي هو "حق مؤسسة أو مجتمع أن يدير أموره وفقاً لقوانينه الخاصة" (**موسوعة المعارف**، 1958، ص780)؛ "الاستقلال المشروط أو المحدود المستند إلى قانون أو عرف والخاضع للتغيير من لدن السلطة التي منحته" (والتر جون رايموند، **قاموس السياسة**، لورنسفيل، برونزويك، 1992، ص30).

88 – روبرت أ. فريدلاندر، "الحكم الذاتي والمستعمرات الثلاثين: هل كانت الثورة الأمريكية ضرورية حقاً؟"، من كتاب **نماذج الحكم الذاتي**، يورام دينشتاين، نيويورك، ن. جي تراناكشن بوكس، 1981، ص136.

89 – آدامسون، **الحرب الكردية**، ص92.

90 – فريدلاندر، **الحكم الذاتي**، ص136.

91 – عصمت شريف وانلي، "حول الإستراتيجية السياسية والعسكرية للحركة الوطنية الكردية"، مجلة **دراسات كردية**، العددان 1-2 (1985)، ص22-3.

92 – إدموندز، **كرد وترك وعرب**، ص312.

93 – المصدر نفسه.

94 – قبل السبعينيات كان يطلق على المحافظة تسمية لواء – المترجم.

95 – حسنبور، **القومية واللغة**، ص111.

96 – مكتب السجلات العامة، FO 15312/371 في 11 حزيران/ يونيو 1931.

97 – "المنهاج والنظام الداخلي للحزب الديمقراطي الكردستاني" (من منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني، 1960).

98 – في تشرين الثاني/ نوفمبر 1962 اتصلت مجموعة من المتآمرين بالبارزاني مقترحين عليه المشاركة في مؤامرة ضد عبد الكريم قاسم، فردّ البارزاني على الاقتراح قائلاً إن أدنى ما يطلبه الكرد مقابل تعاون كهذا سيكون الحكم الذاتي. (الوثيقتان رقم 9 و10 من كتاب **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، مج3، ص474-7).

99 – مسعود البارزاني، من كتاب **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، مأخوذ من عنوان الكتاب، **ثورة أيلول**.

100 – مسعود البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، مج3، الملحق رقم 12، ص483-8. ذكر نيجيرفان البارزاني أنه بين الأعوام 1961 و1975 قاد مصطفي البارزاني ثورة أيلول/ سبتمبر في العراق. (انظر نيجيرفان البارزاني، "منظور نيجيرفان البارزاني، رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان"، في كتاب **الهوية الكردية والمكانة السياسية**، للمؤلفين تشارلز جي. مكدونالدز وكارول أي. أوليري، مطبعة جامعة فلوريدا، 2007، ص16).

101 – عصمت شريف وانلي، **كردستان العراق**، ص228.

102 – الأمير كامران بدرخان، "مذكرة موجهة إلى الأمم المتحدة"، مكتب السجلات العامة، FC 17/872، 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968.

القسم الأول

الكرد والدولة العراقية

١٩٦٨ - ١٩٨٠

"الحكم الذاتي يعني: تعزيز الوحدة العراقية ورفض التقسيم".

صدام حسين، صحيفة **الجمهورية**، ١٦ آذار/ مارس ١٩٧١

"ولدى سؤاله متى أصبح قومياً ردّ (الملا مصطفى البارزاني) قائلاً إنه أصبح قومياً في عمر بضعة شهور حينما سجنوه مع والدته بسبب ثورة البارزانيين في (١٩٠٥-١٩٠٦)".

ديفيد آدامسون، **الحرب الكردية**

١

الطريق الطويل نحو الحكم الذاتي الكردي

النهج البعثي إزاء القومية الكردية: مفارقة تاريخية

صعود البعث إلى السلطة في تموز ١٩٦٨ يُظهر مفارقة تاريخية في الحالة المتعلقة بالكرد. فمن ناحية لم يكن هناك متسع في الآيديولوجية العربية الشاملة للبعث لأمة أخرى. فبحسب الوثائق والآيديولوجية البعثية، الكرد جزء من الأمة العربية لأنهم عاشوا على الأرض التي سكنها العرب منذ آلاف السنين،[١] ومن ناحية أخرى تمادى هذا النظام نفسه أكثر من أي نظام آخر – سواء في العراق أو أي بلد آخر يسكنه الكرد – في الاعتراف بوجود أمة كردية. والمفارقة التاريخية الأخرى كانت زواج المصلحة الذي جمع كلا القوتين، رغم أن قوى التغيير التي كان يقودها صدام حسين والملا مصطفى البارزاني كانت تشك إحداهما بالأخرى شكاً عميقاً. ولكي نفهم هاتين المفارقتين من الضروري أن نحلل المشكلة التي واجهت نظام البعث الجديد أثناء صعوده إلى السلطة، وأن نقيّم موزاين القوى بين حزب البعث والكرد في ستينيات القرن العشرين.

وإذا ما أردنا أن نتحدث باعتدال فسنقول إن صعود البعث إلى السلطة، عقب الانقلاب المزدوج في ١٧–٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨،[٢] لم يُستقبل بحماسة لا في العراق

ولا خارجه. وكان ذلك بسبب الذكريات المؤلمة لحكومة نظام البعث الأولى القصيرة العمر، من شباط/ فبراير إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣. كما أن الشعب العراقي كان قد ملَّ الانقلابات والانقلابات المضادة التي شهدها العراق بعد استقلاله، وكان قد فقد الثقة من تمكّن الثوريين المختلفين من تحسين أوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية - السياسية.

خلال أول سنتين من حكمه كان يُنظر إلى نظام البعث على أنه ضعيف، غير مستقر، منقسم داخلياً، عنيف ومتطرف. وقد ظهر ضعف ذلك النظام بوضوح في هيئة صراع على السلطة بين النخبة الحاكمة وانعدام قاعدة تدعمه سياسياً، وانعزاله عن ساحة الوحدة العربية، وافتقاره إلى الدعم الدولي، وأخيراً في نزاعه المتصاعد مع إيران.

إن الصراع على السلطة، الذي كان سمةً ميّزت أولى سنتي حكم البعث، شكّل خطراً على بقاء النظام نفسه وأعاقه عن رسم سياسة شاملة واضحة المعالم. وتمحورت تلك الصراعات حول أربع شخصيات رئيسية: أحمد حسن البكر - الرئيس، حردان عبد الغفار التكريتي - وزير الدفاع ونائب رئيس الوزراء، صالح مهدي عماش - وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء، صدام حسين - نائب أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث. ورغم أن الصراع كان يبدو من النظرة الأولى ذا طبيعة شخصية، إلا أن التحليل المعمق سيظهر لنا أن الصراع كان يحمل في طياته قضايا سياسية مهمة: ما هي ملامح النظام وتوجهه؟ هل سيكون نظاماً عسكرياً أم شبه عسكري يديره أناس قاعدة دعمهم الرئيسية هي الجيش؟ أم هل ستكون للنظام شخصية مدنية ربما مع حزب البعث وفصيله المدني على رأسه؟ كل واحد من اللاعبين الأربعة كان يحمل تحت جناحيه العنصر الذي كان يسعى إلى تقويته: صدام حسين: الحزب وجهازه الأمني، عبد الغفار التكريتي كان يدعم الجيش، عماش كان يدعم الجيش وأجهزة قوى الأمن الداخلي، والبكر بدا من الجلي أنه كان يناور بين الجيش والحزب.

وصل الصراع على القوة ذروته في نهاية عام ١٩٦٩. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر من ذلك العام أدّت التغييرات الدستورية والإدارية إلى تحويل النظام إلى نظام شبه رئاسي من خلال تركيز سلطات إضافية بيد الرئيس. كما تعزز موقف صدام بشكل كبير من خلال تعيينه نائباً للرئيس ونائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة،

أعلى سلطة تشريعية وتنفيذية في الدولة. وبالمقابل ضعُف موقف كلٍّ من صالح مهدي عماش وعبد الغفار التكريتي حينما فقدا منصب نائب رئيس الوزراء. إن تركيز السلطة في أيدي الثنائي البكر – صدام وإضعاف موقع الجيش في الوقت نفسه كان له، كما سنشرح لاحقاً، تأثيره على القضية الكردية.

التعزيز الأولي لنظام البعث قاده إلى مواجهات مع قطاعات مختلفة من المجتمع العراقي، بما فيها القطاعين المدني والعسكري، والمجموعات الدينية والعِرقية (الكرد والشيعة والمسيحيين واليهود) والأحزاب السياسية والنقابات المهنية. وطوّر النظام نظاماً لكشف شبكات الجواسيس والمحاولات الانقلابية، وأتبع ذلك بحملات تطهير ممنهجة كانت نتائجها، من وجهة نظر النظام، مدهشة، وتم تسريح واعتقال وإعدام المئات من الضباط. ساسة قدماء ومعروفون، مثل رئيس الوزراء السابق عبد الرحمن البزاز وفؤاد الركابي، الأمين العام السابق لحزب البعث، جرى اعتقالهم أو إعدامهم بتهم التجسس والتآمر على النظام، وتمّ حلّ الأحزاب السياسية التي كانت في موقف ضعيف حتى قبل صعود حزب البعث، كالجناح اليساري أو الموالي لسوريا من حزب البعث، والحزب الديمقراطي الوطني، والفصائل الناصرية. إلا أن إضعاف خصومه لم يؤدِّ بالنتيجة إلى تقوية النظام، لأن حزب البعث في تلك المرحلة كان لا يزال صغيراً ويفتقر إلى الدعم الجماهيري. والجيش من ناحيته كان قد عانى الكثير من الثورات بسبب استمرار حملات التطهير وإعادة خلط الأوراق في صفوفه.

أما من وجهة نظر الشعب فقد كانت شعبية النظام متدنية بسبب معاداته الكرد والشيعة. فتدهور علاقات بغداد مع إيران وعداء المؤسسة الدينية الشيعية والسكان الشيعة – الذي كانوا يشكلون نصف السكان – تجاه البعث العلماني الصريح عجّلا بحصول أزمة عام ١٩٦٩ التي تعتبر من أشد الأزمات في تاريخ الجمهورية العراقية. وقد اشتملت أعمال الشغب على مظاهرات في المدن الشيعية واستخدام الأسلحة لاستعادة الهدوء.[٣] والأعمال الاستفزازية من قبل النظام – كاعتقال رجال الدين الشيعة وإغلاق المعاهد الدينية ومنح الرخص لبيع المشروبات الكحولية في أماكن مقدسة لدى الشيعة – ساهمت هي الأخرى في زيادة تفاقم الأمور.

إن محاولة النظام لكسر طوق عزلته، من خلال بدء الحوار مع (ح ش ع) – اللجنة

المركزية، بهدف تشكيل جبهة وطنية، فشلت هي الأخرى.[٤] (ح ش ع)، أقوى خصوم النظام في العراق، ظل ينظر إلى البعث نظرة ملؤها الشك، وذلك ليس بسبب التنافس الدموي بينهما في فترة حكم عبد الكريم قاسم وكذلك خلال فترة حكم البعث الأولى، بل بسبب أعمال النظام الجديدة. ولهذا نرى، إلى جانب دعوات الحوار، أن النظام حاول قمع الحزب الشيوعي في الوقت الذي أحكم قبضته أكثر على النقابات العمالية، وهي أقوى معاقل (ح ش ع).

كما عانى نظام البعث عزلةً خانقة على الصعيد الدولي وذلك بسبب سياساته الانعزالية. فقد رمى النظام بكل ثقله في مجال تثبيت نفسه على الساحة الداخلية، مبدياً اهتماماً ضئيلاً بالسياسة الخارجية. والمفارقة أن الدول المجاورة نظرت إلى النظام على أنه ضعيف وخطير، وكذلك انعزالي وتوسعي. ورغم إعلان القادة العراقيين المتكرر عن سياسة النوايا الحسنة تجاه دول الجوار، إلا أن العلاقات كانت متوترة. وأسوأ تلك العلاقات كانت مع سوريا والسعودية ولبنان ومصر، وأسوأها مع إيران. وفي الحقيقة، اتهمت بغداد العرب بعدم دعمها في نزاعها مع إيران.

العامل الأبرز الذي أثّر على مصير الكرد في العراق وعلى سياسة النظام تجاههم كان على الدوام هو إيران. وفي مثلث العلاقات هذا تطور نوع الصيغة البديهية: العلاقات السيئة بين العراق وإيران أدت أوتوماتيكياً إلى قيام الأخيرة بتحريض الكرد المجاورين لها للتمرد ضد بغداد.[٥] ومن ناحية أخرى لم تساهم الثورة الكردية في إضعاف الموقف الداخلي لبغداد فحسب، بل أضعفت أيضاً قدرتها على التنافس مع إيران. ووصلت العلاقات بين العراق وإيران أدنى مستوياتها بسبب النزاع على شط العرب، الممر المائي، وقرار إيران الأحادي الجانب في نيسان/ أبريل ١٩٦٩ بإيقاف العمل باتفاقية ١٩٣٧ بين العراق وإيران. وتلك الاتفاقية كانت تأكيداً لاتفاقية ١٨٤٧ بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية، التي نصّت على أن الحدود بين البلدين في شط العرب تمرّ في الجانب الشرقي من النهر وليس على طول خط التالوك، وذلك باستثناء المناطق المواجهة لمدن عبادان والمحمرة. وهكذا كانت السيطرة على النهر بيد العراقيين.[٦] والذريعة المعلنة لهذا التصرف الإيراني، كما ذُكر، كانت الاستفزازات العراقية ضد السفن الإيرانية. إلا أن السبب الحقيقي كان التقييم الإيراني بأن نظام بغداد أضعف من أن يعيق خطوة كهذه.

وقد تضمّن ردّ بغداد اعتراضات شفوية وترحيل الإيرانيين ورجال الدين الشيعة والضغط على السكان الشيعة وإثارة القلاقل في منطقة خوزستان في إيران، الغنية بالنفط والتي تسكنها أغلبية من العرب السنة فكان العراق يسميها عربستان. وفي نيسان/ أبريل عام ١٩٦٩ مضى وزير الداخلية العراقي صالح مهدي أبعد من ذلك حينما طالب بأن تعود منطقة عربستان إلى العراق على خلفية أنها اقتُطعت من العراق أثناء الانتداب البريطاني.[٧]

ينبغي النظر إلى النزاع الإيراني – العراقي من سياق إقليمي وعالمي أوسع: وبالتحديد من منظور التنافس الإيراني – العراقي في منطقة الخليج، الذي زاد حدةً بعد إعلان بريطانيا في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ عن نيتها إتمام انسحاب قواتها من المنطقة بحلول أواخر ١٩٧١. وهذا الإعلان دفع القوى الرئيسية إلى تكثيف جهودها لملء الفراغ الذي سينجم عن انسحاب البريطانيين وترسيخ نفوذها في دول الخليج.

العراق وإيران من ناحيتهما سعيا إلى تحقيق تطلعاتهما من خلال ضمان دعم القوى العظمى. ولكن مع ذلك، ففيما كانت إيران تهدف إلى أن تصبح شرطي الخليج بمباركةٍ من الولايات المتحدة، وكانت تزداد قوةً من الناحية العسكرية، وأقامت لها علاقاتٍ مع كلٍّ من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأميركية، كان موقف العراق الدولي مع القوى العظمى لا يُحسد عليه. كانت بغداد قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في أعقاب حرب الأيام الستة في ١٩٦٧، وكذلك العلاقات مع الاتحاد السوفييتي كانت فاترة رغم أن العراق كان قد منح الأخير امتيازاً في حقل الرميلة النفطي.

منذ البداية وصف الرئيس العراقي الاتحاد السوفييتي بأنه يحتل موقع الصدارة في علاقات العراق الخارجية. ولكن رغم هذا، حتى وإن كان الاتحاد السوفييتي ينظر إلى العراق كوسيلة لتعزيز النفوذ السوفييتي في الخليج، إلا أنه لم يكن مستعداً في تلك المرحلة لمنح العراق دعماً غير مشروط. فقد كان الاتحاد السوفييتي حريصاً على عدم إغضاب إيران التي أقام معها علاقات ودية في السنوات الأخيرة (رغم أن السياسة السوفييتية كانت قائمة على أساس تحييد النفوذ الإيراني، وبالتالي الأميركي، في الخليج). والسبب الآخر كان تحفظات الاتحاد السوفييتي الجدية على سياسات نظام البعث الداخلية،

وخاصةً فيما يتعلق بالحزب الشيوعي والكرد. كان الاتحاد السوفييتي يدعو إلى إشراك (ح ش ع) في جبهة وطنية عراقية وإلى التوصل إلى حل سلمي للمشكلة الكردية. إن انعدام التقدم في هاتين القضيتين، علاوةً على عدم استقرار العراق وعزلته، أجبر الاتحاد السوفيتي على التعامل معه بحرص شديد.

المعسكر الكردي: الصالح والطالح والجحوش

عشية صعود البعث إلى السلطة كان هناك حكم ذاتي كأمر واقع في بعض مناطق كردستان العراق. فالمناطق المحررة، كما كان يسميها الكرد، كانت تشمل مساحة تغطي ٣٥ ألف كيلومتر مربع وتمتد من زاخو في الشمال الشرقي إلى خانقين في الجنوب الغربي. و لم تكن تلك المناطق متجاورة، مع سيطرة الحكومة المركزية على المدن والطرق الرئيسية. كان عدد السكان في مناطق الحكم الذاتي يقدّر بحوالى مليون شخص من مجموع مليونين إلى مليونين ونصف من الكرد. والجسد الذي يمثل أكثر من غيره رمزاً للحكم الذاتي الكردي كان جيش حرب العصابات المسمى "البيشمركة"، الذي نمت أعداده من ١٤,٠٠٠ مقاتل في ١٩٦٦ ليصل إلى ٢٠,٠٠٠ في عام ١٩٧٠.[٨]

المجلس الثوري، الذي هو برلمان أمر واقع كردي، بدأ يعمل في عام ١٩٦٤. وفي عام ١٩٦٦ بلغ عدد أعضائه ٦٢ عضواً يمثلون: جيش حرب العصابات، (حدك) (الذي تأسس في ١٩٤٦)، العشائر الكردية، التي استعادت سيطرتها الكبيرة في المجتمع الكردي، بالإضافة إلى الشخصيات المستقلة. اللجنة التنفيذية، المؤلفة من سبعة عشر عضواً، كانت تستمدّ سلطتها من المجلس الثوري، وكانت شبه حكومة، وكان يتم توجيهها من قبل الحزب الذي يمتلك فيه أغلبية الأصوات. وعلى النقيض من ذلك، لم يكن للعشائر سوى ممثل واحد في اللجنة عام ١٩٦٦. كانت اللجنة تتمتع بصلاحيات واسعة، بما فيها قيادة جيش حرب العصابات والإدارة والتشريع وتحصيل الضرائب والإشراف على الشرطة المحلية والسجون. وكانت للحركة منظمة استخبارية أيضاً،[٩] وصحيفة كردية تسمى **خَبات**، ومحطة إذاعة سرية هي إذاعة "صوت كردستان العراق".

وظلت السلطة الحقيقية بيد رجل واحد حتى عام ١٩٧٥: الملا مصطفى البارزاني،

الذي كان يحمل لقبين هما: رئيس المجلس الثوري ورئيس (حدك).

تلقّى البارزاني (١٩٠٤-١٩٧٩) تعليمه الابتدائي في قرية بارزان وتعليمه الديني في السليمانية. بدأت مشاركته في الثورة الكردية عام ١٩٣١. وحينما قُمعت تلك الثورة في ١٩٣٤ تمّ نفيه إلى جنوب العراق، ولكنه أُعيد بعد ذلك إلى السليمانية حيث تمّ وضعه قيد الإقامة الجبرية حتى هروبه عام ١٩٤٢. وفي الفترة من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٥ قاد ثورة أخرى ضد بغداد، ومن ثم هرب مع ما يقارب حوالى ١٢٠٠ رجل إلى إيران حيث قاد هناك حرباً لنصرة الجمهورية الكردية الجديدة في مهاباد. وحينما انهارت جمهورية مهاباد، في أوائل ١٩٤٧، هرب مرة أخرى، ولكن هذه المرة إلى الاتحاد السوفييتي الذي ظل فيه حتى قيام ثورة عبد الكريم قاسم في تموز/ يوليو ١٩٥٨. وبعد عام من عودته إلى العراق قاد ما يسميه الكرد ثورة أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦١، التي استمرت حتى عام ١٩٧٠، وأكسبته لقب الزعيم القومي الكردي.[١٠]

يجب ألاّ نقلل من شأن هذه المنجزات الكردية، كما يجب ألاّ نبالغ في تأثيراتها كذلك. فالمؤسسات السياسية الوليدة كانت أسماء على ورق أكثر منها مؤسسات على الأرض. والحكم الذاتي المزعوم، الذي جاء بعد حرب مطولة، كان مهزوزاً وفشل في الحصول على الاعتراف به من الحكومة المركزية. ومن حينها، ولكي تحول دون محوه، كان الهدف الرئيسي للحركة الكردية هو الوصول إلى اعتراف سياسي - دستوري لحكمهم الذاتي.

إن الإنجازات الكردية في ستينيات القرن العشرين كانت ثمرة للأخذ والعطاء بين قائد كاريزمي وحزبه. ولكن مع هذا، ورغم أن البارزاني قد برز على أنه قائد الثورات الكردية في الأربعينيات، ولكن في غياب خط خلفي قوي سياسياً وتنظيمياً، فإن ثوراته كانت لها سمة عشائرية - محلية أكثر من كونها قومية. ومن ناحية أخرى، في الوقت الذي أصبح فيه (حدك) قوة سياسية مهيمنة في المنطقة الكردية، فإنه لم ينجح في بث الروح في الحركة خلال فترة نفي البارزاني إلى الاتحاد السوفييتي. وهنا تكمن مفارقة كبرى من مفارقات هذه الحركة: فكما كان التعاون الوثيق بين البارزاني والحزب حيوياً لتشكيل هذه الحركة في مراحلها الأولى خلال فترة عبد الكريم قاسم، كانت كذلك مصدراً للانقسامات الداخلية الحادة.

الصدع الذي ظهر إلى العلن في ١٩٦٤ عكس توترات ونزاعات داخلية للمصالح بين البارزاني – الذي عمل وفق خط زعيم عشائري ذي ميول فردية تسلطية – وبين الحزب الذي زعم أنه يمثل نهجاً عصرياً في السياسة ويركّز على المظهر النظري – الآيديولوجي التنظيمي للحركة. كما عكس ذلك الصدع صراعاً على السلطة بين شخصية اكتسبت مكانة قائد قومي (البارزاني) وبين قيادة حزب سعت إلى التشديد على مفهوم القيادة الجماعية.

عقب أزمة ١٩٦٤ انقسم المخيم الكردي إلى مخيمين، الفصيل المهيمن كان يقوده البارزاني والآخر كان يقوده كلٌّ من إبراهيم أحمد وجلال الطالباني. وكان تفوق البارزاني على المعسكر المقابل جلياً، فقد سيطر فصيله على الأراضي الكردية وأقام فيها مؤسسات شبه مستقلة، فيما بقي جيش حرب العصابات موالياً كلياً تقريباً للبارزاني. وعلاوةً على ذلك فقد اعترفت شريحة مهمة من الحزب بالدور الحيوي الذي كان يلعبه البارزاني في الحركة القومية الكردية، واستمر يدعمه، أما (حدك) فقد انقسم الى جناحين، كل منهما دعى نفسه "بارتي"، وتعني "الحزب" بالكردية.

فقد جناح البارزاني مفكري الحزب الذين كان ممثلهم الرئيسي هو إبراهيم أحمد، الأمين العام للحزب قبل الانشقاق. كما فقد ذلك الجناح سلطة اتخاذ قرارات مستقلة بخصوص الشؤون الكردية. وإضافةً إلى ذلك كان الذين يترقون إلى مناصب عليا داخل الحزب يتم اختيارهم لا على أساس قدراتهم الفكرية ووزنهم الآيديولوجي بل بسبب ولائهم للبارزاني.[١١]

وبحلول وقت الانقلاب البعثي كانت قيادة معسكر البارزاني قد تبلورت فعلاً. كانت السلطة التنفيذية بيد المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي أصبح يضم الأفراد التالية أسماؤهم بعد المؤتمر السابع في ١٩٦٦: حبيب محمد كريم أميناً عاماً للحزب، وهو من أبرز الكرد الفيلية الذين غالبيتهم من الشيعة الذين يقطنون المنطقة المحيطة بكركوك والتي تمتد لتشمل خانقين؛ محمود عثمان، الطبيب الشخصي للبارزاني وأحد مساعديه المخلصين ووزير خارجيته غير الرسمي؛ صالح اليوسفي، ناشر جريدة **التآخي** التي بدأ نشرها في ١٩٦٦؛ نوري شاويس، الذي كان ينتمي إلى الفرع المنشق ولكنه أُعيد إلى المكتب السياسي لـ(حدك)؛ إضافةً إلى شخصيتين أخريين

انضمتا إلى المكتب السياسي في ١٩٦٩ وهما: عزيز رشيد عقراوي، وكان ضابطاً في الجيش العراقي التحق بالحركة الكردية في ١٩٦٢، ومحمود محمد عبد الرحمن، الملقب "سامي"، وهو مدير الإذاعة السرية في كردستان العراق وأقرب المقربين إلى البارزاني بعد أبنائه.

ومنذ أواخر الستينيات فيما بعد لعب ابنا البارزاني (من زوجتين مختلفتين) إدريس ومسعود دوراً مهماً في صنع القرار السياسي، وشكلا مع والدهما حكومة ثلاثية، فقد تولى إدريس قيادة جيش حرب العصابات في ١٩٦٦، بينما تولى مسعود قيادة الباراستن. وحسبما هو معلوم لحد الآن، حافظت نواة القيادة الكردية على تماسكها الداخلي حتى انهيار الثورة في ١٩٧٥.

الفصيل المنشق الذي كان يتزعمه إبراهيم أحمد وجلال الطالباني كان كالنبتة السريعة الزوال. فإبراهيم أحمد، المفكر الذي انخرط في النشاط الكردي في بدايات أربعينيات القرن الماضي، عمل كأمين عام للفصيل المنشق لغاية ١٩٧٠، وصهره جلال الطالباني كان في البداية مقرباً من البارزاني وشغل مناصب مهمة بما فيها قيادة البيشمركة ومناصب دبلوماسية متنوعة. وبعد الانشقاق في ١٩٦٤ وجد الفصيل المنشق ملاذاً له في إيران، إلا أنه عاد إلى العراق بعد عامين. والمفارقة هي أن الفصيل الذي عارض البارزاني في ١٩٦٤ بسبب "خضوعه" لنظام عبد السلام عارف شكّل ما يشبه التحالف المعلن ضد البارزاني مع نفس النظام بعد عامين من ذلك التاريخ. ولكن مع هذا، ورغم مساعدة بغداد، ظل فصيل الطالباني – أحمد ضعيفاً ومعزولاً، وكانت نشاطاته تمثل إزعاجاً أكثر من كونها تهديداً حقيقياً.

ويمكن الحصول على وصف دقيق للمعسكر الكردي من مصدر لا يمكن اعتباره متعاطفاً مع الكرد، وهو بالتحديد النشرة الداخلية لحزب البعث **الثورة العربية**. فبحسب ما جاء في **الثورة العربية** كانت هناك ثلاث قوى رئيسة في المعسكر الكردي: حركة البارزاني، معسكر أحمد – الطالباني وقوات صلاح الدين. وورد في تلك النشرة أن حركة البارزاني كانت "الركيزة الرئيسة للحركة القومية الكردية" ومعظم مؤيديها كانوا من الفلاحين والعمال. وكانت قوة تلك الحركة ترتكز على "مقاتلي البيشمركة الذين كانوا مدربين جيداً وأقوياء وموالين للحركة"، وكذلك على المعدات العسكرية الجيدة

ومنطقة محصنة من الناحيتين الطبيعية والعسكرية، وترتكز على معرفة ودراية المقاتلين الكرد الوثيقة بالظروف على الأرض. أما فيما يتعلق بالبارزاني فقد جاء في **الثورة العربية** أنه كان يحظى بموقع قيادي فريد.[١٢]

كما أشارت نشرة **الثورة العربية** كذلك إلى أن مجموعة الطالباني قد تبنت ميولاً ماركسية. وهذه المجموعة، وأكبر أقسامها كان موجوداً في السليمانية، اقتصر نشاطها على منطقة بغداد وبعض المدن في الشمال. أما مقاتلو المجموعة المجهزون بأسلحة صغيرة، كما ذكرت نشرة **الثورة العربية**، فكانت "تنشط تحت حماية الجيش العراقي وبالتالي تخيّم قرب معسكراتنا". وحسب **الثورة العربية** فإن مجموعة الطالباني، التي كانت تخوض حرباً قاسية ضد حركة البارزاني، كانت دون الأخيرة قوةً وتأثيراً.[١٣]

أما فيما يخص قوات صلاح الدين (الملقبة بالجحوش من خصومها) فقد كشفت نشرة **الثورة العربية** بأنها كانت "مؤلفة من العشائر الكردية التي تدعم السلطات" منذ فترة العهد الملكي. وقد وافقت تلك العشائر على الانضمام "لمحاربة الحركة الكردية، وذلك مقابل رواتب شهرية تدفع لزعماء العشائر. وكانت تلك القوات مجهزة بأسلحة خفيفة تجهزهم بها الحكومة العراقية". وقد وصف لسان حال البعث هذه المجموعة بأنها مجموعة متنافرة من الرجال المسلحين، لا يمكن تعريفها على أنها حركة سياسية لافتقارها إلى التنظيم وكذلك الآيديولوجية. ولهذا لم يكن بإمكان السلطات التعويل دوماً على ولاء تلك المجموعة لأن قسماً من قوات صلاح الدين كان ينتفض ضد الحكومة، بينما كان قسم آخر يحتفظ بعلاقات ودية مع مجموعة البارزاني، فيما كان القسم الثالث منها يقاتل ضد البارزاني بسبب عداوات تاريخية وعشائرية. وبحسب نشرة **الثورة العربية**، فإن أحد أسباب هذا التنافر كان ينبع من خيبة أملهم إزاء السلطات التي تخلت عنهم أكثر من مرة عقب المصالحة مع البارزانيين.[١٤] والممتع أنّ الملا مصطفى البارزاني كان يصنّف الكرد إلى ثلاثة أصناف: "الصالح والطالح والجحوش".[١٥]

وهذا التصنيف الدقيق يعطينا لمحة عن المعسكر الكردي، وخاصةً عن دور العشائر في الحركة. فمنذ البداية اتخذت العشائر دوراً قيادياً في الكفاح ضد بغداد والبريطانيين. ولهذا نرى، على سبيل المثال، عشيرة بشدر ترفع عريضةً إلى عصبة الأمم مؤرخة في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٠ جاء فيها "لهذا قرر الكرد الانفصال عن العرب مهما

كلّف الأمر" وذلك من أجل "تأسيس دولة كردية ضمن حدودها الطبيعية الممتدة من زاخو إلى المنطقة الواقعة وراء خانقين".[١٦] وفي الواقع لا يمكن للمرء أن يفصل العشائر والقبلية عن الحركة القومية الكردية. وكما يقول حميد بوزأرسلان: "كمنظمة اجتماعية بإمكان القبيلة أن تمتلك السلطة الدنيوية ما يتيح لها إدارة وجودها وعلاقات قوتها مع العالم الخارجي، وبإمكانها في عين الوقت أن تعمل كلاعب قومي أو لاعب إقليمي عابر للحدود. فبإمكان الزعيم القبلي أن يجد في قبيلته من الموارد ما يجعله لاعباً في محيط قومي أو فوق- قومي". ويمضي بوزأرسلان في القول إن "الحركات القومية الكردية... كان عليها، ولا يزال، أن تأخذ القبائل والعشائر بنظر الاعتبار سواء بوصفها حلفاء أو أعداء".[١٧]

الظروف الناضجة للحوار

قبل عامين من صعوده إلى السلطة أقام حزب البعث قنوات اتصال مع معسكر البارزاني، وبقيت القنوات مفتوحة مدة شهرين بعد الانقلاب. ولكن الظروف في ذلك الوقت لم تكن مهيأةً بعد لإحداث تغيير جذري في بغداد التي استمرت تلعب بفكرة تحطيم معسكر البارزاني حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩. وقد تضمّنت خطة النظام الثلاثية: (١) إيماءة أحادية الجانب إلى السكان الكرد لوقف الدعم عن البارزاني، (٢) دعم معسكر الطالباني واستخدامه ضد البارزاني وفق مبدأ "فرِّق تسُد"، (٣) استخدام القوة العسكرية لتحطيم الثوار.

بعد فترة وجيزة من صعوده إلى السلطة أعلن النظام أنه قرر تبنّي خطة البزاز المؤلفة من اثنتي عشرة نقطة كأساس لحل المشكلة الكردية: تأسيس أكاديمية كردية للعلوم والفنون وجامعة في السليمانية؛ منح العفو العام للمشتركين في "أحداث الشمال"؛[١٨] تشكيل قوة شرطة محلية أفرادها "من سكان المنطقة الشمالية"، وإعلان يوم ٢١ آذار/ مارس – رأس السنة الكردية، نوروز – عطلة رسمية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩ أعلن حزب البعث عن عدة قرارات ثقافية مهمة منها: إدخال التعليم باللغة الكردية في المدارس الثانوية والجامعات ومعاهد المعلمين وأكاديمية الشرطة والكلية العسكرية،

والسماح للمؤلفين والشعراء الكرد تأسيس نقابة خاصة بهم، وإطلاق الأسماء التاريخية الكردية على المدارس والدوائر الرسمية في المنطقة الكردية.[19]

ومن البداية حاول النظام تقوية مجموعة الطالباني عن طريق تعيين مؤيد الطالباني طه محي الدين معروف وزيراً بلا حقيبة في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٦٩، وكذلك منح رخصة لإصدار صحيفة النور التي كانت تؤيد النظام بقوة. والأهم من ذلك أنّ النظام قد قدّم الدعم المالي والأسلحة لطالباني لكي يشتبك مع قوات البارزاني. وحسب تقديرات متنوعة تراوحت أعداد قوات الطالباني بين ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ رجل، وكانت بغداد تدفع لكل فرد منهم ١٤ ديناراً شهرياً.[20] وكان لهذه السياسة عدد من الفوائد: رجال الطالباني كانوا على دراية بالأرض الكردية وكانوا مدربين على حرب العصابات، وهو أمر لم يكن الجيش النظامي يتقنه، والاقتتال الداخلي في المعسكر الكردي يضعف من وحدته وسيعود بالفائدة على النظام، كما أن ذلك الاقتتال الداخلي أتاح للجيش التفرّغ لمهام أمنية أخرى. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨ اشتبكت قوات البارزاني مع تلك التابعة للطالباني قرب الحدود الإيرانية، ولكن بما أن الأخيرة لم تكن ندّاً لقوات البارزاني فقد اضطر الجيش النظامي للتدخل لوضع حد للاشتباك.

كانت الاشتباكات بين الجيش العراقي وقوات البيشمركة تقع بشكل متقطع من خريف ١٩٦٨ ولغاية كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩. وفي إحدى المراحل كان القتال من الحدة بحيث أن الجيش، الذي أشرك فرقتين في القتال، استخدم الأسلحة الثقيلة (بما فيها الدبابات والمدفعية الثقيلة والطائرات) لقصف القرى الكردية.[21] وفي ذات الوقت استمرت حرب دعائية بين المعسكرين: النظام كان يتهم البارزاني بأنه غير راغب في حل المشكلة بالطرق السلمية وبالتواطؤ مع إيران وبتسلم أسلحة من إسرائيل، الأمر الذي شجّع الكرد على "الاستمرار بخلق المتاعب".[22] أما البارزاني والمتحدثون باسمه فقد اتهموا النظام بممارسة الإبادة الجماعية، حتى إنهم في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨ طالبوا سكرتير الأمم المتحدة آنذاك بالتدخل ولكنهم لم يتلقوا أيَّ ردّ.

وبحلول خريف ١٩٦٩ أصبح واضحاً أن إيماءات حسن النية نحو الكرد لم تؤدِّ إلى تقويض الدعم للبارزاني. كما لم ينجح الطالباني في أن يصبح بديلاً عنه في الحركة القومية الكردية، التي ظلت ملتفة حول البارزاني و(حدك). وبلغت نفقات الحرب

حوالى ٢٥٠ ألف دينار يومياً،[٢٣] وكان لذلك عواقب شديدة على الاقتصاد العراقي.

وأثبت الحل العسكري محدودية تأثيره مرةً أخرى. ولهذا "فقد بات معلوماً أنّ قلق الحكومة آخذ بالتزايد فيما يتعلق بمعنويات القوات الكبيرة المنشغلة في الشمال وبالنفقات المتزايدة (هكذا كُتب) للحرب وبعجز الجيش الواضح عن حسم الأمور".[٢٤] فقد أضعف الصراع على السلطة مع الجناح المدني للنظام الجيش. هذا علاوةً على أن الجيش الذي كان يبلغ تعداده حوالى ٧٠ ألفاً كان مقسَّماً على عدة جبهات: نحو ٢٠ ألفاً من قواته كانت متمركزة على الجبهة الكردية، و١٨ ألفاً كانوا يشكلون قوة الاستطلاع العراقية على الجبهة الشرقية (نحو ستة آلاف منهم في سورية و١٢ ألفاً في الأردن)، أما البقية فكانوا على الحدود مع إيران وفي أماكن حساسة على الجبهة الداخلية.[٢٥] والأهم من أن ذلك أن الصراع مع إيران، الذي اندلع بسبب الخلاف على شط العرب في نيسان/ أبريل ١٩٦٩، فرض قيوداً قاسية على قدرة الجيش على المناورة وحرية التصرف في منطقة كردستان. ومن ناحية أخرى كان على الجيش أن يعيد توجيه موارده واهتمامه إلى منطقة شط العرب حيث قام الجيش الإيراني بتحشيد قواته. كما كان عليه أن يكافح الظاهرة الجديدة القديمة لازدياد التورط الإيراني في الشأن الكردي. إن الصراع مع إيران قد ساهم بالفعل في توثيق عرى التحالف غير المقدَّس الذي نشأ في أوائل الستينيات بين إيران ومعسكر البارزاني. ورغم الجو المفعم بالشكوك المتبادلة، فقد كانت لإيران ومعسكر البارزاني مصلحة مشتركة في زعزعة حكم البعث.

في خريف ١٩٦٩ تحول التواطؤ، الذي بدأ بإرسال شحنات من الأسلحة إلى معسكر البارزاني، إلى دعم إيراني مباشر للمجهود الحربي الكردي، ولو على نطاق ضيق.[٢٦] ومن هنا يتضح لنا لماذا فشلت حملة الصيف والخريف في ١٩٦٩، وفشل الجيش في النفاذ إلى قلب كردستان. وعلى ضوء هذه التطورات كان هناك خياران أمام النظام: التوصل إلى اتفاق إما مع إيران أو مع الكرد. وكان النظام يفضّل الخيار الأول، الذي كان من المحتمل أن يمكّنه من إصابة عصفورين بحجر واحد: وضع حد للصراع مع إيران وإعاقة مصدر الدعم للحركة القومية الكردية. ووصل وفد عراقي إلى طهران في خريف عام ١٩٦٩ لإقناع الشاه بوقف دعمه للبارزاني، مقابل تنازلات بعيدة المدى من جانب العراق.[٢٧] ولشعورها بأن لها اليد العليا رفضت إيران العرض. لهذا أصبح

خيار بغداد الوحيد هو التوصل إلى اتفاق مع الكرد. ولتلك السبيل ضررٌ واضح هو بقاء إيران اللاعب الذي يسعى إلى استغلال المشكلة الكردية ضد بغداد.

وهكذا جلس الكرد إلى طاولة المفاوضات وهم في موقف القوي.[٢٨] والمفارقة أنّ جلّ تفكيرهم كان منصبّاً على الإنهاك الذي يشعر به السكان الكرد من تلك الحرب التي كانت مستمرة بشكل متقطع منذ ١٩٦١. وطبقاً لأحد التقديرات فإن ما يقرب من ٢٠ ألف مقاتل إضافةً إلى الآلاف من النسوة وكبار السن والأطفال سقطوا ضحية الحرب التي امتدت تسع سنوات وأدّت إلى إزالة ما يقرب من ٢٠٠ قرية من الوجود من قبل القوات الجوية العراقية. وليس هناك شك في أن البارزاني سعى، لعلمه بمصاعب السكان الكبيرة، كما اعتاد مرات عديدة في السابق، إلى تمكين السكان من قوتهم. وقد عبّر عن ذلك في سرده قصة سجين مقيّد إلى شجرة سأل سجانيه أن يقيّدوه إلى شجرة أخرى لكي يتمكن من أن يخطو بضع خطوات من دون قيود.

معسكر البارزاني لم يكن واثقاً من التحالف الكردي مع الشاه، مخافة أن يتخلى عنهم الشاه حينما تفرض مصالحه ذلك عليه. وفي محاولة لإيجاد حلفاء جدد بعث البارزاني في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨ رسائل إلى كلٍّ من الرئيس ورئيس الوزراء التركيين عبّر فيها عن الرغبة في تقوية العلاقات مع الشعب والحكومة التركيين اللذين "يعتبران استمراراً للإمبراطورية العثمانية الإسلامية". إلا أن الرسائل لم تأتِ بنتيجة.[٢٩]

وأدرك الكرد في النهاية أن النظام العراقي وحده هو من في موقع تحقيق المطالب الكردية. وآمن البارزاني بأن الفرصة قد حانت للحصول على الحكم الذاتي للكرد، وتحطيم فصيل الطالباني المنافس، وإضعاف الجناح العسكري للنظام. ورغم أن الكرد كانوا يشكّون منذ البداية في دوافع البعث، إلا أن الاعتبارات الأخرى كانت من الأهمية بمكان بحيث دفعتهم إلى تمهيد السبيل للمفاوضات.

تهيئة الإطار الفكري لحزب البعث

جهود تحضيرية مكثفة داخل حزب البعث سبقت الاتفاق على الحكم الذاتي الكردي. كانت أهداف البعث تتمثل في تكييف آيديولوجيته مع الأهداف السياسية الجديدة

المتعلقة بالقضية الكردية: تقوية الجناح المدني للحزب، الذي كان يدعم الحل السلمي للمشكلة الكردية، على حساب الجناح العسكري المنافس، وتهدئة المخاوف الكردية المتعلقة بالتحالف مع حزب كانوا يرونه قومياً شوفينياً.

حكومة البعث القصيرة العمر في ١٩٦٣ تركت خلفها آثاراً من العداوة العميقة بين المعسكرين. فبآيديولوجيته العروبية لم ينظر حزب البعث نظرة ودية إلى الحركة القومية الكردية التي كانت، وفق المنظور البعثي، تهدد الوحدة العراقية وكذلك خطط الوحدة العربية. أما الحركة القومية الكردية، من ناحيتها، فقد كانت لديها هواجسها العميقة حول آيديولوجية البعث التي، إن تحققت، ستؤدي إلى تذويب الكرد من قبل الكتلة العربية الكبيرة. وقد تعمقت الشكوك المتبادلة أكثر على خلفية حوادث عام ١٩٦٣. مشروع الحكم الذاتي، الذي ألزم حزب البعث نفسه به قبل صعوده إلى السلطة،[٣٠] جرى استبداله بمشروع اللامركزية الذي لم يكن يعترف حتى بوجود الحركة القومية الكردية. إضافةً إلى ذلك، فإن الحرب التي بدأها البعث في حزيران/ يونيو ١٩٦٣، في أوج فترة المفاوضات ضد الحركة القومية الكردية، كانت أكثر وحشيةً من حرب عبد الكريم قاسم. فقد أعلن وزير الداخلية صالح مهدي عماش حينها قائلاً: "أنا لا أعتبر هذه حرباً. إنها نزهة وطنية للجيش الذي يساعده المدنيون لوضع حد لهذه العصابات".[٣١]

الخطوة الأولى لتصفية الأجواء ورد ذكرها في تقرير المؤتمر السابع لحزب البعث في نهاية عام ١٩٦٨. أشار التقرير إلى أن "تطلعات الحركة القومية الكردية في العراق هي في طليعة القضايا التي تواجه الحركة القومية"، وأكّد التقرير أن حزب البعث "قد احترم على الدوام تطلعات الكرد القومية التقدمية واعتبرها حقاً مشروعاً".[٣٢] ورافقت هذا النهج الثوري خطوات أخرى كانت تهدف إلى إقناع أعضاء الحزب بالحاجة إلى تسوية المشكلة الكردية سلمياً ومنح الحكم الذاتي للكرد. ما بين نيسان/ أبريل وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩ جرت مناقشة شاملة للقضية الكردية في سلسلة مقالات نُشرت في النشرة الداخلية للحزب (**الثورة العربية**). وكانت المقالات تتميز بأسلوب براغماتي، وامتنعت عن اللجوء إلى الهجمات الشديدة المعتادة ضد "عصابة البارزاني". لقد أوضحت تلك المقالات بأنه على مر تاريخ العراق لم تستغنِ أي حركة قومية عن الحرب، التي كانت ساحتها شمال العراق. كما اعترف البعثيون بأن حركة البارزاني هي الحركة الأقوى

والأكثر أصالةً في المعسكر الكردي. والأدهى أنهم توصلوا إلى الاستنتاج بأن "معظم المجموعات السياسية" في العراق تؤيد الحكم الذاتي للكرد – على الأقل من الناحية النظرية.[٣٣] وكان ميشيل عفلق – أحد مؤسسي حزب البعث والأمين العام للقيادة القومية لحزب البعث التي كانت في العراق (لتمييزها عن القيادة القومية لحزب البعث في دمشق) – قد طرح هذه النقطة في السابق. ففي سياق خطاب ألقاه في حزيران/ يونيو ١٩٦٩ أعلن عفلق أن "الحزب لا يعارض حق الكرد في نوع من الحكم الذاتي" مضيفاً، بنفس النبرة، أن "الحركة القومية الكردية حركة مشروعة ضمن الثورة العربية".[٣٤]

وكانت الخطوة التالية تهيئة الرأي العام العراقي. في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩ نشرت جريدة **الثورة** مقالاً تحت عنوان "ما هي الوسيلة لحل المشكلة الكردية؟". وقد عكست تلك المقالة المأزق الذي كان يواجهه الحزب، وذلك لحاجته إلى خلق جو إيجابي يتعلق بالقضية الكردية من ناحية، وغريزته الطبيعية في مراقبة البارزاني ومجموعته من ناحية أخرى. إن الإزدواجية، التي اتسمت بها المقالة ككل، ستكون من الآن فصاعداً السمة المميزة للعلاقات بين الكرد وحزب البعث. أشارت تلك المقالة إلى أن القضية الكردية، كونها أصبحت "قضية وطنية"، قد تمازجت مع روح تلك المرحلة. ومع ذلك فإن عرض القضية الكردية وكأنها في صراع مع القضية القومية العربية كان، بحسب ما ذكرته المقالة، أمراً خاطئاً ومدمّراً. وزعمت المقالة أن ذلك كان الخطأ الجوهري لقيادة البارزاني – وهي نفس القيادة التي كانت مسؤولة عن أزمة الثقة مع حكومة البعث منذ ١٩٦٣ وبعد صعود البعث إلى السلطة في ١٩٦٨. وأكدت المقالة أنّ حزب البعث قد فهم القضية الكردية وكان قادراً أكثر من غيره على حلها. ودعت المقالة "كل القوى الكردية" إلى التعاون مع البعث. كما لمّحت المقالة إلى عناصر الجيش التي كانت تسعى إلى إيذاء الكرد وحزب البعث كما حدث في عام ١٩٦٣.[٣٥]

وجاءت إشارة الموافقة النهائية على المصالحة من المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث، الذي عقد في أوائل آذار/ مارس عام ١٩٧٠. وقد أكّد المؤتمر مرة أخرى على الحاجة إلى حل المشكلة الكردية حلاً سلمياً على أساس الحكم الذاتي في إطار الوحدة العراقية وضمان التعاون بين الشعبين العربي والكردي.[٣٦]

متاهة المفاوضات

بالتزامن مع رحلة حزب البعث في البحث عن الذات، بدأ النظام مفاوضاته مع حركة البارزاني في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٩ . امتدت المفاوضات على ثلاث مراحل رئيسية بين أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ وآذار/ مارس ١٩٧٠ . وبسبب حساسية المشكلة الكردية تمّ عقد المباحثات في سرية تامة بالتناوب في بغداد وفي مقرات (حدك) في ناوبردان (وتعني حرفياً "بين الجسرين") في محافظة أربيل (هَولير) على بعد ٣٥ كيلومتراً من الحدود مع إيران.

وقد شارك في المفاوضات، في مراحل متنوعة، ممثلون عن القيادة القطرية لحزب البعث وعن الجيش، إلا أنّ الخلافات بين المجموعتين كانت كبيرة. ففيما كان الجيش يدعو إلى حل عسكري، كانت كتلة متزايدة النمو في القيادة القطرية تدفع باتجاه الحل السلمي. أما القيادة القومية، التي كان لها حينها قدر من التأثير على النظام، فقد أيّدت هي الأخرى الحل السلمي. الشخصية العراقية المحورية التي كانت تدفع باتجاه الاتفاق مع الكرد كان صدام حسين. كان يسعى إلى الحل كوسيلة للإطاحة بخصومه في الجيش، وبالتالي إزاحة الجيش من العملية السياسية، الأمر الذي سيعزز موقعه وموقع حزب البعث. كان صدام مشاركاً في المفاوضات، وقد التقى البارزاني في مراحل مختلفة منها. كما شارك في المفاوضات أعضاء آخرون في القيادة القطرية، وكذلك اشترك فيها طارق عزيز، البعثي المخضرم الذي أصبح فيما بعد الساعد الأيمن لصدام حسين. أما المشاركون في المفوضات من الجيش فكانوا: وزير الداخلية صالح مهدي عماش، ووزير الدفاع حردان عبد الغفار التكريتي، حمّاد شهاب رئيس أركان الجيش وسعدون غيدان قائد حامية بغداد. ومن بين أبرز أعضاء القيادة القومية الذين اشتركوا في المفاوضات كان أمينها العام ميشيل عفلق.

أما من معسكر البارزاني فكان هناك إجماع واضح حول الخط الذي يجب أن يتخذوه في المفاوضات. وقد لعب البارزاني دوراً حاسماً في المفاوضات، إلا أنه لم يترك مكان إقامته بسبب عدم ثقته بنوايا بغداد، وبدلاً من ذلك كانت الوفود المختلفة تأتي إليه ويبعث هو بمبعوثيه إلى بغداد. الفريق المفاوض الكردي الذي كان يترأسه محمود عثمان ضمّ، إلى جانب آخرين، نجلي البارزاني إدريس ومسعود.

وقد لعب دور الوسيط الوزير عزيز شريف الذي تمّ تعيينه وزيراً للعدل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩. وعزيز شريف يساري وشيوعي سابق كان من الواضح أنه قد تلقّى التشجيع من الاتحاد السوفييتي للقيام بهذه المهمة. وفي الحقيقة لعب السوفييت دوراً لا يُستهان به في دفع المفاوضات إلى الأمام.[٣٧] وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ دعت صحيفة **البرافدا** حزب البعث إلى "الاستجابة لطموحات الشعب الكردي في إطار الدولة العراقية".[٣٨]

وبسبب من فقدان الثقة المتأصل بين الأطراف فإن مشاكل جمّة تتعلق بطبيعة المطالب الكردية وصراع القوى داخل النظام جعلت عملية صنع القرار صعبة، وهو ما جعل المفاوضات مطولة وملتوية. وكان واضحاً أنها تسير على مسارين: أحدهما داخل المجموعة الحاكمة، والآخر بين بغداد والكرد. وفي الفترة ما بين أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ وكانون الثاني/ يناير ١٩٧٠ كانت المشاكل الرئيسية هي تلك المتبقية بين أطراف النظام. وفقط بعد تجاوز تلك المشاكل صار تقدّم المفاوضات نحو الأمام على المسار الآخر ممكناً. وفي أيلول/ سبتمبر التقى عزيز شريف، الذي عمل كوسيط في المراحل الأولى، البارزاني وأعضاء المكتب السياسي في المنطقة الكردية.[٣٩] وتشير التقارير إلى أن صدام هو الذي أجرى أول اتصال مع ممثلي البارزاني خلال زيارة له إلى شمال العراق في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩. وفيما بعد عقدت اجتماعات سرية في ناوبردان وفي القصر الجمهوري ببغداد، وحتى في بيروت حيث يقيم عفلق. ومع هذا لم تثمر المحادثات عن نتيجة في تلك المرحلة، لأن جناح البعث – الذي كان ينادي بالحل السلمي للمشكلة الكردية – كان عليه تحقيق الأهداف التالية: (١) إضعاف الجيش الذي كان يعارض الاتفاق مع الكرد، (٢) حشد تأييد الشخصيات العسكرية الأخرى لهذا الاتفاق، (٣) تشكيل نوع من التحالف مع القيادة القومية لإضفاء شرعية آيديولوجية على ذلك الاتفاق.

في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩ تمّ نقل ستين ضابطاً من كبار الضباط الموالين لعمّاش من مواقعهم، وتبع ذلك، في تشرين الثاني/ نوفمبر، إقالة كلٍّ من عماش وحردان التكريتي من منصبيهما كنواب لرئيس الوزراء وتعيين صدام كنائب لرئيس مجلس قيادة الثورة. وفي كانون الأول/ ديسمبر عقد صدام اجتماعاً مع ٦٠٠ ضابط من ضباط

الجيش ليتحدث إليهم عن المباحثات مع الكرد، وطالبهم بقبول قرارات الحكومة فيما يتعلق بالقضية الكردية.[٤٠] ولكن، مع ذلك، استمر الضباط في معارضة أي حل لتلك القضية غير الحل العسكري. في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠ تمّ الكشف عن مؤامرة ضد النظام "بمساعدة من إيران والولايات المتحدة والصهيونية"،[٤١] وأُدين المتآمرون، من بين تهم أخرى، بإحباط محاولة التوصل إلى تفاهم مع الكرد. بهذه الحركة، التي ألحقت ضرراً شديداً بقاعدة دعم حردان التكريتي وعماش، أمكن إجراء حوار مع الضباط الآخرين في الجيش لضمان تأييدهم للاتفاق مع الكرد. وجاء تعيين حماد بعد ذلك وزيراً للدفاع في ٣ آذار/ مارس ١٩٧٠ بدلاً من حردان التكريتي، وتعيين سعدون غيدان وزيراً للداخلية بدلاً من صالح مهدي عماش، بالإضافة إلى تعديلات أخرى مهمة في الجيش، ليوحي بوجود نوع من الصفقة المعدّة سلفاً.

وبدأ صدام وعفلق في هذه الأثناء بتوحيد صفوفهما. الصفة المشتركة بين الاثنين تمثلت في أن كليهما من الأعضاء المدنيين في الحزب، وكلاهما معاديان للجيش ويسعيان إلى إزاحته عن السياسة، وكان كلاهما مصممين في تلك المرحلة على حل المشكلة الكردية سلمياً. في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩ جاء عفلق إلى بغداد وبارك في اجتماع للقيادة القومية المفاوضات مع الكرد. هذا الى جانب إعلانه مباركته للحركة القومية الكردية في الصحافة العراقية. وبعد شهرين التقى دارا توفيق ميشيل عفلق في بيروت للحصول على موافقة القيادة القومية عشية التوقيع على الاتفاقية مع الكرد. وكان واضحاً أنّ البارزاني قد طلب موافقة عفلق لإضفاء شرعية أكبر على الاتفاقية.

بعد ثلاثة أيام من كشف المؤامرة المزعومة، أي في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر، كشف صدام حسين عن وجود حوار بين حزب البعث والحكومة العراقية وبين البارزاني. وفي نفس اليوم أصدر مجلس قيادة الثورة عفواً عاماً عن الذين شاركوا في أحداث الشمال. وبحسب مجلس قيادة الثورة، فإن الدافع من وراء تلك الخطوة كان خلق الظروف الملائمة لتنفيذ خطة البزاز ذات الاثنتي عشرة نقطة، التي أُعلنت في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٦. وبثّت إذاعة "صوت كردستان" في ٣ شباط/ فبراير ١٩٧٠ إعلاناً مفاده أنّ تطلعات الشعبين العربي والكردي في الوصول إلى حلّ سلمي قد تحققت، وأنّ فصلاً جديداً من تاريخ الشعب العراقي قد بدأ. وكان من المتوقع الإعلان

عن الاتفاقية في ٨ شباط/ فبراير ١٩٧٠، وهو تاريخ رمزي يؤرّخ للذكرى السنوية لأول صعود للبعث إلى السلطة في شباط/ فبراير ١٩٦٣، إلاّ أنّ وكالة الأنباء العراقية أعلنت في ١١ شباط/ فبراير عن تأجيل الإعلان المشترك لحين تتمكن الأطراف من إزالة العقبات التي تعتري طريقها. وفي ١٥ شباط/ فبراير تمّ إيقاف الاتصالات.

محور الخلاف كان يتمثل في المطالبة الكردية بالحكم الذاتي المناطقي، الذي كان يعارضه البعث في تلك المرحلة وكان يصرّ على الحكم الذاتي الشخصي الثقافي. وأكّدت مقالة نُشرت في جريدة **الثورة** على أن "القومية الكردية لا تقتضي بالضرورة إنشاء منطقة جغرافية لكي يحقق فيها الكرد حقوقهم القومية". كما أشارت المقالة إلى أن حزب البعث يعارض الحكم الذاتي المناطقي، وبيّنت أنّ خطوة كهذه ستُفهم على أنها تكوين دولة داخل دولة وسوف تشجّع الميول الانفصالية في المستقبل. وبعدها دعت جريدة **الثورة** الكرد إلى تطهير صفوفهم من "الانفصاليين وعملاء الإمبريالية والإقطاعيين".[٤٢]

وعلاوةً على ذلك اشتمل الحكم الذاتي المناطقي على أكبر المشاكل وهي مشكلة محافظة كَركوك الغنية بالنفط، التي سعى الكرد إلى شملها بالحكم الذاتي إلى جانب المحافظات الثلاث الأخرى، وهي السليمانية وأربيل ودهوك. استند الكرد في مطالبتهم بكركوك على أساس أنهم يشكلون الأغلبية في تلك المحافظة.[٤٣] وفي الحقيقة كان ملا مصطفى البارزاني قد طالب الحكومة في وقت مبكر، وذلك في ١٩٤٣، بتشكيل لواء كردي خالص من ألوية كركوك وأربيل والسليمانية.[٤٤] ومن ناحيته فإن النظام لم يكن سيفرّط بهذا الرصيد الاقتصادي الاستراتيجي الذي من شأنه أن يمنح الكرد قدراً كبيراً من القوة التي ستحثهم على المطالبة بالاستقلال. ولهذا السبب استعجل النظام بإعلان كركوك منطقة مختلطة السكان، لا يشكل الكرد فيها سوى أقلية. وكإجراء وقائي تمّ منح التركمان، الذين كان لهم وجود قوي في المنطقة، حقوقاً ثقافية متنوعة في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠. وبحسب أحد المصادر فإن التركمان، الذين جاء بهم العثمانيون لصد غارات القبائل، حسبما كان يُعتقد، يشكلون أكثر من ٢% من السكان.[٤٥]

من الصعب معرفة الحقيقة حول هذا الخلاف، سيما وأن الإحصائيات الرسمية المتعلقة بالتركيبة العِرقية والمجتمعية للمنطقة لم تُنشر منذ عام ١٩٤٧. ولغاية بداية عام ٢٠١٢ لم يتم إجراء تعداد للسكان. وطبقاً لإحصاء ١٩٤٧ فإن أعداد الكرد في تلك

السنة وصلت إلى ١٥١,٥٧٥ نسمة من مجموع ٢٨٥,٩٠٠ نسمة في المنطقة.[٤٦] أي ما معناه أن الكرد كانوا يشكلون الأغلبية. ومع هذا فقد جرى منذ ذلك الوقت تطبيق إجراءات إدارية مختلفة، بما فيها نقل السكان (أو بعبارة أخرى إسكان العرب في المنطقة) وتشتيت الكرد.[٤٧] وإجمالاً لا يمكن التقرير في مسألة حيوية كهذه استناداً فقط إلى قوة الأرقام وحدها، وإنما إلى قدرة الجانب الأقوى (وكان في هذه الحالة هو النظام) في فرض إرادته.

ونقطة الخلاف الثانية كانت تكمن في مطالبة الكرد بأن يتم تمثيلهم في مجلس قيادة الثورة، مؤسسة صنع القرار في الدولة في مقابل الحكومة التي لم تكن لها أي صلاحية فعلية. وقد تم رفض هذا المطلب على أساس أن العراق يمر بمرحلة انتقالية وفي الوقت الحاضر لا يمكن إلا لأعضاء حزب البعث أن يكونوا أعضاء في مجلس قيادة الثورة. وكان واضحاً أن حكام بغداد يرفضون تقاسم السلطة. كما تم أيضاً رفض المطلب الكردي بتأسيس برلمان في غضون عامين.

كما اختلفت آراء المتفاوضين حول مصير جيش حرب العصابات. ففيما جرت الموافقة مبدئياً على تحويل قسم من قوات البيشمركة إلى حرس للحدود، إلا أنه لم يكن هناك إجماع على عدد الكرد الذين سيدخلون في صفوف تلك القوات. ففي الوقت الذي كان الكرد يطالبون بشمول عشرة آلاف مقاتل أصر النظام على خمسة آلاف. وأوضح هذا الخلاف التحفظ الرئيسي لكل من الطرفين إزاء الآخر وحاجتهما إلى أن يحميا نفسيهما في حال استؤنف النزاع المسلح.

ولكن رغم هذه الصعوبات فقد تم استئناف المناقشات بفضل الوساطة النشطة لعزيز شريف. ففي ٢ آذار/ مارس ١٩٧٠ هاجمت جريدة **الجمهورية** ما وصفته "العناصر الشوفينية التي تحرّض على النزاع المسلح بين مواطني الدولة" (في تلميح إلى الجيش). وأشارت الصحيفة إلى أنّ الحل الذي أعلنه الحزب يجب أن يكون مثالاً لكل الدول العربية التي تعاني من نفس المشكلة.[٤٨]

كان صدام هو الذي أقرّ الاتفاق نهائياً؛ فقد ظل في ناوبردان مدة ثلاثة أيام (٨–١٠ آذار/ مارس) ولم يغادرها حتى تمّ حلّ جميع المشاكل وتمّت صياغة اتفاقية دقيقة ومفصّلة. كان واضحاً أنّ على الفريقين التراجع عن مواقفهما الأولية والقيام

بتنازلات صعبة. وقد انطبق ذلك بشكل كبير على النظام. فمن الواضح أن الأمر كان منوطاً بالنظام ليعترف بمبدأ الحكم الذاتي المناطقي، الأمر الذي أعاد الكرد إلى طاولة المفاوضات. ومن ناحيتهم، ورغم عدم تخليهم عن المطالبة بكركوك، فقد وافق الكرد على إرجاء البتّ بمصيرها لحين إجراء تعداد سكاني فيها. أما مطالبة الكرد بالمشاركة في مجلس قيادة الثورة فقد قوبلت بالرفض، وعوضاً عن ذلك كان من المقرر تعيين خمسة وزراء من الكرد ونائباً لرئيس الجمهورية. كما تلقى الكرد وعداً بالمشاركة في تحالف وطني مستقبلي. وفيما يتعلق بالبيشمركة فقد تمّ التوصّل إلى تسوية مضمونها أن ستة آلاف مقاتل سيخدمون في قوات حرس الحدود المزمع تشكيلها.

وهكذا أصبحت الطريق مفتوحة لإعلان إتفاقية الحادي عشر من آذار/ مارس ١٩٧٠.

الهوامش

1 – انظر على سبيل المثال: **نضال البعث في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية**، بيروت، 1971، ص308-9؛ وكذلك ميشيل عفلق، **نقاط البداية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974، ص107-8.

2 – انظر فيبي مار، **التاريخ المعاصر للعراق**، ويستفيو برس، 1985، ص204-14؛ أوفرا بينغيو، **العراق في سجلات الشرق الأوسط**، 1968؛ ماريون فاروق سلجليت وبيتر سلجليت، **العراق منذ 1958: من الثورة إلى الدكتاتورية**، ط3، لندن، توريس، 2001، 107-16؛ وكذلك تشارلز تريب، **تاريخ العراق**، مطبعة جامعة كامبريدج، 2002، ص193-9.

3 – فيما يتعلق بالأزمة مع الشيعة، انظر كذلك: تريب، **تاريخ العراق**، ص202-4؛ جراهام أي. فولر ورند رحيم فرانكي، **الشيعة العرب: المسلمون المنسيون**، نيويورك، بالجريف، 2001، ص100-1.

4 – كان (ح ش ع) منقسماً إلى مجموعتين رئيسيتين. المجموعة المهيمنة كانت تسمى الحزب الشيوعي– اللجنة المركزية، وسيشار إليها كثيراً في هذا الكتاب. المجموعة الثانية هي الحزب الشيوعي– القيادة المركزية، والتي ضعفت كثيراً بعد استسلام سكرتيرها العام (عزيز الحاج) للشرطة في ربيع عام 1969. أما فيما يتعلق بانهيار المفاوضات بين البعث والحزب الشيوعي–اللجنة المركزية فانظر: إديث بينروز وإي. إفز بينروز، **العراق: العلاقات الدولية والتنمية الوطنية**، لندن، إرنست بين، 1978، ص360.

5 – كان ذلك من الأسرار المعلنة للشرق الأوسط "فالحكومة الإيرانية ظلت (مكتوب هكذا) في العقد الأخير توفر للكرد... دعماً كبيراً بالأموال والمعدات والتدريب والاتصالات". (مكتب السجلات العامة، FO 872/17، 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1968).

6 – خط التالوك هو خط يربط بن أدنى النقاط على طول نهر أو واد.

7 – "حدود العراق وإيران، دراسة دولية في الحدود"، رقم 164، مكتب الخبير الجغرافي في مكتب الاستخبارات والبحوث، 13 تموز/ يوليو 1978.

8 – عباس الكليدار، **العراق: البحث عن الاستقرار**، "دراسات عن النزاع"، رقم 59، 1975؛ عصمت شريف وانلي، **كردستان العراق: دراسة عن ثورة 1961**، نيوشاتيل، سويسرا، مطبوعات باكونيير، 1970، ص246-9؛ مكتب السجلات العامة، FC1237/17، 2 نيسان/ أبريل 1970. عن البيشمركة انظر ميكائيل جي لورتز، "راغب في مواجهة الموت: تاريخ القوة العسكرية الكردية – البيشمركة – منذ الإمبراطورية العثمانية إلى العراق المعاصر"، رسالة ماجستير، جامعة ولاية فلوريدا، 2005.

9 – قيل إن الموساد الإسرائيلي قد ساعد في إنشاء جهاز الباراستن (والاسم يعني "حماية" بالكردية) في عام 1966. كان مسعود البارزاني يتزعم الباراستن، وقد تلقى تدريباً مكثفاً في كردستان وإسرائيل. (جوناثان راندل، **بعد هذا الاطلاع، أي مسامحة؟ مواجهاتي مع كردستان**، بولدر، مطبعة ويست فيو، 1999، ص190-1).

10 – للمزيد انظر: مايكل جونتر، **كرد العراق: المأساة والأمل**، نيويورك، مطبعة سانت مارتن، 1992، ص7-14.

11 – كريس كوجيرا، **الحركة القومية الكردية**، باريس، فلاماريون، 1970، ص251-2.

12 – **الثورة العربية**، بغداد، الأعداد 7-12، 1969، 287-92.

13 – المصدر السابق.

14 – المصدر السابق.
15 – مخاطبات شخصية مع صديق للبارزاني.
16 – مكتب السجلات العمومية CO 730/157/8، 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1930.
17 – حميد بوزأرسلان، "العصبية القبلية والسياسة الكردية: منظور اجتماعي- تاريخي"، من كتاب فالح عبد الجبار وداود هشام الكرد: **الفكر القومي والسياسة**، لندن، 2006، ص133.
18 – "الشمال" مصطلح بديل لمنطقة كردستان العراق. سعت السلطات إلى عدم استخدام مصطلح كردستان، الذي يمكن أن تكون له دلالات انفصالية.
19 – إذاعة بغداد، 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1969، وقد نقلت عنها إذاعة بي بي سي في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1969.
20 – كوجيرا، **الحركة الكردية**، ص265.
21 – **الحياة**، 12 آذار/ مارس 1970؛ وكذلك بحسب كوجيرا، **الحركة الكردية**، ص268.
22 – حردان عبد الغفار التكريتي في مقابلة مع صحيفة **كيهان إنترناشيونال**، في 9 كانون الثاني/ يناير 1968. وينبغي ملاحظة أن هذا التصريح النادر قد نُشر في صحيفة غير عراقية.
23 – صحيفة **الأهرام**، القاهرة، 13 آذار/ مارس 1970.
24 – مكتب السجلات العامة، FCO 17/1237، 2 نيسان/ أبريل 1970.
25 – صحيفة **إنترناشيونال هيرالد تريبيون**، باريس وزيورخ، 13 آذار/ مارس 1970؛ **الأهرام**، عدد 13 آذار/ مارس 1970.
26 – كوجيرا، **الحركة الكردية**، ص272.
27 – المصدر السابق، ولكن الكاتب لم يحدّد ماهية تلك المقترحات.
28 – وكان تقييمهم للموقف هو التالي: "في 1970 كان النظام البعثي ضعيفاً (هكذا كُتب) وعلموا... أنهم لن يبقوا في السلطة إذا ما استمروا في القتال." (مكتب السجلات العامة، FCO8/2307، 22 تموز/ يوليو 1974).
29 – مكتب السجلات العامة FCO17/872، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968.
30 – أوريل دان، **العراق في ظل قاسم: تاريخ سياسي، 1958-1963**، نيويورك، باراجير، 1969، ص344.
31 – ديريك كنانه، **الكرد وكردستان**، لندن، مطبعة جامعة أوكسفورد، 1964، ص76.
32 – إذاعة بغداد، 6 شباط/ فبراير 1969، ونقلت عنها إذاعة بي بي سي في 8 شباط/ فبراير 1969.
33 – سلسلة من المقالات ظهرت في نشرة **الثورة العربية**، ص203-600. يبدو أن كاتب المقالات كان عبد الله سلوم السامرائي الذي شغل منصب وزير الثقافة في الفترة 1968-1969؛ فرهاد إبراهيم، **الحركة القومية الكردية في العراق**، برلين، كلاوس شوارتز فيرلاك، 1983، ص576.
34 – ملاحظات عفلق المنشورة في جريدة **الثورة**، عدد 11-12 آذار/ مارس 1973.
35 – جريدة **الثورة**، وقد نقلت عنها وكالة الأنباء العراقية، 17 كانون الثاني/ يناير 1969، ونقلت عنهما صحيفة **ديلي ريبورت** في 19 كانون الثاني/ يناير 1969.
36 – إذاعة بغداد، 13 نيسان/ أبريل 1970، وقد نقلت عنها **ديلي ريبورت** في 14 نيسان/ أبريل 1970.
37 – مجلة **المصور** الأسبوعية المصرية، القاهرة، 20 آذار/ مارس 1970؛ **البيشمركة**، آب/ أغسطس – كانون الأول/ ديسمبر، (هلسنكي) 1976. وفيما بعد زعم (ح ش ع) أنه لعب دوراً مهماً في المفاوضات التي نتج عنها اتفاق بين الكرد والنظام. (**وورلد ماركسيست ريفيو** (شهرية تصدر في تورنتو)، حزيران/ يونيو 1974).

38 – صحيفة **برافدا** السوفييتية، 21 أيلول/ سبتمبر 1969، التي نقلت عنها **ميزان سليمنت**، لندن، أيلول/ سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر 1969.

39 – سعد جواد، **العراق والقضية الكردية، 1958-1970**، لندن، إيثاكا برس، 1981، ص255.

40 – كوجيرا، **الحركة الكردية**، ص274.

41 – مجلة **الحوادث** (أسبوعية تصدر في بيروت)، 30 كانون الثاني/ يناير 1970.

42 – جريدة **الثورة**، وقد نقلت عنها **لوموند** الفرنسية في 19 شباط/ فبراير 1970.

43 – وفي السنوات اللاحقة أعلن الكرد أن كركوك مقدسة بالنسبة إليهم.

44 – وديع جويدة، **الحركة القومية الكردية: أصولها وتطورتها**، سيراكيوز، مطبعة جامعة سيراكيوز، 2006، ص232.

45 – سيسل جي. إدموندز، **كرد وترك وعرب**، لندن، مطبعة جامعة أوكسفورد، 1957، ص430-8. وبحسب مصدر آخر، بلغ عدد التركمان حوالى 80 ألفاً وكانت نسبتهم واحد إلى خمسة عشر نسبةً إلى الكرد في أوائل ستينيات القرن الماضي، وفي السبعينيات تم تقدير نسبتهم السكانية بأنها بين 1,5% و2%. (برنارد فيرنيير، **عراق اليوم**، باريس، مكتبة آرمان كولين، 1963، ص62)، وفي منتصف السبعينيات قُدِّر عددهم بـ 33 ألفاً (منير هـ. ناصر، "العراق: الأقليات القومية وتأثيرها في السياسة"، جريدة **دراسات شؤون جنوب آسيا والشرق الشرق الأوسط**، 8، العدد 3، 1985، ص 24). مدينة كركوك التي تقع في وسط المحافظة مدينة مختلطة يعيش فيها العرب والكرد والتركمان. وللاطلاع على اثنين من البحوث المهمة حول كركوك انظر:

Henry D. Astarjian, *The Struggle for Kirkuk,* CT Praeger Security International- 2007; Gareth Stansfield, *Crisis in Kirkuk: The Ethnopolitics of Conflect and Compromise* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2009).

46 – إدموندز، **كرد وترك وعرب**، ص430-8.

47 – كان نظام البعث هو أول نظام يبدأ بتطبيق سياسة التعريب في المنطقة الكردية في 1963، فقد تم ترحيل أربعين ألفاً من الكرد من كركوك وحدها. (كوجيرا، **الحركة**...، ص237).

48 – جريدة **الجمهورية**، عدد 2 آذار/ مارس 1970.

٢

الطريق ممهدة بالنوايا الحسنة

إنّ بيان آذار/ مارس عام ١٩٧٠، الذي كان من القرر أن يحلّ المشكلة الكردية سلمياً، كان وثيقة رسمية تحتوي تنازلات بعيدة التأثير لم يقدمها أي نظام عراقي للكرد، وبالتحديد الاعتراف بحقهم في الحكم الذاتي. إلا أن الجميع في بغداد لم يكن راضياً عن حلّ المشكلة بهذه الطريقة. وحتى مهندسو الاتفاقية، الذين عبّروا عن حماستهم غير المحدودة لإعلان آذار في حينه، كانت الظروف قد أجبرتهم على ذلك، لأنهم كانوا يدركون أن مصيرهم ومصير حزب البعث عموماً كان يعتمد على إيجاد حل للمشكلة الكردية.

في الحادي عشر من آذار/ مارس ١٩٧٠ تلا الرئيس أحمد حسن البكر من إذاعة بغداد "بيان مجلس قيادة الثورة" حول القضية الكردية، وتضمن البيان مقدمةً وخمس عشرة فقرة. وكانت عبارات البيان توضح الصعوبات العديدة التي رافقت صياغته. تعقيد البيان تبيّن من استخدام كلمة بيان ليوحي النظام دون شك بأن الأمر إنما هو بادرة أحادية الطرف من جانبه، لأن استخدامه كلمة اتفاقية كانت ستعني أنّ هناك طرفين ندّين منخرطين في المفاوضات. وبخلاف البكر استخدم الكرد كلمة اتفاقية في إعلانهم.[1]

ألقت مقدمة البيان الضوء على قضيتين:

١- إنّ حل قضايا العراق الداخلية، وأبرزها المشكلة الكردية وتحقيق الوحدة

الوطنية العراقية، سيمكّن الدولة من "إعادة توجيه كل مواردها نحو المعركة القومية للأمة: ألا وهي القضية الفسلطينية".[٢] وكان هذا التأكيد متعمّداً لاستباق أي انتقادات تأتي من الجيش ولغرس الاتفاقية في عمق الالتزام الآيديولوجي البعثي المتعلق بالقضية الفلسطينية.[٣]

٢- التأكيد على حقيقة أن القيادة القومية قد وضعت إطاراً تصورياً - نظرياً للحل في مؤتمرها السابع في أواخر عام ١٩٦٨، وبهذا تضفي على الاتفاقية شرعية أكبر في نظر الكرد.

ولم تكن مصادفة أن النقطة الرئيسية في الاتفاق قد وضعت في نهاية الوثيقة؛ في البند الرابع عشر، الذي يتحدث عن توحيد المحافظات ذات الأغلبية الكردية في وحدة إدارية واحدة، وجاء فيه عرضاً أن السكان الكرد في هذه الوحدة الإدارية "سيتمتعون بالحكم الذاتي". وهذه الصياغة الثورية كانت مشروطة بثلاثة تحفظات:

أ- أن يكون الحكم الذاتي في إطار العراق، ما يعني رفض الانفصال.

ب- أن يظل استغلال الموارد الطبيعية ضمن نطاق صلاحيات الجمهورية، ومعناه أن تبقى مصادر النفط تحت سيطرة الحكومة المركزية.

ت- لا يدخل الحكم الذاتي حيز التطبيق فوراً، ولكن بعد أربع سنوات. ورغم أن هذه العبارة لم تكن موجودة في النص، ولكن كان هناك تفاهم شفهي يتعلق بها.

البند العاشر من الاتفاقية كان مادة مهمة، ونصّت على أن "الشعب العراقي مؤلف من قوميتين رئيستين هما العربية والكردية". ولكن ذلك كان موجوداً أيضاً في دستور عبد الكريم قاسم المؤقت. وبطريقة أو بأخرى كررت العديد من الفقرات الواردة في خطة البزاز لعام ١٩٦٦: اللغة الكردية ستصبح، إلى جانب العربية، لغة رسمية في المناطق ذات الأغلبية الكردية؛ العفو العام عن كل من اشترك في أحداث الشمال؛ إعادة العرب والكرد إلى مناطق سكناهم الأصلية؛ دفع تعويضات للجرحى أو ذويهم؛ تسليم الإذاعة الكردية والأسلحة الثقيلة إلى السلطات "في المراحل الأخيرة من الاتفاق"؛[٤] وسيكون للكرد تمثيل نسبي في السلطة التشريعية المقترحة.

وتضمنت البنود الأخرى: تأسيس منظمات مستقلة للنساء والشباب والطلاب الكرد، وتعيين كردي في منصب نائب رئيس الجمهورية، وإجراء إصلاحات زراعية

"فورية" في المنطقة الكردية. ربما كان الغرض من تلك الإصلاحات الزراعية إضعاف القيادة الكردية التي كانت تستمد قوتها من الأطر العشائرية الزراعية القديمة.

أما فيما يتعلق ببعض الفقرات السرية من الاتفاقية فقد ألمحت إليها الحكومة قائلةً إنّ عدداً من البنود "لأنها ذات أهمية ثانوية" لم تدخل ضمن البيان.[٥]

وبحسب تلك الفقرات:

١- كان للكرد الاحتفاظ بقوة قوامها ستة آلاف كحرس وطني للحدود تموّلهم حكومة بغداد.

٢- تنسحب قوات الجيش العراقي من "مواقعها الطبيعية" في الشمال الكردي.

٣- حل قوات صلاح الدين وفصيل إبراهيم أحمد وجلال الطالباني.

٤- السماح للحزب الديمقراطي الكردستاني أن ينشط بحرية في المنطقة الكردية وأن يصدر صحيفة خاصة به.

٥- أن يتم إجراء تعداد سكاني عام في غضون عام بهدف تحديد المناطق ذات الأغلبية الكردية.[٦]

إن محتوى وروح هذا الاتفاق كانا يشيران إلى مكسب غير مسبوق للحركة القومية الكردية. كانت هذه أول مرة في القرن العشرين يعترف فيها نظام عراقي بحق الكرد في الحكم الذاتي المناطقي، أو كما وصفه أحد الكتاب الكرد بقوله: "اعترف النظام علناً بوجود شعب يمتلك أرضاً وبأن له الحق في تأسيس حكومته القومية على تلك الأرض".[٧] إن هذه الخطوة كانت مهمة جداً كونها جاءت من قبل حزب قومي عربي متطرف. كما لم يكن لتلك الخطوة ما يشابهها في الدول الأخرى التي يعيش فيها الكرد. كما وجرت الموافقة الرسمية على موقف الملا مصطفى البارزاني، حيث تمّت الإشارة إلى أنه وافق على البيان. والالتزام غير الرسمي من قبل النظام بحلّ المجموعات المعارضة للبارزاني جعل منه زعيم المعسكر الكردي دون منازع.

ولكن مع هذا كانت للاتفاقية محدوديات خطيرة ومعوقات من وجهة النظر الكردية، وأخطرها كانت مهلة الأربع سنوات لتنفيذ الحكم الذاتي، وهي المهلة التي ذكر البارزاني أنها فُرضت على الكرد من قبل الحكومة. وحقيقة كون الاتفاق "بياناً"، وليس اتفاقية مثبتة في القانون الدولي، وضعت الحكم الذاتي تحت رحمة النظام. وعلاوةً على ذلك

حقيقة ترك عدد من أعقد المشاكل – قضية كركوك، تمثيل الكرد في الحكومة المركزية وإنعاش البرلمان – معلّقة ستشكل هي الأخرى محنة في المستقبل.

أما من وجهة نظر حكومة بغداد فقد بدت الاتفاقية وكأنها خضوع تام للكرد. فمن مجموع خمس عشرة مادة احتوتها الاتفاقية تضمنت أربع عشرة منها تنازلات للكرد، بينما احتوت مادة واحدة فقط قيام الكرد بتسليم أسلحتهم في المراحل النهائية من تنفيذ الاتفاقية. لم تُشر أي مادة حتى بوجوب توقف الكرد عن الأعمال العدائية تجاه الحكومة. وبإمكان المرء أن يخمِّن أن النظام قد سعى إلى عدم ذكر هذه النقطة لتجنّب الاعتراف بوجود ثورة بالفعل، وأنّ الحكومة ليست من القوة بحيث تخمدها، وأنها كانت مجبرة على تحقيق الهدوء في الشمال مقابل ثمن باهظ هو تلك التنازلات الكبيرة وليس كبادرة حسن نية من طرفها.

إلا أن مكاسب النظام قد ظهرت على المدى الطويل. لأن جلّ ما كان يهمه في تلك الفترة هو تعزيز سلطته وتقوية الاقتصاد وزيادة إنتاج النفط والحصول على دعم عسكري لردع إيران. فقد أكدت مجلة **ألف باء** الأسبوعية على أن حلّ المشكلة الكردية سيمكّن العراق من أن يلعب "دوره القومي لا على الخطوط الأمامية للجبهة الشرقية فحسب، بل في مواجهة الأطماع الإيرانية في الخليج العربي".[٨]

الغبطة والواقع

الأيام التي تلت الاتفاقية تميّزت بالفرح والسرور، وتم الاحتفال بيوم ١٢ آذار/ مارس على أنه يوم السلام، وفي استخدام هذه التسمية ما يبعث على التفكير وكأن الاتفاق هو اتفاق سلام بين دولتين، وتظاهر مئات الآلاف من العرب والكرد في شوارع بغداد تأييداً للاتفاقية، وظهر الرئيس البكر أمام المتظاهرين، يرافقه محمود عثمان ونجلا البارزاني إدريس ومسعود. وكان ذلك أول ظهور علني للكرد في بغداد منذ تسع سنوات.[٩] وألقى كلٌّ من البكر ومحمود عثمان خطاباً حماسياً، وحينما قال محمود عثمان نيابةً عن البارزاني إن الكرد سيقفون إلى جانب العرب في الحرب على إسرائيل، هتفت الجماهير. كما خرجت مظاهرات التأييد في مدن الشمال بمشاركة البيشمركة.

وتمّ إعلان الأيام الثلاثة التي أعقبت الاتفاقية عطلةً رسمية، وكانت إذاعة بغداد تبث الأغاني الوطنية وبرقيات التأييد باللغتين العربية والكردية.

أما البارزاني، الذي لم تهدأ شكوكه حيال بغداد، فلم يشارك في الاحتفالات، ولكنه، مع ذلك، أرسل برقية مذيّلة بتوقيع "زعيم الحركة الكردية ورئيس (حدك)"، وقد أذاعها محمود عثمان عبر تلفزيون بغداد. حيث أكد البارزاني في تلك البرقية أنه وحزبه قد شاركا في صياغة البيان، وأشار إلى أن ضعف الأنظمة السابقة فحسب حال دون التوصل إلى "حل سلمي للمشكلة". كما أعلن البارزاني أنّ الشعب الكردي يؤيد "الكفاح العادل للأمة العربية ضد أعدائها" وأعلن التزامه بتنفيذ مواد البيان نصاً وروحاً.[١٠] وعلى العموم اعتبر البارزاني الاتفاق مكسباً عظيماً للكرد لأنه اعترف بمبدأ الحكم الذاتي ولأن صياغته جاءت نتيجة لمفاوضات شاقة ومطولة.

جلال الطالباني أيضاً أرسل برقية تهنئة، ولكنه، في كتاب نشره بعد فترة قصيرة من الاتفاقية، هاجم الاتفاق قائلاً إن النظام قد سلك الطرق الخاطئة حينما اختار التفاوض مع "العناصر الانتهازية" عوضاً عن الاعتماد على "القوى الكردية التقدمية الثورية الحقيقية".[١١]

أكبر المتحمسين لتأييد الاتفاقية كان مهندسها صدام حسين الذي قال: "إن هذا الحل لن يكون وقفاً مؤقتاً آخر لإطلاق النار كما كان في الماضي، بل إنه عوضاً عن ذلك حلّ كامل وجذري سياسياً ودستورياً سيضمن الأخوّة بين العرب والكرد إلى الأبد".[١٢] صدام، الذي وقّع الاتفاقية مع البارزاني قبل وقت قصير من نشرها، عاد الى المنطقة الكردية في ٢١ آذار/ مارس للاحتفال بالمناسبة. وكان هو الشخصية القيادية الوحيدة التي بدرت منها هذه اللفتة، وقد رحّب به البارزاني شخصياً. كما شارك صدام في احتفالات رأس السنة الكردية الجديدة (نوروز) حيث تمّ جمع ٣٠٠ ألف شخص لاستقباله، وتشير التقارير الى أنه نُقل مسافة ميلين بالسيارة في خضمّ أمواج الجماهير المتحمّسة والهاتفة.[١٣]

في مقابلة له مع **الأهرام** أعلن صدام: "كان علينا أن نكافح داخل الحزب والجيش من أجل إرساء أسس المفهوم الجديد"، مؤكِّداً على أن القيادة "ستنفذ مواد الاتفاق" بالسرعة الممكنة بسبب الخشية من أن تقوم "الدوائر المعادية" بعمل ضدها.[١٤] والحقيقة أنّ الناس

داخل حزب البعث كانوا معارضين للاتفاقية.[١٥] وقد توقّع صدام أن تكون للاتفاقية انعكاسات بعيدة المدى على المنطقة، وخاصةً على إيران، وذلك لأن الإيرانيين – كما قال –: "سيجدون أنفسهم في مشكلة خطيرة... لأن العراق كان دائماً في موقف دفاعي بسبب المؤامرات الإيرانية المستمرة لاستغلال المشكلة الكردية".[١٦] وأعرب صدام عن اعتقاده بأن الإيرانيين سيحاولون إعاقة الاتفاقية وذلك لمنع تأثيرها على الكرد الإيرانيين. وفي مناسبة أخرى عبّر عن اعتقاده بأن "الجنود العراقيين سيكونون قادرين على تلقين هذا الشاه درساً في القريب العاجل".[١٧]

وكانت ردّة فعل الشاه غاضبة، مخافة أن تؤدي تقوية العراق إلى تعطيل خططه لفرض هيمنته على الخليج. ومن وجهة النظر الإيرانية، فقد كان هناك خطر محتمل من أن يتقدم الكرد في إيران بمطالب مماثلة لمطالب إخوانهم في العراق. فقبل كل شيء، فقدان ورقة المساومة الكردية، بالنسبة إلى الشاه، كانت ستكون له عواقب خطيرة. وتركيا أيضاً لم تكن سعيدةً بذلك الاتفاق وراحت تطالب بمنح الحقوق الكاملة للأقلية التركمانية في العراق، التي كان تعدادها حينها ٧٠٠ ألف نسمة وفقاً للتقديرات التركية. كما أنها حذّرت من إيقاد "لهيب البارزاني الذي يمكن أن يعرّض وحدة أراضي العراق وتركيا للخطر".[١٨]

وفي تلك الأثناء بدأت بغداد بخطوات لتنفيذ الاتفاقية، وتضمّنت: تشكيل لجنة السلام للإشراف على تنفيذ الاتفاقية؛ إدخال اللغة الكردية كلغة تدريس في المدارس المتوسطة والإعدادية في المنطقة الكردية؛[١٩] بالإضافة إلى السماح بتأسيس جمعية الثقافة الكردية وأكاديمية للغة الكردية وتدريس اللغة الكردية في المدارس الإعدادية في عموم العراق؛ وتعيين خمسة أشخاص من معسكر البارزاني كوزراء في حكومة بغداد.

تمّ طرد صالح مهدي عماش وحردان التكريتي من منصبيهما الرفيعين كوزيرين للداخلية والدفاع وتمّ تعيينهما نائبين لرئيس الجمهورية. وكان هذا الإجراء انتصاراً لصدام حسين على خصومه في الجناح العسكري، ولكنه أضعف مسبقاً من مكانة نائب الرئيس الكردي المستقبلي، إذا ما تمّ تعيين أحد الكرد.[٢٠] وعلى نفس المنوال كانت صلاحيات الوزراء الكرد محدودة، سيّما وأنهم لم يكونوا يشغلون مناصب مهمة في الحكومة التي كانت أصلاً مجرد ألعوبة بيد حزب البعث ومجلس قيادة الثورة.

ورغم أن الاتفاقية نصّت على أن يقوم الكرد بتسليم محطتهم الإذاعية في المراحل النهائية من الاتفاقية، إلا أن الكرد - كبادرة حسن نية - أوقفوا بث الإذاعة في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٠، لا بل والأهم من ذلك كان إزالة الهيكل الإداري الذي أقامته الحركة في ١٩٦٤. في أيار/ مايو عام ١٩٧٠ أجازت السلطات نشر الجريدة الرسمية اليومية للحزب الديمقراطي الكردستاني (التآخي)، التي كانت تصدر باللغتين العربية والكردية. لقد أعطت الاتفاقية دفعة للنشاطات الثقافية الكردية، فقد تمكّن الشعراء والكتّاب من نشر كتاباتهم في تسعة وعشرين منشوراً دورياً، وتكرّد الأدباء والمثقفون الكرد من مختلف أنحاء كردستان وبدأوا يكتبون باللغة الكردية.[٢١]

وفي تلك الأثناء ظهرت تقارير عن انسحاب الجيش العراقي وقوات صلاح الدين التابعة لها والبيشمركة إلى مناطق معينة من قبل السلطات. وأقرّ مجلس قيادة الثورة قانون البيشمركة في تموز/ يوليو عام ١٩٧٠، حيث تمّ تسريح ١٤,٠٠٠ عنصر من هذه القوات وتمّ نقل ٦٠٠٠ آخرين الى قوات حرس الحدود الذين تنطبق عليهم صفات الشرطة العراقية تماماً.[٢٢]

وكان للاتفاقية تأثير فوري على توازن القوى الداخلي للمعسكر الكردي، وكذلك على مثلث علاقات الكرد والحزب الشيوعي وحزب البعث. برزت مكانة (حدك) الجديدة من حقيقة عقده مؤتمره الثامن في ناوبردان في تموز/ يوليو ١٩٧٠.[٢٣] كان المؤتمر فريداً من حيث أنه عُقد علناً وبمشاركة ممثلين للحزب الديمقراطي الكردستاني ووفود كردية من لبنان وأوروبا والولايات المتحدة، وحزب البعث وحتى منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي المؤتمر أُعيد انتخاب البارزاني رئيساً للحزب وحبيب محمد كريم سكرتيراً للحزب، وكان الأعضاء الجدد في المكتب السياسي كلّ من: محمود عثمان، محمود محمد عبد الرحمن، علي عبد الله، نوري شاويس، صالح اليوسفي، عزيز عقراوي. ولأول مرة ضمّت اللجنة المركزية، التي زاد عدد أعضائها من سبعة عشر إلى اثنين وعشرين عضواً، نجلي البارزاني إدريس ومسعود وممثلة عن النساء كانت زكية إسماعيل حقي.[٢٤] وجاء مسعود البارزاني ثانياً بعد الأمين العام للحزب، سيّما وأنه حصل على أصوات أكثر من محمود عثمان الذي كان يعدّ زعيم الفرع اليساري.

وقد تمثّلت مقررات المؤتمر في ثلاث وعشرين مادة أبرزها كان كفاح (حدك) لتحقيق الحكم الذاتي للكرد في العراق، واضعةً بذلك الحركة القومية الكردية على قدم المساواة مع الحركة القومية العربية في العراق، والعمل من أجل تأسيس نظام ديمقراطي منتخب، ودعم النضال الكردي في أجزاء كردستان الأخرى، والإصرار على توزيع عائدات النفط بما يتناسب وعدد الكرد في العراق.

ومثّل مؤتمر (حدك) مسرحاً للخلافات السرية والعلنية بين المشاركين فيه، أبرزها كان تأسيس الجبهة الوطنية التي كانت قمة جبل الجليد من قضية تقاسم السلطة في العراق. فمنذ صعوده إلى السلطة أعلن حزب البعث مراراً عن نيّته تشكيل جبهة وطنية تضمّ المعارضة، وكانت جهود النظام تشمل مبدئياً (ح ش ع) – اللجنة المركزية بهدف بثّ الفرقة بين الأخير و(حدك). وبالفعل، في مرحلة تأسيس الجبهة طلب صدام من الحزب الشيوعي أن يوقف دعمه للبارزاني في الحرب الكردية ضد النظام كشرط لانضمامه إلى الجبهة الوطنية المزمع تشكيلها.[٢٥] والآن، وبسبب الاتفاق مع الكرد، أخذت علاقات بغداد بالحزب الشيوعي بالتدهور في الوقت الذي أخذ البعث يستغل تحالفه مع (حدك) لإضعاف الشيوعيين. كما تدهورت علاقات الحزب الشيوعي بـ(حدك) بسبب التهديد الذي كان يشكّله الأخير على مكانة الحزب الشيوعي بين السكان الكرد الذين كانوا يشكّلون قاعدة دعم مهمة للحركة الشيوعية.

والأثر المباشر الآخر للاتفاقية كان انهيار مجموعة الطالباني. ففي نيسان/ أبريل منع مجلس قيادة الثورة جريدته اليومية (النور) من الصدور. وطه محي الدين معروف، الذي كان يعدّ من مجموعة الطالباني، تمّ إبعاده من الحكومة، والأهم من ذلك هو قيام أربعة آلاف من أتباعه بتسليم أسلحتهم للسلطات. ومن المفارقات أن الطالباني، ألدّ أعداء البارزاني، عاد وانضمّ مرة أخرى إلى (حدك)، رغم معارضة أعضاء آخرين مثل عمر مصطفى وحلمي شريف. أما بالنسبة إلى البارزاني، الذي أصبح حينها زعيم الحزب دون منازع، فقد سعى إلى إعادة مجموعة الطالباني إلى الحزب لإنهاء الانشقاق في المعسكري الكردي.[٢٦] وقد مهّد البارزاني لاجتماع المصالحة مع الطالباني في آب/ أغسطس ١٩٧٠ على تقاطع طريق رواندوز. أما النقاش الداخلي لأعضاء مجموعة الطالباني فيما بينهم فقد استمرّ لغاية شباط/ فبراير ١٩٧١، حينما قرروا أخيراً حلّ المجموعة والالتحاق بـ(حدك).

فتح صندوق باندورا (صندوق البلايا)

ما إن صدر إعلان آذار/ مارس حتى فُتح صندوق بلايا كركوك الغنية بالنفط. وحتى ساعة كتابتي هذا الكتاب ما زالت مشكلة كركوك هي محور الخلاف الرئيسي بين الكرد وبغداد. وفيما يتعلق بكركوك فقد ظهر عدد من المشاكل المتعلقة أساساً بشؤون الأقليات العرقية والدينية، وأصبح الصراع هذه المرة، وهو ما يعكس طبيعة التعدّد الإثني العراقي، ليس منحصراً بين الكرد وبغداد فحسب بل شمل أقليات أخرى، الأمر الذي زاد من تعقيد تلك القضية.

ولم تنقضِ سوى أربعة أشهر على إعلان الاتفاقية في آذار/ مارس ١٩٧٠ حتى بدأت نذر الشؤم تطفو على السطح. وتطورت العلاقات بين الكرد والنظام على مستويين: شفوياً كان كلا الطرفين يعطي انطباعاً بأنه يطمح إلى تنفيذ الاتفاقية، أما فعلياً، على الأرض، فقد تدهورت العلاقات إلى حدّ أنها حجبت معها أهداف الاتفاق الأصلية. وقد عكست هذه الازدواجية صراع القوى الموجود داخل النظام، الذي كان من أحد مظاهره الجدل الدائر حول المسألة الكردية. ففي الوقت الذي استمر فيه الفصيل المدني، الذي يقوده صدام حسين، لحزب البعث بدعم الحلّ السلمي (ولو لفترة مؤقتة)، فإن الجناح العسكري، الذي يقوده عمّاش، كان يسعى إلى إحباط الاتفاقية. أما الرئيس البكر فقد ظلّ متفرجاً.

الورطة في الحقيقة كانت أكثر تعقيداً، وتكشف تصرف بغداد الماكر مع الكرد. فرغم أن صدام بدا من أكثر المؤيدين حماساً للاتفاقية، إلا أن الزمن كشف عن عدم نيته تنفيذ مواد الاتفاقية الأكثر إشكالاً، والتي وقّع عليها فقط مناوراً لكسب الوقت للقضاء على خصومه والحصول على موطئ قدم له في الجيش.

أما المشاكل التي ظهرت نتيجة تنفيذ الاتفاقية فكانت على شاكلتين: أولاها كانت تتعلق بالحوادث المتفرقة، مثل حادثة محاولة اغتيال نجل البارزاني إدريس ومحاولة أخرى لاغتيال الملا مصطفى البارزاني نفسه؛ والنوع الثاني كان يتعلق بالنزاع على قضايا أساسية مثل تحديد حدود منطقة الحكم الذاتي ومسألة الجبهة الوطنية.

في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٧٠، في الذكرى الثانية لانقلاب البعث، تمّ إصدار دستور مؤقت، المادة (٥ - ب) منه نصّت على أنّ "الشعب العراقي مكوّن من قوميتين

رئيسيتين هما الأمة العربية والأمة الكردية، ويعترف الدستور بالحقوق القومية للشعب الكردي وبالحقوق المشروعة لكافة الأقليات في إطار الوحدة العراقية". ومضت المادة (٧ – ب) من الدستور إلى تفصيل أكبر حين نصّت على أن "اللغة الكردية ستكون، إلى جانب اللغة العربية، اللغة الرسمية في المنطقة الكردية". ولكن مع هذا فإن هذه النقاط المهمة قد أفسدتها مقدمة المادة الخامسة التي نصّت على أنّ "العراق جزء من الأمة العربية".[٢٧] كان الكرد قد سعوا إلى تثبيت صياغة هذه المادة بحيث تقول إنّ العرب في العراق هم جزء من الأمة العربية. مسائل الهوية هذه أرّقت الأطراف منذ البداية.[٢٨]

القضية الوحيدة التي كان يمكن أن تقف عليها الاتفاقية أو تنهار كانت تحديد حدود منطقة الحكم الذاتي والمشاكل المتعلقة بهذه المسألة: وتحديداً مسائل الدعوة لتعداد سكاني، مشكلة كركوك، ومكانة الأقليات الأخرى في المنطقة الكردية. في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٠ أعلن وزير التخطيط جواد هاشم عن نيّة النظام إجراء إحصاء سكاني في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام، إلاّ أنّ مجلس قيادة الثورة، وقبل خمسة أيام من إجراء التعداد، قرر تأجيل التعداد إلى شهر آذار/ مارس ١٩٧١. وفي الحقيقة لم يجرِ هذا التعداد أبداً.

وإذا تمعّنّا في مسألة التعداد الآن، والذي كان الغرض منه تسوية النزاع المتعلق بكركوك والسماح بإعلان اتفاقية آذار/ مارس، لوجدناه حلاً تكتيكياً صعباً لا يمكن تنفيذه. وبغداد، التي كانت معارضة منذ البداية لإدخال كركوك ضمن منطقة الحكم الذاتي، اعتبرت إجراء تعداد كهذا استسلاماً للكرد لأنها كانت تخشى أن يُظهر التعداد بوضوح كون الكرد هم الأغلبية في المنطقة، وبالتالي تصبح بغداد مجبرةً على تحقيق مطالبهم. والكرد من ناحيتهم كانت لهم مخاوفهم فيما يتعلق بتعداد السكان، لأنهم، ورغم معرفتهم بوجود أغلبية كردية مطلقة في كركوك، كانوا يخشون أن يتّخذ النظام إجراءات للتأثير في نتائج التعداد، سواء بالتزوير أو بإعادة إسكان الناس بهدف تغيير الوضع الديموغرافي في كركوك.

وقد ظهرت تلك الهواجس الكردية في تصريح للبارزاني لصحيفة *June Afrique* عشية التعداد المقرر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠ قال فيه: "أنا أنظر إلى هذا التعداد

على أنه شيء زائد؛ فالحقيقة تقول إن المنطقة كردية". [٢٩] وعلاوةً على ذلك اتّهم البارزاني السلطات بمحاولة التأثير في نتائج الإحصاء حين صرّح: "في داخل الحكومة ربما هناك أشخاص يريدون أن ينتهزوا الفرصة لكي يقوموا... نحن لن نقبل نتيجةً خاطئة". وبهذا التصريح أعطى البارزاني السلطات ما تريده فأسرعت بتأجيل تعداد السكان. [٣٠]

بين تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠ وآذار/ مارس ١٩٧١ جرت عدة محاولات للتوصل إلى صيغة مساومة. فقد اقترح الكرد إجراء تعداد جديد للسكان استناداً إلى إحصاء عام ١٩٥٧، بهدف استثناء العرب أو غير الكرد الذين سكنوا المناطق المثيرة للجدل، [٣١] إلا أن النظام كان يشعر في تلك المرحلة بأنه قوي بما يكفي لعدم إجراء التعداد أبداً، وجادل بالقول إنّ فكرة تأجيل الإحصاء قد تمّ التوصّل إليها باتفاق آراء الطرفين.

ومن منطلق رفضه الحقيقة الواقعة أرسل البارزاني مذكرة إلى الرئيس البكر اعترض فيها على حقيقة أن السلطات قد فعلت كل شيء لتجنّب إجراء التعداد وأنها، أي السلطات، اتّخذت إجراءات لخلق "تجمّع للسكان العرب في مدينة كركوك ومحيطها للحصول على أغلبية غير كردية في تلك المقاطعة – الأغنى بالنفط – استعداداً للإحصاء القادم". [٣٢] وردّ الرئيس البكر لم يكن أقل عنفاً حيث قال في ردّه: "الجيش العراقي... لن يتردّد في التدخل (ضد الكرد) لفرض احترام سلطة القانون". [٣٣]

وفي تلك الأثناء تعرّض مفهوم الحكم الذاتي لتغييرات فرضها صدام حسين. ففي مقابلة له بمناسبة الذكرى الأولى لاتفاقية آذار/ مارس أشار صدام إلى المطالبة بكركوك كمنطقة كردية بقوله: "إنّ الحكم الذاتي مُنح للشعب وليس للأرض". [٣٤] وكانت تلك إشارة على أنه قد تراجع إلى مفهوم الحكم الذاتي الشخصي [٣٥] الذي رفضه الكرد في حينه.

وفي ترقّبهم للتعداد وتحديد حدود منطقة الحكم الذاتي كان كل طرف يسرّع في خلق حقيقة واقعة على الأرض وفي تعزيز موقعه، و لم يتوقّف السباق حتى عندما تبيّن للطرفين أن التعداد السكاني لن يحدث. وفي مقابل مزاعم الكرد بأن كركوك منطقة كردية من وجهة النظر التاريخية والجغرافية والديموغرافية، راح التركمان يؤكّدون أنهم قد سكنوا المنطقة قبل الكرد وأنّ أعدادهم كانت تفوق أعداد الكرد حتى أواسط القرن العشرين. [٣٦] وفي الواقع يفترض حنا بطاطو أنّ التركمان كانوا في الأصل هم العنصر

السائد في مدينة كركوك التي كانت "مدينة تركية في كل الأحوال"، وأنّ التركمان كانوا يمثّلون نصف السكان في ١٩٥٩ والكرد كانوا يمثّلون ثلث عدد السكان.[٣٧] ومن ناحيته حاول النظام جرّ التركمان إلى صفّه وشجّعهم على معارضة الإدارة الكردية المحلية في المنطقة. ويجب التوضيح هنا أنّ جواً من العداوة كان قد ساد لمدة طويلة بين الكرد والتركمان، وكان نابعاً، من بين أمور أخرى، من حقيقة أن الباب العالي، وتحديداً السلطان العثماني، قد أسكن التركمان في منطقتي الموصل وكركوك لإخماد النشاطات الثورية الكردية هناك. والكرد الذين اعتبروا التركمان ضيوفاً غير مرحّب بهم كانوا يستغلّون كل فرصة للانتقام منهم. وفي حوادث عام ١٩٥٩ في كركوك اشترك الكرد – إلى جانب أعضاء الحزب الشيوعي – في مذبحة التركمان.[٣٨]

سعى النظام إلى استغلال هذه العداوة لكسب تأييد التركمان. وعلينا ألاّ ننسى أن النظام، في ذروة المناقشات الخاصة باتفاقية آذار/ مارس، قد منح الحقوق الثقافية للتركمان (في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠). وفي حزيران/ يونيو من نفس العام، حينما تكثفت الاستعدادات لإجراء التعداد السكاني، صعّد النظام والكرد من ضغوطهم على التركمان. فقد حاول الكرد بجلاء تقديم عشائر تركمانية معينة على أنها عشائر كردية، كما اتّهم زعيم التركمان الكرد بأنهم هدّدوا بذبح شعبه إذا لم يؤيّدوا الكرد. وعلى أية حال، في الصراع لكسب قلوب وعقول التركمان، كان للنظام ميزة القدرة على منحهم الامتيازات والحماية. كان التركمان مترددين في التعاون مع الكرد و لم يرغبوا في أن يكونوا ضمن الحكم الذاتي الكردي. كما أن تركيا، التي لم تكن تحبّذ الحكم الذاتي الكردي في العراق، كانت تنشط خلف الكواليس لإحباط احتمال تأييد التركمان للكرد.[٣٩]

أما الجدل الذي أحاط بالكرد الفيليين، والذي برز إلى السطح في ربيع ١٩٧١، فقد كان هو الآخر متعلّقاً بقضية تحديد حدود منطقة الحكم الذاتي.[٤٠] أصل الفيليين من لُرستان في إيران. ورغم أنهم من الناحية الدينية من الشيعة، فإن هناك آراء مختلفة فيما يخصّ قوميتهم. فالكرد زعموا أن الفيليين هم من الكرد، بينما يجادل آخرون بأن الفيليين أنفسهم لا يقدّمون أنفسهم على أنهم كرد.[٤١] بدأ الفيليون بالهجرة إلى العراق في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وقد قدّر الكرد عددهم بمئة ألف في

١٩٧١، مقارنةً بتقدير السلطات الذي كان خمسة عشر ألفاً. وقد طالب الكرد مراراً بأن تمنح السلطات الفيليين الجنسية العراقية، مجادلين بأن الطرفين قد اتفقا على ذلك.[٤٢] وحتى أنهم جادلوا بالقول إنّ السلطات كانت تمارس التمييز ضد الفيليين وتحاول إعاقة ترقية العراقيين من غير العرب.

أنكرت جريدة **الجمهورية** التابعة للنظام وجود اتفاق بخصوص الفيليين. وفيما يتعلق بالتمييز لصالح العرب أكّدت الجريدة أن الدستور ينصّ صراحةً على أن العراق جزء من الأمة العربية، و لم ينصّ في أيٍّ من مواده على أن الكرد في العراق هم جزء من أمة أكبر، تمتد من إيران إلى الاتحاد السوفييتي، لأن ذلك سيعني "الانفصال الصريح". واختتمت الجريدة بالقول "إن الحكم الذاتي الكردي هو جزء لا يتجزأ من الوحدة العربية".[٤٣] وفي تلك الأثناء اتّخذ النظام خطوات عملية لمنع "تطبيع" الفيليين. ففي شتاء ١٩٧١ - ١٩٧٢ تمّ طرد حوالى ستين ألفاً من ضمنهم أربعون ألفاً من الفيليين من العراق بحجة أنهم غير عراقيين.[٤٤] وعلاوةً على ذلك، في ما بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٩ حرص البعث على ألاّ يشغل أيّ فيلي منصباً رفيع المستوى، ولهذا السبب رُفض مرشح الكرد لمنصب نائب الرئيس حبيب محمد كريم لأنه "بدا بأنّ موافقته على تعيين كردي فيلي في منصب نائب الرئيس سيكون بمثابة الاعتراف الرسمي بأن كل الفيليين هم مواطنون عراقيون".[٤٥]

أما المشاكل التي كانت تواجه الإيزيديين، وهم شعب آخر يتكلّم الكردية ويعيش في العراق منذ أزمنة قديمة، فإنها لم تكن أقل تعقيداً لأنهم كانوا يعانون الاضطهاد الشديد والتعريب، وعلى الأخصّ في ظل حكم البعث.[٤٦] كان جيرانهم يطلقون عليهم لقب "عبدة الشيطان"، ولكن دينهم في الواقع هو خليط من عناصر من ديانات مختلفة ومعتقدات تعود بجذورها إلى فترة ما قبل التوحيد.[٤٧] وقد تعرّضوا للاضطهاد بصورة أساسية من قبل المسلمين، وبصورة أقل من المسيحيين. وقد عاش الإيزيديون في جماعات صغيرة منعزلة في معظم مناطق جبل سنجار غرب الموصل وفي الشيخان[٤٨] في محافظة أربيل، وكانوا أكثر عزلةً من المجموعات العرقية والدينية الأخرى. والنزاع بين الحركة الكردية والنظام العراقي كان يقلق القومية الإيزيدية. وبحسب النظام فإنّ الإيزيديين هم عرب أمويون (أفراد العائلة العربية التي حكمت في دمشق بين عامي

٦٦١م - ٧٥٠م)[٤٩]، ومن هنا بدأت محاولات النظام لتعريبهم. إلا أن المعسكر الكردي تمسّك رغم ذلك بالقول إن الإيزيديين هم كرد.[٥٠] الباحث المعروف باسيل نيكيتين لا يعتريه الشك في كردية الإيزيديين، وهو في ذلك يتبع آراء باحث آخر يقول إن جميع الكرد كانوا إيزيديين قبل أن يعتنقوا الإسلام.[٥١] على نحو مثير أكّد أحد الباحثين العرب في ١٩٤٥ أنّ الإيزيديين هم قوميون كرد، بل وأكثر كرديةً من إخوانهم الكرد المسلمين.[٥٢] إلا أن صوته كان الصوت الوحيد. ذلك الجدال ومشروع التعريب الذي بدأه النظام عتَّمَا على الأعداد الحقيقية للإيزيديين.[٥٣] أحد التقديرات تشير إلى أن عددهم كان يبلغ ٧٥٠٠٠ في ١٩٥٧.[٥٤] وعلى أية حال فإن الإيزيديين، المشهورين بتمرّدهم على كل الحكومات، قاموا في النهاية بتحدّي البعث، مما أدّى إلى جلب الصراع بين النظام والمعسكر الكردي إلى الصدارة.

و لم تكتفِ بغداد بالتهديدات الشفهية، فقد أخذت في تلك الأثناء بتصعيد تحركاتها لتعريب كركوك والمناطق الإستراتيجية المهمة الأخرى عن طريق إقامة "مستعمرات" عربية في قلب المنطقة الكردية. وفي الحقيقة، لقد كشفت وثيقة جديدة أنّ سياسة التعريب كانت قد بدأت في عام ١٩٢٩ وكانت تستخدم مصطلح "التعريب"، لأن العرب في تلك المنطقة الغنية بالنفط لم يكونوا يؤلّفون سوى ٢٠ بالمئة من السكّان. أما سياسة البعث في هذا الصدد فكانت فريدة من حيث أنها كانت ذات هدفين مزدوجين: توطين العرب وترحيل الكرد.[٥٥] وفي جوابه على تهمة التعريب مضى صدام حسين في تبريرها إلى حد القول: "لا شيء يمنع أفراد أمة أكبر (العرب) من الانتقال للعيش على أرض أمة أصغر تتمتع بالحكم الذاتي". لأن "التفكير بغير ذلك - كما قال - إنما هو مؤشر على عقلية شوفينية... هدفها الانفصال".[٥٦] وفيما بعد شجب حزب البعث "الاتهامات الكاذبة" التي كانت تقول إنه يقوم بتعريب المناطق المختلطة، متهماً (حدك) بـ"تكريد" نفس تلك المناطق.

إحراق جسور الثقة

وفي الوقت الذي استمر فيه النزاع على تحديد حدود الحكم الذاتي وقعت سلسلة من

الأحداث أدّت إلى زعزعة الثقة المهزوزة أصلاً بين الكرد والنظام. ففي ليلة السادس من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ تعرّض إدريس، نجل البارزاني، الذي كان قد جاء إلى بغداد لتهنئة القيادة بمناسبة عيد الفطر، لمحاولة اغتيال، ونجا منها. والسيارة التي استُخدمت في محاولة الاغتيال كانت أصلاً مهداة له من قبل النظام.

وقد شجب البارزاني بشدة محاولة الاغتيال تلك وطالب السلطات بتقديم الجناة إلى العدالة، خمسة منهم، كما زُعم، ينتمون إلى فصيل الطالباني. وأكّد البارزاني على أنّ العديد من الناس يتمنون تخريب السلام، بمن فيهم عدد من الشخصيات القيادية في الحكومة وخصوصاً في الجيش.[٥٧] وأضاف البارزاني في تصريحه أنه سيمضي في التزامه بالاتفاقية رغم الشكوك التي زرعتها هذه الحادثة في نفسه. وشجبت جريدة **الثورة** كذلك محاولة الاغتيال ووعدت بتقديم الجناة إلى العدالة. وأعلنت الجريدة في ٣ شباط/ فبراير ١٩٧١ أنه تمّ العثور على المشتبه بهم وأنهم سيتم تقديمهم إلى المحاكمة "قريباً".[٥٨] ولكنّ شيئاً من ذلك لم يحصل.

وعقب محاولة الاغتيال اتّخذت الحكومة إجراءات سريعة لتهدئة الكرد. ومن بين تلك الإجراءات دفع تعويض شهري قدره عشرة دنانير لكل عائلة فقدت أحد أفرادها في معارك ١٩٦١ - ١٩٧٠، ومنحة شهرية قدرها عشرة دنانير لكل فرد من أفراد البيشمركة تمّ تسريحه وليس له دخل شهري، وتخصيص مبلغ أربعة ملايين دينار لحملة الإعمار في الشمال. إلا أن محاولات النظام هذه فشلت في تهدئة الكرد: ففي الواقع ظهرت تقارير في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ عن تدفق الأسلحة البلغارية والتشيكوسلوفاكية إلى المعسكر الكردي.[٥٩]

وعلى المستوى السياسي، ورغم المظهر الكاذب للتحالف بين حزب البعث و(حدك)، إلا أن نشاطات الأخير سبّبت الكثير من الإزعاج للنظام. فرغم أن الحزب الديمقراطي الكردستاني كان ينشط علناً بحسب الاتفاقية، إلا أنه كان يُنظر إليه على أنه يهدّد النسيج السياسي العراقي بأجمله لأنه كان ينادي بإصرار بدمقرطة النظام السياسي وإعادة تأسيس البرلمان وتشكيل الجبهة الوطنية.[٦٠] كما وكان البعث والديمقراطي الكردستاني يتنافسان لكسب أعضاء جدد، وخاصةً في الشمال الكردي.

وعلى نفس القدر من الإزعاج بالنسبة إلى حزب البعث كانت صحيفة (حدك)

(**التآخي**) التي كانت تعبّر عن آراء مستقلة ومعارضة، الأمر الذي لم يساهم في زيادة انتشار الصحيفة فحسب بل قاد الحكومة مرات عديدة إلى محاولة "قصقصة جناحيها". ففي أواسط أيار/ مايو ١٩٧١ اندلع جدال حاد بين **التآخي** وجريدة **الجمهورية** التابعة للنظام، حيث اتّهمت الأخيرة صحفيي **التآخي** بتكريس أنفسهم "لنشر الأفكار الليبرالية البرجوازية والدعوة إلى الاقتصاد الحر والنظام البرلماني".[٦١] وحاولت **الجمهورية** التفريق بين **التآخي** وبين (حدك) بإيحائها أنّ **التآخي** لا تمثل آراء (حدك)، وهو ما رفضته الصحيفة جملةً وتفصيلاً. وعلى أية حال، بعث صدام ببرقية إلى الصحيفة بعد ذلك بفترة قصيرة طالباً منها التوقف عن العداوة. وفي الحقيقة عكس ذلك الجدال التصدّع المتزايد بين الكرد والنظام.

وبالتزامن مع تلك الأحداث شكّل مجلس قيادة الثورة اللجنة العليا لشؤون الشمال، التي كان يترأسها صدام حسين، والتي تحولت إلى "مجلس قيادة ثورة للمسألة الكردية".[٦٢] أي بمعنى آخر تمّ منح اللجنة صلاحيات مجلس قيادة الثورة من أجل تسريع تنفيذ اتفاقية آذار/ مارس. وقد ظهر ميل صادم إلى تهدئة الكرد في تلك المرحلة من خلال إشارات من قبيل قرار مصادرة كافة أسلحة القوة الكردية التابعة للبعث، وهي قوات صلاح الدين، في ١ حزيران/ يونيو ١٩٧١. كما وعقد صدام اجتماعاً مع إدريس البارزاني بنيّة حل المشاكل العالقة. وفي ٢٢ حزيران/ يونيو زار صدام مقر الفرع الخامس للحزب الديمقراطي الكردستاني ببغداد واتحاد النساء الكرد، حيث دعا إلى تقوية عرى التحالف بين الحزبين وحذّر من القوى الرجعية والقوى اليمينية الساعية إلى تدمير ذلك التحالف.

وفي مقابل ذلك حاولت القوات العراقية الجوية والبرية احتلال المنطقة المجاورة لقرية بارزان عن طريق قصف عدة قرى كردية في أوائل تموز/ يوليو ١٩٧١. وتمّ استدعاء الوزراء الكرد إلى الشمال احتجاجاً على ذلك. واتّهم البارزاني السلطات بالتحايل، وقررت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني إرسال وفد إلى بغداد حيث خيّر السلطات بين الالتزام بالاتفاقية أو إعلان الحرب الشاملة. وأرسل البكر من ناحيته بمندوبين إلى البارزاني ليوضّح له أن محاولة الاغتيال إنما قام بها عدد من الضباط من دون علمه. وسواء كان ذلك صحيحاً أم لا، ففي وقت ذلك الهجوم تمّ الكشف

عن مؤامرة (وهمية أو حقيقية) للانقلاب على النظام، فجرى اعتقال العشرات من كبار الضباط من بينهم قائد القوة الجوية.

وما توّج كل هذه الأحداث كان محاولة اغتيال الملا مصطفى البارزاني في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، التي كان لها تأثير كبير في إقلاق المعسكر الكردي وتدمير الثقة بين بغداد والبارزاني. فلاعتقادها بأنّ موت البارزاني سيضع حدّاً للثورة الكردية حاولت حكومات بغداد المتعاقبة قتل البارزاني منذ عام ١٩٣٥ فصاعداً، بل حتى إنّ إحداها أعلنت موته.[٦٣] أما هذه المرة فقد نفّذ المحاولة تسعة من رجال الدين الذين زعموا أن السلطات في بغداد قد أرسلتهم لتعزيز الحوار مع الكرد، وكان مقرراً لهم أن يلتقوا البارزاني ومحمود عثمان. اثنان من رجال الدين أولئك، ممّن كانوا مفخخين بالمتفجرات، انفجرا على الفور في بداية الاجتماع، ولكن البارزاني ومحمود عثمان تمكّنا من النجاة قبل نشوب القتال بين رجال الدين الآخرين وحراس البارزاني. وانتهى القتال بمقتل رجال الدين الثمانية وسائقين اثنين تبيّن أنّ سيارتيهما كانتا مفخختين بمتفجرات إضافية. وقد نجا أحد رجال الدين، وهو الذي كشف تفاصيل المحاولة للبارزاني.[٦٤]

وحالما أُعلن عن محاولة الاغتيال بعثت القيادة القطرية لحزب البعث برقية إلى البارزاني عبّرت فيها عن أسفها الشديد عن الحادث واتّهمت "العناصر الحاقدة" و"عملاء الإمبريالية" بمحاولة "تخريب بيان آذار". وفي سلسلة من المقالات تبرّأت السلطات من أية علاقة لها بالحادث.[٦٥] ومرّة أخرى قامت السلطات بتشكيل لجنة تحقيق، إلاّ أن ما توصلت إليه اللجنة لم يتمّ نشره قط.

من كان يقف خلف محاولة الاغتيال تلك؟ رواية النظام، التي عُرضت على الملأ عقب الكشف عن "مؤامرة" (انظر أدناه) ناظم كزار مدير الأمن العام في تموز/ يوليو عام ١٩٧٣، كانت تقول إن كزار كان يقف وراء تلك المحاولة. والرواية الثانية هي أن الجيش كان المسؤول عنها وأنه كان قد خطط لشنّ هجوم واسع على الكرد في حال نجحت محاولة الاغتيال. أما الرواية الثالثة فزعمت أن صدام هو المسؤول عن المحاولة لأن الاتفاقية لم تعد تخدم أهدافه. فقد كان صدام يسعى في تلك المرحلة إلى تحويل طاقة الجيش نحو استهداف الكرد لكي يظل هو متفرغاً لإزالة منافسيه.

وبعد سنوات تبيّن أنّ صدام لم يكتفِ بترتيب محاولة الاغتيال تلك بل وورّط أكبر أبناء البارزاني (عبيد الله) في محاولة الاغتيال، وقد فرّ المذكورُ إلى بغداد في تلك الأثناء.[٦٦] وخلفية هذه الحادثة الغريبة كانت تكمن في تزايد العداوة بين البارزاني ونجله المذكور بسبب نزاع عائلي كان قد بدأ في أوائل الستينيات. في ذلك الوقت كان عبيد الله قد قتل زوجته (وكانت ابنة الشيخ أحمد، عمّ البارزاني)، وذلك في أعقاب قصة حب مع فتاة آشورية، وتسبّب ذلك في غضب والده الذي سعى إلى قتله، ولكن عبيد الله تمكّن – مع ذلك – من الهرب، وقد أخذ معه أموال الثورة، ولاذ في البداية بروسيا وبعدها انتقل إلى إيران. ومن هناك تمّ اعتقاله وتسليمه إلى والده الذي أبقاه تحت الإقامة الجبرية لحين فراره إلى بغداد. أقام صدام اتصالات مع عبيد الله وتمكّن من ضمان تعاونه معه حينما وعده بخلافة والده بعد مقتل الوالد.[٦٧]

قبل وقتٍ قصير من الحادثة كان صدام قد اتّصل بالبارزاني ووعده بإرسال علماء الدين إليه لإكمال المحادثات الثنائية. و لم يشكّ البارزاني في الأمر لأن أحد أعضاء وفد رجال الدين كان شخصاً معروفاً من قِبل عشيرة البارزاني. وبعد انكشاف الحقيقة تبيّن أنّ صدام كان قد أخفى المؤامرة حتى عن رجال الدين أنفسهم: فأجهزة التسجيل التي زوّد بها الوفد كانت في الحقيقة قنابل موقوتة موضوعة لقتل رجال الدين مع البارزاني. بل حتى إن صدام كان قد أعدّ خطة عسكرية للاستيلاء على المنطقة بعد تنفيذ محاولة الاغتيال.[٦٨]

ولهذا يبدو أنّ محاولة الاغتيال كانت جزءاً من عملية منسّقة تهدف إلى تصفية البارزاني، الذي كان يُنظر إليه على أنه جوهر الحركة القومية الكردية، وكانت تهدف كذلك إلى الرفع من مكانة الجيش، الأمر الذي كان سيقود إلى تعزيز مكانة صدام داخل الجيش.

الهوامش

1 – إذاعة صوت كردستان العراق، 11 أذار/ مارس 1970، وقد نقلت عنها إذاعة بي بي سي في 13 أذار/ مارس 1970. وفي هذا الكتاب استخدمنا مصطلح "اتفاقية"، باستثناء حالات الاقتباس المباشر التي تم فيها استخدام مصطلح "بيان". وتجب الإشارة إلى أن الاتحاد السوفييتي قد استخدم مصطلع "بيان" (**نيويورك تايمز**، 24 آذار/ مارس 1970)، بينما استخدم (ح ش ع) مصطلح "اتفاق" (**وورلد كوميونست ريفيو**، حزيران/ يونيو 1974). ولنص الاتفاقية انظر إذاعة بغداد، 11 آذار/ مارس 1970، في أرشيف إذاعة بي بي سي في 13 آذار/ مارس 1970، وكذلك جريدة **الثورة** اليومية الصادرة ببغداد، عدد 12 آذار/ مارس 1970.

2 – من الضروري بيان الاختلاف بين معنيي القومية والوطنية. (تشرح المؤلفة هنا لقرّاء الإنكليزية الاختلاف بين الكلمتين العربيتين وتكتبهما بالحروف الإنكليزية لأن كلمة National في اللغة الإنكليزية تستخدم لإعطاء كلا المعنيين، أي القومي والوطني– المترجم).

3 – أشد تلك الهجمات جاءت من القوميين العروبيين، وخاصةً من البعث السوري. (فريد أسسرد، **المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006، ص31-2).

4 – ينبغي ملاحظة أن نص الوثيقة استخدم هنا كلمة "اتفاق"، ولربما كان ذلك زلّة قلم، أو يمكن أن يكون غن قصد ليكون ملزماً للكرد الذين يجب أن يلتزموا بما عليهم فيه.

5 – مجلة **الصياد** (أسبوعية صادرة في بيروت)، عدد 26 آذار/ مارس 1970.

6 – مكتب السجلات العامة FCO 17/1237، 2 نيسان/ أبريل 1970.

7 – أسسرد، **المسألة الكردية**، ص31.

8 – اقتبست عن المجلة وكالة أنباء الشرق الأوسط، آذار/ مارس 1970.

9 – مكتب السجلات العامة FCO 17/1237، 6 نيسان/ أبريل 1970.

10 – جريدة **الثورة**، 12 آذار/ مارس 1970.

11 – جلال الطالباني، **كردستان والحركة القومية الكردية**، بيروت، دار الطليعة، 1971، ص384.

12 – جريدة **الثورة**، 12 آذار/ مارس 1970.

13 – صحيفة **الغارديان** البريطانية اليومية الصادرة في لندن، 11 آذار/ مارس 1974.

14 – صحيفة **الأهرام** القاهرية، 12 آذار/ مارس 1970.

15 – وصف السفير البريطاني في العراق صدام حسين بأنه مهندس الاتفاقية "في وجه معارضة كبيرة في الحزب". (مكتب السجلات العامة FCO 17/1238، 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970).

16 – **الأهرام** القاهرية، 12 آذار/ مارس 1970.

17 – جريدة **الجمهورية**، 13 أيار/ مايو 1970.

18 – *Ulus*، أنقرة، 16 حزيران/ يونيو 1970. وقد نقلت عنها **ديلي ريبورت** في 21 تموز/ يوليو 1970. ويبدو أن تقديرات تركيا لأعداد التركمان كانت مبالغة فيها.

19 – حتى ذلك الوقت لم تكن اللغة الكردية تدرّس سوى في المدارس الابتدائية. (أسسرد، **المسألة الكردية**، ص 41).

20 – وفي التحليل النهائي لم يتم تعيين أي كردي نائباً للرئيس.

21 – جويس بلاو، "تنقية اللغة الكردية واضطهادها"، من كتاب فالح عبد الجبار وداود هشام، **الكرد: القومية والسياسة**، لندن، دار الساقي، 2006، ص109-10.

22 – طبقاً لتقرير سري فإنه "كانت نقطة الحدود الواقعة بين العراق المسيطر عليه بالسلاح (هكذا مكتوب) وبين كردستان التي يسيطر عليها البيشمركة". (جي. إج. سيمونز، السفارة البريطانية في بغداد، مكتب السجلات العامة FCO 17/1237، 13 حزيران/ يونيو 1970).

23 – عُقد المؤتمر السابع في تشرين الثاني/ نوفمبر 1966، في خضم الفوضى التي نجمت عن انهيار خطة البزاز ذات الاثنتي عشرة نقطة.

24 – زكية إسماعيل حقي، من الكرد الفيلية، تم انتخابها لاحقاً رئيسةً لاتحاد نساء كردستان. (سعد ب. إسكندر، "الكرد الفيليون في بغداد ونظام البعث"، من كتاب فالح عبد الجبار وداود هشام، **الكرد: الفكر القومي والسياسة**، لندن، دار الساقي، 2006، ص180-202).

25 – مجلة **الصياد**، 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1969. بعد عام 1963 لاذ أعضاء الحزب الشيوعي بالمنطقة الكردية. وحتى سُمح لهم بتشكيل وحدات مقاتلة كانت تعمل في إطار قوات البيشمركة، إلا أنها مع ذلك حققت درجة معينة من الاستقلالية. حارب مقاتلو الحزب الشيوعي إلى جانب الكرد لحين توقيع الاتفاقية. (عصمت شريف وانلي، "كردستان في العراق"، من كتاب جيرار شاليان، **شعب بلا دولة: الكرد وكردستان**، لندن، زد برس، 1980، ص172).

26 – من الممتع فيما يتعلق بالطالباني أن "أبناء البارزاني كانوا أكثر تعنتاً منه، فالملا مصطفى نفسه أصبح ليناً بمرور السنين". (مكتب السجلات العمومية FCO17/408، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1968).

27 – جريدة **الجمهورية**، 17 تموز/ يوليو 1970.

28 – كما انتقد الكرد المادة 43 التي نصت على أن القوات المسلحة ستكون خاضعة لمجلس قيادة الثورة، أي الهيئة التي ليس للكرد فيها تمثيل.

29 – *June Afrique* (أسبوعية صادرة في باريس)، 22 أيلول/ سبتمبر 1970، وقد نقلت عنها **ديلي ريبورت** في 28 أيلول/ سبتمبر 1970. وبعد عدة سنوات وصف أحد المؤلفين الكرد كركوك بقوله: "كركوك في ضمير الكرد مثل القدس في ضمير الفلسطينيين". (فريد أسسرد، **المسألة الكردية**، ص34).

30 – *June Afrique*، 15 كانون الأول/ ديسمبر 1970. زعم الكرد أن تعداد عام 1957 أظهر أن عدد الكرد بلغ 173,085 نسمة من مجموع سكان المحافظة البالغ 258,900. (**الجديد**، أسبوعية صادرة في بيروت، 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1972).

31 – **تسوية المشكلة الكردية**، منشورات جريدة **الثورة**، ص38-9.

32 – صحيفة **لوموند** الفرنسية، 25 أيار/ مايو 1971.

33 – المصدر السابق.

34 – جريدة **الكفاح** الصادرة في بيروت، 16 آذار/ مارس 1971.

35 – حسب تعريف أوتو باور Otto Bauer في كتابه *Die Nationalitätenfrage und die Sozialdemokratie*، **قضية القوميات والديمقراطية الاشتراكية**، المنشور في 1907 والقائل إنّ "جمع الأفراد المتفرقين جغرافياً من أمة واحدة ليس في كيان إقليمي بل في تجمع بسيط للأفراد"، أي ما معناه سلخ الأمة عن الأرض وتحويلها إلى تجمع من غير أرض. (المترجم نقلاً عن المصدر التالي: http://en.wikipedia.org/wiki/Personal_autonomy)

36 – أرشد الهرمزي، **الواقع التركماني في العراق**، إسطنبول، أوقاف كركوك، 2005، والكتاب بأكمله مخصص لهذه القضية.

37 – حنا بطاطو، **الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق**، برينستون، مطبعة جامعة برنستون، 1978، ص193.

38 – أوريل دان، **العراق تحت حكم قاسم: تاريخ سياسي 1958-1963**، نيويورك، باراجير، 1969، ص223-5؛ أفشالوم هـ. روبن، **عبدالكريم قاسم وكرد العراق: المركزية والمقاومة والثورة، 1958-1963**، دراسات الشرق الأوسط، 43، العدد 3، 2007، ص 365؛ الهرمزي، **الواقع التركماني**، ص102-3.
39 – فيما يخص السياسات التركية انظر: وهرام بطرسيان، **سياسة تركيا تجاه كردستان العراق وأميركا، 1991-2003**، دهوك، جامعة دهوك، 2008.
40 – للاطلاع على مناقشة مستفيضة لمسألة الكرد الفيليين انظر: سعد ب. إسكندر، "الكرد الفيليون في بغداد ونظام البعث"، من كتاب فالح عبد الجبار وداود هشام، **الكرد: الفكر القومي والسياسة**، لندن، دار الساقي، 2006، ص180-202.
41 – هارفي هنري سميث وريتشارد ف. نيروب، **كتاب عن منطقة العراق**، واشنطن، مطبعة الجامعة الأميركية، 1971، ص63؛ باسيل نيكيتين، **الكرد: دراسة سوسيولوجية وتاريخية**، باريس، مطبوعات اليوم، 1965، ص157.
42 – أصر حزب البعث أثناء المفاوضات مع (حدك) في 1970 على عدم مناقشة مسألة الفيليين لزعمه أن الفيليين ليس لهم علاقة بالقضية الكردية الأوسع. (إسكندر، **الكرد الفيليون**، ص195).
43 – **الجمهورية**، يومية صادرة في بغداد، 13 و17 و20 أيار/ مايو 1971.
44 – انظر أيضاً: إسكندر، **الكرد الفيليون**، ص195.
45 – المصدر السابق، ص199
46 – للاطلاع على تفاصيل أكثر انظر: دلشاد نعمان فرحان، **معاناة الكرد الإيزيديين في ظل الحكومات العراقية، 1921-2003**، دهوك، جامعة دهوك، 2008.
47 – انظر: نيليدا فوكارو، **الكرد الآخرون: الإيزيديون في العراق الاستعماري**، لندن، توريس، 1999.
48 – تعتبر منطقة شيخان من المناطق المتنازع عليها حالياً، وهي قبلاً كانت ضمن حدود محافظة نينوى. - المترجم.
49 – عصمت شريف وانلي، **الكيان القومي في كردستان العراق: دراسة لثورة 1961**، نيوشاتيل، سويسرا، مطبوعات باكونيير، 1970، ص198. من المحتمل أن النظام قد استند إلى تسمية "إيزيد" التي تبدو مشابهةً لـ"يزيد"، وهو أحد الخلفاء الأمويين، ولهذا كان يجادل في الأصل العربي للإيزيديين. "الإمبراطورية العثمانية كانت تعتبر الكرد إيزيديين". (فرحان، **معاناة الكرد**، ص7).
50 – في تسعينيات القرن الماضي تشكلت "حركة ثقافية إيزيدية" وكانت تهدف إلى بناء هوية جماعية جديدة من الحركتين القوميتين الكردية والعربية القديمتين اللتين كانتا تحاولان كسب الإيزيديين إليهما. (إيدان بارير، "هذه هي قصتنا: الحركة الثقافية الإيزيدية وعمليات بناء الهوية الجماعية بين إيزيديي كردستان والمهجر"، رسالة ماجستير، 2009).
51 – باسيل نيكيتين، **الكرد: دراسة سوسيولوجية تاريخية**، ص225.
52 – أديب معوض، **الأكراد في لبنان وسوريا (1945)**، وأعيد طبع الكتاب في دهوك، بجامعة دهوك، في 2008، ص62-73.
53 – في تعداد السكان لعام 1977 و1987 و1997 سجّل حزب البعث الإيزيدين عرباً رغماً عنهم. (فرحان، **معاناة الكرد**، ص8).
54 – فرحان، **معاناة الكرد**، ص29.
55 – فريد أسسرد، **المسألة الكردية**، ص61، 80-1.
56 – جريدة **الجمهورية**، 16 آذار/ مارس 1971.

57 – مجلة **نيوزويك** الأسبوعية (الصادرة في نيويورك)، 7 كانون الأول/ ديسمبر 1971.

58 – جريدة **الثورة**، 3 شباط/ فبراير 1971.

59 – صحيفة **الحياة** اللندنية، 30 كانون الأول/ ديسمبر 1970.

60 – إطلاق سراح رئيس الوزراء السابق عبد الرحمن البزاز في أواخر 1970 كان بفضل الضغوط التي مارسها الكرد.

61 – **الجمهورية**، 13 و17 و20 أيار/ مايو 1971. ولا أمتلك نسخة عن صحيفة **التآخي** التي اقتبست منها **الجمهورية**، وقد علمت بالجدال فقط عن طريق **الجمهورية**.

62 – إذاعة بغداد، 12 أيار/ مايو 1971. ونقلت عنها **ديلي ريبورت** في 13 أيار/ مايو 1971.

63 – عبد الفتاح علي البوتاني، **دراسات ومباحث في تاريخ الكرد والعراق المعاصر**، أربيل، مطبعة حجي هاشم، 2007، ص370.

64 – كتب أحد عملاء الموساد في تقرير له أنه في وقت تلك المحاولة كان رئيس الموساد زفي زامير موجوداً في كردستان لإجراء محادثات مع البارزاني. (أليعازر (جيزي) تسافير، **أنا كردي**، 1999، ص145-9).

65 – جريدة **الثورة**، 4 و10 و11 تشرين الأول/ أكتوبر 1971.

66 – **النهار**، أراب ريبورت، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1981.

67 – مقابلة للكاتب مع شخص مجهول في 13 آذار/ مارس 1982.

68 – مجلة **روز اليوسف** المصرية، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1971؛ **النهار**، أراب ريبورت، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1971.

٣

التحالف غير المقدّس

بنهاية عام ١٩٧١ أصبحت العلاقات بين نظام البعث والكرد تخضع أكثر لتأثيرات المشاكل الكبيرة والمعقدة التي كانت تجتاح المنطقة، مثل التنافس بين العراق وإيران للهيمنة على الخليج، وصراع القوى العظمى على النفوذ في الشرق الأوسط عموماً والخليج خصوصاً، والمبادرات العراقية على المستوى العربي، واشتراك العراق في حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣.

ولهذا، ففي حين ظلت العلاقات بينهما مدة عام ونصف متأثرةً بالتطورات المحلية، تحوّلت بنهاية العام ١٩٧١ لتتأثر أكثر فأكثر بعلاقات بغداد الخارجية. وفي تلك الأثناء برزت فجوة متسعة بين صنع السياسة في بغداد وصنع السياسة من قبل الكرد: فقد تفوّقت بغداد في قدرتها على صنع المبادرات، وإملاء التحركات على المستويين التكتيكي والإستراتيجي، والتحكم بوتيرة الأحداث، والتصرف بمهارة عالية وبمكر ومرونة، في حين ظلّت سياسات الكرد متخلفة عن الركب كثيراً. وفيما كانت بغداد تبني التحالفات في العلن، كان الكرد مجبرين على بنائها في الخفاء. وهذا كله جعل الكرد ورقة رهان بيد القوى الأكثر خبرةً في السياسة.

المثلث العراقي – الإيراني – السوفييتي

في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ تحوّلت العلاقات المتوترة عادةً بين العراق وإيران

إلى أزمة عقب استيلاء إيران على الجزر الثلاث في مضيق هرمز في مدخل الخليج، وهي جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.[1] ورغم أن الجزر بحدّ ذاتها لا تتمتع بأي أهمية إستراتيجية، إلا أن هذه الخطوة كانت ترمز إلى تفوق إيران في الخليج وصفعة وجِّهت إلى العراق الذي كان يعتبر نفسه منافس إيران الرئيسي في المنطقة بعد إعلان بريطانيا العظمى انسحابها من الخليج في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨.[2] والأمر الذي كان يقلق العراق على وجه الخصوص كان مبدأ نيكسون الأميركي الذي بموجبه يمكن أن تلعب إيران دور "الشرطي" في الخليج. وهو ما يفسّر التدفق المنتظم لشحنات الأسلحة الأميركية إلى إيران في ١٩٦٩،[3] والموافقة البريطانية الصامتة، والقوة المنسحبة، وصولاً إلى استيلاء إيران على الجزر. والأمر الذي لا يقل أهميةً عن كل ما سبق هو ضعف ولامبالاة الدول العربية في الخليج والأماكن الأخرى، وكلها حالت دون اتخاذ أي إجراء مضاد لإيران.

وبسبب فشله في تعبئة الدول العربية ضد إيران قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع إيران في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، فكان بذلك البلد العربي الوحيد الذي اتّخذ خطوةً عنيفة كهذه تجاه إيران.[4] كما قطع العراق في ذات الوقت علاقاته مع بريطانيا العظمى. وردّت إيران على الخطوة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بغداد وبعثت بتهديد صريح إلى العراق في موضوع القضية الكردية. وفي لقاءٍ له مع صحيفة فرنسية صرّح وزير الخارجية الإيرانية قائلاً: "لحدّ هذا اليوم لم نقدّم لهم (الثوار الكرد) الدعم العسكري، ولكن ما قد يدفعنا إلى تقديمه هو حدوث نزاع مسلح".[5]

وفي وجه هذا التطور في الأحداث بدأ العراق يفكر في التقارب مع الاتحاد السوفييتي كأفضل وسيلة لكبح جماح إيران. هذا التقارب الذي بدأ في صيف ١٩٦٩ تمّ تتويجه بتوقيع معاهدة صداقة في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٧٢. هذه الحركة الإستراتيجية البعيدة النظر كانت تهدف إلى معالجة مشاكل العراق الرئيسية وتعزيز مصالحه السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. لقد سعى العراق إلى إيجاد حليف قوي لمساعدته في تعزيز تطلعاته في الخليج وخلق توازن مضاد في وجه الدعم الذي أمّنته إيران من الولايات المتحدة وبريطانيا.[6] وعلى المستوى العربي، ومن خلال اتفاقية الصداقة العراقية – السوفييتية، سعى العراق إلى إنهاء عزلته العربية التي اتضحت – من

بين أمور أخرى – في فشل المبادرة العراقية في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٧٢ للوحدة بين العراق ومصر وسوريا. والأهم من ذلك أنّ من أهداف تلك الاتفاقية كان سعي العراق إلى تأمين الدعم السوفييتي في صراعه ضد شركات النفط الأجنبية، الذي انتهى، في الواقع، بإصدار قانون تأميم النفط العراقي في حزيران/ يونيو ١٩٧٢. أما اتفاقيات وصفقات الأسلحة والمساعدات التقنية الروسية التي وقّعها صدام حسين مع الاتحاد السوفييتي، خلال زيارته إلى موسكو في شباط/ فبراير من ذلك العام، فكانت تهدف إلى تقوية النظام على المستوى المحلي وتعزيز قواه سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. كما توقّع النظام أن تكون لهذه الخطوات آثار مجتمعة هي: إضعاف الكرد بشكل كبير في مواجهة الحكومة المركزية لتمكين النظام من إزالة المسألة الكردية من المشهد السياسي.

أما رد الفعل الكردي على الاتفاقية العراقية – السوفييتية فكان خليطاً من الخوف والغضب والإحباط. ففي مقابلة له مع صحيفة **لوفيغارو** الفرنسية، بعد يوم من توقيع الاتفاقية، شنّ الملا مصطفى البارزاني هجوماً شديداً بقوله إن "الشرطة هي التي تدير هذا البلد بناءً على أوامر صدام حسين الذي ليس أكثر من مجنون متعطش للسلطة. لقد قام بتصفية حردان التكريتي وعماش وأراد تصفيتي أنا كذلك وسيقوم بتصفية البكر". أما فيما يتعلق بمعاهدة الصداقة فقد قال البارزاني إنها موجهة أساساً ضد الكرد، حيث قال:

> لقد حدث هذا التقارب على حسابنا نحن. والأسلحة التي يوشك الروس أن يزوّدوا بها بغداد بكميات كبيرة لن يتم استخدامها ضد الإيرانيين، الذين يحتفظ الروس معهم بعلاقات جيدة، وهو أمر مفاجئ، ولن يستخدموها حتى ضد الإسرائيليين الذين لن تهاجمهم بغداد أبداً رغم تصريحاتها. تلك الأسلحة سيتمّ استخدامها ضدنا.

وإذا ما نظرنا إلى الخلف، إلى تلك التطورات، فقد رأى أحد المثقفين الكرد في معاهدة الصداقة "نصراً مهماً للبعث في لعبة الشطرنج الدبلوماسية التي تلعبها بغداد"، فالاتفاقية "جعلت الحركة القومية الكردية تلصق ظهرها بالحائط" وأجبرتها على البحث عن "حلفاء آخرين غير طبيعيين".[٧] وحتى في هذه الحالة كان الكرد مصابين بالشلل. كان

البارزاني قد طلب من السوفييت بالفعل إشراك الكرد في الاتفاقية السرية بين العراق والاتحاد السوفييتي قبل التوقيع عليها، إلا أن السوفييت تجاهلوا طلبه، وسمع الكرد عن الاتفاقية لأول مرة من إذاعة بغداد. وبعد التوقيع على المعاهدة العراقية – السوفييتية وعد رئيس الوزراء السوفييتي أليكسي كوسيغين الوزراء الكرد في بغداد بأنه سيطرح القضية الكردية للنقاش مع قادة البعث، ولكن لم ينجم عن ذلك شيء.

لقد كان لمعاهدة الصداقة العراقية – السوفييتية تأثير مباشر وفوري على العلاقات بين بغداد والكرد، وكذلك على مثلث البعث – (حدك) – (ح ش ع). وبقدر تعلق الأمر بالسوفييت فقد حلّت اتفاقية آذار/ مارس بين البعث والكرد تناقضاً داخلياً بين آيديولوجيتهم المعلنة والمتمثلة في دعم الشعوب المضطهدة وحركات التحرر الوطنية من جهة، وبين مصالحهم السياسية والاقتصادية المتمثلة في التقارب مع النظام العراقي. ولهذ تناقص اهتمام السوفييت بالقضية الكردية بعد اتفاقية آذار/ مارس. وفي نفس الوقت ضغط السوفييت على بغداد بهدف تعزيز مكانة (ح ش ع). وفي هذه المسألة كذلك سعى السوفييت إلى حلّ التناقض الذي كان موجوداً بين دعمهم لنظام البعث "القومي" هذا وبين دعمهم للحزب الشيوعي العراقي الذي كان يتعرض للاضطهاد من قبل ذلك النظام نفسه. وبالفعل، حينما كانت مصالح الاتحاد السوفييتي الثابتة تفرض عليه أن يوثّق علاقاته مع أي نظام، حتى وإن كان ذلك على حساب الأحزاب الشيوعية، فإنه لم يكن يتردد في ذلك.[8] وكان جلياً – رغم ذلك – أنّ السوفييت قد سعوا في تلك المرة إلى حل وسط بين المصلحتين، وكان الحل حينها يكمن في حثّ بغداد على ضمّ الحزب الشيوعي إلى الجبهة الوطنية.

ومع هذه التطورات شرعت بغداد بتغيير سياستها تدريجياً من حليف مع (حدك) إلى التحالف مع الحزب الشيوعي، وكان ذلك تغييراً تكتيكياً حتمياً سيّما وأنها أدركت أن عليها أن تتصالح مع الحزب الشيوعي إذا ما أرادت ضمان تعاون الاتحاد السوفييتي. وهكذا، ورغم العداوة العميقة بين حزب البعث والحزب الشيوعي، بدا الأخير منافساً أقل خطراً بكثير من (حدك)، أي ما معناه أن التحالف معه سيتطلب تنازلات أقل من التحالف مع (حدك). وسعى البعث أيضاً إلى ضمان تأييد (ح ش ع) لتأميم النفط، وكان معروفاً أن الحزب الشيوعي يؤيّد بحماسة خطوةً كهذه. وأخيراً، ونظراً لتمكّنه

من أساليب فرّق تسُد، فإن النظام رأى في التقرّب إلى (ح ش ع) وسيلة لنشر بذور الفرقة في صفوف المعارضة.

أول مظاهر التغيير في سياسة النظام كان نشر ميثاق جبهة العمل الوطني في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، الذي كان بمثابة تهيئة الأرضية لضم الشيوعيين إلى الجبهة الوطنية، وذلك طبقاً لطلب الاتحاد السوفييتي. وفيما رفض (حدك) الميثاق، وافق (ح ش ع) بإخلاص على الميثاق في بداية عام ١٩٧٢ واصفاً إياه بأنه "نقطة تحول" و"وضعاً جديداً" على الساحة السياسية العراقية.[٩] وسمح النظام للحزب الشيوعي بأن يحتفل علناً بالذكرى السنوية لتأسيسه لكي يظهر تحسّن مكانته. في ١٤ أيار/ مايو اشترك، ولأول مرة في تاريخ العراق، اثنان من كبار أعضاء الحزب الشيوعي في الحكومة: مكرم الطالباني (كردي) الذي تمّ تعيينه وزيراً للري وعامر عبد الله الذي أصبح وزيراً بلا وزارة. وكان قرار تعيينهما قد صدر، كما اتضح، خلال زيارة أليكسي كوسيغين إلى بغداد، حينما طلب إشراك الشيوعيين في الحكومة كشرط مسبق للمعاهدة العراقية – السوفييتية. وفي أعقاب تغيير الحكومة خرجت بغداد عن سياق المألوف وراحت تصف الحزب الشيوعي بـ"(الحزب) الوطني... المدرك لالتزاماته الوطنية" والمستعد للمساعدة "في حماية الثورة ومنجزاتها". ووصفت بغداد تحركها هذا بأنه خطوة غير مسبوقة في تاريخ العراق عامةً وتاريخ الحزب الشيوعي خاصةً، كما وصفته بالـ"ضربة المفاجئة المميتة" لكلّ أعداء الثورة، و"منهم على الخصوص قوى الرجعية الإيرانية والصهيونية".[١٠]

وبالتزامن مع توثيق العلاقات مع الحزب الشيوعي ترك البعث علاقاته بـ(حدك) تموت موتاً بطيئاً، فتوقفت عمل اللجان المشتركة كما توقفت الاجتماعات عملياً، و لم تشهد احتفالات الذكرى الثانية لاتفاقية آذار/ مارس إلا القليل من الاستعراضات التي خلت من اشتراك كبار شخصيات البعث، و لم توجّه الدعوة لممثلي (حدك) إلى احتفالات الذكرى السنوية لتأسيس البعث، التي دُعي إليها ممثلو الحزب الشيوعي، كما لم يُدعَوا إلى المشاركة في مناقشات تشكيل الجبهة الوطنية. والأسوأ من ذلك كله هو أن البعث أوقف دفع الأموال للبيشمركة واضعاً معسكر البارزاني بذلك في وضع مالي صعب.[١١]

ولدى سؤاله عن دور المشاركين في الجبهة الوطنية أجاب صدام بالقول "إن الشيوعيين قبلوا بأن يقودهم البعث بينما تقدّم الكرد بمطالب زائدة" وشدّد على أنّ "كلّ من لا يقبل (بشروط البعث) فليذهب".[١٢]

إيران تلعب الورقة الكردية

قرعت اتفاقية الصداقة بين العراق والاتحاد السوفييتي أجراس الإنذار في إيران. ورغم احتفاظ السوفييت بعلاقاتهم مع الشاه قبل التوقيع على الاتفاقية لتهدئة مخاوفه المتعلقة بأهداف تلك الاتفاقية، إلا أن الشاه نظر إليها على أنها موجّهة أساساً ضد إيران. فقد كانت طهران تخشى أن تضع الاتفاقية بمواجهتها جاراً قوياً راديكالياً ذا ميول وحدوية عربية سيمثل تهديداً مباشراً لإيران ويفشل الخطط الإيرانية للهيمنة على الخليج. كما رأت الخطر كذلك في تعمّق النفوذ السوفييتي في العراق، ونظرت إليه على أنه حركة كمّاشة تهدف إلى تطويق إيران من الشمال والغرب. كما أن مخاوف إيران من انتشار الآيديولوجية الماركسية في الخليج كانت هي الأخرى مصدر قلق لها، والدليل على تلك المخاوف كان الانتقادات الصريحة التي وجّهتها إيران إلى إشراك اثنين من الشيوعيين في حكومة بغداد.

وإنّ حقيقة قيام إيران بإثارة نزاع حدودي، اعتُبر الأخطر منذ نيسان/ أبريل ١٩٦٩، بعد يومين فحسب من التوقيع على الاتفاقية، أظهر بجلاء درجة التهديد الذي كانت تشعر به. فتصاعدت التهديدات المتبادلة والتلويح بالقتال حتى وصلت مستويات غير مسبوقة. وفي افتتاحية لجريدة **آينده كان** ورد: "النظام العراقي غير قادر على القتال، أما إذا أصرّ صدام حسين وتحدث عن الحرب مع إيران فلن تكون لدينا مشكلة في معاقبته ومعاقبة طغمته".[١٣]

ورغم العداوة المتزايدة لم تكن إيران مهتمة، بأي حال من الأحوال، بمواجهة عسكرية مباشرة مع العراق. فقد كانت إستراتيجيتها تتمثل في إضعاف النظام من الداخل عن طريق استخدام الورقة الكردية ضده. ورغم العداوة المتزايدة بين البعث والحركة القومية الكردية، إلا أن الأخيرة لم تغلق الباب دفعةً واحدة بوجه الحوار مع

النظام العراقي. ولهذا كان من الضروري بالنسبة للإيرانيين عرض حجج مقنعة تروّج لنجاح ثورة كردية جديدة في العراق. هذا علاوةً على تخوف البارزاني من الحاكم الإيراني وعدم ثقته به التي كانت تماثل عدم ثقته بحكام بغداد. فقد كان على علم بدور المرتزقة الذي رسمه الشاه للكرد، وكان يصفه بقوله: "يريد الشاه الكرد ورؤوسهم فوق سطح الماء فيما هو ممسك بنواصيهم".[١٤]

وكان الشاه أيضا حذراً من البارزاني ومشككاً بنواياه، ولهذا العداء المتبادل بين الاثنين جذور تاريخية سيّما وأن البارزاني كان أحد الجنرالات الأربعة الذين شنّوا الحرب ضد الشاه حينما تأسست جمهورية مهاباد في إيران عام ١٩٤٦. كما كان الشاه مهووساً بـ"الكرد الحمر" الذين أقضّوا مضجعه منذ عودة البارزاني من منفاه في الاتحاد السوفييتي الذي مكثوا فيه منذ ١٩٤٧ لغاية ١٩٥٨. كما أن اتفاقية آذار/ مارس بين الكرد والنظام العراقي أذكت هي الأخرى نار العداوة أكثر بين الطرفين. فقبل يوم واحد من توقيع الاتفاقية استدعى الشاه البارزاني الذي نفى كلياً نيّته توقيع اتفاقية مع النظام. وقبل كل شيء كان على إيران أن تتوخى أقصى درجات الحذر بين تحريضها كرد العراق وبين منع وصول أي تأثير لذلك التحريض إلى كرد إيران. أما مخاوف إيران من مشكلتها الكردية الداخلية، التي كانت كامنة في تلك المرحلة، فقد جعلت من الصعب عليها من الناحية النفسية والتكتيكية أن توفر الدعم المباشر لكرد العراق. كما أن خوف إيران من أن تردّ بغداد بنفس الطريقة – عن طريق تحريض العرب في خوزستان كما فعلت في السابق – دفعها إلى أن تنزوي في الخفاء بدورها في تحريض كرد العراق في الوقت الذي كانت تسعى فيه إلى إشراك الولايات المتحدة الأميركية في الأمر.

"الأيدي الخفية" للولايات المتحدة الأميركية

في طريق عودته من اجتماع قمة بالرئيس الروسي ليونيد بريجنيف التقى الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون بالشاه في طهران في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٧٢. وجرى في ذلك الاجتماع، الذي حضره كذلك هنري كيسنجر الذي كان حينها مستشاراً لمجلس الأمن القومي الأميركي، مناقشة مسائل إستراتيجية مختلفة، وكان من بينها تحريض الكرد

في العراق على الثورة. وأعطى نيكسون موافقته على زيادة شحنات الأسلحة لإيران، كما أعطى الضوء الأخضر للبدء بخطة الشاه المتعلقة بالكرد، بما فيها الاتفاق مبدئياً على تزويد الكرد ببعض المساعدات الأميركية. وبهذا حادت الولايات المتحدة عن نهجها السابق الذي كان قائماً على المسار الثابت المتمثل بالبقاء بعيداً عن الحركة القومية الكردية وعدم منحها أي دعم.[١٥] والدافع الرئيسي من وراء هذه السياسة التقليدية الأميركية كان حاجتها إلى خدمة حليفتيها إيران وتركيا اللتين كانتا حساستين تجاه أي تعزيز للحركة الكردية في أي بلد مجاور بسبب من مشكلتيهما الكردية الداخليتين.[١٦] كما لم تكن للولايات المتحدة مصلحة إستراتيجية في القضية الكردية ولا كانت تؤمن بشرعية ذلك الصراع. وعلاوةً على ذلك كان رأي وزارة الخارجية الأميركية يقول إن "قدراً كبيراً من الحكم الذاتي أو الاستقلال لكرد العراق سيدمّر استقرار المنطقة ويضرّ بمصالحنا على المدى الطويل".[١٧]

مدفوعين باعتقادهم بقوة الولايات المتحدة وبالمفهوم الغامض بأن الدعم الأميركي سيغيّر كفة الميزان بشكل دراماتيكي لصالحهم، ثابر الكرد، والبارزاني على وجه الخصوص، في محاولاتهم للحصول على الدعم الأميركي. وكان البارزاني قد ناشد بقوة في ١٩٦٢ للحصول على دعم أميركي لحركته، إلا أن الرد كان بأن الولايات المتحدة لا تتدخل في شؤون العراق الداخلية ولن تدعم النشاطات الكردية بأي طريقة. وفي أعقاب سقوط عبد الكريم قاسم ناشد البارزاني الولايات المتحدة مرة أخرى. ففي رسالة له إلى الرئيس جون كينيدي في آب/ أغسطس ١٩٦٣ طلب دعم الرئيس للحكم الذاتي الكردي. لكنه لم يتسلّم رداً على رسالته. وواجهت مناشدة أخرى المصير نفسه في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧. وفي آب/ أغسطس ١٩٦٨ أرسل البارزاني مبعوثاً له إلى واشنطن وذلك لإحياء طلب قديم للحصول على السلاح والمال والدعم الدبلوماسي من الحكومة الأميركية.[١٨] والردّ المتوقع، كما في المرات السابقة، كان مصيره الإخفاق.[١٩] الوجه الثاني للعملة كان الشك الكردي بالاتحاد السوفييتي، والذي كانت تغذيه عداوة البارزاني الشخصية تجاه الشيوعية. وكانت تلك العداوة نابعة من رفض السوفييت توفير أي دعم ملموس للثورة الكردية حتى خلال فترات حضيض علاقاتهم بالبعث (على سبيل المثال حكومة البعث الأولى في ١٩٦٣). هذا القلق الذي ازداد بعد توثيق

العلاقات العراقية – السوفييتية وفّر أرضية مشتركة للدعم الأميركي السري للكرد.

بدأت الاتصالات سريةً بين البارزاني ووكالة المخابرات المركزية الأميركية (CIA) في آذار/ مارس ١٩٧٢، فمثلاً تسلمت CIA رسالة من الزعيم الكردي يقترح فيها أن يحضر شخصياً إلى واشنطن لمناقشة العلاقات العراقية – السوفييتية.[٢٠] وفي الثالث من نيسان/ أبريل ١٩٧٢ التقى مبعوث للبارزاني بمسؤول أميركي في واشنطن، وناشد المبعوث للحصول على دعم أميركي مباشر أو غير مباشر لتشكيل "حركة تحرير" عراقية عربية – كردية في كردستان العراق "تهدف إلى الإطاحة بنظام البعث في بغداد". وتمّ رفض تلك المناشدة.[٢١] وأفاد مصدر آخر بأن إدريس البارزاني ومحمود عثمان ترأسا وفداً كردياً إلى واشنطن للقاء ريتشارد هيلمز مدير الـ CIA في ذلك الحين.[٢٢]

وفي تلك الأثناء كان هناك شريك آخر حذّر من تطرف البعث وتصريحات بغداد ضده قد دخل إلى الصورة، ونعني به بالتحديد الأردن، الذي بدأ يتعاون مع إيران والولايات المتحدة لاحتواء بغداد. وحتى قبل التوقيع على اتفاقية الصداقة العراقية – السوفييتية تم إرسال وفد أردني إلى إيران وكردستان لمناقشة الوضع في العراق والتخطيط لانقلاب.[٢٣]

كان هناك عدد من الاعتبارات التي تقف وراء هذا النهج الذي اتبعه الساسة الأميركيون تجاه الكرد. وعلى المستوى العالمي كان هناك تنافس شديد ولكن مسيطر عليه بين القوتين العظميين في هذه المنطقة الإستراتيجية. وحاولت الولايات المتحدة كبح جماح التوسع السوفييتي عن طريق إضعاف حليفه العراق، وذلك عن طريق الكرد. أما على المستوى الإقليمي فقد سعت الولايات المتحدة إلى مساعدة إيران التي كانت تشعر "أنها مهددة من قبل جارها" العراق.[٢٤] طلبت إيران من الولايات المتحدة أن تعمل كضامن للشاه أمام الكرد، الذين كانوا يخشون أن يتخلى عنهم الشاه متى ما دعت مصالحه إلى ذلك. والاعتبار الأميركي الآخر كان الحاجة إلى الحد من التهديد الذي يمثله العراق المتطرف على دول الخليج المحافظة وعلى طرق إمداد النفط في المنطقة. وأخيراً كانت هناك حاجة لتحويل انتباه بغداد عن النزاع العربي – الإسرائيلي. وقد لخّص هيرالد سوندرز، الذي كان عضواً في مجلس الأمن القومي الأميركي، النهج الأميركي إزاء الكرد، وكانت حججه الجوهرية تتمثل في التالي:

(١) السماح للكرد أو تشجيعهم على أن يكونوا مصدراً لعدم الاستقرار في العراق سيحبط الجهود السوفييتية الرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية كقاعدة قوية للموقف السوفييتي.

(٢) الإيرانيون والأردنيون والإسرائيليون ساهموا جميعاً وبشكل متقطع في دعم الكرد كوسيلة لإبقاء القوات العراقية مشغولةً بالداخل.بما أن أمن واستقرار تلك الدول كان يصب في مصلحة الولايات المتحدة.

(٣) وعلاوةً على ذلك كانت هناك حينها توقعات بتدخل عراقي نشط في الخليج، وعدم الاستقرار الداخلي كان سيساعد في التقليل من ذلك.[٢٥]

أما الاعتبارات المضادة لهذه السياسة فكانت هي الأخرى لها وزنها. في ذلك الوقت كانت السياسة الأميركية للتقارب مع الاتحاد السوفييتي تؤتي ثمارها، لذا كان على الولايات المتحدة أن تمضي قدماً بأقصى درجات الحذر لتجنب تقويض ذلك التقارب. وعلى نحو مماثل، ورغم أن إيران كانت تحثها على مساعدة كرد العراق، كانت الولايات المتحدة لا تزال تخشى انتشار الثورة الكردية إلى تركيا وإيران نفسها.[٢٦] هذا علاوةً على أنه رغم رغبة الولايات المتحدة في رؤية عراق ضعيف إلا أنها لم تكن راغبة في تمزيق الترتيب الموجود، كما لم تكن مهتمة بتقوية الحركات الانفصالية. وعلينا ألاّ ننسى أنه في تلك الفترة تحديداً كانت هناك اتصالات مكثفة تجري بين الولايات المتحدة والعراق، وذلك تحديداً للحيلولة دون اعتماد بغداد الكلي على الاتحاد السوفييتي. ففي صيف ١٩٧٢، وبعد زيارة سرية لوفد عراقي برئاسة عزت الدوري، الذي كان حينها وزيراً للإصلاح الزراعي، إلى واشنطن، قررت الولايات المتحدة زيادة عدد ممثليها في بغداد رغم حقيقة أن العلاقات الأميركية – العراقية ظلت من الناحية الرسمية معلّقة.[٢٧]

وكانت هناك اعتبارات محلية أيضاً ضد تورط الولايات المتحدة. فقد كانت وزارة الخارجية تعارض باستمرار "مبادرات كهذه" في المنطقة.[٢٨] وكما وصفها أحد المسؤولين "فحتى لو تقرر مساعدتهم فأنا أفترض أننا سنريد لأيدينا أن تكون خفية".[٢٩] وبالإمكان الافتراض أنه في أعقاب ورطة الولايات المتحدة في فيتنام فإن الرأي العام سيعارض أي تورط في ما وراء البحار.

الذين بدأوا الخطة الأميركية لمساعدة الكرد كانوا قد اخترعوا حلولاً لما يمكن وصفه بحصول المرء على الكعكة وتناولها.[٣٠] ينبغي التوضيح هنا أنّ العلاقات بين كيسنجر، الذي كان يروّج لتلك الخطة في الولايات المتحدة، وبين وزارة الخارجية، التي كان يقودها الوزير وليام روجرز، كانت متوترة إلى حد كبير. حاول كيسنجر الالتفاف حول وزارة الخارجية عن طريق وضع سياسة لم تكن متّسقة دائماً مع نهج وزارة الخارجية.

ومن وجهة النظر الكردية فإن العيب الرئيسي في تلك السياسة الأميركية كان في صياغتها وتنفيذها بسرية مطلقة. والمنطق الكامن خلف تلك السرية كانت رغبة الشاه في ذلك، ولأن كيسنجر لم يكن يودّ معاداة السوفييت بشكل كبير، ولأنه كان يجب الالتفاف على معارضة وزارة الخارجية. ومن هذا المنطلق يجب التذكير بأن روجرز لم يكن مطّلعاً على الخطة، وهو كما اتضح لم يكن يعلم بوجودها حتى صيف عام ١٩٧٣. وهذا يعني أن خطة الدعم الأميركية لم تكن رسمية ومؤسساتية وملزمة، وأنها لم تمر بالعملية المعتادة لصنع القرار في الولايات المتحدة، بل كانت مبادرة "حزبية" لذراع أمني أميركي. ورغم أن المبادرة باركها الرئيس الأميركي إلا أن الخطة كانت تتميز بالسرية وبإمكانية التملص منها والتنكّر لها في أي لحظة.

ورغم أن برنامج المساعدات تم تصميمه بحيث لا يكون ملزماً للولايات المتحدة، إلا أن مصمميه من الجانب الأميركي قاموا عمداً بخلق انطباع بين الكرد بأنه نوع من الضامن الذي سيحميهم من حتمية الارتداد الإيراني المفاجئ. وقد قال البارزاني عقب ذلك: "رغم أنهم لم يعطونا قط التزاماً واضحاً ومكتوباً، إلا أننا كنا دائماً نعتقد – وذلك بناءً على مناقشاتنا معهم – بأنهم لن يتخلوا عنا في الوقت الصعب". ولتخفيف قلق الكرد حيال تلك السرية المطلقة لفّقت الولايات المتحدة قصة تقول إنها تفعل ذلك لكي توفر على البارزاني الحرج الذي يمكن أن يصيبه من كونه عميلاً للولايات المتحدة. وطبقاً لذلك أعاقت الولايات المتحدة حصول اتصالات بين الكرد وكبار المسؤولين الأميركيين. لذا كانت الاتصالات بين ممثلي الـ CIA وممثلين عن البارزاني تجري بشكل رئيسي في أوروبا.[٣١]

والعيب الآخر في الخطة من وجهة النظر الكردية كان يتمثل في إستراتيجية "لا انتصار" التي رسمتها الولايات المتحدة للكفاح الكردي وأبقتها سرية تماماً عن الكرد:

"الرئيس والدكتور كيسنجر ورئيس الدولة الأجنبية (الشاه) كانوا يأملون ألاّ تكون لزبوننا (الكرد) اليد العليا".[٣٢] أي بمعنى آخر، الذين بدأوا الخطة أرادوا أن يكون الكرد أقوياء بما يكفي فقط لاستنزاف الحكومة العراقية ولكن دون أن يتمكنوا من تحقيق الحكم الذاتي. وهذه النقطة توضح لنا حقيقة أن القضية الكردية بحد ذاتها لم يكن لها مكان في المجموع الكلي من الاعتبارات والتطورات المتعلقة بالخطة الأميركية. فرغبة من بدأوا الخطة في منع التورط الأميركي أجبرتهم على البحث عن قنوات غير مباشرة لتنفيذ خطتهم، وإحدى تلك القنوات كانت إسرائيل.

إسرائيل والكرد: عدو عدوي صديقي

بدأ تطور العلاقات بين إسرائيل والكرد بعد وقت قصير من اندلاع ثورة أيلول/ سبتمبر في خريف ١٩٦١، وذلك بناءً على مبادرة من إسرائيل. عملت إسرائيل وفق مبدأ "عدو عدوي صديقي"، فسعت إلى استغلال الثورة الكردية من أجل إضعاف حكومة بغداد التي دأبت على تبني موقف متطرف في ما يخص الصراع العربي - الإسرائيلي، كما سعت إسرائيل إلى تعطيل إرسال القوات العراقية لمواجهة إسرائيل. إن اهتمام إسرائيل بالقضية الكردية كان نابعاً من مبدأ "عقيدة الحد الخارجي" الذي كان سائداً حينها في إسرائيل، التي كانت تؤكد بين الآخرين على أنها يجب أن تسعى إلى التحالف مع الدول غير العربية ومع الأقليات في الشرق الأوسط من أجل مواجهة الكتلة العربية الكبيرة. وبناءً على تلك السياسة تقرّبت إسرائيل من إيران ومن الكرد، ولكن كان لإيران وإسرائيل موقفان متضادان تماماً تجاه الكرد: ففيما كانت إيران تخشى التقوية المطلقة للكرد، كانت إسرائيل ترغب في ذلك وتؤيده.

وبخلاف إيران والولايات المتحدة، اللتين كان نهجاهما انتهازياً محضاً، كان اهتمام إسرائيل بالكرد عاطفياً وإنسانياً أيضاً. وكلما ازداد تورط الإسرائيليين في الميدان كلما أصبحت الرابطة بين الطرفين أقوى. حتى إن تلك العلاقة تداخلت في بعض الأحيان مع اعتبارات سياسية عملية. والانتقادات الموجهة إلى الإسرائيليين العاملين في كردستان، بأنهم أصبحوا متورطين عاطفياً، وردت في تقرير عن نشاطات الموساد

(معهد الاستخبارات والعمليات الخاصة) في كردستان:

> كان الموساد مسؤولاً عن الاتصالات مع الكرد. والعلاقة الشخصية بين ممثلي الموساد – الذين شهدوا معاناة الكرد وحرمانهم – وبين الكرد كان لها أثرٌ عميق في نفوسهم. فأصبح الإسرائيليون مرتبطين عاطفياً بأصدقائهم الكرد، وتماثلوا مع مشاكلهم. فعلى سبيل المثال، كان الكرد يرغبون في الحصول على المعدات الثقيلة، كالدبابات والمدفعية، وأيّد الممثلون الإسرائيليون في الميدان طلبهم ذاك. وفي المرحلة الثانية بدأ الكرد خطوات كانت إسرائيل قد نصحتهم بعدم اتخاذها. وحينما بدأوا يفشلون، وكانت تلك المرحلة الحتمية الثالثة قد بدأت، بدأ الكرد يلقون بلوم فشلهم على الطرف الذي ساعدهم، وبالتحديد إسرائيل.

أما الرأي العام الإسرائيلي فكان متعاطفاً منذ البداية، ما دفع الحكومة الإسرائيلية إلى مساعدة الكرد.[٣٣] ربما كان ذلك نابعاً من مقارنة في اللاوعي بين المشكلة الكردية والصهيونية وصراع إسرائيل من أجل الاستقلال. يؤكد الناشط الكردي عصمت شريف وانلي أن يهود كردستان – الذين يؤكد وانلي أنهم كانوا يعيشون حياةً مستقلة تماماً وحرة من دون تمييز بين ظهرانيي الكرد – ساعدوا على خلق رأي عام متعاطف مع القضية الكردية حينما هاجروا إلى إسرائيل. إلا أن الصورة كانت أكثر تعقيداً من تلك التي قدّمها وانلي. ولكن مع ذلك علينا أن نلاحظ أنّ التورط الإسرائيلي في كردستان بمرور الوقت أصبح مثمراً، وهو ما كان غير متوقع وغير ذي علاقة بالدوافع الإسرائيلية. فقد سهّلت العلاقة هجرة نحو خمسة آلاف من اليهود المتبقين في العراق – من الذين مُنعوا من مغادرة العراق قانونياً في أعقاب الهجرة الجماعية في أوائل خمسينيات القرن الماضي.[٣٤] ومن النتائج الجانبية الأخرى كان توفير معلومات استخبارية مهمة لإسرائيل.[٣٥] وفي الحقيقة حتى الإسرائيليون الذين كانوا يأملون في إجراء محادثات سلام مع الحكومة العراقية كانوا يعتقدون أن أفضل السبل للقيام بذلك هي عن طريق الكرد.

أما الكرد فكانت لهم دوافعهم الخاصة في محاولتهم التقرّب من إسرائيل، وكان أهمها العزلة الجغرافية والسياسية التي كانوا يواجهونها وحقيقة كونهم متعطشين للحصول

على المساعدة، مهما كان مصدرها. وفي توضيح نابض بالحياة لأحد أعضاء (حدك) الذي كان يشكك بالسياسة الكردية، سأله البارزاني قائلاً: "لو كان هناك رجل أعمى يريد عبور شارع يعجّ بالسيارات، ألن يقبل المساعدة من أيّ شخص".[36] والتوضيح المحتمل الآخر هو أن الكرد سعوا للحصول على الإلهام من المؤسسة الصهيونية لكي يضاهوها في كردستان. وفي الحقيقة كان وزير الدفاع العراقي في عام ١٩٦٦ عبد العزيز العقيلي قد حذّر من خطر "إسرائيل جديدة" يتم تأسيسها في شمال العراق.[37] هذا إضافةً الى أن الكرد اعتقدوا أنه يمكن لإسرائيل أن تكون أفضل مكان لتحقيق حلم قديم، وهو تحديداً الحصول على الدعم الأميركي. والأهم من ذلك أنهم كانوا يرون أن إسرائيل أكثر مصداقيةً وأقل تقلباً من إيران لأنها ليس لها موقف متقلب تجاه الشعب الكردي ولأنه لم تكن هناك في الأفق أي بوادر للتسوية السياسية بين العراق وإسرائيل، بينما كانت نذر التسوية السياسية بين العراق وإيران تحوم فوق مثلث العلاقات العراقية – الإيرانية – الكردية.

وبعد ما قيل سابقاً، فإن العلاقات مع إسرائيل كانت بالنسبة إلى الكرد مريبة، لأن علاقات كهذه كانت ستظهرهم على أنهم خونة لبلدهم ودينهم وتؤلّب عليهم الرأي العام الداخلي والعربي.[38] وبالفعل كان الكرد يئنّون تحت وطأة الوجود الإسرائيلي في كردستان لأنهم كانوا يدركون أنّ تجاوز حدودٍ كهذه سيجعل من المستحيل عليهم عملياً التصالح مع الحكومة المركزية. وبناءً على ذلك اختاروا مؤامرة الصمت حيال الموضوع. وفي ذلك الوقت كانت قلّة من الكرد على اطّلاع بموضوع العلاقات مع إسرائيل. والإسرائيليون الذين صدف وتواجدوا في المنطقة أو الذين كانوا ينشطون في كردستان كانوا يرتدون الثياب الكردية التقليدية. ولكن رغم ذلك فإن النقاش الداخلي الكردي بخصوص العلاقات الكردية – الإسرائيلية قادت خصوم الكرد إلى اكتشاف تلك العلاقات. والخصم الرئيسي لتلك العلاقات كان جلال الطالباني. وكانت دوافعه سياسية – أي التعاون مع حكومة بغداد – وتنافسية مع البارزاني، وهو الشخص الذي بنى العلاقات الكردية مع إسرائيل، وكذلك كانت دوافع آيديولوجية تتعلق بانتساب الطالباني إلى المعسكر اليساري. وفي الحقيقة قامت صحيفة الطالباني (النور)، بالفعل، بتسريب الخبر عن الدعم الإسرائيلي للكرد في أوائل عام ١٩٦٩.[39]

وكانت بغداد نفسها على علم بالعلاقات السرية بين إسرائيل والكرد، ولكن، وعلى نحوٍ مثيرٍ للدهشة، فضّلت هي الأخرى اختيار الصمت حيال الأمر، لفترة على الأقل، وأحجمت عن استخدام معرفتها بالأمر كوسيلة للدعاية ضد الحركة الكردية.[٤٠] فحكومة بغداد كانت تشعر بالحرج الشديد من الوجود الإسرائيلي (الذي كان في بعض الأحيان في هيئة أقل من خمسة أشخاص). هذا الوجود وحقيقة عجزها عن تسوية أمور بيتها الداخلي كانا سيضعان بغداد وطموحاتها بقيادة حرب ضد إسرائيل موضع السخرية. ويمكن أن تكون الاعتبارات الاستخبارية والتكتيكية هي التي دفعت العراق إلى عدم فضح اتصالات الكرد بإسرائيل في حينها.

إيران، التي كانت القناة الوحيدة للمساعدات الإسرائيلية للكرد، التزمت هي الأخرى الصمت حيال الأمر لأنها لم ترغب في التسبّب باستياء الرأي العام المحلي ولا التسبّب بمزيد من الضغط من الدول العربية. هذا بالإضافة إلى رغبتها في الحيلولة دون تصعيد التوتر مع الحكومة العراقية، التي كانت تأمل في النهاية أن تتوصل معها إلى اتفاق. وأخيراً كانت إيران نفسها غير مرتاحة للتورّط الإسرائيلي والمشاكل المعقدة التي يثيرها ذلك التورط. ورغم استجابة إيران لطلب إسرائيل بالسماح لها بتزويد الكرد بالمساعدة عبر الأراضي الإيرانية، وهو الإجراء الذي ربما خدم المصالح الإيرانية أيضاً، إلا أنها – أي إيران – لم تتخلَّ للحظة عن شكّها بالنوايا الإسرائيلية. كانت إيران تخشى فقدان السيطرة وأن يتجاوز الدعم الإسرائيلي بكثير الحدود التي رسمها الشاه: "أريد لنار الثورة أن ترتجف ولكني لا أريد لها لهيباً".

ولهذا أصرّت إيران على أن يتواجد ضابط ارتباط إيراني أثناء العمليات المختلفة المتعلقة بالمساعدات الإسرائيلية للكرد. وكان على ضابط الارتباط ذاك أن يرسل تقاريره إلى مقر السافاك (الشرطة السرية الإيرانية). إسرائيل كانت تدرك أن إيران هي ممرّها للوصول إلى الكرد وأنه ليس من المنطق القيام بأمور من وراء ظهر الإيرانيين. عملت إسرائيل في بعض المرات عمل المدافع عن كرد العراق أمام الشاه. فأحياناً كانت إيران ترفض السماح بشحن الأسلحة إلى الكرد، وما كان يساهم في تليين هذا الموقف الإيراني سوى التحركات الدبلوماسية المكثفة من لدن ضباط الارتباط الإسرائيليين.

هناك روايات مختلفة حول متى وأين بدأت العلاقات بين إسرائيل والكرد تتطور. ولكن الذي لا يقبل الشك هو أن البارزاني كان يؤيّد تلك العلاقات، وقد أيّدها بكل قوته، فيما رضخت شخصيات أخرى في القيادة الكردية لهذه السياسة على أنها قدر محتوم. أحد التفسيرات لموقف البارزاني هو تلك العلاقة القوية التي أرساها مع المجتمع اليهودي الكردي، وعلى الأخص مع صديق يهودي هو ديفيد خواجة خينو. كان البارزاني قد زار إسرائيل سرّاً مرتين، في ١٩٦٨ و١٩٧٣. كما قامت شخصيات من الدرجة الثانية أيضاً بزيارة إسرائيل، من بينهم نجلا البارزاني مسعود وإدريس وعزيز عقراوي. ولإدراكه إشكالية العلاقة أبقى البارزاني الفريق الذي كان يجري الاتصالات مع بغداد منفصلاً عن الفريق الذي كان يجري الاتصالات مع إسرائيل. وكان الهدف من وراء ذلك هو الحيلولة دون حدوث تناقضات أو تسريب للمعلومات.

أول اعتراف رسمي إسرائيلي بأنها قدّمت المساعدة للكرد يعود إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ (بعد أيام قلائل من اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية). فقد كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها مناحيم بيغن أن إسرائيل قدمت الدعم للكرد "خلال ثورتهم ضد العراقيين في ١٩٦٥ - ١٩٧٥"، وأن الولايات المتحدة كانت على علم بتلك الحقيقة. وأضاف بيغن أن إسرائيل كانت قد أرسلت مدرّبين وأسلحة، ولكن ليس وحدات عسكرية.

مبدئياً اقتصرت المساعدات الإسرائيلية على المساعدات الإنسانية، مثل إقامة مستشفى ميداني في ١٩٦٦، ثم توسعت المساعدات تدريجياً لتصل في النهاية إلى شحنات من الأسلحة الصغيرة والذخيرة. وفيما بعد تضمنت الشحنات أسلحة أكثر تطوراً مثل الأسلحة المضادة للدروع والمعدات المضادة للطائرات. وكانت شحنات الأسلحة عادةً يتم نقلها جواً عبر المجال الجوي الإيراني. واشتملت المساعدات على تدريب المقاتلين الكرد داخل كردستان نفسها (مما كان يتطلب التواجد الروتيني لفريق إسرائيلي في موقع التدريب)، وكذلك في إيران، الى جانب دورات تدريب في إسرائيل (ولكن على نطاق أضيق). ورغم ذلك، وبسبب من المشاكل اللوجستية وانعدام البنية التحتية في المنطقة الكردية، فإن أغلب التدريبات كانت تجري في المعسكرات الإيرانية.[٤١]

أحد المصادر الموثوقة زعم أن كل التدريبات التي تلقاها الكرد كانت تقدم إليهم من قبل إسرائيل. رافائيل إيتان الذي زار كردستان في ١٩٦٩، قبل أن يصبح رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية، صرّح أن معظم المدربين الإسرائيليين تقريباً كانوا من الجنود المظليين. كما عمل الإسرائيليون كمستشارين أيضاً. وفي الحقيقة كانت زيارة إيتان لذلك الغرض. ولكن ينبغي التأكيد على أن الإسرائيليين لم يشتركوا اشتراكاً مباشراً في أي قتال، كما و لم يتولّوا أي دور قيادي أبداً مهما كان نوعه.[٤٢] المساعدات الإسرائيلية كانت في بعض الأحيان حيوية إلى حد أنّ ثورة ١٩٦٦، طبقاً لأحد المصادر، كانت لتنهار من دونها. كما ساهم الإسرائيليون في عدد من النشاطات مثل الحملات الدعائية في أوروبا وتقديم دروس للمسعفين الكرد، أو كتابة الكتب المدرسية باللغة الكردية. ولكن مع هذا، فكل من توقّع أن تتم ترجمة كل ذلك فيما بعد على شكل دعم كردي لحرب إسرائيل ضد الدول العربية كان مخطئاً. ففي حرب الأيام الستة لم يفعل الكرد شيئاً لإشغال القوات المسلحة العراقية وإبقائها على الجبهة الداخلية.[٤٣] ولكنّ إسرائيل مع ذلك لم توقف دعمها وأبقت عليه، إلى حدّ ما، حتى بعد اتفاقية آذار/ مارس عام ١٩٧٠. فقد أدركت بجلاء أن السرعة التي انتهت بها حرب الأيام الستة لم تمنح الكرد فرصة للاشتباك مع القوات العراقية. لا بل ربما كانت إسرائيل شاكرة للمعوقات التي منعت الكرد من اتخاذ إجراءات قد تُرى على أنها طعنة في ظهر العراق قد ينتج عنها حرق كل الجسور المحتملة بين الكرد والعراق. وقبل كل شيء بدت إسرائيل وكأنها كانت قد قبلت توضيحات وأعذار البارزاني، التي عبّر عنها في مناسبات مختلفة، وكانت تشير إلى عدم حاجة الكرد إلى القتال مع الجيش العراقي، سيّما وأنه منشغل أصلاً بالقتال مع حركة قومية كردية قوية.

الكرد، الذين بالغوا في الأمل بقدرة إسرائيل على مساعدتهم، أُجبروا على أن يقللوا من مبالغتهم تلك، سيّما وأن إسرائيل كانت تعمل في ظل معوقات منها – على سبيل المثال – القيود الشديدة التي وضعتها إيران عليها. ولكن مع هذا ففي صيف ١٩٧٢، حينما تم تدبير الخطة الإيرانية – الأميركية – الإسرائيلية لتحريض الكرد في الخفاء، لم يكن أيٌّ من الأطراف المشاركة – وآخرها الكرد – يعلم إلى أين سيؤدي بهم ذلك الأمر.

الشروع بخطة الـ CIA للمساعدة

في حزيران ١٩٧٢ تم التوقيع على اتفاقية تهدئة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أعلن فيها كلٌّ من الطرفين عن رغبته في التخلي عن أي مطالبات بأي نوع من النفوذ الخاص في العالم وكذلك التخلي عن أي "محاولات لاستغلال التوترات لتحقيق مكاسب فردية".[٤٤] ولكن قبل أن يجفّ حبر الاتفاقية كانت إيران والولايات المتحدة تفكّران في الطرق الممكنة لاستغلال التوتر بين الكرد والحكومة العراقية لصالحهما. وبعد عدة أسابيع من زيارة الرئيس نيكسون إيران في ٣٠ - ٣١ أيار/ مايو، واتفاقه المبدئي على استخدام الكرد لزعزعة استقرار البعث، تم استدعاء البارزاني إلى اجتماع مصالحة مع الشاه. وينبغي أن نتذكر أنّ الشاه كان غاضباً جداً بسبب اتفاقية آذار/ مارس. فبعد التوقيع عليها مباشرةً قام الشاه باستدعاء ممثليه في كردستان وسعى إلى طرد "الممثلين" الإسرائيليين، إلا أن هؤلاء أقنعوه ببقائهم في العراق.

لم يُعرف ما دار من نقاشات في تلك الاجتماعات ولم يُعرف ما الذي طلبه الشاه من الكرد، ولكن، على أي حال، من الواضح أن البارزاني ظل غير مقتنع ولم يخفِ تحفظاته بخصوص خطط الشاه. وفي تلك الأثناء أخبر نيكسون، من خلال مبعوث خاص هو جون كونالي، الشاه بقراره النهائي فيما يتعلق بتقديم المساعدة للكرد في منتصف تموز/ يوليو ١٩٧٢. وذلك القرار لم يمر عبر القنوات المعتادة للمصادقة عليه، ولم يكن سوى عدد قليل من موظفي الـ CIA مطلعين عليه.[٤٥] وفي تلك المرحلة، وبعد أن رفض البارزاني استغاثة الشاه، سافر وفد كردي - ضمّ نجلي البارزاني مسعود وإدريس ومحمد محمود عبد الرحمن - إلى الولايات المتحدة لإجراء محادثات مع ممثلي الـ CIA. وفي تحليلهم النهائي قرر الوفد قبول الخطة الأميركية.

نجلا البارزاني كانا يفتقران إلى الخبرة الدبلوماسية ولم يكونا يعلمان أن العلاقات مع الـ CIA، التي لم تكن ملزمة للمستويات الأخرى للحكومة، ستضعهم أمام عائق كبير كهذا. وخلال محادثاته مع البارزاني شدّد محمد محمود عبد الرحمن على الطبيعة الإشكالية لتلك العلاقات. ولكن البارزاني، الذي كان متحمساً لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة، كان رغم ذلك يحاجج بأن تلك العلاقات تمثل مكاسب حقيقية. وعلاوةً على ذلك كان واضحاً أن البارزاني يؤمن بأن تلك العلاقات ستوفر لهم ضمانات أميركية كافية

ضد خيانة الشاه. كما يحتمل أن البارزاني فضّل إقامة علاقات سرية بالولايات المتحدة لأنها ستتيح له أن يبقي قناةً مفتوحةً مع النظام. ويجب ملاحظة أن المعسكر الكردي قد حافظ على تلك السرية. ومبدئياً كان البارزاني وولداه وبضعة أعضاء من المكتب السياسي فقط مطلعين على الخطة. ولهذا كان صنع القرار، فيما يتعلق بالقضايا المصيرية في الحركة الكردية، حكراً على عدد قليل من الأشخاص، وفي بعض الأحيان حكراً على البارزاني وحده. ولكن بمرور الوقت تمّ إطلاع كل أعضاء المكتب السياسي على الخطة. وكان عضو واحد فقط منهم معارضاً للخطة هو صالح اليوسفي.[٤٦]

بوشر بتنفيذ خطة الـ CIA للمساعدات في آب/ أغسطس ١٩٧٢، وتمّ الالتزام بها لغاية آذار/ مارس ١٩٧٥، وقُدّرت تكاليفها بما يقرب من ١٦ مليون دولار أميركي، اشتملت على تقديم مساعدات مالية وأسلحة وذخائر روسية وصينية الصنع ومحطة إذاعة عالية القدرة نقلت إذاعة "صوت كردستان العراق" إلى كامل منطقة الشرق الأوسط.[٤٧] كانت المساعدة الأميركية لا تُذكر إذا ما قورنت بالدعم الإيراني، ولكن في كل الأحوال نسبوا إليها أهمية سياسية أكثر منها عسكرية. وعلى افتراض أن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى تجنّب التورط المباشر في برنامج المساعدات، فإن الجزء الأكبر من البرنامج تمّ تنفيذه من خلال إسرائيل، التي يُفترض أنها كانت على علم بالخطة منذ البداية.[٤٨] هذا بالإضافة إلى أن إسرائيل وجدت نفسها، بمرور الوقت، تمارس الضغط لصالح الكرد في واشنطن وتحثّ على زيادة المساعدات لهم. و لم تتوفر لحدّ الآن أي معلومات مفصَّلة عن الحجم الإجمالي للمساعدات التي قُدِّمت من قبل الدول الثلاث: إيران، إسرائيل، الولايات المتحدة. ولكن مع ذلك فقد تخطت المساعدة قدرة الكرد على استيعابها، وجزء من ذلك يعود إلى غياب البنية التحتية الإدارية والعسكرية المناسبة.

والخلاصة أنّ كل تلك التحالفات العلنية والسرية أبرزت التساؤل الأخلاقي المتعلق بالخيانة. فالكرد، كأمة، زعموا أنهم مؤهلون للقيام بما من شأنه حماية هويتهم القومية وسيادتهم. أما كونهم جزءاً من الدولة العراقية فقد تمّ تصويرهم على أنهم خونه. وهكذا قُيِّض لهذه المسألة أن تظل موضع جدل بين العرب والكرد على مدى السنين القادمة.

الهوامش

1 – فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى فقد كانت بين الشاه وحاكم الشارقة اتفاقية تكون لإيران بموجبها قاعدة عسكرية أمامية على الجزيرة. أما الجزيرتان الأخريان فقد استولت عليهما إيران بالقوة، وهو ما خالف اتفاقاً ثنائياً سابقاً مع بريطانيا العظمى بأن لا يدخل ذلك الاستيلاء موضع التنفيذ إلا بعد أن توفي بريطانيا بالتزاماتها تجاه حلفائها في 1 أيلول/ سبتمبر 1971. (انظر: جي. بي. كيلي، **الجزيرة العربية، الخليج والغرب**، لندن، منشورات ويدنفيلد ونيكلسون، 1980، ص95).

2 – اقترح الشاه أن السيطرة على تلك الجزر سيضمن مرور ناقلات النفط في الخليج، ولكن كان للإيرانيين في الواقع نقاط إستراتيجية أخرى أفضل يمكنهم من خلالها ضمان ذلك الأمر. أما السبب الرئيسي لاستيلائهم على تلك الجزر فكان توقعهم العثور على النفط في قاع البحر بالقرب من تلك الجزر. (المصدر السابق، ص88-9).

3 – فيما يتعلق بشحنات الأسلحة الأميركية إلى إيران انظر: دانيل بايبس، **حدود هائمة: أصول الصراع في الحرب العراقية – الإيرانية**، شيرين طاهر خيلي وشاهين أيوبي، نيويورك، باراجير، 1973، ص19.

4 – سعى العراق إلى تشبيه الصراع على "الخليج العربي" بالصراع على فلسطين. (مجلة **روز اليوسف** المصرية، القاهرة، عدد 1 أيار/ مايو 1972).

5 – صحيفة **لو كومبات**، 8 أيلول/ سبتمبر 1971، نقلت عنها **أراب ريبورت آند ريكرد**، 1-5 أيلول/ سبتمبر 1971.

6 – مع أن الاتحاد السوفييتي كان ينظر إلى هذا التحالف كأداة للنفوذ والوصول إلى الخليج إلا أنه، بخلاف العراق، لم يعتبره خطوةً ضد إيران. سعى الاتحاد السوفييتي إلى الحفاظ على علاقاته مع إيران ولم يرغب في معاداتها. (انظر: روبرت أو. فريدمان، **السياسة السوفييتية تجاه الشرق الأوسط منذ 1970**، نيويورك، باراجير، 1978، ص76-81؛ وكذلك: كيلي، **الجزيرة العربية**، ص281-2).

7 – عصمت شريف وانلي، "كردستان في العراق"، من كتاب **شعب من دون دولة: الكرد وكردستان**، لندن، زد برس، 1980، ص183.

8 – أوريل دان، "الحركة الشيوعية في العراق منذ 1963"، من كتاب ميشيل كونفينو وشيمون شامير، **الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط**، القدس، مطبعة جامعة القدس، 1973، ص385؛ وكذلك فريدمان، **السياسة السوفيتية**، ص23.

9 – جرى إبراز الردود الإيجابية من قادة (ح ش ع) في الإعلام العراقي، مثل جريدة **الجمهورية**، 24 شباط/ فبراير 1972؛ وكالة الأنباء العراقية، 2 نيسان/ أبريل 1972، التي نقلت عنها **ديلي ريبورت** في 4 نيسان/ أبريل 1972.

10 – **الجمهورية**، 19 أيار/ مايو 1972.

11 – مذكرة إلى مدير المخابرات المركزية التي رفع عنها حظر السرية رقم PA/HO وزارة الخارجية "البارزاني – الولايات المتحدة – الاتحاد السوفييتي"، 12 حزيران/ يونيو 1972.

12 – جريدة **النهار**، 13-14 نيسان/ أبريل 1972.

13 – **أينده كان**، 16 نيسان/ أبريل 1972، نقلت عنها **ديلي ريبورت** في 17 نيسان/ أبريل 1972.

14 – مجهول التقته المؤلفة في 13 آذار/ مارس 1982. لقد عبّر البارزاني أكثر من مرة لممثلي الإدارة الأميركية عن عدم ثقته بنوايا الشاه، وكان البارزاني يزعم أن الشاه كان ينظر إلى الكرد كمجرد ورقة يلعب بها. (*Village Voice*، نيويورك، 16 شباط/ فبراير 1976).

15 – في 1947 رفضت الولايات المتحدة طلب البارزاني باللجوء السياسي إليها، كما رفضت استغاثته في 1962 لمساعدة الثورة الكردية. (دانا آدم شميدت، **رحلة بين رجال شجعان**، بوسطن، ليتل براون، 1964، ص203). وللاطلاع على كتاب وثائقي مهم انظر: لقمان محو، **المسألة الكردية في السياسة الخارجية الأميركية**، ويستبورت، باراجير، 2004. وللاطلاع على مناقشة عامة للسياسة الأميركية تجاه الكرد انظر: مايكل كونتر، "سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه الكرد"، **أورينت** 40، العدد 3، سنة 1999، ص427-37؛ وكذلك: مريانا شارونتاكي، **الكرد والسياسة الخارجية الأميركية: العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ 1945**، لندن، روتليدج، 2011؛ وكذلك: بيتر جي. لامبيرت، "الولايات المتحدة والكرد: دراسة حالة على اشتباك الولايات المتحدة"، رسالة ماجستير، 1997.

16 – طبقاً لوثائق جديدة من وزارة الخارجية الأميركية، عارضت الولايات المتحدة الدعم الإيراني للكرد لأنها كانت تسعى إلى الحفاظ على علاقات جيدة ببغداد أيضاً. (لقمان محو، **المسألة الكردية**، ص463-5).

17 – المصدر السابق، ص465.

18 – مكتب السجلات العامة FCO17/408، 13 آب/ أغسطس 1968؛ لقمان محو، **المسألة الكردية**، ص442-51، 470.

19 – من وثائق سي آي أيه المرفوع عنها حظر السرية PAO/HO، وزارة الخارجية "البارزاني – الولايات المتحدة – الاتحاد السوفييتي"، 9 آذار/ مارس 1972.

20 – مذكرة عن المحادثة، مرفوع عنها قيد السرية مرقمة PA/HO، وزارة الخارجية "البارزاني – الولايات المتحدة – الاتحاد السوفييتي"، 3 نيسان/ أبريل 1972. مصدر آخر زعم أن البارزاني تم استدعاؤه إلى الولايات المتحدة، إلا أن كيسنجر رفض أن يقابله. (فاضل البرّاك، **مصطفى البارزاني: الأسطورة والحقيقة**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1989، ص255).

21 – أليعازر تسافير، **أنا كردي**، 1999، ص158.

22 – المصدر السابق، ص154. وكشف تقرير سري أن الأردن أيضاً كانت تدعم الكرد. (مذكرة إلى هنري كيسنجر، مجلس الأمن القومي، مرفوع عنها حظر السرية PA/HO "البارزاني – الولايات المتحدة – الاتحاد السوفييتي"، 7 حزيران/ يونيو 1972).

23 – الدعم السري الأميركي للكرد كان ينظر إليه على أنه "خدمة نقدمها لحليفنا". (*Village Voice*، 16 شباط/ فبراير 1976).

24 – مذكرة إلى هنري كيسنجر، مجلس الأمن القومي، مرفوع عنها حظر السرية PA/HO، وزارة الخارجية، "البارزاني – الولايات المتحدة – الاتحاد السوفييتي"، في 7 حزيران/ يونيو 1972.

25 – مذكرة إلى هنري كيسنجر، مجلس الأمن القومي، مرفوع عنها حظر السرية PA/HO، وزارة الخارجية "البارزاني – الولايات المتحدة – الاتحاد السوفييتي، "في 7 حزيران/ يونيو 1972.

26 – مذكرة إلى هنري كيسنجر، مجلس الأمن القومي، مرفوع عنها حظر السرية PA/HO، وزارة الخارجية، "البارزاني – الولايات المتحدة – الاتحاد السوفييتي"، 7 حزيران/ يونيو 1972.

27 – **الحوادث**، 8 أيلول/ سبتمبر 1972.

28 – مذكرة إلى مدير وكالة المخابرات المركزية، مرفوع عنها حظر السرية PA/HO، وزارة الخارجية، "البارزاني – الولايات المتحدة – الاتحاد السوفييتي"، 12 حزيران/ يونيو 1972.

29 – مذكرة إلى هنري كيسنجر، مجلس الأمن القومي، مرفوع عنها حظر السرية PA/HO، وزارة الخارجية، "البارزاني – الولايات المتحدة – الاتحاد السوفييتي"، 7 حزيران/ يونيو 1972.

30 – اعتادت CIA استخدام الاسم المشفَّر "مجموعة عِرقية" و"حليفنا" للإشارة إلى المساعدات لكل من الإيرانيين والكرد. التحقيق في نشر التقرير الاستخباري للجنة المختارة (واشنطن، مطبعة الحكومة الأميركية، 94، الكونغرس، السلسلة الثانية، 1976)؛ *Village Voice*، 16 شباط/ فبراير 1976.

31 – "في تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 كانت تلك الاتصالات تجري في بيروت". (وثيقة CIA مرفوع عنها حظر السرية PA/HO، وزارة الخارجية "البارزاني – الولايات المتحدة – الاتحاد السوفييتي"، 9 آذار/ مارس 1972).

32 – تم تسريب العديد من تفاصيل خطة المساعدات الأميركية لصحيفة *Village Voice* في شباط/ فبراير 1976 على شكل أجزاء من تقرير شامل وضعته لجنة خاصة في مجلس الشيوخ تم تشكيلها في 1975 للبحث في أساليب عمل المجتمع الاستخباراتي. وبعد نشر تلك التفاصيل في الصحيفة تم تشكيل لجنة مؤقتة للتحقيق في ذلك التسريب، وقد صادقت اللجنة على المعلومات المسرّبة التي نشرتها الصحيفة، سيّما وأن الذين حققت معهم اللجنة لم ينكروا ما تمّ تسريبه. وقد تمّ نشر كل التفاصيل في "التحقيق في نشر التقرير الاستخباري للجنة المختارة"، (واشنطن، مطبعة الحكومة الأميركية، 94، الكونغرس، السلسلة الثانية، 1976).

33 – سعد جواد، **العراق والمسألة الكردية**، 1958-1970، لندن، إيثاكا برس، 1981، ص301.

34 – أشرف مسعود البارزاني على ذلك العمل. (البراك، **مصطفى البارزاني**، ص 273-5؛ أليعازر تسافير، **أنا كردي**، ص148-52).

35 – شلومو نكديمون، **الأمل المكسور: العلاقات الكردية – الإسرائيلية (1963-1975)**، 1996، ص100، 112، 314-24؛ البراك، **مصطفى البارزاني**، ص232.

36 – مذكور في كتاب البراك، **مصطفى البارزاني**، ص234.

37 – محمود الدرّة، **القضية الكردية**، ط2، بيروت، دار الطليعة، 1996، ص388.

38 – وبالفعل بعد سنوات خصص البراك كتاباً كاملاً عن "المسائل الخيانية" للبارزاني. (البراك، **مصطفى البارزاني**).

39 – مكتب السجلات العامة FCO17/872 في 5 نيسان/ أبريل 1969.

40 – وفي إحدى المرات اتهمت بغداد الكرد بنقل المعلومات الاستخبارية إلى الإسرائيليين من خلال إيران، وبالحصول على منتجات إسرائيلية. (**تسوية المشكلة الكردية، الثورة**، منشورات **الثورة**، ص56).

41 – جين لارتيجي، **جدران إسرائيل**، نيويورك، م. إيفانز، 1969، ص92. كتاب لارتيجي تمّت ترجمته فوراً إلى اللغة العربية من قبل وزارة الدفاع العراقية. (البراك، **مصطفى البارزاني**، ص206). الدرس الأول الذي تلقاه الضباط الكرد من المدربين الإسرائيليين جرى في آب/ أغسطس 1965.

42 – زعم فاضل البراك أنهم اشتركوا في المعارك. (البراك، **مصطفى البارزاني**، ص227).

43 – وفقاً لمصدر استخباري أميركي "قبل بدء الحرب مباشرةً ذكرت التقارير قيام عميل إسرائيلي بزيارة الملا مصطفى لترتيب بعض التحركات الكردية إذا أمكن لإشغال الجيش العراقي. إلا أنه فشل في مسعاه" (لقمان محو، **المسألة الكردية**، ص471).

44 – ستانلي هوفمان، **رئيسي أم نظام عالمي**، نيويورك، مكجرو – هيل، 1978، ص64.

45 – ذلك النوع من الخطط كان يتطلب موافقة لجنة خاصة تعرف بلجنة الأربعين. ولكن مع ذلك تسلمت اللجنة معلومات عن الخطة بعد أن أعلم المبعوث الأميركي الشاه عنها، فكانت موافقتها مجرد تحصيل حاصل. (*Village Voice*، 16 شباط/ فبراير 1976).

46 – عضو قيادي آخر هو هاشم عقراوي أخبر فاضل البراك أنه كان معارضاً لتلك الاتصالات مما حدا بالبارزاني إلى تهميشه. (فاضل البراك، **مصطفى البارزاني**، ص222).
47 – تم تأسيس الإذاعة في منطقة ماوَت. (المصدر السابق، ص238).
48 – وبحسب أحد التقييمات، اقترحت إيران أن تكون إسرائيل ضامناً إضافياً لها لدى الكرد. (فرهاد إبراهيم، **الحركة القومية الكردية في العراق**، برلين، كلاوس سفارتز فيرلا غ، 1983، ص711-2).

٤

تدهور العلاقات

إن حالات إعادة الاصطفاف العلنية والسرية في المنطقة بدأت تُحدث تغييراً في توازن القوى بين البعث والكرد، وذلك لصالح بغداد. فالحرب الكلامية التي بدأت بعد تلك التطورات بين المعسكرين كانت شديدة الأثر. فقد كان أمراً فريداً أن يتم الكشف، في ظل دولة فاشية ومنغلقة مثل العراق، عن حقائق مهمة لسببٍ بسيط هو نشر الغسيل القذر للأطراف. لقد مرّ التراشق بين الطرفين بتغييرات عميقة لأن قصة الطرفين كانت تعكس تصادماً بين حركتين قوميتين يمثل البعث إحداهما والحزب الديمقراطي الأخرى. ومنذ تلك اللحظة فصاعداً أصبح التوجه الرئيسي في دعاية البعث هو التفريق بوضوح بين الشعب الكردي و(حدك) والملا مصطفى البارزاني، وذلك بهدف إخراج البارزاني من السياسة. والسبب بالتحديد لأنهم كانوا يعتقدون أنهما (البارزاني والديمقراطي) الروح التي تحرّك الحركة القومية الكردية. والبارزاني والحزب الديمقراطي، اللذان أصبحا في موقف دفاعي، من ناحيتهما سعيا إلى أن يثبتا أنهما والحركة القومية متلازمون.

تأميم حقول نفط كركوك

في الأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٢ أمّمت بغداد حقول نفط كركوك موجّهةً بذلك ضربةً قوية إلى الكرد. وهذه الحركة، التي تم الإعداد لها جيداً من قبل السلطات العراقية

وبدعم من الاتحاد السوفييتي، سحبت البساط من تحت أقدام المطالب الكردية بضمّ كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي. إن تحويل ملكية الآبار النفطية الخمسة والخمسين في كركوك من شركة نفط العراق إلى الدولة العراقية وضعت حداً للمطالب الكردية في نفط تلك المنطقة. وكانت هناك دوافع إستراتيجية وسياسية مختلفة تقف وراء حركة التأميم تلك، وأهم تلك الدوافع كان خلق قدر محتوم فيما يتعلق بمسألة كركوك. وقد ظهر ذلك من حقيقة أن التاميم بدأ في كركوك و لم يشمل الموصل والبصرة إلا بعد ذلك.

والضربة الأخرى التي تلقّاها الكرد كانت برنامج التقشف الذي تمّ تبنيه في أعقاب تأميم صناعة النفط نتيجةً لانخفاض عائدات النفط وصعوبة تسويق النفط المستخرج من كركوك. ولهذا فإن تخفيض أكثر من ٥٠% في ميزانية برامج التنمية ضربت الكرد على الخصوص كونهم كانوا يحصلون على حصة الأسد من تلك البرامج. وما لا يقل خطورةً عن ذلك كان حقيقة أن الحركة الكردية كانت قد فقدت أحد أهم عناصر ضغطها، ليس على النظام فحسب بل على الشركات الأجنبية أيضاً. وقد ردّ (حدك) على التأميم بغضب محسوب. فهو من ناحية لا يمكنه أن ينتقد علناً عملاً يرمز إلى الوطنية العراقية، ولكنه، من ناحية أخرى، لم يكن قادراً على تأييده لأن تأميم النفط أضرّ بالمصالح الكردية الثابتة. وكان صمت الحزب الديمقراطي يتناقض بشكل صارخ مع التأييد الحماسي الذي أظهره (ح ش ع) وتعبئته الجماهير لصالح سياسة التأميم العراقية.

بعد بضعة أيام من التأميم بدأت أعمال الشغب في سنجار، التي يقطنها الكرد الإيزيدية، وفي نهاية الأمر انتشرت من هناك حتى وصلت إلى كركوك والسليمانية. كان اندلاع أعمال الشغب عفوياً، وشمل مجموعات يائسة من الناس لا تتصرف نيابةً عن (حدك) كما اتضح، ولكنهم حظوا بتأييده لما قاموا به فيما بعد. أما سبب أعمال الشغب فكان حقيقة أن العشائر الإيزيدية، التي كانت تحصل على أموال مقابل حمايتها لشركة النفط، قد حُرمت من تلك الأموال بسبب سياسة التأميم. هذا بالإضافة الى أن الحكومة، وفي نفس اليوم الذي تمّ فيه تطبيق سياسة التأميم، شرعت في نزع سلاح الإيزيديين طبقاً لاتفاقية آذار/ مارس. وفي نفس الوقت بدأ النظام بتوطين عشائر عربية في المنطقة، وهي الحركة التي نتج عنها حدوث مواجهات عنيفة بين العشائر الكردية والعربية، وأدى ذلك إلى تدخل الجيش العراقي، فقام بقصف المناطق الكردية بطائرات القوة الجوية،

وكذلك إرسال البارزاني إمدادات عسكرية للدفاع عن العشائر الكردية. وكان واضحاً أن فرقة عسكرية واحدة من الجيش العراقي قد شاركت في تلك الحوادث. ولأول مرة منذ التوقيع على اتفاقية آذار/ مارس تمّ إعلان الأحكام العرفية لاستعادة النظام.[١]

في خضم تلك التطورات ناشدت جريدة **الثورة** السلطات أن تقف بحزم ضد "المجموعات والجيوب التي لا تعمل لصالح المصالح الوطنية العليا، ولكنها تتصرف وكأن مصالحها الضيقة هي المهمة في حياة الوطن، في الوقت الذي يخوض فيه الوطن أصعب صراع في تاريخه". وفي تلميح إلى الصلة بين تأميم النفط والموقف المعادي "لحكومة إيران العميلة" وأعمال الشغب، دعت الجريدة إلى وضع المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات الضيقة.[٢]

عند التفكير بما حدث في السابق يتضح لنا أن ردّ جريدة **الثورة** كان طلقة البداية للجدال الشديد والمطوّل مع الحركة الكردية وجريدتها **التآخي**. كانت جريدة **الثورة** في طليعة وسائل الإعلام العراقية التي كانت تجلد الكرد. وقد عكس ذلك تطوراً سياسياً عميقاً صاحبه تغير تدريجي في مواقف صدام حسين من مؤيد متحمّس للاتفاقية إلى العمل ضدها، ومن تقديم (حدك) كشريك لحزب البعث إلى محاولة تحييده كلياً على الساحة السياسية. وحينما سُئل عن مزاعم الكرد بأن بغداد لم تكن ملتزمة بالاتفاقية صرّح بأنّ تأميم النفط هو أهم من أي شيء آخر وقال: "نحن نرفض النهج الأناني عند حل المشاكل. ما يهمّ اليوم هو الوطن ككل".[٣]

لقد غيّر صدام إستراتيجيته لأنه استنفذ كل الفوائد التي كان يجنيها من الاتفاقية. وفي الحقيقة لقد أراد أن يكتسح الحزب والرأي العام، وقد فعل ذلك من خلال جريدة **الثورة** التي أصبح رئيس تحريرها طارق عزيز في النهاية الذراع اليمنى لصدام حسين. وعلى النقيض ومنذ البداية لم يكن الرئيس أحمد حسن البكر متحمساً للاتفاقية، إلا أنه مع ذلك حاول الحفاظ عليها.

المحاولة الثانية لاغتيال البارزاني

في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٧٢ جرت محاولة ثانية لاغتيال البارزاني. المتحدث باسم (حدك)،

الذي أعلن النبأ بعد خمسة أيام فقط على المحاولة، أفاد بأن الرجل الذي نفّذ المحاولة كان ينتحل صفة مراسل في وكالة الأنباء العراقية. وفي اعترافاته كشف الرجل أن من أرسلوه هم "كبار مسؤولي مديرية الأمن العامة" التي تتبع وزارة الداخلية العراقية.[٤]

وردّ البعث بمنع نسخ جريدة **التآخي** التي نشرت التقرير من التداول. وإضافةً إلى ذلك هاجمت وزارة الداخلية (حدك) لنشره التقرير عن الحادثة بشكل منافٍ للذوق ومن طرف واحد، وكذلك لاتهامه وكالات حكومية من دون امتلاك دليلٍ قانوني يسند تلك التهم، بالإضافة إلى عدم إطلاعه وزارة الداخلية مسبقاً، ولانحرافه عن قواعد الحوار الهادئ الذي كان معتاداً بين الكرد والنظام منذ اتفاقية آذار/ مارس. وفي تلك الأثناء كشف (حدك) عن أن الشخص المتورط في محاولة اغتيال البارزاني هو كردي من سوريا، وقد اعترف بأنه تم تجنيده للمهمة من قبل وزير الداخلية سعدون غيدان. وبحسب صحيفة **الحياة** فإن مدير الأمن العام ناظم كزار كان هو الآخر متورطاً شخصياً في العملية.[٥] وفي اتهام موجّه إلى السلطات صرّح محمود عثمان أن "الحكومة يجب أن لا تفكر أننا نصدّق أن كل محاولات (القتل) التي تدبّرها ضدنا هي من أعمال شركات النفط والإمبريالية كما تدّعي".[٦] وعلى أيّ حال لم يتمخض التحقيق عن شيء.

وقد استغلت جريدة **الثورة** الحادثة لتصفية الحساب مع (حدك)، حيث اتهمته في مقالتين افتتاحيتين بالعمل منفرداً في منطقة كردستان وبتجاهل الحكومة المركزية. كما اتهمت جريدة **الثورة** (حدك) بجمع الضرائب من السكان، وامتلاكه سجوناً خاصة به، وباعتقال الكرد والعرب وسجنهم بتهم "التعاون مع السلطات"، وبتسليم الكرد الإيرانيين الذي تسللوا إلى مناطق (حدك) التي كانت تحت "نفوذ الحكومة الإيرانية".[٧]

جادلت جريدة **الثورة** بالقول إن النظام قد وفى بالتزاماته فيما يتعلق بالبيشمركة من خلال تشكيل قوات حرس الحدود التي بلغ تعدادها حوالى ستة آلاف شخص. ولكن هؤلاء الحراس، كما ذكرت الصحيفة، الذين يفترض بهم أن يكونوا جزءاً من الجيش العراقي، "يتصرفون وكأنهم قوة نظامية تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني. فالقوة خارجة عن سيطرة الدولة إلا فيما يتعلق بتوزيع الرواتب وتزويدهم بالأسلحة والذخائر (لأفرادها)". وأضافت الصحيفة أن حرس الحدود متورطون في عمليات ضد الجيش والشرطة العراقيين وضد المدنيين، وأنهم يحمون "حدود إيران" بدلاً من

حدود العراق. وزعمت الجريدة أن حراس الحدود قد سلموا إيران موقعاً عراقياً هو "زين القوس" في منطقة خانقين.[8]

ومضت الصحيفة البعثية في اتهاماتها للحزب الديمقراطي بالقول إنه زوّد ١٢٠ ألفاً من الكرد ببطاقات هوية مزورة تابعة للبيشمركة لتمكينهم من التهرّب من الخدمة العسكرية، وبإغراق الأسواق في المناطق "التي تخضع لسيطرة (حدك) بالبضائع الإيرانية والإسرائيلية لإعاقة الاقتصاد الوطني العراقي". وشدّدت جريدة **الثورة** على أن "الظروف غير الاستثنائية في المنطقة جعلت من المستحيل تقريباً على السلطات البعثية القبض على المهربين الإيرانيين". ولهذا السبب قد يتوقع المرء أن يُظهر (حدك) و"الجهاز" الذي تحت تصرفه (أو بمعنى آخر البيشمركة) وطنيته وأن ينهي تلك المشكلة الخطيرة، إلا أنه، كما قالت الجريدة، لم يقم بذلك. والادّعاء الآخر للجريدة أشار إلى أن (حدك) قد خان النظام حينما منح حق اللجوء لأشخاص متّهمين بالتآمر على البعث وأقام لهم معسكرات تدريبية. إلا أن أخطر الاتهامات، مع ذلك، كان الاتهام بأن إيران قد زوّدت (حدك) بالأسلحة الثقيلة وقواعد للتدريب ومحطة إذاعة.[9]

كل الاحتمالات تشير الى أن الحكومة العراقية قد تسلّمت تقارير كهذه من مخبرين كرد. وفي الواقع فإن عدد الكرد الذين كانوا يتعاونون مع الحكومة كان مماثلاً لمؤيدي (حدك) والبارزاني. وعلى أيّ حال، وعن غير قصد، عكست تلك الاتهامات شعور بغداد بالضعف في مواجهة (حدك) الذي تمّ تصويره على أنه الحاكم ذو السطوة الكبيرة في منطقة الحكم الذاتي.

وفي أعقاب نشر تلك المقالات المذكورة آنفاً في جريدة **الثورة** أرسلت حكومة بغداد عزيز شريف في مهمة وساطة تمخّض عنها إعلان كلّ من **الثورة** و**التآخي** عن رغبتهما في وضع حد للجدال الدائر بينهما. ولكن الحزب الديمقراطي وجد مع ذلك طرقاً أخرى للمضي في مطالباته. ففي تصريح علني لأحد أعضاء (حدك) في هامبورغ، في منتصف شهر آب/ أغسطس، زعم الحزب الديمقراطي أن الحكومة قد أرسلت إلى المنطقة فرقة عسكرية كاملة (هي الفرقة الثانية) وأنها شنّت هجوماً ضد الكرد مدعومةً بالدبابات والمدفعية والمظليين والقوة الجوية. وذلك الهجوم، الذي استمر عدة أسابيع، تسبّب في فرار آلاف الكرد وفي تدمير قرى الكرد المعروفين بتأييدهم للحزب الديمقراطي

الكردستاني. كما زعم الحزب الديمقراطي أن النظام قد قام بتصعيد سياسة التعريب في كردستان عن طريق الاستيلاء على الأراضي من الإقطاعيين الكرد والعرب استعداداً لطرد الكرد وإسكان العرب محلهم. فقد أكّد (حدك) أنّ ثلاث عشرة قرية كردية في منطقة كركوك وحدها قد تعرّضت لتلك السياسة.

إن فشل المحاولة الثانية لاغتيال البارزاني وإدراكه أن (حدك) قد أصبح، بالتحديد من خلال إتفاقية آذار/ مارس، منظمة قوية جداً دفعا صدام حسين إلى تبني إستراتيجية جديدة في صيف ١٩٧٢. واشتملت إستراتيجيته الجديدة على هدفين: (١) دق إسفين بين (حدك) والشعب الكردي؛ (٢) قطع الصلة الموجودة بين (حدك) واتفاقية آذار/ مارس. أي، بمعنى آخر، كانت تلك محاولة للوصول إلى الشعب الكردي على حساب (حدك)، وذلك عن طريق إرسال الرسالة التالية: سيستمر النظام فعلاً في الالتزام باتفاقية آذار/ مارس من أجل الشعب الكردي، ولكن من دون الشراكة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ومع هذا فإن الوضعَ الاقتصادي الصعب الذي سبّبته سياسة تأميم الموارد النفطية لكركوك تطلّبت من النظام الإحجام عن بدء مواجهة علنية مع (حدك) في تلك المرحلة. ولهذا فقد استمر النظام في الظاهر بعلاقاته الطبيعية مع الحزب الديمقراطي ومحاولة تقويض نفوذه في نفس الوقت. كما استمر الحزب الديمقراطي أيضاً في ممارسة لعبة مزدوجة لنفس الأسباب. ففيما أبقى قنوات الاتصال مفتوحةً مع بغداد، فإنه كان يعمل أيضاً على تقويض الحكومة المركزية. فقد منح (حدك) ملاذاً لفصيل الحزب الشيوعي الماوي المناوئ للسوفييت (ح ش ع – القيادة المركزية)، الأمر الذي مكّن الفصيل من إعادة نقل نشاطاته من منطقة البصرة في الجنوب إلى شمال العراق، كما وقّع اتفاقية سرية مع جماعات المعارضة المختلفة بهدف الإطاحة بالنظام المركزي.

إنّ تدهور العلاقات بين الكرد والنظام في صيف عام ١٩٧٢ قرع أجراس الإنذار في موسكو. فالاتحاد السوفييتي كانت تدفعه الرغبة في رؤية عراق قوي، وخاصةً بعد طرد الخبراء السوفييت من مصر، وقد حدث هذا في تلك الفترة نفسها، ممّا حوّل العراق إلى معقل السوفييت الرئيسي في الشرق الأوسط. ولهذا فإنّ تدهور العلاقات بين الكرد والنظام كان سيعرّض حزب البعث للخطر، ويقيّد النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي السوفييتي، ويحرمه من مجال نفوذه الأخير في المعسكر الكردي. لم يرق

للسوفييت توثيق العلاقات بين (حدك) والفصيل الماوي للحزب الشيوعي العراقي، الأمر الذي كان سيضرُّ بالفصيل الآخر الموالي للسوفييت من (ح ش ع). ومن ناحية أخرى لم يكن السوفييت يرغبون في أن يصبح حزب البعث قوياً جداً، ما سيمكّنه من احتكار السلطة وإزالة (ح ش ع) و(حدك) من مواقع النفوذ مرة أخرى. ولهذا سعى السوفييت إلى الحفاظ على نوع من التوازن بين (حدك) والنظام وأبقى في الوقت نفسه القنوات مفتوحة لممارسة النفوذ على الجانب الكردي.

فبعد المحاولة الثانية لاغتيال البارزاني سعى الاتحاد السوفييتي إلى إذابة جليد العلاقات مع الكرد الذي سببته اتفاقية الصداقة بين بغداد والسوفييت. وقد وجّه السوفييت دعوة رسمية للبارزاني لزيارة موسكو، ومن الواضح أنّ ذلك كان بهدف ترتيب لقاء مع الرئيس البكر، الذي كان من المقرر أن يزور موسكو في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢. وقد رفض البارزاني الدعوة مجادلاً بأن الظروف لا تسمح له بمغادرة كردستان. وفي الواقع كان البارزاني غاضباً لأن رئيس الوزراء الروسي أليكسي كوسيغين لم يزره حينما جاء إلى بغداد في نيسان/ أبريل من ذلك العام. كان واضحاً أن البارزاني لا يثق كثيراً بالسوفييت وباستعدادهم للعمل في سبيل الكرد. كما أن علاقات الكرد السرية بالولايات المتحدة زادت هي الأخرى من تصلّب موقف البارزاني.

وفي الوقت الذي كان فيه البكر متواجداً في موسكو ضغط عليه السوفييت لبدء الحوار مع (حدك). وفي الواقع، وبعد فترة قصيرة من عودة البكر إلى بغداد، بدأ الحزبان حواراً جديداً. أما إيران، التي كانت تخشى فقدان ورقة المساومة الكردية إذا ما توصّل الكرد إلى تفاهم مع بغداد، فقد ناشدت بغداد، من خلال وزير خارجية دولة ثالثة، وعرضت عليها صفقة مقايضة تقوم إيران بموجبها بضمان الهدوء في شمال العراق الكردي مقابل قيام العراق بإبطال اتفاقية الحدود لعام ١٩٣٧ علناً.[١٠] لكنّ بغداد لم تردّ على ذلك الالتماس.

قصص في دوائر مغلقة

في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٣ أرسلت القيادة القطرية لحزب البعث مذكرة إلى (حدك)

تهدف إلى إصلاح العلاقات مع الحزب.[11] ورغم أن المذكرة تضمّنت اتهامات خطيرة لحركة البارزاني الكردية إلا أنها كانت لا تزال تشير إليها بالعنوان الإيجابي، وهو "الحركة التحررية"، وذلك بهدف عدم الخلط بينها وبين حركة التحرير القومية. كما صوّرت المذكرة الحزب الديمقراطي الكردستاني كممثل شرعي للشعب الكردي.

تلك الوثيقة التي كانت ملأى بالتناقضات ركّزت على أن البعث قد أصدر بيان آذار/ مارس من موقع القوة وبالاستناد إلى وجهة نظر جوهرية وإستراتيجية ليس لها أيّ علاقة بالجو القتالي المشحون حينها بين البعث وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني. وجهة النظر تلك كانت قائمة على مبدأ الحل السلمي للقضية الكردية ومنح الحقوق القومية التي يستحقها الكرد. وأضافت الوثيقة، في الوقت نفسه، أن حزب البعث قد واصل الحوار مع (حدك) لأنه يدرك أنّ إهمال مكوّن مهم في الحركة الكردية من شأنه أن يحبط جهوده لإحلال السلام. وأكّدت الوثيقة أيضاً على أن البعث قد مضى أبعد من المطالب الكردية خلال المفاوضات، وأنه هو الذي عرض منح الحكم الذاتي.[12] ومع ذلك زعمت المذكرة أنّ (حدك) كان يسعى إلى تصوير بيان آذار/ مارس على أنه "نصر" و"قرار فرضه" الحزب الديمقراطي على البعث وليس تفاهماً ديمقراطياً وطنياً.[13]

كما ورد في المذكرة أنّ بيان آذار/ مارس تضمن عنصرين مهمّين هما: "ضمان الحقوق القومية المشروعة للكرد" و"تعزيز الوحدة العراقية، أو بمعنى آخر وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري". أما فيما يتعلق بالمكوّن الأول (أو بمعنى آخر ما يخصّ البعث في البيان) فقد عدّدت الوثيقة ثلاثة وثلاثين عملاً أنجزه البعث، بما فيها تخصيص ٥٠ ألف دينار كدفعة أولى لخمسة آلاف من البيشمركة المسرَّحين، وما بين ٣٠ – ٥٠ ألف دينار كمبلغ شهري لمقرّات البارزاني. كما أشارت الوثيقة إلى أن هناك ست مواد ما زالت تنتظر التنفيذ الكامل، وألقت المذكرة باللوم على (حدك) بسبب عدم تنفيذ تلك المواد.[14]

أما فيما يتعلق بالوحدة الوطنية، التي تعهّد بها (حدك) في الاتفاقية، فقد أكّدت المذكرة أنّ الحزب الديمقراطي لم يكتفِ بعدم تنفيذ بنود الاتفاقية فحسب، بل تمادى إلى حدّ إقامته صلات مع إيران، الأمر الذي يلحق ضرراً خطيراً بالوحدة الوطنية والسيادة العراقية. وشخّصت المذكرة خمسة عشر مجالاً للتعاون الكردي – الإيراني، بما فيها تدفق

الأسلحة الإيرانية الثقيلة والخفيفة إلى كردستان، وتزويد الكرد بمحطة إذاعة، وتدريب أفراد البيشمركة الكرد في معسكرات التدريب الإيرانية، ونقل المعلومات الاستخبارية إلى إيران، وتهريب البضائع والأشخاص، وتبادل الزيارات بين أعضاء قيادة (حدك) والمسؤولين الإيرانيين.

وأُلقي المزيد من اللوم على (حدك) لكونه يمنع الحكومة المركزية من فرض سيطرتها على المنطقة الكردية عن طريق منع الجيش من تنفيذ تدريباته ونشر قواته في مناطق معينة في الشمال، ووضع العراقيل أمام مسؤولي الحكومة المركزية، وعدم تسليم المخافر القريبة من الحدود الإيرانية. كما أشارت المذكرة إلى مئات الأعمال الإجرامية، بما فيها القتل، التي ينفّذها (حدك) بحق الكرد الذين يُشتبه بتواطئهم مع السلطات.

كما أشارت المذكرة إلى أن (حدك) قد تعامّل بازدواجية مع البعث. فرغم أن الحزب الديمقراطي كان شريكاً في الحكومة، إلا أنه كان يتصرف كمعارضة، وذلك مثلاً عن طريق زرع روح الانفصال بين الكرد. وفي الوقت الذي تضمّنت فيه المذكرة اعترافاً بأن البعث قد اقترف بعض الأخطاء – وذلك بسبب عدم تفهّم عدد من أعضاء قيادته لأهمية بيان آذار/ مارس، وكذلك بسبب الموقف السلبي للحزب الديمقراطي الكردستاني نفسه – فقد أكّدت على أنّ البعث – بخلاف (حدك) – قد عمل على تصحيح أخطائه.

وفي الختام ورد في المذكرة واحدٌ وثلاثون شرطاً لاستعادة العلاقات مع (حدك)، بما فيها قطع علاقات (حدك) مع إيران، والتعهد بعدم إعاقة الجيش أثناء تنفيذه واجباته، وتسليم المخافر الحدودية للجيش العراقي. واختتمت المذكرة بالدعوة إلى حوار "جاد وموضوعي" بهدف التوصل إلى حلول لتلك المشاكل.[١٥]

إلا أن العلاقات رغم ذلك تدهورت بين الحزبين بسرعة، في الوقت الذي كان البعث فيه يسعى إلى إزالة الشرعية عن (حدك). كل ذلك كان يحدث على خلفية الصراع على السلطة داخل النظام، وكان صدام حينها يحاول جاهداً تصعيد الأوضاع باتجاه المواجهة العسكرية، فيما كان البكر يحاول تهدئتها. وإنّ أحد تفسيرات قيام صدام بتغيير توجّهه هو رغبته في ركوب موجة معاداة الكرد التي كانت سائدة بين صفوف الجيش، وذلك لتقوية موقعه فيه.

في أواسط تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢ ظهرت الأزمة إلى العلن، حيث قام البعث

بتسريب المذكرة التي تحدثنا عنها آنفاً إلى وسائل الإعلام الأجنبية، فيما أعلن (حدك) عن شروطه من أجل استمرار الحوار، وكان أحدها استقالة سعدون غيدان وناظم كزار، اللذين كان يُشتبه بتورّطهما في مؤامرة اغتيال البارزاني. وفي المقابل عرض (حدك) تسليم قسم من أسلحته الثقيلة وإيقاف نشاطه السياسي ضد النظام. كما وجّه (حدك) إنذارين أخيرين، وهما بالتحديد: إجراء التعداد السكاني فوراً، ووقف عمليات تعريب المناطق الكردية على الفور.

وجاء ردّ سلطات البعث في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢ عبر إلحاق وزارة الزراعة (التي كان يرأسها كردي) بوزراة الري والإصلاح الزراعي، وبتعيين غير الكردي عزت الدوري لقيادة الوزارة الموحّدة الجديدة. وقد انتقدت جريدة **التآخي** بشدة تلك الخطوة بسبب عدم استشارة (حدك) قبل القيام بها، ولأنها حرمت الكرد من وزارة مهمة، ولأنها مثّلت خرقاً لاتفاقية آذار/ مارس التي منحت خمس وزارات للكرد. وكتبرير لدمج الوزارتين على أنها إجراء اقتصادي هاجمت جريدة **الثورة** بشكل غير مباشر الوزراء الكرد كونهم كانوا يتصرفون "بطريقة عشائرية". وأضافت الجريدة أنّ "تعيين الوزراء الكرد في منصب حكومي لا يعني بالضرورة أن يهتم الوزير ووزارته بالمنطقة الكردية فقط".[١٦]

الاتهامات المتبادلة التي كانت تصدر من قبل جريدتي **التآخي** و**الثورة** فيما يتعلق بالوزراء كانت في الواقع جزءاً من الجدال الصاخب الذي بدأته جريدة **الثورة** في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢؛ ذلك الجدال الذي استمر شهراً عبر أربعة عشر مقالاً افتتاحياً **للثورة** عن القضية الكردية، وكانت تحت عنوان "من أجل حماية السلام والوحدة الوطنية"، في مقابل ردود جريدة **التآخي** على تلك الافتتاحيات.[١٧]

وكان واضحاً أن قرار نقل الجدال إلى العلن كان نابعاً من رغبة صدام في تقديم (حدك) بصورة سلبية وتعبئة الرأي العام العربي والكردي ضده، وإزالة الشرعية عنه بالتدريج كشريك في اتفاقية آذار/ مارس.

جريدة **الثورة**، التي كانت تحت سيطرة صدام الكاملة، وجّهت مقالاتها الافتتاحية للهجوم على جريدة **التآخي** التي كانت قد أصبحت شوكة في خاصرة البعث بسبب نقدها غير المسبوق والمعارضة التي كانت تنطق بها. فالحرية التي أعطتها الجريدة لنفسها

في توجيه الانتقادات أدّت إلى هجمات مستمرة على كل سياسات النظام في كل مجالات الحياة في العراق. وفي كفاحها المستمر إلى جعل ممارسات الحكومة ديمقراطية تحوّلت **التآخي** إلى قناة تمرّ عبرها شكاوى قطاع واسع من الجماهير وليس الكرد فحسب. وإجمالاً فإن بيانات **التآخي** العلنية، والجدال الحاد بين الجريدتين، كانت شيئاً خارجاً عن المألوف في هكذا نظام كانت وسائل الإعلام فيه تحت سيطرة الحكومة. ومن هنا برز الاهتمام الخاص بذلك الجدال.

احتوت افتتاحيات **الثورة** على هجمات حادّة على (حدك) و**التآخي** وعلى نشرة الحزب الداخلية (**الكادر**)، حيث تمّ نشر مقتبسات منها كدليل على الميول الانفصالية لدى (حدك). كما وجّهت افتتاحيات **الثورة** اللوم إلى (حدك) لأعماله المعادية للعراق، وأبرزها كان المساعدة على تهريب اليهود من العراق. وبخلاف المذكرة التي وصفت حركة البارزاني الكردية كحركة تحررية، فإن الافتتاحيات كانت تصفها بالحركة "المسلحة" التي تسيطر عليها الدوائر الرجعية وغير الوطنية. ومضت الافتتاحيات إلى التشكيك بمزاعم (حدك) بتزعّم حركة التحرير الكردية، وبدوره في بيان آذار/ مارس، وبمطالبه بضمّ أعضائه فقط إلى الحكومة واستبعاد الكرد الآخرين. وأعلنت **الثورة** أن حزب البعث "طالما كان هو المدير والمسؤول عن كل شؤون الوطن فإنه لا يمكنه أن يمنح (حدك) السلطة الآيديولوجية والسياسية والتنظيمية المطلقة على المواطنين الكرد".[18]

كما سعت تلك المقالات الافتتاحية إلى إنكار الدور المستقبلي للحزب الديمقراطي الكردستاني:

> جوهرياً، لم يكن بيان آذار/ مارس اتفاقاً بين حزب البعث العربي الاشتراكي والسلطات الثورية من جهة وبين قيادة (حدك) والحركة الكردية المسلحة من جهة أخرى. إذا ما قامت قيادة (حدك) بتنفيذ... (الشروط التي ذكرناها آنفاً) فإنّ دورها سيكون مرتبطاً بالبيان. لأنها بخلاف ذلك ستواجه العزلة داخل الحركة القومية الكردية وفي الحياة الوطنية في العراق.[19]

وردّت القيادة الكردية بإرسال مذكّرة سرية إلى حزب البعث في ٢٨ تشرين الأول/

أكتوبر ١٩٧٢، واتضح أنها سرّبتها أيضاً إلى الصحافة اللبنانية قبل تسليمها إلى بغداد. كما قامت بنشر سلسلة من الردود في جريدة **التآخي** تحت عنوان "من أجل الحفاظ على السلام والوحدة الوطنية وتنفيذ اتفاق آذار" (الخط المائل لإبراز الخلاف في تسمية البيان والاتفاق). ومن المثير للاهتمام الإشارة إلى أنّ لغة المذكّرة، في حالة الكرد أيضاً، كانت أكثر اعتدالاً من افتتاحيات **التآخي**. ورغم أن ردّ (حدك) كان بهجوم عاصف في مذكرته، إلا أنه أبقى باب المصالحة مفتوحاً. فقد تحدّث، على سبيل المثال، عن ضرورة إقامة علاقات إستراتيجية بين الحزبين. وإحدى النقاط التي أغضبت البعث كثيراً كانت مطالبة (حدك) بالمساواة في تقاسم السلطة.[٢٠]

وإجمالاً مثّلت مذكرة الحزب الديمقراطي دفاعاً في وجه التهم التي أطلقها ضده البعث في مذكرته وفي افتتاحيات جريدة **الثورة**. وأبرز نقطة كانت محاولة (حدك) الدفاع عن مكانته كشريك حصري في اتفاقية آذار/ مارس. فقد أصرّ الحزب بأنها كانت اتفاقية وليست بياناً، وأنّ الحل السلمي الذي توصلوا إليه في آذار/ مارس لم يكن بالإمكان تحقيقه من دون "حرب بطولية خاضها الشعب الكردي للدفاع عن وجوده القومي"، كما وأكّد على أن (حدك) – وليس أي جهة أخرى – هو القوة المركزية في المعسكر الكردي التي يجب التفاوض معها. كما نصحت المذكرة حزب البعث بـ"الكفّ عن محاولاته مراجعة مكانة الحزب الديمقراطي في الحركة القومية الكردية بما أن ذلك النهج، الذي مارسه حزب البعث ومن سبقه، لم يؤدِّ سوى إلى الكوارث والمآسي والمعاناة الكبيرة".

كما أعلن (حدك) أنّ العلاقات مع البعث قد بدأت تتدهور في صيف عام ١٩٧١. وأشارت مذكرة الديمقراطي إلى ما يقرب من اثني عشر مجالاً حاول النظام فيها إلحاق الضرر بالشعب الكردي عموماً و(حدك) خصوصاً، أبرزها كان: تعريب كردستان، محاولة إضعاف قيادة (حدك) من خلال محاولتي اغتيال البارزاني، تنظيم المجاميع الكردية المسلحة ضد (حدك) ومؤيديه، وقصف القرى الكردية في سنجار والشيخان بالمدفعية والطائرات.

ورغم اعتراف المذكرة بأن عدداً ملحوظاً من مواد اتفاقية آذار/ مارس قد تمّ تنفيذها – كالفقرات المتعلقة بالتعليم والثقافة والإعمار – إلا أنها أكدت على أن عدداً من المشاكل

المهمة لا تزال باقية. كما عبّرت عن تحفظات بخصوص نشاطات حزب البعث بين الكرد لأن "شعارات الحزب وتاريخه مرتبطان حصراً بالتطلعات القومية العربية"، ولذلك فإنه لن يستطيع أن يمدّ جذوره في صفوف الكرد. والحجة الأخرى التي ساقها الديمقراطي كانت أن حزب البعث إنما يقوم بنشاطاته في المنطقة الكردية فقط من أجل تجنيد "المرتزقة" لكي يعملوا ضد (حدك).[٢١]

نفى (حدك) المزاعم التي كانت تقول بإقامته اتصالات مع عناصر أجنبية (لم يرد ذكر اسم إيران علناً)، ولكنه أشار إلى أنه إذا كانت هناك اتصالات على أي مستوى فإن اللوم في ذلك يقع على البعث وعلى تدهور علاقاته مع (حدك) بعد ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢، أي ما معناه المحاولة الفاشلة لاغتيال البارزاني. ومثل البعث وضع (حدك) شروطاً لاستعادة العلاقات المتضررة، واشتملت تلك الشروط على وقف سياسة التعريب والتبعيث ووقف "النشاطات بين الشعب الكردي، التي تجري من خلف ظهر قيادته"، وتمثيل الكرد في الهيئات التنفيذية والتشريعية والجيش والجامعات، وتحديد موعد وإطار للحكم الذاتي على أساس "إقامة كيان وطني في إطار الوحدة الوطنية".[٢٢]

إنّ افتتاحيات جريدة **التآخي** كانت أكثر حدّةً من تلك المذكرة.[٢٣] فقبل كل شيء اعترفت **التآخي** بوجود علاقات كردية مع إيران وأنها، بالدرجة الأولى، في النواحي الطبية والإنسانية. ولكنها مع ذلك صرّحت بأنّ إيران كانت ممراً لوصول الأسلحة والأغذية التي كان (حدك) يؤمّنها من خارج العراق (ولكن ليس من إيران نفسها). وألقت **التآخي** باللوم لقيام تلك الاتصالات على الأنظمة العراقية المتعاقبة، بما فيها نظام البعث، والتي دفعت بالكرد إلى العزلة وأجبرتهم على البحث عن إقامة صلات مع أي شريك كان. وفي إطار اتهامها للنظام بالنفاق أعلنت **التآخي** أنّ حزب البعث، في الوقت الذي كان يدّعي أنه يدعم كرد إيران، كان في عين الوقت يجري اتصالات مع ما لا يقل عن أربع دول أجنبية لوضع حدّ لنزاعه مع إيران، من دون تقديم أي شروط مسبقة لإيران فيما يتعلق بكردها. وبالإضافة إلى ما سبق اعترضت **التآخي** بالقول إنه إذا كانت القضية الكردية عزيزة إلى تلك الدرجة على قلب البعث، فلمَ لم يدافع عن الكرد في تركيا؟ وأكّدت **التآخي** على أنّ الحركة الكردية في العراق تناضل من أجل جميع الكرد، وأنّ نفوذ البارزاني يتجاوز بكثير حدود العراق وإن كانت

شعارات (حدك) مقتصرة على كردستان العراق.[٢٤]

أما فيما يتعلق بتهريب اليهود عبر كردستان فقد صرّحت **التآخي** بأن (حدك) ليس له يد في تلك المسألة، لأن اليهود كانوا يفرّون من كل مناطق العراق، علاوةً على أنهم كانوا يغادرون العراق إلى أوروبا عبر القنوات الرسمية.[٢٥] واستنتجت الصحيفة أنّ تلك الاتهامات كان هدفها تشويه صورة الكرد في أعين العرب.

كما اعترفت **التآخي** بوجود جهاز استخباري تابع للحزب الديمقراطي الكردستاني، هو "باراستن"، وهو يشابه ما يمتلكه البعث، وكان يعمل مستقلاً عن الجهاز الحكومي. وأكّدت الجريدة كذلك على أن المؤامرات التي حيكت ضد (حدك) أرغمته على إنشاء جهاز استخباراته الخاص. وألقت **التآخي** باللوم على البعث لاستبداله المبادئ الآيديولوجية بـ"التكتيكات السياسية"، كما هاجمت الدوائر "الرجعية" والأفكار "الشوفينية" التي أخذت تسيطر على البعث تدريجياً وجعلته يتراجع عن المبادئ التي تبنّاها قبل اتفاقية آذار/ مارس بخصوص حقوق الأمة الكردية. وأكدت **التآخي** أيضاً أن (حدك) لم يسعَ أبداً للانفصال عن العراق وأنه يفضّل "الاتحاد الاختياري" أو الفيدرالية، إلا أن الجريدة لم تنفِ مع ذلك حق الأمة الكردية في تقرير مصيرها.[٢٦]

وفيما كانت حرب التراشق الكلامي على أشدّها بين الجريدتين، بدأت القوات العسكرية تتمركز حول مناطق عقره وسنجار والشيخان في محافظة الموصل، بالإضافة إلى محافظة السليمانية، بذريعة التدريبات العسكرية. وقام الكرد أيضاً بتعزيز قواتهم، فيما هرب ٥٠٠ من الكرد من الجيش العراقي والتحقوا بقوات البارزاني. واستمر البارزاني بتسلّم السلاح من إيران وبالاتصال بشخصيات المعارضة العراقية في إيران.[٢٧]

رمى الرئيس البكر بكل ثقله خلف محاولات منع مزيد من التدهور في العلاقات، فيما كان جناح صدام يقف في الحقيقة خلف هجمات جريدة **الثورة** لتهميش (حدك). وفي عيد الفطر الذي بدأ في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢ زار الرئيس البكر فرع (حدك) في بغداد، وهي خطوة اعتُبرت غير عادية منه، والتقى في تلك الزيارة قادة (حدك) لمناقشة العلاقات المتوترة. وكبادرة حسن نيّة من قِبله تبرّع بإيجار عام كامل لمقر (حدك) في بغداد بالإضافة إلى تخصيص أموال لبناء جناح جديد في المقر. وما يثير الدهشة أن جريدة **الثورة** لم تذكر تلك المبادرة حينها، رغم أن **التآخي** ذكرتها، ما دفع

بالثورة إلى الإشارة إليها أيضاً في النهاية. ولتبديد الشكوك من أن الزيارة تخفي وراءها مخططاً من قبل الحكومة العراقية صرّحت جريدة **الثورة** أن زيارة البكر كانت طبيعية في إطار مناسبة العيد.[٢٨]

وفي تلك الأثناء – وبسبب اطمئنانه عن طريق الوعود الأميركية بالدعم في حال حدوث مواجهة عسكرية بين الكرد والبعث – نفّذ جهاز الباراستن سلسلة من الهجمات على المؤسسات الحكومية التابعة للبعث في كردستان، محبطاً بذلك أي خطط لقيام المصالحة بين (حدك) والبعث.[٢٩]

حيل لعزل (حدك)

في الأشهر التي تلت اتخذ النظام عدداً من الإجراءات لتقويض (حدك) وإضعاف مكانته كشريك للبعث وكقوة متزعمة في المعسكر الكردي، حيث بدأت جريدة **الثورة** سلسلة جديدة من الهجمات ضد (حدك) وكانت تحت عنوان "خيارات حرة". ومرة أخرى تحولت مقالات **الثورة** إلى منبر لذمّ (حدك) ولكن هذه المرة بطريقة أكثر حنكةً.

تناولت المقالات قضية استخدام (حدك) للمصطلحات التي – حسب رأيه – كانت تعكس النوايا الحقيقية للحزب. فقد تصوّر كاتب المقال أنّ هناك أهدافاً انفصالية خفية تكمن وراء استخدام مصطلح "كردستان الجنوبية"،[٣٠] حيث صرّح كاتب المقال أنّ المسافة بين هذا المصطلح ومصطلح "دولة كردستان" لم تكن كبيرة. وبرأيه – أي كاتب المقال – أن مصطلح "الثورة الكردية" كان هو الآخر يتضمن نوايا عسكرية بعيدة عن روح اتفاقية آذار/ مارس. وبحسب جريدة **الثورة** فإن استخدام (حدك) مصطلحات "التعريب" و"التبعيث" في وصف سياسات النظام كانت تشير إلى سعيه لجعل منطقة الشمال مغلقة تماماً عن طريق منع النظام وحزبه من التحرك بنفس الحرية التي يتحرك بها (حدك) في مناطق العراق الأخرى. وأكّدت المقالة أيضاً على أن الشخصيات الكردية من أصدقاء وأعضاء حزب البعث قد أصبحوا بشكل أتوماتيكي "مأجورين" في قاموس (حدك). كما رفض كاتب المقال مصطلح "اتفاقية آذار" الذي تمسّك به (حدك) لأن الاتفاقية، حسبما يفهمها هو، هي اتفاق بين طرفين متساويين، إلا أن تلك المساواة في

هذه الحالة غير موجودة كون البعث هو حزب وسلطة حاكمة في نفس الوقت، بينما (حدك) هو مجرد حزب. وعبّر الكاتب عن رأيه بالقول إن الحزب الحاكم، أي حزب البعث، متفوق على (حدك)، ومن هنا تبرز مسؤوليته للحفاظ على روح "بيان آذار". ومضى الكاتب إلى اتهام (حدك) بقيادة النزاعات العشائرية "وكأنه العشيرة العليا"، إضافةً الى استغلاله أقليات أخرى - كالتركمان والآشوريين - لأغراض تكتيكية.[31]

وبالتزامن مع المقالات كانت تجري محاولات لدق إسفين بين (حدك) و(ح ش ع)، منها مثلاً دعوة (ح ش ع) للمشاركة في مناقشات ثلاثية الأطراف مع البعث والديمقراطي الكردستاني حول تنفيذ اتفاقية آذار/ مارس. وهذا الإجراء، الذي تمّ تبنيه بعد ثلاثة أشهر من المناقشات العقيمة بين البعث والديمقراطي الكردستاني، كان يهدف في الواقع إلى كسر احتكار الديمقراطي الكردستاني تولّي القضية الكردية.

والإجراء الآخر، الذي لم يكن يقل خطورةً من وجهة نظر (حدك)، كان تأسيس الحزب الثوري الكردستاني في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢. ومنهاج الحزب المذكور، الذي وقّعته "مجموعة من كوادر الحزب الثوري الكردستاني"، قدَّم الحزب على أنه استمرار لحزب كان يقوده كلّ من جلال الطالباني وإبراهيم أحمد (لم يرد اسميهما في منهاج الحزب) وتمّ حلّه في أوائل عام ١٩٧١ ليصبح فيما بعد جزءاً من (حدك). ولكن بعد عدة أيام وفي تصريح علني موقَّع من كلّ من الطالباني وإبراهيم أحمد أعلنا غسل أيديهما من الحزب الثوري الكردستاني ودَعَوا الشعب الكردي إلى الالتفاف حول البارزاني. وتبيّن فيما بعد أن المجموعة التي سمّت نفسها "الحزب الثوري الكردستاني" كان يقودها عبد الستار طاهر شريف، العضو الاحتياط في اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني في ١٩٧٠، وأنّ عبور عبد الستار الخطوط إلى معسكر النظام مكّنه من التسلّق بسرعة في الحزب وفي هرم سلطة النظام. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ أصبح الأمين العام للحزب الثوري الكردستاني، وفي نيسان/ أبريل ١٩٧٤ دخل الحكومة كوزير للعمل والإعمار. وفي تصريح للحزب الثوري الكردستاني دعا الحزب الشعب الكردي إلى غسل يديه من قيادة البارزاني و(حدك) والجماعات "اليمينية" و"الغادرة" وإلى أن يلتزم بـ"الوحدة العربية - الكردية".[32]

وحاول النظام في نفس الوقت حل عدد من المشاكل في المنطقة الكردية بهدف

تحييد قاعدة الدعم الشعبي للحزب الديمقراطي الكردستاني. وتضمنت تلك الإجراءات إعفاء الإيزيديين من الخدمة العسكرية الإلزامية مقابل بدل نقدي (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢)، تسهيل تطبيع شؤون الكرد الفيليين المولودين في العراق (شباط/ فبراير ١٩٧٣)، ومنح العفو عن الآشوريين المتورطين في أحداث عام ١٩٣٣ وإعادة اعتبارهم كعراقيين (في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣).[٣٣] وينبغي النظر إلى الإجراء الأخير في ضوء المنافسة التي كانت محتدمة بين البعث و(حدك) للفوز بتأييد الأقليات الأخرى وخاصةً الآشوريين. فهؤلاء، أي الآشوريين، كانوا قد تماثلوا مع السكان الكرد والتحقوا بجيشهم لحرب العصابات عقب حل فيلق "ليفي" الذي كانوا يخدمون في صفوفه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.[٣٤] وفي الحقيقة أكدت جريدة **التآخي** في إحدى مقالاتها على الدعم الآشوري للحركة القومية الكردية، مشيرةً الى أن الآشوريين قد قاتلوا إلى جانب الحركة منذ الثورة الكردية في ١٩٦١، الأمر الذي خلق شعوراً قوياً بالتضامن بين المسيحيين والكرد.[٣٥]

وفي تلك الأثناء أعلنت الحكومة عن زيادة في التخصيصات المالية لتنمية الشمال، مع التركيز بشكل خاص على التعليم بما فيه إدخال اللغة الكردية في التعليم. كما تم التركيز كذلك على بناء الطرق السريعة والمساكن لمحو آثار الدمار الذي خلّفته الحرب بين الكرد والنظام العراقي منذ عهد عبد الكريم قاسم. ولكن النظام عمل في نفس الوقت على إعاقة تقدم الجمعيات الكردية المختلفة المرتبطة بـ(حدك) أو التي كان نشاطها يساهم في تعزيز الهوية القومية الكردية. وقد شملت تلك الجمعيات اتحاد الطلاب ونقابة المعلمين واتحاد الكتّاب الكرد. وطالب النظام أن يرتبط الأخير تنظيمياً بالاتحاد العام للكتّاب العراقيين، الأمر الذي لم يمنح الكتّاب الكرد أي تأثير في هيئة يسيطر عليها العرب. وعلى مستوى آخر بدأ البعث مباحثات مع إيران في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢ ونيسان/ أبريل ١٩٧٣ بهدف تسوية النزاع بين البلدين. إلا أن تلك المبادرات لم تثمر عن شيء.

الخلاصة هي أن الكرد وبغداد، وبعد عامين على اتفاقية آذار/ مارس، قد عادوا إلى المربع الأول، رغم أنهم لم يخوضوا مواجهةً عسكرية شاملة، ولكنها حربٌ بين قصتين لا يمكن لهما أن تتعايشا.

الهوامش

1 – صحيفة **الحياة** (يومية صادرة في لندن)، 3 تموز/ يوليو 1972؛ جريدة **النهار**، 12 تموز/ يوليو 1972.

2 – جريدة **الثورة** (كانت تصدر في بغداد)، 9 تموز/ يوليو 1972.

3 – **آخر ساعة** (مجلة أسبوعية صادرة في القاهرة)، 16 آب/ أغسطس 1972.

4 – وكالة الأنباء العراقية، 13 آب/ أغسطس 1972؛ وكالة الأنباء الألمانية، 15 آب/ أغسطس 1972، نقلت عنها **ديلي ريبورت**، 16 آب/ أغسطس 1972.

5 – **الحياة**، 13 آب/ أغسطس 1972؛ وكالة الأنباء الألمانية، 15 آب/ أغسطس 1972، ونقلت عنها **ديلي ريبورت**، 16 آب/ أغسطس 1972.

6 – **الحياة**، 8 أيلول/ سبتمبر 1972. "نظام البعث الأول في 1963 عرض مكافأةً لمن يقتل البارزاني".

7 – جريدة **الثورة**، 25 و26 تموز/ يوليو 1972.

8 – المصدر السابق. وفي الواقع استعاد العراق ذلك الموقع قبل بضعة أيام من بدء الحرب الإيرانية – العراقية، 22 أيلول/ سبتمبر 1980.

9 – **الثورة**، 25 و26 تموز/ يوليو 1972.

10 – *Village Voice*، نيويورك، 16 شباط/ فبراير 1976. اتفاقية الحدود لعام 1937 كانت تأكيداً لمعاهدة أرضروم عام 1847 التي ثبتت الحدود بين العراق وإيران على الضفة الشرقية من شط العرب، فبقي بذلك كامل الممر المائي تحت السيطرة العراقية.

11 – نشرت المذكرة في جريدة **الثورة**، 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972.

12 – بعد انهيار الثورة زعم صدام أن البارزاني قد وقّع بيان آذار لأسباب تكتيكية لأنه لم يكن يؤمن بالحكم الذاتي بل بمنطق السلاح. (صدام حسين، "خندق واحد أم خندقان"، من كتاب **الثورة والنظرة الجديدة**، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1981، ص242-3).

13 – جريدة **الثورة**، 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972.

14 – المصدر السابق.

15 – المصدر السابق.

16 – جريدة **الثورة**، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1972.

17 – في حوزتي ردّان فقط من ردود جريدة **التآخي**.

18 – **الثورة**، 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1972.

19 – **الثورة**، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972: نشرت بقية المقالة في أعداد 17 و18 و19 و29 و30 و31 تشرين الأول/ أكتوبر 1972، وفي أعداد 1 و2 و5 و6 و14 و15 و16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972.

20 – نشرت **الثورة** مقتطفات من مذكرة (حدك) في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972. ومن المحتمل أن تلك المقتطفات قد أعيدت كتابتها لأن جريدة **الحوادث** نشرت نسخة أشد لهجةً من تلك المذكرة في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972.

21 – **الثورة**، 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972.

22 – المصدر السابق.

23 – مقالتا **التآخي** اللتان تحت يدي تعودان إلى 15 و21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972.

24 – جريدة **التآخي**، 15 و21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972.

25 – ابتداءً من أيار/ مايو 1971 تبنت الحكومة العراقية سياسة هادئة قائمة على السماح لليهود بمغادرة =

= العراق ولكن تحت رقابة مستمرة وشديدة. وبدأت تلك السياسة تتغير في خريف عام 1972 حينما استؤنف اضطهاد اليهود. وقد أكد لي أحد المهاجرين من العراق أنه في 1971 سمحت الحكومة العراقية للمسنين من اليهود بمغادرة العراق إلى أوروبا بجوازات سفر عراقية.

26 – **التآخي**، 15 و21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972.

27 – وكالة أنباء الشرق الأوسط، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972، ونقلت عنها **ديلي ريبورت في** 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972؛ وكالة الأنباء الألمانية في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972، ونقلت عنها **ديلي ريبورت** في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972؛ صحيفة **الحياة**، 5 و9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972.

28 – عن زيارة البكر انظر: وكالة أنباء الشرق الأوسط، 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972، التي نقلت عنها **ديلي ريبورت**، 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972.

29 – فرهاد إبراهيم، **الحركة القومية الكردية في العراق**، برلين، كلاوس شفارتز فيرلاغ، 1983، ص 607.

30 – كما ذكرنا آنفاً فإن كردستان الجنوبية في قاموس القومية الكردية الكبير تعني كردستان العراق.

31 – جريدة **الثورة**، 7 و8 و10 و14 و22 و31 كانون الأول/ ديسمبر 1972، و3 و15 و19 و22 و26 كانون الثاني/ يناير 1973.

32 – صحيفة **الحياة**، 11 كانون الأول/ ديسمبر 1972

33 – المثير للسخرية أن الجيش العراقي هو الذي قام بذبح المئات من القرويين الآشوريين في آب/ أغسطس عام 1933.

34 – دانا آدامز شميدت، **رحلة بين رجال شجعان**، بوسطن، ليتل، براون، 1964، ص72.

35 – جريدة **التآخي**، 9 كانون الثاني/ يناير 1973. أحد قادة البيشمركة المشهورين كانت امرأة آشورية تدعى مارغريت جورج مالك، وقد قتلت في 1966. (ديفد ماكداول، **تاريخ الكرد المعاصر**، لندن، آي بي توريس، 2004، ص 381).

٥

تهميش الكرد

انقضت ثلاثة أعوام على اتفاقية آذار/ مارس. بدا نظام البعث أكثر ثقةً بنفسه وكان يستخدم سلطته بشكل أكبر من أي وقت مضى. فحقيقة تمكّنه من حلّ معظم المشاكل المتعلقة بتأميم النفط في بضعة أشهر نتج عنها تقوية موقع صدام حسين بشكل لم يسبق له مثيل. ففي وجه معارضة الخبراء وانعدام الحماسة من جانب أعضاء القيادة الآخرين، راح صدام في نهاية الأمر يصف نفسه بأنه مهندس التأميم.[١] و(حدك) من الناحية الأخرى بدأ يفقد قوته في المساومة. والسخرية تكمن في أن اتفاقية آذار/ مارس، التي مهّدت السبيل للتأميم[٢]، قد تحولت الآن لتصبح ضحيته الرئيسية. فرغم أن النظام لم يتنكّر لاتفاقية آذار/ مارس علناً، إلا أنه اختار إفراغها من محتواها وتجاهل (حدك) كلياً. لا بل إن صدام مضى أبعد من ذلك بوصفه الحزب الديمقراطي الكردستاني بأنه حزب ذو ميول انفصالية ينبغي فضحها ومواجهتها بكل قوة.[٣] وعلاوةً على ذلك قال صدام في أول مقابلة له مع صحيفة أميركية إن حزب البعث لن يتنازل تحت أي ظرف كان عن أيٍّ من سلطاته للكرد وإنّ أي كردي لن يدخل في مجلس قيادة الثورة.[٤]

بدأ (حدك)، الذي كان مطّلعاً تماماً على تخندق النظام ومحاولاته المتزايدة لتهميشه، حملةً دعائية سعى من خلالها إلى مواجهة هجمة البعث عن طريق عرض حججه التي كانت رداً على حجج البعث:

١ – محورية الملا مصطفى البارزاني بالنسبة إلى الحركة القومية الكردية عموماً واتفاقية

آذار/ مارس على الخصوص: "إنّ محاولات طمس الدور اللامع (للحزب)، وتصغير أهمية حزبنا ضمن الحركة الوطنية الكردية، وإضعاف دوره في الحياة السياسية، وتقويض وحدته وشق صفوفه - كلها محاولات مآلها الخراب".[٥]

٢- إن مفهوم الحركة الكردية "للأخوة العربية - الكردية ليس من خلال موشور علاقاتها مع الحكومة، بل كعلاقة شعب بشعب آخر".[٦]

٣- التأكيد على مركزية الديمقراطية في تفكير (حدك) وفي العقدة المستعصية الموجودة بين الديمقراطية والحقوق القومية الكردية.

وفي إطار كفاحه لتحشيد الرأي العام لصالحه مضى (حدك)، من خلال جريدته **التآخي**، في توجيه الانتقادات للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيروقراطية المختلفة من سياسات النظام، بالإضافة إلى سياسته إزاء كردستان. ولم يحظر البعث نشر تلك المقالات إلا أنه تجاهل الرد عليها في معظم الأحيان إيماناً بالرأي القائل إن "الكلاب التي تنبح لا تعض" وإن "العاصفة لا بدّ أن تنتهي". ذلك الاستخفاف كان يرمز إلى مقدار الهوة التي نشات بين البعث و(حدك) - الهوة التي كان الحزب الديمقراطي يحاول ردمها عن طريق تقديم برنامجه الخاص بالحكم الذاتي ويحثّ البعث على الردّ عليه.

وقد تقدم (حدك) ببرنامجه في ٩ آذار/ مارس ١٩٧٣، وتضمّن المبادئ التالية:

- الجمهورية العراقية كلّ واحد لا يتجزأ؛ وهي تتألف من شعبين رئيسين هما الشعب العربي والشعب الكردي بالإضافة إلى أقليات قومية أخرى.

- اشتراك الشعب الكردي في الحكومة سوف يكون بمقدار نسبته إلى عدد السكان، بما في ذلك اشتراكه في مناصب مهمة أو حساسة في الجيش والحكومة والمؤسسات التشريعية المركزية مثل مجلس قيادة الثورة والبرلمان المستقبلي.

- اختيار نائب كردي لرئيس الجمهورية من قبل جمعية تشريعية.

- تكون لإقليم كردستان جمعية تشريعية تقوم هي الأخرى باختيار رئيس لها.

- تكون لأعضاء تلك الجمعية درجة وزير ويتم تعيينهم رسمياً من قبل رئيس الجمهورية.

- يتألف المجلس التشريعي من ثلاثين وزارة تشمل التربية والزراعة والصناعة والتجارة.

- تكون حصة الإقليم الكردي من الميزانية العامة للدولة على أساس نسبة الكرد إلى سكان العراق.

- الدستور والسياسة الخارجية والقوات المسلحة والأمن الداخلي والميزانية العامة وتشريع القوانين العامة ستكون من سلطة الحكومة المركزية. وأي قانون أو تشريع (تعلنه الحكومة المركزية) يتعلق بالحكم الذاتي يجب أن تصادق عليه الجمعية التشريعية المحلية.[٧]

بدت تلك المطالب حينها صعبة المنال، ولكنّ الكرد لم يعلموا أن إنجازاتهم بعد ثلاثين سنة ستكون أكبر من ذلك بكثير.

والخطة التي تم تقديمها بناءً على طلب من حزب البعث نفسه بدت، كما سيتضح لاحقاً، بعيدة جداً عن مفهوم حزب البعث للحكم الذاتي. وفور تسلّم البعث المقترحات وضعها جانباً وفرض تعتيماً شاملاً على المسألة. وبعد ثمانية أشهر، حينما بدا واضحاً أنه لم يتم القيام بشيء فيما يتعلق بالخطة، قام (حدك) بنشرها.

وبعد بقائه صامتاً عدة أشهر وافق البارزاني على إجراء مقابلة استفزازية مع أحد المراسلين الأميركيين. وقد صرح البارزاني أن تأميم النفط في منطقة كركوك، التي كانت تقع ضمن حدود الإقليم الكردي، كان ضد مصالح الكرد. وفي تلميح غير بارع إلى الولايات المتحدة الأميركية أكّد أنه بوجود دعمٍ كافٍ كان بإمكانه السيطرة على حقول نفط كركوك لكي تتمكن شركة نفط أميركية من إدارتها، حيث قال: "نحن نتصرف بطريقة تتماشى مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة إذا ما قامت الولايات المتحدة بحمايتنا من الذئاب". وفي محاولة منه لإبراز المخاوف الكردية من تجدد المواجهة العسكرية دعا البارزاني الولايات المتحدة إلى تقديم الدعم للكرد - سواء كان دعماً إنسانياً أو عسكرياً، علنياً أو سرياً، مباشراً أو غير مباشر، من خلال إيران أو حتى إسرائيل.[٨] وبعد أربعة أيام من المقابلة ذكرت التقارير وقوع اشتباكات محدودة بين الجيش العراقي والبيشمركة في مناطق حلبجة وقلعة دزه وهندرين. كما وقعت اشتباكات بين مؤيدي (حدك) و(ح ش ع) بعد أيام فقط من محادثات التقارب بين الأمين العام للحزب والبارزاني.

وبتزايد التوتر في الشمال تمّ الإعلان عن كشف محاولة انقلابية في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٣، بعد فترة قصيرة من عودة الرئيس أحمد حسن البكر من زيارة إلى بلغاريا

وبولندا. تلك المحاولة الفاشلة كان يقودها مدير الأمن العام ناظم كزار، وانتهت بمقتل كزار ووزير الدفاع حمّاد شهاب. أما وزير الداخلية سعدون غيدان فقد أُصيب بجراح. وحينها أكّد معظم المراقبين أنّ صدام أيضاً قد تمّ استهدافه خلال المحاولة الانقلابية. ولكن بعد سقوط البعث في ٢٠٠٣ كشف حامد الجبوري، أحد المقربين من صدام، أن صدام هو في الحقيقة من خطط لتلك المحاولة الانقلابية وأن المخابرات السوفييتية (KGB) كانت قد حذّرت البكر قبلها بخصوص محاولة الانقلاب الوشيكة.[٩] على أيّ حال فإن التقارب الكبير بين الاشتباكات في الشمال ومحاولة الانقلاب توحي بالانطباع القائل إن المدبرين اختاروا هذا التوقيت لتسخين الأجواء في الشمال من أجل تحويل أنظار الجيش، الداعم الرئيسي للبكر، عمّا يجري في العاصمة.[١٠]

معسكر البارزاني كان يراقب ما يجري في بغداد بارتياح ظاهر. كان يُنظر إلى الصدمة التي تعرضت لها الحكومة المركزية على أنها من المحتمل أن تكبح عملية تعزيز النظام لنفسه وتزيد من اعتماده على العناصر غير البعثية، وعلى الخصوص الكرد. تصفية كزار كانت تلبية غير مقصودة لمطلب كردي بإزاحته بسبب موقفه المتصلب حيال القضية الكردية وبسبب تورّط عناصره الأمنية في محاولتي الاغتيال ضد البارزاني. كما أن ما بدا على أنه إضعاف لصدام حسين كان في نظر الكرد تطوراً إيجابياً، سيّما وأن أفكاره حيال القضية الكردية قد أصبحت متطرفة وتؤذي الكرد. إلا أن آمال الكرد في تحقيق المكاسب من تلك الأزمة تحطّمت سريعاً.

وأسوأ ضربة كانت تأسيس الجبهة الوطنية من دون مشاركة (حدك). ومنذ تولي حزب البعث زمام السلطة دأبت الأوساط السياسية على مناقشة أمر تشكيل جبهة وطنية، وكان هناك اتفاق غير مكتوب بأن (حدك) و(ح ش ع) سينضمان بشكل مستقل إلى تلك الجبهة. لكنّ الحزب الشيوعي قرر رغم ذلك أن ينضم إلى الجبهة لوحده بسبب البواعث المتنوعة التي قدّمها البعث. فالحزب الشيوعي سيحصل لأول مرة على اعتراف رسمي بوجوده من نظام عراقي، وعدد ممثليه في الجبهة الوطنية سيكون مماثلاً لعدد ممثلي الكرد (متى ما قرروا الانضمام إلى الجبهة)، كما سيكون بإمكان الحزب طبع جريدته اليومية **طريق الشعب**. وما لا يقل أهميةً عن كل ما سبق أنّ الحزب الشيوعي رأى في ذلك فرصة لإزاحة (حدك) من موقعه في مواجهة البعث، وكذلك من موقعه

في الشمال الكردي حيث كان يوجد قسم كبير من أعضاء الحزب الشيوعي. ويحتمل أيضاً أنّ انضمام (ح ش ع) إلى الجبهة كان بتحفيز من الاتحاد السوفييتي.

و لم تمر فترة طويلة حتى تبيّن أن المستفيد الرئيسي من خطوة الحزب الشيوعي تلك كان حزب البعث. أما (ح ش ع) فعلى النقيض لم يحصل حتى على موقع الشريك الأصغر؛ إذ لم يدخل الحزب الشيوعي إلى مجلس قيادة الثورة، كما حُظرت عليه ممارسة أي نشاط في المواقع الحساسة كالجيش والشرطة - الحظر الذي كانت عقوبة منتهكه الإعدام. والجبهة نفسها لم تكن تملك أي سلطة. لذلك كانت مكاسب النظام جلية جداً من حيث تمكّنه من توسيع قاعدة دعمه من دون أن يدفع ثمناً سياسياً حقيقياً. كما مثّلت هذه الخطوة نهايةً للتصدع بين المعسكرين القومي والشيوعي، ذلك التصدّع الذي كان يحوم كغيمة فوق المجتمع العراقي لعدة سنوات، والذي وصل ذروته في عهد عبد الكريم قاسم وعهود البعث الأولى (١٩٥٨ - ١٩٦٣). والأهم من ذلك هو أن سياسة "فرّق تسد" التي اتّبعها البعث قد نجحت في دقّ إسفين بين (حدك) و(ح ش ع)، اللذين كانا حتى ذلك الحين موحدين حول قضية واحدة: عدائهما المشترك للبعث.[١١]

دعا كلٌّ من البعث والحزب الشيوعي الحزب الديمقراطي للانضمام إلى الجبهة الوطنية، إلا أن الأخير رفض الدعوة صراحةً. فقد وصف (حدك) الجبهة بأنها اتفاق ثنائي بين البعث و(ح ش ع) تمّ التمهيد له على عجالة للضغط على الكرد لقبول الاتفاق، كما اتهم البعث و(ح ش ع) بأنهما لم يخبراه بشيء إلا قبل أربعة أيام من الإعلان عن الاتفاق. ومرّ شهر قبل أن يصدر الرد المشترك من البعث و(ح ش ع)، وذلك في هيئة بيان صادر عن اللجنة العليا للجبهة الوطنية، وتضمّن هجوماً على الموقف السلبي للحزب الديمقراطي الكردستاني حيال الجبهة والعوائق التي كان يضعها في وجه نشاطاتها.[١٢]

وفي اليوم الذي أعلن فيه عن تشكيل الجبهة الوطنية قام (حدك) بتسريب نص مقترح الحكم الذاتي (كان قد قدمه قبل عدة أشهر إلى حزب البعث و لم يتسلم أي رد بشأنه) إلى صحيفة **الحياة** البيروتية. وأراد (حدك) بتلك الحركة تذكير الطرفين الآخرين بأنه لا يزال القوة الرئيسية في المنطقة الكردية ولا يمكن استبعاده من أي نقاش حول خطة الحكم الذاتي. واتضح بسرعة أن البعث لم يكن فقط لا يرغب في مناقشة الخطة التي

تقدم بها (حدك)، بل و لم يكن يريد إشراك (حدك) حتى في مناقشة خطته هو الخاصة بالحكم الذاتي. ولذا في الاجتماع الأول للجنة العليا للجبهة الوطنية، الذي عقد في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٧٣ باشتراك ممثلين عن البعث والحزب الشيوعي وغياب ممثلي (حدك)، تمّت مناقشة الخطوط الأساسية لخطة الحكم الذاتي.

وفي رد على موقف (ح ش ع) قامت جريدة **التآخي** بنشر مسودة خطة الحزب الشيوعي للحكم الذاتي، وكان الحزب الشيوعي قد نشرها في تموز/ يوليو ١٩٧٠ في نشرته **الفكر الجديد**؛ الخطة التي كانت قريبة قلباً وقالباً من مقترح (حدك). و لم يردّ لا الحزب الشيوعي ولا البعث على ذلك. بل إن صدام في الواقع كان قد أصدر حكمه بحق (حدك). ففي آخر نقاش علني له حول الحكم الذاتي قال:

> ينبغي علينا أن لا نطمس معالم الحدود الفاصلة بين شعبنا الكردي و(حدك) إلى الحد الذي نخلق فيه تداخلاً (بين الاثنين). من المستحيل على حزب البعث أن يكون في نزاع مع شعبنا الكردي، طالما أن البعث يعتبر نفسه – وهو بحق – قائد الشعب العراقي، وليس قائد العرب فقط ضمن الشعب العراقي.[١٣]

وصارت هذه المقولة من حجج البعث الأساسية للسنوات العديدة التالية.

ساهم تشكيل الجبهة الوطنية في زيادة تدهور العلاقات بين الكرد والحكومة المركزية، ففي ١٩ آب/ أغسطس شن الجيش هجوماً على الكرد في منطقة سنجار. وزعم (حدك) أن "الطائرات والدبابات والمدفعية الثقيلة والمرتزقة" قد شاركوا في الهجوم، فيما ردّ البعث بالقول إن الهجوم جاء رداً على "عمليات تخريبية مكثفة" نفذتها "عناصر مسلحة" من الحركة الكردية التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي اليوم التالي اتخذ النظام إجراءً آخر أكبر تأثيراً، ولأول مرة منذ اتفاقية آذار/ مارس، بإعدام أربعة من أعضاء (حدك) أُدينوا بالتجسس لصالح إيران. وباءت محاولة الديمقراطي الكردستاني بالتدخل لدى البعث لمنع إعدام أعضائه وإيقاف الهجوم على سنجار بالفشل. واحتجاجاً على ذلك دعا (حدك) إلى إضراب عام في ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٧٣. والإضراب الذي استمر اثنتي عشرة ساعة وشمل كل المناطق الكردية

كان أمراً فريداً ووحيداً في البانوراما السياسية لنظام البعث.[١٤]

وفي الوقت الذي قدمت فيه **التآخي** الإضراب على أنه نصر مهم للحزب الديمقراطي الكردستاني، سخرت جريدة **الثورة** من ذلك قائلةً: "بإمكاننا أن نغلق كل المتاجر في العراق خلال ساعة واحدة إذا ما استخدمنا البنادق لتنظيم الإضراب". وتأكيداً لإظهار أن البعث والأحزب الأخرى أيضاً لها نفوذ في هذا المجال، جادلت جريدة **الثورة** بأن الأطراف لم تتمكن من التعبير بالشكل المناسب لأن "لغة البندقية هي السائدة الآن".[١٥] واستغلت **التآخي** العامل القومي الكردي فأصرّت على أن القضية الكردية كانت مشكلة الشعب الكردي بأسره وأن الكفاح من أجل الحكم الذاتي الكردي هو همّ كل وطني كردي. أما فيما يتعلق بالإضراب فإن نجاحه كان حقيقياً و لم يكن نتيجة "قوة البندقية". وطرحت **التآخي** السؤال التالي: "إذا كانت لغة البندقية هي السائدة في كردستان، فأي لغة هي السائدة في الوسط والجنوب – هديل الحمائم؟". وفي معرض إلقاء اللوم على البعث لمحاولته "التقليل" من سلطة (حدك)، أكّدت جريدة **التآخي** أن "الحركة القومية الكردية التي يتزعمها البارزاني لها كل الحق في أن تدّعي تمثيلها الشعب الكردي في العراق"، ولهذا فإن "محاولات التحايل واسترداد ما منحته اليد اليمنى باليد اليسرى ووضع الحواجز والعقبات المختلفة في طريق هذه الحركة... لن تغري أحداً".[١٦]

وفيما كان التلويح بالسيوف على أشده في المنطقة اندلعت حرب تشرين/ أكتوبر في ١٩٧٣، وأدت لفترة قصيرة إلى تحويل الانتباه نحو تهديد آخر لم يكن، هو الآخر، منفصلاً تماماً عن القضية الكردية.

القضية الكردية وحرب تشرين/ أكتوبر

حرب تشرين التي اندلعت في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ مثّلت تحدياً لكلٍّ من النظام العراقي والكرد. فبالنسبة إلى نظام البعث – النظام ذو الآيديولوجية القومية العربية والالتزام المعلن بالقضية الفلسطينية، والذي كان في تنافس مستمر مع البعث السوري على قضية التمثيل "الحقيقي" للآيديولوجية القومية العربية – لم يكن بوسعه

أن يقف مكتوف الأيدي فيما كانت الحرب تستعر بين إسرائيل والتحالف العربي الذي كانت تقوده كلّ من مصر وسوريا. وبحسب معلّق سياسي عراقي، فإن العراق ما كان له إلا أن "يقف في الصف الأمامي للمعركة ويشارك فيها مشاركةً كاملة بناءً على نظرته القومية التي تعتبر السعي إلى تحرير سيناء والجولان وفلسطين من صميم رسالته وواجبه مثلما هي رسالة وواجب مصر وسوريا والفلسطينيين والعرب أجمع".[١٧] ولهذا قررت بغداد المشاركة في الحرب بعد ساعات فقط من اندلاعها.

ولكنّ معلّقاً سياسياً عراقياً آخر أشار مع هذا إلى أنه ليس هناك بلد عربي آخر في حالة مواجهة مع إسرائيل يعاني من نفس العوائق التي يعاني منها العراق. لذا لم يكن علي أي بلد عربي آخر أن يقدّم نفس التضحيات التي يقدمها العراق، طالما أن المشاركة في تلك الحرب كانت تعني سحب القوات العراقية المتمركزة على الحدود مع إيران من جهة وانكشاف الجبهة الداخلية على مشاكل "أمنية داخلية خطيرة" من جهة أخرى.[١٨] وفي كتاب عراقي نُشر في ١٩٧٥، يتناول دور العراق في حرب تشرين/ أكتوبر، تحدث عن المصاعب الإستراتيجية التي واجهتها بغداد لدى اندلاع الحرب، حيث ورد في الكتاب:

> التوتر على طول الحدود الإيرانية - العراقية وانعدام الثقة بنوايا البارزاني واحتمالات تسبب البارزاني بتجدد القتال في الشمال كانت (في الماضي) قد أجبرت القيادة العراقية على وضع أكثر من ٧٠ بالمئة من قوات المشاة وحوالى ٢٠ - ٣٠ بالمئة من قواتها المسلحة على الحدود الشرقية... وعلى الحدود الجنوبية للجيب الكردي العميل.[١٩]

الكرد من جهتهم كانوا يواجهون مأزقاً خاصاً بهم. فالحرب من جهة قد أتاحت لهم فرصة ذهبية لمهاجمة الجيش العراقي، الذي كان حينها مشغولاً على جبهة أخرى، ومحاولة تحقيق الحكم الذاتي الحقيقي أو حتى حلم الدولة المستقلة - وهي الفكرة التي بدأت قيادة (حدك) تزرعها سراً في تلك الفترة. ومن جهة أخرى فإن اختيارهم سبيلاً كهذا قد ينظر إليه الآخرون على أنه خيانة للإسلام والوطن، كما أنها قد تثير الرأي العام في العالمين العربي والإسلامي ضد القيادة الكردية. وقد أشار محمود عثمان فيما

بعد إلى أن أشخاصاً معينين في النظام حاولوا إثبات أن الكرد كانوا يريدون أن يطعنوا الأمة العربية في ظهرها، وأن الكرد لو كانوا قد بدأوا القتال حينها فإن بعض الأفراد داخل النظام كانوا سيقتنصون تلك الفرصة.[٢٠]

وحالما بدأت الحرب أعلن البارزاني تضامن الكرد مع الدول العربية ضد إسرائيل، وأمر شعبه بالامتناع عن أيّ مواجهة مع الجيش العراقي. كما أرسل رسالة إلى البكر عبّر فيها عن رغبة (حدك) في الدخول مرة أخرى في حوار مع السلطات. وقد رفض البكر تلك المناشدة واختار التركيز على جانب آخر من المثلث: بمعنى آخر، على التوصّل إلى تفاهم مع إيران. وكانت فوائد ذلك التفاهم جليةً جداً سيّما وأن التوصل إليه كان من المحتمل أن يؤدي إلى تحييد عدوين في وقت واحد مع بقاء احتمال إعلان الكرد الحرب ضد الجيش العراقي من دون الدعم الإيراني.

وفي اليوم الذي تلا اندلاع الحرب أخبر العراق إيران عن نيته في استئناف العلاقات الدبلوماسية، التي كانت قد انقطعت عقب استيلاء إيران على الجزر العربية الثلاث المذكورة في الفصل الرابع – طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى – وعن البدء الفوري بالمفاوضات لحل النزاعات الرئيسية بينهما وبالتالي حماية "مصالح وحقوق وسيادة" البلدين. وأوضح العراق أن هذه الخطوة تأتي في إطار "تحرير طاقات الجيش العراقي" لمعركة العرب القومية، مشدداً على أن قراره لم يكن "تكتيكياً" وأنه سوف يلتزم به مهما كانت الظروف.[٢١] ولم يتضح ما إذا كان العراق قد تمكن من التوصل إلى صفقة مع إيران بسبب الوعد العراقي بالتخلي عن سيادته على ممر شط العرب المائي. وعلى أي حال كانت لإيران اعتبارات أخرى فيما يتعلق بضرورة التوصل إلى تفاهم مع العراق، ومنها رغبتها في الحصول على دعم العراق لرفع أسعار النفط وكذلك لإظهار التضامن الإسلامي.

وقد مهّد رد إيران الفوري على الدعوة العراقية الطريق لإرسال العراق حملة عسكرية مؤلفة من ١٦–١٨ ألف جندي و١٠٠ دبابة إلى الجبهة السورية في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. وقبلها بثلاثة أيام كانت القوة الجوية العراقية قد بدأت فعلاً بتقديم الدعم على الجبهتين المصرية والسورية.[٢٢]

كانت مساهمة العراق كبيرة جداً، فقد شارك بثلاثة أرباع قوته الجوية وخُمس عدد

قوات المشاة. أما مدى رضا الحكومة العراقية عن تفاهمها مع إيران فيما يتعلق بالجبهة الكردية فيمكن تلمّسه من خلال حقيقة قيام العراق بسحب أقوى تشكيلاته وإرسالها إلى سورية، وهي التشكيلات التي كانت متمركزة على الجبهة الكردية حينها. وتتضمن تلك التشكيلات لواء القوات الخاصة واللواء الجبلي الخامس الذي كان بإمرة عبد الجواد ذنون الذي سيصبح رئيس هيئة الأركان العراقية في ١٩٨٣. وكان الجيش العراقي قد قرر إرسال تلك القوات بسبب قدراتها العسكرية العالية ومعداتها المتطورة والخبرة التي اكتسبتها "خلال عمليات التهدئة ضد البارزانيين".[٢٣]

الاتفاق العراقي – الإيراني كان ضربة قوية إلى الكرد لأنه حرمهم من ورقة للمساومة السياسية ومن الخيار العسكري كذلك. وبالفعل، خلال حرب تشرين/ أكتوبر بحثت إسرائيل مع الكرد إمكانية فتح جبهة للقتال في كردستان لتشتيت انتباه القوات المسلحة العراقية لمنعها من زيادة تعزيز الجبهة السورية. وقد ثبت عدم عملية هذا الاحتمال، كما اتضح للكرد أن هجوماً من قبلهم لن يحقق الكثير من دون دعم إيراني.

وإضافةً إلى ما سبق فإن المشاورات الكردية مع الولايات المتحدة أظهرت معارضة الأخيرة الشديدة لخطوة كهذه. فبرقية هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركي، التي أرسلها في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ إلى ضابط الارتباط الأميركي، أوضحت ذلك بشكل لا يرقى إليه الشك، حيث ورد فيها: "نعتقد أنْ ليس من الحكمة تنفيذ الهجوم العسكري الذي اقترحته الحكومة الأخرى (يقصد إسرائيل) عليكم. ولعلمكم فقد تشاورنا مع حليفنا (يقصد إيران) من خلال سفيره، وكلاهما ردد نفس التوصية".[٢٤] ولكن مع ذلك فقد رأت بعض الدوائر الإسرائيلية معارضة كيسنجر حجةً تمسّك بها البارزاني للتهرب من الطلب الإسرائيلي.

وهناك آراء متضاربة حيال هذا الموقف من الولايات المتحدة فيما يتعلق بتلك التطورات.[٢٥] فإيضاحات كيسنجر المشكوك فيها كانت تتلخص في أن الإيرانيين والولايات المتحدة وحتى المخابرات الإسرائيلية كلهم كانوا يعتقدون أن الكرد سوف يتعرضون للهزيمة فيما لو تم تنفيذ ذلك الهجوم. وبالنظر إلى الماضي نظر البعض إلى ذلك التطور كخطوة ساخرة منعت الكرد من تحقيق مكاسب كبيرة على حساب الجيش العراقي الذي كان حينها منشغلاً على جبهة أخرى. ومهما كان الأمر، وعلى ضوء تلك

القيود الداخلية والخارجية، فقد رفض الكرد المناشدة الإسرائيلية بشن هجوم على الجيش العراقي. ورغم أن إسرائيل قد تفهّمت تلك القيود إلاّ أنها شعرت بخيبة أمل مريرة من الموقف الكردي. ولكن إسرائيل استمرت رغم ذلك في دعم الكرد بعد الحرب، ومن الواضح بناءً على منطق البارزاني القائل إن وجود كرد أقوياء قد أبقى الفرق العسكرية العراقية منشغلة.

أما فيما تعلق الأمر بالكرد فيمكن القول – بحكمة من ينظر إلى أحداث الماضي – إنّ حرب تشرين/ أكتوبر كانت درساً فشلوا في استخلاص العبر منه. فالميثاق الوهمي الذي ظنوا أنهم قد عقدوه مع الولايات المتحدة فشل في أول اختبار له، ولكنهم فشلوا في الوصول إلى الاستنتاجات اللازمة منه. وبطريقة أو بأخرى اقتنع الكرد أن حرب تشرين/ أكتوبر هي التي أجّلت المواجهة بينهم وبين الجيش العراقي مدة ستة أشهر.

إن استئناف بغداد علاقاتها مع إيران عزز من ثقة البعث بنفسه إلى حد أنه تمكن من الاستمرار في حصر (حدك) في زاوية ضيقة حتى أثناء حرب تشرين/ أكتوبر. فبعد يوم واحد فقط من إرسال الحملة العسكرية العراقية إلى الجبهة السورية وجّه حزب البعث من خلال جريدة **الثورة** الدعوة إلى ٢٠٠ كاتب كردي مستقل للمشاركة في مناقشات حول الحكم الذاتي الكردي، و لم تشمل قائمة المدعوين ولو ممثلاً واحداً عن (حدك). وكان ذلك من دون شك استفزازاً متعمداً سعى البعث عن طريقه أن يوضح للحزب الديمقراطي الكردستاني أن الأخير لا يمكنه استخدام الحرب كوسيلة للضغط على النظام، وأنه كذلك لن يكون شريكاً في أي نقاش حول الحكم الذاتي الكردي. وردّ (حدك) على الفور بنشر برنامجه عن الحكم الذاتي في جريدته **التآخي**،[٢٦] وسأل البعث إلغاء الاجتماع المذكور مع الشخصيات الكردية المذكورين آنفاً، ولكن دون جدوى.

في أحد تلك الاجتماعات ذكر صدام صراحةً أن (حدك) قد طرح بالفعل برنامجه الخاص ولكن "نحن رفضنا مناقشة الخطة. فنحن في الحقيقة نظن أن تلك الخطة بعيدة جداً عن مفهوم الحكم الذاتي. ولكن الأمر الأكيد هو أنه ينبغي علينا مناقشة البرامج بروحية الشعب الواحد".[٢٧]

نزاع (حدك) و(ح ش ع): أهو تمرين لتحويل الانتباه؟

في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ تحوّل التركيز لفترة وجيزة من نزاع البعث – (حدك) إلى نزاع أصغر بين (حدك) و(ح ش ع). وذلك النزاع كان من أشد النزاعات مرارةً في تاريخ علاقات (حدك) و(ح ش ع)، وأظهر إلى السطح مشاكل ظلت كامنة لسنوات عديدة، كما عكس تعقيد العلاقات بين الحزبين.

تعود جذور ذلك النزاع إلى العلاقات التاريخية المتأرجحة بين (حدك) و(ح ش ع)، والتي يمكن النظر إليها على أنها قائمة على فرعين هما الشراكة والمنافسة. فباستثناء فترات معينة (منها على سبيل المثال فترة حكم عبد الكريم قاسم) كان الحزبان شريكين في النضال ضد الحكومة المركزية.[٢٨] ومن شواهد تلك الشراكة قيام (حدك) بتوفير ملاذ آمن لأعضاء (ح ش ع) ودمجهم في الكفاح المسلح الكردي ضد الحكومة المركزية من جهة، ومن خلال كون القضية الكردية أحد أعمدة آيديولوجية الحزب الشيوعي العراقي من جهة أخرى. أما فيما يتعلق بالمنافسة بين الحزبين فأحد جوانبها كان تنافس الحزبين على ضمان سخاء الحكومة المركزية، بالإضافة إلى خشية كل حزب من الآخر من التوصل إلى اتفاق مع بغداد، ما يعني بالنتيجة تخلّيه عن الشراكة وعزل شريكه. والجانب الآخر المتعلق بالمنافسة بين الاثنين كان تنافسهما لكسب عقول الكرد. ففيما كان (حدك) يعتمد في قوته على الكرد وحدهم، فإن قوة (ح ش ع) كانت تستند إلى الكرد بشكل كبير بالإضافة إلى العرب والأقليات الأخرى من غير العرب.[٢٩] إن تجانس (حدك) في مقابل صفات (ح ش ع) شكّلت مصدراً دائماً للشك فيما بينهما.

وفي ظل حكم البعث ظهرت مشاكل جديدة عندما تحالف البعث في البداية مع (حدك) ومن ثم مع (ح ش ع). فـ(حدك) الذي كان قد وقع اتفاقية آذار/ مارس مع البعث صار مثاراً للشك والغيرة لدى أعضاء الحزب الشيوعي العراقي. ولكن عندما أسس (ح ش ع) الجبهة الوطنية مع البعث في مرحلة لاحقة تحول هو ليصبح مثاراً للشك والغيرة لدى أعضاء (حدك). ويمكننا أن نضيف إلى تلك البلبلة والتشويش النشاطات الخفية للبعث، التي كانت تهدف إلى تصعيد النزاع بين (حدك) و(ح ش ع).

إن تدهور علاقات (حدك) و(ح ش ع) الذي بدأ مع تأسيس الجبهة الوطنية اتخذ منحىً أسوأ خلال حرب تشرين/ أكتوبر حينما نشب جدال حاد بين جريدة (حدك)

التآخي وجريدة (ح ش ع) **طريق الشعب**. وكان الجدال حدثاً لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق المعاصر، لأن كلتا الصحيفتين كانتا تنشطان قانونياً وفي وقت واحد، لأنهما كانتا قد عملتا بشكل سري مدة طويلة. واستفادت الصحيفتان حينها من الحرية التي مُنحت لهما لتسوية الحسابات القديمة والجديدة بينهما.

ففيما التزم البعث الصمت إزاء موقف (حدك) من حرب تشرين/ أكتوبر، نشرت **طريق الشعب** مناشدة (ح ش ع) لـ(حدك) في ٢١ تشرين/ أكتوبر ١٩٧٣ تحثه فيها على "تبنّي موقف أكثر تضامناً مع الشعب العربي الذي يخوض حرب تحرير عادلة". وردّت **التآخي** بغضب في مقالة افتتاحية تحت عنوان "من بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجارة"، وهاجمت **التآخي** محاولة (ح ش ع) إيجاد مبررات أخلاقية لنفسه ومحاولاته إلقاء ظلال من الشك على موقف (حدك) حول الحرب، في حين أن نهج (ح ش ع) نفسه كان عرضةً لانتقادات شديدة.[٣٠] وفي معرض سخريتها من (ح ش ع) صرّحت **التآخي** أن "اللجنة المركزية لـ(ح ش ع) ليست مخوّلة بإصدار فتاوى قانونية رسمية وطرح تقييمات لمواقف الآخرين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية".[٣١] إن المسافة بين تلك التعليقات واندلاع النزاع المسلح لم تكن شيئاً يذكر.

في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ أصدرت اللجنة المركزية لـ(ح ش ع) بياناً اتهمت فيه (حدك) بشنّ "حرب إبادة" ضد أعضاء ومنظمات (ح ش ع) في المنطقة الكردية. وزعم البيان أن الأعمال العدائية لـ(حدك) بحق (ح ش ع) كانت قد بدأت قبل عامين عندما توقفت سلطات بغداد عن اضطهاد الشيوعيين، وأن تلك الأعمال قد وصلت ذروتها مع تأسيس الجبهة الوطنية. وتضمنت تلك الأعمال انتزاع تعهدات بالبراءة من أعضاء (ح ش ع)، والتحريض ضد (ح ش ع) في الجوامع، واختطاف مئات الأعضاء والمتعاطفين مع (ح ش ع) وسجنهم من دون محاكمة، واضطهاد الكتّاب الذين أصدروا بيانات تؤيد الجبهة الوطنية.[٣٢] وبالفعل فقد أشار مصدر غير تابع لـ(ح ش ع) إلى أن الباراستن، أو الشرطة السرية الكردية، كان مسؤولاً عن شن الهجمات على أعضاء الحزب الشيوعي مما تسبب في زيادة التوتر بين الحزبين.[٣٣]

إن وصف **التآخي** للأحداث أشار إلى أن اندلاع الأحداث الأخيرة كان بسبب الأعمال الاستفزازية لأعضاء (ح ش ع)، والتي كان آخرها نقل "آلاف قطع السلاح"

وكميات كبيرة من الذخيرة من "أوساط حكومية معينة" إلى أعضاء الحزب الشيوعي من وراء ظهر (حدك).[٣٤] وبحسب ما ذكرته **التآخي** فإن ذلك قد تمّ بهدف تأسيس معسكرات محصّنة، بمساعدة من السلطات، بالقرب من مقرات (حدك)، وهي المعسكرات التي لم يكن مسموحاً للشيوعيين إقامتها في أي مكان آخر.[٣٥] كما أشارت **التآخي** إلى أن جذور الجدال تكمن في موقف (ح ش ع) التكتيكي حيال القضية الكردية، والذي يتغير بما يتلاءم مع مصالح وحاجات (ح ش ع)، حيث ذكرت الجريدة "أنه (الحزب الشيوعي) يتظاهر بالتزامه الكامل بحقوق شعبنا الكردي حينما تكون علاقات الشيوعيين بالحكومة – أيّاً كانت الحكومة – سيئة. إلا أن نفس ذلك الالتزام يضعف كثيراً حينما تنشط العلاقات بين الشيوعيين والحكومة".[٣٦]

وأعلنت الجريدة أن (حدك) ظل وفياً لـ(ح ش ع) حتى بعد اتفاقية آذار/ مارس، والدليل على ذلك توفيره ملاذاً آمناً لأعضاء الحزب الشيوعي المطارَدين من قبل النظام بعد التوقيع على الاتفاقية وكذلك في حقيقة انعقاد الكونفرنس الثاني لـ(ح ش ع) في قلب كردستان و"بالتحديد في المنطقة التي يسكنها البارزاني والمكتب السياسي لحزبه". فمن وجهة نظر **التآخي** فإن نقطة التحول كانت حينما بدأ (ح ش ع) التعاون مع البعث، وهو ما أدى به إلى "أن يغسل يديه من القضية الكردية وأن يتبرأ من مواقفه السابقة وأن يشنّ حملة من الانتقادات والاتهامات الباطلة بحق حزبنا". كما انتقدت **التآخي** محاولات (ح ش ع) لتقويض نفوذ (حدك) في المنطقة الكردية، وشددت على أن "السلطة الحقيقية في كردستان لمدة اثني عشر عاماً كانت سلطة الثورة الكردية". أما فيما يتعلق باختلاف الآراء بين (حدك) و(ح ش ع) بخصوص العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، فقد ذكرت **التآخي** أن الحزب لا يعارض معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفييتي، ولكنه شعر بخيبة أمل بسبب تجاهل الاتحاد السوفييتي له. كما هاجمت الجريدة في الوقت نفسه (ح ش ع) لتبعيته للسوفييت في كل شيء، بما فيه دعم البعث.[٣٧]

ورغم عدم نفيها تلقي الأسلحة، فقد رفضت جريدة **طريق الشعب** المزاعم القائلة بتسببها في إشعال فتيل الجدال. وطبقاً لـ(ح ش ع) فإن السبب الحقيقي للنزاع كان ذا طبيعة سياسية ومتأصلاً في الضغينة التي يكنّها (حدك) نحو (ح ش ع) لمشاركته في جبهة موحدة مع حزب البعث. وشدّد (ح ش ع) على أنه كانت هناك دائماً تيارات

داخل (حدك) كانت تسعى إلى تصفية وجود المنظمات الشيوعية في كردستان، مضيفاً أنه "ليس من الحكمة بمكان طلاء الحركة القومية الكردية باللون الأحمر". كما أشار (ح ش ع) إلى أنه، كحزب سياسي، قد تأسس في كردستان قبل تأسيس (حدك)، وأنه تزعّم النضال لصالح الكرد سنين عدة قبل تأسيس (حدك)، وأنه كان على الدوام مخلصاً لذلك النضال.[٣٨]

وطوال تلك الفترة حافظ النظام على الصمت المطبق. والمرة الوحيدة التي أشارت فيها جريدة **الثورة** إلى ذلك الجدال الناشب وجهت فيها الانتقاد إلى (حدك) محذرةً إياه من مغبة محاولة إيذاء الجبهة الوطنية. كما عبّر النظام عن دعمه لـ(ح ش ع) عن طريق اعتقال ٣٠٠ من أعضاء (حدك) بتهمة تنفيذ هجمات ضد الشيوعيين.[٣٩] كان واضحاً أن البعث كان سعيداً جداً بأن يقوم الآخرون بعمله نيابةً عنه. كما لا ينبغي أن نستبعد أن بغداد هي في الواقع من أذكى نار النزاع بين (ح ش ع) و(حدك). ويمكن إيجاد المبرر المنطقي لهذا الرأي في حقيقة توزيع الأسلحة على أعضاء (ح ش ع) خلال حرب تشرين/ أكتوبر وفي محاولات النظام تحويل اهتمام القيادة الكردية نحو القضايا الجانبية.

وقد توقف النزاع مؤقتاً في أواسط شهر تشرين الثاني/ نوفمبر لعدة أسباب من بينها تدخل الاتحاد السوفييتي الذي كان ينظر إلى ذلك التوتر بقلق، حيث أرسل مبعوثين اثنين إلى البارزاني حينما كانت الأزمة في أوجها. وحمل المبعوثان رسائل من ليونيد بريجنيف يؤنّب فيها البارزاني على موقفه من حزب البعث وعلى "عمليات التصفية التي ينفذها عملاء (حدك) ضد (ح ش ع) في الشمال".[٤٠] وفي نفس الوقت توجّه كلّ من صالح اليوسفي ودارا توفيق إلى موسكو للتشاور. وفي العراق لعب عزيز شريف مرة أخرى دور الوسيط.

وفي ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ استجابت جريدتا **التآخي وطريق الشعب** لدعوات عزيز شريف لتسوية النزاع بينهما. وفي اليومين التاليين تمّ عقد اجتماعات بين ممثلين عن الحزبين وبين البارزاني وعزيز شريف. واختتمت تلك الاجتماعات بتصريح مشترك دعا إلى إيقاف كل الأعمال العدائية، وإلى اجتماعات دروية بين الطرفين، وإلى تعزيز التحالف بين الطرفين.[٤١] وكشف (حدك) في تصريح تلا ذلك أن الاتفاقية تضمنت التزاماً أحادياً من قبل (ح ش ع) بتسريح الشيوعيين الذين كان قد تم تسليحهم

ونشرهم في مواجهة (حدك) في الأزمة الأخيرة.

وفي ١٢ شباط/ فبراير ١٩٧٤ أعلن (حدك) عن وقف أحادي الجانب للأعمال العدائية لأن "تحويل الاهتمام عن المشاكل الأساسية إلى المشاكل الثانوية، وأهمها جدال (حدك) مع (ح ش ع)، لا يخدم مصالح الشعبين الكردي والعراقي".[٤٢] إن إعادة النظر المتأنية في النزاع من قبل الحزبين لا بدّ أنها إنما جاءت لإدراكهما أن شراكة (حدك) و(ح ش ع) كانت أقوى من شراكة أيٍّ منهما مع حزب البعث. أما المكاسب الآنية لـ(ح ش ع)، الناتجة عن تقاربه مع حزب البعث، فلم تساهم في تقليل شكوك الحزب تجاه البعث. فـ(ح ش ع) أيضاً أدرك أن القطيعة النهائية مع (حدك) سوف تؤدي إلى إضعاف قبضته في الشمال بشكل كبير، وإلى تدمير مصدر مهم لتجنيد الأعضاء الجدد، وسيتسبب كذلك في فقدانه ملاذاً قد يحتاج إليه في المستقبل. هذا بالإضافة إلى أن (ح ش ع) أدرك أن دوره في تحالفه مع البعث ظل هامشياً. أما بالنسبة إلى (حدك)، ورغم كونه الحزب الأقوى، إلا أنه لم يرغب في مواجهة جبهة مشتركة مؤلفة من البعث و(ح ش ع).

وقد لخّصت جريدة **طريق الشعب** وبذكاء شديد الخطر المشترك الذي يواجه (ح ش ع) و(حدك) حينما كان النزاع بين الحزبين في ذروته، حينما قالت: "ليس في نية حزبنا الاستمرار في هذا الجدال والكراهية والنزاع معهم (حدك)، كما أنه ليس من مصلحتنا الاستمرار في ذلك، وذلك بناءً على الإدراك المتزايد بأنه سيتسبب في إلحاق ضرر كبير وسيكلفنا ثمناً باهظاً ليس بالنسبة لنا فحسب... بل بالنسبة لهم أيضاً".[٤٣]

الهوامش

1 – فؤاد مطر، **صدام حسين، رجل وقضية ومستقبل**، بيروت، مركز العالم الثالث، 1981، ص233.

2 – في مقابلة له في ذكرى يوم التأميم كشف صدام أن تأميم النفط كان برنامجاً إستراتيجياً وأن التخطيط له بدأ في تموز/ يوليو 1970. (جريدة **الثورة** في 1 حزيران/ يونيو 1973). ورغم أن صدام لم يشر إلى أي علاقة بين تأميم النفط واتفاقية آذار، إلا أن تلك العلاقة تبدو جلية.

3 – جريدة **الثورة**، 9 آذار/ مارس 1973. صدام لم يذكر (حدك) بالاسم، إلا أنه يمكن الاستنتاج من سياق ما قاله أنه يقصده. وعلى النقيض منه كان عبد الخالق السامرائي الذي حاول أن يتوسط بين الكرد قبل عدة أشهر من ذلك، والذي تحدث في مقابلة له مع جريدة **التآخي** عن التحالف بين البعث و(حدك) و(ح ش ع). (جريدة **التآخي**، 11 آذار/ مارس 1973).

4 – صحيفة **نيويورك تايمز**، 19 نيسان/ أبريل 1973.

5 – جريدة **التآخي**، 18 آذار/ مارس 1973.

6 – **التآخي**، 11 آذار/ مارس 1973.

7 – **التآخي**، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1973.

8 – صحيفة **إنترناشيونال هيرالد تريبيون**، 22 حزيران/ يونيو 1973.

9 – مقابلة لحامد الجبوري مع قناة "الجزيرة"، 2 و5 حزيران/ يونيو 2008.

10 – مع الأخذ بنظر الاعتبار أن زيارة مراسل صحفي أميركي للبارزاني كانت أمراً نادر الحدوث، ومع افتراض أن المراسل قد حصل على الضوء الأخضر من السلطات، كل ذلك يولد لدى المرء انطباعاً بأنه حتى المقابلة نفسها في صحيفة **إنترناشيونال هيرالد تريبيون** في 22 حزيران/ يونيو 1973 قد تكون جزءاً من تكتيك لتحويل الأنظار من قبل مخططي المحاولة الانقلابية.

11 – حول الحزب الشيوعي في تلك الفترة، انظر: عبد الفتاح علي البوتاني، **دراسات ومباحث في تاريخ الكرد والعراق المعاصر**، أربيل، حجي هاشم، 2007، ص257-71.

12 – اللجنة العليا للجبهة كان يرأسها رسمياً الرئيس أحمد حسن البكر.

13 – جريدة **الثورة**، 25 أيلول/ سبتمبر 1973.

14 – جريدة **التآخي**، 26 آب/ أغسطس 1973.

15 – جريدة **الثورة**، 28 آب/ أغسطس 1973.

16 – **التآخي**، 11 أيلول/ سبتمبر 1973.

17 – **الثورة**، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1973.

18 – **الثورة**، 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1973.

19 – **دور الجيش العراقي في حرب تشرين** 1973، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1975، ص 50. والكتاب الذي تم تأليفه تحت إشراف السلطات العراقية يشير إلى اتفاقية آذار/ مارس بـ"اتفاق وقف إطلاق النار" أو "اتفاق مؤقت"، (ص 139 و147).

20 – **لوموند ديبلوماتيك** (شهرية صادرة في باريس)، 14 نيسان/ أبريل 1974.

21 – جريدة **الثورة**، 8 و12 تشرين الأول/ أكتوبر 1973.

22 – حول دور الجيش العراقي في الحرب، انظر: **الجيش العراقي في حرب يوم كيبور**، 1986.

23 – **دور الجيش العراقي**، ص1، 140، 147.

24 – *Village Voice* (نيويورك)، 16 شباط/ فبراير 1976.

25 – هنري كيسنجر، **سنوات في البيت الأبيض**، بوسطن، ليتل، براون، 1979، ص1265.
26 – كما ذكرنا كانت الخطة قد تم تسريبها مسبقاً إلى جريدة **الحياة**.
27 – **الثورة**، 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1973.
28 – في تشرين الأول/ أكتوبر 1962 اقترح (حدك) أن يعمل بالاشتراك مع (ح ش ع) على الإطاحة بعبد الكريم قاسم، إلا أن الحزب الشيوعي رفض. (عبد الفتاح البوتاني، **دراسات ومباحث**، ص268).
29 – خلال فترة أوج قوة (ح ش ع) (1949-1955) كان كل سكرتيريي الحزب وأعضاء لجنته المركزية من الكرد. (حنا بطاطو، **الطبقات الاجتماعية القديمة والحركة الثورية في العراق**، برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 1978، ص699).
30 – تبنّى الحزب الشيوعي العراقي موقف الاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بتأسيس دولة إسرائيل، وكذلك تبنى الحل السياسي للنزاع العربي – الإسرائيلي. (بطاطو، **الطبقات الاجتماعية القديمة**، ص599-601).
31 – **التآخي**، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1973.
32 – **طريق الشعب** (يومية صادرة في بغداد)، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973.
33 – إبراهيم، **الحركة القومية الكردية في العراق**، برلين، كلاوس شوارتز فيرلاك، 1983، ص 606.
34 – قيل إن حزب البعث قام بتسليح (ح ش ع) وشجعه على السيطرة على المدن المختلطة وخاصةً في منطقة السليمانية. (مكتب السجلات العامة FCO8/2307 في 13 شباط/ فبراير 1974).
35 – **التآخي**، 14 كانون الثاني/ يناير 1974. وزعمت جريدة **الحياة** أن الشيوعيين بدأوا بالسعي للحصول على ملاذ بالقرب من معسكرات الجيش لضمان حصولهم على المساعدة في حال وقوع مواجهات مع (حدك). (**الحياة**، 17 شباط/ فبراير 1974).
36 – **التآخي**، 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973.
37 – **التآخي**، 13 و17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973. قبل بضع سنوات اعترف عضو في الحزب الشيوعي العراقي بأن حزبه وافق على إملاءات السوفييت من دون نقاش. (البوتاني، **دراسات ومباحث**...، ص 270).
38 – **طريق الشعب**، 15 و17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973.
39 – **الحياة**، 12 كانون الأول/ ديسمبر 1973.
40 – جريدة **الأنوار** (يومية صادرة في بيروت)، 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973؛ مكتب السجلات العامة FCO8/2307، 13 شباط/ فبراير 1974.
41 – مكتب السجلات العامة FCO8/2092، 5 كانون الأول/ ديسمبر 1973.
42 – **التآخي**، 12 شباط/ فبراير 1974.
43 – **طريق الشعب**، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973.

٦

حكم ذاتي مفروض

بحلول الوقت الذي أنهى فيه (حدك) نزاعه مع (ح ش ع) تمكن النظام من تبنّي عدد من الإجراءات الرامية إلى تحييد (حدك) نهائياً. ففي ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ قدم البعث خطته التمهيدية للحكم الذاتي إلى (حدك). وعلى الفور نشرت وسائل الإعلام العراقية برقية تأييد صادرة من ما يسمى "الحزب الديمقراطي الكردستاني المنافس"، فاعترضت قيادة (حدك) وأعلنت أنها لم ترسل برقية كهذه، واعترف البعث بأن خطأً قد وقع. وقبل ذلك كانت ثلاث شخصيات مركزية من (حدك) قد انتقلت إلى بغداد "بتخطيط وتشجيع من عدة دوائر معادية لقيادة الحركة القومية الكردية"، وهذه الشخصيات كانت كلّ من عضو المكتب السياسي عزيز رشيد عقراوي وعضو اللجنة المركزية لـ(حدك) هاشم عقراوي وإسماعيل ملا عزيز عضو اللجنة المركزية ومسؤول الفرع الخامس لـ(حدك) في بغداد. وزعم (حدك) أن "مجموعة الثلاثة... (هكذا ورد) قد أصبحوا ضيوفاً وصنائع لعدة دوائر حكومية".[1]

وفي تلك الأثناء كان المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث، الذي عُقد في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، قد توصل إلى صياغة موقفه النهائي من (حدك). وقد لعب صدام حسين دوراً محورياً في المؤتمر، وذلك في نقاشات المؤتمر وفي صياغة تقريره. أما فيما يتعلق بالقضية الكردية فقد أشار تقرير المؤتمر إلى أن قيادة البعث قد قررت التعاون مع (حدك) في إطار بيان آذار/ مارس، و لم يهمل المؤتمر "السياسات الخاطئة التي تتبعها شرائح معينة

داخل (حدك) والتي لها ارتباطات مشبوهة مع الدوائر الانفصالية والرجعية، كما أن لها ميولاً انفصالية". وأشار التقرير إلى أن البعث كان في الوقت نفسه مطلعاً على التيارات المختلفة داخل (حدك) ومدركاً أن عليه مسؤولية "المساعدة على خلق ظروف مواتية تسمح بإخلاص الحركة الكردية للوحدة الوطنية العراقية".[٢]

ورغم أن التقرير اعترف ببعض الأخطاء التي ارتكبها البعث وجهاز الدولة، إلا أنه هاجم مواقف (حدك) الذي قال عنه التقرير إنه كان منذ البداية ينظر إلى بيان آذار/ مارس كأداة لتحقيق "مكاسب تكتيكية" والتقدم بمطالب جديدة. وأضاف التقرير كذلك أن "العناصر الانفصالية المشبوهة والعناصر الرجعية" في قيادة (حدك) كانوا في انحدار منذ توقيع الاتفاقية وبدأوا بالتواطؤ مع دول "رجعية وإمبريالية" لإيقاف عجلة الثورة. إلا أن التقرير شدد مع هذا على وجوب عدم معالجة القضية الكردية بناءً على تصرف ومواقف تلك الفصائل "طالما أنها قضية وطنية". كما وأكد التقرير أن الإستراتيجية التي تبنّاها البعث لحل تلك المشكلة سلمياً قد ثبت فعاليتها ولهذا فإن مهمة "العناصر الاستفزازية" في التحريض على التمرد والتدمير قد أصبحت أكثر صعوبة.[٣]

وفي الوقت الذي لم يترك فيه التقرير مجالاً للشك فيما يتعلق بنوايا البعث تجاه (حدك)، فقد تصرف النظام لفترة من الوقت كما لو أن (حدك) ما زال طرفاً في المفاوضات. وفي ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ عُقدت في بغداد جلسات لمناقشة خطة الحكم الذاتي التي تقدمت بها الجبهة الوطنية، وهذه المرة بمشاركةٍ من (حدك). والوفد الكردي كان يرأسه حبيب محمد كريم بينما وفد البعث كان يرأسه صدام حسين. ورغم أن الجلسات وُصفت بأنها مناقشات بين الجبهة الوطنية و(حدك)، لكن حقيقة الأمر أن البعث كان قد طلب من (حدك) القبول بالخطة من دون اعتراضات: "فإذا كانت المرحلة السابقة قد تركت المجال للجدال والاحتكاك... فإن المرحلة الحالية مختلفة تماماً".[٤] حتى إن جريدة **النهار** اللبنانية نشرت تقريراً مفاده أن الخطة ستدخل حيز التنفيذ في ١١ آذار/ مارس ١٩٧٤، مع أو بدون موافقة (حدك).[٥]

في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ قامت "مجموعة الثلاثة"، التي كان قد تمّ طرد أعضائها من صفوف (حدك)[٦]، بإرسال برقية إلى الملا مصطفى البارزاني، وقد نُشرت البرقية في الصفحة الأولى لمجلة **الرشيد** العراقية الأسبوعية. وتضمّنت المذكرة، التي

كانت بحسب مجلة **الرشيد** قد أبرزت "الصدع الكبير في داخل (حدك)"، اثنين وعشرين اتهاماً كان أهمها: النشاطات المعادية للإجراءات الديمقراطية ولمبدأ القيادة الجماعية داخل (حدك)، وربط مصير الكرد بمصير البارزاني، والتواطؤ مع أطراف معادية للعراق والكرد، ومحاولة إقامة جدار بين الشعب الكردي والحركة الوطنية العراقية، وأخيراً تصفية أعضاء الحزب الحقيقيين المخلصين وترقية العناصر الانتهازية داخل الحزب. والرسالة التي تم توجيهها إلى البارزاني كانت كالتالي: "نحن قررنا تحرير أنفسنا من حكمكم ونفوذكم الشخصي".[٧] وردّت **التآخي** على الرسالة "المفرغة من محتواها"، التي نُشرت في مجلة **الرشيد**، مشيرةً إلى أن (حدك) يعتبر المذكرة جزءاً من خطة شاملة تهدف إلى إضعاف القيادة الكردية وكذلك هي حجة لإيقاف المناقشات الجادة لتجنب التوصل إلى صيغة محددة للحكم الذاتي.[٨]

وبحلول نهاية شباط/ فبراير ١٩٧٤ أصدر مجلس قيادة الثورة مرسومين، أحدهما حظر نشاط الأحزاب السياسية التي لا تنتمي إلى الجبهة الوطنية، أي بالتحديد (حدك)؛ والمرسوم الثاني حلّ اللجنة العليا لشؤون الشمال، التي كانت تضم في عضويتها حتى ذلك الحين أعضاء من (حدك). وأعاد المرسوم تشكيل اللجنة لكي يترأسها صدام ولتتكوّن فقط من أعضاء من حزب البعث.

تهيئة الأمور لفرض الحكم الذاتي

حينما توقفت المفاوضات مع (حدك) ركّز صدام كل طاقاته على تعزيز موقعه وموقع النظام. ومن نتائج المؤتمر القطري الثامن للبعث – الذي كانت مقرراته هي إلى حدّ كبير مقررات صدام – اعتراف المؤتمر بصدام كزعيم الأمر الواقع في العراق، رغم استمرار أحمد حسن البكر في منصبه كرئيس رسمي للدولة. وقد ظهرت بادرة رمزية لهذه الحقيقة في الاحتفال بالذكرى السنوية لتسلم البعث السلطة في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ حينما تمّ تكريم صدام وحده من بين أعضاء حزب البعث بوسام الرافدين من الدرجة الأولى تقديراً لجهوده في سبيل الحزب والثورة. وفي نفس اليوم أعلنت لجنة يترأسها صدام حسين – كانت قد تأسست قبل أسبوعين من ذلك اليوم – سلسلة من الإجراءات العامة،

وتضمّنت زيادةً كبيرة في رواتب من يعملون في الحكومة – وفي مقدمتهم العاملين في الجيش والأجهزة الأمنية – وتخفيضاً للضرائب وتوفير مجانية التعليم في كل المراحل الدراسية.

وظل صدام مستمراً في تعزيز موقعه داخل الجيش، وأحد المظاهر الرمزية لذلك كان الوسام الذي تسلمه من قيادة القوى الجوية العراقية في شباط/ فبراير ١٩٧٤ تثميناً "لخدماته الكبيرة" للقوى الجوية. و لم يكن حافز صدام لتعزيز نفوذه داخل الجيش ينبع من حاجته إلى خلق وزن مضاد للرئيس البكر والتخلص من "عقدة الدونية العسكرية" التي كانت تسيطر عليه لأنه لم يكن قد خدم في الجيش فحسب بل يعود كذلك إلى تقييمه بأن الحاجة إلى الجيش لفرض خطة الحكم الذاتي ستظهر عمّا قريب.

ومع اقتراب اليوم المنشود للحكم الذاتي أخذت الجبهة مع إيران تزداد سخونةً. فمع أوائل ١٩٧٤، عندما وصلت المفاوضات حول شط العرب إلى طريق مسدودة، وقعت سلسلة من الحوادث الحدودية بين العراق وإيران، أخطرها وقع في ١٠ شباط/ فبراير، وكان كلٌّ من البلدين يلقي باللوم على الآخر بتسببه في تلك الحوادث.[٩] كانت محاولات إيران لإيقاف تحرك بغداد مدفوعة بتصور إيران لخطر مزدوج متأتٍّ من تنفيذ الحكم الذاتي للكرد في العراق، ما سيفقدها الورقة الكردية التي كانت أهم أوراقها للمساومة مع العراق، وخلق نموذج للحكم الذاتي قد يرغب الكرد في إيران في تقليده. واعتقد بعض المراقبين أنه رغم أن العراق هو الذي طرح مسألة الحوادث الحدودية للنقاش في الأمم المتحدة، فإن تلك الحوادث قد خدمت في الواقع المصالح العراقية لأنها أتاحت لبغداد تحريك فرقها العسكرية إلى المنطقة الكردية تحت غطاء الرد على التهديد الإيراني.

وفي ذات الوقت تم تشكيل الفرقة الثامنة، وكان مقرها في أربيل، وتم تعيين طه الشكرجي قائداً لتلك الفرقة. كان الشكرجي قد تعرّف إلى المنطقة في ١٩٦٣ حينما "حصل على التميّز" بسبب أعماله الوحشية ضد الكرد.[١٠] وفي كركوك قيل إن الكوريين الشماليين هم الذين ساعدوا في تدريب جيش مختلط من الجيش والجماعات شبه العسكرية التي تسيطر عليها بغداد.[١١] وقبل أسبوعين من نشر قانون الحكم الذاتي تمّ وضع الجيش العراقي في حالة تأهب قصوى.

في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٧٤ توجّه صدام إلى موسكو في زيارة سرية استغرقت ثلاثة

أيام، وذلك فيما يبدو لطلب مباركة الاتحاد السوفييتي لخطة الحكم الذاتي. إن وجود رئيس هيئة أركان الجيش العراقي عبد الجبار شنشل ضمن الوفد العراقي ساهم في تقوية الفرضيات القائلة إن صدام كان يسعى إلى الحصول على أسلحة إضافية من السوفييت على خلفية سباق التسلح بين العراق وإيران واحتمال تجدد الحرب مع الكرد. وفي ٣ آذار/ مارس ترأس صدام اجتماعاً للجبهة الوطنية لمناقشة نتائج الزيارة وتنفيذ الحكم الذاتي في اليوم المخطط له. ووافقت الجبهة على الصياغة النهائية لمسودة الحكم الذاتي وأحالته إلى مجلس قيادة الثورة لإنفاذه كقانون.

وفي تلك الأثناء قام البارزاني بمحاولة أخيرة لبدء حوار مع البعث. وفي ٨ آذار/ مارس وصل إدريس نجل البارزاني إلى بغداد على رأس وفد كردي للقاء صدام. وبما أن قضية كركوك كانت السبب الرئيسي للخلاف فقد ناقش الطرفان ما لا يقل عن ثمانية خيارات لحل تلك المشكلة. وخلال المحادثات تعهد إدريس بأن الكرد سيحرقون كل "جسورهم" مع إيران في حال توصلهم إلى إتفاق مع البعث.[١٢] ولكن مع ذلك، وبدلاً من الاقتراب من المقترحات الكردية، قرر مؤتمر حزب البعث الاستثنائي الذي انعقد في ٩ آذار/ مارس المصادقة على قانون الحكم الذاتي وتنفيذه في وقته المحدد. كما تبنى المؤتمر مقترحين على هيئة إنذار لحل قضية كركوك. وتضمن أحد المقترحين الإدارة المشتركة للمقاطعة، وذلك برعاية الحكومة المركزية، بينما تضمّن المقترح الآخر تقسيم المقاطعة بحيث يتم إلحاق اثنين من أقضيتها بمنطقة الحكم الذاتي وتبقى الأقضية الأخرى تحت سلطة الحكومة المركزية. وتمّ منح الكرد خمسة عشر يوماً لقبول أحد هذين المقترحين.

إدريس البارزاني، الذي اعتبر عمل الحكومة ذاك إنذاراً نهائياً، أوقف المحادثات وعاد إلى كردستان. ولكن مع هذا، وفي ١٠ آذار/ مارس ١٩٧٤، وصل دارا توفيق إلى بغداد يحمل مقترحاً بديلاً يتضمن إدارة مشتركة برعاية حكومة الحكم الذاتي. وأعلن البارزاني أنه سيوافق على برنامج النظام للحكم الذاتي إذا ما تمّ قبول اقتراحه. ولكن البعث مع هذا رفض هذا المقترح أيضاً بالإضافة إلى مقترحين آخرين، ما مثّل إشارة إلى فشل كل المحاولات لإجراء الحوار.[١٣]

في الذكرى السنوية الرابعة لبيان آذار/ مارس أصدر النظام قانون الحكم الذاتي معلناً التزامه بتنفيذ البيان. وفي الوقت نفسه نشر النظام تعديلاً على الدستور المؤقت للبلاد تضمّن مادةً تنص على أن "المنطقة التي تتضمن أغلبية كردية ستتمتع بالحكم الذاتي".[١٤]

إن مراجعة دقيقة للقانون تظهر لنا أنه تجاهل بعض المطالب المهمة التي تقدم بها (حدك)، وهي: تحديد حدود منطقة الحكم الذاتي وضمّ كركوك إليها؛ تعيين الكرد في كل أجهزة الدولة بما فيها الجيش وفقاً لنسبتهم المئوية إلى السكان؛ وتخصيص الموارد المالية للكرد بما يتناسب ونسبتهم إلى عموم السكان. وأشار القانون إلى أن جهاز الأمن ودوائر الجنسية ستكون تابعة لوزارة الداخلية، التي ستكون مسؤولة عن تعيين وإقالة المسؤولين في هذين القطاعين.

ورغم أن قانون الحكم الذاتي كان قد سمح للكرد بتأسيس هيئة تشريعية،[١٥] ولكن التناقض التاريخي الحاصل جراء ذلك تمثل في أن الكرد سوف يمتلكون هيئة تشريعية منتخبة (المجلس التشريعي) فيما لا توجد هيئة كهذه في وسط العراق.[١٦] كما سمح القانون بتشكيل مجلس تنفيذي، ولكن، وبخلاف المقترح الكردي، لم يكن رئيس المجلس منتخباً من قبل المجلس التشريعي، بل يتم تعيينه من قبل رئيس البلاد الذي تضمّنت صلاحياته إقاله رئيس المجلس التنفيذي وحل المجلس التنفيذي.

والخطوة الأساسية التي اتخذها النظام ليضمن لنفسه عدم انحراف الهيئتين التشريعية والتنفيذية الكرديتين تمثّلت في تخويل هيئة إشرافية مؤلفة من محكمة الاستئناف ببغداد لإلغاء أي قرار من قبل الهيئتين أو أي هيئة أخرى في منطقة الحكم الذاتي. وإن حقيقة تمتع رئيس البلاد بصلاحية حل المجلس التشريعي كانت هي الأخرى صمام أمان آخر. وتم اختيار أربيل بدلاً من السليمانية كمركز إداري لمنطقة الحكم الذاتي بسبب سهولة الوصول إليها وسهولة السيطرة عليها، بخلاف السليمانية التي كانت معقلاً للقومية الكردية لعدة أجيال.

وفور نشر قانون الحكم الذاتي بثت إذاعة بغداد تصريحات كان صدام قد أدلى بها مسبقاً في اجتماع الجبهة الوطنية. حيث شرح صدام أن حزب البعث قد سعى حتى اللحظات الأخيرة للتوصل إلى اتفاق مع (حدك) حول قانون الحكم الذاتي، وأن

(حدك) قد أحبط تلك المحاولات، وذكر ثلاثة أسباب تقف وراء تصميم النظام على إنفاذ قانون الحكم الذاتي في ذلك الوقت رغم طلب (حدك) تأجيله. السبب الأول هو أن البعث سعى إلى تعزيز أواصر الثقة مع الشعب الكردي على ضوء خيبات الأمل المتوارثة من الأنظمة السابقة والمحاولات الأخيرة الرامية إلى إلقاء ظلال الشك على نيته منح الحكم الذاتي للكرد. والسبب الثاني أن البعث سعى إلى أن يثبت أن "الكرد هم أبناء شعبنا ونحن أكثر اهتماماً بمستقبلهم من أولئك الذين يدّعون أنهم أبناء القومية الكردية". والسبب الأخير، بحسب عدد لاحق من جريدة **الثورة**، تلميح صدام إلى أن (حدك) قد سعى إلى إحباط تنفيذ بيان آذار/ مارس وقانون الحكم الذاتي "لأنهم أرادوا (إقامة) دولة جديدة في العراق".[١٧]

أما فيما يتعلق بالنزاع حول تحديد حدود منطقة الحكم الذاتي ومطالبة (حدك) بضم كركوك إلى تلك المنطقة، فقد أكد صدام على أن البعث لا ينظر إلى الحكم الذاتي على أنه صدع بين العراقيين والكرد، بل "كاندماج كامل جنباً إلى جنب تحديد حدود المنطقة التي سيتم فيها الحفاظ على الحقوق القومية". كما شدّد صدام على أنّ من المستحيل تعقّب "ظلّ" كل كردي ومنح الحكم لكل قطعة أرض تصادف أن عاش عليها كردي. كما شدّد على أنه حتى لو كان ممكناً تحقيقه من الناحيتين "القانونية والنفسية" فإن حكماً ذاتياً كهذا سوف يسمّى "الحكم الذاتي للعراق"، وليس للكرد، بما أنه سيكون متعلقاً بكل العراقيين. ونبذ صدام الجدل القائل إن الكرد لهم "حق تاريخي" في منطقة كركوك لأنها كانت كردية في الماضي، وشدّد على أنه طبقاً لنفس المنطق فإن للعرب الحق في المطالبة بإسبانيا لأنفسهم.[١٨]

كما كشف صدام عن أن (حدك) كان راغباً في القبول بقانون الحكم الذاتي حتى اللحظة الأخيرة شرط أن يتنازل البعث عن كركوك، إلا أن النظام مع ذلك رفض ذلك مصرحاً بأن ذلك غير قابل للتفاوض. كما رفض صدام المطالب الكردية بتخصيص حصة من ميزانية الدولة للكرد تماثل نسبتهم إلى عدد السكان، وقال إن صيغة كتلك قد يمكن تطبيقها في اتحاد فيدرالي ولكن ليس في إطار الحكم الذاتي. وفيما يتعلق بانتخابات الجمعية التشريعية الكردية فقد رفض صراحةً ومن دون دبلوماسية احتمال إجراء انتخابات كهذه في المستقبل القريب.[١٩]

وأخيراً وجّه صدام إنذاراً إلى (حدك) إما بالانضمام إلى الجبهة والقبول بقانون الحكم الذاتي خلال خمسة عشر يوماً ملمّحاً بأنه "خلال تلك الفترة لن نبحث عن بديل عنكم... (ولكن) فيما بعد ذلك لن نوافق على عقد تحالف معكم... وبعد ذلك التاريخ سيكون هناك ممثلون آخرون عن (حدك) قد يمثلون الحزب في الجبهة الوطنية".[٢٠]

وباسترجاع ما حدث حينها يمكن القول إن البعث قد دعا فعلاً إلى الحكم الذاتي ولكن فقط كوسيلة لصهر الكرد وتعزيز ارتباطهم بالدولة القومية. وقد تعارض ذلك تعارضاً حاداً مع تطلعات الحركة القومية الكردية في تأسيس هوية منفصلة لكردستان وإضعاف ارتباطها بالمركز. ولهذا فإن تصادم الهويات والمصالح لم يضعف بل تعمّق بمرور الزمن. إن نظرة البعث المتأرجحة قد تفسر هذا التناقض التاريخي لنظام يتبنى نظرة قومية عروبية - مثل نظرة حزب البعث - ويعترف بحق أمة أخرى في الحكم الذاتي ضمن حدوده. ومن وجهة نظر عملية سعى النظام إلى استخدام إطار الحكم الذاتي كقاعدة انطلاق لتحقيق الأهداف التالية:

١- كسب تأييد الشعب الكردي وكبت حافزه للثورة.

٢- تحييد المقاومة الكردية المسلحة وتحقيق سيطرة الجيش على المنطقة من دون شن حرب.

٣- دق إسفين بين القيادة الكردية والسكان الكرد بهدف التخلص نهائياً من تلك القيادة.

إحكام الطوق

غداة نشر قانون الحكم الذاتي بثّت وسائل الإعلام الكردية بحفاوة كبيرة برقية من (حدك) يعبّر فيها عن تأييده الحماسي للقانون. وكانت البرقية موقعة من ثلاثة من قادة الحزب هم كلٌّ من :عزيز رشيد عقراوي وهاشم عقراوي وإسماعيل ملا عزيز. وكانت تلك إشارة واضحة إلى أن مجموعة الثلاثة كان مقدّراً لها أن تعمل كـ"بديل" عن (حدك). وكان هناك مؤيّد آخر للقانون يقبع في الظل هو الحزب الثوري الكردستاني (ح ث ك) الذي يقوده عبد الستار طاهر شريف. ففي نفس اليوم تم توزيع مئات

الكراسات التي أعدّها (ح ث ك) في بغداد والمدن الأخرى، وكانت تدعو الكرد إلى تأييد القانون. كما أعلنت وسائل الإعلام تأييد شخصيتين كرديتين أخريين للقانون هما الشيخ عثمان البارزاني، ابن شقيق البارزاني الأكبر الشيخ أحمد، وابن البارزاني نفسه عبيد الله. وقد ذكر عبيد الله في برقيته أن "شعبنا الكردي... مطلوب منه الآن أن يحقق حقه الشرعي في الحكم الذاتي وذلك بالتعاون مع شعبنا العراقي النبيل وكل القوى الوطنية التي تهمها وحدة العراق وسعادة شعبه".[٢١]

وفي الوقت الذي عبّر فيه الحزب الشيوعي العراقي عن تأييده للقانون فإنه ترك فسحةً لـ(حدك) لكي ينضم إلى الجبهة الوطنية والمساعدة في تنفيذ القانون. كما أثنت **البرافدا**، صحيفة الحزب الشيوعي السوفييتي، على القانون وحذّرت من ظهور "قوى يمينية" تحاول إثارة ميول انفصالية.

ومن جانبه التزم (حدك) جانب الصمت. فعدد ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٤ من صحيفة الحزب **التآخي** أهمل قانون الحكم الذاتي وأعلن عن قرارها بتوقفها عن الصدور. وبعد ذلك بيومين عادت إذاعة كردستان إلى بث برامجها بعد توقفها مدة أربع سنوات. وفي أول بث لها حثت الإذاعة الشعب الكردي على حمل السلاح "لإنقاذ الأرض الكردية من الأيدي العراقية".[٢٢] وحتى قبل إعلان الحكومة سرت شائعات بأن كل الرجال القادرين قد أُخرجوا من المدن وأنه في بعض الحالات قد تمّ إخلاء "قرى بأكملها" إلى التلال.[٢٣] وبعد ذلك بفترة قصيرة بدأ البارزاني بالاشتباك مع الجيش العراقي على طول الحدود التركية. وفي أعقاب نجاحاته الأولية التحق الكرد من مختلف قطاعات الحكومة بمعسكرات الحركة. وقد تألف هؤلاء من الضباط والجنود الكرد في الجيش العراقي، ومن الشرطة والمهندسين والأطباء والطلاب ورجال الدين وآخرين. وتقدّر بعض المصادر عدد الذين التحقوا بمعسكرات الحركة بمئة ألف، منهم ٦٠ طبيباً و٤٥٠٠ معلّم وخمسة آلاف شرطي و١٦٠ مهندساً و١٠٠ ضابط والعديد من الطلاب.[٢٤]

وفي تلك الأثناء ظهرت مقالة تأييد للكرد في إحدى الصحف الإيرانية، وجاء في المقالة: "فيما استعد الجيش العراقي لحرب قد تمتد سنوات عدة، فإن الحماسة والإيمان بتحقيق الحكم الذاتي الحقيقي قد تضاعفت أضعافاً بين الكرد خلال السنوات القليلة الماضية".[٢٥] وفي تلك الأثناء ناشد يديدا بيري، عضو الكنيست الإسرائيلي من جناح

اليمين، وزير الخارجية الإسرائيلية أبا إيبان بأن يطالب الحكومة بأن تعلن رسمياً عن تأييدها للكرد، ولكن مطالبته لم تلقَ استجابة. وكذلك لم تفلح أيضاً محاولات البارزاني في جرّ الولايات المتحدة لإعلان تأييدها للكرد. واتصالات البارزاني بالولايات المتحدة بخصوص تزويده بالسلاح والمساعدات الأخرى استمرت خلف الكواليس.

في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٤ زار وزير الدفاع السوفييتي أندريه غريتشكو العراق. ولم يكن توقيت الزيارة، الذي كان قرب نهاية الإنذار النهائي، مصادفةً سيّما وأنها كانت تهدف للضغط على الكرد لقبول قانون الحكم الذاتي. وزعم تقرير نشر في وقت لاحق بأن غريتشكو سعى إلى التوسط بين البعث والكرد، ولكن بنصيحة من إيران والولايات المتحدة. وقد رفض البارزاني تلك الجهود.[٢٦] ومع ذلك فإن من المنطق القول إن ذلك لو كان صحيحاً فإن نصيحة كتلك لم تكن ستؤدي سوى إلى تعزيز موقف البارزاني الذي نضج على خلفية التطورات التي حدثت خلال السنوات القليلة الماضية. ومن ناحية أخرى، وبناءً على ظروف وتوقيت زيارة غريتشكو، لم يبدُ أن غريتشكو كان لا يزال يأمل في إصلاح ما فسد بين الجانبين، بل كانت الزيارة للمصادقة على مبادرة البعث. فقد كان من الواضح أن صدام خلال زيارته إلى موسكو في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٧٤ قد توصل إلى تفاهم تام مع الاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بدعمه للنظام، إلا أن كلاً من السوفييت والعراقيين قد قاموا بتأجيل الإعلان الرسمي لحين انتهاء فترة الإنذار النهائي، وذلك بهدف إلقاء اللوم على الكرد في إفشال الحل. وفي ختام زيارة غريتشكو صدر إعلان مشترك حول تعزيز التعاون بين العراق والاتحاد السوفييتي من الناحية العسكرية إضافةً إلى النواحي الأخرى. وتضمن الإعلان كذلك، في رسالة غير مباشرة إلى الكرد وإيران، بأن الاتحاد السوفييتي سيقف إلى جانب العراق في أيّ حرب مستقبلية.

في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٤، وهو اليوم الأخير لكي يستجيب الكرد للإنذار الحكومي، أصدر البعث قانون الجمعية التشريعية لمنطقة كردستان. ووفقاً للمادة ١٠ منه فإن أعضاء الجمعية التشريعية الأولى يمكن اختيارهم عن غير طريق الانتخاب.[٢٧] وقد مثّل ذلك تآكلاً صارخاً لقانون الحكم الذاتي الذي نصّ على أن أعضاء الجمعية يتم انتخابهم لا تعيينهم.

وبعدها بفترة قصيرة بدأ النظام حملةً لتغيير الموظفين بهدف إضعاف معسكر

البارزاني. وفي ٤ نيسان/ أبريل ١٩٧٤ تمّ استبدال ثلاثة من القائمقامين من الموالين للبارزاني بآخرين موالين للنظام. وفي ٧ نيسان/ أبريل ١٩٧٤ تمّ استبدال الوزراء الخمسة الموالين للبارزاني بكرد موالين للبعث. كما تم حل وزارة شؤون الشمال أيضاً. ومن بين الوزراء الجدد كان ابن البارزاني عبيد الله الذي كان وزيراً بلا وزارة. وفي معرض توضيحه لتعيين عبيد الله قال صدام: "ولاؤنا الجديد في سياستنا الجديدة ليس ولاءً عائلياً أو عشائرياً. فهذه الأنماط لم يعد لها وجود في العالم. نحن نؤمن ونعرف أن هناك أناساً آخرين في عائلة البارزاني من الذين يتجاوبون بإيجابية ومن دون خداع لسياستنا... وفي المستقبل سترون من أين يأتي الناس الذين يؤيدون سياستنا".[٢٨]

وفي ٢١ نيسان/ أبريل تمّ تعيين طه محي الدين معروف نائباً لرئيس الجمهورية، وهاجمت إذاعة كردستان "النجم" الجديد بشدة ووصفته بالانتهازي الذي لا يمثل إلا نفسه والمستعد لخدمة "زمرة من الديكتاتوريين في أعمالهم الإجرامية في قتل وذبح أبناء شعبه مقابل منصب حقير لا سلطة له داخل النظام، رغم أنه قد يبدو منصباً مهماً".[٢٩]

ولم يأتِ رد (حدك) على قانون الحكم الذاتي إلا بعد أن بدأ الصراع المسلح فعلاً. والرد الذي كان يهدف إلى تبرير رفض قانون الحكم الذاتي لم يكن موجهاً إلى السلطات فحسب، بل كان يرمي إلى ضمان تأييد المعسكر الكردي واللاعبين الدوليين، وخاصةً الدول الغربية. ففي مقابلة له مع صحيفة **نيويورك تايمز** أعلن البارزاني أن "كردستان قد أصبحت عاملاً مهماً في المعادلة العسكرية والسياسية في الشرق الأوسط. وإن من واجب الحكومات الغربية أن تنصحنا بالدور الذي يجب أن نلعبه". ولكنه شدد مع ذلك على أن الكرد ما زالوا بحاجة لضمان تأييد الغرب "الجدي والشامل والثابت".[٣٠]

إن رفض الحكم الذاتي كان قائماً على ثلاث نقاط: التجربة السابقة مع البعث، والطريقة التي تم بها تأسيس الحكم الذاتي، وآخرها، وهو الأهم، كان جوهر الحكم الذاتي. وقد أشار (حدك) إلى نهج البعث التكتيكي بعد التوقيع على الاتفاقية. فقد كان الهدف النهائي لذلك النهج – والذي ظهر (من بين أمور أخرى) من خلال محاولتي اغتيال البارزاني – كان تقويض سلطة (حدك) وحصره في موقف معزول في المعسكر الكردي، وأخيراً إقصاءه عن عملية تسوية المشكلة الكردية. أما عن طريقة المصادقة على

قانون الحكم الذاتي فقد أكد (حدك) على أنها كانت عملاً فردياً من قبل البعث ينمّ عن الشخصية "المتعالية" و"الشوفينية" للبعث، وأنها ترمي إلى وضع (حدك) والمعسكر الكردي بأكمله أمام الأمر الواقع المنتهي. والدليل على ذلك، كما أشار (حدك)، يكمن في حقيقة أن البعث قد أهمل خطة (حدك) للحكم الذاتي ورفض رفضاً قاطعاً مناقشة إجراء أي تغييرات على خطته الخاصة. وفي معرض وصفه لقانون الحكم الذاتي بأنه "ضعيف ومحتال ومزيف ومشوه" قال (حدك) إن البعث قد أفرغ الحكم الذاتي من كل محتواه وحوّله إلى مجرد برنامج من اللامركزية.[٣١]

وقد أشار (حدك) إلى العديد من نقاط الضعف في القانون أهمها ما يلي:

- سيطرة الحكومة المركزية على الهيئتين التشريعية والتنفيذية للحكم الذاتي.
- لم يرد فيه ذكر للتمثيل العادل في مؤسسات الحكومة المركزية، بما فيها المناصب الحساسة في الحكومة والجيش.
- لن يكون للكرد رأي في السياسة الداخلية والخارجية والشرطة، وهي أمور كانت تحت السلطة الحصرية للبعث.
- والأهم من ذلك كله، لم يتحرك البعث ليتقرّب إلى الكرد فيما يتعلق بكركوك "رغم أن كل الحقائق التاريخية والجغرافية والسكانية والاقتصادية تُظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن كركوك منطقة كردية".[٣٢]
- وقبل كل شيء كان غياب المؤسسات الديمقراطية في المركز، في نظر الكرد، العيب الأساسي الذي حال دون وجود ضمان حقيقي لتنفيذ حكم ذات كردي حقيقي.

ورغم كل تلك الحجج فقد بدا أن الدافع الرئيسي وراء رفض قانون الحكم الذاتي كان انعدام ثقة الكرد بالنظام. فقبول قانون كهذا، حسب وجهة نظر (حدك)، كان كمن يوقّع على وثيقة خضوع رسمية لن تؤدي إلى هلاكه فحسب بل إلى هلاك كامل الحركة القومية الكردية. إلا أن هذا الموقف لم يكن ناجماً عن الشعور بالضعف سيّما وأن (حدك) - الذي كان يقوده البارزاني - ظل حاكم الشمال الكردي بلا منازع. هذا بالإضافة إلى أن الحركة الكردية ظلت موحدة رغم محاولات النظام المستمرة لتقسيمها وبثّ بذور الفرقة بين صفوفها، حيث ظل معسكر الطالباني يدعم قرارات البارزاني، على الأقل في تلك المرحلة. في ربيع ١٩٧٤ توصلت العناصر اليسارية في المعسكر الكردي

- الذين أيّدوا بحماس في البداية الاتفاق مع البعث وكانوا في مقدمة أشد المعارضين للعلاقات مع إيران - إلى قناعة بأن البعث لا يسعى للتوصّل إلى تفاهم مع (حدك). هذا إضافةً إلى أن مؤيدي البعث من الكرد لم يكونوا من بين النخبة ولهذا لم يكن لهم تأثير على الجماهير الكردية. أما تأييد نجل البارزاني عبيد الله فكان له قيمة دعائية أكثر منها سياسية. والعامل الآخر الذي ساهم في تشديد عزيمة الكرد كان اعتقادهم بأن الولايات المتحدة الأميركية ستدعمهم، على الأقل من خلف الكواليس. وعلى تلك الخلفية يمكن للمرء أن يفهم التصريح التالي لأحد أتباع البارزاني حول قدرة الكرد على إحباط أي هجوم عراقي: "البارزاني ليس غبياً، فهو لن يقول لا للعراقيين إذا ما ظن أنه ليس قادراً على صد الهجوم العراقي". ورغم هذه التأكيدات فإن قرار البارزاني هذا سيصبح موضع جدل كبير في المعسكر الكردي، وخصوصاً على خلفية التطورات المستقبلية.

أما النظام من ناحيته، فإنه بقراره فرض الحكم الذاتي من طرف واحد كان مدفوعاً بشعوره بقوة غير مسبوقة وقناعته بأنه سيكون ممكناً أخيراً سحق الثورة الكردية التي يقودها البارزاني. وشعور النظام بتلك القوة يمكن تبريره نوعاً ما. فتحالفه مع الاتحاد السوفييتي، والذي اكتسب مغزى أهم بعد زيارة وزير الدفاع السوفييتي، عزز من شعور النظام بأنه قد حصل على دعم قوة عظمى. وعلى نفس المنوال تمّت تقوية الجيش بشكل كبير بتدفق الأسلحة الحديثة إليه. كما أصبح الاقتصاد أقوى بعد الزيادة التي جاءت من ارتفاع أسعار النفط وتدفق الأموال إلى خزينة الدولة. والنصر الآخر للنظام كان نجاحه في دقّ إسفين بين (حدك) و(ح ش ع)، وحقيقة أن (ح ش ع) قد اصطفّ للمرة الأولى إلى جانب البعث - غريمه التاريخي والآيديولوجي. وقبل كل شيء كان النظام واثقاً من أن رغبة الكرد في القتال قد ضعفت كثيراً وذلك نتيجة للرخاء والهدوء الذي ساد في الشمال عقب اتفاقية ١٩٧٠. إن شعور صدام بالثقة هو الذي دفعه للإعلان بأن "أقصى ما يمكن أن نأخذه بنظر الاعتبار هو أن يقوم البارزاني برفع راية الاستسلام البيضاء... فنحن لن نقبل أبداً أن نجلس إلى نفس الطاولة التي يجلس عليها هؤلاء العملاء وأن نتفاوض معهم، لأن الملا (مصطفى) البارزاني قد استفاد كثيراً من تلك التكتيكات في الماضي".[٣٣]

وهكذا أصبحت الطريق إلى الحرب ممهدة.

الهوامش

1 – **التآخي**، 11 شباط/ فبراير 1974.

2 – "العراق الثوري 1973–1968"، تقرير المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي– العراق، كانون الثاني/ يناير 1974 (تشرين الأول/ أكتوبر 1974)، ص102-8.

3 - المصدر السابق.

4 – جريدة **الثورة**، 17 كانون الثاني/ يناير 1974.

5 – جريدة **النهار**، 8 شباط/ فبراير 1974.

6 – وفقاً لمصدر آخر كان هؤلاء قد طُردوا قبل انتقالهم إلى بغداد لأنهم لم يتفقوا مع سياسات البارزاني. (ديفيد ماكداول، **تاريخ الكرد المعاصر**، لندن، آي بي توريس، 2004، ص337).

7 – مجلة **الرشيد**، وقد اقتبست عنها وكالة الأنباء السورية في 10 شباط/ فبراير 1974، ونقلت عنها بدورها **ديلي ريبورت** في 13 شباط/ فبراير 1974.

8 – **التآخي**، 11 شباط/ فبراير 1974.

9 – مكتب السجلات العامة FCO8/2307، 13 شباط/ فبراير 1974.

10 – جريدة **النهار**، 18 آذار/ مارس 1974. الشكرجي ستتم إقالته من قيادة الفرقة أثناء الحرب في 1974 بسبب ارتفاع عدد الإصابات بين الجنود العراقيين. (عصمت شريف وانلي، "كردستان في العراق"، من كتاب جيرار شالياند، **شعب من دون دولة: الكرد وكردستان**، لندن، زد برس، 1980، ص179).

11 – مكتب السجلات العامة FCO8/2307، 13 شباط/ فبراير 1974.

12 – كريس كوجيرا، **الحركة القومية الكردية**، باريس، فلاماريون، 1970، ص 295-6.

13 – المصدر السابق، ص295-8.

14 – نشر قانون الحكم الذاتي في جريدة **الثورة** في 12 آذار/ مارس 1974. والكلمة العربية التي يستخدمها (حدك) للإشارة إلى منطقة الحكم الذاتي هي (الإقليم)، وهو منطقة جغرافية محددة من الأرض، في مقابل كلمة (المنطقة) وتعني منطقة بالمعنى العام وليس بحدود واضحة وملامح جغرافية محددة.

15 – ورد في نص القانون "الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة".

16 – البرلمان، الذي تم حله عقب تولي عهد عبد الكريم قاسم السلطة في 1958، أعيد إحياؤه في 1980، ولكن بعضوية البعثيين فقط.

17 – **الثورة**، 15 و28 آذار/ مارس 1974.

18 – المصدر السابق.

19 – المصدر السابق.

20 – المصدر السابق.

21 – **الثورة**، 13 آذار/ مارس 1974؛ وكالة الأنباء العراقية، 12 آذار/ مارس 1974، ونقلت عنها بي بي سي في 14 آذار/ مارس 1974.

22 – **الحياة**، 15 آذار/ مارس 1974.

23 – مكتب السجلات العامة FCO8/2307، 10 آذار/ مارس 1974.

24 – **نيويورك تايمز**، 1 نيسان/ أبريل 1974؛ عصمت شريف وانلي، "كردستان في العراق"، ص180.

25 – راديو طهران، 16 آذار/ مارس 1974، ونقلت عنها بي بي سي في 18 آذار/ مارس 1974.

26 – **نيويورك تايمز**، 12 شباط/ فبراير 1976.

27 – **الثورة**، 27 آذار/ مارس 1974.

28 – **مجلة الصياد**، 18-25 نيسان/ أبريل 1974.

29 – إذاعة صوت كردستان العراق، 22 نيسان/ أبريل 1974، ونقلت عنها بي بي سي في 25 نيسان/ أبريل. كان طه محي الدين معروف حسبما يُعتقد محسوباً على فصيل الطالباني.

30 – **نيويورك تايمز**، 1 نيسان/ أبريل 1974.

31 – صوت كردستان العراق، 5 نيسان/ أبريل 1974، ونقلت عنها **ديلي ريبورت** في 9 نيسان/ أبريل 1974.

32 – المصدر السابق.

33 – وكالة الأنباء العراقية، 25 نيسان/ أبريل 1974، ونقلت عنها بي بي سي في 27 نيسان/ أبريل 1974.

٧

وقت للحرب

يقول المؤرخ البارز في مجال الحرب مايكل هاورد: "منذ البداية كان مبدأ القومية متلازماً تقريباً – نظرياً وعملياً – مع فكرة الحرب". ويمضي هاورد في القول: "حينما تبدأ الأمم بتعريف أنفسها وتتبّع أصولها يصبح تاريخ نزاعاتها فيما بينها جزءاً مركزياً من عملية التعريف تلك، كما أن مفهوم الأمة أصبح متلازماً ومرتبطاً بالحرب التي خاضتها". ولهذا فإن الحرب "هي تلخيص للتضامن القومي والتضحية بالذات".[١] وحالة كرد العراق ليست مختلفة عن حالة الأمم الأخرى. وما اصطُلح على تسميته بالحرب الكردية الخامسة، التي بدأت في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٧٤ واستمرّت عاماً كاملاً، أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنّ الحركة الكردية قد سمت فوق الولاءات القبلية وكانت تكتسب ميزات قومية. ولكن مع ذلك فإن الهزيمة الكردية في النهاية تسببت في حدوث انتكاسة خطيرة، ولهذا سوف يتطلب الأمر عشرين سنةً أخرى وأربع حروب أخرى – إحداها كانت حرباً أهلية – لكي تتبلور حركة قومية أكثر تماسكاً.

المسرح الكردي

كانت حرب ١٩٧٤ – ١٩٧٥ أشد ضراوةً وأكثر دموية من الحروب السابقة. فقد كانت فريدة من نوعها لأن الحركة الكردية استخدمت فيها، بخلاف الحروب السابقة،

أساليب القتال التقليدية بكل ما يضمنه ذلك لحركة كانت مدربة فقط على حرب العصابات. هذا بالإضافة إلى أن النظام العراقي كان، وللمرة الأولى، يتمتع بدعم قوة عظمى هي الاتحاد السوفييتي. وربما، وهو الأهم، أن إيران أصبحت متورطة مباشرةً في حرب انتهت ليس بسبب الاتفاق السياسي بين الحكومة العراقية والكرد – كما كان الأمر فيما سبق – بل من جراء الاتفاق بين الحكومة العراقية وشاه إيران.

إن تطور حرب كانت تتمحور حول المثلث الإيراني – العراقي – الكردي يوحي لنا بأن علينا التدقيق في أهداف الأطراف الثلاثة من تلك الحرب. فبعد يأسها من التوصل إلى اتفاق مع البعث سعت الحركة الكردية إلى الإطاحة بالنظام وتحقيق حكم ذاتي واسع – والذي سيشمل كركوك أيضاً، الهدف المركزي للكرد – وذلك من خلال التفوق العسكري. منطقة كركوك مثّلت هدفاً مركزياً في إستراتيجية الكرد لأن السيطرة على المصادر النفطية التي تحتويها المنطقة ستمنحهم اكتفاءً ذاتياً اقتصادياً وتزيد من الاهتمام الدولي بالمشكلة الكردية، كما ستعزز من قوتهم في التفاوض أمام الحكومة المركزية. وحتى إن كان للكرد هدف أبعد مدى من ذلك، أي تحقيق الاستقلال التام، فإنهم سيكونون أكثر حذراً في التعبير عنه علناً – وتحديداً مخافة أن يثيروا عداء راعيهم: إيران.[٢]

أما بالنسبة إلى إيران فهدفها الأول كان الإطاحة بنظام البعث الذي كان يمثل تهديداً آيديولوجياً وسياسياً للنظام الإيراني. ولكن إيران مع ذلك كانت سترضى بهدف أصغر من ذلك: وهو بالتحديد إضعاف البعث إلى درجة يضطر فيها إلى تخفيف تطرفه والموافقة على التخلّي عن سيادته على المنطقة المتنازع عليها في ممر شط العرب المائي. وسيكون الكرد وسيلة لتحقيق ذلك الهدف، من دون أن يحصلوا فعلاً على أيّ فائدة من تحقيقه.

أما بالنسبة إلى البعث فقد سعى من خلال تلك الحرب إلى القضاء نهائياً على حركة الملا مصطفى البارزاني وقطع العقدة المستعصية لصلة (حدك) بإيران مع منح السكان الكرد نوعاً من الحكم الذاتي الذي لن يشكل تهديداً على وحدة الدولة، ولكنه جذاب بما فيه الكفاية لإبعاد الجماهير الكردية عن البارزاني وضمان ولائهم للبعث.

وفي مراجعةٍ للتطورات التي تتعلق بالحرب واجهتنا صعوبة كبيرة تمثّلت في الرقابة التي كانت بغداد قد فرضتها في حينه على وجود الحرب نفسها. وقد فسّرت بغداد فيما

بعد تلك السياسة بقولها إن "المعركة كانت حساسة على نحو خاص ودقيقة بسبب كونها مشكلة داخلية".[٣] إن غياب رواية رسمية فورية عن الحرب يجعل من الصعب على المرء تكوين صورة متوازنة عنها. ولهذا يتعين علينا أن نعتمد على المصادر الكردية والعربية غير العراقية، التي اهتمّت بالموضوع اهتماماً كبيراً، بخلاف وسائل الإعلام العراقية.

كانت تلك الحرب حرباً شاملة تمّ خوضها على عدة مستويات: عسكرية، اقتصادية – اجتماعية، نفسية – دعائية وسياسية. ورغم احتفاظ الكرد بزمام المبادرة في بداية اندلاعها، إلا أن بغداد كانت تمسك بزمام المبادرة على كل المستويات الأخرى لأنها كانت تدرك أن التفوق لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تركيبة مرنة مؤلفة من المستويات الأربعة جميعاً.

أما فيما يتعلق بالقيادة في المعسكر الكردي فقد كان البارزاني قوة حيوية وعامل توحيد طالما أنه "بالنسبة إلى معظم الكرد كان يأتي بعد الله".[٤] أما بالنسبة إلى المعسكر العراقي فكانت الصورة أقل وضوحاً. فقد يفترض المرء أن أحمد حسن البكر – لكونه القائد العام للقوات المسلحة ويتمتع بدعم قوي في صفوف الجيش – هو الشخص الذي سيقود المعركة. ولكن مع هذا، وبعد ثماني سنوات من تلك الحرب، وبعد موت البكر، زعم تقرير المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث أن صدام حسين "هو الذي وضع إستراتيجية المعركة ضد التمرد ووضع تكتيكات المعركة على كل المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية".[٥] ومن المنطقي الافتراض أن ذلك كان إعادة كتابة للتاريخ. ولكن حتى إذا أخذنا بالقيمة الظاهرية لتقرير البعث فإن من المشكوك فيه جداً بأن صدام كان يتمتع بنفس الشخصية الكاريزمية والموحدة كالتي كانت للبارزاني، أو كان بإمكانه تعبئة نفس الدعم الجماهيري الذي كان باستطاعة البارزاني تعبئته، سيّما وأن الحكومة لم تصدر أي تصريح عن الحرب لمدة طويلة.

بدأ الكرد الحرب في ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٤، أي بعد يوم على دخول الإنذار النهائي حيز التنفيذ وكاعتراض عليه. وخلال المرحلة الأولى من تلك الحرب، التي استمرت حتى أواسط نيسان/ أبريل، نجح أفراد البيشمركة في السيطرة على شريط حدودي يبلغ طوله ٧٢٥ كيلومتراً – أي بمعنى آخر كل مسافة الحدود مع تركيا و ٤٠٠ كيلومترٍ من الحدود مع إيران – وهي منطقة بلغت مساحتها ٢٥ ألف كيلومتر مربع.[٦] وحاصرت

تلك القوات حاميات للجيش في تسعة مواقع بما فيها في زاخو والسليمانية، وهزمت أو قطعت طريق الإمدادات عن ١٢ ألف جندي متمركزين في مواقع إستراتيجية. والإنجاز الذي توّج ذلك كان السيطرة على مدينة رواندوز، التي كانت أهميتها الكبيرة تكمن في موقعها على ما يطلق عليه طريق هاملتون. وهذا الطريق، الذي سمّي تيمّناً باسم المهندس البريطاني الذي بناه، كان يمتد من أربيل حتى الحدود الإيرانية ماراً بسلاسل جبال هندرين (أعلى قمة فيه تبلغ ٢٨٢٥م) وزوزك (٢٧٥٧م). وقد تحول ذلك الطريق إلى شريان حيوي وحيد يربط الكرد بإيران. وساهمت السيطرة على رواندوز في رفع المعنويات، سيّما وأن الحركة حتى تلك اللحظة لم تكن قد سيطرت على أيّ مدينة في كردستان، وكانت توجد فيها جميعاً حاميات للجيش العراقي. وإضافةً إلى ذلك كانت مقرات قيادة الحركة تقع في ثلاث مواقع على طول طريق هاملتون – في ناوبردان وكلاله وحاجي عمران – بما أن الكرد كانوا يغيّرون مواقع مقرات قيادتهم خوفاً من القصف.

لقد أوضحت مذكرة كردية نجاحات الكرد الأولية وشخّصت حقيقة أن "الشعب الكردي بأكمله كان يقف بثبات خلف قيادته" وكان دافعهم الرئيسي الروح الوطنية الكردية. وأشارت المذكرة إلى أن ١٠٠ ألف شخص قد تركوا مدنهم وتوجهوا إلى المناطق المحررة، ومن بين هؤلاء "عدة آلاف من الجنود وضباط الصف والضباط".[٧] وعلى نفس المنوال كان العديد من أفراد البيشمركة يعملون في إطار قوات حرس الحدود ولهذا لم يواجهوا صعوبات كبيرة في طرد الجيش العراقي من تلك المناطق. ورغم استعدادتهم الشاملة فإن سلطات البعث بدت متفاجئة من السرعة العملياتية للكرد، والشاهد على ذلك أنهم لم يبدأوا تعبئة قوات الاحتياط إلا في أوائل شهر نيسان/ أبريل. إن توقيت الهجوم قبل دفء الربيع في الجبال، إلى جانب عدم قدرة القوات المسلحة على التحرك بحرية في ذلك الوقت من السنة، قد ساعد الكرد بشكل كبير. ومن ناحية أخرى سعت بغداد إلى أن تعطي الانطباع بأنها قد استنفذت كل خياراتها السياسية وأنها تخلّت عن خيار عملية عسكرية واسعة النطاق في اللحظة التي كانت تتوقع فيها ردّاً على إنذارها النهائي. وفعلاً وعلى الفور في ١٥ آذار/ مارس بدأت حملة الربيع للجيش العراقي، وكان هدف الحملة الرئيسي تحرير الحاميات المحاصرة

واختراق المعاقل التي سيطر عليها البيشمركة. وفي أوسط أيار/ مايو، وبعد أسابيع من القتال المرير، نجح الجيش في إعادة سيطرته على زاخو، وكان هذا النجاح ذا أهمية إستراتيجية بسبب موقع المدينة على الطريق الذي يربط العراق بتركيا ولأهمية الطريق كونه طريقاً تجارياً مهماً. ونجح الجيش كذلك في تحرير قوات حاميات شقلاوة وصلاح الدين قرب أربيل، ولكنه فشل في إعادة السيطرة على رواندوز وقلعة دزه رغم المعارك الضارية التي وقعت هناك.

واستمرت الاشتباكات على نطاقات أضيق خلال شهري حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو ١٩٧٤. وظل زمام المبادرة بشكل كبير بيد البيشمركة الذين استخدموا أساليب حرب العصابات لدخول المدن الكردية تحت جنح الظلام في السليمانية وأربيل ودهوك، حيث كانوا يقومون بعمليات تخريب ضد المنشآت الحكومية ومراكز الشرطة والمواقع العسكرية. كما كانت هناك محاولات، رغم أنها لم تكن ناجحة، لضرب المنشآت النفطية في كركوك.

حملة الصيف التي نفذها الجيش العراقي بدأت في آب/ أغسطس وذلك بمساعدة المدربين السوفييت حسبما ذكرت التقارير.[٨] وكان هدف الحملة – التي كانت هجوماً متشعباً على محورين ضد قلعة دزه ورواندوز – محاصرة المواقع المتقدمة الرئيسية لقوات حرب العصابات، ومقرات قيادة الثورة، والطريق الذي يربط كردستان بإيران. وسقطت قلعة دزه في ١٩ آب/ أغسطس، وبذلك فقد الكرد مركزاً متقدماً كان بإمكانهم من خلاله أن يشكلوا تهديداً على أربيل والسليمانية وكركوك. وفي ٢٢ آب/ أغسطس استسلمت رواندوز أيضاً. ولكن الجيش لم ينجح، رغم ذلك، في استعادة السيطرة على طريق هاملتون، الذي كان هدفه الرئيسي منذ ١٩٦١، لأن الكرد كانوا يسيطرون على سلسلتي الجبال التي تشرف عليه: وهي بالتحديد سلاسل جبال زوزك وهندرين. واستمرت المعارك الضارية، التي أوقعت خسائر كبيرة في الجانب العراقي، طوال شهر أيلول/ سبتمبر. وفي أوائل تشرين الأول/ أكتوبر تمكن الجيش من إعادة السيطرة على قسم من سلسلة جبال زوزك. واعترفت الحركة الكردية بأن إنجازات الجيش العراقي الرائعة قد وضعت الحركة في موقف صعب. وكان التقييم الإيراني يشير إلى أن موقف الكرد حرج وأنهم يبدون، كما قال الشاه، "وكأنهم فقدوا روحهم القتالية السابقة".[٩]

ولكن الهدف العراقي باستعادة السيطرة على كامل المنطقة الكردية قبل حلول الشتاء تمّ إحباطه بسبب المساعدة العسكرية التي قدمتها إيران للكرد، للمرة الأولى، بشكل مباشر وعلني. واشتملت المساعدات على الأسلحة والذخائر والصواريخ المضادة للدروع لإيقاف الهجمات الكبيرة بالعربات المدرّعة وصواريخ أرض جو. كما تضمّن الدعم الإيراني المباشر وجود وحدات للجيش الإيراني في كلاله ورانية وقلعة دزه. وبحسب التقديرات المختلفة كان هناك ما بين أربعمئة إلى ألف جندي وضابط إيراني في العراق، بعضهم متنكرون على هيئة البيشمركة. هذا بالإضافة إلى أن القوات الإيرانية المرابطة على الحدود كانت تقدم الدعم عن طريق مدفعيتها الثقيلة التي كان بإمكانها أن تقصف أربيل. و لم يكن العراق يمتلك رداً مناسباً على هذا التهديد. وبسبب خشيتها من انهيار الكرد قبل تحقيق أهدافها استمرت إيران بتقديم الدعم لهم في الأشهر التالية عن طريق تزويدهم بالأغذية والتدريب وإرسال مجموعات لحرب العصابات من إيران، وهو ما مكّن الكرد من إيقاف تقدم الجيش العراقي، وحتى دفعه إلى الخلف في بعض الأحيان.[١٠] ورغم اقترابه من تحقيق الانتصار إلا أن الجيش العراقي كان مجبراً على التهيئة لجولة أخرى من الحرب، وهي جولة سوف يتعين تأجيلها بسبب اقتراب الشتاء، حيث يمكن أن يفقد الجيش ميزة امتلاكه قوات مدرعة وجوية بسبب الأمطار والثلوج. أما بالنسبة إلى وضع الكرد فلم يكن جيداً هو الآخر. فعلى النقيض من المنطقة الواسعة التي كانوا يسيطرون عليها في بداية الحرب، تراجعوا في أوائل ١٩٧٥ وانحصروا في شريط حدودي ضيق يبلغ طوله ٨٠ كيلومتراً على الحدود الإيرانية. وفيما استمرات اشتباكات متقطعة طوال شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ١٩٧٥، اتضح لبغداد أنها لن تحقق التفوق العسكري طالما استمرت إيران بمساعدة الكرد.

وارتباطاً مع نشاطاتها العسكرية طور النظام العراقي إستراتيجية ثلاثية المحاور تجاه السكان المدنيين الكرد، وكانت تهدف إلى تحطيم قاعدة الدعم الشعبي للحركة القومية الكردية وزيادة التأييد للنظام في نفس الوقت. ومن أجل تقليل التأييد للحركة فرض النظام حصاراً اقتصادياً وتبنّى تكتيكات إرهابية ضد السكان واتبع سياسة التعريب. وأعلن صدام في بداية الحرب قائلاً: "إننا عازمون على فرض حصار اقتصادي قاسٍ على المنطقة (الكردية) التي لا تخضع لسيطرتنا... وهذا جزء من نشاط(نا) العسكريّ".[١١]

وقد تسبب الحصار الاقتصادي بضرر كبير، وخاصةً في منطقة بادينان التي كانت تمتد من منطقة الحدود مع تركيا من زاخو حتى بارزان وكان يسكنها ٥٠٠ ألف شخص. وكانت للحصار آثار مدمرة بسبب اعتماد كردستان اقتصادياً على المركز، وإغلاق الحدود السحري فعلاً من الجانب التركي، والجهد المتزايد لإبقاء طريق الإمدادات إلى المنطقة مفتوحاً. وبالنتيجة ظهرت حالة تقرب من المجاعة في المنطقة بحلول نهاية ١٩٧٤. فتناقصت إمدادات الأغذية وارتفعت أسعارها ارتفاعاً جنونياً حتى وصلت إلى ثلاثة أضعاف وفي بعض الأحيان عشرة أضعاف سعرها. والسوق السوداء التي لم تستطع القيادة الكردية السيطرة عليها شهدت ازدهاراً كبيراً. كما ظهر الشلل الاقتصادي بجلاء في عدم قدرة القرويين على تسويق بضاعتهم الرئيسية التي كانت مكونة من التبوغ والفواكه. وزادت بغداد الوضع سوءاً عن طريق حرق الحقول المزروعة وتعطيل المكننة الزراعية. وكان هدف بغداد في الحقيقة "تجويع السكان".[١٢]

إستراتيجية أخرى اتبعتها بغداد تمثلت في القصف الجوي العشوائي للسكان المدنيين. وطبقاً للمزاعم الكردية شنّت القوة الجوية العراقية ما يقرب من ١٣٢٨ طلعة جوية في الفترة من نيسان/ أبريل إلى حزيران/ يونيو ١٩٧٤، ودمرت خلالها ٣٠٠ قرية كردية. وفي نيسان هاجمت القوة الجوية العراقية مدينة قلعة دزه التي كانت قد تحولت إلى ملاذ للطلاب والهيئة التدريسية للجامعة، الذين هربوا من السليمانية، وقتلت ١٣٥ شخصاً.[١٣]

كما أسقطت القوات الجوية قنابل النابالم والقنابل الفوسفورية، التي كانت قد حصلت عليها حديثاً من الاتحاد السوفييتي، وكان استخدامها انتهاكاً صارخاً لمعاهدة جنيف التي كان كل من العراق والاتحاد السوفييتي من الموقعين عليها. ولإحباط معنويات الكرد أكثر قام الجيش العراقي بإسقاط متفجرات على هيئة لعب أطفال بواسطة المظلات، وقد تسببت بمقتل وجرح العديدين.[١٤]

وزعمت المصادر الكردية أن طيارين سوفييت كانوا يقودون بعضاً من تلك الطائرات. وبالفعل كشفت وثيقة سرية أن السوفييت كانوا قد زودوا العراق "بأسلحة لاستخدامها في الحملة" و"مستشارين" وفنيين وربما "عدداً قليلاً من الطيارين".[١٥] وعلاوةً على ذلك أكد الكرد أيضاً أنّ "الروس جعلوا من كردستان ساحةً لاختبار فعالية أسلحتهم

الجديدة".[١٦] و لم تعترف بغداد قط بتنفيذ هجمات كهذه على السكان المدنيين، ولهذا لم يُسمح لأي مصدر رسمي بتأكيد عدد طلعات الطائرات التي أوردها الكرد. ولكن حتى لو كانت المعطيات الكردية مبالغ فيها فمن الواضح أنه تمّ استخدام القصف الجوي كوسيلة لتحطيم معنويات السكان المدنيين. وينبغي أن نتذكر أن قصف السكان المدنيين في عشرينيات القرن الماضي كان من التكتيكات الرئيسية لسلاح القوة الجوية الملكية البريطانية.[١٧] وفي محاولة لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين فرض البارزاني منعاً للتجول في النهار في بداية الحرب. وذكر الصحفيون المتواجدون في المنطقة أن الطلاب كانوا مجبرين على الدراسة في غرف مظلمة سيئة الإنارة. ولكن مع ذلك ظهر في التحليل النهائي أن القيادة الكردية كانت عاجزة أمام تلك الهجمات، وخاصةً بوجود عدم التكافؤ الواضح بين المعسكرين: ففي الوقت الذي لم يكن فيه السكان المدنيون في المركز معرضين للحرب مطلقاً، كان السكان المدنيون الكرد يكتوون بنارها. وفي الوقت نفسه استمرت عمليات التعريب في ثلاث مناطق رئيسية: سنجار وكركوك وخانقين.[١٨]

وقد أدّى كل ما سبق إلى خلق مشكلة لاجئين كبيرة. وفي المراحل الأولى فرّ اللاجئون من المدن والقرى إلى عمق كردستان حيث وجدوا ملاذاً لهم في الكهوف. ولكن حينما اشتد الضغط الاقتصادي والعسكري شرع اللاجئون في الهرب إلى إيران. وفي نيسان/ أبريل ١٩٧٤ ناشد البارزاني الشاه بقبول اللاجئين الكرد في بلده. وبحلول أيلول/ سبتمبر وصل العدد الكلي للاجئين المتدفقين إلى ١٠٠ ألف لاجئ، وبحلول كانون الأول/ ديسمبر ارتفع إلى ١٣٥ ألفاً. وحاول ١٠٠ ألف آخرين عبور الحدود التركية التي أُغلقت في وجوههم.[١٩] ولهذا وصل عدد السكان المرحّلين في نهاية تلك السنة إلى ٥٠٠ ألف شخص. وبالإضافة إلى التسبّب بأزمة إنسانية فإن النزوح الجماعي مثّل عبئاً اقتصادياً وأخلاقياً وتنظيمياً على القيادة الكردية. وبدلاً من التركيز على العمليات العسكرية كانت القيادة مجبرة على التأكيد على الحاجة إلى إيجاد أماكن لإيواء وإطعام اللاجئين الذين كان طريق هروبهم يمرّ عبر المنطقة الخاضعة لسيطرة (حدك). كما أصبحت مشكلة اللاجئين عبئاً على إيران التي فتحت ١٢ معسكراً للاجئين وخصصت لها ١٠٠ مليون دولار.[٢٠] ولكن إيران مع هذا استغلت اللاجئين كوسيلة دعائية أمام

العالم وكورقة مساومة مع القيادة الكردية وبغداد.

والقناة الأخرى التي حاولت السلطات من خلالها التأثير على السكان الكرد تمثلت في شن حرب دعائية كان يقودها عبيد الله نجل البارزاني وابن أخيه الشيخ عثمان. وتم تجنيد الوزراء الكرد وأعضاء الأحزاب الكردية المؤيدة للحكومة وأعضاء الجبهة الوطنية في تلك الحملة. وكانت الحملة الدعائية تهدف إلى تحطيم صورة البارزاني. وفي مقابلاتهم مع وسائل الإعلام العراقية والأجنبية كشف خصوم البارزاني عن صلاته مع إيران وإسرائيل والولايات المتحدة. كما وصفوه بالخائن للوطن وزعيم العصابة العشائري والشيخ الهرم والمغامر والإقطاعي الرجعي الذي لم يكن يهتم برفاهية الشعب الكردي، وكذلك وصفوه بأنه رجل لا يمثل تطلعات الشعب الكردي. ومضى عبيد الله إلى حد قوله: "نحن لا نعتبر هذه الحرب حرباً للتحرير بل حملة للتنظيف".[٢١] وفي أكثر من مناسبة ادّعت بغداد أن نهاية البارزاني قد اقتربت. فقامت في شهر أيلول/ سبتمبر بتسريب تقرير عن هروبه إلى إيران، وفي كانون الأول/ ديسمبر نشرت خبراً عن موته.[٢٢]

وسعى النظام في الوقت نفسه إلى خلق التأييد للبعث عن طريق إقامة مؤسسات الحكم الذاتي، ولكن محاولاته لإقامة تلك المؤسسات واجهتها على الفور صعوبات متعددة. وكانت الصعوبة الرئيسية تنبع من الموقف العسكري المتفجر ومن ضعف سيطرة الدولة على المدن الكردية خلال الأشهر الأولى من القتال، والتي حدّت من حرية حركة النظام في المنطقة. والصعوبة الأخرى، وقد أشار إليها صدام نفسه، كانت "الموقف السياسي المتفجر الذي لم يستقر بعد" والذي سبق الإعلان عن أسماء أعضاء مؤسسات الحكم الذاتي، وذلك فور الإعلان عن قانون الحكم الذاتي.[٢٣] وزعم (حدك) أن النظام وجد صعوبة في ملء مؤسسات الحكم الذاتي بالموظفين الكرد. وقد يكون لذلك الزعم ما يبرره من حقيقة أن البعث قام بإعلان قائمة بأسماء الأعضاء (المعينين) للجمعية التشريعية في أواخر تموز/ يوليو ١٩٧٤. وعلاوةً على ذلك كانت تلك القائمة غير مكتملة سيّما وأنها احتوت ستين اسماً من الأسماء الثمانين التي نصّ عليها القانون. وقد أوضح إعلان مجلس قيادة الثورة أنّ أسماء العشرين المتبقين سوف تُذكر لاحقاً في قرارٍ تالٍ لمجلس قيادة الثورة وذلك "حينما تسمح الظروف السياسية للمواطنين بالانضمام إلى الجمعية، لأن الظروف الراهنة لا تسمح لهم بإتمام واجبهم

الوطني".[٢٤] ولكن في الوجبة الثانية من التعيينات، في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤، لم يتمكن النظام مرة أخرى من ملء المقاعد الثمانية الأخيرة الشاغرة في الجمعية. ويبدو أن الكرد قد امتنعوا عن الانضمام إلى الجمعية بدافع التضامن الكردي، وكذلك لأنه اتضح للجميع أنّ الجمعية التشريعية، التي يتم تعيين أعضائها تعييناً، هي جمعية "صورية وبالاسم فقط" وليس لها أي علاقة بمؤسسات الحكم الذاتي. كما كان المتواطئون المحتملون مع النظام يخشون من أن البارزاني سوف يسعى إلى الانتقام منهم إذا ما أصبح أقوى. وقد تردّدت تلك المخاوف في تصريحات صدام حينما قال: "لقد كان المواطنون الكرد يخشون أن يأتي يوم يكون فيه الذين يقاتلون في صفوف الثورة (يقصد في صفوف البعث) سوف يصبحون مرة أخرى تحت سلطة البارزاني". ولكنّ صدام تعهد قائلاً: "هذا اليوم لن يأتي أبداً".[٢٥]

في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر، حينما كان الموقف العسكري لصالح النظام نوعاً ما، حضر ٧٢ عضواً من أعضاء الجمعية التشريعية – وقيل إن عدداً منهم كانوا من العرب – جلسته الافتتاحية التي ترأسها بابكر بشدري.[٢٦] وتمّ في الوقت نفسه تعيين مجلس تنفيذي برئاسة هاشم عقراوي وعضوية أربعة عشر عضواً. إلا أن هذا الإجراء كان ذا طبيعة رمزية ودعائية محضة. فبحسب التقارير الإخبارية الأجنبية تطلّب الأمر أربعة آلاف جندي عراقي لتوفير الحماية الأمنية للمشاركين في الجلسة الذين كان أكثر من ١٠٠ منهم من الصحفيين. وفي الحقيقة شارك عدد قليل من الكرد في المراسيم. كما تضمّنت الإجراءات الأمنية تحليق طائرات الهيليكوبتر لتوفير الحماية الجوية.[٢٧] وغاب كلٌّ من البكر و صدام عن المراسيم التي كانت عفوية ومحلية الطابع، كما أنها جرت في إحدى المدارس لأن المجلس لم يكن يمتلك بناية خاصة به. أما القسَم الذي ردّده الأعضاء باللغة العربية فقد تضمّن الكلمات التالية: "لحماية أمن الجمهورية العراقية ووحدة أراضيها"، و لم ترافق تلك المراسيم حماسة شعبية كبيرة.[٢٨] وفي اليوم التالي انتقل جميع أعضاء المجلس التشريعي إلى بغداد و لم يعودوا إلى الاجتماع لا في ١٩٧٤ ولا في ١٩٧٥. وفي شباط/ فبراير ١٩٧٥ تم اعتقال رؤوف مصطفى غفور، أحد أعضاء الجمعية التشريعية، وجرى إعدامه في أيار/ مايو ١٩٧٥ لأسباب غير معروفة.[٢٩]

أما المعسكر الكردي من ناحيته فقد سعى إلى جذب التأييد الدولي. وكان

المراسلون الأجانب يشكلون قناة حيوية مهمة لدفع القضية الكردية إلى واجهة الاهتمام الدولي.[٣٠] وعموماً فقد حظي الكرد بالتعاطف والتغطية المكثفة على النطاق الدولي باستثناء الصحف اللبنانية من قبيل **الصياد** و**الحوادث** اللتين كانت تقاريرهما عدائية نحو الكرد. كما كانت المناشدات الكردية تمر عبر قنوات المنظمات الدولية. وفي بداية شهر حزيران/ يونيو ناشدت الحركة الكردية الأمين العام للأمم المتحدة التدخل في ما وصفته بجريمة الإبادة التي كان يجري ارتكابها في كردستان، ولكنّ تلك المناشدة لم تلقَ آذاناً صاغية.[٣١] ولم يكن مسموحاً حتى للصليب الأحمر بمساعدة الجرحى الكرد لأن الحكومة العراقية كانت تصر على أن القضية الكردية هي شأن داخلي وليس للمنظمات الدولية أن تتدخل فيها. وردّ الكرد على ذلك بتأسيس منظمة الهلال الأحمر الكردي في المملكة المتحدة، وهي الحركة التي أدّت إلى احتجاج بغداد لأن تشكيل الهلال الأحمر محصور فقط بالدول الإسلامية المستقلة ولأن كردستان العراق "التي تقودها حفنة من المغامرين غير المعروفين" ليست بحاجة إلى مساعدة كهذه.[٣٢]

ولدى انعقاد مؤتمر القمة العربية في الرباط في الفترة ١٩-٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، أرسل البارزاني برقية إلى المؤتمر سائلاً المؤتمر تشكيل بعثة للتحقيق في الحوادث في كردستان للمساعدة على "إنهاء الحرب بين الأشقاء وإنقاذ الشعب العراقي"،[٣٣] ولم تلقَ تلك الدعوة أيضاً آذاناً صاغية هي الأخرى. وجرّب المعسكر الكردي أيضاً حظه مع الدعاية، وكانت إذاعة "صوت كردستان" إحدى أهم وسائلها، حتى إن الإذاعة كانت توجّه في بعض الأحيان رسائل مباشرة إلى الجيش العراقي. وفي إحدى تلك المناشدات دعت الإذاعة ضباط الجيش إلى التمرد على نظام البعث الذي زعمت الإذاعة أنه حرّض على هذه الحرب الضروس، وأن البعث يفضّل الضباط البعثيين عن طريق إبعادهم عن مناطق القتال، وأنه يمنع مراسيم الدفن الرسمية للضباط الآخرين الذين يقتلون في المعارك.[٣٤] إلا أن الجمهور الرئيسي لبثّ الإذاعة كان السكان الكرد أنفسهم، الذين كانت تتمّ دعوتهم للالتحاق بالجهد الحربي. ولكن، وكما يبدو، فإن برامج الإذاعة كانت تخطئ في إصابة أهدافها في بعض الأحيان. فمن وجهة نظر الناشط القومي الكردي عصمت شريف وانلي، فإن التقارير اليومية لراديو كردستان،

التي كانت تتحدث عن قصف السكان المدنيين، كانت تتسبّب بالإرباك في صفوف الكرد وتساهم في تسريع فرارهم.[٣٥]

توازن الضعف

رغم القوات العسكرية الكثيرة المشتركة في القتال، فقد كشفت هذه الحرب مرة أخرى عن نقاط الضعف الأساسية لدى الجانبين وكذلك عن عدم قدرة أي منهما على تحقيق الحسم بقوة السلاح. التعبئة للحرب في المعسكر الكردي لم يسبق لها مثيل، فقد ترك الكثير من الكرد أعمالهم وحتى وظائفهم في المؤسسات الحكومية وانضموا إلى قوات البيشمركة. وبحسب بعض التقارير فإن عدد تلك القوات وصل في إحدى المراحل ذروته، حيث بلغ خمسين ألف مقاتل منظّم،[٣٦] ولكن أكثر من نصف ذلك العدد كان من المقاتلين الجدد، الذين التحقوا حينها بالثورة وكانوا يفتقرون إلى الخبرة والتدريب العسكريين. أما المعدات العسكرية، التي ازدادت أعدادها، فظلت تتألف بشكل أساسي من الأسلحة الخفيفة. أما تجهيز السلاح فقد اعتمد بشكل رئيسي على مصدر وحيد، هو إيران. وكان يقف في مواجهة قوات حرب العصابات هذه جيش نظامي جيد التدريب ومجهز جيداً وكان عديده – بحسب التقديرات المتنوعة – يتراوح بين ٨٠ إلى ٨٥ ألف جندي، بالإضافة إلى – وقد وجب التأكيد هنا – ٢٠ ألفاً من المرتزقة معظمهم من الكرد، وما يقرب من ٦٠٠ دبابة و٢٠٠ طائرة. وتبدو هذه الأرقام مؤثرة إذا ما قورنت بأوامر الجيش العراقي القتالية في ١٩٧٤–١٩٧٥. وبحسب معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن، فإن الأوامر القتالية في تلك السنوات كانت تشمل ١٠٠ ألف جندي و٢١٨ طائرة حربية و١٣٩٠ دبابة.[٣٧] والذي لا يقل أهميةً عن ذلك كان الإمدادات السوفيتية التي ازداد حجمها خلال القتال في ١٩٧٤ وأوائل ١٩٧٥. أما الاتفاق على بيع أسلحة فرنسية للعراق في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥ فقد ساهم في تكثيف محاولات السوفييت في التودّد إلى مشتري الأسلحة العراقيين.

وبالنظر الى هذه الآلة العسكرية المرعبة بدا واضحاً أن الحركة الكردية كانت مجبرة

على اتخاذ إجراءات سوف تخلق لها المشاكل على المدى الطويل. وأولى تلك المشاكل تمثل في التحول إلى استخدام أساليب الحرب التقليدية بناءً على النصيحة الإيرانية. وقد أدت تلك الخطوة إلى إعاقة المقاتلين الكرد الذين لم يكونوا مدربين على أساليب الحرب التقليدية. أما الخطأ الثاني فكان طلب البارزاني من الشاه، خلال اجتماع معه في تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٧٤، الحصول على الدعم المباشر من الجيش الإيراني لمنع انهيار الحركة. وكان الشاه، باعترافه الشخصي، حينها أمام كارثة. إذ كان عليه دعم الكرد، لأنه إن لم يقدم لهم الدعم فسيصبح نظام البعث في العراق حينها قوياً إلى درجة غير مقبولة، أو أن الكرد سيتحولون إلى الشيوعية - أو سيحدث كلا الأمرين معاً.[٣٨] وكان لهذا الطلب وما نجم عنه من تورط عسكري إيراني تشعبات على ثلاثة مستويات: فقد زاد من الاعتماد الكردي على إيران، ودفعت إيران والعراق إلى حافة المواجهة العسكرية، وحرمت العراق من تحقيق نصر عسكري. و لم يكن الاعتماد الكردي على إيران عسكرياً واقتصادياً فحسب، بل سياسياً أيضاً. وأحد مظاهر فقدان الحركة الكردية للحرية السياسية تمثل في حقيقة أنها، ورغم تحديها برنامج النظام للحكم الذاتي ومؤسسات الحكم الذاتي التي تمّ إنشاؤها في تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٧٤، لم تقم بإنشاء مؤسساتها الخاصة للحكم الذاتي وذلك بسبب اكتفائها بالتعيين المسبق - في نيسان/ أبريل ١٩٧٤ - "لحكومة" مؤلفة من أربعة وزراء كرد. وفي الإمكان الافتراض بأن حساسيات إيران قد لعبت دوراً مهماً في مشاورات الحركة الكردية وقرارها بعدم تشكيل مؤسستَي حكم ذاتي خاصتين بها. فعلى سبيل المثال، كما فعلت الحركة في ١٩٦٢ حينما لم يكن اعتمادها على قوة خارجية كبيراً حينها.

الحصار الاقتصادي الذي فرضه النظام على الأجزاء المحررة من كردستان زاد هو الآخر من اعتماد كردستان على إيران وكشف عن مشكلة خطيرة في البنية التحتية للمنطقة الكردية. فنظراً للاعتبارات المتعلقة بالسيطرة والإدارة دأبت الحكومات العراقية المتعاقبة على الحرص على عدم ربط القرى في كردستان مع بعضها بشبكة من الطرق الداخلية، وبدلاً من ذلك ربطت تلك القرى فقط مع المدن الرئيسية، وربط تلك المدن بالتالي مع العاصمة. ولهذا فإن اعتماد كردستان على المركز - الذي كان نابعاً من ذلك الواقع - جعل من الصعب على المقاتلين الكرد الوصول إلى القرى النائية لأن المدن

الرئيسية في تلك المناطق لم تكن تحت سيطرتهم. ولذلك أصبحت منطقة بادينان في شتاء عام ١٩٧٤-١٩٧٥ منطقة مقطوعة، وكان من الصعب على القيادة الكردية توفير الاحتياجات الأساسية للسكان فيها. كما أن شبكة الطرق تلك خلقت مشاكل لوجستية خطيرة للحركة. فعلى سبيل المثال كان على مقاتلي حرب العصابات الكرد الذين كانوا يريدون الانتقال من منطقة السليمانية إلى منطقة بالك الشمالية الدخول إلى إيران واجتياز مناطق ومدن في الجانب الإيراني ليعودوا ويدخلوا مرة أخرى إلى كردستان العراق. كما ظهر أن القيادة الكردية لم تكن قادرة على حل المشاكل التي ظهرت في خطوطها الخلفية، وبالتحديد بين غير المقاتلين. وصحيح أن الامتزاج بالحركة القومية كان أقوى والمعنويات كانت أعلى من أي وقت مضى، إلا أن تلك الروح العالية لم تكن تكفي لإدامة صمود السكان في وجه آلة حربية مزيّنة جيداً. وهكذا غدت مشكلة اللاجئين هي فعلاً كعب آخيل الحركة الكردية. كما أن عدد الخسائر كان مرتفعاً نسبياً، حيث قُدِّرت الخسائر بـ ٢٠٠٠ قتيل وعدد كبير من الجرحى من المقاتلين والمدنيين.[٣٩]

نقطة الضعف الأخرى، ولكن جذورها كانت أعمق، تمثلت في الفجوة الموجودة بين قيادة الحركة والمقاتلين من المناطق الريفية من ناحية، وبين المثقفين وسكان المدن الذين كانوا ينضمون إلى الحركة بشكل جماعي في ذلك الوقت من ناحية أخرى. فقد فشلت القيادة في جلب الصنف الأخير للسير على مسارها، ومعظم هؤلاء لم يشاركوا في الحرب، كما أنهم لم يلعبوا أو يتسلموا أدواراً قيادية.[٤٠] ولهذا خسرت القيادة الكردية فرصة لصهر جميع طبقات المجتمع الكردي في البوتقة القومية. وتسبب الشك المتبادل الذي استمر بين المعسكرين في خلق حاجز لا يمكن اجتيازه تقريباً في وجه تحقيق شراكة حقيقية. إلا أن المشاكل التنظيمية لعبت هي الأخرى دوراً. وفي نظرة إلى الماضي يبدو لنا أن القيادة الكردية استمرت إلى حد ما، كثيراً أو قليلاً، في التصرف على أنماط عشائرية و لم تكن تملك القدرة على إدارة حرب شاملة. كما أنها لم تكن قادرة على تنظيم وتدريب المتطوعين الجدد فيما كانت تخوض الحرب وأن تعتني بالخطوط الخلفية كذلك. وأسوأ عيوب (حدك) كان فشله في تهيئة خطط عسكرية وسياسية بديلة. فالأحداث هي التي كانت تحركه.

كانت حكومة بغداد منذ البداية متفائلة بتحقيق نصر سريع عبر الوسائل العسكرية،

وقد قدّرت أن بإمكانها تصفية حركة البارزاني في غضون شهرين،[41] وكانت هناك خلفيات لذلك التفاؤل، فالوضع الاقتصادي كان قوياً وذلك بفضل الحجم الكبير لعائدات النفط التي ازدادت زيادة كبيرة بسبب التصاعد المدوّخ لأسعار النفط في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. كما بدا الوضع العراقي الداخلي أيضاً مستقراً بسبب تماسك النظام ودعم الشيوعيين الصريح تقريباً للبعث (اتهم (حدك) الحزب الشيوعي العراقي بالمشاركة في الحرب ضد الكرد) وتعبئة شريحة مهمة من الكرد للانضمام إلى الحرب ضد البارزاني. وقد ذكرت مسبقاً القوى المتنفذة التي كانت تحت تصرف النظام، بما فيها دعم الاتحاد السوفييتي وتعاون تركيا معه ضد الحركة الكردية (انظر الفصل الرابع).

ورغم كل العوامل التي كانت في صالح النظام اضطرت بغداد إلى إعادة وضع تقديراتها فيما يتعلق بالوقت مرات عديدة: فقد توقّعت تحقيق النصر في الصيف القادم، ثم في الخريف القادم، ثم في الشتاء القادم. وتحولت الحرب الخاطفة إلى حرب مطولة حطّمت هيبة ومصداقية النظام.

للمفارقة، وفي أعقاب الانتصارات العسكرية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، ظهرت مؤشرات واضحة على المصاعب التي يواجهها النظام في تحمل تلك الحرب. ففي لقاء بين صدام حسين وقادة الفرق المشاركة في الحرب أوضح هؤلاء أنهم "لا يمكنهم أن يحققوا أهدافهم في الشمال" وعبّروا عن رغبتهم في التوصل إلى حل سياسي.[42] والدليل على ذلك كان اضطرار الجيش العراقي إلى التخندق في مواقعه وتعجيل إمدادات الأسلحة ودعوة قوات الاحتياط للمرة الثالثة في تشرين الثاني/ نوفمبر. كانت هذه النجاحات باهظة الثمن. فإجمالي النفقات العسكرية للدولة في ذلك العام قُدِّرت بما يصل إلى ٤ مليارات دولار.[43] ولكن حتى مع قدرة النظام على تحمل الحرب بسهولة نوعاً ما من الناحية الاقتصادية كان من الصعب عليه تحمّل مشكلة الخسائر البشرية التي كانت على الدوام من المواضيع الحساسة. ففي نهاية الحرب أعلن رئيس هيئة أركان الجيش العراقي عبد الجبار شنشل أن ١٦٤٠ جندياً قد قتلوا و٧٩٠٣ قد جرحوا في الحرب.[44] وفيما بعد اعترف صدام برقم أكبر من ذلك بكثير: ١٦,٠٠٠ قتيل وجريح من الجيش و٦٠,٠٠٠ قتيل أو جريح من بين منتسبي الجيش والمدنيين

مجتمعين.[45] والتباين الكبير بين الإحصائيتين يعكس حساسية بغداد المفرطة تجاه الأمر، إذ لم يتمكن النظام من إعلان أرقام الخسائر التي بدت أقرب إلى الحقيقة إلا بعد مرور وقت طويل.

النزاعات غير المحلولة كانت تشكل مخاطر كبيرة على البعث، وأبرزها كان تدخل الجيش للإطاحة بالنظام – كما حدث لحكومة البعث الأولى في ١٩٦٣. وفي الحقيقة كانت التقارير تشير إلى أن القتال في كردستان كان يسير بشكل سيئ بالنسبة إلى الجيش العراقي، الذي كان على حافة التمرد.[46] وحاجة بغداد الملحة إلى المزيد من الأسلحة زادت من اعتمادها على الاتحاد السوفييتي. والدعم السوفييتي، الذي كان بمثابة رصيد سياسي وعسكري مهم لبغداد، تحوّل إلى عبء ثقيل حينما بدأ العراق يسعى إلى سبل بديلة لإنهاء الحرب. وفي الختام ينبغي ألاّ ننسى أن النجاحات العسكرية للعراق في خريف ١٩٧٤ دفعت إيران إلى دخول تلك الحرب، وهو تطور كان من شأنه أن يؤدي بالدولتين إلى الدخول في مواجهة مباشرة وهائلة.[47]

وظهرت المؤشرات على الصعوبات الداخلية التي يواجهها النظام للعيان في خريف ١٩٧٤. ففي بداية تشرين الأول/ أكتوبر أصدر مجلس قيادة الثورة قانونين ينصّ أحدهما على عقوبة الإعدام مقابل الانتهاكات الاقتصادية "التي تعرّض الاقتصاد الوطني للخطر".[48] وبحسب المزاعم الكردية لقد استُخدم ذلك القانون بحق الأشخاص الذين كانوا يقومون بتهريب المواد الغذائية والمنتجات الحيوية الأخرى إلى المنطقة الكردية المحاصرة. والقانون الآخر نصّ على عقوبة الإعدام بحق كل الجواسيس، وليس من يتجسس لصالح إسرائيل أو دولة عدوة، كما كانت الحال قبل ذلك القانون. وحينما صدر ذلك القانون في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر أعلنت بغداد عن كشفها شبكة تجسس تعمل لصالح المخابرات الإيرانية بهدف "نشر وتعميق الطائفية بين الناس ونشر الشائعات لتحطيم معنويات الشعب".[49] إن الإعلان عن كشف تلك الشبكة (سواء كان صحيحاً أو مفبركاً) ولهجة البيان كانا مؤشرين على أن الهياج كان منتشراً بين الشيعة، حسبما نستنتجه من استخدام مصطلح (الطائفية) الذي يشير في القاموس العراقي إلى الشيعة. والمشكلة الأخرى التي أوحت بها لهجة البيان كانت هبوط معنويات السكان، والسبب كما بدا واضحاً كان العدد المتزايد للإصابات في الحرب. وقد أصبح معلوماً

في تشرين الثاني/ نوفمبر أن أوامر بالإعدام قد صدرت بحق خمسة من رجال الدين والمثقفين الشيعة، فيما فُرضت أحكام بالسجن على آخرين بتهم انتمائهم إلى "حزب إسلامي محظور" يدعى حزب الدعوة.[٥٠] وليس واضحاً ما إذا كانت هناك صلة موجودة بين شبكة التجسس المذكورة آنفاً وبين حزب الدعوة، لأن حكومة بغداد لم تذكر الأخير علناً قط. وعلى أي حال، ذهبت مناشدات زعماء الشيعة في العراق، ومن ضمنهم آية الله أبو القاسم الموسوي الخوئي، وكذلك رجال الدين الشيعة والسياسيين في لبنان ومنظمة العفو الدولية، لتغيير أحكام الإعدام، كلها ذهبت أدراج الرياح وتمّ إعدام رجال الدين الخمسة في ٥ كانون الأول/ ديسمبر. وبحسب بيان لاحق صدر عن منظمة العفو الدولية تمّ إعدام هؤلاء وسجن آخرين على خلفية الانتقادات التي كان يوجهها السكان الشيعة للحرب،[٥١] حيث أن الشيعة، كما بات معروفاً، كانوا يشكلون غالبية جنود الجيش، ولهذا كانت نسبة كبيرة من الخسائر تقع في صفوفهم.

كما دفعت القيادات العليا للجيش ثمناً باهظاً. ففي صيف وخريف عام ١٩٧٤ تم تسريح عدد من كبار قادة الجيش بمن فيهم قائد الفرقة الثامنة اللواء طه الشكرجي وقائد الحرس الجمهوري داود الجنابي وقائد القوة الجوية حسين حياوي. ولم تعترف بغداد سوى بنقل قائد القوة الجوية إلى "منصب عسكري آخر" ولكنها أنكرت أن يكون نقله قد جاء كنتيجة مباشرة للاضطراب في صفوف الجيش. وزعمت صحيفة **ديلي ميل** البريطانية أن تسريح أولئك القادة جاء في أعقاب اكتشاف مؤامرة عسكرية انتهت بإعدام واحد وعشرين من كبار ضباط الجيش.[٥٢] وكانت أسباب الاضطراب العسكري متشعبة، منها الشكوك حول الحملة الكردية، وتدخل المدنيين في شؤون الجيش، والخسائر البشرية الكبيرة.[٥٣]

كما ظهرت للعيان هزّات في صفوف الحكومة. ففي ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ تم تغيير اثني عشر وزيراً، حيث تمّت إقالة أربعة وزراء فيما نُقل ثمانية آخرون، وكانت هذه التنقلات متعلقة بثلاث وزارات: النفط والمالية والزراعة والإصلاح الزراعي. وأشارت التغييرات إلى تزايد في المصاعب الاقتصادية. كما أن تلك التغييرات جاءت بالمقربين من صدام حسين إلى المناصب القيادية، فمثلاً أصبح عزت الدوري وزيراً للداخلية، وطه ياسين رمضان وزيراً للصناعة والتخطيط، وطارق عزيز وزيراً

للإعلام. وهؤلاء الأشخاص الذين رافقوا صدام أثناء صعوده كرسي رئاسة الجمهورية في ١٩٧٩ سوف يشكلون نواة القاعدة الداعمة له لحين سقوطه في ٢٠٠٣. وكان تعيين هؤلاء مؤشراً على تقوية موقع صدام حسين على حساب البكر.[٥٤] والمؤشر الآخر على ضعف مكانة البكر (الذي كان قد تأثر شخصياً بوفاة زوجته في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر) تمثل في إبعاد سعدون غيدان، موضع ثقة البكر، من منصب وزير الداخلية. كما عكس إخراج غيدان من الوزارة أيضاً فشل وزارته في تجنيد الجنود. ومن التغييرات المهمة الأخرى كان تعيين سعدون حمادي، وهو شيعي ومن أعضاء الحزب المخضرمين من ذوي الصلات الوثيقة بإيران، في منصب وزير الخارجية. البعض نظر إلى تعيينه هذا على أنه تمهيد الطريق لحل سياسي.

مفاوضات ملتوية مع إيران

إن إدراك بغداد بأن الحرب لن تنتهي بالسهولة التي بدت عليها في البداية وأنها تنطوي على خطر الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع إيران، وهو ما لم تكن بغداد تريده بالتأكيد، أجبر الأخيرة على السعي لإيجاد طرق بديلة لحل الفوضى التي كانت تهدد بالإطاحة باستقرار البلد. ولكونها كانت مدركة أن السبيل إلى إنهاء الحركة الكردية يمر عبر إيران، أقدمت بغداد على خطوتين إحداهما مكملة للأخرى. تمثلت الأولى في التوجه السياسي للعراق وتحسين صورته في عيون الإيرانيين. فحكام بغداد، وخاصةً صدام حسين، كانوا يدركون أن مخاوف إيران من معاهدة الصداقة بين العراق والاتحاد السوفييتي كانت هي الدافع الأساسي وراء استئنافها تورطها في القضية الكردية. ولهذا السبب بالذات سعى العراق إلى تهدئة مخاوف إيران عن طريق التقليل من التطرف في صورتها السياسية والتقليل من توجهه المؤيد للسوفييت.[٥٥] وقد عرّفت صحيفة **النهار** ذلك التطور بأنه رغبة بغداد "في أن تكون داخل وخارج المعسكر الاشتراكي في نفس الوقت".[٥٦] وكانت الحرب بالضبط هي التي جعلت من ذلك التطور أمراً معقداً. فمع تطاولها ازداد اعتماد بغداد على الاتحاد السوفييتي لتوفير المساعدة العسكرية مما جعل من الصعب على بغداد إضعاف تلك العلاقات.

ونجحت بغداد رغم ذلك في إيجاد خيارات اقتصادية وسياسية جديدة: علاقات اقتصادية خارجية مع الولايات المتحدة؛ تجديد العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا العظمى في نيسان/ أبريل ١٩٧٤؛ بناء علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع فرنسا؛ تخفيف حدة صورتها فيما يتعلق بالمعاهدة الإستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي؛ تسريب تقارير عن خلافات في الرأي بين بغداد والاتحاد السوفييتي؛ وأخيراً الانفتاح على والتقارب مع الدول العربية المؤيدة للغرب ومن ضمنها المملكة العربية السعودية والأردن ومصر. وقد عملت مصر كجسر للحوار المباشر مع إيران. وكان واضحاً أن العملية غير المباشرة لتقليل حدة صورة علاقات العراق بالاتحاد السوفييتي لن ترضي إيران: إذن لا بد من فتح قناة مباشرة للحوار. ونظراً لعلاقاتهما مع الشاه لعبت كل من الأردن ومصر أدواراً مهمة في فتح تلك القناة للتواصل. وبدأت العملية بمحادثات تمهيدية بين ممثلي كل من العراق وإيران في إسطنبول في آب/ أغسطس ١٩٧٤. وموضوع تلك المحادثات كان الطلب الإيراني بتحديد الحدود في منطقة شط العرب بحسب خط "التالوك". وكان الإصرار العراقي على رفض خط التالوك هو بالفعل العقبة الكأداء أمام نجاح المحادثات.[٥٧] فمن جانبه كان العراق يطالب بإنهاء الدعم الإيراني للكرد. وقبل المحادثات ازداد عدد الحوادث الحدودية. وبالإمكان الافتراض – رغم أن ذلك ليس مؤكداً تماماً – أن تلك الحوادث كانت عرضاً للعضلات من جانب إيران بهدف الضغط على العراق أثناء المفاوضات. ورغم أن الحوادث الحدودية تكثفت خلال فترة إجراء المحادثات في إسطنبول، إلا أنها فشلت في إجبار العراق على القيام بتنازلات فيما يتعلق بشط العرب. وفي إشارة إلى العلاقة بين الهجمات الإيرانية والمحادثات في إسطنبول صرحت بغداد بأن أهداف الهجمات كانت: (١) "ممارسة الضغط على العراق أثناء المفاوضات بهدف ابتزازه"، و(٢) "توفير المساعدة لطغمة عميلها المهزوم الملا مصطفى البارزاني". أما فيما يتعلق بمحاولات إيران مساعدة البارزاني فقد قالت بغداد "إنها – أي بغداد – وبشكل علني وجازم قادرة على القضاء نهائياً على الطغمة الغادرة" وإنها على استعداد لدفع أي ثمن في سبيل ذلك.[٥٨] تم تعليق المفاوضات في ٢٨ آب/ أغسطس. وفي اليوم التالي تقدم العراق بشكوى إلى الأمم المتحدة حول تمركز عدد كبير من القوات الإيرانية، المؤلفة من خمس فرق عسكرية، على طول حدوده. وفي تلك الأثناء سافر مبعوث من الرئيس

المصري أنور السادات إلى كل من بغداد وطهران للوساطة.

المرحلة الثانية من المفاوضات تمّ تحديدها خلال مؤتمر القمة العربي في الرباط في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، حينما ترأس صدام الوفد العراقي. وأوصى مؤتمر القمة بأن يقوم الرئيس السادات والملك حسن الثاني ملك المغرب والملك حسين ملك الأردن ببدء بعثة للوساطة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر طلبت بغداد من الملك حسين أن يعمل كوسيط بين العراق وإيران نظراً لعلاقاته الجيدة مع الشاه وكذلك نظراً لخبرته السابقة في العمل كحكم – رغم أن ذاك كان قد قام بمهمة مصالحة فاشلة في عام ١٩٦٩. وفي كانون الأول/ ديسمبر انخرط كل من السادات والرئيس الجزائري هواري بومدين في نشاطات وساطة مكثفة، إلا أنهما فشلا في مسعاهما بسبب رفض العراق التنازل عن سيادته على شط العرب. ولكن الشاه من ناحيته دأب على المطالبة بذلك التنازل كشرط مطلق مع توجيه رسالة إيجابية إلى العراق في الوقت نفسه مفادها أن إيران لم تشجع الكرد في العراق على تحقيق الاستقلال، بما أن مطالب الكرد تقتصر على "نوع من الحكم الذاتي في إطار العراق".[٥٩] وفعلاً كان هدف الشاه الرئيسي يتمثل في "المحافظة على بقاء الكرد عائمين" من دون التورط في حرب مباشرة في العراق.[٦٠]

أما مرحلة الوساطة بين العراق وإيران فقد بدأت في ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥، حينما زار الشاه الأردن (لأول مرة منذ عشرة أعوام) وبعدها مصر للفترة من ٨ إلى ١٢ كانون الثاني/ يناير. وتركز جانب مهم من محادثاته في الأردن ومصر حول النزاع مع العراق. ونتج عن تلك المحادثات عدد من الاجتماعات بين وزير الخارجية العراقية سعدون حمادي ووزير الخارجية الإيراني عباس علي خلاتبري في الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الثاني/ يناير، ولكن من دون أن تسفر عن أي نتائج. وفي تلك الأثناء بدأ التوتر على طول الحدود يتصاعد ويتزايد معه الدعم الإيراني للكرد. واستمر التصعيد على طول الحدود حتى منتصف شهر شباط/ فبراير. وفي ١١ شباط/ فبراير أعلن صدام عن "تمسك العراق بسيادته واستعداده للدفاع عن أراضيه ومياهه الإقليمية في شط العرب".[٦١] ولكن بعد ذلك ببضعة أيام ظهرت نبرة مختلفة نوعاً ما في تصريحاته. ففي حديث له إلى صحيفة **الأهرام** المصرية صرّح صدام قائلاً إن "الموقف السياسي والعسكري في الشمال لم يكن جيداً كما هو الآن"، وشدّد على أن البارزاني وتحت

ضغط الجيش قد انسحب وأن الجماهير الكردية تتخلى عنه، ولذلك فقد أمسى "وحيداً بصحبة مستشاريه الإسرائيليين فقط، فيما يتمتع بالدعم والحماية من الخارج". وفي ذلك السياق أشار إلى المساعدة التي تقدمها له عناصر عربية، وكان يعني بذلك سوريا. وينبغي الملاحظة أن صدام قد أحجم عن التطرق إلى المساعدة الإيرانية الكبيرة للكرد. وهو في الواقع، في إطار تعليقاته حول النزاع مع إيران، كان يتحدث بنبرة تصالحية مشدداً على الرغبة في "إقامة علاقات حسن جوار معها". وأوضح صدام، بنبرة عملية جداً، أن تعكّر صفو العلاقات كان نتيجة "للخروقات الثنائية لمعاهدة ١٩٣٧ الخاصة بالملاحة في شط العرب"، ولكنه لم يصر – على الأقل تلك المرة – على سيادة العراق على شط العرب.[٦٢]

وكانت المرحلة الأخيرة من المفاوضات في الفترة الممتدة من ٤ إلى ٦ آذار/ مارس ١٩٧٥ في الجزائر خلال مؤتمر الدول المصدرة للنفط (أوبك). وخلال المؤتمر التقى الشاه وصدام مرتين من خلال وساطة الرئيس الجزائري هواري بومدين وفي حضوره. وفي الجلسة الختامية للمؤتمر أعلن بومدين أنه تمّ التوقيع على اتفاقية بين الشاه وصدام حسين. وفي إشارة مفاجئة على المصالحة التقى الاثنان وسط القاعة الرئيسية للاجتماعات وتصافحا وتعانقا على وقع تصفيق حار من الحاضرين.

هزيمة كردية بالوكالة: اتفاقية الجزائر

الموضوع الرئيسي لاتفاقية الجزائر كان وقف الدعم الإيراني للحركة القومية الكردية في العراق، مقابل تنازل العراق عن سيادته على شط العرب، وهذا معناه تحديد الحدود وفقاً لخط التالوك.[٦٣]

وفي أوقات مختلفة دأبت بغداد على تقديم روايات مختلفة حول الظروف التي أنتجت تلك الاتفاقية. وهنا سوف أركّز على روايتين منها. الرواية الأولى، وهي التي ذُكرت عند التوقيع على الاتفاقية، وادّعت أنها وردت في قرار مجلس قيادة الثورة في ٧ آذار/ مارس ١٩٧٣ بخصوص تسوية المشكلة الحدودية بين العراق وإيران (ونتجت عنها المصالحة العراقية – الإيرانية عشية حرب تشرين الأول/ أكتوبر) وقرارات المؤتمر

القطري الثامن لحزب البعث في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤. وبحسب تلك الرواية فإن إيران، وليس العراق، هي التي عارضت شروط الاتفاقية التي تجسّدت لاحقاً في الجزائر.[٦٤] أما الرواية الثانية حول الاتفاقية، والتي سردها صدام على الملأ في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ عشية الحرب العراقية – الإيرانية، فهي أن العراق كان مجبراً على اتخاذ هذا الإجراء "الخطير والشجاع" بسبب نفاد ذخيرته الحربية – حيث لم يتبقَّ لدى القوة الجوية العراقية سوى ثلاث مدافع ثقيلة فقط تواصل بها الحرب على الكرد. كما ادّعى صدام أن الاتحاد السوفييتي لم يكن وفياً لالتزاماته العسكرية تجاه العراق.[٦٥]

كلتا الروايتين المتأخرتين والادعاء بأن الاتحاد السوفييتي لم يكن وفياً لالتزاماته بتزويد العراق بالأسلحة كانت في الواقع غير صحيحة. ففي الحقيقة كان قد تم التوقيع على صفقة جديدة وكبيرة للأسلحة مع الاتحاد السوفييتي في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥. أما الادّعاء المتعلق بنفاد الذخائر فقد بدا وكأنه ذريعة بأثر رجعي غرضها تحويل انتقادات الجيش نحو الاتحاد السوفييتي. والرواية الأولى، رغم قبولها من قبل بعض الباحثين، لا تصمد أمام البحث الدقيق. فقرار مجلس قيادة الثورة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ ومقررات المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث في ١٩٧٤ لم تأتِ قط على ذكر تنازل العراق لإيران عن شط العرب. بل على النقيض من ذلك، فإن التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث – في الوقت الذي عبّر عن الرغبة في حل المشاكل مع إيران سلمياً – شدّد على "التصميم على الدفاع عن حقوق العراق المشروعة".[٦٦] وعلاوةً على ذلك فإن الادّعاء بأن الشاه كان معارضاً لشروط الاتفاق حتى اللحظة الأخيرة فيه تجاهل لحقيقة أن الشاه كان قد عرض على العراق سراً وقف المساعدة الإيرانية للكرد في وقت مبكر (في أوائل عام ١٩٧٢) مقابل تنازل العراق عن شط العرب. ولكن العراق رفض عرض الشاه مع ذلك. كما يجب ألاّ ننسى أن الشاه لم يتخلَّ قط عن مطالباته بشط العرب وأولها إيجاد حجج وتبريرات لحرب مطولة كان في الإمكان تجنبها لو كان العراق قد قبل بالشروط الإيرانية منذ البداية. كما أن إلقاء اللوم على إيران كان يخدم هدف الحفاظ على سمعة الجيش الذي لم يكن قوياً بما فيه الكفاية للحفاظ على المصالح العراقية في شط العرب ولهزيمة الكرد. كما أن تلك الرواية الأولى كشفت عن محاولة صدام إضفاء "عمق" آيديولوجي على إجراء كان مثار جدل كبير لكي يفوز

بالتالي بتأييد كبار المسؤولين في الحزب والمسؤولين السياسيين. وليس واضحاً ما إذا كان قد قام بمشاورات مسبقة مع القيادات السياسية والعسكرية قبل الذهاب إلى الجزائر، ولكنه من دون شك قد ذهب دون التوصل إلى قرار من قبل القيادات العليا. لأن موافقة مجلس قيادة الثورة والقيادتين القطرية والقومية لحزب البعث على اتفاقية الجزائر كانت بعد أربعة أيام من توقيع الاتفاقية. فحقيقة أن الاتفاقية لم تكن موقّعة من قبل الرئيس البكر - الذي كان نظير الشاه - توحي بأمرين ليسا بالضرورة متناقضين: الأول أن حركة صدام تلك كانت حركة حزبية تضمنت الإعلان بأنه الآن هو القائد الأعلى في العراق؛[٦٧] والثاني أن البكر على أقل تقدير كان لديه تحفظات على تلك الحركة. وقد ظهر ذلك من الخطاب المطول الذي ألقاه البكر في ٧ نيسان/ أبريل ١٩٧٥ في ذكرى تأسيس البعث. معظم الخطاب كان مكرساً للحديث عن القضية الكردية والعلاقات مع إيران. ورغم أنه أثنى على الاتفاقية إلا أنه أهمل التنازل عن السيادة العراقية على شط العرب. كما أن الخطاب أهمل أي علاقة بين ذلك التنازل ونجاح العراق في القضاء على الثورة الكردية: فبحسب رواية البكر، فإن الثورة قد تمّ سحقها بفضل قوة الجيش وشجاعته، وليس أي شيء آخر.

والسبب وراء إهمال اتفاقية آذار/ مارس في الخطاب - أو النبرة الاعتذارية التي حاولت الالتفاف عليه - يتمثل في حقيقة أنها اشتملت على تنازل عراقي مؤلم على نحوٍ خاص. فبحسب الاتفاقية تخلى العراق عن اتفاقية سابقة قائمة على القانون الدولي منذ ١٩٣٧ كانت قد منحت العراق حق السيطرة على ممر شط العرب المائي. وكان ذلك تخلياً عن مصلحة عليا وحيوية وإستراتيجية لأن شط العرب كان منفذ العراق المائي الوحيد إلى البحر لغاية ذلك اليوم وأهم منفذ لتصدير نفطه. وعلاوةً على ذلك فإن تحديد الحدود البرية على أساس معاهدة بروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٣ (المادة ١ من اتفاقية الجزائر) كان من الناحيتين النظرية والعملية تنازلاً من العراق عن إقليم خوزستان/ عربستان في إيران، الذي كان العراق يطالب به بسبب سكانه العرب.

لذا فالسؤال الرئيسي هنا هو ما الذي دفع العراق إلى القيام بهذه الخطوة ذات الأبعاد الكبيرة. ويمكن هنا تمييز عدد من الأسباب المتراكمة منها، على سبيل المثال، رغبة

العراق في إنهاء عزلته العربية، وكذلك تعزيز مكانته السياسية والاقتصادية وكسر طوق اعتماده على الاتحاد السوفييتي، إلى جانب تعزيز موقعه في منظمة أوبك. ولكن أهم تلك الأسباب كان بالطبع تصميم صدام حسين على وضع حد للثورة الكردية. فبما أن الحل بالوسائل السلمية قد فشل، كما أن الخيار العسكري قد أثبت محدوديته، لم يبقَ أمام العراق سوى الخيار الثالث: التوصل إلى حل سياسي من خلال إيران، وقد يكون مكلفاً جداً، لكنه سيفتح الباب أمام احتمال حل المشكلة الكردية بالإضافة إلى المشكلات المزمنة مع إيران. وتجدر الإشارة عرضياً هنا إلى أن هذه الاتفاقية كانت من شواذ علاقات الكرد بالدول التي يعيشون فيها. ففي الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية، وخلال القرن العشرين، استغل الكرد التنافس بين الإمبراطوريتين أو الدولتين لتحقيق مصالحهم الخاصة، أو بدلاً من ذلك استغلت هذ الدول الكرد في حروبها ضد الدول المجاورة. والآن، وللمرة الأولى، تضع الدول المتنافسة أيديها بأيدي بعضها ضد الكرد لغرض وضع حد للتنافس فيما بينها.

ربما نظر صدام إلى خسارة العراق لسيادته على شط العرب على أنها خسارة تكتيكية وليست تنازلاً إستراتيجياً، خاصةً وأنه كان يأمل أن يعوض ذلك التنازل بفرضية أن سيطرة العراق أو قيام العراق باستئجار جزيرتين من الكويت، هما وربة وبوبيان، ستضمنان له الوصول الحر إلى البحر.[٦٨] وقد بدأ العراق تحركه لتحقيق ذلك الهدف بالتوازي مع مفاوضاته مع إيران. ففي ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ اخترقت القوات العراقية أراضي الكويت وأقامت نقاطاً عسكرية في منطقة سميطة.[٦٩] واتهم مسؤول كويتي العراق بمحاولة السيطرة على الجزيرتين. وفي مؤتمر أوبك في الجزائر أجرى صدام محادثات مع أمير الكويت بخصوص الجزيرتين، لكنها لم تؤدِّ إلى نتيجة.

أما فيما يتعلق بالشاه فكانت تدفعه الرغبة في التوصل إلى اتفاق للأسباب التالية: عدم رغبته في التورط في حرب مع العراق، ومخاوفه من حكم ذاتي كردي قوي مجاور لإيران، ورغبته في كبح النفوذ السوفييتي، وكذلك طموح إيران في أن تكون القوة الأولى في الخليج. وإنّ تنازل إيران عن دعمها للكرد، الذي غدا واضحاً أنه قد تحول إلى عبء ثقيل، لم يبدُ ثمناً باهظاً جداً للتوصل إلى اتفاقية ستكون لها فوائد عظيمة كهذه.

فيما كانت بغداد تسعى سعياً محموماً لوضع حد للنزاع مع إيران، ظل الكرد دون حراك. وليس على المرء أن يفترض، رغم ذلك، أنهم لم يكونوا على علم بنشاطات بغداد، سيّما وأن الأخيرة كانت قد أعلنت على الملأ تواريخ وأهداف اجتماعاتها مع إيران. وعلى العكس، فمن المنطقي أكثر الافتراض أن الكرد كانوا يأملون أن لا يتوصل العراق وإيران إلى اتفاق. وعلاوةً على ذلك كانت القيادة الكردية منشغلة كليةً بالمجهود الحربي وتوفير المساعدة للسكان المدنيين، و لم تخصص سوى جهداً قليلاً، بالكاد يمكن ملاحظته، لتكوين صلات دبلوماسية وسياسية، وهو بوضوح مجال كانت تنقصها الخبرة فيه. ولربما أن الحقيقة المحزنة، من وجهة نظرهم، هي أن الكرد لم يكونوا يمتلكون، عدا إيران، أي قناة خارجية أخرى للاتصال. وصحيح أنه كان هناك التزام أميركي بعدم التخلي عنهم، ولكنّ هذا الضمان المشكوك به قد ألحق ضرراً كبيراً بالحركة لأنه أدخل في روع الكرد شعوراً مزيفاً بالأمان. إن محاولة القيادة الكردية التمسك بالوعد الأميركي كان مؤشراً على السذاجة إن لم نقل انفصالاً تاماً عن الواقع. وقد ظهر ذلك من خلال البرقية التي بعثها الملا مصطفى البارزاني إلى الولايات المتحدة في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥، التي تضمنت مناشدة منه بإعلان كردستان "الولاية الواحدة والخمسين من الولايات المتحدة".[٧٠] وهذا يعكس، في كل الأحوال، المخاوف التي ظهرت في المعسكر الكردي في أعقاب تجدد المحادثات بين العراق وإيران. وفي ٢٢ كانون الثاني/ يناير بعث البارزاني رسالة إلى هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركية آنذاك، أجاب عليها الأخير بعد شهر مدعياً أنّ رسالة الكرد قد "قوبلت بأقصى درجات الاهتمام من أعلى المستويات في الإدارة الأميركية". لكنّ كيسنجر أضاف أيضاً أنه لا يمكنه دعوة البارزاني لزيارة واشنطن لأن العلاقات يجب أن تبقى سرية، وكذلك بسبب الخوف على سلامة البارزاني الشخصية.[٧١] كما اتضحت مخاوف الكرد بخصوص المستقبل من خلال إرسال مبعوثين كرد إلى الرئيس المصري أنور السادات في شهر شباط/ فبراير على أمل الحصول على معلومات ذات دلالة. كما ظهرت بعض التقارير عن وصول البارزاني نفسه إلى طهران في ٢٦ شباط/ فبراير للحصول على بعض الإيضاحات، ولكن الشاه لم يجتمع به. وكان البارزاني قد أحيط علماً بأن اتفاقاً "سيعود بالفائدة"

على الكرد كان على وشك أن يتم توقيعه بين العراق وإيران. وحتى لو قبلنا بالرواية القائلة إن الكرد كان لديهم معلومات مسبقة عن اتفاقية الجزائر الوشيكة، فإن الأخبار المتعلقة باتفاق عراقي – إيراني لا بدّ أنها كانت مفاجئةً لهم تماماً وضربة قاسية موجهة إليهم. وحتى إن المخابرات الكردية (باراستن) فوجئت. إن الخطى المتسارعة والمدوّخة للأحداث التي سبقت اتفاقية الجزائر تركتهم عاجزين تماماً.

فبعد ساعات على توقيع الاتفاقية مع العراق أوقفت إيران كل أنواع دعمها للكرد، وأغلقت الحدود مع العراق، وأخلت الجنود الإيرانيين والأسلحة الثقيلة من الأراضي العراقية، وأعادت كل مستودعات الأسلحة والمساعدات التي قدّمتها للكرد إلى الأراضي الإيرانية. وفي الوقت نفسه شرع الجيش العراقي بشنّ هجوم كبير ضد الكرد في منطقة السليمانية. و لم يكن المقاتلون الكرد يمتلكون سوى كمية قليلة من الذخيرة وكانوا من دون أسلحة ثقيلة تقريباً، و لم يكونوا يمتلكون على وجه الخصوص أي وسائل دفاعية ضد الطائرات العراقية التي كان بإمكانها تنفيذ طلعات على علو منخفض دون أي مشاكل تقريباً. ولمدة أسبوع تقريباً وقعت معارك ضارية تكبّد خلالها الجانبان خسائر فادحة. لكن المعسكر الكردي، رغم ضعفه، تمكّن من إيقاف تقدم الجيش العراقي إلى الحدود الإيرانية. وفيما كان القتال مستمراً بعثت قيادة البارزاني مناشدة سرية إلى ممثل الـCIA في ١٠ آذار/ مارس ١٩٧٥ جاء فيها: "إن مصير شعبنا في خطر غير مسبوق. إن الدمار الشامل يحوم فوق رؤوسنا. ليس هناك تفسير لكل ما يجري. نحن نناشدكم ونناشد الإدارة الأميركية التدخل إيفاءً منكم بوعودكم".[٧٢] وتشير التقارير إلى أن كيسنجر كان قد تسلم رسالة من البارزاني في نفس اليوم جاء فيها:

إن قلوبنا تنزف ونحن نشهد أن الأثر الجانبي المباشر لاتفاقيتهم (الاتفاقية بين العراق وإيران) هو الدمار غير المسبوق لشعبنا الأعزل، بما أن (حليفكم إيران) قد أغلق حدوده وأوقف كل أنواع الدعم عنا، بينما (عدوه العراق) قد بدأ أكبر هجوم له، وما زال مستمراً حتى هذه اللحظة...، إننا نشعر، يا سعادة الوزير، بأن على الولايات المتحدة مسؤولية أخلاقية وسياسية نحو شعبنا.[٧٣]

طلب البارزاني أن تقوم الولايات المتحدة بالتدخل لدى العراق لوقف هجومه العسكري واستئناف المفاوضات مع الحركة الكردية. كما طلب أيضاً أن تقوم الولايات المتحدة بالتدخل لدى إيران للسماح للكرد بإدامة حرب عصاباتهم الصغيرة لحين حل المشكلة الكردية في إطار المفاوضات الشاملة.[٧٤]

وبحسب تصريحات لاحقة فإن كيسنجر لم يرد على تلك المناشدات العاجلة، لأنه هو نفسه كان منهمكاً سراً في عملية التقارب بين إيران والعراق. وبهذه الطريقة كان كيسنجر يأمل في ضمان نية العراق الحسنة، ولاحقاً موافقته السرية على إجراءات فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل التي كان منشغلاً بها حينها.[٧٥] وعندما بدأت التسريبات في أواخر ١٩٧٥ وأوائل ١٩٧٦ وفي أعقاب عاصفة الرأي العام التي نجمت عن سياسة الولايات المتحدة المثيرة للسخرية التي تمخّض عنها القضاء على الحركة الكردية، نقل عن كيسنجر قوله دفاعاً عن إستراتيجيته: "ينبغي أن لا نخلط بين النشاطات السرية والنشاطات التبشيرية".[٧٦]

وفي مذكراته برّر كيسنجر التخلي عن الكرد بالقول "إن إنقاذهم كان سيتطلب تدخل فرقتين عسكريتين إيرانيتين ومساعدات أميركية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، وهما أمران لم تكن لا إيران ولا الولايات المتحدة مستعدتين لتقديمه".[٧٧] ولم يوضح كيسنجر لماذا أعطى في البداية وعوداً لم يكن في نيته الوفاء بها. وهناك رواية أخرى للأحداث تؤكد على أن إيران لم تقم باستشارة الولايات المتحدة فيما يتعلق باتفاقية الجزائر.

إنّ تعدد الروايات هذا يجعل من الصعب التوصل إلى الحقيقة. ومع هذا يبدو واضحاً أن إدارة الرئيس الأميركي جيرالد فورد لم تجد نفسها ملزمة بوعود إدارة سلفها ريتشارد نيكسون. كما أنها لم ترَ أي حاجة إلى إيقاف التقارب الناشئ بين إيران والعراق، كما لم ترَ في الكرد رصيداً إستراتيجياً يفرض تدخل الولايات المتحدة لصالحهم.[٧٨] تنكّرت الولايات المتحدة لتعهّدها تماماً: فقد أوقفت كل أنواع دعمها المادي، وأحجمت عن كل أنواع التدخل لدى حكومة بغداد لتأمين شروط أفضل للحركة الكردية، ورفضت تقديم الدعم الإنساني من قبيل السماح للاجئين بدخول الولايات المتحدة. كما أن رحيل الولايات المتحدة أعاق أيضاً استمرار المساعدات الإسرائيلية التي كانت، في كل الأحوال، مشروطة بالموافقة الإيرانية التامة.

في ١٣ آذار/ مارس ١٩٧٥ أعلن العراق عن رغبته في وقف تقدم الجيش العراقي إلى منطقة كردستان لمدة أسبوعين. وقالت إذاعة بغداد إن هذه المبادرة موجّهة إلى الشاه الذي طلب، خلال محادثات الجزائر، "مهلة" للمقاتلين الكرد. وحينها يفترض أن الشاه قد عرض على الكرد خيارين لا ثالث لهما: إما الانتقال إلى إيران "بشكل دائم ونهائي" أو تسليم أنفسهم للسلطات العراقية. وأكدت إذاعة بغداد أن هذا القرار لا يعني وقفاً لإطلاق النار مع "الجيب العميل" أو النية في إجراء مفاوضات معه. كما أضافت الإذاعة أنّ في نهاية مدة المهلة فإن "قواتنا المسلحة سوف تستأنف تقدمها لتصفية آخر مواقع الجيب العميل وتفرض السيادة الكاملة على حدود الوطن وتفرض الأمن والنظام والاستقرار".[٧٩] إن تدخل إيران لصالح وقف إطلاق النار كان بهدف إنقاذ ما تبقى من مصداقية الشاه بين الكرد، ولكي يبدو للعالم وكأنه قد منع حدوث إبادة جماعية، والأهم من ذلك كله لضمان تأسيس إجراءات دقيقة في المساحة الزمنية التي تسبق تنفيذ الاتفاقية، ولكي لا يدع أيضاً للعراق فرصة للتنصّل منها.

ومن ناحيتها قررت القيادة الكردية، التي لم ترَ نفسها ملزمة بوقف إطلاق النار، الاستمرار في القتال رغم توقف المساعدات الإيرانية. وفي ١٦ آذار/ مارس ١٩٧٥ عُقد اجتماع لأعضاء القيادة في "كلالة" بين البارزاني وأعضاء المكتب السياسي الكردي والقادة العسكريين بهدف التخطيط لهجوم على جبهة رواندوز، رغم أنّ البارزاني، في اجتماع تالٍ عُقد بعد ذلك بيومين، أعلن عن قراره الشخصي بوقف القتال والانتقال إلى إيران. ومع أنه أبقى الخيار مفتوحاً أمام الآخرين لاستئناف القتال، إلا أن القيادة قررت اتباع قرار البارزاني. وفي نفس الوقت قام (حدك) بمحاولة يائسة أخيرة لاتباع القنوات السياسية. ففي ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٥ أرسل المكتب السياسي للحزب برقية إلى الرئيس البكر عارضاً فيها فتح "حوار فوري" من أجل "التوصل إلى حل حازم ومعقول بيننا على نحو لا يمكن استغلاله من قبل الآخرين". وكان رد الرئيس البكر وصدام صريحاً: لا مفاوضات. كان النظام عازماً على "تطهير تراب العراق من خونته".[٨٠] وفي ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧٥ أرسل البارزاني برقية إلى قادته العسكريين يخبرهم فيها بوقف القتال والانتقال إلى إيران. وفي ٢١ آذار/ مارس أوقفت إذاعة "صوت كردستان" بث برامجها.

ومن بين الأسئلة التي شغلت بال قيادة الحركة الكردية، والتي تمخضت عن الانتقادات الحادة التي وُجِّهت إلى قيادتها، كانت الأسئلة التالية: ما الذي دفع البارزاني إلى تغيير قراره بهذه السرعة؟ ما الذي حدا به إلى وقف القتال، وبالنتيجة أدى إلى إنهيار الحركة؟ هل تبرّئ الأحداث ذلك القرار؟ وبحسب مصادر مختلفة فإن السبب المباشر لقرار البارزاني كان رسالة تلقاها من إيران – على ما يبدو بعد توصل وزيري خارجية كل من العراق وإيران إلى اتفاق نهائي في ١٧ آذار/ مارس ١٩٧٥ حول تنفيذ اتفاقية الجزائر – هدّدت إيران فيها بالتعاون مع الجيش العراقي إذا ما رفض الكرد وقف القتال.[٨١] ومن المستحيل التحقق من هذه الرواية، ولكن حتى إن لم يكن هناك وجود لتهديد كهذا فإن الشاه كان يحتفظ بالخيار الفعال بالضغط على البارزاني عن طريق السيطرة على مصير اللاجئين الكرد في إيران، الذين كان يحتفظ بهم كرهينة. وعدا عن ذلك كانت هناك عدة عوامل متراكمة أثقلت الميزان لصالح خيار وقف القتال. فقد تعرضت الحركة إلى ضغط نفسي ثقيل؛ فقد شعرت أنّ السبل قد قُطعت عنها مع شريانها الحيوي المركزي، فأعداؤها التقليديون الثلاثة – العراق، وإيران وتركيا اللتان أغلقتا حدودهما بوجه اللاجئين الكرد لتحسين علاقاتهما مع بغداد – كانوا يتعاونون ضدها، والولايات المتحدة لم تكن تستجيب لمناشداتها للمساعدة، وحتى المساعدات الإنسانية منها، وأيدي إسرائيل كانت مغلولة بسبب سياسات إيران، كما أن حكومة بغداد قد أغلقت السبل بوجه المفاوضات. والعامل الرئيسي الآخر الذي ساهم في وقف القتال كان السكان الكرد أنفسهم. فرغم أن شريحة من الحركة كانت تؤيد استمرار الكفاح، إلا أن البارزاني قرر مرة أخرى عدم مواصلة القتال من أجل منع حدوث المزيد من المعاناة الإنسانية. والعامل الآخر الذي كان له دور مهم في قرار البارزاني كان حقيقة شعوره بالإحباط وبتقدمه في السن وبسبب مرضه. وقد كان لذلك تأثير، دون شك، على الحركة التي كان وجودها نفسه وعزمها يعتمدان عليه. وبفضل المكانة الاستثنائية للبارزاني في الحركة فإن قراره لم يواجَه بالمعارضة من قِبل الأعضاء الآخرين في القيادة. وسيصبح ذلك القرار هدفاً رئيسياً للانتقادات التي ستوجَّه إلى القيادة عقب انهيار الثورة.[٨٢]

كما وجّهت الانتقادات إلى العلاقات الوثيقة التي أقامتها الحركة مع الشاه، الذي يؤكد المنتقدون أنه كان راغباً في محاربة العراق "حتى آخر كردي". البارزاني من ناحيته

برّر تلك العلاقات بقوله إن إيران تحت حكم الشاه كانت الطرف الوحيد الراغب في مساعدة الكرد.[٨٣]

أقسى الانتقادات وجِّهت إلى علاقات البارزاني السرية مع الولايات المتحدة. فبعد أن انهارت الثورة استنتج الكرد والمراقبون الأجانب أن مجرى الأحداث كان سيبدو مختلفاً لو لم يتم جذب الكرد إلى إقامة علاقات مع الولايات المتحدة. وفي رسالة له إلى الرئيس جيرالد فورد، في عام ١٩٧٧، زعم البارزاني قائلاً: "كان بوسعي منع حدوث الكارثة التي حلّت بشعبي لو لم أؤمن تماماً بالوعد الأميركي. وكان بالإمكان تحقيق ذلك بمجرد تأييد سياسة البعث وتوحيد قوانا معهم، وهو ما عنى اتخاذ موقف معادٍ للمصالح والمبادئ الأميركية وإثارة المشاكل لجيران العراق".[٨٤] ومن دون محاولة تبرير السياسة الأميركية فإن بالإمكان القول إنه كان من السذاجة إلقاء كامل اللوم على عاتق وعود مبهمة وسرية من الولايات المتحدة. وفي الحقيقة إن النقطة الحيوية في القضية كانت التصادم الحقيقي بين حركتين قوميتين. فالعوامل الخارجية لم تخلق ذلك التصادم، رغم أنها أشعلته واستغلته لأغراضها الخاصة. وحتى جدال البارزاني بأنه لولا الوعد الأميركي لكانت القيادة الكردية قد توصلت إلى تفاهم مع البعث رأي مدحوض تماماً. لأن مجرى الأحداث بكامله كان يشير إلى تعمق انعدام الثقة المتبادل بين القيادة الكردية والبعث بعد اتفاقية آذار/ مارس. وعلاوةً على ذلك فقد تمكن البعث من حشر القيادة الكردية في زاوية ضيقة ولم يترك لها خياراً آخر سوى استئناف الثورة. ولهذا يبدو أنه حتى لو أراد الكرد التوصل إلى اتفاق (وهو أمر مشكوك فيه) فإن حزب البعث الذي كان في موقف القوي كان سيرفض ذلك. وقد تأكد ذلك من حقيقة أن البعث قد استغل الموقف لدفع الكرد إلى حافة شن الحرب. الحقيقة هي أن الثورة الكردية لم تكن رداً على أوامر خارجية أو استجابةً لطلب من إيران أو الولايات المتحدة أو إسرائيل.

ومن منظور تاريخي فإن البارزاني وتخلّي حركته عن الثورة كان تكراراً لنمط من الفعل شوهد في فترات سابقة: حينما كانت أي حركة كردية تقترب من تحقيق المكاسب، كثيراً ما كانت تتوقف عن القتال - استجابةً لضغوط داخلية أو خارجية - على أمل استئناف الثورة في ظروف أفضل. ومن الأمثلة على ذلك ثورة الشيخ عبيد الله النهري ضد الإمبراطورية الفارسية بدعم من الإمبراطورية العثمانية؛ وثورة عام ١٩٢٥

التي قادها الشيخ سعيد ضد تركيا؛ وجمهورية مهاباد (التي قادها القاضي محمد) وكانت مدعومة من الاتحاد السوفييتي، والتي انهارت في ١٩٤٧؛ وأخيراً العصيان المسلح الذي قاده البارزاني الذي أوقف القتال بضع مرات حينما كان يشعر بالأرض تلتهب تحت قدميه على توقع استئناف القتال في مرحلة لاحقة. وهروبه مرات إلى تركيا وإيران والاتحاد السوفييتي كان جزءاً من ذلك النمط. ومن المميزات المهمة الأخرى لتلك الثورات كان الدور الفريد الذي لعبه قادتها في اندلاع وانهيار تلك الثورات.

انهيار الثورة

"نحن لوحدنا من دون أصدقاء. الأميركيون لم يساعدونا و لم يوفروا لنا ملاذاً. أعتقد أننا مقبلون على أيام حالكة". هذه العبارات قالها البارزاني فور قراره وقف القتال. وبالفعل في خلال بضعة أيام انهارت الحركة وضاعت ثمار كفاح استمر منذ ١٩٦١ في وقعة خاطفة وضاع معها حلم حكم ذاتي حقيقي، وخيّم على المنطقة الكردية مناخٌ من اليأس والحداد والغضب والإحباط والارتباك حينما شاع خبر وقف القتال. وقد أُبقي أمر القرار سراً حتى اللحظة الأخيرة، لكنّ المشقّة التي سبّبها القتال للسكان تضاعفت حينها بإدراكهم المفاجئ أن كل ذلك الكفاح لم يثمر عن شيء وأن فرص استئنافه كانت ضئيلة جداً. والأمر الذي صعب على الناس تخيّله كان الخبر القائل إن البارزاني، ذلك القائد الأسطوري، قد قرر وقف القتال. ونتيجةً لذلك انهار أصلب الناس عوداً وانخرطوا في البكاء أو أقدموا على الانتحار، فيما أحرق آخرون منازلهم قبل أن يغادروا إلى إيران، وقام آخرون بقتل قادتهم الذين جاؤوا بالخبر السيئ بوقف القتال.[٨٥]
وكان أمام الكرد حينها ثلاثة خيارات، كلٌّ منها أعقد من الآخر: الاستمرار في القتال من دون أي دعم، أو اللجوء إلى إيران، أو الاستسلام لحكومة بغداد. قيادة الثورة بزعامة البارزاني اختارت الذهاب إلى إيران. رفض البارزاني الاستسلام لبغداد لأنه كان متأكداً تماماً من أن البعث سيقتله. في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٥ انتقل البارزاني إلى إيران بصحبة القيادة السياسية الكردية. وبحلول الأول من نيسان/ أبريل تمكن الكثير من المقاتلين الآخرين من الوصول إلى الحدود. تخلّى هؤلاء عن أسلحتهم للسلطات الإيرانية

وانضموا إلى اللاجئين الكرد الذين وصلت أعدادهم في ذلك الحين إلى ما يقارب ٢٥٠ ألف شخص.[٨٦] وبحسب الاتفاقية مع إيران كان اللاجئون الكرد سيحظون بعفو عام وكان بإمكانهم العودة إلى العراق. ولكن صدام مع ذلك أعلن أنه لن يسمح بعودة أربعة أشخاص: البارزاني ونجليه وأحد أبناء إخوته. ومن بين الكرد الذين ظلوا في العراق هرب ٢٠٠٠ منهم إلى الجبال للاستمرار في حرب العصابات، إلا أن معظم الباقين سلّموا أنفسهم لسلطات بغداد بعدما سلّموا أسلحتهم مقابل مبلغ ٣٥٠ دولاراً.[٨٧]

أحلك الساعات بالنسبة إلى الكرد كانت بمثابة أكثر الساعات إشراقاً للجيش العراقي. فقد قدّمت له اتفاقية الجزائر كردستان على طبق من ذهب. فأنجز الجيش في خمسة عشر يوماً ما لم يتمكن من إنجازه في خمسة عشر عاماً من القتال. فبعد انتهاء المهلة تقدمت القوات المسلحة العراقية إلى الأمام من دون غطاء جوي ومن دون أي مقاومة طالما أن معاقل قوات البيشمركة قد أخليت. وأعلنت إذاعة بغداد أن السكان استقبلوا "القوات المسلحة بالهتافات والتصفيق" حينما دخلت القوات العراقية مقرات البارزاني في كلالة في ٢ نيسان/ أبريل ١٩٧٥.[٨٨] وفي بضعة أيام سيطر الجيش على كامل المنطقة الشمالية بما فيها الممرات الجبلية بين العراق وإيران. أحد القادة العسكريين الذين شاركوا في الحملة قال: "ليست هناك حاجة للطائرات الحربية، فليست هناك أي مقاومة. لم تُطلق رصاصة واحدة و لم تُرق قطرة دم واحدة. مهمة السيطرة على (منطقة) الحدود كانت ناجحة تماماً".[٨٩] واستغلت سلطات بغداد السيطرة السريعة والسهلة على كردستان لكي تعوّض عن تنازلها عن شط العرب وترفع من معنويات الجيش التي قوّضتها اتفاقية الجزائر. وقلّل صدام من ظهوره العلني وذلك، على ما يبدو، لكي لا يحرق كل جسوره مع السكان الكرد. أما البكر الذي كان أقل مكراً وحساسية فقد ألقى خطاباً حماسياً في ٧ نيسان/ أبريل ١٩٧٥ وصف فيه السيطرة على كردستان بـ"الحدث التاريخي المهم" الذي سيتحول إلى "عيد وطني وقومي رائع... لأنه تمّ القضاء تماماً على التمرد الرجعي الخائن في أجزاء (معينة) من شمال الوطن وإلى الأبد". وفي معرض وصفه للمعركة قال إنها "كانت معركة صعبة وطويلة"، ووصف العدو بالعدو الصعب "الذي سلّحته الإمبريالية (هكذا كتب) بكميات كبيرة من أحدث الأسلحة". وأثنى البكر على بطولة وقدرة الجيش العراقي "الجديد" الذي كان – حسب

وصفه – من أهم عوامل النصر.[٩٠]

أما البارزاني فكانت له وجهة نظر أخرى حول الكيفية التي تحقق بها النصر: "ترك جنودنا ساحة المعركة غير مهزومين. لم يستطع الجيش العراقي، رغم تفوقه المادي الضخم، من تحقيق ولو نصر واحد. حيث تقدم ذلك الجيش خلال مدة عام من المعارك بضعة كيلومترات فقط تكبّد فيها خسائر جسيمة. كلا إن القرار ضدنا كان قراراً في الميدان السياسي".[٩١]

وقد لخّص الشاعر الكردي سامي شورش جرح الكرد وآمالهم في هذه الأبيات من قصيدته "الانتفاضة":

الجبال والسهول والوديان
الشمس والظلال
البنادق والخناجر
الناجون من الخنادق العميقة
سيأتي اليوم الذي ستنطلق فيه عاصفة الغضب
أمام باب بيت حاكم السليمانية
غيوم الثورة الحمراء ستسري
وستزمجر أمواج البيشمركة الغاضبين

الهوامش

1 – مايكل هاورد، "الحرب والأمم"، من كتاب **الفكر القومي**، للمؤلفين جون هاجنسون وأنتوني سميث، أوكسفورد، مطبعة جامعة أوكسفورد، 1994، ص254-5.

2 – مقتطفات من تصريح نادر للبارزاني والمؤتمنين على أسراره. على سبيل المثال مقابلة البارزاني مع مجلة **نيوزويك**، 22 تموز/ يوليو 1974.

3 – **الثورة**، 27 كانون الثاني/ يناير 1983. وفي نهاية الحرب ظهرت روايات مختلفة، وهناك شك بأن الحقائق التي عرضت في تلك الروايات قد تكون تعرضت إلى التحريف.

4 – صحيفة **لوموند**، 10 تموز/ يوليو 1974.

5 – **الثورة**، 27 كانون الثاني/ يناير 1983.

6 – المجموعة الأساسية من قوات البيشمركة وصل عددها إلى 45 ألف فرد، إلى جانب 60 ألفاً من قوات الاحتياط. (أنتوني ماكديرموت، "أزمة 1975"، تقرير مجموعة حقوق الأقليات، تقرير رقم 23، لندن، مجموعة حقوق الأقليات، 1977، ص16؛ وحول الشريط الحدودي انظر: **نيويورك تايمز**، 1 نيسان/ أبريل 1974).

7 – مكتب السجلات العامة FCO8/2307 في 22 تموز/ يوليو 1974.

8 – أنتوني ماكديرموت، "أزمة 1975"، تقرير مجموعة حقوق الأقليات، تقرير رقم 23، لندن، مجموعة حقوق الأقليات، 1977، ص19. كما كان هناك مدربون هنود أيضاً. (كريس كوجيرا، **الحركة القومية الكردية**، باريس، فلاماريون، 1970، ص316، 304).

9 – مكتب السجلات العامة FCO8/2307 في 11 أيلول/ سبتمبر 1974.

10 – مكتب السجلات العامة FCO8/2308 في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974؛ مكتب السجلات العامة FCO8/2309 في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1974؛ "الحرب في كردستان" تقرير إستراتيجي، 75، رقم 84 (1974) 1.

11 – **الثورة**، 28 نيسان/ أبريل 1974.

12 – مكتب السجلات العامة FCO8/2308 في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974.

13 – "الحرب في كردستان"، ص83؛ **نيويورك تايمز**، 10 آذار/ مارس 1975؛ "أيام قلعةدزه وحلبجة"، متوفرة على صفحة www.kdp.pp.se/old/chimichal.html

14 – مكتب السجلات العامة FCO8/2308 في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974؛ ومكتب السجلات العامة FCO8/2309 في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1974.

15 – مكتب السجلات العامة FCO8/2309 في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974.

16 – مكتب السجلات العامة FCO8/2309 في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1974.

17 – جيوف سيمونز، **العراق: من سومر إلى صدام**، لندن، مطبعة سانت مارتن، 1993، ص179-81.

18 – مقدمة جورج بلاك لكتاب **الإبادة الجماعية في العراق: حملات الأنفال ضد الكرد**، واشنطن، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، تقرير مراقبة الشرق الأوسط، 1993.

19 – مكتب السجلات العامة FCO8/2308 في 19 أيلول/ سبتمبر 1974؛ ومكتب السجلات العامة FCO8/2309 غير مؤرخه.

20 – ماكديرموت، "أزمة 1975"، ص17.

21 – المصدر السابق، ص16.

22 – مكتب السجلات العامة FCO8/2309 في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1974.
23 – **الثورة**، 28 نيسان/ أبريل 1974.
24 – صحيفة *The Baghdad Observer* (يومية كانت تصدر في بغداد)، 31 تموز/ يوليو 1974.
25 – **الثورة**، 28 نيسان/ أبريل 1974.
26 – مكتب السجلات العامة FCO8/2308 في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1974.
27 – مكتب السجلات العامة FCO8/2308 في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1974.
28 – مكتب السجلات العامة FCO8/2308 في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1974.
29 – تقرير منظمة العفو الدولية 1975-1976، لندن، منظمة العفو الدولة، 1976، ص183-7؛ و"كردستان حرة"، لندن، غير منتظمة، رقم 7، كانون الثاني/ يناير 1976.
30 – محاولات بغداد لمنع المراسلين الأجانب من زيارة المنطقة الكردية. (مكتب السجلات العامة FCO8/2308 في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1974).
31 – عن التجاهل العالمي لمصير الكرد انظر: دينيس ناتالي، **شبه الدولة الكردية**، مطبعة جامعة سيراكيوز، 2012، ص21-8.
32 – مكتب السجلات العامة FCO9/2308 في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1974. أخبرني أحد النشطاء الكرد أنهم من أجل تهريب صحافي فرنسي إلى كردستان كان عليهم السير مدة شهر كامل من سوريا عبر تركيا إلى كردستان من أجل لقاء البارزاني. (مقابلة أجراها الكاتب مع الناشط المذكور في 15 حزيران/ يونيو 2012).
33 – صحيفة **الحياة**، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974.
34 – صوت كردستان العراق، 16 أيار/ مايو 1974، وقد نقلت عنها **ديلي ريبورت** في 17 أيار/ مايو 1974.
35 – عصمت شريف وانلي، "كردستان في العراق"، من كتاب جيرارد شاليان، **أمة من دون دولة: الكرد وكردستان**، مطبعة زد برس، لندن، 1980، ص179.
36 – مكتب السجلات العامة FO973/32 في آذار/ مارس 1979.
37 – القوة البشرية للجيش بما فيها القوات النظامية والاحتياط وغير النظامية كانت تقدر بنحو 200 ألف شخص. (مكتب السجلات العامة FCO8/2308 في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1974؛ ماكديرموت، "أزمة 1975"، ص 16).
38 – مكتب السجلات العامة FCO8/2308 في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1974.
39 – أوفرا بينغيو، **الثورة الكردية في العراق**، 1989، ص153.
40 – كوجيرا، **الحركة**...، ص316.
41 – مجلة **الصياد**، 30 أيار/ مايو 1974.
42 – مكتب السجلات العامة FOC8/2308 في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1974. كما كرر كبار الضباط مرة أخرى تفضيلهم الحل السياسي في تشرين الثاني/ نوفمبر التالي. (مكتب السجلات العامة FCO8/2308 في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974).
43 – كوجيرا، **الحركة**...، ص324.
44 – *Arab Report and Record*، 1-15 أيار/ مايو 1975.
45 – **الثورة**، 18 أيلول/ سبتمبر 1980.
46 – مكتب السجلات العامة FCO8/2308 في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974.
47 – كان ألف من الجنود الإيرانيين مشتركين في تلك الحرب. (ماكديرموت، "أزمة 1975"، ص16).

48 – جريدة **الجمهورية**، 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1974.
49 – **الثورة**، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1974.
50 – صحيفة **الحياة**، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974. وصل حزب الدعوة إلى ذروة نشاطه في 1979-1980 بعد الثورة الإسلامية في إيران.
51 – تقرير منظمة العفو الدولية (1975-1976)، ص183-7.
52 – صحيفة **ديلي ميل** البريطانية، 30 أيلول/ سبتمبر 1974.
53 – مكتب السجلات العامة FCO/2309 في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974.
54 – مكتب السجلات العامة FCO/2309 في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974.
55 – انظر أطروحة حاييم شيمش، **العلاقات السوفييتية – العراقية**، 1968-1988: **في ظلال النزاع العراقي– الإيراني**، بولدر، لين رينر، 1992، ص123.
56 – جريدة **النهار**، 11 نيسان/ أبريل 1974.
57 – مكتب السجلات العامة FOC8/2309 في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1974.
58 – إذاعة بغداد في 30 آب/ أغسطس 1974، وقد نقلت عنها **ديلي ريبوت** في 3 أيلول/ سبتمبر 1974.
59 – Arab Report and Record، 16-31 كانون الأول/ ديسمبر 1974.
60 – مكتب السجلات العامة FCO8/2309 في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1974.
61 – إذاعة بغداد، 11 شباط/ فبراير1975، وقد نقلت عنها **ديلي ريبورت** في 12 شباط/ فبراير 1975.
62 – جريدة **الأهرام**، 21 شباط/ فبراير 1975، وقد نقلت عنها **ديلي ريبورت** في 26 شباط/ فبراير 1975.
63 – للاطلاع على النص الأول للاتفاقية، انظر جريدة **الثورة** عدد 7 آذار/ مارس 1975؛ وللاطلاع على النص الكامل الموقع في حزيران/ يونيو انظر: *Orient*, 16. No. 3 (1975)
64 – إدموند غريب، **المسألة الكردية في العراق**، سيراكيوز، مطبعة جامعة سيراكيوز، 1981، ص172؛ وكالة الأنباء العراقية في 10 آذار/ مارس 1975، وقد نقلت عنها **ديلي ريبورت** في 11 آذار/ مارس 1975.
65 – إذاعة بغداد في 17 أيلول/ سبتمبر 1980، وقد نقلت عنها بي بي سي في 19 أيلول/ سبتمبر 1980.
66 – "العراق الثوري 1968-1973"، تقرير المؤتمر القطري الثامن للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي– العراق، كانون الثاني/ يناير 1974 (تشرين الأول/ أكتوبر 1974)، ص217.
67 – البعض يعرّف الاتفاقية على أنها "اتفاقية شخصية تماماً". (**الغارديان**، 22 آذار/ مارس 1975).
68 – ذكر مسؤول إيراني أن النصر العراقي المحتمل على الكرد سوف يحوّل نظر بغداد "إلى العدو رقم اثنين، وهو الكويت تحديداً". (مكتب السجلات العامة FCO8/2307 في 11 أيلول/ سبتمبر 1974).
69 – رويترز، 1 كانون الثاني/ يناير 1974، وقد نقلت عنها **ديلي ريبورت** في 2 كانون الثاني/ يناير 1974.
70 – *Village Voice* (نيويورك)، 16 شباط/ فبراير 1976.
71 – مسعود البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، مج3، ص699.
72 – *The Village Voice*، 16 شباط/ فبراير 1976.
73 – المصدر السابق.
74 – المصدر السابق.
75 – حول سياسة كيسنجر المتغيرة إزاء العراق، انظر: كينيث و. شتاين، "هنري كيسنجر إلى العراق في 1975: بإمكاننا تقليل حجم إسرائيل"، مجلة **الشرق الأوسط** الفصلية، عدد خريف 2006، ص71-8.
76 – صحيفة **نيويورك تايمز**، 12 شباط/ فبراير 1976.
77 – هنري كيسنجر، **سنوات البيت الأبيض**، بوسطن، ليتل، براون، 1979، ص125.

78 – نقل عن برينت سكوكروفت نائب كيسنجر فيما بعد قوله: "لقد أنهينا دعمنا الذي لم يكن أكثر من ثمار بطاطا صغيرة". (كويل لورنس، **الأمة غير المرئية**...، نيويورك، والكر، توزيع ماكميلان، 2008، ص28).

79 – وكالة الأنباء العراقية، 13 آذار/ مارس 1975، وقد نقلت عنها **ديلي ريبورت في** 14 آذار/ مارس 1975.

80 – وكالة الأنباء العراقية، 19 آذار/ مارس 1975، وقد نقلت عنها **ديلي ريبورت في** 20 آذار/ مارس 1975.

81 – كريس كوجيرا، **الحركة الكردية**...، ص329.

82 – بعد ذلك بخمسة وثلاثين عاماً اعتبر مؤيدو الاتحاد الوطني الكردستاني خطوة البارزاني هذه خيانة. ولكونهم أعضاء في قوات البيشمركة كانوا مقتنعين بأنه كان على القيادة الكردية المضي في القتال رغم كل المصاعب. (مثقفون كرد التقتهم المؤلفة في السليمانية في 4 أيار/ مايو 2009).

83 – مقابلة للكاتبة مع مسؤوول مجهول الهوية كان مقرباً من البارزاني في 22 أيلول/ سبتمبر 1985.

84 – فرهاد إبراهيم، **الحركة القومية الكردية في العراق**، (باللغة الألمانية)، برلين، كلاوس شفارتز، 1983، ص610.

85 – لقراءة وصف لتلك الأيام انظر: كريس كوجيرا، **الحركة**...، ص326-33.

86 – ماكديرموت، "أزمة 1975"، ص17؛ فيبي مار، **تاريخ العراق المعاصر**، بولدر، مطبعة ويستفيو، 1985، ص234. وقد قدّرت مار عدد اللاجئين بين 100 و200 ألف لاجئ.

87 – أوفرا بينغيو، **الثورة الكردية في العراق**، ص189.

88 – وكالة الأنباء العراقية في 2 نيسان/ أبريل 1975، وقد نقلت عنها **ديلي ريبورت في** 3 نيسان/ أبريل 1975.

89 – صحيفة **ديلي ستار** (يومية صادرة في بيروت)، 4 نيسان/ أبريل 1975.

90 – **الثورة**، 7 نيسان/ أبريل 1975.

91 – *Die Welt*، 1 نيسان/ أبريل 1975، ونقلت عنها **ديلي ريبورت في** 2 نيسان/ أبريل 1975.

٨

القطيعة

إن اتفاقية الجزائر وقمع الثورة الكردية مهّدا لعصر جديد في تاريخ العراق: فلأول مرة منذ سنوات طويلة أصبح حزب البعث الحاكم الأوحد الثابت على كل العراق. واستمر صدام حسين في تعزيز موقعه بين النخبة الحاكمة.[١] النصر السهل الذي حققه صدام للجيش في كردستان مهّد السبيل لصعوده السريع في هرم الجيش. ولهذا، في ذكرى عيد الجيش في ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦، منح الرئيس أحمد حسن البكر صدام حسين رتبة لواء ركن بأثر رجعي يعود إلى تموز/ يوليو ١٩٧٣. وفي تموز/ يوليو ١٩٧٩، بعد تحضيرات دقيقة جداً، أصبح صدام رئيساً للجمهورية - وفي الحقيقة الحاكم الأوحد للعراق.[٢]

البعث - في أفضل أوقاته

عند النظر إلى الماضي، إلى الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠، نجد أنها كانت من أفضل الفترات بالنسبة إلى نظام البعث. فمن الناحية السياسية لم تتمّ إزالة التهديد الكردي فحسب - ولو لبعض الوقت فقط - بل إن زواج المصلحة بين البعث والحزب الشيوعي لم يعد ضرورياً أيضاً. وفي الحقيقة فقد الحزب الشيوعي في سقطة مريعة واحدة دوره كقوة موازنة بين النظام والكرد، وتحول في عيون البعث إلى مصدر إزعاج ينبغي التخلص

منه تدريجياً ودون إثارة عداء الاتحاد السوفييتي. وهذه العملية التي بدأت عند التوقيع على اتفاقية الجزائر قادت إلى صدع مفتوح في ١٩٧٩ حينما تحول الحزب الشيوعي إلى العمل السري مرة أخرى.

أما من الناحية الاقتصادية – الاجتماعية فإن انتهاء الحرب في كردستان مكّن البعث من تخصيص الموارد لأغراض أخرى، وشهدت البلاد ازدهاراً اقتصادياً لم تشهده من قبل. العوائد المتنامية من صناعة النفط المؤممة تمّ استثمارها في برامج طموحة في القطاعين المدني والعسكري. وأحد تلك البرامج كان خط أنابيب النفط الإستراتيجي الذي أُكمل إنجازه في عام ١٩٧٧، وكان يمتد من الخليج عبر كردستان إلى تركيا. ساهم خط الأنابيب في زيادة إنتاج النفط وحرّر العراق من اعتماده على خط الأنابيب المار عبر سوريا. وإن بناء خط الأنابيب ذاك، الذي تمّ إنجازه دون أي عوائق مهمة من قبل الكرد، زاد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة الكردية لتصدير النفط العراقي. وكان قسم كبير من عائدات النفط يخصَّص لمختلف برامج الرفاهية والبناء التي تفيد الشعب وتزيد من تأييده للنظام، وبالتالي تساهم مباشرةً في تعزيز موقع صدام حسين. وللمفارقة فإن إنهاء الحرب في كردستان لم يؤدِّ إلى تخفيض النفقات العسكرية بل، على العكس، تمّ تخصيص جزء كبير من الميزانية لبناء الجيش بصورة متسارعة، واشتمل على تنويع مصادر أسلحته وزيادة حجم قواته والبدء ببناء مفاعل نووي في ١٩٧٥.[٣]

أحد الدوافع المهمة لزيادة قدرات الجيش كان علاقة العراق المعقدة بإيران. فنظرياً تمّت المصادقة على الاتفاقية في حزيران/ يونيو ١٩٧٥، فبدأ عصر من الانفتاح بين البلدين "أنهى أربعين عاماً من النزاع" بحسب راديو طهران.[٤] ومع هذا فخلف مظاهر الصداقة المقربة والتعاون كانت تقبع وتتراكم مواقف عدائية ملؤها الشك. وكان يغذي تلك المواقف فقدان العراق سيادته على ممر شط العرب المائي، وجيش إيران الضخم، والخلافات الجوهرية للتوجهات السياسية بين النظامين، إلى جانب تنافسهما المستمر للهيمنة على منطقة الخليج.

وبما أن يدي العراق لم تعودا مقيدتين بالحرب مع الكرد في ١٩٧٤–١٩٧٥ وبنزاعه مع إيران، أصبح بإمكان العراق حينها البدء بتقوية موقعه الإقليمي ومحاولة ضمان الدور القيادي الذي كان يصبو إليه في منطقة الخليج والعالم العربي عموماً. وأحد

السبل لتحقيق ذلك كان يتمثل في تبنّي سياسة خارجية أقل راديكالية، وهو ما ظهر من خلال ازدياد تقاربه مع الدول العربية المؤيدة للغرب مثل الأردن والسعودية ومصر. ومن ناحية أخرى فإن علاقات العراق مع سوريا، التي عانت من الضعف لفترة طويلة، أصابها المزيد من التدهور عقب التوقيع على اتفاقية الجزائر. فسوريا كانت قد شجبت الاتفاقية على نحو غير مباشر لأنها، كما أكدت دمشق، اشتملت على تنازل عن السيادة العربية على شط العرب وعربستان (خوزستان الإيرانية). ومن الناحية العملية كانت الاتفاقية تمثل تهديداً لسوريا لأنها سهّلت للعراق بناء قدراته العسكرية. ففي صيف ١٩٧٦ حشد العراق قواته على الحدود مع سوريا ردّاً على التورط السوري في لبنان. كما أن أنبوب النفط الجديد المارّ بتركيا كان هو الآخر شوكةً في الخاصرة السورية. وكل تلك العوامل، بالإضافة إلى العداء القديم الجديد مع بغداد، دفعت دمشق لأن تصبح هي الراعي الجديد للكرد. كما كان للكويت ما يكفي من الأسباب لكي تجعلها تخاف من نتائج اتفاقية الجزائر وضغوط بغداد المستمرة للحصول على موطئ قدم في جزيرتي وربة وبوبيان. ولكن الكويت نجحت في صد تلك الضغوط مجادلةً بأن العراق لم يعد بحاجة إلى استخدام الأراضي الكويتية بما أنه قد وقع اتفاقية تتيح له الملاحة بحريّة في شط العرب.

ومن النتائج الأخرى للاتفاقية والقضاء على الثورة الكردية تمثل في اتباع العراق سياسات أكثر توازناً مع الشرق والغرب، فقد بدأت علاقاته مع فرنسا تتطور في كافة المجالات. أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فرغم أن العلاقات الدبلوماسية لن تظهر معها لعقد آخر من الزمن، إلا أن علاقات العراق الاقتصادية معها بدأت تنمو بسرعة. وعلى نفس المنوال، رغم أن العراق ظل ملتزماً بمعاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفييتي – مصدره الرئيسي للسلاح – إلا أنه سعى إلى تقليل اعتماده على الاتحاد السوفييتي. وفي مسار اتباعه تلك السياسة كان العراق يعمل على أساس تفاهم تمّ التوصل إليه في اتفاقية الجزائر فيما يتعلق بتقليل تواجد القوى العظمى في الخليج. وقد تطلب ذلك تقليل النفوذ السوفييتي في العراق. ومع القضاء على الثورة الكردية صار بإمكان العراق أن يتحرر من تبعية اعتماده على الاتحاد السوفييتي، الاعتماد الذي كان قد تزايد بسبب الثورة الكردية. والاعتبار الآخر كان التنمية الواسعة النطاق التي كان العراق يخطط

لها، وكانت تتطلب دخول التكنولوجيا والخبرات الأوروبية. إن طموح العراق أن يحقق الريادة بين دول عدم الانحياز - وبالنتيجة حاجته إلى أن يعكس صورة دولة غير منحازة لأيٍّ من المعسكرين - لعب دوراً مهماً في سياسات العراق تلك.[٥] وختاماً يجب أخذ مواقف صدام حسين المتناقضة إزاء الاتحاد السوفييتي بنظر الاعتبار، والتي كانت مزيجاً من التعاون المتزايد التي يصاحبها الكراهية وانعدام الثقة المتزايدين.

وفي خلال خمس سنوات من التوقيع على اتفاقية الجزائر تمكّن العراق من أن يصبح قوة إقليمية في موقع قيادي بارز. وقد تيسّر هذا الأمر بسبب الهدوء والاستقرار الداخلي النسبي للعراق، وبسبب الفراغ السياسي في القيادة العربية في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، التي تم التوقيع عليها في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، والتي استغلها العراق في مؤتمر قمة بغداد الذي عُقد في الخريف التالي. والفراغ الآخر الذي حدث في نفس الوقت كان الخليج بعد سقوط الشاه وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بداية ١٩٧٩.

إعادة تثقيف الكرد

في كتابه الشهير **الأمير** يعرض نيكولو ميكافيللي النصيحة التالية حول أفضل السبل لإدارة أرض محتلة: "ما من وسيلة أضمن من الدمار للاحتفاظ بالأرض. فكل من يصبح سيد مدينة كانت معتادة على الحرية ولا يدمّرها فعليه أن يتوقّع أنها هي التي ستدمره".[٦] وحاول البعث أن يقوم بذلك بالتحديد. ففي مذكرة داخلية للبعث تمّ توزيعها في نيسان/ أبريل ١٩٧٥ ورد فيها ما يلي: "هدفنا الإستراتيجي لما يسمى بالقضية الكردية هي أن لا تعود إلى السطح مرة أخرى لا في هذا الجيل ولا في الأجيال المقبلة".[٧] وفي سعيها لتحقيق ذلك تبنّت بغداد عدة أهداف مؤقتة: تدمير الهوية القومية الكردية وصهر الكرد في المجتمع العربي؛ تحطيم القيادة التقليدية الكردية؛ قطع العلاقات الكردية مع العالم الخارجي، لتمنع بذلك الكرد من إعادة تنظيم صفوفهم؛ طرد الكرد من المجالات الإستراتيجية؛ وفي الختام السعي لإقامة قاعدة دعم جديدة للنظام. وقد ساعد الفراغ الذي خلّفته قيادة الحركة الكردية والصدمة التي أصيب بها السكان الكرد بعد انهيار

الثورة بغداد على تحقيق خطتها. ورغم أن زخم الخطة قد تضاءل بعد سنة، إلا أن بعض عناصرها ظل مستمراً لفترة من الوقت.

هدف الحكومة البعيد المدى كان ضرب الملا مصطفى البارزاني ونجليه وعشيرة البارزانيين بسبب دورهم المحوري في الحركة الكردية. إن انتقال البارزاني إلى المنفى في إيران، على ما يبدو، قد ساهم في حل مشكلة صعبة بالنسبة للنظام. وفي الواقع فإن الانتقام من البارزانيين سيستمر لعدة سنوات. فحتى عند وجوده خارج العراق في المنفى ظل البارزاني يمثل مصدر قلق لبغداد، وذلك بسبب استمرار نفوذه على الكرد وبسبب حيويته ومهاراته في البقاء. فحينما كان البارزاني في إيران في ١٩٧٥ قامت بغداد بثلاث محاولات، رغم أنها لم تكن ناجحة، لاغتياله.[٨] ومع خشية بغداد من البارزاني كرجل وكقائد فإن تلك كانت النهاية، لأن البارزاني لم يعد يقوى على خوض جولة أخرى من الحرب. فبعد بضعة شهور من البقاء القسري في إيران مُنح حق اللجوء السياسي في الولايات المتحدة حيث فارق الحياة جراء الإصابة بمرض السرطان في آذار/ مارس عام ١٩٧٩. وقد دفنه أتباعه في إيران، وليس في قريته بارزان، خوفاً من انتقام السلطات. ويبدو أن البارزاني حتى في موته كان يخيف خصومه. نهاية البارزاني التراجيدية سجّلت لنهاية عصر من الكفاح الكردي في العراق يصفها أحد المراقبين بأنه عصر إحدى أقوى "الدول الكردية" منذ حكم البدرخانيين.[٩] إن خروج البارزاني من المسرح ألحق ضرراً كبيراً بالحركة الكردية التي فقدت برحيله الشخصية الكاريزمية التي كانت توحدها. وحسب رأي أحد المثقفين، فإن العامل الرئيسي الذي ساهم في الصحوة القومية الكردية العظيمة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي لم تكن الدعاية القومية التي كان ينشرها مثقفو (حدك) بل نجاحات البارزاني العسكرية التي صارت مصدر فخر للكرد ومحور هويتهم.[١٠]

الشخصان التاليان على رأس قائمة بغداد للاغتيال كانا نجلي البارزاني: ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ جرت محاولة لاغتيال مسعود البارزاني عندما كان في فيينا؛ وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ قُتل عبيد الله، الذي ظل متعاوناً مع صدام لفترة طويلة، حينما اشترك في جدال مع صدام حسين خلال اجتماع حكومي. وفي خريف ١٩٨٣ تمّ اغتيال نجلي البارزاني صابر ولقمان للاشتباه بتعاونهما مع إيران.[١١] وقُتل مع الاثنين

خمسة عشر بارزانياً آخر. وفي نفس الوقت تمّ اعتقال ثمانية آلاف بارزاني، بين شاب يافع ورجل مسن ومؤيديهم من عشيرة البارزانيين، واقتيدوا إلى بغداد. وقد اختفى هؤلاء وتمّ العثور على بقاياهم بعد عشرين عاماً.[١٢] وحينما توفي إدريس البارزاني، إثر نوبة قلبية في شباط/ فبراير ١٩٨٧، لم تخفِ إذاعة بغداد فرحها وصرّحت: "إلى الجحيم... إلى مستقره الأخير".[١٣]

بقيت مشكلة أخرى وحيدة تواجه بغداد وتمثلت في اللاجئين الكرد الموجودين في إيران. مقتنعةً بأن اللاجئين الكرد يشكّلون لها قنبلة اجتماعية وسياسية واقتصادية موقوتة، مارست إيران ضغطاً مستمراً لإعادتهم إلى العراق. ولأن العراق لم يكن أمامه خيار كان يكرّر بين الحين والآخر إعلانه العفو العام عنهم لحثهم على العودة إلى العراق. وقد عاد هؤلاء على شكل موجات إلى العراق. وأكبر تلك الموجات كان في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥ حينما عاد خمسون ألفاً منهم إلى العراق. ولكن الكثير منهم مع ذلك، وخاصةً الذين كانوا في المواقع القيادية، كانوا يخشون على حياتهم ورفضوا العودة. ولكي "تقنعهم" مارست إيران الضغط عليهم من قبيل الاعتقالات العشوائية وفرض حظر التجوال وتشتيت الكرد في مناطق مختلفة من إيران[١٤] ورفضها الاعتراف بهم كمواطنين أو لاجئين. ونتيجةً لذلك عاد معظم الكرد، ما عدا ثلاثين ألفاً منهم، إلى العراق في عام ١٩٧٦. ومع ذلك كانت سياسة العراق وهدفه تحويلهم إلى لاجئين في وطنهم. فمن بين الذين عادوا من هؤلاء أو سلّموا أنفسهم للسلطات كان يوجد أعضاء قدماء في القيادة مثل صالح اليوسفي ودارا توفيق وحبيب محمد كريم وعمر مصطفى، وكلهم تقلّدوا مناصب حكومية صغيرة بعيداً عن المنطقة الكردية. أما البيشمركة والكرد الآخرون الأقل حظاً من هؤلاء فقد تمّ احتجازهم أو اعتقالهم. وبحسب تقرير لمنظمة العفو الدولية فإن ما يقرب من ٢٠٠ منهم قد تمّ إعدامهم خلال سنة واحدة من التوقيع على اتفاقية الجزائر.[١٥] إلا أن الجالية الكردية في أوروبا زعمت أن الرقم الحقيقي أكبر من ذلك بكثير.

وبما يتماشى ونصيحة ميكافيللي حول أهمية تشتيت السكان الخاضعين للاحتلال،[١٦] قامت بغداد بنفي عدد كبير من الكرد إلى مناطق الشيعة في جنوب العراق، إلى محافظات ذي قار والقادسية والمثنى والرمادي، وذلك بهدف صهرهم في بيئة عربية شيعية جديدة.

كانت تلك السياسة تمثل خطراً خاصاً على الكرد لأنها اقتلعتهم من جذورهم من بيئتهم الطبيعية وخلقت لهم ظروفاً مناخية واجتماعية صعبة. وزعم المسؤولون العراقيون أن ما بين ٣٠ إلى ٥٠ ألفاً من الكرد قد شملتهم تلك الخطة، بينما زعمت المصادر الكردية أن عددهم تراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف. وأشار مصدر متأخر إلى أن عدد الأفراد المرحّلين بلغ ٦٠٠ ألف.[١٧] وكان هؤلاء ينتمون إلى واحدٍ من صنوف اللاجئين الثلاثة: اللاجئين العائدين من إيران وتركيا وسوريا؛ والكرد من مناطق الحكم الذاتي المتنازع عليها (على سبيل المثال كركوك وخانقين) والمناطق الإستراتيجية الأخرى.

وبحسب وزير الإعلام العراقي في ذلك الوقت، وكان طارق عزيز، فإن الكرد قد تمّ نقلهم في مجاميع صغيرة مؤلفة من خمس عائلات إلى مئة عائلة إلى القرى العربية "لكي يكونوا قادرين على فهم إخوتهم العرب العراقيين" ولكي يتمكنوا من السفر بحرية في أنحاء العراق حينما تنتهي عملية إعادة تثقيفهم. أما فيما يتعلق بنشاطات (حدك) والبيشمركة فقد صرح طارق عزيز أنهم قضوا أوقاتاً في معسكرات حيث استمعوا إلى محاضرات من أعضاء البعث حول "الوحدة الوطنية والحكم الذاتي الكردي".[١٨]

وبحسب الكرد لم تكن تلك المعسكرات سوى معسكرات اعتقال كان نشطاء (حدك) يخضعون فيها إلى تلقينهم مبادئ البعث. وأكّد طارق عزيز أن عدداً من أعضاء القيادة قد تمّ تعيينهم في مناصب حكومية، وأضاف: "رغم أننا كان بإمكاننا إعدامهم"[١٩]. وقد تمّ قتل ثلاثة منهم فعلاً، وهم دارا توفيق وحبيب محمد كريم وصالح اليوسفي بين أعوام ١٩٨٠-١٩٨١. وقد أشار صدام في تموز/ يوليو ١٩٧٦ إلى سياسة الترحيل معترفاً بأن سلطات بغداد قد قامت بنقل سكان عدد من القرى على الحدود وفي بعض المناطق الإستراتيجية "إلى مناطق أخرى من الجمهورية". كما اعترف صدام بأن الكرد الذين كانوا قد عادوا حينها من إيران قد تمّ نقلهم إلى وسط وجنوب العراق.[٢٠] كما وأعلن حينها أيضاً أن الحكومة العراقية قررت إيقاف تلك الإجراءات لأن الوحدة الوطنية والأمن والاستقرار قد سادت في المنطقة حسب قوله.[٢١] ويحتمل أن يكون الدافع من وراء إيقاف تلك السياسة هو النقيض تماماً، أي تجدّد الاهتياج بين الكرد وحدوث الاحتكاك بين الكرد والشيعة في مناطق سكن الكرد الجديدة. فبحسب المصادر العراقية فإنه لم يبقَ في جنوب العراق سوى ستة آلاف كردي بحلول

أواخر ١٩٧٦، وكان معظمهم من البارزانيين.[٢٢] ولم يتم السماح لهؤلاء بالعودة إلى كردستان إلاّ في أواخر ١٩٧٩.

والمرحلة الأخرى المهمة في خطة بغداد كانت تطهير المتسللين عبر الحدود مع إيران. وقد تطرّقت اتفاقية الحدود التي تمّ توقيعها مع إيران في حزيران/ يونيو ١٩٧٥ إلى هذه المشكلة بالتفصيل. فقد نصّت الاتفاقية على أساليب قاسية وسريعة للسيطرة على عمليات التسلل. وتمّ في حزيران/ يونيو ١٩٧٦ التوقيع على اتفاقية لضبط الحدود مع تركيا أيضاً (تبعها التوقيع على ثلاث اتفاقيات أخرى مع تركيا في أعوام ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٤). وأحد الإجراءات المتضمنة في تلك الاتفاقيات كان إنشاء حزام أمني يمتد من ١٠ إلى ٢٠ كيلومتراً على طول الحدود الشمالية للعراق، وذلك عن طريق إجلاء كل السكان الكرد من قراهم وترحيلهم إلى عمق المنطقة الكردية أو حتى إلى جنوب العراق. وكان الهدف من وراء ذلك منع حدوث عمليات التسلل ومنع التعاون بين السكان الكرد على جانبي الحدود. وكان حرس الحدود العراقيون، المؤلفون من غير الكرد، يحرسون المناطق التي تمّ إخلاؤها. والخطر الآخر من وجهة النظر الكردية تمثّل في كيفية إدارة منطقة كركوك التي سعى الكرد لضمّها إلى منطقة الحكم الذاتي الكردي. فبهدف إسكات المطالب الكردية بكركوك مرة واحدة وإلى الأبد بدأ النظام عملية واسعة لترحيل السكان، وتضمّنت ترحيل الكرد وإسكان العرب مكانهم. وكانت هناك مزاعم بأنه تمّ جلب حتى مصريين وإسكانهم في تلك المناطق.[٢٣] وفي شباط/ فبراير ١٩٧٦ تمّ اتخاذ إجراءات إدارية لتفكيك منطقة كركوك: حيث تم استقطاع المناطق التي فيها غالبية كردية وإلحاقها بمناطق مثل محافظة السليمانية، بينما تمّ توحيد مدينة كركوك وقضاء الحويجة (وكلاهما غنيتان بالنفط) في منطقة إدارية صغيرة واحدة. والأكثر أنه تم تغيير الاسم القديم للمدينة من كركوك إلى "التأميم"، وتلك كانت إشارة إلى تأميم النفط وتأميم المنطقة كذلك، وبذلك تمّ تجريد الكرد من ملكيتهم لها ومنحها هوية عربية.

إن تغيير اسم كركوك كان جزءاً من عملية مكثفة ومطولة لمحو الهوية الكردية وتعريب كردستان. فقد تم تغيير اسم مدينة أخرى هي خانقين (غنية بالنفط هي الأخرى) إلى "العروبة". وتغيير اسم حاج عمران (مقر الحركة الكردية) إلى "النصر".

وتغيير أسماء قرى أخرى: مثلاً إلى أسماء من قبيل "الكرامة" و"الحرية" و"حيفا" و"يافا" و"القدس". وتمّ حظر استخدام كلمة كردستان، وبدلاً من ذلك تم استخدام التسمية المحايدة "منطقة الشمال" أو "منطقة الحكم الذاتي". كما تمّ حذف كلمتي "الكرد" و"كردستان" من الكتب المدرسية ومن تسميات الجمعيات المهنية. وحينما سُئلت ناشطة بعثية كيف تفسر حذف كلمة كردية من تسمية اتحاد النساء الكرديات، أجابت قائلةً: "لن نستخدم أبداً هذه التسمية المسمومة مرة أخرى".[٢٤] وتضمّنت الإجراءات الأخرى حظر تعليم اللغة الكردية في المدارس خارج منطقة الحكم الذاتي؛ إنهاء نشاطات اتحاد نساء كردستان ونقابة معلمي كردستان؛ وحلّ الأكاديمية الكردية للعلوم والفنون؛ ووضعت معوقات أمام تطور جامعة السليمانية التي كانت معقلاً من معاقل النشاط القومي الكردي؛ وقامت الحكومة بنقل الأساتذة الكرد إلى الجامعات الأخرى وقلّلت عدد كلياتها وزادت من عدد الطلبة العرب في كلياتها؛ وقامت الحكومة في النهاية بنقل الجامعة إلى أربيل في عام ١٩٨١ وذلك بهدف ممارسة سيطرة أكبر على نشاطاتها؛ وتمّ إغلاق ثلاث صحف كردية موالية للعراق. ففي شباط/ فبراير عام ١٩٧٦ تم إغلاق جريدة **التآخي**، التي ظلت لفترة طويلة أداةً لخدمة البعث، وتم اعتقال رئيس تحريرها عزيز رشيد عقراوي. وهكذا لم يسلم حتى الموالون للبعث من انتقام سلطات بغداد. وجرى إصدار صحيفة أخرى تعكس الروحية الجديدة هي صحيفة **العراق**. وقد تضمّنت محاولات تعريب كردستان كذلك إبعاد المسؤولين الكرد من منطقة الحكم الذاتي واستبدالهم بمسؤولين عرب؛ ومنح ٥٠٠ دينار عراقي لكل رجل عربي يتزوج بامرأة كردية[٢٥]، إضافةً إلى خطة بعيدة المدى كبيرة التأثير في ١٩٧٥ تضمّنت منح الجنسية العراقية، إضافةً إلى امتيازات وحوافز أخرى، للعرب من الدول العربية الأخرى وذلك بهدف تقليل نسبة الكرد بين سكان العراق.[٢٦]

وفي نفس الوقت أعلنت الحكومة عن البدء بخطط تنمية مكثفة بقيمة ملايين الدولارات تتضمن بناء "قرى عصرية" وشق طرق إستراتيجية وتنفيذ الإصلاح الزراعي وبناء المعامل والمواقع السياحية في الشمال. وفيما كانت هذه الخطط تهدف إلى تهدئة السكان الكرد وتقديم عرض إيجابي للمجتمع الدولي، فإن هدفها الرئيسي كان يتمثل في السعي إلى تحطيم الأنماط الاجتماعية القديمة التي كانت القيادة الكردية تستقي منها

قوتها، وكذلك السعي إلى تعزيز قبضة الحكومة المركزية على الشمال. وهكذا تم ترحيل ما يقرب من ٢٥٠ ألفاً من الكرد الساكنين على الحدود والمناطق الأخرى إلى "قرى عصرية" تمّ بناؤها في مناطق بإمكان السلطات الوصول إليها بسهولة.[٢٧] هؤلاء السكان تم اقتلاعهم من مصادر نفوذهم وقيادتهم التقليدية وأمسوا تحت عين الجيش المسيطرة. وبما أن الكرد كانوا يمرون بمصاعب اجتماعية واقتصادية فقد كان من السهل على النظام تجنيدهم في الجيش مقابل مكافآت مادية. وتحت غطاء الإصلاح الزراعي نقلت سلطات بغداد ملكية الأراضي الزراعية من الأيدي الكردية إلى الأيدي العربية وبخاصة في مناطق جنوب منطقة الحكم الذاتي.[٢٨] كما قامت السلطات بمصادرة أرصدة كبيرة لملّاك الأراضي الكرد.[٢٩] وبهذا فقد هؤلاء المصدر الرئيسي لقوتهم. وعلاوةً على ذلك كان الإعلان عن التنمية الصناعية يحمل في طياته زيادة في التحضّر وإنشاء علاقات اجتماعية جديدة وكسر الولاءات القبلية التقليدية. ولكنّ منطقة كردستان ظلت رغم ذلك "ملتصقة بقطاع زراعي غير منتج".[٣٠] والطرق الإستراتيجية الجديدة التي انتشرت في الشمال كانت تهدف إلى منع مقاتلي حرب العصابات من استعادة سيطرتهم على الأرض، وكذلك إلى إخضاع القرى النائية لسلطة النظام، وإلى تسهيل الانتشار السريع للجيش العراقي. وكما اتضح بعد ذلك فقد ثبت أن التمدّن كان سيفاً ذا حدين. ففي الوقت الذي سمح للبعث بالنفاذ إلى عمق الأرض الكردية، فإنه أدّى كذلك إلى تعزيز الهوية القومية الكردية.

تنفيذ الحكم الذاتي كان الوسيلة الرئيسية التي سعى من خلالها النظام إلى النفاذ إلى عمق السكان الكرد، وكذلك إلى تقويض أسس الحركة الكردية. ورغم أن بغداد لم تتنصّل من الحكم الذاتي، حتى عندما كانت تملك القوة لفعل ذلك، إلا أنها غيّرته حتى صار حكماً ذاتياً بالاسم فقط، خالياً من صلاحية الإدارة الذاتية. وصدام، الذي ظل يتشدّق بالحكم الذاتي، عبّر عن الميزة الخاصة التي كان النظام يرغب في إسباغها عليه بقوله: "إن قرارنا بتطوير الحكم الذاتي لكي يعزز الوحدة الوطنية هو قرار نهائي".[٣١] واتضح كذلك المدى الذي كان من المؤمل أن يخدم حكم ذاتي كهذا الوحدة الوطنية والبعث، من خلال حقيقة أنه في الدورة الثانية لأعمال المجلس التشريعي الكردي، التي بدأت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، كان جميع أعضاء ذلك المجلس قد تمّ

تعيينهم من قبل مجلس قيادة الثورة. وعلاوةً على ذلك كان رئيس المجلس الجديد، وهو أحمد عبد القادر النقشبندي الذي كان الكرد يلقبونه للتندّر "السيد حكم ذاتي"، هو المسؤول الرئيسي لحزب البعث في الشمال. لم يكن المجلس التشريعي ولا المجلس التنفيذي يمتلكان أي سلطات حقيقية. وحتى منصب نائب رئيس الجمهورية، الذي كان يشغله طه محي الدين معروف، ظلّ منصباً بروتوكولياً، تماماً مثل مناصب الوزراء الكرد الأربعة الآخرين. والمسؤولون الذين كانوا يقومون بدور الوسطاء كانوا أبعد من أن يمثلوا طموحات السكان الكرد في الحكم الذاتي، لأنهم في الحقيقة كانوا مأجورين يستخدمهم البعث لتنفيذ سياساته.

والتوجه السياسي الآخر، الذي تعزز بعد قمع الثورة وكان يسير بالضد من جوهر الحكم الذاتي الكردي، كان انعكاساً لمحاولات البعث في نشر العقيدة البعثية بين الكرد وجعلهم يتبنون آيديولوجية وحدوية عربية واضحة. وفتح حزب البعث فروعاً له في كافة محافظات الشمال، بما فيها في القرى العصرية، وتبنّى في العلن تجنيد الكرد في صفوف البعث، وحتى كان يقدم الحوافز لمن ينضم إلى صفوفه، وذلك من قبيل منح المناصب الحكومية للأعضاء الكرد، فيما كان يضع العراقيل أمام تقدم الكرد الذين كانوا يرفضون الانضمام إلى الحزب. ففي جولة له في محافظات الشمال في آذار/ مارس ١٩٧٩ دعا صدام حسين المواطنين الكرد للانضمام إلى حزب البعث لأنه كما قال: "ليس هناك تناقض في أن تكون كردياً وعضواً في حزب البعث، ولا تناقض كذلك بين أن تكون كردياً وأن تكون جزءاً من الأمة العربية". إن محاولات النظام لخلق تشابك بين الكردية والعروبة وصلت إلى حد أن صدام أعلن أن صلاح الدين الأيوبي، البطل الكردي المسلم الذي ولد في تكريت، هو في الأصل عربي.[٣٢] ويتعين ملاحظة أمر آخر هو أن ليس كل الكرد يفتخرون بصلاح الدين الأيوبي، وذلك لأنه لم يتزعم القضية الكردية.

تجدّد الكفاح من أجل الحكم الذاتي

وجّهت حرب عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ضربة قاسية للحركة القومية الكردية، ولكنها لم تكن الضربة القاصمة التي انتواها النظام وخشيتها الحركة نفسها. وقد عكس البارزاني

تلك المخاوف حينما أعلن في أيار/ مايو عام ١٩٧٥، أثناء وجوده في إيران، أن "الحرب من أجل الحكم الذاتي قد وصلت إلى نهايتها ولن يتم استئنافها مرة أخرى".[٣٣] إلا أنه أعرب في مناسبة أخرى عن أمله في أن يقوم من يأتي من بعده باستئناف النضال. وبالفعل انتهى الهدوء الذي فرضه النظام على كردستان بعد عام واحد فقط من انتهاء القتال. وبدأت الحركة الكردية في إعادة تنظيم صفوفها من موقع الإحساس بالضآلة في مواجهة البعث. كانت حكومة البعث، من خلال أذرعها المتعددة المتمثلة في الجيش والشرطة والإدارة، تحكم كردستان بيد من حديد. وفي الحقيقة كان عدد قليل من البيشمركة وأعضاء (حدك) قد تصالحوا مع البعث. حزبان كرديان، هما (حدك – المنشق) الموالي للبعث والحزب الثوري الكردستاني، أصبحا عميلين للبعث بكل ما للكلمة من معنى. كان السكان الكرد يشعرون بإحباط كبير من النضال القومي الكردي ومن عدم أهلية القيادة الكردية. فالقيادة كانت، قبل كل شيء، ممزقة. لم تكن هناك حركة مركزية تقود الصراع، بل كانت هناك مجموعات متباعدة كلها منهمكة في صراع داخلي مرير فيما بينها. ولكن عاملين مهمين لا يمكن الاستغناء عنهما جعلا النضال مستمراً: الاندفاع الكردي لتقويض الحكومة المركزية والتورط الأجنبي.

أعمال القمع من قبل النظام ضد السكان الكرد بدأت ترتد على بغداد. ففي أوائل عام ١٩٧٦ اندلعت اشتباكات عفوية بين المواطنين الكرد وقوات الجيش والشرطة العراقية على خلفية الترحيل القسري للسكان الكرد. ومن المحتمل جداً أن اشتباكات من هذا القبيل، والتي اشتدت بمرور الزمن، هي التي دفعت الحكومة إلى وقف سياسة الترحيل في تموز/ يوليو من ذلك العام. وفي ظل ذلك المناخ السائد بدأت المجاميع السياسية المصممة على استئناف النضال الكردي في إعادة تنظيم صفوفها. وأولى المجاميع التي قامت بذلك كانت مجموعة جلال الطالباني، الاتحاد الوطني الكردستاني (اوك)، وهي الجماعة التي أعلن راديو دمشق عن تأسيسها في تموز/ يوليو عام ١٩٧٥. لم يلعب الطالباني دوراً محورياً في الحرب السابقة، كما لم يكن مشتركاً في الحلف الفاشل مع إيران وما نجم عنه. ولهذا كان بإمكانه أن يتنصل من المسؤولية عن النكسة ويستغل الفراغ السياسي الناجم عنها لتحقيق حلمه بقيادة الحركة – وهو حلم لم يكن ليتحقق طالما ظل البارزاني مسيطراً على مسرح الأحداث. كان مقر الاتحاد الوطني في

دمشق، حيث قدّم نفسه على أنه حزب ذو آيديولوجية يسارية – راديكالية. ورغم أنه كان ينتقد (حدك) لسياساته "اليمينية" و"العشائرية" التي أدّت إلى انهيار الثورة، إلا أنه كان ينشد في الواقع تحقيق نفس أهداف (حدك): تدمير نظام البعث الدكتاتوري، إنشاء نظام ديمقراطي في العراق وتنفيذ "الحكم الذاتي الحقيقي" للكرد.[٣٤]

ولأسباب متعددة كان موقف (حدك) أكثر دقةً وحرجاً من موقف (اوك): صاعقة النكسة التي لطخته؛ الانتقاد الداخلي الشديد، اختفاء البارزاني من المشهد مما مثّل غياباً مؤقتاً للراعي؛ تشتت قيادة الحزب وأعضائه في إيران وأرجاء العراق وأوروبا، والنزاع الداخلي حول السبيل التي ينبغي اتباعها. ولهذا فليس من العجب أن ينقسم (حدك) في المراحل الأولية من إعادة التنظيم إلى عدة فصائل. وأهم تلك الفصائل كان (حدك – القيادة المؤقتة) بقيادة نجلي البارزاني إدريس ومسعود و(حدك – اللجنة التحضيرية) بقيادة محمود عثمان. إن إدريس ومسعود، اللذين رافقا البارزاني خلال مسيرته السياسية والتحقا به في المنفى بإيران في أعقاب انهيار التمرد في ١٩٧٥، عادا إلى العراق بعد فترة قصيرة وحاولا السير على خطى والدهما. ومن بين الاثنين كان مسعود الأنشط والقائد بطبيعته. ففي عمر السادسة عشرة ترك الدراسة وانضمّ إلى قوات البيشمركة، وبعد سن العشرين أصبح مسؤولاً عن الباراستن.

أما فيما يخص أوضاع الحزب في بداية عام ١٩٧٦ فقد شرع المهاجرون ومؤيدو البارزاني في أوروبا في إعادة التنظيم لصالح القيادة المؤقتة التي أصبحت في النهاية الفصيل المهيمن على (حدك).[٣٥] وبمرور الوقت نما دور الجالية الكردية في تحشيد الدعم الغربي للقضية الكردية. واعترافاً منها بالأخطاء السابقة تعهدت القيادة المؤقتة لـ(حدك) بدمقرطة الإجراءات الحزبية، والاشتراك مع جهود الكرد في الدول الأخرى لتحقيق حكم ذاتي حقيقي في إطار العراق. وأكملت المجموعة المراحل الأولية لذلك المشروع في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، وذلك حينما عقدت المؤتمر التاسع للحزب في مدينة رضائية بإيران وتبنّت تسمية (حدك). وقد حدّد المؤتمر الإستراتيجية الجديدة للحزب واختار إدريس البارزاني رئيساً له. والواقع أن إدريس هو الذي قاد الحزب بالاشتراك مع مسعود.

بالتوازي مع تلك المحاولات وإعادة التنظيم خارج العراق، شرع (اوك) و(حدك)

إدريس ومسعود البارزاني في تعزيز مواقعهما في كردستان نفسها. وقد تقدم (اوك) تلك الجهود وتمكّن بعد فترة من تعزيز سيطرته على منطقة السليمانية، وهي منطقة نشاط الطالباني التقليدية. وظهر (حدك) على المسرح في مرحلة لاحقة، بعد أن أعاد تنظيم نفسه في منطقة بادينان. وسعى الأخوان إلى استعادة قيادة الشعب الكردي بأكلمه، ولكنهما فشلا في تكرار إنجازات والدهما. وتوفي إدريس إثر نوبة قلبية في ١٩٨٧ عن عمر ٤٢ عاماً، في حين استمر مسعود البارزاني، الذي يصغره بعامين، في الاحتفاظ بالسلطة.[٣٦] ومع ذلك كان عليّ مسعود البارزاني أن يتحمل وجود معسكر مناوئ بقيادة جلال الطالباني الذي لم يتمكن من احتوائه أو هزيمته أبداً. وكنتيجة لذلك انقسمت كردستان العراق إلى معسكرين عقب وفاة الملا مصطفى البارزاني، وعلى رأس أحد الفصيلين كانت تقف القيادة التقليدية للبارزانيين، بينما تزعم الطالباني المعسكر الأكثر ثقافةً وحضرية. إن فشل الحرب الكردية في ١٩٧٤-١٩٧٥، والقيادة الباهتة لنجلي البارزاني، وظروف ما بعد الحرب الصعبة في كردستان، والطلب الملحّ لظهور قيادة جديدة - كلها مهدت السبيل لبروز معسكر الطالباني. وقد دار الصراع بين المعسكرين على عدة جبهات وجلب معه صراعاً بين الأجيال كان معسكر الطالباني يمثل فيه، بصورة عامة، الجيل الأصغر سناً.

بدأ (حدك) و(اوك) حرب عصابات ضيقة النطاق. وبمرور الزمن ادّعى كلاهما تحقيق نجاحات باهرة، وإن كان التحقق منها صعباً. الأمر الذي كانت له نتائج كارثية على الكرد تمثل في صراع على السلطة نشب بين (حدك) و(اوك) وبينهما وبين بقايا الأحزاب الكردية الأخرى. ففي سنوات إعادة التنظيم الأولى أُولي الجهد الأكبر لتصفية الحسابات فيما بين الأحزاب نفسها بدلاً من توجيهه إلى خوض النضال ضد النظام.

ورغم خبرتهما السابقة أُجبر الحزبان على الاعتماد على دعم القوى الخارجية، الأمر الذي ساهم مساهمة كبيرة في الواقع في إعادة إحياء الحركة الكردية. ومع الانسحاب المؤقت لإيران من المشهد أسرعت سوريا إلى استخدام الورقة الكردية لضرب بغداد. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، حينما كانت الحرب لا تزال مستعرة في كردستان، اتهمت بغداد دمشق بشكل غير مباشر بتقديم الدعم للكرد. وبسبب المشاكل الثنائية، التي ذكرناها فيما سبق، ازداد حجم ذلك الدعم مع التدهور المتزايد للعلاقات بين البلدين.

ومنحت دمشق الملجأ وكذلك الدعم المالي لمجموعة الطالباني، كما دعمت جهودها الدعائية. وقد مكّن ذلك الدعم الطالباني من دخول العراق وتعزيز مواقعه هناك. ولكن الدعم السوري كان فيه عيب واحد: كان يتغير تبعاً لتغيّر طبيعة العلاقات بين العراق وسوريا. ولهذا فحينما بدأت كل من دمشق وبغداد بمحادثات المصالحة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ - كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ أمرت دمشق الطالباني بإيقاف نشاطاته والدخول في حوار مباشر مع حكومة بغداد. ولكن مع عدم تمخض الحوار بين بغداد ودمشق عن أي نتيجة، وعودة العلاقات إلى التوتر مرة أخرى، استُؤنف الدعم السوري بكامل قوته للطالباني.

كانت تركيا ملتزمة بدقة كبيرة باتفاقياتها الأمنية مع العراق، مانعةً، قدر الإمكان، أي نشاط لكرد العراق على أراضيها. لقد اتبعت تركيا هذه السياسة بسبب علاقاتها الجيدة عموماً مع العراق وكذلك لخشيتها من امتداد تأثير النشاطات الكردية إلى كرد تركيا. ولكن رغم ذلك، ولدى حدوث خلافات كبيرة بين العراق وتركيا، كما حدث في عام ١٩٧٦ بسبب مديونية تركيا النفطية لبغداد، كانت تركيا تتغاضى تماماً عن النشاطات الكردية التي كانت تحدث خلف حدودها. لقد امتنع كل من العراق وتركيا عن استخدام الورقة الكردية ضد أحدهما الآخر، وهو ما يفسر التعاون الوثيق بين (حدك) ومجموعات المعارضة الكردية التركية في تلك الفترة. وكان هذا هو الواقع عقب ظهور حزب العمال الكردستاني (ب ك ك) في تركيا ونشاطاته المعادية لتركيا، والتي بدأت في ١٩٨٤.

أما فيما يتعلق بإيران، ولحين بقاء الشاه في السلطة، فقد نفّذ بدقة كبيرة ما ترتب على إيران من اتفاقية الجزائر وأحجم عن تقديم الدعم للكرد ضد الحكومة العراقية. ولكن نقطة التحول حدثت حينما تسلّم آية الله الخميني السلطة وأقام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في شباط/ فبراير ١٩٧٩. وقد تغيّرت موازين القوى بين العراق وإيران بين ليلة وضحاها. مبدئياً سعى الخميني إلى زعزعة النظام البعثي "الملحد" عن طريق من كان يعتبرهم حلفاءه الطبيعيين: وهم بالتحديد شيعة العراق. ولكنه سرعان ما أدرك أنه أياً كانت جاذبيته بالنسبة إليهم فقد كان من الصعب ترجمته إلى عمل سياسي بسبب الضعف الكبير للشيعة. ولهذا، ومثل سلفه، تحول الخميني نحو الكرد بهدف زعزعة

البعث، وذلك رغم التناقض المتأصل بين إيران الشيعية والكرد السنة وكذلك بين النظرة الدينية الإيرانية للعالم وبين الحركة القومية الكردية العلمانية إلى حدّ ما. وإنّ بروز هذا التحالف كان محيراً أيضاً إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الكرد الإيرانيين كانوا حينها قد حملوا السلاح بوجه الجمهورية الإسلامية.

وفي تحدٍّ واضح لاتفاقية الجزائر شرع الخميني في تحريض الكرد العراقيين ضد حكومتهم. والمجموعة الكردية التي تم اختيارها لتقوم بذلك كانت (حدك) بقيادة نجلي البارزاني إدريس ومسعود. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ سمحت إيران لـ(حدك) أن يعقد مؤتمره التاسع على الأرض الإيرانية. وفي شباط/ فبراير ١٩٨٠ بدأت إذاعة طهران بث تقارير باسم (حدك)، وفي نيسان/ أبريل بثت الإذاعة برقيةً من الحزب يؤيد فيها الثورة الإسلامية. وفي شهر أيار/ مايو التالي استأنفت إذاعة صوت كردستان العراق السرية، التي كانت الوسيلة الرئيسية لتحشيد الكرد، بثّ برامجها، وذلك كما يظهر برعاية إيرانية بعد توقف دام خمس سنوات.

تمثّل رد فعل البعث الأولي في استغلال الورقة الكردية أيضاً، وذلك لتحقيق هدف مزدوج تمثل في تهدئة الكرد العراقيين من غير المولعين بالقتال وكذلك تحريض الكرد الإيرانيين ضد حكومتهم. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ أعلنت بغداد عن صدور قانون المجلس التشريعي، وهو نسخة منقحة عن قانون المجلس التشريعي الصادر في ١٩٧٤، والذي تأسس بموجبه مجلس تشريعي منتخب للكرد. وقدّم النظام الخطوة على أنها قفزة كبيرة إلى الأمام لتحقيق طموحات الكرد في الحكم الذاتي لأنه، وللمرة الأولى منذ ١٩٧٤، سيتم انتخاب المجلس التشريعي الكردي ولن يتم تعيين أعضائه من قبل الحكومة. إلا أن المعارضة الكردية رغم ذلك كانت متشككة جداً حيال نوايا النظام الحقيقية. فأولاً وقبل كل شيء كانت صياغة القانون صياغة إشكالية حيث تفادت ذكر مصطلحات حساسة من قبيل: الكرد، كردستان، واستخدمت عوضاً عنها مصطلحات بديلة من قبيل سكان منطقة الحكم الذاتي. ثانياً: بما أن المجلس يمكن عقده وحلّه بمرسوم جمهوري فقد كان في الواقع صنيعة بيد الرئيس. والأسوأ من ذلك تعيّن أن يكون أعضاء المجلس من البعثيين، وأن يقسم كل منهم لدى تسلّمه مهام منصبه على الالتزام بمبادئ ثورة ١٧–٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨ البعثية.[٣٧] الخطوة الثانية التي قامت

بها حكومة بغداد كانت تقديم الدعم للكرد الإيرانيين الذين تورطوا في الثورة بعد هدوء نسبي استمر مدة ثلاثين عاماً. و لم يقتصر دعم بغداد لهم على الدعم المادي والعسكري، بل مضت إلى حد الاتفاق معهم على "تحرير كردستان إيران" لتحقيق "الاستقلال".[٣٨] ولكن كما تبين فيما بعد فإن الحرب بالوكالة التي كان العراق وإيران يخوضانها لم تكن سوى مرحلة فاصلة سبقت الحرب المباشرة والشاملة التي اندلعت بينهما في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠.

الهوامش

1 – وصف أحمد حسن البكر حاله بأنه كالمسجون في بلده. (مقابلة مع مسؤول بعثي سابق، الجزيرة، 2 حزيران/ يونيو 2008).

2 – مناقشة صعود صدام إلى السلطة تتجاوز مدى هذا الكتاب، ولكني سأشير إلى عواقبه في الفصول ذات العلاقة من هذا الكتاب.

3 – زاد العراق نفقاته العسكرية بمقدار ستة أضعاف، من 800 مليون دولار أميركي في 1972 إلى 5 مليارات دولار في 1979. (عباس النصراوي، "العواقب الاقتصادية للحرب العراقية- الإيرانية"، مجلة **العالم الثالث** الفصلية/ 8، العدد 3، سنة 1986، ص869-95.

4 – *R. Iran Courier*، 16 حزيران/ يونيو 1975، ونقلت عنها **ديلي ريبورت** في 17 حزيران/ يونيو 1975.

5 – بسبب الحرب مع إيران لم يقم العراق باستضافة مؤتمر دول عدم الانحياز في 1982، كما كان مقرراً مبدئياً.

6 – نيكولو ميكافيللي، **الأمير**، هارموندز وورث، بينكوين بووكس، 1971، ص48.

7 – *Pesh Merga* (هلسنكي)، آب/ أغسطس 1975.

8 – أوفرا بينغيو، **الثورة الكردية في العراق**، 1989، ص170.

9 – كريس كوجيرا، **الحركة القومية الكردية**، باريس، فلاماريون، 1970، ص331. "كان بدرخان حاكم إمارة بوتان حتى منتصف القرن التاسع عشر، ويعتبر أبا الفكر القومي الكردي".

10 – مارتن فون برونسن، **الأغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية في كردستان**، لندن، زِد برِس، 1992، ص240.

11 – أخبرني نجل لقمان (سيوان البارزاني) كيف نجا من نفس المصير. (سيوان البارزاني في مقابلة له مع الكاتبة في باريس في 21 أيلول/ سبتمبر 2008).

12 – كويل لورنس، **الأمة غير المرئية...**، نيويورك، والكر، 2008، ص31.

13 – إذاعة بغداد، صوت الجماهير، 2 شباط/ فبراير 1983، وقد نقلت عنها **ديلي ريبورت** في 3 شباط/ فبراير 1983.

14 – في مقابلة مع زبيدة بروراي، وهي لاجئة سابقة في إيران، أخبرتني أن السلطات الإيرانية عزلتهم عن الكرد الآخرين. (زبيدة بروراي في مقابلة لها مع الكاتبة في باريس في 20 أيلول/ سبتمبر 2008).

15 – "تقرير منظمة العفو الدولية، 1975-1976"، لندن، منظمة العفو الدولية، 1976، ص 183-7.

16 – ميكافيللي، **الأمير**، ص48.

17 – هاوارد آدلمان، "التدخل الإنساني: حالة الكرد"، **الجريدة العالمية لقانون اللاجئين**، 4، العدد 1 (1992).

18 – صحيفة **واشنطن بوست**، 22 آذار/ مارس 1976.

19 – المصدر السابق.

20 – صحيفة **التايمز**، 27 تموز/ يوليو 1976.

21 – المصدر السابق. وفي مناسبة أخرى كشف مزيداً من التفاصيل حول الخطة: "نقل السكان من الحدود نحو 20 كيلومتراً إلى عمق الأراضي العراقية"، و"سيتمركز الجيش في المنطقة"، و"سيتم شق الطرق في الجبال". (صدام حسين، "خندق واحد أم خندقان"، من نشرة **الثورة والعراق الجديد**، منشورات بغداد، دار الحرية للطباعة، 1981، ص34-5).

22 – أوفرا بينغيو، **الثورة الكردية**، ص172.

23 – كاميليا فواز الصلح، "الهجرة وانتقائية التغيير: النساء الفلاحات المصريات في العراق"، (*Peuples Mediterranees*, No. 31-32, 1985, p. 243)

24 – **البيشمركة**، آب/ أغسطس – أيلول/ سبتمبر 1976.

25 - Merella Galletti, *Le relazioni tra Italia eKurdistan* (Rome: Istituto Per I'Oriente C.A Nallino, 2001), p. 218.

ويتحدث أنثوني ماكديرموت عن أن المبلغ كان يساوي 750 جنيهاً إسترلينياً. (أنثوني ماكديرموت، "أزمة 1975"، تقرير مجموعة حقوق الأقليات رقم 23، لندن، مجموعة حقوق الأقليات، 1977، ص20).

26 – جريدة **الجمهورية**، 13 كانون الثاني/ يناير 1975.

27 – عصمت شريف وانلي، "كردستان في العراق"، من كتاب **شعب من دون دولة: الكرد وكردستان**، لندن، زد برس، 1980، ص165؛ S.J. Laizer, Martyrs, *Traitors and Patriots: Kurdistan After the Gulf War* (London: Zed Press, 1996), p. 165.

28 – في بداية عام 1976 صادرت حكومة بغداد 566 ألف دونم من الأراضي الزراعية في منطقة الحكم الذاتي وأنشأت 160 مزرعة جماعية. (وكالة الأنباء العراقية، 11 آذار/ مارس 1976، وقد نقلت عنها بي بي سي في 11 آذار/ مارس 1976).

29 – في حزيران/ يونيو 1976 تم تحديد مقدار ما يمكن امتلاكه من أرض زراعية في منطقة الحكم الذاتي لكل ملاّك بما يتراوح بين 40 إلى 120 دونم من الأرض. (وكالة أنباء الشرق الأوسط، 2 حزيران/ يونيو 1976، وقد نقلت عنها **ديلي ريبورت** في 5 حزيران/ يونيو 1976).

30 – دينيس ناتالي، **شبه الدولة الكردية**، سيراكيوز، مطبعة جامعة سيراكيوز، 2010، ص2.

31 – وكالة الأنباء العراقية، 2 أيلول/ سبتمبر 1976، وقد نقلت عنها **ديلي ريبورت** في نفس التاريخ.

32 – جريدة **الثورة**، 32 شباط/ فبراير 1979.

33 - *Arab Report and Record*, 15 May 1975.

34 – يقول مايكل ليزنبرك في مقاله "التمدن، الخصخصة والمناصرة: الاقتصاد السياسي لكردستان العراق" في كتاب **الكرد: الفكر القومي والسياسة**، فالح عبد الجبار وداود هشام، لندن، دار الساقي، 2006، ص164-5: "كان من الصعب جداً التفريق بين الأحزاب السياسية الرئيسية في كردستان العراق بناءً على مصالح طبقية أو اختلافات آيديولوجية".

35 – وبحسب إدموند غريب بدأت إعادة التنظيم في تشرين الثاني/ نوفمبر 1976 واستئناف النشاط في أيار/ مايو 1976. (إدموند غريب، **القضية الكردية في العراق**، سيراكيوز، مطبعة جامعة سيراكيوز، 1981، ص182).

36 – في عام 1999 جعل مسعود البارزاني من نيجيرفان البارزاني، نجل إدريس، البالغ 32 عاماً، يده اليمنى حينما عيّنه رئيساً لوزراء إقليم كردستان – فصيل البارزاني.

37 – جريدة **الثورة**، 6 كانون الأول/ ديسمبر 1979، 17 آذار/ مارس 1980.

38 – "يجب أن تخططوا... لتحرير كردستان إيران وتحقيق استقلالها". (إذاعة بغداد في 22 آذار/ مارس 1980، وقد نقلت عنها **ديلي ريبورت** في 24 آذار/ مارس 1980).

القسم الثاني

بين نارين

١٩٨٠ - ١٩٩٨

"نحن نهيئ الحركة الكردية لكي تقبل بالاستقلال في الوقت المناسب، ولهذا نريد تقسيم العراق إلى عدة دويلات صغيرة: سنية وشيعية وكردية".

نوشيروان مصطفى، صحيفة **لوموند**، ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٧.

"تعبيراً عن رغبة الشعب العراقي العظيم قامت قواتنا المسلحة الباسلة... ردّاً على خيانة هذه الطغمة الضالة... ونفّذت عملية الأنفال تحت قيادة اللواء الركن سلطان هاشم أحمد... هذا نضالٌ أثار إعجاب العالم أجمع، وهو نضال شعب صدام حسين من العرب والكرد الذين نذروا أنفسهم لخدمة الوطن".

إذاعة بغداد، ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٨،

ونقلت عنها **ديلي ريبورت** في ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٨

٩

حرب تلد أخرى:
الحرب العراقية – الإيرانية

يقول المنطق التقليدي إن السبب الرئيسي لحرب الثماني سنوات التي شنّها العراق على إيران في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ كان نابعاً من خوف العراق من النتائج غير المباشرة للثورة الإسلامية في إيران على سكانه من الشيعة، وكذلك من حاجته إلى اتخاذ إجراءات وقائية لإحباط أي ثورة مماثلة في العراق.[١] لكنني أتحدى هذه الحقيقة البديهية المزعومة وأطرح هذه الحجة بدلاً منها:

أولاً– كان العراق قد حقق موقعاً فيه من القوة والثقة بالنفس ما فيه، بدلاً من الخوف والضعف. ورغم أن النزاع بين البلدين كان مستمراً منذ فترة طويلة بالفعل لكن العراق لم يشعر قط أن بإمكانه أن يتحدى إيران في جبهة القتال كما شعر في عام ١٩٨٠.

ثانياً– قد تكون مشكلة الشيعة مثار قلق عميق لدى بغداد، إلا أنها لم تكن كافية لكي تدفع البلد إلى شن الحرب. وكل ما يمكن أن يقال عنها أنها كانت محفزاً مهماً لها. والمهم أن الدعاية العراقية قد استخدمت على المدى الطويل حجة الشيعة كتبرير رئيسي لشن تلك الحرب.

ثالثاً– إذا ما كان على المرء أن يشير إلى المشكلة الداخلية التي كان لها التأثير الأكبر على نزاع العراق مع إيران، فهي المشكلة الكردية. فتلك المشكلة لم تكن ذات صلة لصيقة بأسباب تلك الحرب فحسب بل كانت سبباً لتلك الحرب، كما سأوضح ذلك

لاحقاً في سياق هذا الفصل. وعلاوةً على ذلك، وعقب فترة وجيزة من اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، تطورت المشكلة الكردية العنيدة إلى حرب داخل حرب حتى انجدلتا معاً بشكل لا يمكن تفريقه.[٢]

للتوصل إلى فهم أعمق لدوافع العراق في شن الحرب على إيران من المفيد الاطلاع عن كثب على خطاب الرئيس صدام حسين في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ الذي مهّد السبيل للحرب. فلو طرحنا جانباً الخطاب المعتاد المناوئ للصهيونية والإمبريالية فسنجد أن قسماً كبيراً من الخطاب كان مخصصاً للحديث عن المشكلة الكردية واتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ مع إيران وعلاقتهما الضمنية بالحرب الوشيكة. والأهم من ذلك أنّ صدام لم يتطرق في خطابه إلى المشكلة الشيعية و لم يشر بأي شكل من الأشكال إلى أن لها علاقة بتلك الحرب. فهذه الحجة سوف تظهر بعد وقت طويل حينما يصبح العراق في موقف دفاعي. أوضح صدام، عند تحليله خلفية اتفاقية الجزائر في خطابه ذاك، بنغمة يشوبها الاعتذار، أن العراق كان مجبراً على توقيع تلك الاتفاقية لأن الجيش العراقي كان يواجه موقفاً مستحيلاً في قتاله ضد الكرد، والسبب الرئيسي لذلك كان نقصاً في الذخيرة وصل إلى حد – كما قال – أن "القوة الجوية لم يتبقَّ لديها سوى ثلاث مدافع ثقيلة". وقد وصف صدام قرار التوقيع على تلك الاتفاقية بالقرار "الشجاع لأن اتخاذه جاء بهدف الحفاظ على السيادة حينما لم يكن من الممكن تحقيق ذلك الهدف بالسيف والبندقية". هذا بالإضافة إلى أن ذلك القرار – كما قال – "حفظ العراق من أخطار حقيقية كانت تهدد وحدته وأمنه ومستقبله". وبعدها بدأ صدام في خطابه يعرض النقاط الرئيسية للاتفاقية موضحاً أن العراق كان قد وافق على أن يكون خط التالوك هو خط الحدود في شط العرب مقابل التزام إيران "بالامتناع عن توفير أي نوع من أنواع الدعم لعصابة الخونة في الجزء الشمالي من الوطن". ولكن مع ذلك، وبقيام النظام الجديد في إيران، أوضح صدام "أن رؤوس التمرد والمرتزقة عادت إلى إيران لتستخدمها كقاعدة انطلاق لتهديد وحدة العراق وأمنه الوطني بدعم من السلطات الحاكمة". ومضى بالقول: "بما أن حكام إيران قد انتهكوا الاتفاقية بتدخلهم المتعمّد والسافر في شؤون العراق الداخلية عن طريق دعم وتمويل – كما فعل الشاه من قبلهم – زعماء التمرد... فإني أعلن أمامكم أننا نعتبر اتفاقية ٦ آذار/ مارس ١٩٧٥ ملغاة من

طرف واحد أيضاً". خلاصة الخطاب كانت كالآتي: "العراق اليوم أقدر على تحمّل واجباته" أي بمعنى آخر "الحفاظ على سيادته على شط العرب".[٣]

واضح أن اتفاقية الجزائر، التي كان صدام مهندسها الرئيسي، كانت عبئاً ثقيلاً على صدام، ودافعه لتصحيح ذلك الخطأ كان القوة الدافعة الرئيسية وراء تلك الحرب. وفي الإمكان العثور على ما يؤيد هذه الفرضية في كتاب **سيرة حياة صدام حسين** الذي نُشر بعد فترة وجيزة من اندلاع الحرب. كاتب **السيرة**، فؤاد مطر، كتب فيه أن قرار العراق شن تلك الحرب "يمكن القول بأنه تم اتخاذه في اليوم الذي تمّ التوقيع فيه على اتفاقية آذار/ مارس في ٦ آذار/ مارس ١٩٧٥". ويمضي الكاتب ليكشف عن أكثر من ذلك حيث يكتب:

> صدام حسين، الذي كان نائباً للرئيس حينها، كان مرغماً على القبول بالاتفاقية لكي يتمكن من بناء جيش قوي... جيش قادر يوماً ما على دحر جيش الشاه إذا ما تعذر استعادة السيادة على الأرض العراقية في عربستان (بمعنى آخر، خوزستان) وعلى شط العرب بالوسائل الدبلوماسية.[٤]

إن حقيقة أن تلك **السيرة** قد كتبت بوحي من صدام حسين، إن لم يكن قد أملاها على الكاتب بنفسه، وأن نشرها جاء بعد فترة وجيزة من اندلاع الحرب يضفيان نوعاً من احتمال الصحة على هذه الرواية.

أما فيما يتعلق بالكرد فكانوا هم أيضاً تدفعهم الرغبة في الانتقام من اتفاقية الجزائر، ولكنهم مع ذلك، وكما حدث في الماضي، وجدوا أن من الأسهل عقد تحالفات مع قوى خارجية بدلاً من تحشيد قواهم الخاصة والوقوف وقفة موحدة في وجه الحكومة. وعلى أية حال فإن الحزبين الكرديين الرئيسين (حدك) و(اوك) كانا يمثلان تحدياً حقيقياً بالنسبة لبغداد.[٥] كلا الحزبين كانا يدّعيان تمثيلهما للحركة القومية الكردية الأصيلة: كلاهما سعى إلى استغلال الحرب من أجل تعزيز مواقعه في الشمال لإجبار الحكومة على منح حكم ذاتي ذي مغزى للكرد، وكلاهما عقد تحالفاً مع عدد من الأطراف لتحقيق ذلك الهدف.[٦] التحالفات التي عقدها كل من (حدك) و(اوك) كانت انعكاساً للتنافس المرير بينهما وساهمت في تعميق الصدع بينهما. فعلى صعيد الداخل العراقي

تحالف (حدك) مع طرفي النقيض: الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة الإسلامي الأصولي.[٧] وإذا كان تحالف (حدك) مع الحزب الشيوعي نتاجاً طبيعياً لتعاونهما القديم، فإن تعاونه مع حزب الدعوة كان شيئاً جديداً بل وغير ملائم أيضاً في بعض الأحيان. فلم يحدث في السابق أن تحالف حزب كردي مع حزب شيعي أو أي حزب إسلامي آخر. وحتى في هذه الحالة فإن الهوة المادية والآيديولوجية والسياسية بين الحزبين بدت أوسع بكثير من أن يتم ردمها. ففيما كان الكرد يتكلمون بمصطلحات قومية كان حزب الدعوة يتكلم بمصطلحات دينية. وفي الوقت الذي كان (حدك) يسعى فيه إلى تحقيق الحكم الذاتي، كان حزب الدعوة يدعو لتأسيس جمهورية إسلامية. ولكن رغم ذلك، وبعد اندلاع الحرب، بدأت الصلات تنشأ بين المجموعتين وبتحريض من إيران.

وفي الواقع تشير هذه الحالة إلى نقطة رئيسية في جدلنا الحالي. فعلى الرغم مما اعتبره (حدك) خيانة إيرانية في ١٩٧٥، فقد قام بإحياء علاقاته مع تلك الدولة مرة أخرى. ولا يمكن بأي حال من الأحوال تفسير ذلك الموقف على أنه محض سذاجة، بل بسبب الضرورة البحتة. ففي سعيه إلى الانتقام من اتفاقية الجزائر لم يجد (حدك) حليفاً أفضل من آية الله الخميني. والأهم من ذلك هي حقيقة أن تحالفه مع إيران كان خيار (حدك) الوحيد سيّما وأن سوريا كانت قد "تبنّت" غريمه (اوك)، فيما كانت تركيا شديدة العداء للتطلعات القومية الكردية لا في تركيا فحسب بل في الدول المجاورة كذلك. والمفارقة أنه رغم أن العلاقات مع إيران في الماضي كانت مؤلمة لـ(حدك) إلا أنها وفرت نوعاً من الخلفية التي مكّنت من إعادة استئنافها. ولكن استئناف العلاقات كان يحمل معه رغم ذلك بعض المخاطر الداخلية، أحدها احتمال أن يفقد (حدك) تلك الاستقلالية التي حققها لنفسه وأن يتحول إلى أداة مطواعة بيد إيران. وبالفعل فإن العلاقة الاتكالية التي تطورت بين الطرفين كانت من القوة بحيث دفعت (حدك) إلى تقديم المساعدة لإيران في قتالها ضد الكرد الإيرانيين والتعاون مع حزب الدعوة.[٨] والخطر الثاني، وهو الأشد، كان يتمثل في أن إيران قد تتخلى عن (حدك) مرة أخرى بهدف تحقيق صفقة أفضل مع العراق. وهذا الوضع هو ما شرع (اوك) في إعادة تصحيحه حتى وجد نفسه محصوراً داخل حلقة مفرغة. فعلى مدى ثماني سنوات من الحرب قام (اوك) بتغيير تحالفاته ثلاث مرات على الأقل: الأول كان مع سوريا، ثم تحالف مع

الحكومة العراقية، ثم أخيراً مع إيران. ولهذا توصّل (اوك) في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦ إلى اتفاقية للتعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري مع الحكومة الإيرانية، وكانت تنص على استمراره في القتال ضد النظام العراقي لحين إسقاط صدام حسين، وعلى عدم قيامه بتوقيع أي صفقة من طرف واحد مع بغداد. وقد وافقت إيران كذلك على تزويد (اوك) بالسلاح والدعم المالي والمساعدات الطبية. ومن النتائج الأخرى للاتفاقية كان حثّ (اوك) على التوصّل إلى سلام مع (حدك) بتشجيع من إيران.[٩] إن قيام (اوك) بتغيير تحالفاته بهذا الشكل كان مدفوعاً بتنافسه مع (حدك) وبالبراغماتية وبهدف الحفاظ على بقائه. وكانت تلك الحالة مؤشراً على حجم القيود التي كانت تنشط في ظلها الحركة الكردية ككل.

تصورات الخطر المتبادل

بعد فترة وجيزة من الانهيار الكردي في ١٩٧٥ تبجّح صدام "بهزيمة الجيب العميل... في أعالي الجبال"، إلا أنه رغم ذلك فرّق بشكل واضح بين عشيرة البارزاني و"شعبنا في كردستان" الذي سعى إلى ضمان ولائه عبر وسائل متعددة.[١٠] وقد قدّم اندلاع الحرب مع إيران فرصة لاختبار ذلك الولاء. ولكن، مع هذا، إذا ما كان صدام يأمل في أن تساهم الحرب في تحشيد الشعور الوطني بين الكرد، فإنه كان مخطئاً تماماً. فالكرد لم يكونوا مترددين في الاشتراك في تلك الحرب فحسب، بل سعوا إلى استغلال تلك الحرب لإضعاف الحكومة المركزية، وتعزيز المشاعر القومية الكردية، والحصول على حكم ذاتي حقيقي.

وبالفعل، في الوقت الذي رأى فيه حزب البعث تلك الحرب على أنها انتقام من اتفاقية الجزائر، رأى فيها الكرد فرصةً للانتقام لما نابهم من تلك الاتفاقية. والتطورات التي حدثت خلال سنوات الحرب الثمانية توفر لنا الكثير من الأدلة التي تدعم هذه الفرضية. أولاً، كان الشمال الكردي أكثر غلياناً من أي منطقة أخرى في البلد، حتى تحولت إلى مركز لكل مجاميع المعارضة، سواء كانت كردية أم شيوعية أم شيعية. ثانياً، تحول ذلك الغليان في بعض الأحيان إلى انتفاضات شعبية سمّاها الكرد "انتفاضة".[١١]

والأكثر إثارةً للقلق من وجهة النظر العراقية تمثل في حقيقة أن جماعات كردية معينة مضت إلى حد تقديم المساعدة للإيرانيين في هجماتهم على العراق.

إن كثافة المقاومة الكردية تلك عكست المراحل المتعددة التي مرت بها الحرب العراقية - الإيرانية: فحينما كانت الحرب الخارجية تتصاعد وتيرتها، كانت الحرب الداخلية الصغرى تتصاعد وتيرتها كذلك. وبصفة عامة اتخذت نشاطات الكرد المعادية للنظام صيغتين: المقاومة الشعبية إلى جانب حرب العصابات. ولم يكن هناك تنسيق بالضرورة بين الصيغتين ولا كانت مدفوعة بنفس الأسباب. فحينما كانت الحرب لا تزال مستعرة داخل الأراضي الإيرانية، وأثبت الجيش العراقي أنه الأقوى، كان السكان الكرد يقاومونه مقاومة سلبية فقط من خلال العزوف عن الخدمة في صفوف الجيش أو الجيش الشعبي أو ميليشيا حزب البعث الذي تضخّم تضخماً كبيراً خلال الحرب ومثَّل دعامة الأمن الداخلي. ولكن حالما كان يتغير الموقف العسكري كانت المعارضة الكردية تصبح أكثر فاعلية. ففي نفس وقت حدوث الانتكاسات العراقية في خرمشهر في إيران في ربيع ١٩٨٢، فإن اضطرابات خطيرة، كان الكرد يصفونها بالانتفاضات الشعبية، كانت تعمّ الشمال الكردي بأكمله. فقد ذكر أن ١٢ ألف شخص، بما فيهم طلاب من مدن الشمال كالسليمانية وأربيل ودهوك، قد اشتركوا في مظاهرات واعتصامات.[١٢] كما حدثت انتفاضات مماثلة في شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو عام ١٩٨٤، وأيلول/ سبتمبر ١٩٨٥، وأيار/ مايو وحزيران/ يونيو ١٩٨٧. وقيل إن هذه الهبّات العفوية كانت تحدث بسبب ضعف النظام أو بسبب الأساليب الوحشية التي كان النظام يستخدمها ضد الكرد. وفي الحقيقة كان ذلك الضغط من الشدة بمكان حتى أُجبر حزب البعث على إعفاء الكرد من الخدمة العسكرية الإجبارية وسُمح لهم بالخدمة بشكل طوعي.[١٣] وقد عبّر صدام عن امتعاضه من تلك الحالة حينما صرّح قائلاً: "من المخزي أن يقوم العرب بالدفاع عن أرض كردستان بينما يقف أبناء العراق من كردستان ويكتفون بمراقبتهم".[١٤]

وحاولت المعارضة الكردية المنظمة ركوب موجة المقاومة الشعبية وذلك بهدف زيادة ضغطها على الحكومة. ولهذا قام بيشمركة (حدك) في تموز/ يوليو ١٩٨٣ بالاشتراك مع القوات الإيرانية في هجومها على حاج عمران، وهي البلدة العراقية

الصغيرة على الحدود مع إيران. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من نفس العام ساعدت قوات البيشمركة القوات الإيرانية مرة أخرى في هجومها على بلدة بنجوين، وهي بلدة حدودية أخرى تابعة لمحافظة السليمانية. وفي وجه هذه المعوقات، وطبقاً لسياسة "فرّق تسد" التي كان يتّبعها، تقرّب البعث من الطالباني، منافس (حدك)، في ١٩٨٢ وذلك على أمل أن يقوم بجزء من العمل لصالح بغداد. ولكن الوعد بحكم ذاتي واسع النطاق، الذي أغرى به البعث الطالباني، تبخّر حالما تم التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣. وفعلاً ظهرت سخرية بغداد حتى أثناء المفاوضات حينما تمّ إعدام ١١ عضواً في (اوك)، بمن فيهم شقيق للطالباني واثنين من أبناء أخواته.[١٥] ولذلك فإن وقف إطلاق النار الذي استمر عاماً كاملاً ألحق الضرر بالحركة الكردية فقط بما أنه شطر المعسكر الكردي ووفر للحكومة فسحة كانت بأشد الحاجة إليها لالتقاط أنفاسها، كما أنها شلّت (اوك) أيضاً. ومع ذلك تطلب الأمر عاماً كاملاً حتى يبادر الطالباني إلى إنهاء وقف إطلاق النار واستئناف النضال من أجل الحكم الذاتي.

كانت أكثر الضغوط نجاعةً تلك التي مارستها الحركة الكردية خلال عامي ١٩٨٥ – ١٩٨٨. فللمرة الأولى منذ عام ١٩٧٥ تم التوصل إلى اتفاق فرضته الضرورة بين (حدك) و(اوك) تمكّن من خلاله كلٌ منهما من شنّ حرب عصاباته الخاصة ضد مؤسسات وقوات الحكومة دون الخوف من التعرض للهجوم من الحزب المنافس. وزيادةً على ذلك، وفي عام ١٩٨٧، تمّ التوصل إلى أسلوب معين للعمل بين الحزبين وذلك بتشجيع كبير من إيران. ولهذا فالحزبان معاً إلى جانب الأحزاب الأربعة الأخرى الأصغر قاموا بتشكيل الجبهة الكردية العراقية التي كان هدفها المعلن النضال من أجل حق تقرير المصير. ورغم أن هذا التقارب بين الحزبين في المحصلة النهائية لم تكن له عواقب كبيرة، إلا أنه خلق مع ذلك انطباعاً بوجود وحدة كانت الجماهير الكردية تتلهّف إليها. وقد استخدم كلٌ من (حدك) و(اوك) تكتيكات حرب العصابات لمضايقة القوافل العسكرية ومهاجمة المواقع والبنايات الحكومية بما فيها تلك الموجودة في المدن الكردية، والتي كانت إجمالاً تحت سيطرة الحكومة.[١٦] كما كانوا يقومون بخطف المواطنين الأجانب ويهددون الطرق الخارجية الإستراتيجية والمنشآت الإستراتيجية

الأخرى مثل خط أنابيب النفط العراقي إلى تركيا. وفوق ذلك كله صعّد الحزبان من تعاونهما مع إيران. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ شارك كل من (حدك) و(اوك) في مؤتمر لجميع قوى المعارضة العراقية تحت رعاية إيران بهدف تنسيق النشاطات المعادية للعراق. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧ شنّ (اوك) والقوات الإيرانية هجوماً مشتركاً فاشلاً لتخريب الأنابيب النفطية في كركوك. وعلى النقيض، وفي عملية سابقة لتلك جرت في آذار/ مارس ١٩٨٧ تمكنت القوات الإيرانية من السيطرة على مرتفعات إستراتيجية تشرف على محور حاج عمران - رواندوز على الحدود العراقية - الإيرانية. وأخيراً في آذار/ مارس عام ١٩٨٨ وفي عملية مشتركة بين (اوك) وإيران تمكّنا من السيطرة على بلدة حلبجة، وهي بلدة صغيرة على الحدود العراقية - الإيرانية.

وبقدر تعلق الأمر بأهدافهما السياسية المعلنة استمر الكرد معظم الوقت في المطالبة بتحقيق حكم ذاتي حقيقي. ولكن في ربيع عام ١٩٨٧ طرأ تغيّر مهم حينما أعلن (اوك) عن نيته القتال من أجل تحقيق استقلال كردستان. وبالنظر إلى أحداث الماضي يتبين أن المطالبات الكردية قد فشلت في الواقع في تحقيق أيٍّ من أهدافها، ولكن هذا لا يعني أنها كانت غير ذي أهمية أو غير كافية لكي تديم تصورات بغداد بالخطر. ولكي نتمكن من تقدير تأثيرها الحقيقي علينا أن نضعها في سياقها المناسب في الزمان والمكان. فمن وجهة النظر العراقية كان من أخطر جوانب ذلك التحدي الكردي هو المتمثل بالتحدي العسكري الإستراتيجي. فأولاً: وحّدت المعارضة الكردية قواها مع الجيش الإيراني، وذلك بالضبط في الأوقات التي كان الجيش العراقي يواجه فيها مواقف صعبة في القواطع الأخرى، مثلاً في ربيع ١٩٨٦ بعد سقوط مدينة الفاو بأيدي الإيرانيين، أو في ربيع ١٩٨٧ وفي نفس وقت الهجوم الإيراني الشرس على البصرة. كان الخطر الكردي ذا تهديد مضاعف وذلك لأنه يمكن أن يحول انتباه الجيش العراقي عن جبهة القتال الرئيسية، لا بل - والأسوأ من ذلك - وأن يتسبب في فصل المنطقة الكردية عن بقية أجزاء البلد. وكانت هناك مشكلة إستراتيجية أخرى لا تقل خطراً عن هذه، وهي أنه في الفترة بين ١٩٨٨٢ - ١٩٨٥ كان أنبوب النفط العراقي الحيوي الوحيد هو ذلك الذي يمر عبر الأراضي الكردية إلى تركيا، مما كان يعني أن أي عمل تخريبي كردي كانت ستكون له عواقب وخيمة على العراق.

في مناسبات عديدة، وفيما يشبه تردد صدى ذلك الخطر الكردي، كان المسؤولون العراقيون يبرزون شبح تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات: سنية وشيعية وكردية.[١٧] وفيما كان هذا الخطاب التلقيني يهدف إلى زيادة حماسة الجنود العراقيين وتحشيد الدعم العربي والدولي لقضية العراق، فإنه كان يكشف في الوقت نفسه عن المخاوف العميقة لدى الحكومة العراقية فيما يتعلق بحتمية التقسيم. الشمال الكردي كان بلا شك كعب آخيل بالنسبة للعراق، لأنه كان يمثل، إلى جانب سوريا وإيران، مثلثاً من القوى المعادية للعراق. و لم تكن الذكريات التاريخية كذلك تحمل عزاءً أيضاً: ففيما بين القرنين السادس عشر والعشرين الميلادي انتقلت تلك المنطقة بين أيدي الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية مرات عديدة. وفي هذا السياق فإن بيانات من قبيل بيان (اوك) المتعلق بتقسيم العراق لم يخفق في ترك أثر على حزب البعث. وكحقيقة واقعة تمكّن الكرد من توجيه ضغوط نفسية كبيرة على نظام كان يخوض حربين في الوقت نفسه.

وبالرغم من ضعفه الكبير فإن حزب البعث كان مجهزاً لمواجهة الموقف بشكل أفضل بكثير من الحركة الكردية. فقد كان في متناول النظام كل المصادر العسكرية والسياسية والاقتصادية إلى جانب أنواع عديدة من السياسات كانت تمكّنه من التكيف مع الظروف المتغيرة. فخلال السنوات الثلاث الأولى من الحرب سعى النظام إلى تحقيق توازن دقيق بين خوض الحرب ضد المعارضة الكردية وتشجيع انتشار شعور من الوطنية العراقية بين المواطنين الكرد أو على الأقل إبقائهم ضمن الإجماع العراقي. ولكن مع تصاعد الحرب أخذ البعث يركّز أكثر فأكثر على الإستراتيجية الأولى، وانتهى به الأمر إلى معاملة السكان كمجرد أعداء.

فمع توقعه حدوث المشاكل قام النظام بإجراء انتخابات المجلس التشريعي الكردي قبل ثلاثة أيام فقط من شن الحرب على إيران: أي في يوم ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠. جوهرياً أرادت بغداد استخدام تلك الانتخابات لتحشيد الدعم الكردي للحرب الوشيكة وإقناع الكرد بعدم دعم المقاومة الكردية وحليفتها إيران. وفي خطوة أخرى في حزيران/ يونيو ١٩٨٢ تمّ ضم أحد الكرد، هو طه محي الدين معروف، إلى مجلس قيادة الثورة – وهو أعلى هيئة تشريعية وتنفيذية في الدولة – لأول مرة منذ صعود البعث إلى السلطة. ظاهرياً كانت تلك البادرة تنازلاً كبيراً لصالح الحركة القومية الكردية كان

البعث حتى ذلك الحين متردداً في تقديمها، ولكن، وتماماً كما في حالة المجلس التشريعي، هنا أيضاً حرص النظام على أن يفرغ تلك البادرة من محتواها. وينبغي ملاحظة أن مجلس قيادة الثورة كان قد فقد بحلول عام ١٩٨٢ كثيراً من سلطاته التي تحولت أكثر فأكثر لتستقر بيد رئيس الجمهورية. هذا علاوةً على أن طه محي الدين معروف كان في واقع الحال نائباً لرئيس الجمهورية أيضاً ويحظى بصلاحيات بروتوكولية وليست حقيقية. وتلك الخطوة التي جاءت بعد فترة قصيرة من الانتفاضة الكردية الشعبية في ربيع ١٩٨٢، المتمثلة بضم أحد الكرد إلى مجلس قيادة الثورة، كانت بمثابة البارومتر الذي سجل درجة القلق العميق الذي كان النظام يشعر به إزاء القضية الكردية. وفي مناسبات عدة كانت الحكومة العراقية تتبنى إجراءات عامة للإنعاش الاجتماعي: فرغم الحرب فقد أعلنت عن استمرار نشاطات التنمية في الشمال، ووزعت أجهزة تلفزيون على ٢٠ ألف عائلة في السليمانية، بالإضافة إلى توزيع الأراضي على الموظفين الكرد، ونظمت مهرجاناً للفنون والثقافة الكردية.[١٨]

كما كان النظام يناشد الروح الوطنية العراقية لدى الكرد. فمن المعروف أن الآيديولوجية البعثية كانت تعادي المشاعر القومية الكردية معاداة شديدة، وذلك من خلال اعتبار كردستان جزءاً من الوطن العربي،[١٩] وكذلك من خلال التهديد المبطن بتحويل الكرد إلى أقلية غير مهمة بعد تحقيق الوحدة العربية.[٢٠] وفي الحقيقة إن فرص العراق في أوائل ثمانينيات القرن الماضي في تشكيل وحدة مع الأقطار العربية الأخرى كانت أبعد من أي وقت مضى. ولكن حتى ذلك لم يساهم في تهدئة مخاوف الكرد من حتمية حدوث ذلك. سرعان ما أدرك النظام العراقي أنه لو أراد مساهمة من الكرد في المجهود الحربي فينبغي أن يكون لديهم رمز أو مثل أعلى يميزونه، من قبيل حكم ذاتي كردي في العراق. والوطنية العراقية كانت لتكون أكثر جاذبيةً للكرد الذين دأبوا عبر تاريخ نضالهم الطويل من أجل الحكم الذاتي على الإعلان بأنهم يهدفون إلى تحقيق الحكم الذاتي في إطار الدولة العراقية. وقد دفع ذلك حزب البعث إلى تغيير مركز الجاذبية من الوحدة العربية إلى الوطنية العراقية.[٢١]

وإلى جانب تلك الخطوات فقد قمع النظام كل مظاهر التعبير عن الروح الثقافية القومية الكردية. وكما رأينا في الفصل الثامن فإن أحد الأمثلة الصارخة على ذلك

كان نقل مقر جامعة السليمانية من السليمانية إلى أربيل في ١٩٨١.[٢٢] وبسبب من تاريخها الطويل كمعقل للفكر القومي الكردي تعرضت السليمانية إلى الإهمال من قبل النظام. ففي عام ١٩٧٤ اختار النظام أربيل المطواعة السهلة الانقياد كـ"عاصمة" ومقر المجلسين التشريعي والتنفيذي لمنطقة الحكم الذاتي. وبما أن الحرب في ١٩٨١ كانت مستعرة، ولأن النظام خشي أن يتحول حرم جامعة السليمانية إلى محور للمقاومة القومية الكردية، فقد قام بنقل مقر الجامعة إلى أربيل، حيث يمكنه أن يسيطر على الموقف بشكل أفضل. وقام النظام في الوقت نفسه بإغلاق المجمع العلمي الكردي وتشتيت المثقفين الكرد.

تحالف البعث المضاد

في محاولة منه للوقوف بوجه التحالف الإيراني – الكردي سعى البعث إلى التحالف مع قوة خارجية هي تركيا. ولخشيتها من انتقال تأثير الأحداث على كردها تعاونت تركيا مع العراق منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي في كبح نشاطات حرب العصابات الكردية على طول حدودها المشتركة مع العراق. ومع اندلاع الحرب وتراخي قبضة البعث على الحدود العراقية التركية المشتركة أصبح التعاون بين البلدين حيوياً أكثر وخاصةً بالنسبة للعراق. ففي أيار/ مايو ١٩٨٣ توغل لواءان عسكريان تركيان مسافة تسعة عشر كيلومتراً في عمق الأراضي العراقية لملاحقة مقاتلي حرب العصابات الترك والكرد، وهي العملية التي أدّت حسب المصادر الكردية إلى مقتل وأسر عدة مئات من الكرد.[٢٣] هذه العملية التي تمّت بموافقة ضمنية من العراق سوف تصبح ركناً أساسياً أو نموذجاً للعلاقات المستقبلية بين البلدين خلال الحرب العراقية – الإيرانية. في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ وقّع كل من العراق وتركيا اتفاقية رسمية تتيح لكل منهما التوغل في أراضي الدولة الأخرى لملاحقة المتمردين. وبالنظر إلى الظروف حينها لا يمكن تفسير تلك الاتفاقية إلا على أنها طلب عراقي للمساعدة التركية. والحال هذه ازداد اتكال العراق على طرف خارجي للسيطرة على الشمال الكردي الذي بدأ يتخذ ملامح الأرض المحرمة. ورغم الخطر الذي تضمّنه ذلك الظرف، فقد فضّله العراق

على احتمال سقوط الشمال الكردي في الأيدي الإيرانية. وقد تبيّن أن حسابات بغداد كانت صحيحة، سيّما وأن تركيا قد التزمت التزاماً كاملاً بنص وروح تلك الاتفاقية. فعند انتهاء الحرب كانت الطائرات والوحدات العسكرية التركية قد توغلت على الأقل ثلاث مرات في الأراضي العراقية في محاولاتها لكبح جماح النشاطات الكردية العراقية قرب الحدود.[٢٤] ولم تسئ تركيا في الوقت نفسه استخدام صلاحياتها للتدخل في السيادة العراقية.

وبغض النظر عن مدى أهمية تلك المساعدة التركية فإنها لم تكن لترقى إلى مستوى البديل عن التواجد العسكري العراقي في الشمال الكردي. ففي الوقت الذي كانت فيه القوات العراقية في بداية الحرب متمركزة في القواطع الوسطى والجنوبية، فمع نهاية الحرب كان اثنان من الفيالق العراقية السبعة متمركزين في الشمال: الفيلق الأول على طول الحدود العراقية – الإيرانية في كردستان، والفيلق الخامس في قلب كردستان العراق. وللمفارقة فإن أربيل، عاصمة منطقة الحكم الذاتي، كانت مركزاً لتواجد ذلك الفيلق. وفي الحقيقة كانت مهمة الجيش العراقي في هذا القاطع أكثر دقةً وتعقيداً من أي جزء آخر من البلد، لأنه كان يتعين عليه التعاطي مع أربعة تحديات مختلفة في نفس الوقت: الهجوم الإيراني عبر الحدود (بالاشتراك مع قوات (حدك) أو (اوك) أو كليهما، وكانا يعملان كأدلاّء لهم في التضاريس الصعبة)؛ نشاطات حرب العصابات داخل كردستان العراق (من قبل (حدك) أو (اوك) والشيوعيين وحزب الدعوة والمجاميع الصغيرة الأخرى)؛ والسكان الكرد الذين كانوا يزدادون عناداً؛ والحاجة إلى الدفاع عن الموجودات الإستراتيجية الحيوية. ويمكن إدراك خطورة ذلك التحدي من حقيقة أن مكتب رئيس الجمهورية كان في أواسط عام ١٩٨٦ قد أمر قادة البعث والقادة العسكريين في منطقة الحكم الذاتي "بمواصلة وتكثيف الحصار الاقتصادي على القرى والمناطق المحظورة لأسباب أمنية". وبحسب تلك الأوامر فقد كان "من المحظور تماماً دخول المواد الغذائية والإمدادات الأخرى إلى تلك المناطق".[٢٥] كما سارع النظام بإرسال وحدات النخبة من قوات الحرس الجمهوري إلى المنطقة في آذار/ مارس ١٩٨٧ للمساعدة في صد الهجوم الإيراني وضبط السكان العنيدين.

ورغم تفوق الآلة العسكرية العراقية فقد وجد الجيش أن من الصعب التكيف مع التحديات العسكرية في كردستان، وذلك ليس بسبب وعورة تضاريس المنطقة وصعوبة استخدام الدبابات في المناطق الجبلية فحسب، بل بسبب التردد العميق من جانب الجنود العراقيين العرب في خوض حرب العصابات أيضاً. وبهدف التعويض عن ذلك الضرر، وكذلك لافتقار النظام إلى حلفاء من بين صفوف المعارضة الكردية بعد عام ١٩٨٥، قامت بغداد بتحشيد الكرد لأغراض مزدوجة تمثلت في قتال إخوتهم وكذلك صد الهجوم الإيراني.

حينما فشلت المفاوضات مع الطالباني بدأت بغداد بتحشيد الكرد الإيزيديين، وتمّ تنظيم "المفارز الخاصة" للإيزيديين في وحدات صغيرة قوام كل واحدة منها خمسة عشر شخصاً "لسهولة السيطرة عليها". وإلى جانب محاربة "الإرهابيين" فإن هدفها الأوسع كان "كسر مركز قوة ونفوذ زعماء الطائفة الذين ينظرون إلى ولاء أتباعهم وفق المنظور الطائفي والعنصري" وكذلك "حقنهم بالمشاعر القومية العربية".[٢٦]

والأهم من ذلك قام البعث بتجنيد الكرد فيما كان يطلق عليه "الأفواج الخفيفة"، التي تغيّر اسمها فيما بعد لتصبح "أفواج الدفاع الوطني". وتلك الأفواج ذات المرتبات العالية، والتي بلغ تعداد أفرادها ٢٥٠ ألف رجل،[٢٧] كانت تتميز بميزة معرفتها الجيدة بالمنطقة والسكان إضافةً إلى تدريبها الجيد على أساليب حرب العصابات. ولهذا ساعدت تلك الأفواج، في مناسبات عدة، الجيش العراقي على انتزاع المرتفعات الجبلية التي كانت إيران قد احتلتها بمساعدة مقاتلي حرب العصابات الكرد التابعين لـ(حدك) و(اوك) أو كليهما.[٢٨] وللمفارقة فإن تلك الأحداث في حينه لم تكن سوى قتالاً بين الأخوة الكرد العراقيين الذين كانوا يخوضون حروب الآخرين بالنيابة عنهم.

ولكن بغداد لم تكن مع ذلك تثق بتلك الأفواج حتى توليها مهمة كسر الانتفاضة الشعبية الكردية، وذلك لأن تلك الأفواج، وفي مناسبات عدة، "انشقت... والتحقت بالعدو". وكذا فإن انعدام الثقة بالأفواج كان يظهر بوضوح في الوثائق البعثية التي منعت تسليم "الإرهابيين" الكرد إلى تلك الأفواج بل تسليمهم حصراً إلى القوات "الأمنية".[٢٩]

الأنفال: انتصارٌ غالي الثمن للبعث

مجزرتان بعثيتان بحق الكرد طُبعتا في الذاكرة الجمعية الكردية: حملات الأنفال ومجزرة حلبجة.[٣٠] وفي كلا الهجومين تمّ استخدام الأسلحة الكيمياوية بكميات كبيرة بهدف إرهاب السكان وتدمير كردستان. كانت تلك الإجراءات المتطرفة انعكاساً للحراك السياسي حينها. ولهذا فحتى اختيار تسمية الأنفال (أي الغنائم)، وهي السورة الثامنة من القرآن الكريم، كان متطرفاً. وقد سعى صدام، وهو على الأرجح من ابتكر تلك التسمية، إلى إضفاء شرعية إسلامية على أعماله من ناحية وإلى تطبيق العقوبة التي تصفها السورة القرآنية وصفاً حياً من ناحية أخرى. وهذه بضعة مقتطفات من تلك السورة القرآنية:

﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ – (الآية ١٢).

﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ – (الآية ٣٢).

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ * لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ – (الآيتان ٣٦–٣٧).

﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ – (الآية ٦٧).[٣١]

وحقاً فإن الآيات تتحدث عن سقوط مطر الحجارة من السماء وتكديس الجثث فوق بعضها بشكل مجازي وكأنها تدل على حصيلة الأسلحة الكيمياوية التي استُخدمت ضد الكرد. الوثائق التي تم الاستيلاء عليها عقب سقوط نظام البعث في ٢٠٠٣ مضت أبعد من الحوار العلني في إزالة الشرعية عن الكرد.[٣٢] وبحسب إحدى تلك الوثائق يتم توصية أفراد أفواج الدفاع الوطني بأن "أفراد البيشمركة كفار وستتم معاملتهم على هذا الأساس. وبإمكانكم الاستيلاء على أي من ممتلكات البيشمركة التي تقع في أيديكم وزوجاتهم حلال لكم وكذلك أغنامهم وماشيتهم حلال لكم".[٣٣] وبالنظر إليها مجتمعةً

يظهر من تلك الوثائق كم كانت تلك الحملات ممنهجة ودقيقة التخطيط وشاملة، واللغة التي ترد فيها باردة وقاسية.

نقطة التحول في حملات بغداد جاءت مع تعيين علي حسن المجيد ابن عم الرئيس في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٨٧ حاكماً مطلقاً للشمال "بهدف حماية الأمن والنظام وضمان الاستقرار". المرسوم الجمهوري بدأ بجملة "باسم الشعب" لإضفاء شرعية أكبر على تلك الخطوة. وقد منح المرسوم علي حسن المجيد "سلطة على جميع أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية".[٣٤] رجل بغداد القوي في كردستان استغل ظروف الطوارئ تلك وتحرك لكسر الثورة الكردية مرة واحدة وإلى الأبد. المجازر التي ارتكبها بحقهم تبرر وصف الطالباني لها بـ"جريمة الإبادة الجماعية... في كردستان العراق".[٣٥]

في نيسان/ أبريل ١٩٨٧، وفي أعقاب نجاح إيران في السيطرة على بعض المرتفعات الإستراتيجية القريبة من السليمانية،[٣٦] أطلق علي حسن المجيد إحدى أكثر الحملات التأديبية قسوةً بحق السكان الكرد منذ بداية الحرب – وكان من أسوأ مظاهرها استخدام الأسلحة الكيمياوية. وكانت أوامره تهدف، من بين أمور أخرى، إلى سحق الثوار وتدمير الريف الكردي تدميراً كاملاً وتعريب المناطق الإستراتيجية مثل منطقة كركوك.[٣٧]

الهجوم الرئيسي الأول بالأسلحة الكيمياوية على الكرد وقع في نيسان/ أبريل ١٩٨٧ في قرى وادي باليسان وشيخ وسانان. ورداً على ذلك قام سكان حي "كاني ئاشقان" في حلبجة بتنظيم مظاهرات معادية للحكومة. وكان انتقام المجيد قاسياً جداً:

> أصدر قائد الفيلق الأول بناءً على طلب من الرفيق علي حسن المجيد الأوامر بإعدام المدنيين الجرحى... واستخدام الجرافات لإزالة حي كاني ئاشقان من الوجود، وإعطاء الصلاحيات للشرطة والجيش والقوات الأمنية بالتعامل مع أية تجمعات... وتدمير أي منزل تطلق منه النيران بالدبابات والجرافات.

وبعد ذلك بأيام قليلة أعلم المجيد قادة حزب البعث بالخطة التالية:

> سوف نبدأ بالهجوم (على مقاومة البيشمركة) في كل مكان... ومن ثم سوف نحاصرهم في جيب ضيق ونهاجمهم بعدها بالأسلحة الكيمياوية.

ولن أضربهم بالأسلحة الكيمياوية يوماً واحداً، بل سأستمر في ضربهم بالأسلحة الكيمياوية ١٥ يوماً... سأقوم بذلك بعون الله. سوف أهزمهم وألاحقهم إلى إيران.[٣٨]

وفي وثيقة أخرى صدرت بعد فترة قصيرة تصف بالتفصيل قصف قرى كردية مختلفة وكيف تسبّب القصف، من بين أمور أخرى، بفقدان ٣٠ شخصاً لأبصارهم – وهي إشارة واضحة إلى استخدام الأسلحة الكيمياوية. كما كشفت الوثيقة عن أن عدداً معيناً من أفواج الدفاع الوطني كانت قد "هددت الحكومة" في حال تعرض قراهم "للإزالة" بأنهم سيلتحقون بالـ"مخربين".[٣٩] وخرجت الخطة المفصلة إلى الأضواء من خلال الأوامر الرسمية التي صدرت بعد عدة أيام من نشر قوات الجيش في كردستان بأمر من مكتب الشمال لحزب البعث الذي يقوده علي حسن المجيد:

نظراً لأن الموعد النهائي الرسمي لتلغيم هذه القرى ينتهي في ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٨٧ فقد قررنا ما يلي:

١- في كل القرى التي ما زال يتواجد فيها المخربون – من عملاء إيران (يقصد "اوك")، سليلي الخيانة (يقصد "حدك") وأمثالهم من خونة العراق – سيتم اعتبارها ضمن القرى المحظورة أمنياً لأسباب أمنية.

٢- يحظر في تلك المناطق تواجد البشر والحيوانات حظراً تاماً، وسيتم اعتبارها مناطق عمليات يمكن فيها (للجنود) إطلاق النار حسبما يرون، ومن دون أية قيود، ما لم يتم توجيههم بخلاف ذلك من قيادتنا...

٤- قيادات الفيلق ستقوم بقصف عشوائي باستخدام المدفعية والطائرات السمتية والطائرات المقاتلة طوال ساعات النهار أو الليل وذلك لقتل أكبر عدد من الأشخاص الموجودين في تلك المناطق المحظورة...

٥- كل من يلقى القبض عليه في تلك المناطق بسبب تواجدهم فيها سيتم استجوابهم من قبل الجهات الأمنية ويجب إعدام الذكور ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ – ٧٠ عاماً وذلك بعد استخلاص أي معلومات مفيدة منهم.[٤٠]

وبالفعل فقد تبين من خلال شهادات الناجين الكرد أنه من بين أحد أهداف حملات الأنفال كان قتل كل الذكور البالغين في سن الخدمة العسكرية الذين تم إلقاء القبض عليهم في ريف كردستان العراق، حيث قتلت منهم فرق الإعدام مئات الآلاف.[٤١] وبهدف منع العوائل من إيجاد ملجأ لها في مناطق كردستان الأخرى، فقد صدر أمر سري من مكتب الشمال باعتقال كل العوائل التي وصلت إلى المدن والمجمعات السكنية المخصصة للمناطق المحظورة.[٤٢]

أما مصير الكرد الذين كانوا يعيشون خارج تلك المناطق المحظورة فلم يكن أفضل حالاً. فعلى سبيل المثال، صدر أمران دعَوَا إلى ترحيل أفراد عوائل المخربين، حيث كانوا يُجرَّدون من جنسيتهم العراقية ومن أموالهم المنقولة وغير المنقولة.[٤٣] وتورد وثيقة أخرى أسماء أمهات الهاربين من الخدمة العسكرية، حيث تمّ تجريد أولئك النسوة ذوات الستين والثمانين عاماً من الجنسية العراقية وترحيلهن.[٤٤] وفيما يتعلق بمصير المرحّلين تذكر إحدى الوثائق أنه من بين ١٥٠٠ عائلة وجدت ٤٥٠ منها ملاذاً لها في إيران، أما البقية فقد تم نقلهم إلى مجمعات سكنية شيّدتها الحكومة، وقد سمّتها الوثيقة للمفارقة (حي الصمود).[٤٥] إلا أن ذلك كله لم يكن سوى تمهيداً لعملية الأنفال.

لقد أعطى صدام الضوء الأخضر لتنفيذ حملة الأنفال، حيث تمّ تنفيذها على سبع مراحل من شباط/ فبراير حتى أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٨. ففي ١٣ آذار/ مارس قام بزيارة إلى المنطقة وذلك في بداية ما سيتضح أنها حملة قاتلة. وكان صدام هو الذي قرر استخدام الأسلحة الكيمياوية. فبحسب ضباط عسكريين رفيعي المستوى فإن القيادة السياسية لا العسكرية هي التي قررت استخدام تلك الأسلحة ضد الكرد. ففي مذكرة موسومة بسريّ للغاية أصدرها صدام في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، وذلك قبل شهر من بدء حملات الأنفال، أعطى فيها موافقته على إعدام المدانين.[٤٦] وتبعتها الأوامر الأخرى. فمثلاً دعت إحدى الأوامر إلى معاملة أفراد عوائل المخربين كمخربين وإلى إعدام مختار القرية إذا ما وجدت خمس عوائل أو أكثر من تلك العوائل في قريته. والمثير في الأمر أن الوثيقة نفسها تدعو رجال الدين إلى تعرية المخربين وقيادتهم.[٤٧]

وبمرور الوقت تغيرت حتى لغة الأوامر الرسمية فصارت أقسى. فأحد الأوامر الرسمية الصادرة من الفيلق الأول للجيش، في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٨٨، ورد فيه ما يلي:

> المعلومات التي تسلمناها تشير بوضوح الى أن هناك قرى ومنازل منفصلة في المناطق المحظورة التي تمّ تغطيتها في عمليات الأنفال لم يتم لحد الآن تدميرها على النحو المطلوب. كان قد تقرر تسريع عمليات تدمير وإزالة كل القرى والمنازل المتفرقة بأسرع وقت ممكن، وإيلاء هذا الأمر الأولوية القصوى وفق إطار زمني لا يتعدى ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٨.[٤٨]

وثيقة أخرى فائقة السرية يعود تاريخها إلى حزيران/ يونيو ١٩٨٨ كشفت بما لا يدع مجالاً للشك استخدام الجيش "خلال عمليات آذار/ مارس ١٩٨٨" للأسلحة الكيمياوية في الهجوم على قرى سيوان وبالكةجار. وأشارت الوثيقة أيضاً إلى التواطؤ بين "المخربين" وإيران، وكذلك إلى محاولات المخربين توحيد صفوفهم، واقترحت أساليبَ متنوعة لإحباط تلك المحاولات. كما حذّرت الوثيقة من استخدام بطاقات الهوية الصادرة من الأفواج الخفيفة لمساعدة "المخربين" في قتالهم ضد الحكومة.[٤٩]

إجمالاً، إن حملة الأنفال التي استهدفت القرى الكردية وليس المدن تضمنت تدمير مئات القرى الواقعة في المناطق الإستراتيجية، وترحيل ما بين ١٠٠ إلى ٥٠٠ ألف كردي من قلب كردستان إلى مناطق نائية قرب الحدود الأردنية والسعودية، أو في أفضل الأحوال إلى مناطق كردية تسهل السيطرة عليها من النظام مثل أربيل، وكذلك الهجمات المتقطعة على القرى الكردية بالأسلحة الكيمياوية.[٥٠] والمثير للسخرية أن الإعلام العراقي كان يصف تلك الحملات بلغة استخدم فيها صيغ التفضيل العليا كعبارات من قبيل "عمليات الأنفال البطولية" و"عمليات الأنفال الخالدة" و"الانتصار التاريخي" أو "سلسلة الملاحم العسكرية المنتصرة"، والأدهى من ذلك أنها وصفت الحملات بأنها "أفضل هدية تقدم للجماهير (الكردية) التي تحتفل بنوروز"، وعلاوةً على ذلك نظمت بغداد تظاهرات وبرقيات تأييد للحملة.[٥١]

مجزرة حلبجة

"هيروشيما كردستان" هي التسمية التي أطلقها الكرد على قصف الجيش العراقي لمدينة حلبجة الحدودية بالأسلحة الكيمياوية في ١٦ آذار/ مارس ١٩٨٨، والتي راح

ضحيتها ما يقرب من ٣٢٠٠ مدني من كل الأعمار بين قتيل وجريح في يوم واحد[٥٢].
توقيت الهجوم كان مأساوياً وساخراً في نفس الوقت، فقد كان في شهر آذار/ مارس عام ١٩٧٠ عندما اعترف النظام البعثي بحق الكرد في الحكم الذاتي. وفي آذار/ مارس عام ١٩٧٥ خسر الكرد الحرب التي قامت من أجل تحقيق حكم ذاتي حقيقي وذلك في أعقاب التوقيع على اتفاقية الجزائر. وفي آذار/ مارس ١٩٨٨ بدأ الكرد حرباً جديدة من أجل البقاء.

الهجوم الكيمياوي على حلبجة، التي كان عدد سكانها يقدر بـ٦٠ ألف نسمة، تمّ تنفيذه بعد وقت قصير من هجوم مشترك من قبل قوات بيشمركة (اوك) وإيران، والذي نجح في طرد القوات العراقية من المدينه واحتلالها. وهكذا فإن الحجة الواضحة كان يمكن أن تكون شعور الجيش العراقي بالهلع لخشيته من إمكانية تقدم القوات الإيرانية - الكردية المشتركة إلى عمق كردستان العراق، مما أوجد مبرراً لاتخاذ هذا الإجراء الوقائي. وهناك تفسير محتمل آخر ربما يكون بدافع الانتقام من التعاون الكردي مع إيران، الذي حوّل الكرد في عيون العراق إلى طابور خامس.[٥٣] ربما تكون هذه المشاعر قد لعبت دوراً مهماً في رد العراق، ولكن مما لا شك فيه هو أن ذلك الفعل كان وراءه حسابات أجريت بدم بارد. فاستخدام الأسلحة الكيمياوية لم يكن أمراً جديداً بالنسبة للعراق، الذي استخدمها من قبل في ١٩٨٣ و١٩٨٤ و١٩٨٦ لصد الهجمات الإيرانية.[٥٤] الجديد هذه المرة هو أن الأحداث قد تم توثيقها من قبل المراسلين الذين جاء بهم الإيرانيون إلى الموقع، وبهذا منحوا الحدث شهرة عالمية، لذا لم يعد في الإمكان تجاهله. هذا بالإضافة إلى أن هذا الهجوم، بخلاف الهجمات السابقة المماثلة، كان موجهاً إلى مدينة كبيرة يسكنها مدنيون من سكان العراق نفسه ولا يمكن اعتباره إجراءً وقائياً بحتاً كما كانت الحال ضد إيران في السابق.

ولكي نفهم انفصال هذا الحدث عن الأحداث السابقة ينبغي على المرء أن يضع الهجوم على حلبجة في السياق الأوسع للحرب العراقية - الإيرانية. وبالفعل، ففي نفس وقت الهجوم الإيراني في كردستان كانت هناك "حرب مدن" شرسة على أشدها بين الدولتين، وهي حرب بدأها العراق بهدف تحطيم معنويات الإيرانيين وللوقاية من هجوم إيراني جديد في الجنوب. ولهذا فإن استخدام الأسلحة الكيمياوية في حلبجة كان

هدفه توجيه تحذير ليس إلى الكرد فحسب بل إلى الإيرانيين كذلك. ولتعميق مخاوف الإيرانيين قام العراق بضرب بعض القرى الإيرانية أيضاً بالأسلحة الكيمياوية وذلك بعد فترة وجيزة من ضرب حلبجة.[٥٥] وبعد بضعة أيام حذّر ناطق رسمي عراقي من أن العراق قد "يختار مدناً إيرانية رئيسية كأهداف لضربها بالأسلحة الكيمياوية".[٥٦] من المؤكد أن ما دفع العراق إلى استخدام تلك الأسلحة لم يكن حقيقة أن استخدامها كان ذا فاعلية كبيرة فحسب بل لأن استخدامها لا ينطوي على مخاطر كبيرة سيّما وأن استخدامه لها في المرات السابقة لم تترتب عليه أيّ عواقب.

وتنكشف لنا من وراء الهجوم على حلبجة حرب أعصاب معقدة تتمثل في رد بغداد على الاتهامات الإيرانية باستخدام الأسلحة الكيمياوية. فكما في الحالات السابقة فإن الحكومة العراقية لم تنفِ أو تؤكد صحة تلك الاتهامات، ولكنها أكدت "عزمها على الدفاع عن نفسها بكل الوسائل المتاحة".[٥٧] ومن ناحيته هدد وزير الدفاع العراقي عدنان خير الله طلفاح بعد سقوط حلبجة باستخدام "كل الوسائل للدفاع عن الأراضي العراقية".[٥٨] وبتبنيه ذلك الموقف ساهم العراق في زيادة خشية إيران من إمكانية استخدام الأسلحة الكيمياوية ضد سكانه المدنيين. كما ساهمت إيران من ناحيتها في تصعيد الهلع عن طريق إطلاق حملة دعائية هائلة ضد العراق. ففي ١ نيسان/ أبريل ١٩٨٨ حذّرت إذاعة طهران من وقوع هجوم كيمياوي مؤكدةً أن بغداد تأمل في إيقاف المقاومة الإيرانية من خلال "اللجوء إلى هذه الأساليب غير الإنسانية".[٥٩] ورغم المخاوف الإيرانية لم تتجسد قط، ولكن تأثيرها على معنويات المدنيين كانت هائلة. ويمكن حقاً أن نقول إن حلبجة كانت نقطة التحول في الحرب الطويلة. وفي بداية شهر نيسان/ أبريل كذلك تم صد الهجوم الإيراني الأخير في كردستان عندما تمكن الجيش العراقي من دفع القوات الإيرانية الكردية المشتركة (قوات "اوك") من المنطقة الإستراتيجية في مرتفعات قره داغ في منطقة السليمانية بالقرب من سد دربندخان. وبعد ذلك بأسبوعين نجح العراق في استعادة شبه جزيرة الفاو في الجنوب، الأمر الذي مهّد السبيل لنجاحات عراقية أخرى، وأخيراً لقبول إيران بوقف إطلاق النار في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٨٨. قد يكون الأمر أن مجزرة حلبجة كانت القشة التي قصمت ظهر البعير. وعلى أية حال لقد أثبتت الأسلحة الكيمياوية فاعليتها.

أما بالنسبة للكرد الذين كانوا حينها وقوداً لحرب الطرفين المتحاربين فقد كان لمجزرة حلبجة تأثير مدمّر عليهم. وعلى تلك الخلفية بدت تصريحات الطالباني حول جمهورية كردية أو نظام فيدرالي في إطار العراق معزولة عن الواقع.[٦٠] وحاولت إيران والقيادة الكردية تعبئة الرأي العام العالمي ضد الحكومة العراقية، إلا أن المجتمع الدولي حينها (في آذار/ مارس – نيسان/ أبريل ١٩٨٨) كان لا يزال متحداً في خوفه من احتمال حدوث اختراق إيراني نحو دول الخليج، وكان ينظر إلى العراق كحاجز رئيسي بوجه العدوان الإيراني، لذا لم يرغب المجتمع الدولي في إضعاف بغداد أو معاداتها. ومثل إميل زولا في رسالته التي نشرها بعنوان "أنا أتّهم"، فإن جوست هلترمان يشير بإصبع الاتهام إلى الولايات المتحدة:

> تشير الدلائل إلى أن الولايات المتحدة كانت تعلم تماماً أن العراق هو الذي ضرب حلبجة بالغازات، إلا أنها اتهمت إيران بكونها على الأقل تتحمل جزءاً من المسؤولية، وهكذا أمرت دبلوماسييها أن يذيعوا أن إيران أيضاً تتحمل جزءاً من اللوم... وفيما نجحت هذه الحيلة في تخليص العراقيين من العقاب، فقد كانت لها عاقبة مهمة أخرى: فقد رأى العراقيون ضوءاً أخضر آخر واستغلوا الفرصة فوراً، فاستخدموا الغازات السامة بصورة تكتيكية في اليوم الأول من كل مرحلة من مراحل حملات الأنفال، الأمر الذي مكّنهم من محاصرة وقتل عشرات الآلاف من الكرد بصورة ممنهجة.[٦١]

ولم يتضح جلياً إلا في بداية حزيران/ يونيو ١٩٨٨ أن الخطر الإيراني قد زال وأن العراق في سبيله لأن يربح الحرب، فبدأت دوائر معينة في الغرب تصرّح بانتقاداتها حول استخدام العراق الأسلحة الكيمياوية ضد الكرد. ورغم أنها لم ترقَ إلى مستوى الإدانة الصريحة للعراق إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار صرح أن هناك أدلة "كثيرة وخطيرة" تفيد أن العراق قد استخدم الأسلحة الكيمياوية في حلبجة.[٦٢] البادرة الرمزية الأخرى كانت استقبال جلال الطالباني خلال زيارة له إلى الولايات المتحدة في نفس الشهر. كانت الولايات المتحدة حريصة دائماً على

ألاّ تبدأ شيئاً يمكن تفسيره على أنه تشجيع للميول الانفصالية الكردية وذلك لكي لا تعادي العراق أو تركيا أو إيران. وعلى هذا المنوال أوضحت الولايات المتحدة أن جلّ ما يهمها هو الجانب الإنساني من المشكلة - وبالتحديد الحاجة إلى منع العراق من استخدام الأسلحة الكيمياوية المحرّمة مجدداً. ولكن، ورغم اعتدال هذا الموقف إلا أنه حرّض بغداد على الرد السريع، فألغت اجتماعاً كان مقرراً في ١٦ حزيران/ يونيو بين وزير الخارجية العراقي طارق عزيز ووزير الخارجية الأميركي جورج شولتز. ومع هذا تبنّت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ قراراً في ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٨٨ يشجب استخدام الأسلحة الكيمياوية من قبل العراق. إلا أن مبادرات كهذه كانت قليلة ومتأخرة جداً بالنسبة للكرد.

الحل النهائي؟

في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٨٨، بعد يوم واحد فقط من موافقة إيران المبدئية على وقف إطلاق النار، شنت بغداد حملة واسعة النطاق ضد الكرد، وشملت الحملة المناطق التي يسيطر عليه (حدك) أيضاً.[٦٣] واستمر الهجوم دون انقطاع لستة أسابيع.[٦٤] توقيت المذبحة، التي تمّ تسميتها (خاتمة الأنفال)، أوضح مرة أخرى مدى الصلة الوثيقة بين المشاكل الداخلية والخارجية. ففيما وراء رمزيتها (صعود البعث إلى السلطة قبل عشرين سنة من ذلك التاريخ) فإن توقيت الحملة كان في صالح بغداد. إذ لم يكن من المتوقع أن يهبّ الإيرانيون لنجدة الكرد بما أنهم مرتبطون بإعلانهم وقف إطلاق النار مع العراق وخشيتهم من أن يعرضوا الاتفاق للخطر. دخل وقف إطلاق النار أخيراً حيز التنفيذ في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٨٨. وبالفعل لم ترَ إيران غضاضة أو ينتابها عذاب الضمير إزاء خرقها الاتفاق الذي وقعته مع (اوك) في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ والقاضي بعدم قيام أي من الطرفين بتوقيع أي اتفاق أحادي الجانب مع بغداد.[٦٥] والكرد الذين أُخذوا على حين غرة وتخلّت عنهم حليفتهم إيران تُركوا ليواجهوا مصيرهم، ولم يكن من المتوقع أن يبدي الكرد مقاومة كبيرة في وجه جيش منتصر كان بإمكانه الآن إرسال تعزيزاته إلى الفيلقين المرابطين في المنطقة. وهناك حقيقة مهمة أخرى وهي أن الاهتمام

العالمي ظل منصباً على وقف إطلاق النار بين الطرفين المولعين بالقتال و لم يكن يهتم بالقضايا الثانوية.

وقد شارك في الهجوم ٥٠ كتيبة وما يقرب من ٣٠ – ٦٠ ألف جندي (والرقم يختلف حسب اختلاف المصادر) من الفيلقين الأول والخامس للجيش ومن وحدات الحرس الجمهوري، واستخدمت القوات الطائرات المقاتلة والسمتيات والدبابات.[٦٦] وكالهجمات السابقة، كانت لهذا الهجوم ثلاثة أهداف رئيسية: إزالة قواعد مقاتلي حرب العصابات من كردستان بشكل تام؛ وإرهاب السكان المدنيين الكرد بشكل يخيفهم من مساعدة المعارضة مستقبلاً؛ والمساعدة في نقل الجماعات العنيدة إلى أماكن يمكن للنظام أن يفرض عليها سيطرة أكبر. الكرد من جانبهم كانوا مقتنعين بأن الحكومة قد بدأت "حملةً للإبادة وحلاً نهائياً" للقضية الكردية.[٦٧] إن اتساع ووحشية المذبحة لم ينكشفا إلا في أوائل أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨، حينما بدأت الأخبار تتسرب من المناطق المغلقة لكي تصل إلى العالم الخارجي. وبحسب تقارير مختلفة، إلى ذلك الوقت كان قد هرب ما يقرب من ١٠٠ – ١٢٠ ألف كردي إلى تركيا بسبب خوفهم من الحرب الكيمياوية. و لم يعد للعديد من قرى كردستان وجود، وأكّد بعضهم أن ما بين ٧٠ إلى ٨٠ في المئة من كل القرى قد أزيلت عن الوجود،[٦٨] وتم ترحيل الكرد من مدن أكبر، وفي معظم الحالات إلى معسكرات اعتقال في صحراء جنوب العراق، وذلك لمنعهم من تشكيل أغلبية في مناطقهم.[٦٩] أصدرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ تقريراً في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ اتهمت فيه الجيش العراقي باستخدام الأسلحة الكيمياوية ضد الكرد العراقيين بدءاً من ٢٥ آب/ أغسطس و"إيقاع الخسائر في صفوف المدنيين بالآلاف ويحتمل بمئات الآلاف"، ما يشكّل انتهاكاً للقانون الدولي.[٧٠] واتهم التقرير العراق كذلك بتنفيذ سياسة تهدف إلى إفراغ كردستان من سكانها كان من أبرز تكتيكاتها "تدمير القرى وترحيل الناجين إلى مناطق أخرى من العراق حيث يمكن مراقبتهم عن كثب من قبل السلطات العسكرية". وفي ٢٢ أيلول/ سبتمبر دعت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأميركي إلى فرض عقوبات على العراق بسبب استخدامه الأسلحة الكيمياوية. وقبل ذلك بأيام أدان البرلمان الأوروبي العراق لاستخدامه الأسلحة الكيماوية في محاولته "إبادة" الآلاف من المدنيين الكرد، ودعا

الدول الأروبية الاثني عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الوقف الفوري لشحنات الأسلحة إلى العراق وكذلك المواد التي تدخل في تصنيع الأسلحة الكيمياوية.[٧١] ومع هذا لم تفرض أي عقوبات على العراق ولا حتى من قبل الولايات المتحدة.

رد العراق على كل هذا الضجيج كان نفيه نفياً قاطعاً استخدام الأسلحة الكيمياوية، ولكنه في نفس الوقت لم يسمح لأي لجنة تحقيق بدخول المنطقة، زاعماً أن ذلك يرقى إلى درجة التدخل في شؤونه الداخلية. ومع ذلك، في زيارة له إلى فرنسا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ اعترف نائب الرئيس الكردي طه محي الدين معروف صراحةً باستخدام الأسلحة الكيمياوية في حلبجة.[٧٢] خطوة بغداد القادمة كانت حشد التأييد للنظام في الداخل.[٧٣] بالاستفادة من الانتقادات الأميركية شنّت بغداد حملة دعائية واسعة النطاق لمعاداة أميركا تحمل آثاراً من الأيام الخوالي، اشتملت على التجمعات الجماهيرية ونشر مقالات معادية لأميركا في الإعلام الحكومي ومهاجمة "الكنيست الأميركي"، بالإضافة إلى سلسلة من المبادرات الأخرى المعادية لأميركا. لقد كان النظام بلا شك في حاجة إلى الولايات المتحدة كصمام أمان وهدف يحوّل إليه الأنظار في فترة ما بعد الحرب المليئة بالمشاكل. وبالإضافة إلى ذلك سعى العراق إلى استغلال حملته المضادة لأميركا كنقطة تركيز لتحشيد الدعم العربي لقضيته.

كما تعيّن على العراق أن يتعامل كذلك مع النزوح الجماعي للكرد إلى تركيا، حيث ألقى باللائمة في ذلك على مقاتلي حرب العصابات الذين يضايقون السكان الكرد، وكذلك على نجل البارزاني مسعود، الذي "نظم" ذلك النزوح لتضليل الرأي العام العالمي.[٧٤] وفي مواجهة الضغط من الدولة التي تؤويهم (أي تركيا التي كانت على نفس قدر العراق من الضجر من الكرد) أصدر العراق في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ عفواً عاماً عن جميع الكرد العراقيين المتواجدين داخل وخارج العراق، باستثناء جلال الطالباني الذي كان متهماً بانتهاك اتفاقية سابقة مع الحكومة.[٧٥]

وقد واجه اللاجئون مأزقاً كبيراً: إما البقاء في تركيا التي لا تعترف بوجود الكرد كقومية، أو الذهاب إلى إيران التي خانتهم، أو العودة إلى العراق الذي يمكن أن يذبحهم كما فعل بإخوتهم. وحتى قيادة الكرد لم تكن قادرة على إيجاد حل لهذا المأزق أو التخفيف من معاناتهم لأنها هي نفسها أضاعت الطريق. أما ما يتعلق بهدف تحقيق

الحكم الذاتي، الذي تمّ في سبيله التضحية بالكثير من الأرواح الكردية، فقد بدا أبعد بكثير من ذي قبل. فأكثر ما كان يمكن للكرد أن يطمحوا إليه في تلك المرحلة كان البقاء على قيد الحياة. إن التصريح التالي، الذي أدلى به أحد قادة المعارضة الكردية العائدين، وهو هوشيار زيباري عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني في حينه (والذي أصبح بعد حرب العراق في ٢٠٠٣ وزيراً للخارجية في العراق)، يوضح تماماً ما كانت الحالة عليه حينها: "الرئيس صدام حسين شخص رحيم، لأنه إن لم يكن كذلك لقام بإبادتنا جزاء خيانتنا العراق".[٧٦]

وخسر الكرد جولة أخرى في كفاحهم. ولم يكن صعباً معرفة أسباب هزيمة الكرد: بعض تلك الأسباب تعود إلى المعوقات المتأصلة، وأخرى تعود إلى النتائج الفورية للحرب العراقية – الإيرانية. وفيما يتعلق بالأسباب الأخيرة فقد قامت الحركة الكردية بربط مصيرها على نحو مطلق بالمصير الإيراني. إن "شبه الهزيمة" الإيرانية كان لها تأثير فوري ومباشر على الكرد. ولكن ذلك لا يعني، في أي حال من الأحوال، أنه في حال كانت إيران هي المنتصرة فإن حظوظ الحركة الكردية كانت لتصبح أفضل. إن الحرب العراقية – الإيرانية كانت انتقالة من الموقف المعتاد للحركة الكردية في أنها طرحت مسألة وحدة أراضي العراق للنقاش حينما تحالفت مع عدو فعلي، وليس مع جارٍ معادٍ كما كانت عليه الحال في السابق. وهذا بدوره حرّض على اتخاذ أقسى الإجراءات التي يمكن أن تتخذها أي حكومة عراقية يوماً ضد سكانها. ففيما وراء عواقبها الأخلاقية والإنسانية، فإن استخدام الأسلحة الكيمياوية ضد المدنيين الكرد كان له آثار كارثية على الحركة نفسها من حيث أنها وجدت نفسها أمام سلاح يهدد وجود الكرد ككل.

وظاهرياً، فوق ذلك كله، خرج البعث منتصراً. فقد نجح في حماية وحدة الدولة، وبسط سيطرته على الشمال لكسر العمود الفقري للحركة الكردية، وزرع الرعب في قلوب السكان، وأفرغ المنطقة من سكانها. ولكن الأسلوب الذي اتبعه البعث في الحفاظ على وحدة الدولة جعل من أمر دمج الكرد في جسد الدولة أصعب مما كان بكثير. ووفقاً لذلك فإن هدف خلق أمة عراقية، الذي كان يتوق إليه، قد تعرّض هو الآخر إلى ضربة قاسية. لأنه عندما تبنّى سياسة العنف (وهي السمة المميزة للسياسة

العراقية) فقد زرع البعث بذور سقوطه بنفسه. لأن أحداث الماضي تثبت أنّ هذا النوع من الانتصارات مهزوز وذو نتائج عكسية. وعلاوةً على ذلك فقد كان البعث يعمل تحت ضغط قيوده الخاصة أيضاً، وكان من أبرزها العقدة المستعصية بين المأزق الداخلي المتمثل بالمشكلة الكردية ومشاكل العراق الخارجية. فكلما ظلت مشاكل العراق الخارجية من دون حل ظل احتمال عدم استخدام الورقة الكردية ضده ضئيلاً. ولكن في هذا الموضع أيضاً، ولو وضعنا مأساة الكرد جانباً، لم يكن لديهم من خيار سوى الاعتماد على القوى الخارجية التي كان لها أن تتخلى عنهم متى شاءت. وعلاوةً على ذلك، وفيما ظل سكان العراق من العرب بعيدين عن هذه الحرب، فإن السكان الكرد هم من دفعوا ثمنها الغالي. وفوق ذلك كله، وفي الوقت الذي أثبتت فيه الحركة الكردية قدرتها على إيذاء وإضعاف الحكومة العراقية مراراً وتكراراً، إلا أنها لم تكن قادرة على تحويل تلك "الانتصارات" إلى رصيد للكرد أنفسهم. وإجمالاً فإن الحركة القومية الكردية والحكومات العراقية المتعاقبة كانت تدور في حلقاتها المفرغة الخاصة بها و لم تكن قادرة على الخروج منها.

النتيجة العرضية للحرب العراقية – الإيرانية

إن ظروف الكرد بعد الحرب العراقية – الإيرانية كانت مشابهة، في نواحٍ عدة، لظروفهم بعد انهيار الثورة الكردية في آذار/ مارس ١٩٧٥. ففي كلتا الحالتينً كانت إيران الداعم الرئيسي للحركة القومية الكردية، وهي التي توقفت عن تقديم الدعم لأسباب سياسية، لتوجه بذلك ضربة مميتة للحركة الكردية، وفي كلتا الحالتين كان هناك نزوح جماعي للاجئين الكرد (إلى إيران في الحالة الأولى وتركيا في الحالة الثانية). لقد خشي الكرد انتقام سلطات البعث، التي استغلت الظروف بالفعل لا لتسحق الثورة وتبسط سيطرتها على المنطقة الكردية فحسب بل لتقوم بتغيير البنية التحتية والنسيج الاجتماعي للمنطقة بحيث تجعل من حدوث أي ثورة جديدة أمراً مستحيلاً. ولكن مع هذا ورغم كل نواحي التشابه فإن التغيير الذي حصل في كردستان هذه المرة كان أكثر شمولاً ومنهجيةً وتطرفاً، وجعله في بعض الأحيان يبدو غير قابل لإعادة التغيير.

ويبدو أن اندلاع الثورة الكردية خلال الحرب العراقية - الإيرانية قد أقنع بغداد بتبني سياسة أكثر صرامةً من ذي قبل.

وفور انهيار الثورة الكردية في خريف ١٩٨٨ شرع النظام البعثي بحملة واسعة النطاق لإعادة توطين الكرد الذين ذكرت التقارير أنهم يقيمون على مسافات تبلغ ٣٠-٦٠ كيلومتراً من الحدود مع سوريا وتركيا وإيران.[٧٧] في تحليل له للآيديولوجية التي تقف وراء سياسات ترحيل السكان يقول جوزيف شيكلا إن سياسات الترحيل، التي كان يعتقد أن زمانها قد ولّى، عادت إلى الظهور بقوة في النصف الثاني من القرن العشرين. ويؤكد الباحث أن نتائج عمليات الطرد الداخلي قد تكون أكثر إيلاماً من عمليات الطرد إلى خارج الحدود بحكم "الاحترام المعتاد لحق الدولة في عدم التدخل بشؤونها الداخلية".[٧٨] وبالفعل فإن موجتي ترحيل الكرد - في ١٩٧٥ و١٩٨٨-١٩٨٩ - اللتين غيّرتا المنظر الطبيعي البشري في كردستان تغييراً متطرفاً مضتا دون أي عقاب تقريباً، والسبب هو تحديداً مبدأ عدم التدخل في شؤون العراق الداخلية.

مبدئياً نفت بغداد قيامها بذلك العمل. ولكن رغم ذلك بدأت الصورة الداكنة تظهر إلى العلن، وبدايةً من خلال تقارير غير مباشرة في الصحافة العراقية ومن ثم بشكل مباشر من خلال المسؤولين العراقيين أنفسهم. في البداية زعم المسؤولون العراقيون أن السكان من الكرد والعرب الساكنين على طول الحدود الإيرانية قد تمّ ترحيلهم تعويضاً لهم عن معاناتهم خلال فترة الحرب، أو كما وصفه وزير الإعلام العراقي حينذاك لطيف نصيف جاسم قائلاً: "لقد أمضوا سنوات عديدة دون أن تكون لهم حياة أصلاً".[٧٩] وفيما بعد زعم المسؤولون أنه جرى ترحيل السكان من المناطق النائية إلى المركز لكي تتمكن الحكومة من توفير الخدمات وتسهيلات الحياة العصرية لهم. وعلى هذا المنوال جادل صدام قائلاً: "إذا ما ظلّوا في الجبال المنعزلة... فنحن لا نستطيع الوصول إليهم وحمايتهم في تلك الظروف الصعبة. كما لا يمكنهم العيش عيشة كريمة ومستقرة أو تحسين مستواهم الاقتصادي. نحن نريد تقديم مستوى آخر من الحياة لهم... هذه هي الحقيقة".[٨٠] وخلف هذه اللهجة الإنسانية كما يبدو يقبع السبب الحقيقي الذي - طبقاً لما قاله طارق عزيز - كان يتمثل في إقامة حزام أمني خالٍ من السكان بعمق ٣٠ كيلومتراً.[٨١] لقد اعترف عزيز دونما وجل بقرار الحكومة في "تغيير

الوضع الديموغرافي" وترحيل الكرد من أجزاء مختلفة من كردستان، وقدّم لتلك الخطوة مبررين متناقضين: منح القرويين الكرد حياةً عصرية، وكبح المساعدة التي يقدمونها لمقاتلي حرب العصابات الكرد.[٨٢] المبرر الثاني بدا أقرب إلى الحقيقة سيّما وأن القرويين كانوا المصدر الرئيسي للدعم اللوجستي للثورة. ولهذا، وطبقاً لأحد المخبرين، فقد أمر البيشمركة كل عائلة بشراء قطعة سلاح واحدة: "وكان ذلك مثل القانون، وقد وافق الناس على ذلك لأنهم رأوا ذلك ضرورياً، فالمدنيون المسلحون سوف ينضمون إلى البشمركة للدفاع عن قراهم. وكان يطلق على هؤلاء قوات الدفاع الشعبي. وكانت كل القرى تمتلك هذا النوع من وحدات الدفاع المدنية".[٨٣]

ولهذا فإن سياسة بغداد كانت تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية: منع القرويين الكرد من تقديم الدعم اللوجستي للثوار؛ وقطع الشريان الحيوي للثوار الكرد القادم من إيران وسورية، والذين ينون مقراتهم بالقرب من الحدود؛ ووضع سكان الحدود تحت المراقبة بترحيلهم إلى مناطق يسهل السيطرة عليها؛ وأخيراً تقسيم الولاءات الكردية وتمزيق البنى الاجتماعية لكي يصعب على الكرد التعبئة ضد النظام. واعترافاً منه بانعدام ولاء الكرد في تلك المناطق قال صدام: "لقد قررنا نقلهم لكي نمكّنهم من التخلص من ازدواجية الشخصية هذه. فهم في الليل يتم ابتزازهم من قبل المتمردين وهم في النهار يقولون بأنهم مع الحكومة... ولهذا ظلت هذه المنطقة مضطربة".[٨٤]

برنامج الترحيل لعام ١٩٨٩ كان مختلفاً عن برنامج عام ١٩٧٥ في نواحٍ عديدة. أولاً، لم يشمل البرنامج القرى الكردية فحسب بل شمل المدن أيضاً. ثانياً، اشتمل على إزالة كل البنى القائمة في المناطق المشمولة. وثالثاً، تمّ ترحيل معظم السكان إلى داخل المنطقة الكردية نفسها وليس إلى الجنوب الشيعي كما حصل عام ١٩٧٥. المرحلة الأولى من الخطة كانت بناء البنى التحتية للتجمعات السكنية أو "المدن العصرية" وذلك بشكل رئيسي في محافظتي أربيل والسليمانية. وفي أربيل أشارت التقارير إلى وجود ما يقرب من ٢٠ من تلك التجمعات.[٨٥] ويبدو أن هذا الجزء من الخطة قد أنجز في نيسان/ أبريل ١٩٨٩، حينما قام صدام بثلاث زيارات إلى المنطقة، ربما بهدف إقناع الكرد بالانتقال إلى تلك المجمعات طواعيةً. وتزامناً مع ذلك أعلنت الحكومة عن حوافز متنوعة من قبيل قرارها في نيسان/ أبريل بتوفير سكن مجاني،[٨٦] منح قطعة أرض زراعية

ومنح مبلغ يتراوح بين ١٥٠٠ - ٣٠٠٠ دينار عراقي لبناء مساكن جديدة، وكان سكان المدن الذين ينتقلون يُمنحون المبلغ الأكبر، ولكن حتى ذلك كان بالكاد حافزاً أو تعويضاً لأن كلفة البناء كانت تقدر حينها بما يتراوح بين ٥ - ١٠ آلاف دينار.[٨٧]

بدأ برنامج إعادة التوطين في نهاية نيسان/ أبريل ١٩٨٩ بافتتاح "صدامية حلبجة الجديدة" بدلاً من حلبجة القديمة التي سوّتها القوات العراقية بالأرض بعد الهجوم الكيمياوي.[٨٨] المدينة الجديدة التي سُمّيت على اسم صدام وتم افتتاحها يوم عيد ميلاده كانت تبعد ٣٢ كيلومتراً عن الحدود الإيرانية داخل محافظة السليمانية،[٨٩] وبقيت تحت العين المراقبة للمعسكر القريب منها.[٩٠] وكان ذلك مثالاً حياً لسخرية البعث. ثم مضت الحكومة في تهديم المزيد من القرى والقصبات بما فيها سورداش، معقل الطالباني.[٩١] وكانت أقوى مقاومة هي تلك التي أبداها سكان قلعه دزه الذين كانوا قد تلقوا الأوامر بمغادرة مدينتهم في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٨٩. فمن بين سكان المدينة البالغ عددهم ٧٠ ألفاً غادرت ١٠٠٠ عائلة فقط. وفي وقت سابق، في نيسان/ أبريل، تمّ اعتقال الزعيم الديني الكردي محمد ديلكه يي حين زار بغداد لإقناع صدام بتغيير الخطة. وبعدها عرضت السلطات تعويضاً مقداره ١٠ آلاف دينار عراقي لسكان المدينة،[٩٢] ولكن حتى مبلغ التعويض ذاك لم يقنع السكان بالرحيل. وإزاء تلك المقاومة المتزايدة قررت السلطات إخلاء المدينة بالقوة، وقد أشارت التقارير إلى أنها استخدمت الدبابات لذلك. وتؤكد وثيقة سرية يعود تاريخها إلى ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٩ على ما يلي: "تم اليوم الانتهاء من ترحيل سكان قلعة دزه، وبدأت آليات الفرقة ٢٤ بتهديم المنازل".[٩٣]

أما ما يتعلق بالمناطق الأخرى فإن معظمها قد تمّت تسويتها بالأرض، ومع هذا بقي بعضها سالماً وذلك كي تتمكن الحكومة من الانتقال إلى المرحلة الثانية من الخطة: وهي بالتحديد مرحلة تعريب المنطقة وذلك عن طريق إسكان العرب بل وحتى المصريين فيها.[٩٤] وأعلن مرسوم جمهوري الأمر بطريقة ماكرة: كل عراقي ليس من سكان منطقة الحكم الذاتي سُمح له بشراء قطعة أرض لبناء مسكن في تلك المنطقة بالإضافة إلى منطقة سكنه الأصلية.[٩٥]

أما ما يتعلق بعدد المرحّلين فقد صرّح جعفر عبد الكريم البرزنجي، محافظ السليمانية ومن أشد مؤيدي النظام، بأنه تمّت إعادة إسكان ٥٩٥ ألف عائلة بحلول آب/ أغسطس

١٩٨٩.[٩٦] ونشرت جريدة **الجمهورية** أن ١٣٤ ألف منزل سيتم بناؤها في المدن الجديدة في شمال العراق قبل نهاية العام.[٩٧] فيما زعمت صحيفة **الإيكونومست** أن مليوناً ونصف مليون كردي تم إعادة إسكانهم.[٩٨] وكانت هناك تقرير متضاربة فيما يتعلق بعدد القرى المشمولة. ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ أعلنت الحكومة عن نيتها تقليل عدد القرى، التي وصل عددها إلى ١٢٥٠٠ قرية، وذلك للتغلب على مشكلة تشتت القرى على مساحة واسعة - دون أن تذكر الكرد بالطبع.[٩٩] ومن ناحيتها فإن المصادر الكردية أكدت أن أربعة آلاف قرية قد تم تدميرها فعلاً منذ عام ١٩٧٥.[١٠٠] أحد المراسلين الزائرين قال إن المنطقة قد تمّ تحويلها إلى صحراء.[١٠١]

وبالتزامن مع ذلك، وبهدف الاستخفاف بدور الكرد في العراق، بدأ المسؤولون بما يمكن تسميته "حملة التضليل الديموغرافية". فمثلاً الرئيس الجديد للمجلس الوطني العراقي سعدون حمادي صرح أن الكرد يمثلون أقل من ١٥ بالمئة من الشعب العراقي،[١٠٢] ثم خفض النسبة فيما بعد إلى ١٢ بالمئة حيث صرح أن عدد الكرد هو مليونان من مجموع السكان البالغ ١٧ مليوناً وأنهم رابع أكبر مجتمع كردي في العالم (أي بعد كرد سوريا).[١٠٣] وهذه المزاعم التي كانت تتلى مراراً هي إما كانت من أمنيات الحكومة أو انعكاساً لخططها المستقبلية. ففي ١٩٨٥ أشارت أقل التقديرات إلى أن عدد الكرد في العراق يبلغ ثلاثة ملايين، بينما أشارت أعلاها إلى أن عددهم هو ٤,٣ مليون. كان عدد المتكلمين بالكردية يقدر بـ٣,٣٩ مليون أو ٢٢٪ من إجمالي عدد السكان.[١٠٤]

جهود النظام في إعادة التوطين رافقتها إجراءات كانت تهدف إلى بسط سلطته على الشمال. فالجيش العراقي، الذي كان فيلقان من فيالقه التسعة منتشرين في المناطق الإستراتيجية، تولى مسؤولية ما كان يعرف بالمنطقة الكردية المحررة التي كانت تعرف حينها بالمنطقة التي تم إخلاؤها من السكان. وقد ذكر أحد الصحفيين غير العراقيين، والذي زار المنطقة، أن الجيش العراقي يتمتع بكامل السيطرة.[١٠٥] وبذلت جهود جديدة لتوسيع قاعدة البعث في المنطقة الكردية. والمفارقة أن نشاط الحزب الذي كان قد تضاءل إلى حد كبير في أجزاء العراق الأخرى أخذ يتوسع في كردستان. والرجل الذي نفذ ذلك كان من الشيعة، وهو حسن علي العامري، وكان عضواً في مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية وتولى مهام منصب الأمين العام لمكتب الشمال لحزب البعث في نيسان/ أبريل

١٩٨٩. وفي نفس الوقت تحرر النظام من أوهام حلفائه الكرد الذين ثبت أنهم لا يمكن الاعتماد عليهم وأنهم غير فاعلين. فقد تعرضت شخصيات وجماعات كردية مختلفة موالية للعراق إلى التطهير بمن فيهم اثنين من الوزراء الكرد لفترة طويلة حيث تم حرمانهما من وزارتيهما، ولهذا لم يتبقّ في الحكومة سوى أربعة وزراء.

وفي ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ أطلق النظام حملة إعلامية للترويج لانتخابات المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي الكردي. وصرح صدام والمسؤولون الآخرون أن الكرد لديهم حق (في التصويت) "بصوت ونصف" بما أن لهم الحق في التصويت في انتخابات المجلس الوطني العراقي أيضاً إضافة إلى تصويتهم في انتخابات المجلس التشريعي الكردي أيضاً.[١٠٦] ولكن مع ذلك كان من المشكوك فيه أنّ انتخابات المجلس التشريعي السادس ستكون أكثر حريةً من سابقاتها وأنّ ممثلي التيارات المختلفة بإمكانهم الترشّح فيها. والعديد من هؤلاء المرشحين، وربما غالبيتهم كانوا من البعثيين. وفي الواقع كان هناك تناقض في المصطلحات: فالكرد الذين كان من المفترض أن يمثلوا الأمة الكردية تحولوا إلى أدوات لنشر الفكر الوحدوي العربي. كما كان يتعين على المرشحين إثبات أنهم شاركوا في المجهود الحربي أو في أفواج الدفاع الوطني الكردية التي تمّ استخدامها ضد السكان الكرد ومقاتلي حرب العصابات الكرد. المعارضة الكردية في المنفى وصفت الانتخابات بأنها مسرحية هزلية، وحتى الكرد في الداخل كانوا يتجرؤون على انتقاد الانتخابات والحكم الذاتي بصورة عامة. وردّاً على تلك الانتقادات قال صدام أثناء مراسم أداء اليمين في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر: "كل من يريد أن يطرح أفكاره حول كيفية تطبيق الحكم الذاتي أفضل مما نقوم به نحن فليتقدم". ولكنه قال إنه لن يمنح الامتيازات إلى "المغرّر بهم والمنحرفين" من الذين جاؤوا بالإيرانيين إلى حلبجة "وكادوا يسلمونهم السليمانية". وربما في رد على الانتقادات الموجهة إلى الصلاحيات المحدودة للمجلس التشريعي قال صدام: "حينما تعملون بشكل أفضل... فإنكم سوف تشجعوننا على التفكير في كيفية تحسين صلاحياتكم". ومع هذا فقد حذرهم بأن يمارسوا صلاحياتهم بحرص وأن لا يعدلوها إلا "بما يتوافق وتوجيهات صدام حسين".[١٠٧]

صحيفة **السياسة** الكويتية وصفت الحكم الذاتي الكردي في العراق وكأنه "هايد

بارك" العالم العربي.[١٠٨] كما أكد المسؤولون العراقيون أن الحالة الكردية في العراق متفوقة بالمقارنة مع الدول الأخرى وبالخصوص إيران. إلا أن البؤس الاجتماعي والاقتصادي الذي تسببت به سياسات النظام القاسية لم يسبق له مثيل في العراق وكذلك في الدول المجاورة. وأوضح صدام قائلاً: "بما أن بعض أبنائنا في المنطقة الكردية... اعتادوا العيش مع بندقياتهم فقد كان من المهم جداً لهم أن يعتاشوا من عمل يؤدونه ليحققوا الاستقرار للمنطقة".[١٠٩] الحركة الكردية أصيبت بالشلل بعد حملة الحكومة في المنطقة الشمالية حيث توقفت فيها نشاطات حرب العصابات توقفاً تاماً تقريباً، فقد فرّ قادة الحركة والكثير من أعضائها مع عوائلهم إلى خارج البلاد. وقد تشتت هؤلاء في العديد من البلدان: في تركيا (حيث تواجد فيها ما بين ٥٠ – ٦٠ ألف لاجئ) وإيران وسوريا، وكذلك في عدد من الدول الأوروبية وخاصةً في ألمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا. إن الذي غيّر الصورة بين ليلة وضحاها كان استخدام الأسلحة الكيمياوية ضد المدنيين الكرد، واعترف القادة الكرد بأن الخوف من تلك الأسلحة قد وصل إلى درجة "الاختلال العقلي الجماعي".[١١٠] وقد أجبرهم ذلك على تغيير تكتيكاتهم، فبدلاً من عمليات حرب العصابات التقليدية داخل كردستان، التي قد تحوّل عائلاتهم إلى ضحايا للهجمات الكيمياوية، أخذ القادة يدرسون تنفيذ عمليات الضرب والفرار ينفذها أفراد كوماندوس مدربون تدريباً جيداً ضد المنشآت العسكرية العراقية والمنشآت النفطية والأهداف، بالإضافة إلى هجمات إرهابية على مسؤولين حكوميين وأفراد الجيش والقوى الأمنية في وسط وجنوب العراق.[١١١] لكن تلك الخطة لم ترَ النور، وذلك لأن الحركة الكردية في العراق أحجمت عموماً عن اللجوء إلى الهجمات الإرهابية. وإضافةً إلى ذلك أصبح دخول مقاتلي حرب العصابات إلى العراق يزداد صعوبةً يوماً بعد يوم. فتركيا لم تكن تسمح بالهجمات عبر حدودها، وإيران، التي كان من الممكن أن ترحب بعودة النضال الكردي إلى الحياة، كانت مترددة في تعريض وقف إطلاق النار الهش للخطر، وسوريا لم تستخدم الورقة الكردية ضد العراق بشكل كامل، وذلك رغم دعم العراق المكثّف لأعداء سوريا في لبنان. ولكنّ الحزام الأمني كان هو السبب الرئيسي لتقويض الموقف الكردي على هذا النحو.

وفي مواجهة تلك المصاعب فإن المعارضة الكردية أفاقت متأخرةً على ضرورة

النشاط السياسي خارج البلاد، فسعت إلى تعبئة الرأي العام العالمي بهدف إيقاف كل من حملة الترحيل الواسعة وشحنات المساعدات الغربية إلى العراق. ولكن عدا المنجزات الدعائية – من قبيل أول مؤتمر عالمي حول الكرد في باريس والذي عقد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ – فإن المنجزات السياسية حتى تلك اللحظة لم تكن شيئاً يذكر تقريباً. وقد قال صدام في معرض سخريته من أولئك الكرد الذين "اختاروا أن يطرقوا أبواب باريس وواشنطن ولندن"، وأضاف أنهم "حتى لو استمروا في عملهم ذاك مدة ألف عام فلن يحققوا أهدافهم، فنحن لسنا خائفين من خمسة أو ستة أشخاص يتحدثون إلى الصحافة".[١١٢] وبالفعل لم تكن المعارضة الكردية في تلك المرحلة تحدياً يذكر، سواء في الداخل أم في الخارج. كما لم تكن الحكومة أيضاً قد اقتربت من هدفها المعلن المتمثل في صهر كل السكان العراقيين في بوتقة أمة عراقية واحدة. صحيح أن الحكومة نجحت في فرض السيطرة المادية على الكرد، ولكن مقابل ثمن تمثل في تعميق الشرخ الروحي والعاطفي الذي ساهم أكثر في تغذية هوية قومية كردية انفصالية. وكما صرّح هلترمان قائلاً:

> سعى الكرد إلى وضع مأساة حلبجة والأنفال في أساسات دولتهم المنشودة... فالهويات القومية تولد من رحم مآسٍ وكوارث كهذه، ومنها في بعض الأحيان تولد الأمم. تلك كانت العوامل التي أدت إلى ظهور الشعور القوي بالجدارة لدى الكرد اليوم.[١١٣]

الهوامش

1 – عنوان الفصل مأخوذ من كتاب سعد البزاز **حرب تلد أخرى**، طبعة عمان، الحياة للنشر والتوزيع، 1992.

2 – يوجد ما يدعم هذا الرأي في مقالة للكاتب كندال نزان بعنوان "النظرة الأوروبية" في كتاب **الهوية الكردية: حقوق الإنسان والمكانة السياسية**، للمؤلفين كارول أوليري وتشارلز جي. ماكدونالد، مطبعة جامعة فلوريدا، 2007، ص237. نزان يُرجع أسباب كل الحروب التي حدثت في العراق إلى اتفاقية الجزائر والتخلي عن الكرد.

3 – للاطلاع على الخطاب انظر: إذاعة بغداد، 17 أيلول/ سبتمبر 1980، وقد نقلت عنها بي بي سي في 19 أيلول/ سبتمبر 1980.

4 – فؤاد مطر، **صدام حسين، رجل وقضية ومستقبل**، بيروت، مركز العالم الثالث، 1981، ص12. وينبغي ملاحظة أن صدام لم يكن نائب الرئيس العراقي، بل نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة.

5 – لمعرفة التفاصيل عن المجموعات الأخرى انظر:

Martin Van Bruinssen, "The Kurds Between Iran and Iraq", *Middle East Report*, No. 141 (1986), pp. 6-22

6 – بحلول عام 1987 كان ما يقرب من 20–50 ألف شخص يحسبون على الحزبين. (**المجلة**، 21-26 كانون الأول/ ديسمبر 1987؛ صحيفة **الإندبندنت** البريطانية، 17 آذار/ مارس، وقد نقلت عنها صحيفة **التيار الجديد** (أسبوعية صادرة في لندن)، 27 آذار/ مارس 1987).

7 – حول حزب الدعوة، انظر: حنا بطاطو "Iraq's Underground Shia Movements: Characteristics, Causes and Pospects", *Middle East Journal*, 35, No. 4, 1981, pp. 578-94.

8 – فان برونسن، **الكرد**...، ص16-7.

9 – منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "جريمة الإبادة الجماعية في العراق"، 1 تموز/يوليو 1993. www.hrw.org

10 – صدام حسين، "خندق واحد أم خندقان"، من نشرة **الثورة والنظرة الجديدة**، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1981، ص 25-8 .

11 – **عراق الغد** (صادرة في لندن، نصف شهرية)، 18 حزيران/ يونيو 1987.

12 – **الغارديان**، 2 آب/ أغسطس 1982.

13 – **الثورة** (كانت تصدر ببغداد يومياً)، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1984؛ **المجلة** (أسبوعية صادرة في لندن)، 11 آذار/ مارس 1987.

14 – **الثورة**، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1983.

15 – أوفرا بينغيو، **العراق في المسح المعاصر للشرق الأوسط** (MECS)، مج9 (1984-1985)؛ وزعم (ا و ك) فيما بعد أن النظام قد أعدم 1400 من أعضائه ما بين عامي 1976 و1983.

16 – في وقت معين زعم الحزبان أنهما قتلا ما يقرب من 450 جندياً (هكذا ورد). (**الغارديان**، 14 شباط/ فبراير 1985؛ **التايمز**، 3 أيار/ مايو 1985).

17 – انظر على سبيل المثال: وزير الدفاع عدنان خير الله طلفاح الذي صرح بأن هدف إيران هو "تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات طائفية ضعيفة" (مجلة **التضامن**، وهي أسبوعية صادرة في بغداد)، 20 شباط/ فبراير 1988).

18 – **الثورة**، 13 نيسان/ أبريل 1980. "في 1979 قامت بغداد بتوزيع تلفزيونات ملونة ومبالغ نقدية على 32 ألف عائلة كردية تقيم في القرى الجديدة". (صحيفة *Baghdad Observer*، 4 أيار/ مايو 1979).

19 – **نضال البعث في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية**، بيروت 1963-1965، الجزء الأول، ص175.

20 – محمد طالب هلال في مقال "دراسة لإقليم الجزيرة من النواحي الإثنية والاجتماعية والسياسية"، من كتاب جواد الملا المعنون **السياسة الاستعمارية لحزب البعث السوري في غرب كردستان**، طبعة لندن، المجلس القومي الكردي، 2004، ص63-227.

21 – **الثورة**، 26 كانون الثاني/ يناير 1983.

22 – تأسست جامعة السليمانية في 1968، وبعد نقل مقرها أعيد تأسيسها في السليمانية مرة أخرى عام 1992.

23 – صحيفة **الإيكونومست** (أسبوعية صادرة في لندن)، 18 حزيران/ يونيو 1983. وللاطلاع على رواية مختلفة انظر كتاب فان برونسن، **الكرد**...، ص24-6.

24 – مايكل م. كونتر، "المشكلة الكردية في تركيا" في مجلة *Middle East Journal*, 42, No. 3, 1988, pp. 396-7.

25 – وثيقة، Middle East Watch، 14 آب/ أغسطس 1986.

26 – وثيقة، Middle East Watch، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985.

27 - Human Rights Watch, "Genocide in Iraq". http //www.hrw.org/reports/1993/iraqanfal/ANFAL.html; Faleh abd al-Jabar, "Why The Upprising Failed", *Middle East Report*, No. 176, 1992, pp. 2-14

الأفواج الكردية كانت لها تسميات مختلفة بما فيها جحافل الدفاع الوطني، قوات صلاح الدين، واللقب التحقيري (الجحوش).

28 – للاطلاع على الأشياء المرعبة التي ارتكبتها تلك الأفواج بحق الكرد الآخرين انظر:

Human Rights Watch, "Genocide in Iraq". http//www.hrw.org/reports/1993/iraqanfal/ANFAL.html

29 – وثيقة، Middle East Watch، 9 نيسان/ أبريل 1988.

30 – أفضل وصف للمجزرتين يمكن الاطلاع عليه في كتاب كنعان مكية **القسوة والصمت**، لندن، بنغوين بُوكس، 1993؛ وجوست هلترمان، **مسألة مسمومة**، نيويورك، مطبعة جامعة كامبردج، 2007؛ والأهم منهما في: http//www.hrw.org/reports/1993/iraqanfal/ANFAL3.html

31 – الترجمة الإنكليزية للآيات من كتاب Arthur J. Arberry, *The Koran Interpreted*, London, Allen & Unwin, 1955.

32 – سأوثّق في هذا الفصل عيّنات فقط من تلك الوثائق التي تفصح عن التوجه العام لأقوال وأفعال البعثيين. وقد تسلمت بعضاً من تلك الوثائق من جامعة دهوك.

33 - Human Rights Watch, "Genocide in Iraq". http//www.hrw.org/reports/1993/iraqanfal/ANFAL5.html

وفعلاً كانت أفواج الدفاع الوطني تنهب دون رحمة القرى التي هرب أهلها قبل جرفها بالجرافات وإحراقها عن آخرها.

34 – وثيقة، Middle East Watch، 29 آذار/ مارس 1987.

35 – **لوموند**، 19 آذار/ مارس 1988. نقلت عنها **ديلي ريبورت** في 24 آذار/ مارس 1988. في وقت مبكر يعود إلى عام 1978 كان السيناتور ويليام بيروكسماير دأب على التصريح مراراً بأن وضع الكرد في العراق كان "دليلاً حياً على الحاجة إلى وجود ميثاق لتحريم جرائم الإبادة الجماعية".

Loqman I. Meho, *The Kurdish Question in US Foreign Policy: A Documentary Sourcebook* (Westport, CT: Praeger, 2004), p. 33

36 – **الغارديان**، 2 أيار/ مايو 1987.

37 – وفيما يتعلق بالتعريب فقد اطّلعت على وثيقة نصت على أن العرب الذين يسكنون المناطق التي سيتم إلحاقها بمحافظة التأميم سوف يتم منحهم قطع أرض سكنية ومنحة مالية (لا وجود للتفاصيل). (وثيقة، Middle East Watch، 16 حزيران/ يونيو 1987).

38 – وثيقة، Middle East Watch، 14 أيار/ مايو 1987.

39 - Human Rights Watch, "Genocide in Iraq". http//www.hrw.org/reports/1993/iraqanfal/APPENDEXA.htm

تم الاطلاع عليه في 19 تموز/ يوليو 2010.

40 – وثيقة، Middle East Watch، 23 حزيران/ يونيو 1987.

41 - Human Rights Watch, "Genocide in Iraq". http//www.hrw.org/reports/1993/iraqanfal/ANFAL2.html

42 – وثيقة، Middle East Watch، 10 آذار/ مارس– نيسان/ أبريل 1988. "المجمعات التي نقل إليها الكرد الناجون كان الكرد يصفونها بمعسكرات الاعتقال".

43 – وثيقة، Middle East Watch، 9 تموز/ يوليو – 15 أيلول/ سبتمبر 1987.

44 – وثيقة، Middle East Watch، 15 أيلول/ سبتمبر 1987.

45 – وثيقة، Middle East Watch، 23 أيار/ مايو 1987.

46 – وثيقة، Middle East Watch، 26 نيسان/ أبريل 1988.

47 – وثيقة، Middle East Watch، 19 نيسان/ أبريل 1988.

48 – وثيقة، Middle East Watch، 31 أيار/ مايو 1988.

49 – وثيقة، Middle East Watch، 26 حزيران/ يونيو 1988.

50 – المصدر السابق. انظر أيضاً: صحيفة **إنترناشيونال هيرالد تريبيون** (طبعة باريس وزيوريخ اليومية)، 12 أيار/ مايو 1987، و**الفاينشال تايمز**، 4 أيلول/ سبتمبر 1987؛ **نيويورك تايمز**، 22 أيلول/ سبتمبر 1987؛ **لوموند**، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1987؛ تقرير منظمة العفو الدولية 1988 (لندن، منظمة العفو الدولية، 1988).

51 – على سبيل المثال جريدة **الجمهورية**، 22، 24، 26، 27 آذار/ مارس 1988، وجريدة **القادسية**، 21، 22 آذار/ مارس 1988.

52 – أولى الصحف التي أوردت الخبر كانت **إنترناشيونال هيرالد تريبيون**، 21 آذار/ مارس 1988، و**التايمز**، 22 آذار/ مارس 1988، ونقلت عنها **ديلي ريبورت** في 23 آذار/ مارس 1988؛ و**نيويورك تايمز**، 24 آذار/ مارس 1988 و22 حزيران/ يونيو 1988؛ **فايننشال تايمز**، 2 نيسان/ أبريل 1988؛ و**لوموند**، 8 نيسان/ أبريل 1988. وللاطلاع على وصف مفصّل انظر: جوست هلترمان، **مسألة مسمومة**، نيويورك، مطبعة جامعة كامبردج، 2007. عدد القتلى تمّ تأكيده من قبل منظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch, "Genocide in Iraq". http//www.hrw.org/reports/1993/iraqanfal/ANFAL3.html. لقد استخدم العراق غازات الخردل والتابون و VX (من عوامل الأعصاب) وغاز السارين في ذلك الهجوم.

53 – يذكر جوست هلترمان أن "إدارة الرئيس ريغان كانت لديها ثلاث فرص منفصلة للتدخل والنجاح في الحصول على تعهد عراقي بعدم استخدام الأسلحة الكيمياوية مرة أخرى"، وذلك في 1983-1984، وبعد الهجوم على حلبجة في آذار/ مارس 1988، وفي أعقاب الهجوم على منطقة بادينان بكردستان في آب/ أغسطس 1988. (انظر جوست هلترمان، **مسألة مسمومة**، نيويورك، مطبعة جامعة كامبردج، 2007، ص235).

54 – المصدر السابق. وزعم هلترمان أن "الوثائق تظهر أن الـCIA على سبيل المثال كانت لديها تحذيرات مسبقة بحدوث هجمات جوية (في 1988) ستستخدم فيها الأسلحة الكيمياوية". (المصدر نفسه، ص238؛ أوفرا بينغيو، **العراق في المسح المعاصر للشرق الأوسط** 1983-1984، ص465؛ وأوفرا بينغيو، **العراق في...** 1986، ص366). وزير خارجية العراق حينها طارق عزيز اعترف باستخدام الأسلحة الكيمياوية ضد الجيش الإيراني. (صحيفة **دير شبيغل** الألمانية، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، ونقلت عنها **ديلي ريبورت** في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988).

55 – للاطلاع على تفاصيل المسألة انظر:

Human Rights Watch, "Genocide in Iraq". http//www.hrw.org/reports/1993/iraqanfal/ANFAL3.html

56 – **الرأي**، 29 آذار/ مارس 1988.

57 – **الثورة** (الطبعة الدولية)، 28 آذار/ مارس 1988.

58 – **لوموند**، 24 آذار/ مارس 1988.

59 – راديو طهران، 31 آذار/ مارس 1988، ونقلت عنها **ديلي ريبورت** في 1 نيسان/ أبريل 1988.

60 – **لوموند**، 19 آذار/ مارس 1988.

61 – هلترمان، **مسألة مسمومة**، ص239-40.

62 – **نيويورك تايمز**، وقد نقلت عنها **ملف الإعلام الهوائي للولايات المتحدة** في 14 حزيران/ يونيو 1988.

63 – بلغة البعثيين "إرهابيو الفرع الأول التابع للبارزاني". (وثيقة، Middle East Watch، 12 كانون الأول/ ديسمبر 1988).

64 – **لوموند**، 8 أيلول/ سبتمبر 1988.

65 - Human Rights Watch, "Genocide in Iraq". http//www.hrw.org/reports/1993/iraqanfal/ANFAL1.html

66 – **ملف نشرة الإعلام الهوائي للولايات المتحدة**، 16 آب/ أغسطس 1988؛ صحيفة **إنترناشيونال هيرالد تريبيون**، 1 و3 و4 أيلول/ سبتمبر 1988؛ **نيويورك تايمز**، 1 أيلول/ سبتمبر 1988؛ **ميدل إيست إنترناشونال**، 9 أيلول/ سبتمبر 1988. وللاطلاع على وصف دقيق انظر:

Human Rights Watch, "Genocide in Iraq". http//www.hrw.org/reports/1993/iraqanfal/ANFAL10.html

ويزعم هذا المصدر أن عدد الجنود المشاركين كان 200 ألف جندي.

67 – وهذا الرأي ردده السيناتور الأميركي آل غور مراراً في أيلول/ سبتمبر 1988. انظر:

Loqman I. Meho, *The Kurdish Question in US Foreign Policy: A Documentary Sourcebook* (Westport, CT: Praeger, 2004), p. 57

68 – "بحسب دراسة أجرتها وزارة الإعمار والتنمية في حكومة إقليم كردستان فإن عدد ما تم تدميره من قرى بلغ 4049 قرية، ولم تنجُ سوى 673 قرية من محافظات أربيل ودهوك والسليمانية. ولا تشمل الدراسة محافظة كركوك حيث تعرضت عدة مئات من القرى إلى التدمير" (كندال نزان، صحيفة **لوموند ديبلوماتيك** في آذار/ مارس 1998).

69 – زعم الطالباني أنه بحلول آذار/ مارس 1988 تمّ ترحيل مليون ونصف مليون كردي. (**الغارديان**، 23 آذار/ مارس 1988؛ **فاينشال تايمز**، 1 و7 أيلول/ سبتمبر 1988؛ **لوموند**، 6 و7 أيلول/ سبتمبر 1988. ونقل عنها **ملف نشرة الإعلام الهوائي للولايات المتحدة** في 9 أيلول/ سبتمبر 1988).

70 – ديفيد ماكداول، **تاريخ الكرد المعاصر**، لندن، توريس، 2004، ص367؛ جورج بلاك ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، **الإبادة الجماعية في العراق: حملة الأنفال ضد الكرد**، واشنطن دي سي، هيومان رايتس ووتش، 1993، ص27.

71 – **فاينشال تايمز**، 19 أيلول/ سبتمبر 1998.

72 – **لوموند**، 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988.

73 – لم يكن من قبيل المصادفة أنه بعد نهاية الحرب بفترة وجيزة نشرت بغداد كتاباً عن تواطؤ البارزاني مع إسرائيل وخياناته بحق العراق. (انظر: فاضل البراك، **مصطفى البارزاني: الأسطورة والحقيقة**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1989).

74 – **دير شبيغل**، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988.

75 – زعمت بغداد أنه بحلول 21 أيلول/ سبتمبر 1988 عاد إلى العراق 40613 كردياً. (إذاعة بغداد في 21 أيلول/ سبتمبر 1988، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 22 أيلول/ سبتمبر 1988).

76 – صحيفة **الدستور** (يومية صادرة في لندن)، 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988.

77 – *The Middle East* (شهرية صادرة في لندن)، تموز/ سبتمبر 1989.

78 – جوزيف شكلا، "الجذور الآيديولوجية لترحيل السكان"، مجلة **العالم الثالث** الفصلية، 14، العدد 2، حزيران/ يونيو 1993؛ www.jstor.org/pss/3992567

79 – مجلة **التضامن**، 28 آب/ أغسطس 1989؛ جوزيف شكلا، "الجذور الآيديولوجية لترحيل السكان".

80 – وكالة الأنباء العراقية، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1989، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989.

81 – مجلة **المصور** المصرية الأسبوعية، 14 تموز/ يوليو 1989.

82 – **دير شبيغل**، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988.

83 - Human Rights Watch, "Genocide in Iraq". http//www.hrw.org/reports/1993/iraqanfal/ANFAL5.html

84 – وكالة الأنباء العراقية، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1989، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1989.

85 – **لوموند**، 22 تموز/ يوليو 1989.

86 – **الثورة**، 10 حزيران/ يونيو 1989.

87 – **لوموند**، 21 أيلول/ سبتمبر 1989.

88 - Human Rights Watch, "Genocide in Iraq". http//www.hrw.org/reports/1993/iraqanfal/ANFAL3.html

89 – **السياسة** (الكويتية)، 12 آب/ أغسطس 1989.

90 – **لوموند**، 22 تموز/ يوليو 1989.

91 – **فايننشال تايمز**، 15 حزيران/ يونيو 1989؛ **لوموند**، 21 أيلول/ سبتمبر1989.

92 – طارق عزيز في تصريح لمجلة **المصور** المصرية في 14 تموز/ يوليو 1989.

93 – وثيقة رقم 8، Middle East Watch؛ **فاينشال تايمز في** 15 حزيران/ يونيو 1989؛ **الإيكونومست في** 24 حزيران/ يونيو 1989. "وصف لي أحد سكان قلعة دزه أهوال ذلك الترحيل. ففي عمر السابعة عشر كان عليه أن يبني منزلاً لأفراد عائلته بما أن والده وشقيقه قد أخذا لأداء الخدمة العسكرية".

94 – *The Middle East*، تموز/ يوليو 1989.

95 – وثيقة، Middle East Watch، 20 أيلول/ سبتمبر 1989.

96 – **السياسة**، 21 آب/ أغسطس 1989.

97 – **الجمهورية** (كانت تصدر يومياً في بغداد)، 11 تموز/ يوليو 1989.

98 – **الإيكونومست**، 24 حزيران/ يونيو 1989.

99 – **القادسية** (كانت تصدر في بغداد يومياً)، 26 كانون الثاني/ يناير 1990.

100 – **الإيكونومست**، 24 حزيران/ يوليو 1989؛ **لوموند**، 22 تموز/ يوليو 1989.

101 – **لوموند**، 21 أيلول/ سبتمبر 1989؛ انظر كذلك:

Human Rights Watch, "Genocide in Iraq". http//www.hrw.org/reports/1993/iraqanfal/

102 – **الدستور** (لندن، يومية)، 29 أيار/ مايو 1989.

103 – مجلة **المصور**، 15 أيلول/ سبتمبر 1989.

104 - Erhard Franz, *Kurden und Kurdentum* (Hamburg: Dutsches Orient-Institut, 1986), p. 12.

105 – **لوموند**، 21 أيلول/ سبتمبر 1989.

106 – مجلة **المصور**، 15 أيلول/ سبتمبر 1989.

107 – وكالة الأنباء العراقية، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1989، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1989.

108 – **السياسة**، 7 أيلول/ سبتمبر 1989.

109 – **الثورة**، 2 آب/ أغسطس 1989.

110 – **لوموند**، 21 أيلول/ سبتمبر 1989.

111 – *The Middle East*، شباط/ فبراير 1989؛ **لوموند**، 21 أيلول/ سبتمبر 1989.

112 – وكالة الأنباء العراقية، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1989، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989.

113 – هلترمان، **مسألة مسمومة**، ص 226-7.

١٠

الانبعاث من بين الرماد

لقد دفع الكرد ثمناً غالياً لتورطهم في الحروب على مدى القرن العشرين. الاستثناء الوحيد لذلك كان حررب الخليج عام ١٩٩١، التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في أعقاب احتلال العراق للكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠.[١] لقد وفرت تلك الحرب فرصةً للكرد للخروج من الحلقة المفرغة المتمثلة في دفعهم الثمن لكل حرب جديدة. مبدئياً بدا أن التاريخ سيعيد نفسه سيما وأن الكرد ثاروا ضد نظام البعث عقب فترة قصيرة من وقف إطلاق النار في شباط/ فبراير ١٩٩١ فيما بات يسمى "الانتفاضة" (راثةرِين). وكما كانت الحال في الماضي، سحق النظام الانتفاضة، ولكن حدث تغير مفاجئ هذه المرة.

الانتفاضة الكردية

في ٤ آذار/ مارس ١٩٩١، بعد فترة قصيرة من اندلاع الانتفاضة الشيعية في الجنوب، اندلعت انتفاضة مماثلة في الشمال الكردي، ولكن دون تنسيق مسبق.[٢] وقد أكد جلال الطالباني أن الانتفاضة كانت عفوية.[٣] وفي الحقيقة بدأت الحركة الكردية بتهيئة الأرضية للانتفاضة فور احتلال العراق للكويت.[٤] وكانت مهمة الكرد قد أصبحت سهلة بسبب احتياج الحكومة إلى خفض عدد قواتها في الشمال وذلك لتعزيز الجبهة الكويتية.

قبل الانتفاضة بأشهر تحول نهر دجلة ليصبح نقطة عبور المقاتلين والنشطاء الكرد إلى العراق من سوريا. وقد أعلمت قيادة الاستخبارات العسكرية العراقية صدام حسين بأن (اوك) قد قام بتوزيع أسلحة ثقيلة وخفيفة بالإضافة إلى أقنعة وقاية من الهجمات الكيمياوية على مخربيهم.[٥] وحتى قبل بدء الانتفاضة بدأت الأفواج الكردية الخفيفة الموالية للحكومة في الالتحاق بالحركة الكردية، وهكذا بحلول منتصف شهر آذار/ مارس كان حوالى ٦٠ ألف جندي قد غيّروا ولاءهم جالبين معهم معداتهم العسكرية، وكانت بشكل رئيس غنائم مأخوذة من الجيش.[٦]

ومثل الجنوب فإن الفراغ الذي حدث في المنطقة الكردية نتيجةً لاتفاق وقف إطلاق النار بين العراق وقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة حثّ على الانتشار السريع للانتفاضة في كل أرجاء كردستان. واتخذ القادة الكرد، الذين شجّعتهم النجاحات السريعة، خطوة غير مسبوقة حينما استولوا على مدن كردستان الرئيسية التي كانت تحميها في السابق حاميات عسكرية عراقية. وهكذا، وخلال أيام، سقطت مدن أربيل والسليمانية ودهوك في أيدي المقاتلين الكرد كما سقطت مدينة كركوك الغنية بالنفط، والتي كانت المصدر الرئيسي للتناحر بين الكرد والحكومة منذ بداية السبعينيات. ويمكن أن نعزو هذا النجاح الباهر بشكل رئيس إلى حاجة الحكومة الملحة إلى سحب القوات من شمال العراق لحماية بغداد وقمع الثورة الشيعية.[٧]

الغبطة الكردية في شهر آذار/ مارس ١٩٩١ لم تستمر حتى شهر نيسان/ أبريل. فلكونه محاصراً من كل الجهات بأعداء داخليين وخارجيين استجمع حزب البعث قواه وحاول أن يكسب الحرب الداخلية على الأقل. وهنا تكمن المفارقة، لأنّ من المحتمل جداً أن حقيقة اندلاع الانتفاضة نفسها قد ساعدت على توحيد السنّة في العراق والتفافهم حول النخبة الحاكمة وزادت من تماسكها سيّما وأن أي نظام بديل كان سيعرّض الوضع المتميّز للسنّة للخطر.

أما فيما يتعلق بالسؤال المحير حول الكيفية التي استطاع بها النظام أن ينجو من الأزمة، فإن الإجابة الأكثر وضوحاً كانت تكمن في امتلاكه قوة متفوقة ومهارات تنظيمية ناهيك عن خبرته الطويلة في القضاء على أي انشقاقات. إن التعبئة التي قامت بها عائلة صدام الحاكمة كانت مذهلة. ففي وقت مبكر في ٦ آذار/ مارس ١٩٩١

تمّ تعيين ابن عم صدام القاسي علي حسن المجيد وزيراً للداخلية، وهي خطوة كفيلة لوحدها بزرع الخوف في المعارضة، وتم تعيين ابن عم آخر محافظاً لكركوك، فيما لعب شقيق صدام وأبناء عمومته الآخرون دوراً مهماً في قمع الانتفاضة. وعلاوةً على ذلك منح مرسوم جمهوري سري أعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية نفس صلاحيات الرئيس في "توزيع الثواب والعقاب" لدى قمع الانتفاضة.[٨] كما قامت الحكومة بتعبئة جنرالات الجيش السابقين وعيَّنت ستة من الضباط رفيعي المستوى حكاماً للمحافظات الثائرة.

وينبغي أن نزن الضعف النسبي للمتمردين الذين كانوا يفتقرون إلى التنسيق التنظيمي والتكتيكي في مقابل تصميم البعث.[٩] هذا بالإضافة إلى ازدياد سهولة مهمة النظام بسبب دعم إيران للمعارضة وتذبذب الحلفاء بين الرغبة في رؤية سقوط نظام البعث والخوف من تقسيم العراق. إن موافقة قوات الحلفاء على طلب الحكومة العراقية في استخدام الطائرات السمتية كانت حيويةً جداً في نجاح البعث في سحق الانتفاضة. وإلى جانب الأهمية العسكرية لتلك الموافقة فإنها كانت أيضاً إشارة مهمة إلى البعث وصدام حسين بأن الولايات المتحدة لا ترغب في أن يسقطوا، بل على العكس، فقد أرادت منهم أن يدحروا المعارضة. وهذه الإشارات هي التي ثبطت همّة كبار ضباط الجيش وحالت دون انضمامهم إلى صفوف الانتفاضة في محاولة إسقاط البعث.[١٠]

إن النظام، ومن منطلق إدراكه عدم قدرته على التعامل مع انتفاضتين في نفس الوقت، اختار أن يسحق ثورة الشيعة أولاً. وقد ضلل ذلك الكرد وجعلهم يعتقدون أن النظام أضعف من أن يبدأ عمليةً ضدهم. ولهذا استمرت الاحتفالات بالنصر حتى نهاية آذار/ مارس ١٩٩١ تقريباً، حينما شرع الطالباني، الذي بدأ بلبس عباءة البطل القومي الكردي، بالعودة منتصراً إلى كردستان بعد عامين في المنفى. ومثل سرعة الانتصارات تبعتها الهزيمة مسرعةً هي الأخرى.

فبعد أن تمكنت الحكومة من تحقيق هدوء نسبي في الجنوب أصبح بإمكان النظام أن يحول معظم طاقاته نحو المنطقة الكردية. وبحلول أوائل نيسان/ أبريل ١٩٩١ بدأ الكرد المنهزمون المنكسرون نزوحهم الجماعي، وقُدِّرت أعدادهم بنحو مليوني نازح. النظام لم يحرض مباشرةً على النزوح، ولكن استخدامه للأسلحة الكيمياوية في ١٩٨٨

ضد الكرد كان، من دون شك، الأمر الذي شجّع على ذلك النزوح. إن قيام الجيش العراقي باستخدام القنابل الفسفورية بصورة واسعة ربما كان هدفه نشر الرعب بين الكرد لأنهم حسبوها خطأً قنابل كيمياوية.[١١] وفي أواخر حزيران/ يونيو ١٩٩١ أصدر الفيلق الأول للجيش العراقي أمراً سرياً يدعو فيه إلى قتل أي كردي مسلح أو غير مسلح يهين جندياً أو يخرق حظر التجول في السليمانية، وكذلك إعدام أي جندي يترك موقعه أو يفقد سلاحه.[١٢] إن نزوح الكرد كان في صالح أهداف العراق البعيدة والقصيرة المدى: حرمان مقاتلي حرب العصابات من كل أنواع الدعم اللوجستي وتغيير التوازن الديموغرافي في العراق لصالح العرب، وكان ذلك من أهداف البعث بعيدة المدى.[١٣]

ولسخرية القدر أن حكومة العراق بدأت بعد ذلك بمحادثات حول الحكم الذاتي مع الكرد، وكان حافزها لذلك حاجتها إلى تخفيف الضغط الدولي عنها، وكسب الوقت، وشق صفوف المعارضة. القيادة الكردية من ناحيتها ذهبت إلى المفاوضات في محاولة منها للحفاظ على ما تبقّى وإنقاذه من الكارثة. الجولة الأولى من المفاوضات عقدت مع الطالباني، ولكنها انتهت إلى طريق مسدود. وفيما بعد تولى مسعود البارزاني قيادة المفاوضات، ولكن في شباط/ فبراير ١٩٩٢ وصلت تلك الجولة أيضاً إلى طريق مسدود. العقبة الرئيسة في وجه المفاوضات كانت انعدام الثقة المتأصل بين الجانبين، والعقبة الأخرى كانت المعارضة من داخل المعسكر الكردي لعقد أي صفقة مع بغداد، ولكن العائق الأكبر تمثل في التغيير الدراماتيكي الذي طرأ على مكانة كردستان العراق.

فرصة تلوح للكرد

المفارقة هي أن نقطة التحول التي طرأت على مكانة كردستان، وذلك في إحدى أصعب مراحل التاريخ الكردي، جاءت في أعقاب سحق انتفاضتهم في ربيع ١٩٩١، ونزوح مليون ونصف المليون من السكان الكرد إلى الحدود الإيرانية والتركية،[١٤] وسمّيت بالكردية (كوجرَو)، وما نجم عن ذلك النزوح من محنة اقتصادية واجتماعية وسياسية. وبالفعل اتسمت نقطة التحول تلك بسلسلة من التطورات الفريدة: فقدان الحكومة المركزية سيطرتها على كردستان العراق؛ تبلور حكم ذاتي كردي حقيقي في المنطقة

أصبح يعرف بحكومة إقليم كردستان؛ وحصول الكرد على قدر من الاعتراف الدولي.

إن النزوح الجماعي للكرد هو الذي ساهم، في الحقيقة، في تدويل القضية الكردية وظهور الكرد على مسرح الأحداث. ففي مواجهة المأساة الرهيبة التي حلّت باللاجئين ورفض الدول المجاورة – تركيا وإيران وسوريا – منحهم حق اللجوء أُجبر الحلفاء على التدخل. إن منطقة حظر الطيران التي أنشأها الحلفاء في نيسان/ أبريل ١٩٩١ تحوّلت فيما بعد إلى نواة للكيان الكردي. ولسخرية الأقدار فإن تورغوت أوزال، الرئيس التركي حينذاك، لعب دوراً محورياً في طرح تلك الفكرة، التي تحولت فيما بعد إلى كابوس للأتراك.[١٥] وفعلاً، فبحسب تقرير داخلي "في أعقاب حرب الخليج وبمبادرة شخصية من الرئيس تورغوت أوزال دشّنت أنقرة علاقات جديدة مع الحركة الكردية العراقية".[١٦]

ومن أجل ترجمة فكرة حظر الطيران إلى عمل تمّ نشر قوة دولية قوامها ٢٠ ألف جندي من إحدى عشرة دولة إلى المنطقة، فيما أصبح يعرف فيما بعد بـ"عملية تقديم العون".[١٧] تم إسكان اللاجئين بشكل مؤقت في المخيمات، ثم أعيدوا إلى مناطق سكناهم الأصلية. وقامت الأمم المتحدة كذلك بتوفير الوسائل الضرورية للبقاء والأمان، ونشطت المنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة. وبعد انسحاب القوات العراقية في تموز/ يوليو شكّل الحلفاء قوة انتشار سريع من ٥٠٠٠ جندي متمركزة في قاعدة إنجرليك في تركيا للتدخل في حال قيام القوات العراقية بأي أعمال انتقامية. وفوق ذلك كله أُرغمت بغداد على قبول الطلب المهين بأن لا تنشط طائراتها أعلى خط العرض ٣٦، وهو ما اصطُلح على تسميته بـ"منطقة حظر الطيران فوق الأراضي الكردية" التي فرضتها طائرات الحلفاء التي كانت تحرس سماء المنطقة.

ولدى استعراض أحداث الماضي يبدو لنا أن الكارثة الكردية كانت محفزاً لهم لاتخاذ موقف أكثر صلابةً، ولكن نظرة عن كثب تجعلنا نأخذ بنظر الاعتبار أهمية الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة. فعلى المستوى الدولي فإن إعادة رسم خارطة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق خلقت جواً مناسباً لبعض المطالب الكردية في العراق. وقد تعزز ذلك المناخ بالتسريبات المتعلقة بسياسة الإبادة الجماعية التي اتّبعها البعث ضد الكرد في العقد السابق، وكذلك بسبب تزايد القلق من استمرار

التهديد الذي يمثله النظام العراقي ليس على الكرد فحسب بل وعلى الدول المجاورة وخاصةً الكويت. وهذا الإدراك الدولي رفع من مكانة الكرد مرة أخرى إلى المكانة المهيبة للأداة الفاعلة ضد مخططات العراق التوسعية. هذا بالإضافة إلى أنّ السياسات الخاطئة للنظام العراقي بحق الكرد بعد حرب الخليج زادت هي الأخرى من تصميم الكرد على تحقيق حكمهم الذاتي. وأخيراً فإن بضعة وسبعين عاماً من الكفاح المتواصل صقلت الحركة القومية الكردية وزادت من قابليتها للحياة في مرحلة حرجة من مراحل تاريخها.

استراتيجية بغداد في كردستان ترتد عليها

التجويع، الفوضى، وسياسة "فرّق تسد" التي تشجّع على القتال بين الأخوة كانت هي التوجهات الثلاثة الرئيسية التي اتبعها النظام العراقي في كردستان في أعقاب سحق الانتفاضة. ففي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ فرضت بغداد حصاراً اقتصادياً على المنطقة مفترضةً أن الحصار، مترافقاً مع الحصار الدولي إلى جانب اعتماد الكرد اقتصادياً على المركز، سوف يؤدي في النهاية إلى تركيعهم. وكان النظام يتوقع نتائج مماثلة لانسحابه الإداري والسياسي من كردستان ومن إستراتيجية "فرّق تسد" الفعالة في مواجهة القيادة الكردية. كان من المتوقع أن يتسبب قرار النظام بسحب الإدارات من المنطقة بدرجة من الفوضى في المنطقة بحيث يصبح النظام حينها مخلِّصاً، ليس من وجهة نظر الكرد فحسب بل، والأهم من ذلك، من وجهة نظر الدول المجاورة أيضاً والتي قد تخشى تأثير ذلك على سكانها من الكرد. وفي الواقع كان النظام يأمل أن تقوم دول الجوار بدلاً منه بمهمة كبح جماح التطلعات القومية الكردية. كما كان يأمل في استنزاف التطلعات الكردية من خلال أعمال التخريب – عن طريق وكلائه طالما كان محظوراً على الطائرات العراقية دخول منطقة الحظر الجوي.

إن الحصار الاقتصادي الدولي، بالإضافة إلى الحصار الذي فرضه النظام، كان من المتوقع أن يجعل الكرد تحت رحمة الحكومة ويضعف قيادتهم ويأتي بها إلى طاولة المفاوضات في موقف رديء. واجهت كردستان الفقيرة أصلاً النتائج القاسية للحصار

المزدوج الذي خفض إمدادات الغذاء بنسبة ٦٠ بالمئة والوقود بنسبة ٨٠ بالمئة. فارتفعت أسعار المواد الغذائية من ضعفين إلى ثلاثة أضعاف أسعارها السائدة في بغداد بينما ارتفعت أسعار مواد البناء اثني عشر ضعفاً. وأدّت ندرة الوقود إلى شلّ المصانع القليلة المتبقية في المنطقة فانخفضت أعدادها بنسبة ٩٠ بالمئة.[١٨] والشيء الضروري لإكمال تأثير تلك السياسة كان الضغط النفسي الذي مارسه النظام ضد موظفي الحكومة الذين طالبهم النظام بترك كردستان إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام. وحينما رفض معظمهم ذلك الطلب قامت بغداد بقطع رواتبهم إلى جانب قطعها رواتب المتقاعدين، وهكذا حرمت ٣٠٠ ألف موظف حكومي من مدخولاتهم، وهذا في الوقت الذي كانت فيه خدمات الماء والمجاري الصحية في حال سيئة وكذلك الخدمات الحكومية وخصوصاً في القطاع الصحي.[١٩] إن استعداد الموظفين والسكان في كردستان لتحمّل تلك الشدائد كان حقاً مقياساً لتبلور الفكر القومي الكردي.

والمفاجئ في الأمر كان قرار النظام في أواخر ١٩٩١ سحب جميع قواته العسكرية من المنطقة ونشرها خارج منطقة الحظر الجوي. وفي إشارة نادرة إلى المشكلة الكردية، وربما بسبب الانتقادات الموجهة إلى تلك الخطوة، صرح صدام قائلاً: "أرادوا الإبقاء على النزيف في الشمال... ولكننا قلنا: دعنا نسحب قوات الجيش ومؤسسات الدولة لأن موظفي الدولة لم يعودوا قادرين على أداء واجباتهم حينما وصلت الأحوال إلى تلك المستويات الدنيا". وأعلن صدام في مناسبة أخرى: "قلنا للجيش أن يترك المكان لبعض الوقت... سيصرخ الشعب بعدها طالباً مساعدة الجيش لكي ينقذه".[٢٠] ولكن الذي لم يذكره صدام مع ذلك كان حقيقة أن القوات الأرضية من دون دعم جوي غير فعالة في تضاريس كردستان ويمكن أن تغدو هدفاً سهلاً لقوات حرب العصابات. وفي محاولة لملء هذا الفراغ العسكري رعى النظام عشرات العمليات التخريبية بمساعدة المتواطئين من الكرد، والتي لم تكن موجهة إلى الكرد فحسب بل إلى موظفي الأمم المتحدة وممثلي المنظمات الإنسانية بهدف وقف الدعم الخارجي عن الكرد. وأكثر تلك العمليات إثارةً كانت محاولة فاشلة لاغتيال دانييل ميتران، زوجة الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران، التي كانت في زيارة لكردستان في أوائل تموز/ يوليو ١٩٩٢.[٢١]

كما سعت بغداد إلى دق إسفين بين معسكري نجل البارزاني مسعود البارزاني

والطالباني، ولكنها لم تنجح هذه المرة. وعلى العموم فشلت إستراتيجية النظام في كردستان فشلاً ذريعاً، و لم تحقق سياساته نتائجها المتوقعة، لا بل تحولت إلى نقطة انطلاق القضية الكردية إلى الأمام.

رياح التغيير: الحكم الذاتي الكردي

بعد سنوات من القمع الوحشي الذي كاد أن يصل إلى الإبادة الجماعية، كان الكرد متلهفين جداً لملء الفراغ الذي خلّفته الحكومة المركزية ووضع أسس حكمهم الذاتي. الانتخابات الحرة نسبياً التي جرت لانتخاب البرلمان الكردي في ١٩ أيار/ مايو ١٩٩٢ كانت جزءاً من ذلك الطموح. نظرياً كان للكرد العراقيين جمعيتهم المنتخبة منذ ١٩٧٤، ولكن على أرض الواقع كان كل أعضاء ذلك المجلس معيّنين من قبل الحكومة. أما هذه المرة فقد تضافرت عوامل عدة لكي تجعل من الانتخابات انتخابات حقيقية: الفراغ الإداري الذي خلّفه النظام؛ الحاجة إلى ضمان نية الغرب الحسنة عن طريق إجراء انتخابات وفق ضوابط ديمقراطية؛ المظلة العسكرية المتوافرة لنجاح خطوة كهذه؛ وأخيراً حقيقة أن قضية الديمقراطية والانتخابات الحرة أيّدها عدد من التجمعات السياسية الكردية واعتبرها الضامن الوحيد ضد أي حالة جديدة من حالات البرلمان المعين من قبل الحكومة.

وتنافست ثمانية أحزاب على ١٠٥ مقاعد برلمانية في انتخابات شهدها مراقبون دوليون ووُصفت إجمالاً بأنها كانت "حرة ونزيهة". والأهم من ذلك هو أن الحزبين الرئيسيين (حدك) و(اوك) فقط هما من فازا بالمقاعد. وبما أن النتائج كانت متقاربة - ٥٠,٢٢% لـ(حدك) و ٤٩,٧٨% لـ(اوك) - فقد قرر الحزبان تقسيم ١٠٠ مقعد بينهما بالتساوي، فيما أُعطيت المقاعد الخمسة المتبقية لتحالف يمثل الأقلية المسيحية، حيث خصصت ٤ من المقاعد الخمسة للحركة الآشورية،[٢٢] و لم يخصص أي مقعد للأقلية التركمانية لأنهم، كما قال الطالباني، كانوا خارج المنطقة التي يسيطر عليها الكرد. وأجريت بالتزامن مع انتخابات البرلمان انتخابات لانتخاب رئيس للإقليم فاز فيها مسعود البارزاني بفارق ضئيل في الأصوات على المرشح الوحيد المنافس جلال

الطالباني. الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية لتحديد الفائز لم تجرِ وبقي منصب الرئيس شاغراً و لم يتم تفعيله.

كانت الانتخابات في كردستان ناقوس خطر ليس للنظام العراقي فحسب بل للدول المجاورة أيضاً التي خشيت انتقال عدواها إلى كردها هي أيضاً. وسخر النظام العراقي من تلك الانتخابات واصفاً إياها بـ"المهزلة" وشجبها بوصفها مؤامرة لتقسيم العراق، وأعلن أنها "غير شرعية" و"غير دستورية" بما أن المجلس التشريعي الكردي الذي كان يرعاه النظام لا يزال عاملاً. وفي الحقيقة فإن الاسم الذي اختاره الكرد لمجلسهم التشريعي (المجلس الوطني الكردستاني) كان كافياً ليفصح عن نية الكرد في تحويله إلى رمز للقومية الكردية.

إن الانتخابات الكردية كانت مهمة من حيث أنها أضفت الشرعية على القيادة الكردية، وألغت المجاميع الكردية الصغيرة، وأصبحت أساساً تقوم عليه الإدارة الكردية. وقد عقد المجلس الوطني الكردستاني أولى جلساته في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٢ تلاها تشكيل الحكومة الكردية. وأصبحت الكابينة الوزارية حرفياً هي حكومة المنطقة (الحكومة الإقليمية)، وقد تشكلت برئاسة فؤاد معصوم من (اوك)، وكانت مؤلفة من خمسة عشر وزيراً من ضمنهم وزير للشؤون العسكرية مكلف بشؤون الجيش الكردي (البيشمركة). وفيما بعد، في شهر أيلول/ سبتمبر، تم تعيين ثلاثة محافظين كرد للمحافظات الكردية الثلاث أربيل (كعاصمة للحكومة) والسليمانية ودهوك. وبالتزامن مع ذلك تم اتخاذ عدد من الخطوات المهمة الأخرى. فقد أصبح دفع رواتب الموظفين من مسؤولية الحكومة الكردية، وتم إنشاء محكمة للاستئناف في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، وتلقى النظام التعليمي، الذي ظل مهملاً لسنوات، دفعة مهمة إلى الأمام حينما تم تخصيص ٢٥٪ من الميزانية لهذا القطاع: وهكذا، في نهاية ١٩٩٢ بدأت ١١٠٠ مدرسة، اللغة الكردية هي لغة التعليم فيها، تعمل، بالإضافة إلى ثلاث جامعات وأكاديمية عسكرية.[٢٣] وعلى الصعيد السياسي، وبخلاف القيادة الفردية للبارزاني في ستينيات القرن الماضي وبداية سبعينياته، ظهرت قيادة ثنائية من مسعود البارزاني وجلال الطالباني. ورغم أن أيّاً منهما لم تكن له مكانة البارزاني فقد تمكّنا معاً، إلى حدّ ما، من خلق فريق قيادي فاعل – على الأقل لفترة وجيزة. والانطباع العام الذي

ساد حينها كان التماسك المتزايد داخل الحركة القومية الكردية أكثر مما كان قبل عشر سنوات من ذلك التاريخ وبداية لاندماج وظهور حركة كردية مركزية.

إن إعادة صياغة أهداف القومية الكردية كانت من أهم فقرات جدول الأعمال السياسي بعد الانتخابات. فحتى فترة حرب الخليج كان الهدف المعلن للاتجاه الكردي العام هو الحكم الذاتي، ولكن في ١٩٩٢، وبعد مناقشات مطولة، تمّ رفع ذلك الهدف إلى الفيدرالية.[٢٤] وهكذا، في قرار للمجلس الوطني الكردستاني في بداية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ عبّر عن إجماع كردستان العراق "في تحديد مصيره وتعريف علاقته القانونية مع السلطة المركزية في هذه المرحلة من التاريخ على أساس الاتحاد الفيدرالي ضمن عراق ديمقراطي برلماني".[٢٥] إن تبنّي هذه الصيغة من قبل الحركة الكردية ككل كان نتيجة لتسوية بين الطالباني، الذي كان يتزعّم توجّه كردستان المستقلة منذ ١٩٨٨، وبين مسعود البارزاني الأكثر اعتدالاً الذي كان قد تبنّى الحكم الذاتي هدفاً له. وبالفعل فإن خيار الفيدرالية كان تعبيراً عن سخط الكرد من صيغة الحكم الذاتي الذي اتخذه النظام غطاءً يقمعهم به.

وحالما رُفع شعار الفيدرالية أعلنت بغداد العداء له لأنها اعتبرته عملاً انفصالياً، بينما اعتبرته دول الجوار صندوق البلايا الذي يهدّدهم على عتبة دارهم. وهذا التطور كان مقلقاً إلى درجة استدعى عقد اجتماع ثلاثي طارئ بين تركيا وسوريا وإيران في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ بهدف كبح التطلعات الكردية. أما الكرد، ومن منطلق معرفتهم بوجوب التحرك بحذر، فقد أصدروا بيانات غامضة تؤكد من ناحية على نيتهم في البقاء في إطار الدولة العراقية وعلى حقهم في تقرير المصير من ناحية أخرى.

أما التطور الآخر الذي كان بمثابة مغادرة نهائية للماضي فكان درجة من الاعتراف الدولي التي حصل عليها الكرد. ففي الماضي لم يكن مسموحاً لزعيم أو مسؤول كردي أن يلتقي علناً المسؤولين الغربيين على أساس أن القضية الكردية مشكلة إنسانية وليست سياسية. وبالطبع كان الغرب يختبئ خلف تلك الحجة مخافة أن يُغضب العراق أو يُقلق تركيا وإيران. ولكن في ١٩٩٢ أصبح جلال الطالباني ومسعود البارزاني والمسؤولون الكرد الآخرون أشخاصاً مرغوباً فيهم في عدد من العواصم الغربية، بما فيها لندن حيث عقدوا محادثات مع رئيس الوزراء جون ميجر في شباط/ فبراير ١٩٩٢، وفي باريس

حيث التقوا الرئيس فرانسوا ميتران في آب/ أغسطس. وفي آب/ أغسطس أيضاً في واشنطن حيث التقوا للتشاور مع وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر، وذلك مع جماعات المعارضة العراقية. أي جملةً وتفصيلاً كان ذلك التطور هو الباب العريض الذي فُتح أمام الزعماء الكرد مع الإعلام الدولي، بما في ذلك الإعلام العربي. والإجراء الآخر ضمن سياق ذلك التغيير جاء في نيسان/ أبريل ١٩٩٢ مع بدء إذاعة صوت أميركا بث برامج يومية باللغة الكردية.

إلا أن الغرب ظل مع ذلك يتبنّى مواقف غامضة إزاء الكرد. فهو، ومن خلال القوى الثلاث العظمى المتحالفة، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، كان بحاجة إلى الكرد لإبقاء نوع من الضغط على النظام العراقي وزعزعته. والاستقبال الرسمي الذي كان يمنح للمسؤولين الكرد كان المقصود به توجيه رسالة إلى النظام العراقي بأن الغرب قد تعهّد بتقديم الدعم السياسي للمعارضة العراقية. وعلى سبيل المثال، ففي أعقاب اجتماع مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٩٢ صرّح الطالباني أن الرئيس الفرنسي كان داعماً "لحقوق الشعب الكردي في إطار فيدرالية في عراق ديمقراطي موحد".[٢٦] ومع ذلك فإن مصطلح "موحّد" كان انعكاساً لمخاوف الغرب من تقسيم العراق، وكان السبب في استمراره بتقديم الدعم التقليدي للكرد والقائم على أسس إنسانية فقط. وفي أعقاب زيارة زوجة الرئيس الفرنسي ميتران بصحبة وزير الصحة الفرنسي برنارد كوشنر إلى كردستان – وهي الأولى من نوعها – في بداية تموز/ يوليو ١٩٩٢، حذرت الحكومة الفرنسية من تفسير "هذه الزيارة الإنسانية" على أنها تمثل الموقف الرسمي السياسي لفرنسا.[٢٧] وفيما كانت تلك الضبابية بعيدة جداً عن طمأنة الكرد، فإن مجرد حقيقة تحول النشاطات الكردية في الخارج إلى نشاطات أكثر علانيةً ونجاح الزعماء الكرد في كسر حاجز الصمت المتعلق بالكرد كان إنجازاً في حدّ ذاته.

احتمالات هائلة ضد الحكم الذاتي الكردي

ورغم أن تلك التطورات قد تبدو كبيرة إلا أنها كانت في الوقت نفسه هشة. فعلى الصعيد

الداخلي، ورغم أن الهوية القومية القومية قد تعززت بشكل كبير نتيجة لسياسات بغداد القمعية وخاصةً في العقد الأخير،[٢٨] إلا أنها في بعض الأحيان كانت تغلب عليها ظلال الولاءات المحلية والقبلية. هذا بالإضافة إلى أن سنوات سياسة التعريب التي فرضها النظام كانت لها آثارها. فلكون العربية هي لغة التعليم السابقة في كردستان ومفتاح التحرك الاجتماعي والسياسي، فإن اللغة الكردية – الرمز الرئيسي للهوية القومية – لم تكن قد ظهرت بعد كعامل توحيد. أما على الصعيد الاقتصادي فإن الحصار الداخلي المفروض من قبل الحكومة كان قد أبرز الضعف الاقتصادي لكردستان المحاطة باليابسة واعتمادها الكلي على النظام أو دول الجوار. إن المعوقات الاقتصادية المتأصلة في هذا الموقف الجيوسياسي كان بإمكانه إحباط أي تطلع نحو الاستقلال قد يخفيه الكرد. المسؤولون الكرد أنفسهم اعترفوا بأن مشكلة كردستان الرئيسية كانت اقتصادية وأن النظام في بغداد عرف جيداً كيف يزيدها سوءاً.

كما أن العلاقات المتدهورة مع الحزب الكردي اليساري (حزب العمال الكردستاني – اختصاراً PKK) التركي كانت مشكلة أخرى، وقد أظهرت المعضلات والمعوقات السياسية المعقدة التي كانت تواجه الكرد.[٢٩] في عام ١٩٨٣ وقّع كل من (حدك) و(PKK) اتفاقاً للتعاون يهدف إلى محاربة كل من تركيا والعراق.[٣٠] وفي العام التالي اجتمع مسعود البارزاني وعبد الله أوجلان، زعيم PKK، في دمشق للمرة الأولى والأخيرة كما اتضح.[٣١] إلا أن مصالحهما افترقت في تسعينيات القرن الماضي. فقد استغل PKK الفراغ الذي خلفته بغداد في كردستان العراق لإنشاء قواعد له في الجبال النائية قرب الحدود العراقية – الإيرانية – التركية، وهي مناطق كان الكرد العراقيون يفتقرون إلى القوة للتدخل فيها أو لم يكن لهم فيها موطئ قدم.[٣٢] وقد استخدم ٥٠٠٠ عنصر من PKK، بدعم من قبل النظام العراقي، تلك القواعد لشن الهجمات ضد تركيا وإضعاف الكرد العراقيين في نفس الوقت.[٣٣] والوثائق السرية التي حصل عليها كرد العراق في ١٩٩١ أظهرت بما لا يدع مجالاً للشك تواطؤ PKK مع بغداد ضدهم.[٣٤] وجرى اتهام PKK بغلق الطرق الحيوية المؤدية إلى تركيا "لمنع وصول الإمدادات والمواد الغذائية إلى كردستان العراق".[٣٥] وبحسب الكرد العراقيين فإن ذلك العمل كان يرقى إلى مستوى حصار اقتصادي ثالث ضد كردستان العراق سيّما وأن تركيا كانت قد

أصبحت شريان الحياة الاقتصادي الوحيد بالنسبة لهم.

لقد زاد هذا التطور من اعتماد كرد العراق على تركيا وأرغمتهم على قبول إملاءاتها، حتى على حساب الولاءات الكردية. فبتحريض من تركيا شنت القوات الكردية العراقية هجوماً واسع النطاق ضد PKK في بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ وذلك بهدف إجباره على مغادرة المناطق الحدودية والتحرك نحو مركز كردستان العراق.[٣٦] وهذا النمط المتمثل في استخدام إحدى الدول كرد دولة أخرى كوسيلة ضد كردها وضد الدولة المنافسة، ومأزق المجاميع الكردية المتمثل في الاضطرار إلى الاختيار بين مصلحتهم الخاصة والمصالح القومية العليا، كان مثل القيد السياسي المتأصل الذي عمل ضد القضية الكردية. لذا فإن العمليات عبر الحدود كانت تقطع كلا الطريقين.بما أنها كانت تضر بالقضية الكردية في العراق وتركيا بالإضافة إلى حكومتي البلدين.

ومن سخرية القدر أن تحقيق أهداف كرد العراق بدا مرهوناً بإفشال أهداف PKK. إن تزامن الهجوم على PKK مع إعلان كرد العراق تبني الفيدرالية وبعد ذلك عن المصادفة يبدو أمراً معقولاً. لأن كرد العراق وفي سبيل الحصول على موافقة تركيا الضمنية لحكمهم الذاتي - وهي الفكرة التي أخافت تركيا مثل العراق إن لم يكن أكثر - كانوا على استعداد لدفع الثمن الوحيد الذي يرضي الحكومة التركية: وكان بالتحديد التعاون معها في محاربة PKK. وما دفع كرد العراق إلى ذلك كان رغبتهم في استعادة السيطرة على المناطق الحدودية النائية والقضاء على الوجود الموالي للعراق. إلا أن تلك العملية كلفتهم ثمناً غالياً. فتحت ذريعة محاربة PKK قامت القوات التركية، وكان عددها يقدر بـ١٥ ألف جندي، باختراق منطقة بلغت مساحتها ٢٥ كيلومتراً مربعاً في شمال كردستان في أواسط تشرين الأول/ أكتوبر،.بما فيها المناطق التي كانت معروفة بتواجد قوات PKK فيها. واشتكى ناطق رسمي كردي بالقول: "نحن نشعر أن هذه القوات هي ضدنا وليست ضد PKK وأنها بهدف إنشاء نوع من أنواع التواجد التركي هنا".[٣٧]

وقد أوضحت هذه الحالة الموقف الإقليمي المعقد الذي كان يعمل في إطاره الكرد. فكما ذكرنا سابقاً، فمع نهاية حرب الخليج ظهرت تركيا كشريان الحياة الوحيد لكرد العراق. ومنحت تركيا جوازات سفر دبلوماسية لمسعود البارزاني وجلال الطالباني

لكي يتمكنوا من السفر إلى الخارج، وقد أشار مسعود البارزاني إلى أن تركيا كانت منفذ الكرد الوحيد إلى العالم الخارجي منذ ١٩٩١.[٣٨] وكان المسؤولون الكرد يصلون إلى المسؤولين الأتراك رفيعي المستوى.بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء. وفي هذا الشأن كان الدافع التركي هو الرغبة في السيطرة على المنطقة، ومنع وصول تأثيراتها إلى سكانها من الكرد، والأهم من ذلك كله إحباط أي فكرة أو خطة لظهور كردستان مستقلة في شمال العراق. فقد كان هذا الخوف بعينه هو الذي دعاها إلى عقد الاجتماع الثلاثي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ بينها وبين سوريا وإيران. وإن حقيقة استثناء العراق من ذلك الاجتماع لم يكن فيه عزاء للكرد. فبدلاً من مواجهتهم دولة واحدة – العراق – كان عليهم الآن مواجهة أربع دول.

إن فكرة دولة كردية مستقلة لم تكن مستساغة لدى الغرب أيضاً – وهو المقرر الآخر للمصير الكردي. فرغم قلقه من مخططات صدام، بما في ذلك تهديداته المستمرة ضد الكويت، فإن أكثر ما كان يقلق الحلفاء كان احتمال تقسيم العراق. فالإجماع الواسع المعارض لتغيير الحدود الموجودة كان مدفوعاً بالخوف من حدوث فوضى جديدة في المنطقة، وكذلك لعدم رغبتهم في معاداة دول أخرى في المنطقة، إضافةً إلى الميل للنظر إلى الحدود الاستعمارية وكأنها شيء مقدس. وكان ذلك عقبة كأداء أخرى في طريق الكيان الكردي. حيث لم تتجرأ أي دولة أو هيئة دولية على الاعتراف بالحكومة الكردية أو إقامة علاقات دبلوماسية معها. هذا علاوةً على أن الدعم الاقتصادي والعسكري الضئيل الذي كان يتلقاه الكرد من الحلفاء كان مردّه موقف هؤلاء إزاء العراق. وهكذا، ورغم كل إنجازاته، ظل الكيان الكردي تحت رحمة العوامل الخارجية القوية.

الهوامش

1 – إن مناقشة أسباب غزو العراق للكويت ونتائج حرب الخليج هي خارج نطاق هذه الدراسة. والإشارة إليها هنا تأتي في سياق علاقتها بالموضوع الكردي فحسب.

2 – حول الانتفاضة ونتائجها انظر: أوفرا بينغيو، "مجتمعات الشيعة والكرد في العراق: من الامتعاض إلى الثورة"، من كتاب **العراق على طريق الحرب**، للمؤلف أماتزيا بارام وباري روبن، طبعة نيويورك، مطبعة سانت مارتن، 1993، ص51-66؛ لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، **الحرب الأهلية في العراق**، واشنطن، 1991؛ نجيب الصالحي، **الزلزال**، لندن، مسعود الرافد للنشر والتوزيع، 1998؛ وكذلك: علاء بشير، **كنت طبيباً لصدام حسين**، القاهرة، مطبعة دار الشروق، 2006، ص154-70.

3 – وبحسب جلال الطالباني لم تأمر القيادة الكردية ببدء الانتفاضة: "كانت قوات البيشمركة خارج المدن ولم نقرر إلا في وقت لاحق أن ندعم المتظاهرين". (*Wochenpress*, Vienna، 11 نيسان/ أبريل 1991، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 16 نيسان/ أبريل 1991).

4 – اجتمعت جماعات المعارضة العراقية في سوريا في كانون الأول/ أكتوبر 1990 وقررت العمل على إسقاط نظام البعث ودعم الولايات المتحدة في الحرب المقبلة. (وثيقة، Middle East Watch، 22 كانون الثاني/ يناير 1991).

5 – وثيقة، Middle East Watch، 22 كانون الثاني/ يناير 1991.

6 – **فرانس برس**، 12 آذار/ مارس 1991، نقلت عنها **الديلي ريبورت** في 18 آذار/ مارس 1991.

7 – **نيويورك تايمز**، 13 آذار/ مارس 1991؛ **العالم** (أسبوعية صادرة في لندن)، 6 نيسان/ أبريل 1991؛ لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، **الحرب الأهلية في العراق**، ص1.

8 – وثيقة، Middle East Watch، 9 آذار/ مارس 1991.

9 – فالح عبد الجبار، "لماذا فشلت الانتفاضة"، *Middle East Report*, No. 176, 1992, p. 12

10 – لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، **الحرب الأهلية في العراق**، ص15.

11 – في تعليق لها على "الانهيار السريع" للثورة الكردية قالت جريدة **الجمهورية** إن المتمردين لم يكونوا يحاربون من أجل قضية عادلة وإنهم كانوا مدعومين من قبل دول أجنبية، وإنهم عادوا المواطنين العرب في المدن التي احتلوها. (جريدة **الجمهورية**، 15 نيسان/ أبريل 1991).

12 – وثيقة، Middle East Watch، 21 حزيران/ يونيو 1991.

13 – لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، **الحرب الأهلية في العراق**، ص10. "لقد ذكر اللاجئون الكرد ذلك للصحفيين الأجانب. كما قامت القوات العراقية بتمثيل عمليات ضرب بالأسلحة الكيمياوية".

14 – كيفن ماككيرنان، **الكرد**، نيويورك، مطبعة سانت مارتن، 2006، ص 54.

15 - Kemal Kirisci and Gareth M. Winrow, *The Kurdish Question and Turkey* (London: Routledge Curzon, 2004), p. 159.

16 - Ismet G. Imset, *The PKK: A Report on Seperatist Violence in Turkey* (Ankara: Turkish Daily News Publications, 1992), p. 195.

17 - Kemal Kirisci and Gareth M. Winrow, *The Kurdish Question and Turkey*, p160.

18 – **إنترناشيونال هيرالد تريبيون**، 2 نيسان/ أبريل 1992؛ **فاينشال تايمز**، 9 تموز/ يوليو 1992، **الإيكونومست**، 11 تموز/ يوليو 1992. "ذكرت التقارير أن شركة محلية تدعى كرد أويل بدأت باستخراج النفط من كويسنجق" (*Ikibine Dogru*, 5 April 1992، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 10 نيسان/ أبريل 1992).

19 – **نيويورك تايمز**، 6 شباط/ فبراير 1992؛ *Kurdistan Voice of Unification*, 17 May 1992، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 18 أيار/ مايو 1992.

20 – **الثورة**، 12 آذار/ مارس 1992؛ **الجمهورية**، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992.

21 – **إنترناشيونال هيرالد تريبيون**، 7 تموز/ يوليو 1992.

22 – حول الانتخابات ونتائجها انظر: **فرانس بريس**، 22 أيار/ مايو 1992، وقد نقلت عنها **الديلي ريبورت** في 26 أيار/ مايو 1992؛ **لوموند**، 24-25 أيار/ مايو 1992؛ جيمس م. برينس، "دولة كردية في العراق" *Current History* 92 (1993), pp. 17-22.

23 – **ملف نشرة الإعلام الهوائي للولايات المتحدة**، 14 كانون الأول/ ديسمبر 1992.

24 – المثير في الأمر أن حزب العمال الكردستاني التركي (PKK) بدأ يناقش هذه الفكرة في 1990. (انظر: عصمت، *PKK*، ص 231).

25 – صوت شعب كردستان، 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، ونقلت عنها **الديلي ريبورت في** 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1992. وأكد مصدر كردي آخر أن القرار هو جزء من حق الكرد في تقرير المصير. (**المنار الكردي**، لندن، تشرين الثاني/ نوفمبر 1992).

26 – **لوموند**، 21 آب/ أغسطس 1992.

27 – **لوموند**، 9 تموز/ يوليو 1992.

28 – لمناقشة تلك السياسات انظر: مجلة **نيويورك تايمز**، 3 كانون الثاني/ يناير 1993؛ وكتاب كنعان مكية **القسوة والصمت**، لندن، 1993.

29 – للاطلاع على شرح جيد لهذه العلاقات انظر: عصمت، *The PKK*، ص180-209.

30 – المصدر السابق ص181.

31 – مايكل غونتر، **الكرد ومستقبل تركيا**، هاوندميلز، ماكميلان، 1997، ص116.

32 – المصدر السابق، ص 115-25.

33 – **ميدل إيست إنترناشيونال**، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1992.

34 – انظر: عصمت، *The PKK*، ص189-90.

35 – صوت شعب كردستان، 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1992، ونقلت عنها **الديلي ريبورت في** 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1992.

36 – لمزيد من التفاصيل انظر: جوناثان راندل، **بعد هذا الاطّلاع، أي مسامحة؟ مواجهتي مع كردستان.**

37 – **فرانس برس**، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، ونقلت عنها **الديلي ريبورت في** 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992؛ **الإندبندينت**، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992؛ **المنار الكردي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1992. للاطلاع على تفاصيل العلاقة بين PKK وكرد العراق انظر:

Hazit Teimourian "Turkey: The Cgallenge of The Kurdistan Workers Party", *Jane's Intelligence Review*, 5, No.1 (1993), pp. 29-32

38 - Kirisci and Gareth M. Winrow, *The Kurdish Question and Turkey*, pp. 162-3.

١١

آلام مخاض الحكم الذاتي الكردي

الابتهاج الكردي في الأشهر الأولى من الحكم الذاتي الكردي تراجع تدريجياً ليفسح المجال لنظرة أكثر واقعيةً للعقبات الهائلة التي تعترض سبيل التجربة الناشئة. ولكن توازن القوى مع بغداد أتاح لتلك التجربة على الأقل فرصة للبقاء.[١] إن أكثر ملامح الإدارة الكردية بروزاً حقاً كان قيادتها الثنائية من قبل (حدك) و(اوك)، وهو ما جعل عملية صنع القرار أمراً متعباً إلى أبعد حد سيّما وأنها كانت مشترطة بموافقة كلا الحزبين. والأسوأ من ذلك أن الولاء لأحد الحزبين كان يسمو في بعض الأحياء على الولاء للحركة القومية الكردية أو يعيق نشوء الديمقراطية. وكما وصفه أحد المراقبين بالقول: "بعد انتصارهما في انتخابات ١٩٩٢ نشط الحزبان في تأسيس شبكات المحسوبية على حساب تطوير نظام حكم أكثر ديمقراطيةً".[٢] وقد اعتبر بعض الكتاب ذلك إرثاً للمنافسة القبلية في المجتمع الكردي،[٣] فيما عزا كاتب آخر تلك الشبكات إلى "الانقسام بين المناطق الريفية والحضرية وبين منطقتي بادينان وسوران".[٤]

بين الوحدة وقتال الأخوة

إحدى القضايا الرئيسية كانت العلاقة بين جلال الطالباني ومسعود البارزاني. فبما أن أياً منهما لم يتمكن من ضمان أغلبية الأصوات في الانتخابات الرئاسية في ١٩٩٢،

فقد شرعا في تقاسم السلطة بشكل غير رسمي. والطالباني، الذي كان أكثر فصاحةً وشهرةً ودبلوماسية، أصبح وبشكل متزايد هو المسؤول عن إيجاد قنوات جديدة للكرد في الخارج وعن تعبئة الرأي العام الدولي لصالح قضيتهم. أما مسعود البارزاني، وهو الزعيم المهتم أكثر بالداخل، فقد ركّز نشاطاته على القضايا المحلية. وقد ظهر التعاون بين الحزبين بوضوح من خلال حضور الطالباني المؤتمر الحادي عشر للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي انعقد في أربيل في آب/ أغسطس ١٩٩٣، وأُعيد فيه انتخاب مسعود البارزاني رئيساً للحزب. وفي خطابه قال الطالباني إنه يأمل أن "يخدم المؤتمر أهداف حليفنا (حدك)" ويعزز "مكاسب الشعب في كردستان المحررة".[٥] والصفة المميزة لتلك الوحدة ظهرت لدى إعادة رفات الملا مصطفى البارزاني من إيران إلى كردستان العراق في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣. وقد وصف أحد المراقبين الموكب المنتصر بقوله إنه "أقرب شيء إلى العيد القومي" حيث تجمّع الكرد في كل مدينة وقرية لاستقبال الموكب.[٦]

مبدئياً انعكس اتفاق الأضداد بين الزعيمين إيجابياً على حزبيهما ودفع بالمجموعات الأصغر إلى الاتحاد إما مع (حدك) أو (اوك). ولهذا أعلن الحزب الاشتراكي الكردستاني اتحاده مع (اوك) في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٩٣ وذلك بعد أربعة عشر عاماً من الانفصال. وعلى نفس المنوال، في ٢٨ تموز/ يوليو أعلن حزب وحدة كردستان الذي يتزعمه سامي عبد الرحمن اتحاده مع (حدك). إن اندماج جيوش حرب العصابات وكذلك البيشمركة ضمن قيادة موحدة كان يمضي قدماً.[٧] وعلى نحو مماثل أفادت التقارير إلى أن الاتحادات التابعة للحزبين، التي تمثل الطلاب والعمال والفلاحين (عدا النساء)، قد اندمجت هي الأخرى.[٨]

تلك التطورات الأولية الإيجابية تعرضت للخطر مع اندلاع الاشتباكات بين (اوك) والحركة الإسلامية في كردستان (ح ا ك) في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، والتي هددت لتشمل كامل المعسكر الكردي. وقد تأسست الحركة الإسلامية في عام ١٩٨٧، وهي نسبياً منظمة جديدة في كردستان العراق، تحت قيادة الملا عثمان عبد العزيز وبدعم إيراني. وكانت الحركة تتألف من ثلاثة فصائل: فصيل الملا عثمان، وهو أكثرها اعتدالاً وأقربها إلى الحركة الكردية، وفصيل علي بابير، وهو مجموعة متطرفة لها علاقات مع

إيران والنظام البعثي، وفصيل ملا كريكار (نجم الدين فرج)، ويرتبط بعلاقات قوية مع أفغانستان. وفي عام ٢٠٠١ أسس علي بابير وملا كريكار حركة أنصار الإسلام، التي تحدّت كلاً من حكومة إقليم كردستان والولايات المتحدة. وكان ابن عم مسعود البارزاني، الشيخ محمد خالد، وهو من أتباع الطريقة الصوفية النقشبندية، هو الآخر زعيماً لمجموعة أخرى هي حزب الله الكردي الذي كان مدعوماً من إيران، وكان يشاع أنه على علاقة بالحركة الإسلامية في كردستان.[٩]

وبحسب (اوك) الذي نشر كتاباً يحتوي على وثائق تعود إلى الحركة الإسلامية، فإن الحركة قد أقامت إحدى وخمسين قاعدة عسكرية داخل كردستان العراق ووضعتها تحت تصرف الجيش الإيراني. وفضلاً عن إيران كانت الحركة تتسلم دعماً مالياً من باكستان وأفغانستان والسعودية والجزائر وتونس ولبنان، وصل في مجمله إلى ١,٥٧ مليون دولار شهرياً. وبحسب (اوك) كذلك فإن المحاولات المتكررة لإشراك الحركة الإسلامية في الكابينة الوزارية ودمج ميليشياتها مع الجيش الكردي في قيادة مشتركة كانت تقابل بالرفض من قبل الحركة. هذا علاوةً على أن (اوك) قد اتهمها بالسعي لتشكيل حكومة خاصة بها ضمن النظام الكردي وإقامة السجون ونقاط التفتيش العسكرية على الطرق العامة وفرض الضرائب وحتى التدخل في منهاج المدارس. كما اتُهمت الحركة كذلك بأنها كانت البادئة بالاشتباكات المسلحة مع (اوك).[١٠]

في أعقاب الاشتباكات بين الجانبين، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، التي تسببت في مقتل ٥٠ شخصاً من كل جانب، اجتمع ممثلو الطرفين في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر لتسوية خلافاتهما،[١١] ولكن مع ذلك اندلع القتال مرة أخرى في شهر كانون الأول/ ديسمبر التالي. وكانت الاشتباكات من العنف بحيث أنها شملت مناطق واسعة من كردستان بما فيها أربيل والسليمانية، وتسببت في مقتل ٧٢ شخصاً و٥٠ جريحاً.[١٢] وبنهاية ١٩٩٣ أعلن (اوك) سيطرته على كامل مقرات الحركة الإسلامية في كردستان واعتقال الملا عبد العزيز وإلقاء القبض على ٢٠٠ من أعضاء الحركة ومصادرة أسلحتها.

إن المصادمات بين الحركة الإسلامية و(اوك) كانت مهمة من ناحية أنها أبرزت هذه المجموعة المتطرفة التي شكلت ظاهرة جديدة في كردستان العراق، والتي أصبحت أداة بيد إيران في قتالها ضد الكيان الكردي. وبعد عدة سنوات من الهدوء النسبي بين

الفصائل الكردية أظهرت تلك الاشتباكات صعوبة تشكيل حركة كردية موحدة. كما كان هناك خوف حقيقي من أن يؤدي القتال الداخلي إلى تعريض القضية الكردية على المستوى الدولي للخطر.

ومن أخطر عواقب تلك الاشتباكات كان النزاع الذي شمل الحزبين الرئيسيين (حدك) و(اوك) حينما حاول الأول التدخل بين الحزبين المتناحرين - (اوك) والحركة الإسلامية. وفي فترة من ذلك النزاع عبّر مسعود البارزاني عن نقمته من عدم الالتفات إلى جهوده للوساطة، وألقى اللوم على (اوك) لأنه بدأ الاشتباكات في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ حينما نقض الاتفاقية التي كان قد تمّ التوصل إليها مع الحركة الإسلامية في ٢٥ كانون الثاني/ يناير. حيث صرح مسعود البارزاني قائلاً: "للأسف لقد سمعنا بحدوث اشتباكات جديدة حتى قبل أن يجف حبر الاتفاقية. ألا يعني هذا عدم احترام اتفاقاتنا وقراراتنا ومصالحنا القومية؟". وفيما بعد أشارت التقارير إلى أن مسعود البارزاني منح ملاذاً للملا عبد العزيز.[١٣]

في محاولة لاحتواء النزاع وتسهيل عملية صنع القرار في المعسكر الكردي تمّ التوقيع على "اتفاق إستراتيجي" في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ بين مسعود البارزاني وجلال الطالباني. وركّز الاتفاق على نحو خاص على أن نجاح الإدارة الكردية واستمرار الاهتمام الدولي بالقضية الكردية إنما يعتمد على "الحفاظ على وحدة الصف الكردي". وتمّ التفاوض على النقاط التالية:

١. سوف ينضم الحزبان إلى البرلمان والحكومة مناصفةً، والقرارات المهمة سيتم اتخاذها عن طريق الاتفاق الثنائي.

٢. تحريم "الاحتكار" السياسي والتنظيمي في المنطقة.

٣. الامتناع نهائياً عن حل الخلافات باللجوء إلى العنف.

٤. لن ينضم أي طرف إلى أي حلف مضاد للطرف الآخر.

٥. سيتفق الطرفان على سياسة واحدة مرنة إزاء دول الجوار وخاصةً تركيا وإيران وسوريا.[١٤]

الاتفاقية لم تخدم سوى في إبراز الخلافات العميقة والمنافسات التي ما زالت موجودة بين الحزبين ولهذا فإن تجدد اندلاع الاشتباكات كان مجرد مسألة وقت.

بعد سنوات طويلة من الحرب ضد بغداد بدأ (حدك) و(اوك) الحرب ضد بعضهما البعض، واستمر القتال الداخلي على نحو متقطع حتى عام ١٩٩٧. وقد انطلقت شرارة القتال في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤، وشمل القتال كل مناطق إقليم الحكم الذاتي. والنزاع هذه المرة – والذي وصف بأنه الأسوأ منذ ثلاثين عاماً – شمل (حدك) و(اوك) والحركة الإسلامية بالإضافة إلى بعض المجموعات الصغيرة الأخرى.[١٥]

وقد اندلعت الاشتباكات، التي بدأت في ١ أيار/ مايو ١٩٩٤، بسبب نزاع على الأراضي في منطقة قلعة دزه شمال السليمانية.[١٦] حيث اندلعت اشتباكات بين بيشمركة (حدك) و(اوك) والحركة الإسلامية في كل مدن وقصبات كردستان بما فيها السليمانية ودهوك وأربيل، مقر البرلمان والحكومة الكرديين. وقد استخدم الطرفان المتحاربان، اللذان بلغ مجموع مقاتليهما ٦٠٠٠ بيشمركة، الأسلحة الخفيفة والثقيلة في القتال. وفي أوائل أيار/ مايو ١٩٩٤ سيطر (اوك) على مباني البرلمان والحكومة في أربيل. وأصبحت المدينة مثار جدل حينما سيطرت قوات الطالباني على المدينة في أوائل عام ١٩٩٥. والمحاولات العسكرية والدبلوماسية اللاحقة من قبل (حدك) لطرد قوات الطالباني من الدينة لاقت الفشل. وبحسب منظمة العفو الدولية، فقد اقترفت كل الأطراف انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بما فيها التعذيب وإعدام السجناء.[١٧]

ومما زاد الموقف سوءاً كان حقيقة أن الطالباني، وخلال أشرس المعارك في أيار/ مايو ١٩٩٤، قد ذهب إلى سوريا، ولهذا لم يكن قادراً على كبح جماح رجاله، حتى وإن كان راغباً في ذلك. وبالفعل بدا الموقف في بعض الأحيان بعيداً عن سيطرة القيادة. وقد استمر القتال حتى بعد تمكن الطالباني من دخول كردستان في أوائل حزيران/ يونيو واتفاقه مع البارزاني على وقف إطلاق النار.

وقد انعكس مدى اتساع القتال على ارتفاع عدد الإصابات في نهاية عام ١٩٩٥، فقد وصلت الإصابات إلى ما يقرب من ٢٠٠٠ قتيل بعد اندلاع القتال للمرة الأولى في أيار/ مايو ١٩٩٤.[١٨] واستمر الوضع الاقتصادي الضعيف أصلاً في التدهور أكثر. فإضافةً إلى الحصار المزدوج المفروض من قبل الأمم المتحدة وبغداد، صار مفروضاً على السكان الكرد التكيف مع حصار داخلي آخر فرضته القوى المتحاربة ضد بعضهما البعض.[١٩] والأسوأ من كل ذلك كان التأثير السياسي. فقد محا القتال وبضربة واحدة ما

كان قد تمّ التوصل إليه من مستوى من الديمقراطية والوحدة خلال العامين الماضيين عبر تأسيس البرلمان والحكومة الكرديين. إن احتلال البرلمان من قبل (اوك)، والذي وصفه مسعود البارزاني بأنه انقلاب عسكري،[٢٠] تسبب في شلّ كل من البرلمان والحكومة. وعوضاً عن ذلك توجّه الوزراء والمسؤولون الحكوميون لأداء النشاطات الحزبية.

وأحد الأمثلة البارزة على ذلك كنت تجده في وزارة البيشمركة (أي الدفاع). فقد اعترف جبار فرمان، وزير البيشمركة وعضو في (اوك)، بأن القتال قد دمّر وزارته حيث قسّمت الحرب الوزارة إلى طرفين متحاربين. وترك جبار فرمان منصبه الوزاري وعاد إلى (اوك) في خطوة ضد (حدك) حيث صرح قائلاً: "كل وزير يعمل لصالح حزبه وكأنه ليس وزيراً في حكومة"، وأضاف أن اندلاع القتال قد دفع الناس إلى تسليح أنفسهم.[٢١] وقد أدى القتال إلى تقسيم المنطقة إلى مناطق واضحة للنفوذ: (حدك) سيطر على المنطقة الشمالية المحاذية للحدود مع تركيا، و(اوك) سيطر على المناطق الحضرية والمقاطعة الشرقية التي تضم السليمانية بالإضافة إلى مدينة أربيل، فيما سيطرت الحركة الإسلامية على بعض المناطق في الشرق والجنوب قرب الحدود الإيرانية.[٢٢] وسارت الحرب جنباً إلى جنب مع حرب دعائية شرسة أدّت إلى زيادة الإضرار أكثر بالوحدة الكردية. وشعر السكان الكرد بالإحباط الشديد من قيادته لتلك الانتكاسة التي أحاطت بتجربة الحكم الذاتي الكردي في وقت كان فيه أعداء التجربة متلهفون لاستغلال ذلك النزاع.

جذور النزاع

يُرجع منظّرو النزاعات أسباب الحروب الأهلية إلى تركيبة من الإحباط والفرص (بما فيها السيطرة على الأموال) وإلى ضعف في الهوية المشتركة.[٢٣] ويتطابق هذا النموذج على الحرب الأهلية الكردية إلى حد معين. وبالفعل فإن أخطر أسبابها كان عدم وجود حركة قومية كردية قوية تتجاوز الولاءات الأولية والقبلية والمحلية. إن الصراع على السلطة بين الجماعات الكردية، وخاصةً بين (حدك) و(اوك)، كان سببه غياب حركة قومية كردية قوية، وكذلك عرضاً من أعراضه في نفس الوقت. كما لعب التنافس الشخصي دوراً

مهماً في ذلك النزاع. ولهذا، وحتى عام ١٩٧٥، كان الطالباني قد أذعن لحقيقة أن الملا مصطفى البارزاني هو من يقود الحركة الكردية، ولكنه وبعد انهيار الثورة صار يعتبر نفسه الزعيم الشرعي للحركة. وقد أدى ذلك إلى اصطدامه بمسعود البارزاني و(حدك). وفي عمق ذلك كله لا بدّ أن المنافسة الدينية بين عائلتي البارزانيين والطالبانيين قد لعبت دوراً أيضاً. إذ يجب ألاّ ننسى أنهما تنتميان إلى طريقتين صوفيتين متنافستين: البارزانيون ينتمون إلى الطريقة النقشبندية والطالبانيون إلى الطريقة القادرية.[٢٤] ولم يبدأ الكرد أنفسهم، وكذلك المراقبون الأجانب أيضاً، سبر أغوار التنافس بين الطرفين ومناقشة أسبابه وتأثيراته المستقبلية إلا بعد اندلاع الاشتباكات.

أرجع نوري الطالباني، وهو مثقف كردي، أسباب الأزمة إلى عدم فاعلية البرلمان والحكومة اللذين تم استغلالهما من قبل (حدك) و(اوك)، ولهذا، وبدلاً من أن يكونا عامل توحيد للكرد، أصبحا متورطين في الصراع على السلطة بين الخصمين. ويذكر نوري الطالباني عدداً من إخفاقات حكومة إقليم كردستان، وهي:

١. لم يتم في الواقع أبداً توحيد قوات بيشمركة (حدك) و(اوك)، بل ظلت القوات تتسلم أوامرها من قيادات (حدك) و(اوك).

٢. بدلاً من التشارك بالمعلومات تحت رعاية وزارة الثقافة والإعلام، استمر (حدك) و(اوك) في إدارة قنواتهما التلفزيونية والمحطات الإذاعية الخاصة بهما.

٣. لم يعلن البرلمان عن دستور للإقليم، وذلك رغم ازدياد الضغط عليه بعد تبنيه نظام الحكم بعد تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢.

٤. لم تقم الحكومة بتطهير الجهاز الإداري من "عملاء" النظام العراقي من الكرد، الذين كان بعضهم قد اخترق حتى صفوف الأحزاب السياسية الكردية.

٥. لم تتمكن الحكومة من إنهاء ظاهرة قيام المدنيين الكرد بتسليح أنفسهم.

٦. لم يتم إجراء تعداد عام للسكان لكي يصبح أساساً للانتخابات القادمة في ١٩٩٥.

٧. لم تقم الحكومة بمراجعة القانون السابق الذي منح نفس الصلاحيات لرئيس الوزراء ونائبه، وكل منصب كان يعود لأحد الحزبين، مما جعل من المستحيل على أحدهما إصدار أي قرار من دون موافقة الآخر.[٢٥]

وقد أدت سياسة التوازن هذه، باعتراف كل من مسعود البارزاني وجلال الطالباني، إلى شلّ عملية صنع القرار وزيادة التنافس بين الحزبين. ولهذا لم ينضم إلى ميليشيات الحزبين الوزراء فحسب بل انضم معظم أعضاء البرلمان أيضاً كلٌّ إلى ميليشيات حزبه.[٢٦] المشكلة الأخرى تمثلت في العتبة الانتخابية البالغة ٧%، والتي أدّت إلى إقصاء مجموعات سياسية مهمة عن العملية الديمقراطية، وخاصةً الحركات الدينية التي كانت في سبيلها إلى الانتشار بسبب دعمها من قبل السعودية وإيران. ولهذا بدأت الجماعات التي ليس لها تمثيل برلماني بالسعي لعقد تحالفات مع أحد الحزبين الرئيسيين وذلك للحصول على النفوذ السياسي.[٢٧] وكان (حدك) و(اوك) متلهفين لجذب أكثر ما أمكن من تلك القوى السياسية إلى ظل نفوذهما. وهكذا أدت تلك التحالفات إلى تعميق التنافس والتنافس الحزبي بدلاً من أن تؤدي إلى بناء الوحدة.

الأمر المدهش كان العلاقات بين (حدك) و(اوك) والحركة الإسلامية. فـ(حدك)، الذي كان بمثابة الوسيط بين الاثنين الآخرين، انتهى به المطاف إلى عقد تحالف مع الحركة الإسلامية.[٢٨] وكانت لذلك التحالف نتائج بعيدة الأثر على كل من (حدك) و(اوك) والحركة الإسلامية حينما أصبحت الأخيرة شريكاً فاعلاً لـ(حدك) في حربه ضد (اوك). وقد رفض مسعود البارزاني طلب (اوك) إنهاء تحالف (حدك) مع الحركة الإسلامية وألقى باللوم على (اوك) "لإصراره على الطغيان وفرض نفوذه الأحادي على المنطقة الخاضعة لسيطرته".[٢٩] وما لا يقل خطورةً عن ذلك كان اتهام (اوك) كلاً من (حدك) والحركة الإسلامية الكردستانية (ح إ ك) باستلامهما الدعم من إيران في قتالهما ضد (اوك). وربما تكون عرى ذلك التعاون الثلاثي قد تمّ توثيقها من قبل الشيخ محمد خالد ابن عم مسعود البارزاني.[٣٠] ولكن مسعود البارزاني رفض تسلّمه الدعم من إيران، رغم أن التقارير أشارت إلى قيامه بزيارة إلى طهران في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.[٣١] وهكذا أبرز ذلك النزاع الثلاثي المشاكل العميقة الجذور التي تواجه إقليم الحكم الذاتي.

كما أن التقسيم الجغرافي إلى مناطق نفوذ صبَّ هو الآخر الزيت على نار النزاع بين (حدك) و(اوك)، وقد ساهمت نتائجه في زيادة إضعاف الحركة القومية الكردية ككل. منطقة نفوذ (حدك) كانت في المنطقة الشمالية من كردستان المحاذية للحدود

مع تركيا، بينما كانت منطقة نفوذ (اوك) هي تلك التي تقع في وسط كردستان و المنطقة الشرقية المحاذية لإيران. وهذا التقسيم الجغرافي القديم للسلطة أخذت أهميته الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية تزداد بعد إقامة منطقة حظر الطيران في الشمال. وفيما أخذت تركيا تتحول إلى شريان الحياة والمنفذ الوحيد لكردستان، فإن (حدك)، الذي كان يسيطر على طرق يصل طولها إلى ١٠٠ كيلومتر في المنطقة المحاذية لتركيا، أصبح يتمتع ببالغ الأهمية. وبالفعل كان (حدك) يسيطر على المصدر الوحيد للعملة الصعبة في كردستان العراق، طالما أنه كان يستحصل الضرائب الجمركية من البضائع الداخلة من معبر إبراهيم الخليل الحدودي في زاخو. لقد صرح مسعود البارزاني أن الرسوم الجمركية هي مصدر الدخل الرئيسي الوحيد لكردستان. وما يقرب من ٧٠٠ شاحنة تركية محملة بالبضائع إلى العراق تجتاز المنطقة يومياً مثّلت فعلاً تعزيزاً كبيراً لنفوذ (حدك) الاقتصادي والسياسي.[٣٢] ومن هذا الجانب فإن موقف (حدك) يتطابق مع نموذج أسباب الحروب الأهلية الذي أشرنا إليه سابقاً – فقد استغل الموقف (أي بمعنى آخر، الأموال). وقد وضع هذا الأمر (اوك) في موضع من الحرمان الشديد في مواجهة (حدك) لأن الموقف قيّد علاقاته المستقلة مع العالم الخارجي بشكل خطير. والذي لم يكن يقل خطورة عن ذلك كان حقيقة أن الترتيب الجغرافي قد حرم (اوك) من مصدر مهم من مصادر الدخل، الذي كان (حدك) متردداً في أن يتشاركه مع أحد، وهو ما أضاف سبباً آخر من أسباب الاحتكاك بين الحزبين. وكأن تلك الحرب الداخلية لم تكن كافية لتندلع حرب أخرى عبر الحدود ضد PKK التركي.

كرد العراق ضد كرد تركيا

ظل PKK مصدراً رئيسياً من مصادر الاحتكاك بين كرد العراق وكرد تركيا لأنه كان من المحتمل أن تستخدم هذه المنظمة كردستان كقاعدة لشن الهجمات على تركيا.[٣٣] ولمعرفته ذلك حاول الطالباني التوسط بين PKK وتركيا، ففي آذار/ مارس ١٩٩٣ أعلن PKK عن نيته وقف الأعمال العدائية ضد تركيا. ولكن بعد شهرين استأنف PKK نشاطاته ضد تركيا. وفي حزيران/يونيو ١٩٩٣، وفي مواجهة هذا التعقيد الجديد، أسرع

الطالباني بالإعلان عن أن القيادة الكردية العراقية ستبقى ملتزمة بمنع الأعمال العدائية ضد تركيا. وعلى نفس المنوال زار مسعود البارزاني تركيا في حزيران/ يونيو لمناقشة تلك القضية.[٣٤] أدانت القيادة الكردية هجمات PKK في ١٩٩٣ ضد القنصليات التركية في أوروبا وطالبت PKK بالتوقف عن استخدام "العنف" و"الأساليب الإرهابية".[٣٥] وفي بادرة أخرى لحسن النية أشارت التقارير إلى أن الطالباني دعا تركيا إلى احتلال كركوك والتعاون مع الكرد في السيطرة على المنشآت النفطية هناك.[٣٦]

أما ما يتعلق بـ(حدك) فقد كوّن مصلحةً مشتركة مع تركيا في احتواء PKK. إن منطقة نفوذ (حدك) كانت تحاذي تركيا، وقد عانت بسبب ذلك من النزاع المسلح بين PKK وتركيا. وفي حديث له عن مشكلة حزبه مع PKK أكّد مسعود البارزاني على أن حزبه هو الذي جاء بـ PKK إلى كردستان العراق ومكّنه من بناء قواعد له هناك في ١٩٨٢.[٣٧] وفيما بعد اتّهم PKK بإعاقة التجربة الكردية بشكل خطير عن طريق السعي إلى "تصعيد الموقف أكثر" في كردستان العراق والتدخل "الصارخ" في شؤون الإقليم الداخلية وتحويل المنطقة إلى نقطة انطلاق لهجماته ضد تركيا وإعاقة إعادة إعمار القرى في المناطق الحدودية المتاخمة لتركيا.[٣٨]

وفي آب/ أغسطس ١٩٩٥ تفاقمت المنافسة بين كرد العراق وكرد تركيا لتتحول إلى نزاع مفتوح بين (حدك) وPKK أضاف بعداً آخر إلى النزاع الكردي - الكردي.[٣٩] وتعود جذور هذا التنافس إلى التحالف الصامت الذي كان ينمو منذ عام ١٩٩٢ بين (حدك) وتركيا، وبموازاته كذلك العلاقة بين (اوك) وPKK. ويبدو أن الهجوم التركي على كردستان العراق في آذار/ مارس ١٩٩٥، والذي سنتحدث عنه لاحقاً، قد قوّى أواصر تلك التحالفات. وفيما كان الهجوم جارياً تلقى البارزاني دعوة لزيارة تركيا لمناقشة الاحتياطات المستقبلية لأمن الجيب الكردي في شمال العراق. وتشير التقارير إلى أن تركيا كانت تدرس مسألة تزويد مقاتلي حرب العصابات التابعين لـ(حدك)، الذين تحاذي منطقتهم ٣٣٠ كيلومتراً من الحدود التركية، بالسلاح والمال لكي يساعدوها على إبقاء PKK بعيداً عن تلك المنطقة. وقد رد زعيم PKK عبد الله أوجلان رداً غاضباً على ذلك واتّهم (حدك) بتوجيه الوحدات التركية نحو مواقع PKK وحذّرهم من الانضمام إلى "العدو" لأن ذلك ستكون فيه "نهايتهم".[٤٠] وقد اتخذ (حدك)، دون أن

يبالي بذلك التصريح، خطوات أخرى لوقف تسلل PKK إلى كردستان العراق في نيسان/ أبريل ١٩٩٥. وبحسب نيجيرفان البارزاني (حفيد الملا مصطفى البارزاني) وأحد قادة (حدك)، فقد نشر حزبه ٢٠٠ مقاتل قرب زاخو "لمنع PKK من التقدم من تلك البوابة الإستراتيجية" نحو معاقله المعدّة مسبقاً.[٤١] وتأكّد تحذير أوجلان في ٢٥-٢٦ آب/ أغسطس ١٩٩٥ حينما شنّ مقاتلوه هجمات مفاجئة متزامنة على "ما يقرب من ٢٠ موقعاً إدارياً ومدنياً" من قبيل مكاتب (حدك) ومن القرى. وتسبب القتال، الذي انتشر ليشمل زاخو والعمادية وعقره، في مقتل ٣٠ شخصاً وجرح المئات.[٤٢] الدافع من وراء تلك الهجمات، كما أشار PKK، كان جذب الجيش التركي إلى داخل شمال العراق حيث سيغوص في المستنقع هناك، وكذلك لإنهاء الاتفاق الذي رعته تركيا بين (حدك) و(اوك) وتمّ توقيعه في ١١ آب/ أغسطس ١٩٩٥. وقد صرح أوجلان بأن هدف ذلك التحرك هو وضع حد "للعمل الخياني المستمر منذ ٣٠ عاماً من قبل قوى جنوب كردستان" عبر بناء العلاقات بين كرد العراق وتركيا. إن ما قام به PKK – حسبما أضاف – كان جزءاً من خطة أوسع لبناء "دولة كردية ديمقراطية فيدرالية".[٤٣]

وقد تسببت تلك الحركة في اندلاع اشتباكات متقطعة بين PKK و(حدك) استمرت حتى منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ حينما دعا أوجلان إلى وقف لإطلاق النار.[٤٤] والعنف الذي كان PKK هو البادئ فيه قام (حدك) بالتالي بتصعيده. فخلال ثلاث جولات من القتال وقعت بين أيلول/ سبتمبر وتشرين الثاني/ نوفمبر شرع (حدك)، ليس في الانتقام من هجمات آب/ أغسطس فحسب، بل في "تطهير" مناطق نفوذه من "قذارة" إرهابيي PKK أيضاً.[٤٥] والذي حفّز (حدك) على ذلك كان تحالفه مع تركيا الى جانب تصوره بأن PKK هو في حد ذاته يمثل تهديداً لوجود (حدك) نفسه سيما وأن الحزبين كان يتنافسان على السيطرة على نفس المنطقة وكذلك على ضمان دعم السكان الكرد. وإضافةً إلى ذلك فإن الوجود غير المقيد لـPKK كان يدفع تركيا إلى شن الهجمات المتكررة على الأراضي العراقية، الأمر الذي له تأثير ضار على القضية الكردية العراقية – على الأقل من وجهة نظر (حدك). كما كان PKK قد شكّل تحالفات تضرّ بـ(حدك)، وقد اتهم الأخير سوريا وإيران بتشجيع PKK على شن الهجوم في آب/ أغسطس ووجّه اللوم لـ(اوك) لسماحه لـ PKK بتقديم تدريبات لعناصره في المناطق

الخاضعة لنفوذ (اوك).[٤٦] وبحلول نهاية عام ١٩٩٥ نجح (حدك) في طرد PKK من معظم مناطق شمال كردستان، وخاصةً من معاقله قرب الحدود العراقية – التركية – الإيرانية. ولكن مع هذا فإن جولة ناجحة من القتال لم تكن تعني أن النصر كان حاسماً.

وللتلخيص، فإن القتال بين (حدك) وPKK قد شكّل بعداً آخر للدراما الكردية المعقدة فيما حوّلت في الوقت نفسه الأنظار عن التنافس بين (حدك) و(اوك). وقد أثبت هذا الوباء المستوطن، وهو التنافس بين الكرد أنفسهم، أنه من ألد أعداء الكرد، فيما ظلت الفصائل الكردية المختلفة عرضةً، كما كانت في الماضي، للاستغلال من قبل العناصر الخارجية.

بغداد تواجه وضعاً شاذاً

وصفت جريدة **الثورة** العلاقة بين "منطقة الحكم الذاتي" الكردي وبغداد بـ"الوضع الشاذ"، ولهذا عادت إلى الاستماع إلى مصطلح الانتداب البريطاني (١٩٢٠-١٩٣٢) حينما كانت الحكومة العراقية هي الحاكم الفخري للبلاد والحكومة البريطانية هي الحاكم الفعلي لها. ولكن **الثورة** عبّرت كذلك عن قناعتها العميقة من أن هذا "الوضع الشاذ"، الذي هو نتيجة للإمبريالية والتهديدات العسكرية، سوف يزول في النهاية.[٤٧] إن إشارة الجريدة إلى هذا التعبير إنما يظهر عجز بغداد فيما يتعلق بالوضع في كردستان وعدم قدرتها على استعادة السيطرة على تلك المنطقة:

وفي الوقت الذي أصرّت فيه بغداد على أن كردستان كانت وستبقى جزءاً لا يتجزّأ من الدولة العراقية، سعى الكرد إلى دعم فكرة الدولة الفيدرالية. وفي تقديمهم لفكرة الفيدرالية كحل مثالي كان على الكرد أن يجادلوا مع المعارضة ليس من بين شركائهم المحتملين من العراقيين الشيعة فحسب، بل ومع دول الجوار أيضاً. ففي محاولة منه لتهدئة مخاوف تلك الدول أكّد الطالباني، الذي أصبح القوة المحركة وراء فكرة الفيدرالية، أن الفيدرالية جاءت "لتوحيد الدول وليس لتقسيمها" وأن الشعب الكردي قد أكد على "وحدة العراق والكرد والعرب ضمن نظام فيدرالي عصري". باختصار كانت الفيدرالية الحل المناسب للعراق. أما بخصوص أجزاء كردستان الأخرى فقد تُرك الأمر

لكردها لكي يقرروا الأمر بأنفسهم. كرد العراق لم يكونوا يرغبون في الانفصال عن العراق، كما لم يطالبوا بإقامة دولة كردية، بل طالبوا بعراق ديمقراطي وفيدرالية تشابه تلك الموجودة في الولايات المتحدة وكندا وبلجيكا وسويسرا.[٤٨]

ورغم أن الكرد كانوا حذرين في عرض رمزهم الوطني و لم يرفعوا علمهم و لم يصدروا طوابع كردية، إلا أنهم استخدموا النشيد الوطني الكردي في مناسبات مختلفة. ولكن كلاً من (حدك) و(اوك) كان يرفع علمه الخاص: الأصفر للأول والأخضر للثاني.[٤٩]

ورغم ذلك فإن تفسيرات الطالباني لم تنطلِ على بغداد التي حاولت التنبؤ بظهور كيان مستقل بغض النظر عن الموقف الرسمي الذي تبناه. وتحدثت بغداد عن شبح الانفصال تحت غطاء الفيدرالية وحذرت الكرد من الاعتماد على الدعم الأميركي، وحاولت في تلك الأثناء تشويه صورة القيادة الكردية وخاصةً صورة الطالباني الذي اتهمته بالخيانة وبالعمالة لإسرائيل. ففي مقالة لها تحت عنوان "شالوم"، نُشرت عقب زيارة قام بها الصحفي الإسرائيلي رون بين يشاي إلى كردستان في شباط/ فبراير ١٩٩٣، وصفت إحدى الصحف العراقية الطالباني بأنه انتهازي على استعداد "لبيع عسل كردستان لأعدائها".[٥٠]

إلا أن بغداد قامت في نفس الوقت بعدة محاولات لجذب الكرد إلى طاولة المفاوضات عن طريق اللعب على وتر الخلافات بين معسكري البارزاني والطالباني، أو لاستعادة السيطرة على المنطقة. وقد كشف الطالباني عن أن الحكومة العراقية أرسلت إليه وفوداً غير رسمية تطلب فتح حوار "على أساس الاعتراف بالوضع الراهن في كردستان العراق". ولكنه أكد مع ذلك أن الكرد لن يستأنفوا الحوار مع بغداد طالما بقي صدام في الحكم والديمقراطية ليست قائمة فيه. ومن ناحيته كشف مسعود البارزاني أن بغداد كانت قد أرسلت الشيوعي مكرم الطالباني (لا يمت بصلة قرابة لجلال الطالباني) كوسيط في شباط/ فبراير ١٩٩٣، ولكن الكرد رفضوا الاشتراك في هكذا حوار. وقد أرسل مكرم الطالباني مرة أخرى في تموز/ يوليو، ولكن النتيجة كانت كالسابق.[٥١]

وبما يتماشى مع سياستها في الترغيب والترهيب تزامن نهج بغداد هذا مع خطوات رمت في اتخاذها لتجويع المنطقة أكثر وتركيع الكرد. والإجراء الأخطر في ذلك الصدد، والذي جاء مكملاً للحصار الاقتصادي المفروض على الكرد من قبل بغداد

منذ ١٩٩٢، كان سحب أوراق العملة من فئة ٢٥ ديناراً عراقياً، والمطبوعة في الخارج، من التداول، وقد أُعلن عن ذلك في أوائل أيار/ مايو ١٩٩٣. وكان هذا الإجراء مضراً بالكرد على نحو خاص.بما أن بغداد أغلقت الحدود بوجه كردستان وعزلتها عن باقي مناطق البلاد بهدف منع الكرد من استبدال أوراق عملتهم قبل انتهاء مدة نفاذ صلاحية العملة القديمة.[٥٢] وزعم مسعود البارزاني أن الكرد، نتيجة لسحب عملة الدينار القديم من التداول، خسروا نصف مليار دينار من المليار الذي كان قيد التداول في كردستان.[٥٣]

ووصفت الحكومة الكردية ذلك الإجراء بأنه "حرب اقتصادية جديدة ضد كردستان". أما الطالباني فقد وجه اللوم لبغداد "لسعيها إلى فصل كردستان عن العراق" بعد عزلها سياسياً عن طريق سحب المنشآت والخدمات الإدارية من المنطقة.[٥٤] وهكذا استمرت معاناة الكرد من جراء الظروف الاقتصادية القاسية حيث قفزت معدلات التضخم السنوية إلى ١٠٠% سنوياً، ومن بطالة متفشية طالت ٨٠% من السكان، ومن انعدام وجود السلع الأساسية.[٥٥] وفي آب/ أغسطس ١٩٩٣ اتخذت بغداد إجراءات عقابية أخرى حيث قطعت إمدادات الكهرباء الآتية من الموصل عن منطقة بادينان (دهوك وزاخو) وتركت السكان من دون كهرباء لما تبقّى من ذلك العام.[٥٦] ولكن بغداد والكرد، ورغم ما يبدو في ذلك من غرابة، استمرا في تنفيذ صفقات اقتصادية مهمة: فقد كان الكرد يبيعون محصول القمح للحكومة المركزية بينما كانت بغداد تبيعهم البنزين.[٥٧]

لقد حاولت بغداد زعزعة حكومة إقليم كردستان عن طريق أعمال التخريب ضد الكرد وضد موظفي منظمات الإغاثة، وكذلك عن طريق تحريض العرب العراقيين ضدهم. كما كانت القوات العراقية تقوم بهجمات متباعدة، وخاصةً على القرى في المنطقة الكردية.بما فيها إحراق الأراضي الزراعية.[٥٨] ويشير التحليل النهائي للوضع إلى أن بغداد فشلت في الإطاحة بحكومة إقليم كردستان، ولكنها علّقت الآمال على القتال الكردي الداخلي لكي تنجز لها تلك المهمة.

كان رد فعل بغداد على الحرب الداخلية في كردستان مختلطاً. فمن ناحية كان حزب البعث أكثر من سعيد لقيام الكرد بأنفسهم.بمهمة الإطاحة بالحكومة التي كان يرى فيها تهديداً كبيراً، ومن ناحية أخرى كانت بغداد تخشى أن يخرج الوضع في الشمال عن

نطاق السيطرة إلى حد يدفع تركيا وإيران إلى زيادة نفوذهما في المنطقة، بل وحتى إخضاع أجزاء من المنطقة الكردية لسيطرتهما. ولهذا حشد العراق الجنود في المنطقة لكي يستعرض سيطرته على كردستان، ولكنه لم يقم بتفعيلهم في الميدان قط. كما حاول إعادة تفعيل القوات العشائرية، وتشير التقارير إلى قيامه بتدريب ٥٠٠٠ فرد منها خارج المنطقة الكردية.[٥٩] وكما في السابق، استمرت بغداد في تنفيذ النشاطات التخريبية والهجمات بالوكالة على الصحفيين وموظفي الأمم المتحدة العاملين في المنطقة وفي فرض الحصار الاقتصادي الداخلي على المنطقة. وإجمالاً وقفت الحكومة العراقية عاجزة في وجه التطورات الجارية في كردستان العراق. ودعواتها لعودة كردستان "إلى أحضان الوطن"[٦٠] (وهي دعوة فيها بقايا مما كان يوجَّه للكويت) لم تساهم سوى في إظهار مدى عجزها.

الدور المتغير لجيران العراق

"نحن في جزيرة محاطة بالأعداء"[٦١] كان هذا هو الوصف الذي أطلقه جلال الطالباني على القيود الجيوسياسية التي كان كرد العراق يعملون في ظلها. ورغم ذلك فإن عدم رغبتهم في رؤية دولة كردية كانت قد بدأت تظهر بين ظهرانيهم، وقد وحدت هذه الرغبة العراق وإيران وتركيا وسوريا، هذه الدول التي تختلف على كل شيء آخر تقريباً – وهي الحقيقة التي كانت حيوية بالنسبة لبقاء الكرد. كانت هذه الدول الأربع عاجزة عن صياغة سياسة مشتركة إما لأنها كانت متورطة في نزاعات ثنائية أو لأن كل منها كان يسعى لاستغلال الفراغ الحاصل في كردستان العراق لأهدافها الخاصة، أو لأن لكل منها وجهة نظر مختلفة إزاء نتائج الوضع في كردستان على سكانها من الكرد. وهكذا ظلت كل دولة من هذه الدول تعالج الوضع بمفردها.

سياسة إيران تجاه كردستان العراق كانت مدفوعة بخشيتها من أن يرسخ الحكم الذاتي الكردي جذوره. وكانت وسيلة إيران الرئيسية لإعاقة ذلك هي الحركة الإسلامية في كردستان (ح إ ك)، التي ساعدت في تأسيسها وظلت تقدم لها الدعم المادي.[٦٢] وفي هذا الأمر كانت أيضاً مدفوعة بتنافسها مع السعودية التي حاولت اختراق كردستان العراق

عن طريق دعم الجماعات الإسلامية.[63] كما أعادت إيران في نفس الوقت علاقاتها مع (حدك) لتحيي بذلك التحالف غير الرسمي الذي كان موجوداً في ستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي. وحتى إن لم تكن هي المحرض على الاشتباكات بين (اوك) و(ح إ ك) و(حدك) في منطقة السليمانية، فمن المحتمل أن إيران قد دعمت الحزبين الأخيرين ضد (اوك).[64] واتهم (اوك) إيران بتوفير قواعد لـ(ح إ ك) و(حدك) داخل الأراضي الإيرانية وعلى طول حدودها وبتزويد الحزبين بالأسلحة الخفيفة والذخائر والأغذية والخبراء العسكريين وبجنود من قوات "الباسداران (الحرس الثوري الإيراني) يرتدون الزي الكردي التقليدي". وفوق ذلك كله اتهم (اوك) إيران بدعم (حدك) و(ح إ ك) عن طريق تنفيذ غارات عبر الحدود على المنطقة خلال فترة الاقتتال الداخلي.[65] فحسب جريدة **الشرق الأوسط** كانت قوات الباسداران منخرطة بفاعلية في القتال في ١٩٩٤. كما زعمت مجلة **ميدل إيست إنترناشيونال** أيضاً أن جثث ستة من الباسداران الإيرانيين قد تم العثور عليها عقب معركة تسببت في مقتل ١٥٠ من مقاتلي الحركة الإسلامية في كردستان.[66]

كما ظهر تعقيد جديد بسبب الحزب الديمقراطي الكردستاني – إيران (حدكا)، وهي مجموعة معارضة لها قواعد في المنطقة الخاضعة لنفوذ (اوك). وبحسب الطالباني فقد تدهورت علاقات (اوك) وإيران لأن (اوك) لم يوافق على طرد قوات (حدكا) من المنطقة الخاضعة لسيطرته وإنما كان مستعداً فقط لمنعهم من شن عمليات عسكرية ضد إيران. وردّت إيران، حسب الطالباني، بتحريض (ح إ ك) و(حدك) ضد (اوك).[67]

وبالفعل شنّت إيران هجمات مباشرة عبر الحدود العراقية – الإيرانية في كردستان العراق، كما كانت الحال في ١٩٩٣، وتسببت من بين أمور أخرى في تشريد بضع مئات من الكرد.[68] والتفسير الرسمي الذي قدمته إيران هو أن تلك الهجمات كانت رداً على النشاطات التي كان يقوم بها (حدكا)، حيث توجد قواعده في كردستان العراق. ورغم نفي كل من (اوك) و(حدكا) تلك المزاعم إلا أن إيران استخدمت تلك الهجمات لتضرب عصفورين بحجر واحد. فمع بدء استقرار حكومة إقليم كردستان، وبما أن أياً من دول الجوار (وبالتحديد تركيا وسوريا والعراق) لم تكن راغبة في اتخاذ خطوات جدية لوقف تغلغلها في العراق، فقد تولت هي زمام المبادرة ونفذت هجمات مباشرة،

وهو ما أدى في النهاية إلى تحريض (ح إ ك) ضد (اوك).

فيما بين تلك الاشتباكات الحدودية التقى المسؤولون الكرد العراقيون بالإيرانيين مرتين، وذلك في أيار/ مايو ١٩٩٣ في إيران وبعد ذلك في تموز/ يوليو في كردستان العراق، وذلك لمناقشة الوضع على الحدود. وخلال الاجتماع الثاني ضغط المسؤولون الإيرانيون على مسعود البارزاني والطالباني لكي يقوما بتسليم زعماء (حدكا) ونزع سلاح أعضاء الحزب، وفي النهاية طردهم من الإقليم.[٦٩] وعلى العموم فإن العلاقة بين الأحزاب الكردية العراقية والكردية الإيرانية كانت أفضل من العلاقات بينها وبين PKK التركي. ولكن مع ذلك فإن حقيقة وجود مقرات (حدكا) في كردستان العراق قد زادت من تعقيد الوضع بصورة أكبر.

ولتلخيص ما سبق فإن أهداف إيران في المصفوفة الكردية كانت متعددة: مضايقة (حدكا) الموجودة قواعده في كردستان العراق؛ تقوية وتعزيز الجماعات الإسلامية الكردية بهدف زيادة النفوذ الإيراني في كردستان العراق؛ والأهم من ذلك كله تأليب الأحزاب الكردية ضد بعضها مما يعني بالتالي الحيلولة دون اشتداد عود حكومة الإقليم الكردي.

أما العلاقات بين الكرد وسوريا فكانت معقدة هي الأخرى. فقد دعمت سوريا (اوك) منذ ١٩٧٥.[٧٠] وقد قال الطالباني: "لدينا علاقات متميزة مع سوريا... فبمساعدة سوريا تمكنّا من تحقيق الكثير". كما تم الكشف عن أن الطالباني يمتلك مكتباً في دمشق وأنه قام بنشر مقالات وكتب، "على النقيض من العلاقات مع معارضتها (أي سوريا)". وفي إشارة منه إلى الدعم السوري المباشر في السابق صرّح الطالباني: "لن تكون مبالغة إذا ما قلت إن وجودنا في مقر إقامة عزت الدوري (نائب الرئيس العراقي) في مدينة أربيل المحررة يحمل بصمات سورية".[٧١] إن الذي كان يدفع دمشق إلى دعم كرد العراق كان عداؤها مع العراق وكذلك حاجتها إلى "تصدير" مشكلتها الكردية عن طريق دعم كل من (اوك) وPKK.[٧٢]

سوريا هي الأخرى أخذت تقلق من النشاطات الكردية المستقلة وحاولت احتواء الكرد من خلال دمجهم في المعارضة العراقية التي كانت تنشط في سورية، وكذلك عن طريق تنسيق نشاطاتها مع تركيا وإيران. ففي أعقاب الاجتماع الذي عُقد في

حزيران/ يونيو ١٩٩٣ وصف وزير خارجية سوريا فاروق الشرع الوضع في كردستان بـ"الفوضوي"،[٧٣] هذا بالإضافة إلى قيام سوريا بإغلاق حدودها مع كردستان العراق في نهاية ١٩٩٢، وكانت مترددة في فتحها. وحاول الطالباني استرضاء سوريا خلال عدة زيارات قام بها ولكنه لم يلقَ نجاحاً يذكر في مسعاه، سيما وأن سوريا ظلت تشكك في المحاولات الكردية للانفصال عن العراق. ولكنها، وبخلاف إيران، لم تمضِ إلى حد استخدام القوة العسكرية.

دور تركيا المحوري

ظل الموقف التركي إزاء حكومة إقليم كردستان حيوياً لبقائها، ولكن ذلك الموقف، وكما في السابق، ظل يتّسم بالتأرجح. ولكونها شريان الحياة الوحيد بالنسبة للكرد ومنفذهم الوحيد إلى العالم الخارجي، فقد مكّنها ذلك الدور من ممارسة ضغط متزايد على الكرد واحتوائهم بفاعلية أكبر من الأطراف الأخرى. إن الذي كان يدفع تركيا في سياستها تجاه الكرد كان عدة اعتبارات متناقضة. فقد كانت تأمل في استخدام كرد العراق ضد كرد تركيا، أي PKK الذي كان له قواعد في العراق، فيما كانت تخشى من نتائج كيان كردي كهذا على كردها هي. ولأنها تحملت خسائر فادحة بسبب إغلاق أنبوب النفط العراقي بعد غزو الكويت، كانت تركيا تنظر في أمر إعادة فتح الأنبوب واستئناف علاقاتها مع العراق - وهي خطوة ذات خطر مميت بالنسبة للكرد. ولكن في النهاية خضعت تركيا لضغط حلفائها الغربيين بعدم اتخاذ خطوة كهذه وتجديد ولاية قوة فرض حظر الطيران المتمركزة في قاعدة إنجرليك لحماية الكرد.

إلا أن ذلك كله لم يمنع تركيا من شنّ سلسلة من الهجمات العسكرية ضد كردستان العراق، وذلك في أوقات متفاوتة بدأت في ١٩٩٢ ووصلت ذروتها في ١٩٩٥. وفيما كانت تركيا تزعم أن هجماتها موجهة نحو قواعد PKK، كانت المصادر الكردية العراقية تصر على أن الهجمات كانت تستهدف الكرد العراقيين.[٧٤] وقد لخّص الممثل الرسمي للكرد في فرنسا محمد إسماعيل الموقف التركي بقوله إن تركيا منحت كرد العراق ١٣ مليون دولار على شكل مساعدات إنسانية فيما لاتزال مستمرة - وتلك

هي المفارقة – في قصف المناطق الكردية.[٧٥]

في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٥ عشية عيد رأس السنة الكردية (نوروز) شن الجيش التركي هجوماً كبيراً على كردستان العراق. وكان الاسم الحركي للهجوم (العملية الفولاذية)، وكانت تلك من أكبر الغزوات أو الهجمات التركية منذ تأسيس حكومة إقليم كردستان. وفي الحقيقة وُصف ذلك الهجوم بأنه أكبر عملية عسكرية تركية في بلد أجنبي خلال ٢٠ عاماً.[٧٦] وقد اشترك في العملية التي استغرقت ستة أسابيع ما يقرب من ٣٥ ألف جندي تركي تم نشرهم في منطقة تمتد لـ٢٢٠ كيلومتراً على طول الحدود العراقية – التركية في داخل الأراضي العراقية. واستهدفت العملية ما يتراوح بين ٢٤٠٠ – ٢٨٠٠ مقاتل كردي تركي من مقاتلي PKK. وبحسب رئيسة الوزراء التركية تانسو جيللر فإن الهدف كان "تطهير المنطقة واقتلاع PKK الذي يستهدف مدنيينا الأبرياء بعملياته؛ اقتلاعه من جذوره".[٧٧] واعتقد معظم المراقبين أن الأتراك قد فشلوا في تحقيق ذلك الهدف – وهو اقتلاع PKK من جذوره – وذلك عقب تكرر تلك العملية، ولكن على نطاق أضيق، عدة مرات أخرى من قبل الجيش التركي في حزيران/ يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥.[٧٨]

لقد أبرزت تلك الهجمات التركية مدى تعقد الوضع الذي كان سائداً في كردستان العراق بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، كما كشفت عن مدى ضعف كل من الكرد العراقيين وحكومة بغداد نفسها. إن إقامة PKK قواعده في شمال كردستان يظهر الفراغ في السلطة الذي نشأ هناك، الذي لم تتمكن لا بغداد ولا حكومة إقليم كردستان من إشغاله. فسلطة الحكومة المركزية في كردستان قد اختفت في عام ١٩٩٢. ولكن (حدك)، الذي أنشأ PKK قواعد له في مناطق نفوذه، كان أضعف من أن يحول دون حدوث ذلك. إن وجود PKK شكّل تهديداً لـ(حدك). وأحد العوامل المهمة التي ساهمت في استحكام PKK كان التنافس المرير بين (حدك) و(اوك). وفي معرض تأكيده على تلك النقطة أعرب وزير الخارجية التركي أردال إينونو عن أمله في أن يدرك الحزبان، بعد العملية العسكرية التركية، أن مصلحتهما تكمن في التوصل إلى تفاهم يمكّنهما من السيطرة على المنطقة بشكل أفضل. ووعد إينونو أن تركيا سوف تساعد الحزبين على استئصال هيمنة PKK في منطقتهم.[٧٩] وزعمت بعض التقارير أن تركيا

قد أعلمت العراق مسبقاً بهجومها الوشيك. وحتى لو صح ذلك، ففي البداية كانت تلك العمليات العسكرية تضع بغداد في موقف مربك، ولكن القلق حلّ محل الإرباك بمرور الوقت. وفي الإمكان استنتاج ذلك من حقيقة أن التقارير المتعلقة بتلك الهجمات العسكرية في الصحافة العراقية كانت مقتضبة، هذا لو نُشرت أساساً. فجريدة **القادسية** على سبيل المثال – وهي من منشورات الجيش العراقي –، ورغم نشرها مقالاً عن الهجوم التركي في الربيع، لم تذكر أن العملية قد تم تنفيذها داخل الأراضي العراقية. وإذاعة بغداد ووكالة الأنباء العراقية كانتا أكثر صراحةً في نشر تفاصيل العملية العسكرية والقول إنها جرت "داخل جزء عزيز من أرض شمال العراق"، وأدانتا العملية بوصفها "انتهاكاً صارخاً لسيادة العراق والقانون الدولي"، وكان ذلك اعترافاً غير مباشر بعجز بغداد عن ملء "فراغ السلطة والفراغ الأمني في شمال العراق" أو منع تركيا من انتهاك السيادة العراقية.[٨٠] وتصاعدت مخاوف العراق بشكل كبير إلى جانب ازدياد التخمينات في الصحافة الدولية من أن تبقي تركيا قواتها العسكرية في المنطقة بشكل دائم. وتزايدت مخاوف العراق بسبب الزيارات المتعددة لفرق وزارة الخارجية التركية إلى شمال العراق، والتي كانت تهدف، حسب وجهة نظر بغداد على الأقل، إلى إقامة تعاون أوثق بين الكرد العراقيين "الخونة" والقوات التركية الغازية وذلك "لضمان أمن الحدود التركية".[٨١] إن التحركات العسكرية والسياسية التركية في المنطقة حثت بغداد على السعي للحصول على مساعدة مجلس الأمن الدولي وكذلك إلى تعبئة الرأي العام العربي والضغط الدولي لإقناع تركيا بسحب قواتها من المنطقة. وفي جهوده تلك كان العراق يعرض الحجج التالية: تركيا قد تجاوزت على السيادة العراقية ووحدة أراضيه ومجاله الجوي، فهي بذلك قد خرقت كلاً من ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية. كما قامت باستغلال الوضع الشاذ في شمال العراق، الذي تلام عليه كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وليس العراق. وهي، أي تركيا، تستخدم معايير مزدوجة في تعاملها مع الكرد، فهي تعامل كردها من المرتبطين بـ PKK على أنهم إرهابيين، فيما تتعاون مع كرد العراق الذين تصفهم بغداد بـ"الجماعات الكردية الإرهابية العراقية".[٨٢] ووفقاً لذلك طالب العراق بالسحب الفوري والكامل للقوات التركية.

ورغم أن تركيا قد سحبت القسم الأعظم من قواتها بحلول نهاية نيسان/ أبريل

نتيجة للضغط الدولي وليس العراقي، فإن بغداد لم تكن مطمئنة أبداً إلى النوايا التركية. إن تصريحات الرئيس التركي سليمان ديميريل في أوائل أيار/ مايو ١٩٩٥، التي اقترح فيها تغيير الحدود مع العراق لتمكين تركيا من الدفاع عن نفسها بشكل أفضل في وجه هجمات PKK، كانت مثيرة للقلق على نحو خاص. حتى إن ديميريل بدا وكأنه يحيي المطالب القديمة بولاية الموصل العثمانية السابقة في شمال العراق.[٨٣] وفشل تصريح عاجل لرئيسة وزراء تركيا تانسو جيللر، مفاده أن تركيا ليست لها أطماع في الأراضي العراقية، في تهدئة القلق العراقي لا سيما أنها أكدت أن الجيش التركي سوف يدخل العراق مرة أخرى إذا ما رأت تركيا ضرورة لذلك. ويبدو أن العراق في تحدّيه لسيادة الكويت قد أرسى سابقةً للآخرين – أي الكرد وحليفه السابق تركيا – لتحدي سلامة أراضيه الإقليمية.

مدّ اليد للعالم الخارجي

القيود الجيوسياسية التي أحاطت بالكرد دفعتهم إلى السعي للحصول على حلفاء في المنطقة وفي الساحة الدولية. وطالما بدا أن (حدك) و(اوك) كانا يعملان بالتناوب، كان يبدو أن حكومة إقليم كردستان كانت تحصل على بعض الدعم. ولكن مع اندلاع النزاع الداخلي فقد الكرد معظم التعاطف والنية الحسنة اللذين حصلوا عليهما في أعقاب حرب الإبادة الجماعية بحقهم.

الكويت التي كانت مهيأة لأن تخسر من أدنى تعزيز لموقف بغداد كانت حليفاً محتملاً للكرد. وعلى هذا الأساس زار الطالباني الكويت في ٨ آذار/ مارس ١٩٩٣ معلناً أن "الشعبين الشقيقين في العراق والكويت"، اللذين يعاني كلاهما من "الدكتاتورية البغيضة" لصدام حسين، سوف يظلان حليفين رئيسيين ضده. وفي آب/ أغسطس من نفس العام زار وفد من وزارة الخارجية الكويتية إقليم كردستان للتشاور حول نية الكويت منح الكرد ٣ ملايين دولار كمساعدات إنسانية.[٨٤] وكان رد فعل بغداد أنها وصفت الخطوة بأنها تهديد خطير وأضافت أنها تحتفظ لنفسها بحقق الرد في الوقت المناسب.[٨٥]

حاول الكرد في تلك الأثناء الوصول إلى العالم العربي عن طريق إرسال ممثلين إلى دول مثل السعودية وقطر. وفي نفس الوقت دعوا إلى حوار كردي – عربي بين المثقفين لمناقشة العلاقة بين الأمتين، وعلى الخصوص صمت المثقفين العرب بعد مذبحة حلبجة. ولكن لم يجرِ هكذا حوار في تلك المرحلة، وظلت معظم الدول العربية تشكك في ميول الكرد الانفصالية. وعلى ذلك الأساس رفضت مصر الترحيب بالزعماء الكرد في القاهرة.[٨٦]

كما حاول الطالباني إرسال إشارات إلى إسرائيل. ففي بداية عام ١٩٩٣ دعا اليهودية العالمية إلى دعم القضية الكردية، وكانت تلك مناشدة وردت في مقالة نشرتها صحيفة **يديعوت أحرونوت** لمراسل صحفي كان قد زار كردستان. وفي مناسبة أخرى، في لقاء أجري معه حول حقيقة وجود خبراء إسرائيليين في كردستان العراق، دحض الطالباني ما وصفها بـ"الشائعات"، فيما أكد في الوقت نفسه أن من حق الكرد الشرعي أن تكون لهم علاقات مع إسرائيل كما لدى مصر والفلسطينيين تماماً.[٨٧] من الناحية الرسمية فإن إسرائيل لم تنفِ أو تؤكّد تلك الشائعات.

أكثر جهود الكرد تناغماً كانت موجهة نحو المجتمع الدولي، وخصوصاً الحلفاء – الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. إلا أن كل التطلعات السياسية للكرد كانت تلاقي رداً بارداً من تلك الدول التي استمرت تنظر إلى المشكلة على أنها إنسانية بحتة. فتلك الدول كانت تحاول من ناحية استخدام كرد العراق كأداة لإضعاف صدام حسين وإبقاء الضغط عليه مستمراً، ولكنها من ناحية أخرى كانت تريد إبقاء الكرد ضعيفين إلى درجة لا يهددون فيها وحدة العراق للخطر أو يكون لهم تأثير "سلبي" على الكرد في الدول الأخرى وخصوصاً في تركيا. كما كان الحلفاء قلقين خشية أن يتدهور الوضع ويتطلب تدخلاً دولياً كما كانت الحال في البوسنة.

ولهذا تحول اهتمام القادة الكرد الرئيسي نحو تهدئة مخاوف الحلفاء. ففي نهاية نيسان/ أبريل ١٩٩٣ توجّه البارزاني والطالباني معاً (بصحبة زعماء المعارضة العراقية) إلى واشنطن، حيث استقبلهم نائب الرئيس الأميركي آل غور ووزير الخارجية وارن كريستوفر ومستشار الأمن القومي أنتوني ليك.[٨٨] ولكنهم لم يتمكنوا سوى من الحصول على وعد من الحلفاء بضمان استمرار الغطاء الجوي من قاعدة إنجرليك بتركيا. كما

زار البارزاني والطالباني كل من هولندا وبلجيكا وفرنسا، حيث استقبلهم في الأخيرة الرئيس فرانسوا ميتران. ولكنهم، كما كانت الحال مع الولايات المتحدة، لم يحصلوا على أي تعهد بتقديم دعم إضافي عدا توفير الغطاء الجوي من قاعدة إنجرليك، والذي كان من المقرر أن تنتهي مدته في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩٣.[٨٩] وفي أيار/ مايو من نفس العام قامت زوجة الرئيس الفرنسي دانييل ميتران، وكانت من مؤيدي الكرد منذ فترة طويلة وتسلمت جائزة حقوق الإنسان من البارزاني في واشنطن، بمحاولة لحشد التأييد للكرد في الأمم المتحدة. فقد أعلنت عن فكرة إقامة دولة كردية مستقلة، ولكن صوتها كان رغم ذلك هو الصوت الوحيد، كما أن تصرفات الكرد في تلك الفترة الحرجة لم تكن مساعِدة هي الأخرى.[٩٠]

بسبب الحرب الداخلية الضروس الدائرة في المنطقة الكردية كان الكرد يخاطرون بفقدان أي نوع من الدعم الدولي الذي حصلوا عليه بعد تشكيل الحكومة الذاتية.[٩١] فموظفو الأمم المتحدة (ما يقرب من ٣٠٠ شخص) وموظفو منظمات الأغاثة (ما يقرب من ٢٨ شخصاً) وجدوا أن من الصعب التواجد في مناطق النزاع، ولهذا غادر بعضهم كردستان فيما هدّد الآخرون بالمغادرة. أما موقف الحلفاء الغربيين – الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا –، الذين ساعدوا في إقام الحكومة الذاتية الكردية في المقام الأول، فكان أقل ما يقال عنه إنه كان متذبذباً. فطالما ظلت سياستهم تجاه بغداد هي نفسها، فإنهم كانوا يرغبون في التمسك بالورقة الكردية ضدها. ولكن حكومة كردية موحدة فقط هي التي ستخدم سياستهم تجاه بغداد. ولهذا لم يكونوا راغبين في التورط في النزاع أو التعهد بنشر المزيد من الجنود في المنطقة المضطربة. ولكن الولايات لمتحدة من ناحيتها لم تبقَ بعيدة، ولهذا فإن ما مارسته من ضغوط على الحزبين نتج عنه توقف مؤقت للقتال.

أما الموقف الفرنسي فكان أكثر تذبذباً. لقد كانت باريس الحلقة الأضعف في التحالف الثلاثي ضد بغداد، سيما وأنها كانت تسعى إلى الرفع التدريجي للحظر المفروض على العراق من قبل الأمم المتحدة. وكانت نفس الحكومة الفرنسية هي التي بدأت في أواسط تموز/ يوليو ١٩٩٤، وبرعاية الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، جهوداً للوساطة بين (اوك) و(حدك). ومن المحتمل أن تلك الجهود كانت نتيجة للانخراط

الشخصي لزوجة الرئيس الفرنسي دعماً للكرد. إن الموقف الفرنسي المعلن حول حقوق الإنسان، والاتصالات الجارية مع القادة الكرد وخاصةً بين الطالباني والحكومة الفرنسية، قادا إلى خلق درجة من التعاطف الفرنسي مع القضية الكردية.[٩٢] وقد أوضح الطالباني أن فرنسا لم يكن لها تاريخ في النزاع مع الكرد، بخلاف بريطانيا التي كانت قد دعمت الحكومة العراقية ضد الكرد خلال فترة الانتداب البريطاني في عشرينيات القرن الماضي.[٩٣] وفي الوقت الذي كان فيه الانخراط الفرنسي متمثلاً بجهود الوساطة مهمّاً بالنسبة لتدويل القضية الكردية، فقد أظهر، وعلى نحو غير متعمد، ضعفاً متأصلاً، وهو بالتحديد الاتكال على قوة خارجية لتهدئة الأطراف المتحاربة، وهو ما ألقى بدوره ظلالاً من الشك على مدى تماسك الحركة القومية الكردية وقدرتها على توظيف الأزمة في العراق لصالحها. ولهذا، وبسبب من حزبيتهم الضيقة، أثبت الكرد عدم قدرتهم على لعب أوراقهم بصورة صحيحة، على الأقل في تلك المرحلة. وكقدرتهم الفائقة على إلحاق الضرر بالطرف الآخر، برع الكرد في إلحاق الضرر بقضيتهم أيضاً.[٩٤] ولكن الأسوأ لم يكن قد جاء بعد – في المرحلة القادمة من الحرب الأهلية.

الهوامش

1 – للاطلاع على تفاصيل هذه القضية انظر: غاريث ستانسفيلد، **كردستان العراق**: **التطور السياسي والديمقراطية الناشئة**، لندن، روتليج كيرزن، 2003.

2 – مايكل ليزنبرغ، "التمدين، الخصخصة والمحسوبية: الاقتصاد السياسي لكردستان العراق"، من كتاب **الكرد**: **الفكر القومي والسياسة**، للمؤلفين فالح عبد الجبار وداود هشام، لندن، دار الساقي، 2006، ص164-5.

3 – انظر على سبيل المثال حمه يوسف فرج، "الهوية القبلية والسلوك التحالفي بين الفصائل في الحركة القومية الكردية في العراق"، **الفكر القومي والسياسة العرقية**، العدد 3، 1997، ص86-110؛ وكذلك حسين طاهري، **بنية المجتمع الكردي والكفاح من أجل دولة قومية**، كوستا ميسا، مازدا، 2007، ص 308-9.

4 – ستانسفيلد، **كردستان العراق**، ص93.

5 – إذاعة صوت شعب كردستان، 17 آب/ أغسطس 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 19 آب/ أغسطس 1993.

6 – ديفيد كورن، "السنوات الأخيرة لمصطفى البارزاني"، مجلة **ميدل إيست** (أسبوعية، لندن)، العدد 2، 1994، ص13.

7 – بنهاية ذلك العام بلغ عدد أفراد ذلك الجيش 36,000. (**الإيكونومست**، 6 شباط/ فبراير 1993؛ **نيويورك تايمز**، 21 شباط/ فبراير 1994).

8 – مقابلة أجرتها الكاتبة مع اثنين من النشطاء الكرد في 1994.

9 – مارتن فان برونسن، "الكرد والإسلام"، ورقة عمل مشروع دراسات المنطقة الإسلامية، رقم 13، (طوكيو 1999).

10 – **وثائق الإدانة**، دمشق، منشورات الاتحاد الوطني الكردستاني، 1994، ص5، 24، 241.

11 – فرانس برِس في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 27، 28 كانون الأول/ ديسمبر 1993.

12 – إذاعة صوت كردستان العراق، 25 و26 كانون الأول/ ديسمبر 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 27 و28 كانون الأول/ ديسمبر 1993؛ فرانس برِس، 29 كانون الأول/ ديسمبر 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 29 و30 كانون الأول/ ديسمبر 1993.

13 – إذاعة صوت كردستان العراق، 24 و27 كانون الأول/ ديسمبر 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 27 و28 كانون الأول/ ديسمبر 1993؛ **نيويورك تايمز**، 21 كانون الثاني/ يناير 1994. وألمح مصدر آخر إلى أن (اوك) هو الذي قام بتسليم الملا عبد العزيز لـ(حدك). (ستانسفيلد، **كردستان العراق**، ص97).

14 – إذاعة صوت كردستان العراق، 24 كانون الأول/ ديسمبر 1993.

15 – **الوسط** (أسبوعية، لندن)، 16-23 أيار/ مايو 1994.

16 – **الشرق الأوسط** (يومية، لندن)، 5 أيار/ مايو 1994.

17 – إذاعة صوت كردستان العراق، 4 أيار/ مايو 1994، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 24 أيار/ مايو 1994؛ **الحياة**، 26 أيار/ مايو 1994؛ **ميدل إيست إنترناشيونال**، 27 حزيران/ يونيو 1994؛ **الشرق الأوسط**، 27 أيار/ مايو 1994؛ **فرانس برس**، 4 حزيران/ يونيو 1994، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 6 حزيران/ يونيو 1994؛ **ملف نشرة الإعلام الهوائي للولايات المتحدة** في 28 حزيران/ يونيو 1994؛ **نداء الرافدين** (دمشق، نصف شهرية)، 19 أيلول/ سبتمبر 1994.

18 – **لوموند**، 2 آب/ أغسطس 1995؛ **ميدل إيست**، نيسان/ أبريل- تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، زعمتا أن عدد القتلى قد وصل بالفعل إلى 3000 قتيل.

19 – **الحياة**، 6 حزيران/ يونيو 1994.

20 – المصدر السابق.

21 – **نداء الرافدين**، 16 أيلول/ سبتمبر 1994.

22 – **ملف نشرة الإعلام الهوائي للولايات المتحدة**، 28 حزيران/ يونيو 1994.

23 - Mirjam E. Sorli, Nils Petter Gleditsch, and Havard Strand, "Why is there So Much Conflict in The Middle East?", *Journal of Conflict resolution 49*, No. 1 (2005), p. 145.

24 – فان برونسن، "الكرد والإسلام".

25 – **الحياة**، 7 حزيران/ يونيو 1994.

26 – **الحياة**، 5، 8، 26، 29 حزيران/ يونيو 1994.

27 – **الحياة**، 18 حزيران/ يونيو 1994.

28 – إذاعة صوت كردستان العراق، 6 كانون الثاني/ يناير 1994، ونقلت عنها **الديلي ريبورت في** 7 كانون الثاني/ يناير 1994.

29 – إذاعة صوت كردستان العراق، 25 آب/ أغسطس 1994، ونقلت عنها **الديلي ريبورت في** 26 آب/ أغسطس 1994.

30 – **ميدل إيست إنترناشونال**، 27 أيار/ مايو 1994؛ **الشرق الأوسط**، 31 أيار/ مايو 1994؛ وكالة الأنباء العراقية، 15 حزيران/ يونيو 1994، وقد نقلت عنها **الديلي ريبورت في** 15 حزيران/ يونيو 1994.

31 – **الحياة**، 5 حزيران/ يونيو 1994؛ **بابل** (يومية كانت تصدر ببغداد)، تشرين الأول/ أكتوبر 1994.

32 – **السفير**، 2 و3 آب/ أغسطس 1994، وقد نقلت عنها **الديلي ريبورت في** 10 آب/ أغسطس 1994؛ **الحياة**، 1 و30 تشرين الأول/ أكتوبر 1994.

33 – حول التصعيد في علاقات PKK وتركيا في تسعينيات القرن الماضي انظر:
Ismet G. Imset, *The PKK: A report on Sepratist Violence In Turkey* (Ankara: Turkish Daily News Publications, 1992), pp. 98-233

34 – **توركيش ديلي نيوز**، 11 حزيران/ يونيو 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت في** 21 حزيران/ يونيو 1993؛ **بغداد**، 18 حزيران/ يونيو 1993؛ إذاعة صوت كردستان العراق، 25 حزيران/ يونيو 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت في** 30 حزيران/ يونيو 1993.

35 – للاطلاع على نقاشات حول عنف PKK انظر:
Hamit Bozarslan, *Violence in The Middle East* (Princton: Marcus Wiener 2005), pp. 57-43

36 – صوت الشعب العراقي، 19 آب/ أغسطس 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت في** 20 آب/ أغسطس 1993.

37 – حول علاقات (حدك) – PKK انظر: Ismet, *PKK*, pp. 180-7

38 – **الشرق الأوسط**، 30 نيسان/ أبريل 1994؛ **السفير**، 2 آب/ أغسطس 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت في** 10 آب/ أغسطس 1993.

39 – ولكن مع هذا وكما قال أحد المراقبين "فحتى في خلال أسوأ أيام قياداتهم فإن المنظمات الجماهيرية للحزبين كانت تتعاون بشكل مكثف" (Ismetm, *PKK*, p. 180)

40 – **ميدل إيست ميرور**، 7 نيسان/ أبريل 1995. للمزيد من التفاصيل انظر: مايكل غونتر، **الكرد ومستقبل تركيا**، ماكميلان، 1997، ص115-25.

41 – فرانس برس، 28 نيسان/ أبريل 1995، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 28 نيسان/ أبريل 1995.
42 – إذاعة صوت كردستان العراق، 26 آب/ أغسطس 1995، ونقلت عنا **الديلي ريبورت** في 29 آب/ أغسطس 1995؛ **الحياة**، 29 آب/ أغسطس 1995.
43 – **الحياة**، 29 آب/ أغسطس 1995؛ فرانس برس، 29 آب/ أغسطس 1995، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 30 آب/ أغسطس 1995.
44 – في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1995 أعلن PKK عن وقف لإطلاق النار تحقق جزئياً بجهود وساطة قام بها داود الباغستاني، وهو الممثل الدائم للأمم المتحدة في منظمة الأمن والسلم والتعاون الأوروبي. (انظر: غونتر، **الكرد**، ص124).
45 – إذاعة صوت كردستان العراق، 23 تشرين الأول/ أكتوبر و5 كانون الأول/ ديسمبر 1995، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر و6 كانون الأول/ ديسمبر 1995.
46 – فرانس بريس، 2 أيلول/ سبتمبر 1995، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 7 أيلول/ سبتمبر 1995؛ إذاعة صوت كردستان العراق في 6 أيلول/ سبتمبر 1995، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 7 أيلول/ سبتمبر 1995.
47 – **الثورة**، 30 أيار/ مايو 1993.
48 – وكالة الأنباء الكويتية، 11 شباط/ فبراير 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 12 شباط/ فبراير 1993؛ **الشرق الأوسط**، 19 شباط/ فبراير 1993؛ إذاعة صوت شعب كردستان، 10 آذار/ مارس 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 11 آذار/ مارس 1993؛ **الحوادث** في 26 آذار/ مارس، ونقلت عنها **جوينت بليكيشن ريسيرج سيرفيسيز** في 18 أيار/ مايو 1993.
49 – **نيويورك تايمز**، 21 كانون الثاني/ يناير 1994؛ أحد الكرد الذين التقتهم الكاتبة في المنفى، نيسان/ أبريل 1994.
50 – **الثورة**، 10 شباط/ فبراير 1993؛ **بابل**، 13 شباط/ فبراير 1993.
51 – راديوا القاهرة، إذاعة صوت أميركا، 13 آذار/ مارس 1993، ونقلت عنهما **الديلي ريبورت** في 15 آذار/ مارس 1993؛ **الشرق الأوسط**، 21 أيار/ مايو 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 25 أيار/ مايو 1993؛ **أخبار الأسبوع**، 8 تموز/ يوليو 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 9 تموز/ يوليو 1993.
52 – فرانس برس، 6 أيار/ مايو 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 25 أيار/ مايو 1993.
53 – **الشرق الأوسط**، 21 أيار/ مايو 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 25 أيار/ مايو 1993.
54 – إذاعة صوت شعب كردستان، 12 أيار/ مايو 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 13 أيار/ مايو 1993؛ **لوموند**، 14 أيار/ مايو 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 18 أيار/ مايو 1993.
55 – **لوموند**، 18 حزيران/ يونيو 1993؛ **نيويورك تايمز**، 21 كانون الثاني/ يناير 1994.
56 – Federation Internationale des Ligues des Droits de l'Homme, Report No. 178 (October 1993), p. 26؛ **نيويورك تايمز**، 21 كانون الثاني/ يناير 1994.
57 – Federation Internationale, p. 36.، فرانس برس، 15 آب/ أغسطس 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 16 آب/ أغسطس 1993.
58 – انظر مثلاً: Federation Internationale, p. 37؛ صوت الشعب العراقي، 21 أيار/ مايو 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 24 أيار/ مايو 1993؛ إذاعة صوت شعب كردستان، 17 آذار/ مارس و11 تموز/ يوليو 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 18 آذار/ مارس و13 تموز/ يوليو 1993.
59 – **الشرق الأوسط**، 11 نيسان/ أبريل 1994.
60 – مجلة **ألف باء** (أسبوعية كانت تصدر في بغداد)، 11 أيار/ مايو 1994.

61 – **الشراع** (يومية، بيروت)، 13 كانون الأول/ ديسمبر 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1993.

62 – **لوموند**، 14 حزيران/ يونيو 1994.

63 – فان برونسن، "الكرد والإسلام".

64 – **ميدل إيست إنترناشيونال**، 27 أيار/ مايو 1994.

65 – **الحياة**، 26 و27 أيار/ مايو 1994. انظر أيضاً: تصريح الطالباني **للشرق الأوسط** في 27 أيار/ مايو 1994.

66 – **ميدل إيست إنترناشيونال**، 27 أيار/ مايو 1994؛ **الشرق الأوسط**، 31 أيار/ مايو 1994.

67 – **السفير**، 3 آب/ أغسطس 1994، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 10 آب/ أغسطس 1994.

68 – Federation international, pp. 20-4؛ فرانس برس، 9 أيار/ مايو 1993؛ **إذاعة صوت شعب كردستان**، 15 آب/ أغسطس و3 أيلول/ سبتمبر 1993؛ فرانس برِس، 24 آب/ أغسطس 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 25 آب/ أغسطس 1993.

69 – صحيفة **ليبراسيون**، 29 تموز/ يوليو 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 3 آب/ أغسطس 1993.

70 – للاطلاع على نظرةعامة عن موقف سوريا إزاء كرد العراق، انظر:

Jordi Tejel, *Syria's Kurds: History, Poltics and Society* (London: Rotledge, 2009), chpters 3,4.

71 – **الحياة**، 16 كانون الأول/ ديسمبر 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1993.

72 – مايكل كولينز، "العالم العربي والكرد"، من كتاب **الهوية الكردية: حقوق الإنسان والمكانة السياسية**، للمؤلفين تشارلز دي مكدونالد وكارول أوليري، جاينزفيل، مطبعة جامعة فلوريدا، 2007، ص231-5.

73 – **الحياة**، 16 كانون الأول/ ديسمبر 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 30 حزيران/ يونيو 1993.

74 – يؤكد عصمت أن القرى التي تضربها الطائرات التركية "كانت دائماً قرى كردية تابعة لـ(حدك) بما فيها قرية بارزان" (عصمت، *PKK*، ص180؛ انظر أيضاً: جوناثان راندل، **بعد الاطّلاع**...، ص240).

75 – **لوموند**، 15 كانون الأول/ ديسمبر 1993.

76 – انظر: كمال قيرشجي، "تركيا والملاذ الآمن في شمال العراق"، من نشرة **جورنال أوف ساوث إيزيا أند ميدل إيسترن ستديز**، العدد 3 (1996) ص21-39.

77 – **لوموند**، 22 آذار/ مارس 1995.

78 – راديو مونتي كارلو، 30 آذار/ مارس 1995، ونقلت عنه **الديلي ريبورت** في 31 آذار/ مارس 1995؛ **ميدل إيست**، نيسان/ أبريل 1995؛ فرانس برِس، 26 نيسان/ أبريل 1995، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 28 نيسان/ أبريل 1995.

79 – **لوموند**، 9 نيسان/ أبريل 1995.

80 – إذاعة بغداد في 26 آذار/ مارس 1995، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 28 آذار/ مارس 1995؛ وكالة الأنباء العراقية في 29 آذار/ مارس، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 10 نيسان/ أبريل 1995.

81 – وكالة الأنباء العراقية في 8 و9 نيسان/ أبريل 1995، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 10 و11 نيسان/ أبريل 1995.

82 – وكالة الأنباء العراقية 8 و9 نيسان/ أبريل 1995، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 10 و11 نيسان/ أبريل 1995.

83 – **الشرق الأوسط**، 3 أيار/ مايو 1995؛ وكالة الأنباء العراقية، 3 أيار/ مايو 1995، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 4 أيار/ مايو 1995؛ **ميدل إيست ميرور**، 10 أيار/ مايو 1995؛ **ميدل إيست إنترناشيونال**، 12 أيار/ مايو 1995.

84 – **بغداد**، 27 آب/ أغسطس 1993.

85 – وكالة الأنباء العراقية، 25 آب/ أغسطس 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 26 أب/ أغسطس 1993.

86 – **الشراع**، 13 كانون الأول/ ديسمبر 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 17 كانون الثاني/ يناير 1993. انظر كذلك: **آراء عربية حول القضية الكردية**، دمشق، الاتحاد الوطني الكردستاني، 1993.

87 – **الشراع**، 13 كانون الأول/ ديسمبر 1993، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1993.

88 – **نيويورك تايمز**، 3 أيار/ مايو 1993.

89 – **لوموند**، 25 أيار/ مايو 1993.

90 – **بغداد**، 21 أيار/ مايو 1993؛ **لوموند** 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1993.

91 – جوناثان راندل، **بعد الاطّلاع**...، ص 292-3.

92 – كندال نزان، "النظرة الأوروبية"، من كتاب **الهوية الكردية: حقوق الإنسان والمكانة السياسية**، تشارلز مكدونالد وكارول أوليري، مطبعة جامعة فلوريدا، 2007، ص140.

93 – **السفير**، 3 آب/ أغسطس 1994، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 10 آب/ أغسطس 1994.

94 – غاريث ستانسفيلد هو أحد الذين يعتقدون أن فترة تسعينيات القرن الماضي لم تكن تمثل فرصاً ضائعة، بل يمكن النظر إليها على أنها كانت عقداً من التطورات السياسية. (انظر: ستانسفيلد، **كردستان العراق**، ص 95).

١٢

الحرب غير المتحضرة في كردستان

في تحليله لتأثيرات الحروب الأهلية يؤكد مايكل هاوارد أن: "بالنسبة للولايات المتحدة فإن الأمة كانت قد انصهرت خلال حرب الاستقلال وتوحدت نتيجة الحرب الأهلية".[١] أما بول كوليير فله رأي مختلف إذ يقول: "إذا ما سلمنا بأن الحرب الأهلية لها منطق سياسي فهي بالنسبة للتقدم الاجتماعي تعمل عمل المقلاع". الوجه الآخر للعملة يوصف مع هذا بأنه مثل "التطور المعكوس".[٢] ويجادل تشارلز تيلي بأن "الحروب تصنع الدول" وأن هناك "اعتماداً متبادلاً بين صنع الحروب وصنع الدول".[٣] وربما كان هذا النموذج مناسباً للحالة الكردية في العراق، ولكن جزئياً فقط. فقد أصبحت الحرب جزءاً لا يتجزأ من وجود الكرد في العراق وذلك بسبب صراعهم المطول ضد بغداد وKK وفيما بينهم. لقد كان لكل تلك الحروب مع ذلك تأثير غامض على بلورة الحركة القومية الكردية وعلى بنائها للدولة. فمن ناحية كان لحروبها مع بغداد تأثير مدمر على المنطقة الكردية وتسببت في إعاقة نموها الاجتماعي والاقتصادي، ومن ناحية أخرى ساهمت تلك الحروب في تعميق المشاعر الخاصة بالهوية الكردية. ووفق نفس البرهان يمكن القول إن الحرب ضد PKK قد ضمنت بقاء حكومة إقليم كردستان لفترة، ولكنها ألحقت في نفس الوقت الضرر بقضية الحركة القومية الكردية في كردستان الكبرى. أما بخصوص الحرب الداخلية الكردية فيبدو أن تأثيرها المباشر كان سلبياً فقط. إذ لم تتمكن الأطراف المتحاربة من تحويل اهتمامها إلى عملية بناء الدولة إلا بعد جلوس

المتحاربين لتسوية خلافاتهم. وفي الواقع كان خوض القتال على جبهتين من أصعب الأمور بالنسبة للقيادة الكردية: الأولى كانت الحرب على جبهات القتال، والثانية كانت لكسب قلوب الشعب.

حينما تحول القتال في كردستان العراق إلى حرب أهلية شاملة في ١٩٩٦ كان القليل من الكرد فقط ينظر بإيجابية إلى عواقبها. ومع هذا فمن وجهة نظر المراقب الخارجي للأحداث فإنه يمكن ويجب الحكم على الحرب الأهلية بالنظر إلى نتائجها البعيدة المدى. وكان السؤال حينها ما إذا كان نموذج الحرب الأهلية الأميركية يمكن أن ينطبق على حكومة إقليم كردستان.

تحالفات صعبة وشركاء غريبون

فاجأ مسعود البارزاني زعيم (حدك) العالم في أواخر آب/ أغسطس ١٩٩٦ حينما دعا الجيش العراقي إلى مساعدته في صراعه ضد الحزب الكردي المنافس (اوك). إن الإدراك الذي شاع على نطاق واسع بخصوص ذلك التحرك كان على أنه خيانة لكل من الشعب الكردي ومؤيديه الأميركيين، وكذلك على أن فيه انعدام للرؤية يقترب من حافة الانتحار السياسي. إن تحرك البارزاني أعاد مرة أخرى خلط الأوراق في كردستان العراق وطرح عدداً من الأسئلة المتعلقة بدوافع ذلك التحرك. بأي طريقة غيّر ذلك التحرك من قواعد اللعبة في إقليم كردستان؟ ماذا كان تأثيره على اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين؟ وهل يمكن أن يكون هناك تفسير أكثر منطقيةً لمناورته هذه يختلف عن الذي أشرنا إليه أعلاه؟

إن تحرك البارزاني، وبغض النظر عن مدى ما بدا عليه التحرك مفاجئاً للعالم الخارجي، كان في الواقع يتخمر منذ مدة، وتعود جذوره إلى الوضع الذي ساد في إقليم كردستان بعد نهاية حرب الخليج، في التحالفات والمنافسات التي ظهرت منذ ذلك الحين، وكذلك في حقيقة أن المنطقة قد تحولت إلى ميدان اختبار لقوى مختلفة داخلية وخارجية. فاللاعبان الداخليان الرئيسيان (حدك) و(اوك) سعيا إلى توظيف الفراغ الذي حصل في كردستان العراق بعد انسحاب الجيش العراقي منها في ١٩٩١.

و لم يكن هدف كل من (حدك) و(اوك) إقامة كردستان موحدة، بل أن ينجح كل منهما في توسيع منطقة نفوذه لكي يصبح في النهاية القوة الوحيدة في المنطقة.[٤] وهذا التنافس هو الذي كان جزءاً من أساس ذلك التقاتل الذي استمر على نحو متقطع من أيار/ مايو ١٩٩٤ حتى نهاية ١٩٩٥ حينما تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين. ولكن فترة التأجيل القصيرة، التي استمرت لغاية صيف ١٩٩٦، تم استغلالها من قبل جميع اللاعبين لبناء تحالفات أو تعزيز القائمة منها وذلك لتحسين مواقعهم في المواجهة المتوقعة. وقد عكست تلك التحالفات الاهتمامات الجغرافية والاقتصادية والسياسية للاعبين المختلفين.

ينبغي ملاحظة أنه، بالإضافة إلى (حدك) و(اوك) وداعميهما المختلفين بين العشائر الكردية والجماعات السياسية الكردية العراقية، كانت هناك ثلاث قوى رئيسية أخرى تمتلك مواقع راسخة في كردستان العراق: (١) PKK ومعاقله التي تقع ضمن منطقة نفوذ (حدك)، والذي أشارت التقارير إلى امتلاكه ١٢ معسكراً دائماً للتدريب و٢١ أخرى متحركة بالإضافة إلى ما يتراوح بين ٤٠٠٠–٥٠٠٠ مقاتل حرب عصابات.[٥] (٢) الحزب الديمقراطي الكردستاني – إيران (حدكا)، الذي تمركز في المنطقة الحدودية داخل منطقتي نفوذ (حدك) و(اوك). (٣) المؤتمر الوطني العراقي (INC)، وكان تحالفاً لعدد من جماعات المعارضة العراقية التي تدعمها الولايات المتحدة وتتمركز بشكل رئيس في منطقة نفوذ (اوك). أي باختصار، وبما أنه ينبغي أن تؤخذ كل تلك الفروقات الدقيقة بنظر الاعتبار، فإن تحالفات المعسكرين الرئيسين كانت عند اندلاع القتال في صيف ١٩٩٦ كالتالي: من ناحية كان هناك (حدك) وتركيا والعراق و(حدكا)، ومن الناحية الأخرى كان هناك (اوك) وإيران والمؤتمر الوطني وPKK. ولعبت سوريا دور المروج البعيد خلال تلك الفترة، بينما كان الموقف الأميركي مشحوناً بالمعضلات.

إن التحالف الضمني بين (حدك) وتركيا، الذي كان مع ذلك احتكاكاً مستمراً، كان قائماً على أساس الحدود الجغرافية المشتركة، والمصالح الاقتصادية، وعبور البضائع، والعداء أو التنافس المشترك ضد PKK. ولكن الغامض كانت العلاقة التي تطورت بين (حدك) والنظام البعثي، وخاصةً من منظار حرب الإبادة التي شنها نظام البعث خلال سنوات الثمانينيات ضد الكرد عموماً والبارزانيين خصوصاً. ولهذا يمكن للمرء أن

يستنتج أن تلك العلاقة بين البعث و(حدك) قد توثقت بسبب عداء الأخير الشديد تجاه (اوك). ومنذ فشل محادثات الحكم الذاتي مع البعث في ١٩٩١ أشارت التقارير إلى إجراء البارزاني مفاوضات سرية متقطعة مع بغداد.[٦]

لقد وجّه (اوك) اتهاماً علنياً لـ(حدك) "بالتواطؤ" مع بغداد منذ أوائل آذار/ مارس ١٩٩٦. كما زعم أن البارزاني قد عقد اجتماعاً "مطولاً" مع وزير النفط العراقي عامر رشيد، الذي كان متوجهاً إلى تركيا عبر المنطقة الكردية في شمال العراق. وبحسب (اوك) فإن "ذلك الاجتماع جاء تتويجاً للتنسيق والاجتماعات السرية التي استمرت لعامين بين نظام صدام حسين و(حدك)، لذا لا يمكنه أن يخفي خياناته بعد هذا".[٧] وتناقلت الأخبار عن مصادر كردية وعربية في كردستان قولها إن ما يقرب من ٦٠ خبيراً نفطياً كانوا في محافظة دهوك في يوم غير معلوم لتفحص المقطع الموجود في المنطقة الخاضعة لـ(حدك) من أنبوب نقل النفط العراقي إلى تركيا. ولكن (حدك) نفى عقده لأي اجتماع مع وزير النفط العراقي أو أي مسؤولين آخرين.[٨] ومهما كانت حقيقة ذلك التقرير المحدد فقد لمس الوتر الحساس في مثلث العلاقات بين (حدك) والعراق وتركيا – أنبوب النفط، الذي كانت مصالح الأطراف الثلاثة تكمن في إعادة فتحه. فـ(حدك) الذي بحسب جلال الطالباني كان يسيطر بالفعل على ٧٠% من عائدات المنطقة (التي كانت على صورة رسوم مفروضة على عبور سيارات نقل النفط والبضائع)،[٩] كان من المتوقع أن يزيد من عائداته بصورة كبيرة مع إعادة فتح ذلك الأنبوب. ولهذا ربما لم يكن من المفاجئ أن يدعم (حدك) اتفاق بغداد النفطي في أيار/ مايو ١٩٩٦ مع الأمم المتحدة – برنامج النفط مقابل الغذاء[١٠] – وأن يعبّر عن رغبته في توفير كل ما يلزم لتنفيذه، و"خصوصاً إصلاح وتشغيل محطة ضخ النفط في زاخو، وإصلاح وإعادة تشغيل القسم الواقع ضمن المنطقة الخاضعة لسيطرتنا".[١١] وعلاوةً على ذلك فقد خرج مسعود البارزاني إلى الملأ وأعلن تفضيله "حلاً سياسياً" مع بغداد مع بقاء صدام حسين في السلطة، قائلاً إنه على استعداد للذهاب إلى بغداد في حال إجراء محادثات حول "مستقبل الشعب الكردي".[١٢]

وفيما كان البارزاني يمضي نحو التفاهم الضمني أو التحالف مع العراق، كان الطالباني يقترب أكثر من إيران ولكن بطريقة أقل علانية. وكما في الماضي كانت إيران

تسعى إلى تعزيز نفوذها في كردستان عن طريق الوساطة ما بين الطرفين المتحاربين. وأرسلت إيران لهذا الغرض وفداً مكوناً من ٤٧ شخصاً إلى المنطقة في أوائل كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، ولكن التقارير أشارت إلى أن الوفد فشل في تحريك الطرفين نحو التوصل إلى اتفاق.[١٣] كما بدأت إيران في نفس تلك الفترة بدء البث باللغة الكردية في المنطقة "لنشر أساسيات الدين الإسلامي... ومواجهة الدعاية الأجنبية".[١٤]

أثارت تصرفات إيران القلق في واشنطن، لذا أرسلت واشنطن في نيسان/ أبريل وفداً برئاسة روبرت دتش، مسؤول شؤون شمال الخليج في وزارة الخارجية، إلى إقليم كردستان للتوسط بين (حدك) و(اوك)، ولكن الولايات المتحدة – مثلها مثل إيران – فشلت هي الأخرى في مهمتها.

جرى انتهاك وقف إطلاق النار الهش بين (حدك) و(اوك) في أواسط حزيران/ يونيو بسبب اشتباك بين (حدك) وعشيرة سورجي، التي اتضح أنها غيّرت معسكرها وتحالفت مع (اوك). وتعقّد الوضع أكثر بسبب هجوم تركي اشترك فيه ٦٠٠٠ جندي استهدف مواقع PKK في شمال العراق في أواخر حزيران/ يونيو، وكذلك بسبب هجوم إيراني اشترك فيه ٢٠٠٠ جندي في نهاية تموز/ يوليو على مواقع (حدكا). وكان الأمر الأخير هو الذي سرّع في تطور الوضع. فالحرب الكلامية بين (حدك) و(اوك) استمرت في التصاعد، حيث بدأ (اوك) يتهم (حدك) بتسلم أسلحة ثقيلة من بغداد والتواطؤ مع العراق ضد إخوته الكرد. واتهم (حدك) و(اوك) بالطلب من الجيش الإيراني محاربة (حدكا) وبالتالي التعدي على منطقة نفوذ (حدك) وكذلك بتسلم الأسلحة الثقيلة من إيران.[١٥] ومحاولات كل من (حدك) و(اوك) لجرّ الولايات المتحدة إلى التورط لم تؤدِّ إلى نتيجة.[١٦] لقد كانت الولايات المتحدة على علم بكلي الهجومين من قبل إيران والعراق على كردستان العراق، ولكنها في ذلك الحين كانت مترددة في اتخاذ أي خطوة عوضاً عن إجراء محادثات إضافية في الولايات المتحدة مع المسؤولين الكرد من كلا الفصيلين.[١٧]

إن إشارات ميل بغداد نحو (حدك)، التي كانت تظهر بين آونة وأخرى طوال عام ١٩٩٦، أصبحت واضحة تماماً قبل تجدد القتال، وذلك حينما نشرت حكومة بغداد تصريحاً صادراً عن (حدك) يتهم فيه ايران بالتواطؤ مع (اوك) وشن الحرب على

كردستان العراق. كما نُشر تصريح مماثل من قبل نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز بنفس المضمون حينها.[18]

إن الوضع في كردستان العراق عشية تجدد القتال يمكن وصفه من منظور أوسع بأنه كان يتحرك في ثلاث دوائر متحدة المركز. في المركز توجد القوى المحلية، وهي (حدك) و(اوك) اللذان كانا يحاولان زيادة مناطق نفوذهما من خلال التحالف مع قوى إقليمية أكبر - (حدك) مع تركيا وإيران، و(اوك) مع إيران وسوريا. أما القوى الموجودة داخل الدوائر الأكبر فكانت القوى الإقليمية التي حاولت استغلال الفراغ الناجم عن الاقتتال الداخلي بين القوى الكردية المحلية - وذلك إما لتقاتل أقلياتها الكردية الخاصة أو لإبقاء الآخرين ضمن حدود معينة. لقد حاولت تركيا استخدام (حدك) لتوسيع دائرة نفوذها في كردستان وكذلك لمحاربة عدوها PKK التركي وكذلك لإبقاء إيران تحت السيطرة. أما إيران فقد سعت من خلال تحالفها مع (اوك) إلى محاربة (حدكا) الإيراني، وتوسيع دائرة نفوذها في كردستان العراق، وإضعاف بغداد، لا بل وحتى تحديد نفوذ الولايات المتحدة في كردستان العراق. أما بغداد فكانت تطمح من خلال تحالفها مع (حدك) إلى استعادة السيطرة على كردستان العراق، واحتواء إيران و(اوك) الذي كان يدور في فلك إيران، وكذلك إلى تحدي الولايات المتحدة. وأخيراً في الدائرة الخارجية كانت الولايات المتحدة (وكذلك بريطانيا بدرجة أقل)، اللتين كانت مصلحتهما الرئيسية تكمن في احتواء القوى المحلية والإقليمية وذلك من أجل منع تجدد القتال الذي قد يجرّ الولايات المتحدة إلى نزاع غير مرغوب فيه عشية انتخاباتها الرئاسية.

بغداد وحرب بالوكالة في الاقتتال الدخلي الكردي

في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ تمكن (حدك) من إزاحة منافسه (اوك) من معقليه في أربيل والسليمانية وأصبح الحاكم الأوحد لكردستان العراق لمدة شهر واحد.[19] إن سهولة وسرعة ذلك الانتصار لا يمكننا، بأي حال من الأحوال، أن نعزوها إلى البراعة العسكرية، بل كان ذلك بسبب الحيلة السياسية: أي زواج المصلحة بين مسعود البارزاني وصدام حسين الذي حرّك الجيش العراقي نحو أربيل في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٩٦ لخوض

الحرب نيابةً عن (حدك).[٢٠] ينبغي مع هذا ملاحظة أن (حدك) كان الأقوى: ففي ١٩٩٣ قدّر تقرير للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية قوات (حدك) بـ٢٥ ألف بيشمركة فاعلين و٣٠ ألف من قوات الاحتياط، مقارنةً بـ١٢ ألف بيشمركة فاعلين و٦٠٠٠ احتياط لـ(اوك).[٢١] وكان ذلك بالفعل انعطافة تاريخية ساخرة أخرى، حيث تم استدعاء جيش الحكومة المركزية لكي يخوض حرباً بالوكالة لدعم مجموعة كردية ضد أخرى، ليكسر بذلك النمط التقليدي الذي كانت القوى الكردية تستخدم فيه لكي تخوض حروباً بالوكالة لصالح دولة ضد دولة أخرى أو ضد بعضها البعض.

معركة أربيل، عاصمة المنطقة الذاتية الكردية، استغرقت حوالى ١٥ ساعة، حيث بدأت عند الفجر في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٩٦ وانتهت في الساعة التاسعة مساءً من نفس اليوم. لقد كانت هناك تقارير متضاربة حول حجم قوات الجيش العراقي التي اشتركت في الهجوم. ورغم أن البارزاني حاول في البداية إنكار مشاركتها ومن ثم التقليل من حجم تلك المشاركة، إلا أن حجم تلك القوات كان يبلغ حوالى ٣٠ ألف جندي من القوات الخاصة التابعة للحرس الجمهوري وما يتراوح بين ٢٠٠ و٤٠٠ دبابة، وقوات الفيلقين الأول والخامس التي كانت متمركزة في كردستان العراق قبل انسحابها منها في ١٩٩١.[٢٢] وحتى إن كانت الأرقام مبالغاً فيها فإن منظر الدبابات العراقية في أربيل كان كافياً لتحطيم معنويات (اوك) الذي لم يُبدِ بالفعل أي مقاومة تذكر.[٢٣] انتهت معركة أربيل بفرار قوات (اوك) من المدينة واعتقال حوالى ٢٠٠ من أعضائه ومؤيديه، من ضمنهم فؤاد معصوم، وهو عضو في (اوك) ورئيس الوزراء السابق في كردستان العراق (١٩٩٢-١٩٩٣). عضو آخر في (اوك)، وهو كوسرت رسول علي، أثبت مهاراته القيادية عن طريق تنظيم إجلاء أعضاء (اوك) من أربيل، ليمنع بذلك وقوع خسائر أكبر في صفوف الحزب.[٢٤] هيرو، زوجة الطالباني، كانت هي الأخرى قد وقعت بين تبادل النيران، ولكنها تمكنت من الفرار من أربيل في الوقت المناسب. وهيرو، الناشطة السياسية، كانت من بين النساء الكرد القلائل التي كانت عضواً في البرلمان في ١٩٩٢، كما ساهمت في تشكيل وحدة بيشمركة من النساء لـ(اوك).[٢٥]

أما بخصوص الخسائر فقد ذكر متحدث عن (اوك) عدداً خيالياً هو ١٥٠٠٠ قتيل،

بينما أشارت مصادر أكثر حياديةً إلى عدد تقريبي هو ١٠٠٠ قتيل.[٢٦] وزعمت حركة (INC)، وهي مظلة لعدد من قوى المعارضة العراقية، أن ٩٦ من أعضائها قد قتلوا على يد الجيش العراقي أثناء الدفاع عن معسكرهم في قوشتبة التي تقع على مسافة ٢٢ كيلومتراً جنوب شرق أربيل.[٢٧]

بسقوط أربيل في أيدي (حدك) اكتملت دائرة الصراع الكردي الداخلي: إعادة احتلال المدينة في ١٩٩٦، والتي كانت قوات (اوك) قد استولت عليها في أوائل ١٩٩٥. لقد فتح سقوط أربيل الطريق أمام احتلال بقية مناطق نفوذ الطالباني، والذي تتوج بسقوط السليمانية، المعقل التقليدي لـ(اوك)، وذلك في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦. إن آمال (اوك) بحدوث تدخل أميركي يغير موازين القوى لصالحه لم تتحقق. فتذبذب الولايات المتحدة، والذي بدأته باستعراض للعضلات بعيداً جداً عن أرض المعركة، انتهى بإعلانها عن "عدم رغبتها في التورط في الحروب الكردية الداخلية"[٢٨]، مما ترك (اوك) في وضع الهزيمة النكراء.

إن الخوف من الجنود العراقيين (الذين يحتمل أنهم لم يتقدموا خارج أربيل)، ممزوجاً باليأس من الموقف الأميركي، أقنع الطالباني في النهاية بترك السليمانية دون قتال والتوجه مباشرةً إلى إيران بصحبة مؤيديه. وكما في الحروب السابقة، فقد دفع السكان المدنيون الثمن الباهظ: إذ أن ما يقرب من ٥٠ ألف كردي مرتبطين بطريقة أو بأخرى بـ(اوك) أجبروا هم أيضاً على الفرار، وهو ما سبب لهم بؤساً شديداً.[٢٩] وبالفعل كانت تلك ظاهرة عالمية حسبما أظهره تقرير للبنك الدولي: ففي الوقت الذي كان فيه ٩٠% من ضحايا الحروب في القرن التاسع عشر هم من الجنود، فإن ٩٠% من ضحايا الحروب في التسعينيات كانوا من المدنيين.[٣٠]

عقب سقوط السليمانية أعلن الطالباني أن (اوك) قد خسر معركتين ولكنه مع ذلك لم يخسر الحرب: "في حرب العصابات يمكنك دائماً أن تربح أو تخسر سيطرتك على المدن. الأمر المهم هو أن تحافظ على قواتك".[٣١] وبالفعل فبعد شهر واحد استأنف (اوك) جولة أخرى من القتال بدعم من إيران، واستغرقت الجولة عشرة أيام، من ١٣ إلى ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر. ولم تدم بعض إنجازات (حدك) حيث استعاد (اوك) سيطرته على مدينة السليمانية وبعض القصبات من ضمنها كويسنجق ورواندوز ودوكان، ولكنه

ترك أربيل بين أيدي (حدك). وبحلول ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر، حينما تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحزبين، كانت محافظة السليمانية قد سقطت بأيدي (اوك) بينما بقيت أربيل ودهوك تحت سيطرة (حدك).

وفي تلك الأثناء، وفي تحول ساخر آخر لنمط العلاقات المعقد في المنطقة، أشارت التقارير إلى محاولة (حدك) إصلاح علاقاته مع إيران في نفس الوقت الذي كان فيه (اوك) يجري اتصالات سرية مع بغداد.[٣٢] أما بغداد من ناحيتها فقد ذكرت التقارير أنها كانت تحاول استشعار إمكانية التوصل إلى تفاهم مع إيران حول القضية الكردية.[٣٣]

انتصار بغداد الجميل والقصير

اتضح أن الجولة الأولى من القتال في كردستان كانت من أكبر إنجازات بغداد خلال ست سنوات. وبعد وصفه ذلك النصر "بالنصر الجميل" قال صدام: "الجميل في تلك المعركة كان حقيقة أن قواتنا المسلحة أنجزت واجباتها جنباً إلى جنب إخوانهم الذين ساروا على نفس الطريق، ضد إخوان من الذين سلكوا الطريق المعاكس في منطقة الحكم الذاتي".[٣٤]

إن دعوة البارزاني وطلب المساعدة من الجيش العراقي نظرت إليها بغداد على أنها فرصة ذهبية لعكس مسار الأحداث الجارحة التي اقتطعت كردستان من جسم العراق في ١٩٩١. وكانت لتلك الدعوة نتائج وطنية وإقليمية: عودة الكرد إلى الصف الوطني العراقي وإعادة إقليم كردستان إلى سيطرة الدولة. أما على الصعيد العسكري، فرغم أن مشاركة وإنجازات الجيش كانت محدودة إلا أنها كانت مع ذلك دفعة كافية لرفع معنويات الجيش بعد سنوات من الشلل وعدم القدرة على وضع قدمه في كردستان العراق. أما على المستوى الإقليمي فقد تسلم العراق زمام المبادرة ثانيةً، بعد ما يقرب من ستة أعوام كانت خلالها الدول المجاورة لكردستان - تركيا وإيران وسورية - قد حوّلت الإقليم إلى حديقة خلفية لها وأبعدت بغداد عنها تقريباً. كما تمكّن العراق من كسب تأييد معظم الدول العربية فيما يتعلق بقضية سلامة أراضيه في مواجهة الانتهاكات الأميركية والتركية والإيرانية لها.

وفي عودتها المعلنة إلى كردستان كانت بغداد تخطو بحذر وتحاول خلق نوع من

التوازن بين رغبتها في إظهار الخطوة على أنها خطوة شرعية لدولة ذات سيادة على أراضيها، مع الحاجة إلى منع صدور رد من جيش غربي في كردستان من شأنه أن يعمّق التورط الأجنبي في كردستان. ففي أعقاب احتلال أربيل نشرت بغداد رسالة مسعود البارزاني المؤرخة في ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٩٦ التي طلب فيها مساعدة الجيش العراقي لوضع حد لمؤامرة (اوك) وإيران، إضافةً إلى نشر رسالة لاحقة يشكر فيها القيادة العراقية على المساعدة التي قدمها الجيش.[٣٥] فقدمت بغداد الخطوة على أنها ليست مبادرتها، بل استجابةً لطلب المساعدة من وطنيين عراقيين يقاتلون ضد الخونة. وسعى مسعود البارزاني إلى تصوير احتلال أربيل وكأنه إنجاز تمّ تقريباً عن طريق قواته وحدها، حيث صرح قائلاً: "الجيش العراقي لم يدخل أربيل إلا لبضع دقائق ومن ثم انسحب منها".[٣٦] ولكن بغداد سعت إلى تصوير العملية – التي أطلقت عليها اسم (المتوكل على الله) – كنصر بطولي عظيم للجيش العراقي الذي كان هدفه تحرير أربيل من الخونة واستعادة الاستقرار والأمن لشمال العراق وكذلك "الحفاظ على السيادة الوطنية هناك".[٣٧] على نفس الشاكلة، وحينما أعلنت بغداد سحب قواتها بعد وقت قصير من احتلال أربيل، فقد قامت بعدد من الأعمال لكي تشير إلى أن الحكومة المركزية إنما جاءت لتبقى، وأحد تلك الأعمال الرمزية كان رفع العلم العراقي. ولكن الأمر ذي النتائج الأكثر خطورةً بالنسبة للكرد، وخاصةً المعارضين منهم لبغداد، كان عودة قوات الأمن إلى أربيل في أعقاب الجيش.[٣٨] أما الإجراءات الأخرى، التي حصلت على دعاية أكبر، فقد تضمنت صدور العفو العام التقليدي عن جميع الكرد ورفع الحظر عن كردستان والذي أعلن عنه في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، الأمر الذي أشار من بين أمور أخرى إلى استئناف إمدادات النفط واستئناف الشحنات إلى المنطقة.

وفي أعقاب احتلال السليمانية نشرت جريدة **الثورة** كاريكاتيراً يظهر خارطة العراق وعليها هذا الشعار (الله واحد، العراق واحد، وصدام هو القائد).[٣٩] وبالفعل كانت وحدة العراق هي السبب الرئيسي لقيام بغداد بحشد التأييد في العالم العربي والمنتديات الدولية لما قامت به. فبتبنيها شعار وحدة العراق سعت بغداد إلى استثمار التناقضات المتأصلة في مواقف القوى الإقليمية والدولية حيال القضية الكردية. فقد كانت تلك القوى ترغب من ناحية في استخدام الورقة الكردية لإضعاف النظام البعثي، وكانت

من ناحية أخرى تعارض بشدة ظهور كيان كردي مستقل أو تجزئة العراق، الأمر الذي قد تنتقل تأثيراته إلى عدد من دول المنطقة. ما يثير الاهتمام هو أن بغداد لم تكن الوحيدة التي كانت ترفع شعار الوحدة العراقية، فقد برر مسعود البارزاني اتفاقه مع بغداد على نفس الأساس، وبالتحديد لوضع حد "للانتهاكات بحق السيادة العراقية". وحينما سُئل هل إن رفع العلم العراقي في أربيل كان يعني نهاية لمشروع الفيدرالية الذي طرح قبل بضعة سنوات أجاب: "وحتى إن حصلنا على الفيدرالية، سيبقى علم الدولة المركزية... نحن نحب علم كردستان كثيراً، ولكننا لم ننشق عن العراق".[٤٠]

إن التبرير المتعلق بسيادة العراق وسلامة أراضيه كان من أقوى الأسلحة في ترسانة بغداد الدعائية. فقد أثبت العراق أنه في الوقت الذي قامت فيه إيران والولايات المتحدة بانتهاك سيادة دولة أخرى، فإن التحركات العراقية كانت مشروعة تماماً وضمن الحدود العراقية.[٤١]

إن مسلسل كردستان هذا كان في غاية الأهمية بالنسبة لبغداد؛ فقد تمكنت من تسجيل نقاط ضد الولايات المتحدة، ومن احتواء التقدم الإيراني في كردستان العراق، ومكّنت الحكومة المركزية من إقامة موطئ قدم لفترة وجيزة في كردستان. ولكن موقف العراق في كردستان تعرض بعد ذلك لانتكاسة في أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار بين (حدك) و(اوك) وعودتهما إلى طاولة المفاوضات تحت رعاية تركيا والولايات المتحدة. ورغم أن نصر بغداد كان عذباً، إلا أنه كان لفترة وجيزة أيضاً.

الولايات المتحدة تتوسط بين الأطراف الكردية المتحاربة

الحرب في كردستان، تورّط بغداد، والانتخابات الرئاسية الأميركية الوشيكة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ خلقت عدداً من المعضلات لإدارة الرئيس وليام كلينتون. فالولايات المتحدة كانت ترغب في استخدام الورقة الكردية لاحتواء بغداد، إلا أنها لم تكن ترغب في التورط في الاقتتال الداخلي الكردي. وعلى نحو مماثل سعت الولايات المتحدة إلى إضعاف نظام صدام حسين، بل حتى الإطاحة به، إلا أنها كانت تخشى احتمال تجزئة العراق. ورغم أنها كانت ترغب في إبقاء وجودها في العراق

منزوياً بسبب الانتخابات، إلا أنها لم تكن قادرة على أن تقف مكتوفة الأيدي في وجه التحديات التي تمثلها بغداد. إن موقفها إزاء الحرب الكردية – الكردية كان انعكاساً لتلك المعضلات، وهو ما أدى بالتالي إلى زيادة غموض مواقفها إزاء القضية الكردية.

إن الخط الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة كان يتمثل في محاولة التوسط بين الطرفين المتحاربين، لأنها ربما كانت اللاعب الوحيد الذي لا يستفيد من النزاعات الداخلية الكردية، وهي سياسة نفذتها بدرجة من النجاح لبضعة أشهر. وبالفعل كانت الولايات المتحدة منخرطة في تلك المساعي عشية تجدد القتال.[٤٢] (حدك) من ناحيته استغل سلبية الموقف الأميركي في مواجهة التقدم الإيراني في كردستان لتبرير تحوله العكسي. فقد صرح البارزاني أنه طلب الدعم الأميركي "عشر مرات" قبل الاتصال ببغداد.[٤٣]

وحالما اندلع القتال قررت الإدارة الأميركية الاستجابة، ولكن بأدنى تكلفة سياسية وعسكرية ممكنة. فقد أطلقت ٤٤ صاروخاً ضد المنشآت العراقية، إلا أنها لم تطلق أي صاروخ على كردستان. ويبدو أن تلك الصواريخ قد حلّت إحدى المعضلات الأميركية: فقد وجهت رسالة إلى بغداد دون أن تورّط الجيش الأميركي في القتال على الأرض، وهو تحرك كانت ستكون له عواقب كارثية.

وكما تبين لاحقاً، فإن عرض العضلات الأميركي لم يؤثر في الاقتتال: إذ لم يوقف تقدم (حدك) على الأرض كما لم يؤدِّ إلى تحويل التيار إلى الاتجاه المعاكس. وعلاوةً على ذلك فقد أثار موجة من الانتقادات في معظم الدول العربية، ورفضت كل من تركيا والسعودية إطلاق الصواريخ من أراضيهما. ولهذا، وفي مسعى منها لمنع فقدانها النفوذ في المنطقة والحفاظ على الهدوء فيها، وخاصةً قبل إجراء الانتخابات، عادت الولايات المتحدة مرة أخرى إلى تبنّي جهود الوساطة. ففي ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ تم استدعاء مسعود البارزاني إلى أنقرة لإجراء محادثات مع روبرت بيليترو، مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى، ربما بنية معرفة مدى تحول مسعود البارزاني نحو صدام. وفي المقابل أشارت التقارير أن مسعود البارزاني كان قد طالب بنوع من الانخراط الأميركي في شمال العراق.[٤٤]

حينما انقلبت الموجة في القتال تحركت الولايات المتحدة بقوة أكبر وتمكنت في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر من التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الحزبين الكرديين. محادثات

الوساطة التي عقدت في أنقرة بمشاركة ممثلين عن الولايات المتحدة وتركيا والكرد أدّت إلى صياغة اتفاق مكون من عشر نقاط تم إعلانه في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر. إلا أن (حدك) لم يوافق سوى على النقاط الخمس التالية: الالتزام بوقف إطلاق النار؛ عودة الدوام في حكومة الإقليم؛ تبادل السجناء؛ إيقاف الحملات الإعلامية من الطرفين؛ وتحديد حدود خط وقف إطلاق النار على ما كانت عليه ليلة ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر. لقد كان (حدك) متردداً في الموافقة على تقاسم العائدات والكف عن السماح لـPKK بالقيام بنشاطاته من الأراضي العراقية ضد تركيا. ولكن (اوك) أعلن مع ذلك عن قبوله بالنقاط العشر كاملةً رغم "تحفظاته حول بعض تلك النقاط".[٤٥]

الأغرب من ذلك كان قيام الولايات المتحدة بإنشاء قوة "للحفاظ على السلام" من الآشوريين والتركمان من المنطقة قوامها ٤٠٠ شخص في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦. القوة التي كانت تموَّل من قبل الولايات المتحدة أوكل إليها مهمة الإشراف على وقف إطلاق النار بين (حدك) و(اوك)، إلا أنها ظلت خاملة لدى تجدد اندلاع القتال بين الحزبين الكرديين.[٤٦]

إعادة النظر في التحول العكسي للبارزاني

رغم ما يبدو عليه تحالف مسعود البارزاني مع بغداد صادماً، ولكن يجب وضعه في سياقه التاريخي وتحليله على خلفية التطورات التي حدثت في نهاية حرب الخليج. إن تغيير التحالفات من الناحية التاريخية كان جزءاً لا يتجزأ من السياسة الكردية منذ زمن الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية. وإذا ما كان هناك أي تغيير في هذا النمط التاريخي فيكمن في حقيقة أن الكرد قد طلبوا من الحكومة المركزية مساعدتهم ضد فصيل كردي آخر.

وعلاوةً على ذلك فإن الدعم الأميركي الضئيل والسري في سبعينيات القرن الماضي قد تحول إلى مساعدة كبيرة، وإن متراخية، في تسعينيات القرن الماضي. إن "خيانة" البارزاني للولايات المتحدة يجب أن ننظر إليها هي الأخرى على خلفية "خيانة" الولايات المتحدة للكرد في ١٩٧٥ حينما أنهت فجأةً دعمها السري للكرد، الأمر

الذي أدى إلى إنهيار الثورة ضد بغداد.[٤٧]

إن اعتبارات الواقع السياسي لم تكن غائبة هي الأخرى. فربما كان البارزاني قد توصل إلى استنتاج أن الولايات لن تدعم تحت أي ظرف كياناً كردياً مستقلاً وأن التصالح الأميركي مع بغداد إنما هو مسألة وقت ليس إلا كما أشار إلى ذلك اتفاق النفط مقابل الغذاء فيما بعد. ولهذا فإن تحالف (حدك) مع حكومة مركزية ضعيفة وقبل رفع العقوبات الاقتصادية يمكن أن يخدم في تحقيق أهداف عديدة: الحصول على دعم بغداد ضد غريم كردي، وبهذا استعادة احتكار السلطة في كردستان كما كانت الحال في ١٩٧٠–١٩٧٥، وإحباط تحرك عسكري ضد الكرد من قبل بغداد حينما تتحرر من قيودها، وكذلك إشعار الولايات المتحدة بأن (حدك) قد تعلم من الدروس السابقة ولن يكون مجرد أداة بيد الآخرين.

وكما ظهر، ومن الناحية التكيتكية، فإن ما قام به البارزاني لم يكن كله بعيداً عن تصوره ذاك: فقد استعاد (حدك) السيطرة على أربيل واحتفظ بسيطرته على عائدات كردستان[٤٨]، وزاد من أرصدته في التفاوض مع اللاعبين الآخرين. ولكن بعد ذلك بسنوات اعترف البارزاني بأن الحرب الأهلية "كانت خطأ، ولن تتكرر، ولهذا فنحن نعتذر لشعب كردستان".[٤٩] ومضى البارزاني يقول، وبلهجة اعتذارية، إن تلك الخطوة لم تكن موجهة ضد (اوك) بل ضد "التدخل الإيراني".[٥٠] ربما من المبكر جداً الحكم الآن، ولكن مرور ١٥ عاماً من دون حدوث قتال بين الأخوة في كردستان العراق قد يعني أن الحرب الأهلية كانت تجربة جدية للكرد تمّت ترجمتها إلى وحدة داخلية أعمق.

الهوامش

1 – مايكل هاوارد، "مقالة في الحرب والأمم"، من كتاب **الفكر القومي**، للمؤلفين جون هجنسون وأنتوني سميث، أوكسفورد، مطبعة جامعة أوكسفور، 1994، ص325.

2 - Paul Collier, *Breaking the Conflict Trap: Civil War and Devlopment Policy* (Washington, DC, World Bank, New York, Oxford University Press, 2003), p. 19 and chapter 1.

3 - Chrles Tilly, "War Making and State Making as Organized Crime", In Bringing The State Back In, eds, Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 170.

4 – الأطراف المتقاتلة استخدمت الآليات التي تتبعها الدول، ونعني بالتحديد إزالة أو تحييد الخصوم داخل أراضيهما. (انظر: تيللي، **صنع الحرب وصنع الدولة**، ص181).

5 – **الشرق الأوسط**، 14 أيلول/ سبتمبر 1996. "لغاية 1984 استخدم PKK معسكرات (حدك)، ولكن في أعقاب الهجمات التركية على تلك المعسكرات في ذلك العام طلب (حدك) من PKK تركها، ولهذا بدأت تلك الجماعة التركية بناء معسكراتها الخاصة في العراق" (انظر: عصمت، *PKK: A Report on Separatest Violence in Turkey*, Ankara, Turkish Daily News Publication, 1992, p. 185)

6 – **لوموند**، 26 آب/ أغسطس 1996.

7 – وكالة الأنباء الفرنسية، 5 آذار/ مارس 1996، ونقلت عنها **الديلي ريبورت في** 6 آذار/ مارس 1996.

8 – **ميدل إيست ميرور**، 4 آذار/ مارس 1996؛ **الحياة**، 7 آذار/ مارس 1996؛ **الوطن العربي** (القاهرة، أسبوعية)، 12 نيسان/ أبريل 1996؛ **الشرق الأوسط**، 4 أيار/ مايو 1996.

9 – إذاعة صوت شعب كردستان، 31 كانون الثاني/ يناير 1996، ونقلت عنها **الديلي ريبورت في** 1 شباط/ فبراير 1996.

10 – ووفقاً للبرنامج كان العراق قادراً على بيع نفطه بعد أن كان محظوراً عليه القيام بذلك بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه عقب غزوه الكويت في 1990. ومعظم عوائد بيع النفط العراقي كان من المفترض أن يتم شراء إمدادات إنسانية بها.

11 – إذاعة صوت شعب كردستان، 2 أيار/ مايو 1996، ونقلت عنها **الديلي ريبورت في** 23 أيار/ مايو 1996.

12 – صحيفة **حريت** التركية، 6 حزيران/ يونيو 1996، ونقلت عنها **الديلي ريبورت في** 20 حزيران/ يونيو 1996.

13 – وكالة أنباء الشرق الأوسط، 13 كانون الثاني/ يناير 1996، ونقلت عنها **الديلي ريبورت في** 17 كانون الثاني/ يناير 1996.

14 – وكالة الأنباء الفرنسية، 18 شباط/ فبراير 1996، ونقلت عنها **الديلي ريبورت في** 23 شباط/ فبراير 1996.

15 – وذكرت ذلك ماريون فاروق، يلوجيت وبيتر سلوجيت، في **العراق منذ 1958 – من الثورة إلى الدكتاتورية**، ط3، لندن، آي. بي. توريس، 2001، ص299.

16 – وحتى عندما كان الاجتماع منعقداً كان البارزاني قد أنهى الصفقة مع بغداد. (جاريث آر. في. ستانسفيلد، **كردستان العراق: التطور السياسي والديمقراطية الناشئة**، نيويورك، روتليدج كرزن، 2003، ص98).

17 – مسؤولون من وزارة الخارجية الأميركية ومسؤولون كرد التقت بهم الكاتبة في واشنطن في 7 و8 آب/ أغسطس 1996.

18 – **مجلة ألف باء**، 28 آب/ أغسطس 1996.

19 – للاطلاع على وصف جغرافي لتلك الحرب، انظر:

Quil Lawrence, *Invisible Nation: How the Kurd's Quest for Statehood is Shapping The Middle East* (New York: Walker, distributed by Macmillan, 2008), pp. 63-132.

20 – في دعاياته كان (اوك) يصف (حدك) بـ"حزب 31 آب". (حسين طاهري، **بنية المجتمع الكردي والكفاح في سبيل دولة كردية**، كوستا ميسا، كاليفورنيا، مازدا، 2007، ص281).

21 – مقتبس من كتاب أنتوني كردسمان، **إيران والعراق: التهديد من شمال الخليج**، بولدر، ويستفيو بريس، 1994، ص229-30.

22 – **فايننشال تايمز**، 2 أيلول/ سبتمبر 1996؛ إذاعة صوت شعب كردستان في 3 أيلول/ سبتمبر 1996، ونقلت عنها بي بي سي في 5 أيلول/ سبتمبر 1996؛ **الإيكونومست** في 16 أيلول/ سبتمبر 1996؛ **الوسط** في 16 أيلول/ سبتمبر 1996.

23 – في مقابلة له قال الطالباني إنه "فقد عدداً من الدبابات التي كانت في المدن". (راديو مونتي كارلو في 2 أيلول/ سبتمبر، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**).

24 – ستانسفيلد، **كردستان العراق**، ص98.

25 - Lawrence, *Invisible Nation*, p. 82.

26 – نشرت *L' Unita* عن مصدر من (اوك) في 3 أيلول/ سبتمبر 1996، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**؛ **لوموند**، 3 أيلول/ سبتمبر 1996. وفي 4 أيلول 1996 نشرت **انترناشيونال هيرالد تريبيون** عن شاهد عيان قوله إن ما بين 1000-2000 شخصاً قد قتلوا في أربيل.

27 – **ميدل إيست إنترناشيونال**، في 6 أيلول/ سبتمبر 1996.

28 – مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأقصى روبرت بيليترو صرح قائلاً: "ليس لدينا التزام تجاههم إزاء خيارهم السيئ بدعوة صدام حسين إلى المنطقة" (**ميدل إيست ميرور**، 26 أيلول/ سبتمبر 1996).

29 – **فايننشال تايمز**، 16 أيلول/ سبتمبر 1996.

30 – كولبير، **كسر فخ النزاعات**، ص16.

31 – **فايننشال تايمز**، 16 أيلول/ سبتمبر 1996.

32 – **ميدل إيست ميرور**، 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996.

33 – **ميدل إيست إنترناشيونال**، 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996.

34 – التلفزيون العراقي، 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، ونقلت عنه **الديلي ريبورت**.

35 – **مجلة ألف باء**، 4 أيلول/ سبتمبر 1996.

36 – **الشرق الأوسط**، 26 أيلول/ سبتمبر، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1996.

37 – وكالة الأنباء العراقية، 2 أيلول/ سبتمبر 1996، ونقلت عنها بي بي سي في 3 أيلول/ سبتمبر 1996.

38 – **لوموند**، 14 أيلول/ سبتمبر 1996، وصرح الطالباني أنهم كانوا يرتدون الملابس الكردية؛ **المجلة**، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996.

39 – جريدة **الثورة**، 11 أيلول/ سبتمبر 1996.

40 – إذاعة صوت كردستان العراق، 5 أيلول/ سبتمبر 1996، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.

41 – انظر على سبيل المثال: وكالة الأنباء العراقية في 2 و3 أيلول/ سبتمبر 1996، وقد نقلت عنها **الديلي ريبورت**؛ جريدة **القادسية** في 7 أيلول/ سبتمبر 1996.

42 – **مجلة الوسط** (أسبوعية، لندن)، 9 أيلول/ سبتمبر 1996.

43 – **الشرق الأوسط**، 21 أيلول/ سبتمبر 1996. الخلاصة بالنسبة للممثلين الكرديين في واشنطن، هوشيار زيباري من (حدك) وبرهم صالح من (اوك)، كان مفادها أن الولايات المتحدة يجب أن ترعى سلاماً بين الحزبين أو أن تحاول بطريقة ما وقف القتال. (هوشيار زيباري ممثل (حدك) في واشنطن، وبرهم صالح ممثل (اوك) في واشنطن، 7 و8 آب/ أغسطس 1996).

44 – **ميدل إيست ميرور**، 26 أيلول/ سبتمبر 1996.

45 – صحيفة **الشرق الأوسط**، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996؛ إذاعة صوت كردستان العراق في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**؛ إذاعة صوت شعب كردستان في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.

46 – وفيما يتعلق بالتركمان فهم لم يفشلوا في عقد السلام مع الكرد فحسب بل فشلوا في الحفاظ عليه فيما بينهم أيضاً. فقد كانت هناك عدة مجموعات وتيارات متناقضة بينهم، فعلى سبيل المثال الفصائل التركمانية المتنافسة لتركمان كركوك وتركمان أربيل التي تم تشكيلها في 1995.

47 – برّر مسؤول من (حدك) تلك الحركة، من بين تبريرات أخرى، بالموقف الأميركي السابق تجاه الكرد. (مسؤول من (حدك) قابلته الكاتبة، أنقرة، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1996).

48 – قدّر مايكل كونتر عائدات كردستان بـ(150,000) دولار في اليوم. (مايكل كونتر، **الكرد ومستقبل تركيا**، هاوندميلز، مكميلان، 1997، ص117). أما مجلة **المجلة**، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1997، فقد قدرتها بمليون دولار يومياً.

49 – **كرديش ميديا**، 4 حزيران/ يونيو 2010. www.kurdishmedia.com

50 – لورنس، **الأمة غير المرئية**، ص87.

القسم الثالث

كيان كردي قيد التشكيل

١٩٩٨ – ٢٠١٠

"العراق مثل سفينة كبيرة لكل العراقيين – العرب والكرد. سوف لن نسمح لأحد بأن يحدث ثقباً في هذه السفينة خشية أن تتحطم وتغرق".
صدام حسين لصحيفة **لوس أنجلس تايمز**، ١٩٧٩.

"أيها الأعداء الرقباء، الأمة التي لغتها الكردية هي حية/ لا يمكن أن يهزمها سلاح أي زمان/ لا يقولن أحد الكرد أموات/ الكرد أحياء/ ولن تنتكس رايتهم".
النشيد الوطني الكردي

١٣

فوضى العلاقات الخارجية

في مقابلة له مع صحيفة عربية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ صرح مسعود البارزاني بالقول إنه رغم تمسك (حدك) بوحدة وسلامة أراضي العراق فإن ذلك يجب أن يكون في صيغة فيدرالية تترك فقط أمور السياسة الخارجية والدفاع والأمور المالية بيد الحكومة المركزية.[١] ولكن حتى في تلك المجالات كان الكرد قد اتخذوا خطوات مستقلة، وأكثرها وضوحاً كان في مجال العلاقات الخارجية، ليرفعوا بذلك الرهانات لكل اللاعبين الإقليميين والدوليين.

إحدى الأدوات المهمة في بناء الأمة والدولة بالنسبة للانفصاليين الطامحين هي القدرة على إقامة علاقات خارجية بصورة مستقلة عن الدولة. وبالفعل فإن التعريف الكلاسيكي للدولة يتضمن "القدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى".[٢] وفي الحالة الكردية فإن مسألة الاتصال بالعالم الخارجي بالتحديد كانت حيويةً جداً بالنسبة لعملية بناء الأمة والدولة بحيث جعلني أبدأ بالحديث عن الساحة الدولية قبل المحلية. لقد حصلت عملية بناء الأمة الكردية، سواء كانت عن قصد أو غير قصد، على دفعةً هائلة من القوى الخارجية: من حروب بغداد المستمرة ضد الكرد؛ من توفير تركيا شريان الحياة في فترة حرجة من فترات بناء الدولة الكردية؛ ومن اللاعبين الآخرين، وخاصةً الولايات المتحدة، ودورهم كوسطاء، وانتهاءً بتعبئة الكرد للحرب ضد البعث في ٢٠٠٣.

إن علاقات الكرد بالعالم الخارجي ولأسباب متعددة كانت معقدة حقاً: فحكومة إقليم كردستان لم تكن دولة، وكان هناك العديد من اللاعبين الخارجيين المتورطين، ومجال العلاقات الدولية كان أرضاً غير واضحة المعالم، كما كانت هناك اندفاعات قومية كردية متناقضة مع الأخرى. إلا أن عوامل معينة قد ساعدت الكرد مع هذا في مسعاهم، من بينها أقلمة وتدويل القضية الكردية في أعقاب الحرب العراقية – الإيرانية وحرب الخليج. ووفقاً لذلك، وفي الوقت الذي كانت فيه معظم علاقات الكرد بالقوى الخارجية حتى أوائل التسعينيات سرية لأن الكرد وشركاءهم لم يكونوا راغبين في الإعلان عن تلك العلاقات، إلا أنه ومنذ ذلك الوقت فصاعداً تم إنشاء علاقات شبه رسمية وعلنية مع دول متعددة. أحد تفسيرات ذلك الواقع يكمن في موقف الكرد أنفسهم، حيث أنهم، رغم عدم توحدهم في جميع المجالات، تعلموا كيف يستفيدون من الإعلام العالمي وكيف يطلعون العالم الخارجي على قضيتهم، وخاصةً بعد مجازر حلبجة والأنفال، وكان دور الجالية الكردية في الخارج في هذا المجال حيوياً.[٣]

وعلى نفس الشاكلة استغل الكرد غزو العراق للكويت للترويج لأجندتهم المتعلقة بالدولة الفيدرالية، وذلك على أمل أن يتحول المناخ الدولي في النهاية ليصبح أكثر تأييداً لتلك القضية. كما اتخذ الكرد خطواتهم المترددة الأولى في مجال الدبلوماسية والعلاقات الدولية. ولهذا أجبرت العقوبات الدولية المفروضة على بغداد الكرد على بدء الاتصالات الدبلوماسية مع بعثات ووكالات الأمم المتحدة التي بدأت بدورها تشير إلى الممثلين الكرد على أنهم "الممثلين الحقيقيين لشعبهم".[٤] أحد الدبلوماسيين الأميركيين، وهو فرانسيس ريكاردوني، أكد أن: "كممارسين من دون دولة في العلاقات الدولية فإن المنظمات الكردية تتمتع الآن (وكان ذلك في عام ٢٠٠٠) بنفوذ كبير وسهولة الوصول والمصداقية والعلاقات الجديرة أكثر من النظام".[٥] وباعتراف الجميع، وكما سنرى خلال هذا الفصل، فإن النشاطات المشابهة للحرب ظلت جزءاً من صناعة السياسة الخارجية الكردية، ولكن مع مرور الوقت سيظل التوازن أكثر من مستقر في العلاقات الخارجية عن طريق النشاطات السياسية – الدبلوماسية. وكما أشار إلى ذلك حميد بوزأرسلان: "خلال عقد واحد فقط (يقصد في التسعينيات) حلت عملية عامة من التهدئة محل النزعة العامة إلى العنف والثورة".[٦]

الوجه الآخر للعملة كان التغيّر في مواقف اللاعبين الإقليميين والدوليين المختلفين، بمن فيهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا، الذين سعوا لاحتواء بغداد عن طريق حكومة إقليم كردستان. ولكن بسبب تقاتل الكرد مع بعضهم فقد تعذر على حكومة إقليم كردستان القيام بذلك الدور، الأمر الذي أدى إلى بدء نشاطات الوساطة المحمومة من قبل اللاعبين الخارجيين. وكانت تلك النشاطات من إحدى النتائج الإيجابية – غير المتعمدة طبعاً – للحرب الأهلية الكردية التي ساعدت في الحقيقة على تطوير علاقات الكرد بالقوى الخارجية. حيث بدأ الوسطاء – شاؤوا أم أبوا – في اعتبار محادثيهم الكرد ممثلين عن كيان كردي وليس عن الدولة العراقية التي لم تكن لبعض تلك الدول علاقات دبلوماسية معها منذ حرب الخليج. منذ تأسيس حكومة إقليم كردستان كان لـ(حدك) وكذلك لـ(اوك) في الواقع ممثلين في "الدول الأوروبية وشمال أميركا والدول العربية المجاورة".[٧] وهؤلاء الممثلون، الذين كانت مهمتهم الأولية تسهيل جهود الوساطة، بدأوا بمرور الوقت بالانخراط في مهمات دبلوماسية أوسع لصالح حكومة إقليم كردستان، ليضيفوا بذلك بعداً آخر لعملية بناء الدولة الكردية. أي بعبارة أخرى، إن حكومة إقليم كردستان أرست العلاقات الخارجية إنشاً بعد إنش مستخدمةً جهود الوساطة نقطة انطلاق لذلك.

وسطاء السلام

شهدت فترة تسعينيات القرن الماضي بذل جهود مكثفة من قبل حكومات مختلفة للتوسط بين الأحزاب الكردية العراقية المتحاربة. إن ذلك التطور غير الاعتيادي بدا محيراً للوهلة الأولى، سيّما وأن الوسطاء المنخرطين في تلك الجهود لم يكونوا يؤمنون بالقضية الكردية. إلا أن التحليل الدقيق سيكشف لنا أن جهود الوساطة كانت في الواقع وسيلة لإدامة الحرب ضد العراق باستخدام الورقة الكردية عبر الوسائل الدبلوماسية. لقد كان للوسطاء هدف عام مشترك رغم اختلافهم على التفاصيل. فقد سعى جميعهم إلى استغلال الوساطة كأداة لاحتواء الوضع في كردستان، والحفاظ على نفوذهم على الأحزاب الكردية، وتحييد نفوذ الوسطاء الآخرين، وإبقاء بغداد ضعيفة، وفي نفس

الوقت الحيلولة دون تأسيس كيان كردي قوي ومستقل. الاختلاف المهم شمل الولايات المتحدة وتركيا اللتين، رغم اتفاقهما العام حول القضية الكردية وقيامهما في البداية حتى بتنسيق جهود الوساطة، كانتا، مع ذلك، مختلفتين اختلافاً كبيراً في وجهات نظرهما حول العلاقات الكردية - العراقية: ففي الوقت الذي كانت تركيا تشجّع فيه الفصائل الكردية على التفاوض مع بغداد، كانت الولايات المتحدة تعارض بشدة إجراء مفاوضات كهذه.[٨] وكانت تلك الثغرة مؤشراً على خلافات أعمق، وهي بالتحديد استعداد تركيا للتعاون مع نظام صدام حسين والقبول في النهاية باستعادته السيطرة على المنطقة، على النقيض من الموقف الأميركي الذي كان يعارض بشدة عودة صدام حسين إلى المنطقة الكردية. أسوأ السيناريوهات بالنسبة لتركيا كان تقسيم العراق.

لقد اتبعت جهود الوساطة نمطاً محدداً. فبعد تجدد القتال في كل مرة كان الوسطاء يسارعون إلى التدخل للتوصل إلى وقف لإطلاق النار يتم التمسك به لفترة قصيرة من الوقت يليه اندلاع جولة أخرى من القتال وجهود الوساطة. وكانت الأطراف المنخرطة في العملية تتنافس للقيام بدور الوسيط وتحاول في نفس الوقت إفساد أصغر النجاحات المتحققة من جهود وساطة الوسيط المنافس لها. وأحد الأمثلة على ذلك كان طلب الولايات المتحدة في تموز/ يوليو ١٩٩٥ أن يوقف الكرد حوارهم الجاري مع إيران الهادف إلى التوصل إلى سلام بين الأطراف الكردية وإجراء تلك المحادثات برعاية أميركية في أوروبا بدلاً من ذلك.[٩] ومن أبرز الأمثلة على الوساطة والوساطة المضادة كان مؤتمر السلام الذي رعته الولايات المتحدة في دروغيدا بآيرلندا في الفترة ٩-١١ آب/ أغسطس ١٩٩٥، والذي شارك فيه (حدك) و(اوك) وINC وتركيا - وكانت الأخيرة بصفة مراقب. و لم يمضِ على التوصل إلى اتفاق إلا وقت قصير حتى استؤنفت جولة جديدة من القتال. واتهم (حدك) سوريا وإيران بالتحريض على الهجوم وذلك لتعطيل كل محاولات الوساطة الأميركية والتركية. ولكنه، أي (حدك)، قبل ومن دون تردد بعدها بوساطة إيران نفسها.

في الحقيقة كان كل من (حدك) و(اوك) يوفران فرصاً كثيرة للوسطاء للقيام بعملهم بالتناوب كوسطاء للسلام مرة ومدمرين للسلام مرات أخرى. والمفارقة حينها تمثلت في عدم قدرة (حدك) و(اوك) على الحفاظ على نوع من الاهتمام الدولي بالقضية الكردية

إلا من خلال الاقتتال الداخلي، الذي كان بدوره مؤذياً جداً لقضيتهم القومية.

جسر الصداقة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان

إن التعامل مع الكرد على أنهم كيان منفصل كان جلياً في موقف الحكومة المركزية العراقية تجاه المشكلة الكردية أكثر من أي شيء آخر. ومن هذا المنطلق فقد كشف الخطاب السياسي لبغداد عن الكثير. فقد صورت بغداد مشاركتها في معركة أربيل عام ١٩٩٦ على أنه رد مباشر على طلب البارزاني، وهو أمر غريب حقاً، لأن الدولة ذات السيادة عادةً ليست بحاجة لأن تطلب الإذن من مواطنيها لكي تتصرف على أراضيها، كما أنها لن تتصل بقسم من سكانها وتعدّهم نظيراً للحكومة المركزية. والأغرب من ذلك كان انخراط الحكومة المركزية في جهود الوساطة بين الفصائل التي كانت في السابق قد تقاتلت معها حتى الموت.

إن جهود الوساطة التي كانت تقوم بها مختلف الدول كانت منذ البداية مصدر قلق كبير لبغداد، لأن آخر ما كنت بغداد تودّ أن تراه كان حدوث مصالحة بين الكرد، ما من شأنه أن يعزز مكانة الحكم الذاتي لكردستان. أما الجانب المقلق الآخر للوضع فقد تمثل في السهولة التي كانت مختلف الدول، ومعظمها كانت شديدة العداء للعراق، تستغل بها الكرد وتزيد من نفوذها في كردستان العراق من دون أن تتمكن الحكومة المركزية من إيقافها.

أما مصدر القلق الآخر فكان يتمثل في انتشار مفهوم إنشاء دولة فيدرالية عراقية على نطاق واسع. وفي ضوء نجاح الكرد في الخطوة الرئيسية الأولى نحو تحقيق الفيدرالية، وكذلك في ضوء الموقف الحرج، فقد أصبح ذلك الخوف ملموساً الآن. فالهجمات الجوية الأميركية والبريطانية شبه اليومية في منطقة حظر الطيران في الشمال الكردي زادت من تصاعد مخاوف نظام البعث بخصوص مستقبل المنطقة. ففي الوقت الذي خسرت فيه بغداد، كأمر واقع، سيطرتها على المنطقة منذ عام ١٩٩٢، فقد كانت تخشى أن يؤدي الوجود الغربي الكلي في المنطقة إلى المساعدة في النهاية على فصلها عن بقية البلاد، أو عوضاً عن ذلك أن يساعد الجيران المشتهين (وخاصةً تركيا) على

زيادة سيطرتهم على المنطقة. كما كانت بغداد تخشى أيضاً تحول كردستان العراق إلى نقطة انطلاق للإطاحة بالبعث. هذا علاوةً على ازدياد الأهمية الإستراتيجية للمنطقة بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، والذي حولها إلى شريان الحياة بالنسبة لبقية أجزاء العراق بسبب قربها من تركيا والعالم الخارجي.

إن عجز العراق أمام التطورات الدبلوماسية والسياسية في كردستان انعكس على ردوده على جهود الوساطة. فبعد كل جولة من الوساطة كانت بغداد تبدأ بتحذير الكرد وتدين الطرف الذي يقوم بالوساطة وتتوعد بتصحيح الوضع لتنتهي في الختام بعدم القيام بأي شيء أصلاً. كان العراق غاضباً بشكل خاص من تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الكردية، وهو ما كان يصفه بـ"السبب الرئيسي لتدمير وبؤس شعبنا الكردي". ففي أعقاب جهود الوساطة الأميركية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ حذرت بغداد القادة الكرد، الذين وصفتهم بأنهم "يسبحون بعكس تيار تطلعات الكرد العراقيين" وأنهم "سيغرقون حتماً إذا لم يعودوا إلى رشدهم ويخرجوا من مستنقع الأجانب".[١٠] كما حثت بغداد مواطنيها الكرد على "أخذ العبر والتوقف عن لعب تلك اللعبة القذرة التي تستخدمهم فيها الولايات المتحدة كورقة رخيصة في مساوماتها السياسية".[١١] إن قمة واشنطن التي عقدت في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، التي سنناقشها فيما يلي، كانت صفعة أخرى في وجه بغداد. وقد دعت بغداد، بعد أن حذرت الأطراف الكردية من احتمال قيام الولايات المتحدة بخيانتهم كما فعلت من قبل مع المرحوم الملا مصطفى البارزاني، الكرد إلى التحرر من حبائل الولايات المتحدة والدخول في حوار معها هي بدلاً من ذلك.[١٢]

أما بخصوص تركيا فقد طلب العراق من تركيا، التي كانت فيما مضى حليفة له، وذلك في نيسان/ أبريل عام ١٩٩٥، وقف مفاوضاتها مع "الخونة" و"اللصوص" و"القتلة". كما ألقت بغداد باللوم على تركيا بسبب "الوضع الفوضوي" ولأنها كانت ذات "دور فاعل" في استمراره عن طريق تحولها إلى "أداة طيعة" بيد الولايات المتحدة. وفي الوقت الذي كانت بغداد تحذر فيه تركيا من عواقب سياساتها الخاطئة، كانت تدعوها في نفس الوقت إلى إعادة إرساء العلاقات التاريخية بين بلديهما.[١٣]

وعلى نفسها الشاكلة كانت بغداد تصوّر توسّط إيران بين الكرد على أنه تدخل في

الشؤون الداخلية العراقية وعلى أنها مثال لسياسات إيران القائمة على "الخداع والحيلة والنفاق". أما إيران من جهتها فكانت تبرر محاولاتها للوساطة على أنها إجراء ضروري للحيلولة دون انتقال تأثيرات القتال الكردي إلى داخل الأراضي الإيرانية وكذلك لوقف تدخل "القوى الأجنبية" في شؤون المنطقة. وفي محاولة منها لصبّ الملح على الجرح العراقي كانت إيران تصرّح أن "السبب الرئيسي في الأزمة" يعود إلى "عدم قدرة النظام العراقي على فرض سيادته على كامل الأراضي العراقية".[١٤]

لقد كانت تلك الحقيقة الصارخة مؤشراً إلى التغييرات العميقة التي مرت بها المنطقة منذ حرب الخليج وكذلك نتائجها البعيدة المدى. لقد أصبحت كردستان الآن بعيدة عن متناول النظام وعرضة للاستغلال ضد بغداد من قبل مختلف القوى الأجنبية، وهو وضع كان يهدد بأن يتحول إلى الحتم المقضي الذي يصعب تغييره. إن كردستان العراق كانت بصورة من الصور قد تحولت إلى أرض محايدة ممتدة، وهو ما طرح تساؤلاً مفاده: هل ما زال في الإمكان إعادة الوضع الراهن فيها إلى الوضع السابق؟ دول المنطقة (وخصوصاً تركيا وإيران وسوريا) من ناحيتها كانت قد تعلمت الدرس المخيف بأن الورقة الكردية يمكن أن تتحول بسهولة إلى سيف ذي حدين. لذا، ومن منطلق معرفتها تلك، كانت تلك الدول تعيد التاكيد – وربما بصدق – بأنها ضد تقسيم العراق، إلا أن سياساتها التدخلية كانت في النهاية تساهم في تحقيق ذلك المستقبل بعينه.

إن بغداد، بعد فشلها في ثني الدول الأخرى عن الاستمرار في جهود الوساطة، لجأت هي الأخرى إلى انتهاج نفس أسلوب الوساطة، ولكن دون أي نجاح يذكر. فبما أن منطقة الحظر الجوي المفروض على أجزاء من المنطقة الكردية كانت تمنع العراق من استخدام القوة بصورة فاعلة لإعادة كردستان إلى صفها، فقد تبنت بغداد وسائل غير ملحوظة لتقليل خسائرها هناك. ولذلك سعت إلى إبقاء كل قنوات الاتصال مفتوحة مع كل من (حدك) و(اوك)، لا بل وحتى دعم الأول في قتاله ضد (اوك) في عام ١٩٩٦. ولكنها في ١٩٩٧ فصاعداً تبنّت أسلوباً أكثر مساواةً وبدأت حواراً مع (اوك) أيضاً. وبحسب أحد المصادر فقد أرسل النظام مدير الاستخبارات العسكرية رافع دحام التكريتي لإجراء محادثات مع جلال الطالباني في معقله بالسليمانية. كما أشارت التقارير إلى قيام بغداد بتوفير الأسلحة الخفيفة لـ(اوك) وذلك على أمل إضعاف علاقات الأخير

بإيران في المقابل، بالإضافة إلى إيقاف دعمه للمعارضة العراقية في منطقة نفوذه.[١٥] أما (اوك) من ناحيته فقد تقبّل مفاتحات بغداد من ضمن أمور أخرى، وذلك لتحييد دعم النظام لـ(حدك). إن خوف كلٍّ من جلال الطالباني والسلطات العراقية من تزايد النفوذ التركي في كردستان، وكذلك العلاقات التي كانت للاثنين مع PKK التركي، كلها شكلت برنامجاً جديداً للحوار بين بغداد و(اوك).[١٦]

الخطوة اللاحقة لبغداد كانت تشجيع الحوار بينها وبين الحزبين عن طريق تكليف مصر بتلك المهمة، ولكنها كانت من دون فائدة تذكر. وبالفعل فإن المفارقة كانت تكمن في وجوب لجوء العراق إلى لاعب بعيد كمصر للقيام بتلك المهمة. وكانت تلك علامة أخرى على تغير الأزمنة وإشارة إلى أقلمة وعولمة القضية الكردية، وكذلك إشارة إلى سعي بغداد الحثيث لإرجاع كردستان إلى صف الحكومة المركزية بأي وسيلة كانت.

وفي تحول آخر من تحولات التاريخ الساخرة، في نهاية عام ١٩٩٧ دعت الحكومة المركزية ممثلين عن (حدك) و(اوك) إلى زيارة بغداد لإجراء محادثات سلام تحت رعاية العراق نفسه.[١٧] فهل تخلى العراق عن سياسة "فرّق تسد" أو عن دعمه لـ(حدك)؟ ليس بالضرورة. لأنها كانت بحاجة أن تدعم الفرضية التي كانت قد أشاعتها عقب فقدانها السيطرة على كردستان: وكانت بالتحديد أن بغداد هي الوحيدة القادرة على التوصل إلى اتفاق سلام بين الطرفين المتحاربين، وكذلك فرضية أن عودة كردستان إلى الصف العراقي هي الأمر الوحيد الذي يمكن أن يضمن السلام بالنسبة للكرد وأمن دول المنطقة.

لقد اعترف صدام حسين في إحدى خطبه التصالحية بأن "شعبنا الكردي" قد عانى الكثير ولكنه الآن في مرحلة نقاهة، ولهذا "يجب أن نعامل شعبنا الكردي وكأنه من الذهب والألماس".[١٨] وبالتزامن مع ذلك نشرت معلومات مفادها أن بغداد كانت تزود كردستان العراق بالوقود بشكل منتظم.[١٩] كما أعلنت أنها كانت قد قامت خلال السنوات الخمس الماضية بتزويد مدارس كردستان بثمانية ملايين كتاب مدرسي، مؤكدةً أن اللغة الكردية قد ازدهرت تحت حكم صدام حسين بشكل لم يسبق له نظير.[٢٠] وعلى صعيد آخر دعت صحيفتا **الجمهورية** و**بابل** التابعتان للحكومة إلى عقد مؤتمر يجمع كل

الكرد في بغداد بهدف وضع حد للوضع "الشاذ" في الشمال وإعادة كردستان إلى الصف الوطني.[٢١]

في أيار/ مايو عام ١٩٩٨ كشف نائب رئيس وزراء العراق طارق عزيز عن أن الحكومة المركزية كانت على اتصال منتظم بالكرد وأن وفوداً من كل من (حدك) و(اوك) كانت في بغداد في الأسبوع الماضي. وبحسب طارق عزيز فإن العلاقات مع الكرد كانت "طبيعية" وأن بغداد كانت ستتوصل إلى اتفاق مع الكرد لو لم تمنعهم الولايات المتحدة من ذلك.[٢٢] كما أكد (حدك) و(اوك) مراراً وجود اتصالات (منفصلة) لها بالحكومة، وأن أيّاً منهما لم يكن يسعى إلى الانفصال عن العراق، وأن أفضل حل هو في فيدرالية مع الحكومة المركزية. وفي إحدى المناسبات أعلن مسعود البارزاني أن الحوار مع البعث هو أمر "حيوي لأن مشكلتنا في النهاية هي مع حكومة بغداد". كما أعلن أنه حتى لو اختلف الكرد مع بغداد، فإن ذلك لا يعني بالضرورة حمل السلاح والقتال ضدها.[٢٣]

إن (حدك) كما يظهر كان المتحاور الرئيسي مع بغداد بما أن العلاقة كانت تمثل استمراراً لتحالف عام ١٩٩٦. وإضافةً إلى ذلك كان مسعود البارزاني بحاجة ماسة إلى الحوار من أجل إدامة التبادل الاقتصادي المزدهر بين الكيانين. إن تلك الإستراتيجية كانت أداةً لحفظ التوازن في وجه الأطراف الأخرى المهتمة بالمنطقة، وخاصةً تركيا والولايات المتحدة، كما خدمت إنشاء علاقات جيدة كإجراء احترازي في حال استعادت بغداد السيطرة على المنطقة. كما كانت تلك الإستراتيجية تهدف أيضاً إلى حفظ التوازن في وجه خصم (حدك) الرئيسي، أي (اوك). ومن الانعكاسات الرمزية لعلاقات (حدك) – العراق كانت الزيارة التي قام بها في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٠ وفد من "الفنانين العراقيين" إلى "كردستان العراق". وقد صرح أحد أعضاء الوفد أن ١٠٠ عمل من أعمال الفنانين "من المحافظات العراقية" سيتم عرضها "بهدف تعزيز جسر الصداقة بين الطرفين".[٢٤]

من الناحية التكتيكية سعى الكرد وكذلك بغداد إلى إبقاء قنوات التواصل مفتوحة بينهما، ولكنهما من الناحية الإستراتيجية ظلا متباعدين تماماً. فبحسب سعدون حمادي رئيس المجلس الوطني العراقي فإن العقبة الكأداء بين الطرفين كانت تتمثل في أن الكرد

كانوا يسعون إلى ما هو أكثر من "الحكم الذاتي" وكان بالتحديد إطاراً فيدرالياً مع العراق. وقد أكد حمادي أن "أي صيغة أخرى غير... الحكم الذاتي سوف تؤدي إلى التقسيم وستكون غير مقبولة". فالعراق، كما قال، "هو كيان واحد، وسوف تكون له دائماً سلطة واحدة، وسيكون شماله متمتعاً بالحكم الذاتي".[٢٥] ومن جانبه كشف مسعود البارزاني أن الحوار حول الأمور اليومية كان ناجحاً إلا أنه فشل فيما يتعلق بالفيدرالية.[٢٦]

لقد أدت تلك التطورات إلى تغيير طبيعة العلاقات بين الشمال والمركز. وللمفارقة فقد ازداد الاعتماد المتبادل بين جزئي العراق بشكل كبير. لأن بغداد، بحكم فقدانها سيطرتها على المنطقة، كانت مرغمة على الاعتماد على الكرد فيما يتعلق بتدفق المياه – وذلك من المنطقة الخاضعة لسيطرة (اوك) التي يوجد فيها السدان الرئيسيان وهما دوكان ودربندخان – وفيما يتعلق بتدفق النفط عبر الخط الإستراتيجي إلى تركيا، الذي يمر عبر المناطق الخاضعة لسيطرة (حدك). أما الكرد فكانوا يعتمدون على العراق لضرورات من قبيل الكهرباء والتجارة. كل ذلك كان يعطي حافزاً أكبر لفكرة العراق الفيدرالي – العزيزة على قلب (حدك) والمخيفة بالنسبة لبغداد.

لقد تمكن كرد العراق في نهاية القرن العشرين من تحقيق أكثر الإنجازات ديمومةً وتجسيداً بين كرد كردستان الكبرى، حيث تمكّنوا من طرد الحكومة المركزية من معظم مناطق كردستان العراق وأقاموا حكومة ذاتية. ولكنهم كانوا لا يزالون بحاجة إلى أن يثبتوا قدرتهم على التماسك الاجتماعي وعلى بناء الدولة.

إيران وتركيا: انقلاب الأدوار

شهدت أوائل التسعينيات التحول الرئيسي في الأدوار بين تركيا وإيران في كردستان العراق. لقد بقيت إيران حتى ذلك الوقت تمثل شريان الحياة الرئيسي والمنفذ الوحيد للكرد إلى العالم الخارجي، ولكن تركيا تسلمت ذلك الدور حينها. كانت العلاقات مع إيران في معظمها سرية، ولكنها أصبحت مع تركيا علنية. القوات الإيرانية كانت قد دخلت الأراضي العراقية في الثمانينيات لكي تقاتل العراق، ولكن تركيا فعلت

الشيء نفسه في التسعينيات ولكن لمحاربة كرد تركيا. وبخلاف إيران كانت لتركيا مصالح أخرى في كردستان العراق – مطالبتها التاريخية بولاية الموصل وقضية التركمان وكركوك.

إن حقيقة تراجع أهمية الدور الايراني إلى المرتبة الثانية لم تكن تعني بالضرورة تخلي إيران عن توسيع نفوذها في كردستان العراق عبر الوساطة وعبر أمور أخرى. لقد كان الحوار الكردي الداخلي مدعاةً لقلق إيران وذلك لاحتمال أن تؤدي المصالحة الحقيقية إلى تقوية الحركة القومية الكردية، وبالتالي تقليل اعتماد الحزبين على إيران، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى تعزيز الكيان الذاتي الهش الذي كان ينمو منذ عام ١٩٩٢. كما كانت إيران تخشى أن تزيد الولايات المتحدة من سيطرتها على المنطقة على حسابها هي.

لقد قامت إيران في آذار/ مارس عام ١٩٩٥، وقد أقلقتها العملية العسكرية التركية في كردستان العراق وتزايد النفوذ التركي في المنطقة بالإضافة إلى ازدياد انخراط عدوها اللدود الولايات المتحدة في القضية الكردية، باستدعاء زعيمي الحزبين المتحاربين (حدك) و(اوك) إلى طهران من أجل الضغط عليهما للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

محاولة الوساطة (غير الناجحة) التي قامت بها إيران كان الاجتماع الثاني لممثلين عن الطرفين في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٧. وفي الوقت الذي حذرت فيه إيران الطرفين من مكائد كل من الولايات المتحدة والعراق أعلنت أنها وسيط "محايد" على استعداد لدعم القضية الكردية.[٢٧] ولكن أجندة إيران الحقيقية كانت مختلفة تماماً عن ما أعلنته: كان هدفها احتواء الولايات المتحدة في كردستان العراق، وكبح التدخل العسكري التركي ومنع تشكل علاقات وثيقة بين (حدك) وبغداد. وقد فشلت محاولة إيرانية أخرى للوساطة بين الطرفين في ١٩٩٨. ومع بدء توجه الكرد بوضوح إلى فلك الولايات المتحدة ازدادت هواجس إيران. لذا وفي محاولة منها لتقليل خسائرها قامت إيران بزيادة مساعداتها للجماعات الإسلامية الكردية وكذلك لـ PKK الذي كان فيما مضى حليفاً لـ(اوك).[٢٨] وفي النهاية لم تتمكن إيران من إيقاف التحالف الناشئ بين الكرد والولايات المتحدة وكان عليها التعايش مع خريطة جيوستراتيجية مختلفة في العراق.

تركيا: بنّاء كردستان العراق المتردّد

كانت لتركيا أيضاً هواجسها فيما يتعلق بالكيان الكردي الناشئ في الجنوب.[٢٩] فقد كانت تركيا بالفعل تعارض الحل الفيدرالي في العراق لأنه كان يحمل معه مخاطر التحول إلى نموذج لكردها هي[٣٠]. ولهذا سعت تركيا إلى زيادة نفوذها في حكومة إقليم كردستان بوسائل متعددة من بينها: الوساطة، والتعاملات الاقتصادية، وتعبئة التركمان، واستخدام القوة بين آونة وأخرى في الظاهر ضد PKK ولكن مع رسالة ضمنية خفية إلى حكومة إقليم كردستان أيضاً.[٣١] إلا أنها بتحويل نفسها إلى شريان الحياة بالنسبة للكرد كانت للمفارقة هي المساهم الأكبر في بقاء حكومة إقليم كردستان، وفي النهاية في نجاح تلك الحكومة. ولهذا يمكن أن نسمّي تركيا بأنها البنّاء المتردد الذي بنى كردستان العراق.

منذ البداية أظهرت تركيا نفسها على أنها الوسيط الرئيسي بين (حدك) و(اوك) إلى درجة أنها سمّيت سياسياً "عملية سلام أنقرة".[٣٢] وبالفعل كانت الأطراف تستخدم مصطلحات فضّ النزاعات من سياقات أخرى ومنها عبارات من قبيل "إجراءات بناء الثقة" أو "عملية السلام" وذلك لوصف محاولاتهم لفض النزاع.[٣٣] وكانت تركيا والولايات المتحدة هما من توسطتا للتوصل إلى وقف إطلاق النار في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦ بين (حدك) و(اوك).

في عام ١٩٩٧ رعت تركيا ثلاث جولات من محادثات السلام بين الحزبين – في كانون الأول/ ديسمبر وآذار/ مارس وأيار/ مايو ١٩٩٧ – وذلك للأهداف الخفية التالية: إبقاء الحزبين تحت السيطرة التركية؛ تقليل نفوذ اللاعبين المحليين والإقليميين الآخرين؛ والأهم تعبئة الحزبين ضد PKK وقواعده في كردستان العراق. وباختصار فإن السياسة التي كان من الواجب اتباعها كانت "سياسة قائمة على التبادل بالكرد كبضاعة متبادلة".[٣٤] وبالفعل كان خطر PKK هو الذي يملي التورط التركي في الأمور الكردية، وذلك ليس عن طريق التدخلات العسكرية التركية في كردستان العراق فحسب، بل من خلال التحالفات التي أقامتها تركيا مع اللاعبين الكرد المحليين. وكما يورد مايكل كونتر فقد كانت لقضية تركيا الكردية الداخلية نتائج بعيدة الأثر على مجمل سياساتها الخارجية.[٣٥]

وفيما كانت تظهر نفسها كوسيط محايد من خلال رعاية "عملية سلام أنقرة" بين (حدك) و(اوك)، كانت تركيا تعزز في نفس الوقت علاقاتها مع (حدك) لكي يقاتل عدوهما المشترك PKK بشكل أفضل. وكان تداخل المصالح هذا تكتيكياً في طبيعته و لم يؤثر على الهدف البعيد المدى الذي كان يضع تركيا و(حدك) في مواجهة كاملة مع بعضهما. لأنه بينما كانت تركيا تسعى إلى تحطيم الحركة القومية الكردية في كلا البلدين، فإن (حدك) كان يسعى إلى تعزيزها. وفيما كانت تركيا تسعى إلى القضاء على PKK كانت رغبة (حدك) تتمثل في إضعافه فحسب. إن هذا التعاون العسكري بين تركيا و(حدك) ضد PKK كان له وجه آخر. فإلى جانب الهجوم الإعلامي والعمليات القتالية كان (حدك) يوفر دعماً سرياً لـPKK. [٣٦]

إن الميل التركي نحو (حدك) حثّ (اوك) في تلك المرحلة على التحالف مع PKK والانسحاب من "عملية سلام أنقرة"، وذلك في تموز/ يوليو ١٩٩٧.[٣٧] إلا أن (اوك) لم يقطع علاقاته تماماً مع أنقرة، فقد قام الطالباني بزيارة إلى أنقرة في آب/ أغسطس من نفس العام، إذ كان تكتيك الطالباني هو اللعب بأكثر ما يمكن من الأوراق.

في ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٧، وبالتزامن مع عملية الوساطة، شنّت تركيا عملية عسكرية ضد PKK في كردستان العراق استخدمت فيها ما يتراوح بين ٢٠ - ٥٠ ألف جندي.[٣٨] وقد استمرت تلك العملية التي أسمتها تركيا "المطرقة" أكثر من شهر، وأدّت - بحسب المصادر التركية - إلى تدمير ٢٧ معسكراً لـ PKK ومقتل ٢٥٠٠ من عناصر PKK.[٣٩] و لم تكن مثل تلك العمليات أمراً غريباً فقد سبقتها عمليتان مماثلتان في ١٩٩٥ و١٩٩٦. ومع هذا فإن ما ميّز تلك العملية كان حجمها - إذ كانت واسعة في نطاقها وأكثرها طموحاً بالنسبة لهدفها منذ تأسيس الجمهورية التركية،[٤٠] وكذلك حقيقة أن تركيا، مثل العراق قبلها، قد تذرّعت بطلب (حدك) للمساعدة حجّةً لتنفيذ تلك العملية.[٤١] ورغم عدم اعتراف (حدك) بدعوته تركيا إلى التدخل، فإن ردّ فعله بعد يوم من بدء العملية قد فضح نيته. فبدلاً من إدانته العملية العسكرية، كما كان يفعل في العمليات السابقة، اتهم PKK بأنه المتسبب بها.[٤٢] كما أعلن (حدك) أنه لا يبالي إذا ما طردهم (يعني PKK) من كردستان العراق. ومضى بيان المكتب السياسي لـ(حدك) يصف النشاطات المؤذية التي يقوم بها PKK في إقليم كردستان، حيث جاء فيه:

> إن وجود PKK غير المبرر (يقصد في كردستان العراق) والذي فرض على المنطقة منذ ١٩٩١ قد تحول إلى عقبة في طريق الحكومة الكردية، إضافةً إلى كونه مصدراً للإزعاج والمشاكل بالنسبة لشعبنا، وعلى الخصوص سكان المناطق التي يستخدمها PKK قواعد له. إن هذا... قد حوّل تلك المناطق إلى مصدر للنزاع وعدم الاستقرار.[٤٣]

كما اتهم (حدك) PKK بعدم اعترافه "بالسلطة الشرعية في كردستان" وبالتدخل في كل الشؤون الإدارية والاجتماعية في المنطقة حيث يقوم بجباية الضرائب ويهاجم المواطنين.[٤٤] وكشف مسعود البارزاني بعد ذلك عن قيام PKK بتركيز معظم قواته في مدينة أربيل، حيث فتح ١٥ معسكراً والعديد من "البيوت السرية". وأكد البارزاني أن (حدك) "هذه المرة" لا يعارض التدخل التركي، إلا أنه أكد من ناحية أخرى أن PKK هو الذي "وجّه دعوة إلى الجيش التركي للتدخل".[٤٥] وبحسب مصدر عسكري تركي فإن "العملية سوف تستمر إلى أن يطلب البارزاني إيقافها" لأن (حدك) قد حقق سلطته الكاملة في شمال العراق.[٤٦]

إن حقيقة قيام مسعود البارزاني بالطلب رسمياً من تركيا للتدخل في النزاع – كما فعل في آب/ أغسطس ١٩٩٦ مع الجيش العراقي – هي مسألة ذات أهمية ثانوية. فالأهم من ذلك كان الاعتماد المتبادل الذي ظهر بين تركيا و(حدك). فالحاجة إلى كبح جماح PKK أصبحت القاسم المشترك بين الطرفين لفترة من الزمن. لقد كانت تركيا بحاجة إلى (حدك) لأداء مهمتين: منع تأسيس مخيمات لـPKK داخل كردستان العراق، وهو ما كان سيمنح PKK نقطة انطلاق مناسبة لشن الهجمات على تركيا؛ والمهمة الثانية كانت مساعدة الحكومة التركية في ملاحقة PKK. وكان (حدك) بحاجة إلى تركيا لنفس الغرض بالضبط: توفير ما يحتاجه من دعم عسكري، وبالتالي منع PKK من انتهاك سيادة (حدك) في المنطقة الخاضعة له، وإذا كان ضرورياً مقاتلة PKK.

إن (حدك) كان يشعر بالتهديد من وجود PKK في المنطقة لأنه كان يتعدى على منطقة نفوذ (حدك) وكان يبدو وكأنه "سلطة بديلة".[٤٧] إن محاربة PKK كانت بلا شك الثمن الذي يجب أن يدفعه (حدك) في علاقته مع تركيا. أما تشويه صورة PKK فكان ثمناً أيضاً.[٤٨] أما ما يتعلق بالقتال في حد ذاته فإنه، وحسب أحد المصادر، بدا

وكأن (حدك) هو الذي "يخوض القتال" في عمق العراق بينما يكتفي الأتراك بتوفير الدعم اللوجستي والجوي فقط.[٤٩] وبحسب مصدر آخر فإن قوات (حدك) كانت تقوم بدور الدليل للقوات التركية في منطقة يعرفها (حدك) جيداً بينما كان القوات الجوية والأرضية التركية تخوض القتال الفعلي.[٥٠]

شن عبد الله أوجلان زعيم PKK، حينما كانت العملية لا تزال مستمرة، هجوماً عنيفاً على "طغمة" (حدك) لدعوتها الجيش التركي إلى كردستان العراق، وحذرها بأنها "ستدفع الثمن غالياً بسبب سياساتها هذه" و"أن على الدولة التركية أن تنشر جيشاً كاملاً لحماية (حدك)".[٥١] من ناحيته اتهم (اوك) (حدك) "بالخيانة العظمى" بدعوة الجيش التركي، وأعلن في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٩٧ عن انسحابه من محادثات أنقرة مع (حدك) بسبب "التدخل التركي في شمال العراق لصالح (حدك)".[٥٢]

أدى ذلك التحالف المؤقت بين (حدك) وتركيا إلى تعزيز تحالف تكتيكي مضاد بين (اوك) وPKK وهو ما دفع (حدك) إلى اتهام (اوك) بـ ٤٤ خرقاً لوقف إطلاق النار قام بها بالاشتراك مع "المتمردين الكرد" (يعني PKK).[٥٣] وبدا واضحاً أنْ لا (اوك) ولا PKK يمكنهما القبول بذلك الوضع كواقع حتمي ومقضي، لأن PKK كان يخشى أن يؤدي تحصين (حدك) بالدعم التركي إلى حرمانه من حرية التصرف. أما (اوك) من ناحيته فلم يكن يستطيع القبول بخط وقف إطلاق النار المحدد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، لأن الخط وضعه في حالة سيئة جداً محلياً وسياسياً واقتصادياً. لذا تمثلت مهمة (اوك) الأساسية في محاولة إعادة ترتيب الأوضاع. ويبدو أن العملية العسكرية التركية الكبرى اللاحقة في خريف ١٩٩٧ قد مكّنته من القيام بذلك.

نُفّذت "عملية الشفق"، التي اشترك فيها ما بين ٨ - ١٠ آلاف جندي تركي، في الفترة ما بين ٢٤ أيلول/ سبتمبر إلى ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧. وبحسب أحد المصادر فقد توغلت تلك القوات مسافة ٦٠ كيلومتراً تقريباً داخل الأراضي العراقية.[٥٤] وأكّد الناطق الرسمي التركي أن العملية تهدف إلى منع PKK من إعادة التجمع على طول الحدود التركية - العراقية في الأماكن الذي تم طرده منها في عملية أيار/ مايو. وأعلن (حدك) من ناحيته أن قواته، وبالتزامن مع العملية العسكرية التركية، شنت "هجمات مكثفة" على قواعد PKK في مناطق برواري ومتين في شمال العراق.[٥٥] وتفاخرت

تركيا وكذلك (حدك) بقتلهم ٧٩٧ من أفراد PKK بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر وبقتل ٣٠٠٠ مقاتل منذ بدء عملية أيار/ مايو.[٥٦] وبغض النظر عن حقيقة تلك المزاعم، فقد أدت العملية المشتركة لتركيا و(حدك) إلى إشعال حرب مصغرة بين (اوك) و(حدك).

ما أن أعلنت القوات التركية عن انسحابها من كردستان العراق حتى شرع (اوك) بشنّ هجوم واسع النطاق على (حدك). ولكن (اوك) لم يحقق، رغم ذلك، شيئاً يذكر من ذلك الهجوم. فهو لم ينجح في طرد (حدك) من محافظة أربيل ولا في إجبار (حدك) على تقاسم عائدات الضرائب المفروضة على شحنات البضائع بين تركيا والعراق. لقد تحولت مسألة تقاسم عائدات الجمارك إلى موضع خلاف كبير، حتى إن أحد المراقبين سماها حرب "أم الجمارك".[٥٧]

وكما كانت الحال مع عملية سلام أنقرة السابقة، فقد أبرز اندلاع القتال مدى تعقيد القضية الكردية. فـ(اوك) من ناحية لم يكن يتلقى الدعم من PKK فحسب، بل أيضاً من إيران التي زودته بصواريخ أرض - أرض من نوع غراد لقصف مقر إقامة البارزاني في صلاح الدين،[٥٨] وكان من ناحية أخرى يلوم تركيا لدعمها الكبير لـ(حدك) عن طريق قصف المواقع التي تحت سيطرته بقنابل النابالم والصواريخ والأسلحة التقليدية.[٥٩]

إن التوجه نحو تعزيز العلاقات بين تركيا و(حدك) تعزز نتيجة عملية إلقاء القبض الدرامية على زعيم PKK عبد الله أوجلان في شباط/ فبراير ١٩٩٩ وعدم الوضوح الذي أحاط بالرد المحتمل لـPKK. إن اعتقال أوجلان وإعلان PKK في آب/ أغسطس ١٩٩٩ بأنه سيسحب قواته من تركيا بحلول الأول من أيلول/ سبتمبر التالي ساهم في تعزيز المخاوف من أن PKK سيتحول إلى كردستان العراق لكي يحولها إلى قاعدة مركزية له. وبالفعل أعلن PKK في تموز/ يوليو عن تشكيل ما أسماه الفرع "الجنوبي لـ PKK" في شمال العراق أو (حزب الأمة الكردستاني- الجنوب).[٦٠] الأمر المثير للقلق بالنسبة لـ(حدك) كان يتمثل في حقيقة أن نصف مقاتلي الكوماندوس في PKK كانوا من الكرد العراقيين الذين انضموا إلى PKK لأنه كان يخوض "نضالاً مشرّفاً".[٦١]

ومع استمرار العمليات العسكرية ضد PKK استمرت تركيا و(حدك) في تعزيز علاقاتهما على مستويات أخرى. لقد كان التبادل التجاري المكثف شاهداً على مدى توثق العلاقات بينهما، كما رأينا في الفصلين الخامس عشر والسادس عشر. فقد قام وفد

برلماني تركي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ بزيارة استغرقت ثلاثة أيام إلى كردستان العراق بناءً على دعوة من البارزاني.[٦٢] كما أغلقت تركيا عينيها عن الإعلان الذي صدر عن (حدك) في تشرين الثاني/ نوفمبر، المتعلق بتشكيل "حكومة (كردية) جديدة". وتفسير تركيا الغريب لذلك التجاهل كان مفاده أن الإعلان المذكور ليس ذا أهمية تذكر طالما أنه لم يكن يمثل خطوة مشتركة بين (حدك) و(اوك) وأنّ لتركيا علاقات تاريخية مع البارزانيين تعود إلى عهد السلطان عبد الحميد لتمر بعهد مصطفى كمال وحتى العهد الحالي.

إن اللقاءات بين المسؤولين الأتراك ووفود (حدك) التي كانت تزور تركيا - من بين أمور أخرى لإطلاع الحكومة التركية على التطورات المختلفة في المنطقة الكردية ولتنسيق مختلف النشاطات - كانت تعقد بشكل منتظم في أنقرة. كما قام مسعود البارزاني بزيارتين إلى أنقرة، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ وأيار/ مايو ٢٠٠١، والتقى المسؤولين الأتراك. إن (حدك) كان واثقاً من تلك العلاقات إلى درجة أن مكتب ممثليته في أنقرة أقام حفلةً في آذار/ مارس عام ٢٠٠٠ احتفالاً بعيد نوروز الكردي، حيث وقف سفين دزه يي ووزير السياحة في "إقليم شمال العراق" يستقبلون الضيوف بالزي الكردي التقليدي.[٦٣] ولكن لم يحضر الحفلة أيّ ممثل عن وزارة الخارجية التركية أو الحكومة التركية.[٦٤]

أما العلاقات بين تركيا و(اوك) فكانت عكس ذلك، حيث تدهورت بسبب شكوك الحكومة التركية من قيام حزب الطالباني بإيواء عناصر من PKK وتوفير الدعم لهم في قتالهم ضد تركيا.[٦٥] ولهذا كان على (اوك) التصرف بحذر فيما يتعلق بـPKK لكي لا يستثير عداوة تركيا. ممثل (اوك) في أنقرة شازاد صائب أعلن أن الحركة كانت قد أغلقت عدداً من مقراتها في المنطقة الواقعة تحت سيطرة حزبه - وهي مكاتب كانت معروفة "بعلاقتها الوثيقة بـ PKK".[٦٦] ومن ناحية أخرى دعا الطالباني تركيا إلى ضمان محاكمة عادلة لعبد الله أوجلان،[٦٧] فيما كانت المظاهرات المنددة باعتقاله تجري في السليمانية.[٦٨]

الانعطافة الأخرى في المسار المعقد للعلاقات الكردية - التركية حدثت بعد ذلك بفترة وجيزة. ففي آذار/ مارس ٢٠٠٠ زار وفد من (اوك) أنقرة بناءً على دعوة من

وزير الخارجية التركي، وتبعت تلك زيارة أخرى لوفد رفيع المستوى من (اوك) لتأمين دعم اقتصادي تركي. أما زيارة الطالباني إلى أنقرة في تموز/ يوليو واجتماعه برئيس الوزراء التركي بولند أجويد لإطلاعه على "آخر التطورات في كردستان العراق" فقد أثارت الرد التالي من أجويد: "لقد بدأت المؤسسة التي يقودها الطالباني مؤخراً باتخاذ إجراءات فاعلة ضد منظمة PKK الإرهابية. لقد قدّم لي معلومات تفصيلية حول هذه القضية. ونحن نقدّر ذلك".[٦٩]

يبدو واضحاً أن الطالباني كان قد توصل إلى نتيجة مفادها أنه من أجل تحسين وضع (اوك) وتغيير موازين القوى مع (حدك) فإن عليه أن يتحالف مع تركيا. وكان ثمن ذلك محاربة PKK. وبالفعل بعد أقل من شهرين على زيارة الطالباني اندلعت اشتباكات عنيفة بين (اوك) وPKK استمرت لغاية نهاية عام ٢٠٠٠. وكان كل من الحزبين يلقي باللوم على الآخر لبدئه أعمال العنف. وفي الإمكان معرفة مدى اتساع تلك الاشتباك من أحد تقارير (اوك) التي زعم فيها أنه تمكن من قتل ٢٠٠ مقاتل من مقاتلي PKK في هجوم واحد.[٧٠] وهكذا حلّ (اوك) محل (حدك) ولعب دور عدو PKK اللدود طوال عام ٢٠٠٠، وذلك على أمل تحسين وضعه السياسي لدى تركيا.

إن العلاقات التركية – الكردية المعقدة ازدادت تعقيداً بإضافة قضية إشكالية أخرى ساهمت في إظهار حقيقة أن العلاقات بين تركيا و(حدك) لم تكن بتلك المثالية التي كانت تظهر فيها للعيان للوهلة الأولى. إن إحدى المشاكل الرئيسية كان يتمثل في ازدياد التوتر بين (حدك) والتركمان، الذين، كما في السابق، كانوا مدعومين من تركيا. ففي أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٦ جرى اجتماع مشترك بين الجيش التركي والحكومة التركية تقرر فيه دعم التركمان وحثهم على المطالبة بحقوقهم.[٧١] وبالفعل كان التركمان نموذجاً في كونهم أقلية داخل أقلية ولعلاقاتهم المعقدة مع لاعب خارجي.

من أفضل الأمثلة على ذلك كانت الجبهة التركمانية، وهي مجموعة سياسية كانت تزعم تمثيلها لـ ٩٥% من التركمان وكانت لها مكاتب ومقرات تمتد من زاخو إلى كفري. كانت الجبهة تتهم مسؤولي (حدك) بتجاهل "جهودها الأخوية" وبوقوفه "ضد أهداف وتطلعات الشعب التركماني".[٧٢] وكان (حدك) ينفي قيامه بوضع العراقيل أمام المدارس التركمانية أو "ملاحقة" التركمان بأي شكل من الأشكال ويصرّ على

أن التركمان يتمتعون بحرية التعبير والحركة، وأن لهم مدارسهم الخاصة وصحفهم ومحطاتهم الإذاعية والتلفزيونية، وفوق ذلك كله لهم وزير يمثلهم في الكابينة الوزارية التي شكلها (حدك).[٧٣] ودخل الطرفان في مفاوضات في أيار/ مايو ٢٠٠٠ في محاولة لحل المشاكل العالقة بينهما. ولكن، وحسب التقارير، قام (حدك) بالهجوم على مقرات الجبهة التركمانية في أربيل، فقُتل شخصان وجُرح ستة آخرون نتيجة للهجوم. وردّت الجبهة باتهام (حدك) بسعيه إلى "القضاء على ٢,٥ مليون تركماني في العراق" وبأن البارزاني أسوأ من صدام حسين.[٧٤] وناشدت الجبهة تركيا بدعم التركمان ضد قمع (حدك)، ووعدت تركيا بالاستجابة.

رغم أن الجبهة التركمانية كانت تبالغ كثيراً في تقدير أعداد السكان التركمان، إلا أن التركمان كانوا يعدّون قوة ينبغي على (حدك) أن يحسب لها حساباً، ولا سيما أن تركيا كانت تدعمهم كقوة في مواجهة نفوذ (حدك) المتزايد في المنطقة. وعلاوةً على ذلك فإن التركمان كانوا يحاولون أن يصطفوا إلى جانب (اوك) في مواجهة عدويهما المشتركين وهما (حدك) والحكومة العراقية، التي كانت متهمة باضطهاد الكرد والتركمان في محافظة كركوك المحاذية لمحافظة السليمانية التي تقع تحت سيطرة (اوك). الأمر الذي كان يقلق (اوك) والتركمان كان متعلقاً بمزاعم طرد الكرد والتركمان من منطقة كركوك الغنية بالنفط وإسكان الفلسطينيين مكانهم. وفي معرض تسليطه الضوء على تلك السياسة دعا الطالباني إلى تعزيز الأخوة الكردية – التركمانية لمواجهة ذلك التهديد. وكان الموقف حافلاً بالتناقضات لأن الصحفيين والمسؤولين الفلسطينيين في العراق نفوا تلك التقارير. وشعر كل من (حدك) و(اوك) بالتهديد من الدعم التركي المتزايد للتركمان ومن سياسة التتريك التي كانت تتبعها تركيا في المنطقة حسبما كانت تشير التقارير.[٧٥]

الخلاصة هي أن علاقات الكرد مع تركيا في أواخر تسعينيات القرن الماضي كانت جد حيوية ومعقدة أكثر من أي وقت مضى. ففي دراسة ميدانية حول الأخطار الخارجية التي تهدد حكومة إقليم كردستان، اعتبرت تركيا الأخطر من بين الدول الأربع التي تحيط بالكرد.[٧٦] وبالفعل، وبالتزامن مع إقامتها علاقات عمل مع (حدك)، سخّرت تركيا كل مصادرها (السياسية والدبلوماسية والعسكرية) المتاحة لإعاقة تطور المشروع

القومي الكردي في العراق. ولكن مع هذا تمكّن (حدك) ومن بعده (اوك) من تحويل تركيا إلى قاعدة انطلاق لإقامة العلاقات مع العالم الخارجي، وبذلك تمكنوا من تعزيز مشروعهم القومي فيما كانوا في نفس الوقت يخوضون حرباً بالوكالة ضد PKK للحصول على رضا تركيا. إجمالاً كانت الفترة بين ١٩٩١-٢٠٠٣ هي الفترة التي سبقت التحول الدراماتيكي في المعادلة الكردية - التركية نتيجةً للحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق.

الرابطة العربية - الكردية

إن العلاقات الكردية - العربية كانت على الدوام علاقات معقدة، وليس في نيتي الخوض في تعقيداتها، ولكني أود فقط إبراز بعض النقاط العامة فيها خلال العقدين الماضيين. في الحقيقة ولدى تحليلنا للعلاقات الكردية - العربية في التسعينيات نجد أن من الضروري التميز بين مستويات التخاطب والسياسة. ففيما يخص مستويات التخاطب كان الكرد ينتقدون المثقفين العرب انتقاداً شديداً لأنهم كانوا يتوقعون منهم تضامناً أكبر مع القضية الكردية، وخاصةً بعد مجازر حلبجة والأنفال. ومن هذه الناحية يمكن القول إن علاقات الكرد بالعرب كانت مشحونة بالعواطف أكثر من علاقاتهم بالأتراك والإيرانيين. فالكرد كانوا مقتنعين بأن الآيديولوجية الوحدوية العربية هي التي كانت تسعى إلى إزالة الشرعية عن القومية الكردية وأن حكومةً عربية هي التي شنت ضدهم حرب الإبادة.[٧٧] وإضافةً إلى ذلك كان الكرد يرون تشابهاً بين قضيتهم والقضية الفلسطينية، التي كان العرب مندمجين فيها بكل حواسهم، وكان الكرد يشددون على أن قضيتهم لا تقل عدالةً عن القضية الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بموقف العرب من الكرد فقد تحول مؤخراً إلى موقف أكثر غموضاً من ذي قبل. فمن ناحية كان هناك ميل إلى تجاهل الكرد وهويتهم وثقافتهم وتاريخهم الفريد، ومن ناحية أخرى تضخيم التهديد الصادر عنهم.[٧٨] لقد مثّلت حلبجة والأنفال قطباً،[٧٩] فيما كان الحكم الذاتي الناشئ القطب الآخر. وبالفعل فإن الميل العربي لتجاهل حرب الإبادة التي شنتها بغداد ضد الكرد الذي ظل سائداً، كما أوضحنا في الفصل

الخامس عشر من هذا الكتاب، ظل أمراً مزعجاً في العلاقات بين الكرد والعرب.[٨٠]

إن اللامبالاة تجاه جرائم الأنفال وحلبجة أفسحت مجالاً لمزيد من الانخراط في القضية الكردية في مطلع القرن الواحد والعشرين. فبعض الصحفيين العرب كانوا ينشرون تقارير عن التطورات في كردستان العراق وكانت موضوعية تماماً ويخالطها في بعض الأحيان الإعجاب الذي يصل إلى حد الحسد.[٨١] وفي حين كانت قضايا الهوية هي التي كانت تحكم الجدال العربي - الكردي، فإن همّ العرب الأساسي كان يتمثل في موازين القوة المتغيرة على الأرض وشعورهم بالضعف في مواجهة الكرد.

أما على المستوى السياسي فقد ظلت الحكومات العربية حتى أواسط تسعينيات القرن الماضي بعيدة عن مصير الكرد في العراق. والاستثناء الوحيد من القاعدة كان الزعيم الليبي معمر القذافي الذي كان على الدوام يدعم القضية الكردية لا بل وحتى كان يدعو إلى استقلال الكرد.[٨٢] و لم يجد هذا الموقف الصريح صدى له بين الحكومات العربية الأخرى. ولا يمكن للمرء سوى الإشارة إلى محاولات مصر للوساطة بين (حدك) و(اوك).

في شباط ١٩٩٧ وجّهت مصر دعوة إلى وفد من (حدك) للقيام بزيارة رسمية إلى القاهرة، وكانت تلك أول خطوة من هذا القبيل منذ حكم البعث الأول في ١٩٦٣ حينما كان جمال عبد الناصر منخرطاً في الوساطة بين حكومة البعث والكرد.[٨٣] ثم استضافت مصر في أيار/ مايو الطالباني في القاهرة وسمحت بعد شهر لـ(اوك) حتى بأن يفتح له ممثلية في القاهرة. إلا أن محاولات مصر في أيار/ مايو وأيلول/ سبتمبر بعد ذلك في دعوة الطرفين إلى القاهرة لإجراء محادثات كان مصيرها الفشل. ورغم أن الدور المصري قد يبدو مفاجئاً للوهلة الأولى، إلا أنه كان مدفوعاً في الحقيقة بالرغبة في الحصول على قطعة من الكعكة الكردية، وبضرورة كبح التورط التركي في العراق، وكذلك بدعوة بغداد إلى تشجيع الحوار بين الحزبين المذكورين.[٨٤]

لقد مضت مصر خطوة أخرى إلى الأمام حينما وافقت على مبادرة غير رسمية من مؤسسة أكاديمية مصرية لعقد ملتقى حوار عربي - كردي يبحث "العلاقات التاريخية بين العرب والكرد" و"كردستان: الحاضر والمستقبل في سياق عراق موحد" في القاهرة للفترة من ٢٧-٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٨. وقد اشترك وفدان من كلا الحزبين في الملتقى،

ولكن فيما ترأس الطالباني وفد (اوك) فإن وفد (حدك) كان يترأسه مسؤول أدنى مرتبةً. إن تلك المواجهة، التي تعدّ الأولى من نوعها بين العرب والكرد، اختُتمت بمناشدة لتحقيق المصالحة بين (حدك) و(اوك).[٨٥] بعض المراقبين نظر إلى المبادرة على أنها تندرج ضمن محاولات مصر لتعميق الاصطفاف التركي – الإسرائيلي في أواسط التسعينيات، أو على الأقل ضمن محاولة إخراج الكرد من المدار التركي. لقد أغضب ذلك الملتقى كلاً من تركيا والعراق[٨٦] اللتين حاولتا، دون جدوى، إقناع مصر بالعدول عن عقد الملتقى. ولكن وعلى أية حال فإن محاولات مصر لم تؤدِّ إلى تحقيق تقدّم يُذكر سوى حصول الحزبين الكرديين على بعض الاعتراف.

أما الكرد من ناحيتهم، وبغض النظر عن انتقاداتهم للحكومات العربية، فقد كانوا متلهفين لتطوير علاقاتهم معها. ولهذا فإن تلميحات (حدك) نحو سوريا، على سبيل المثال، ظهرت من خلال إعلان الحداد الرسمي لمدة ثلاثة أيام عقب وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد في حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، وكذلك من خلال زيارة مسعود البارزاني إلى دمشق في تشرين الثاني/ نوفمبر لإجراء محادثات مع الرئيس السوري بشار الأسد. وقد "أكد" الطرفان عقب المحادثات على الحاجة إلى إنهاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق. كما انعكست محاولات (حدك) لتطوير العلاقات مع الدول العربية من خلال تأسيس جمعية الصداقة العربية – الكردية في آذار/ مارس عام ٢٠٠٠.[٨٧]

إضافةً إلى سوريا زار مسعود البارزاني دولاً عربية أخرى منها ليبيا ومصر والسعودية والأردن مكرراً فيها رسالته بأن (حدك) يعارض العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وملتزم بوحدة العراق وسلامة أراضيه، ولكنه شدّد مع ذلك على أن الوحدة العراقية يجب أن تكون في صيغة اتحاد فيدرالي.[٨٨] لقد كانت تصريحات مسعود البارزاني خلال زيارته للدول العربية تهدف إلى تحقيق حظوة لـ(حدك) عند الزعماء العرب وربما تهيئة الأوضاع لرفع العقوبات الدولية عن العراق ومواجهة احتمالات قمع بغداد للكرد. والدافع الإضافي لجولة البارزاني ربما كانت الحاجة إلى مواجهة جولات الطالباني التي كان يقوم بها مراراً إلى العواصم العربية.

إن زيارات البارزاني والطالباني كانت مهمة ليس في حد ذاتها ولكن بسبب أهميتها الرمزية. لأن استقبال الزعيمين في الدول العربية لم يكن بوصفهما ممثلين عن الحكومة

المركزية، ولكن كسفراء عن منطقتهم الكردية. ولهذا كان ذلك اعترافاً ضمنياً من الزعماء العرب بفشل الفكر الوحدوي العربي وتطلعه إلى إلغاء القومية الكردية.

الولايات المتحدة والكرد: حلفاء غير محتملين؟

إذا ما كان هناك عامل ساعد على تغيير مصير الكرد في العراق إلى الأبد فقد كان الولايات المتحدة. إذ يبدو أن الحربين اللتين شنتهما الولايات المتحدة على العراق قد ساهمتا في تغيير موقف الولايات المتحدة التقليدي وأجبرتاها على الانخراط أكثر فأكثر في القضية الكردية. فمع مرور الزمن تحول الكرد من كونهم عبئاً أخلاقياً على الولايات المتحدة إلى حلفاء مصلحة لها. إن العلاقات بين الكرد والولايات المتحدة في فترة التسعينيات وما بعدها يمكن النظر إليها كحالة للدراسة تبين علاقة الاعتماد المتبادل التي ظهرت بين قوة عظمى و"زبون لا يمتلك دولة".[٨٩] وفي البداية بدا أن الاعتماد المتبادل كان من جانب واحد كلياً: لصالح الولايات المتحدة. ولكن.بمرور الزمن بدأت الولايات المتحدة تظهر نوعاً من الاعتماد على التعاون وحسن النية الكردية. ولكن رغم ذلك، وكما صرح أحد المسؤولين الأميركان، لم تكن للولايات المتحدة سياسة واضحة تجاه الكرد ولا يجب في الواقع أن تكون لها سياسة واضحة "لأننا ندعم مبدأ وحدة العراق وسلامة أراضيه الإقليمية".[٩٠]

إن العلاقة التي أقامها الكرد مع الولايات المتحدة رغم محدوديتها وإشكالياتها كانت مهمة جداً. إن التحولات التي مرّت بها تلك العلاقة كانت كبيرة جداً. لقد قام الكرد بمغازلة الولايات المتحدة مدة ثلاثين سنة أو أكثر في مسعى لجذب أدنى التفاتة منها، إلا أنهم لم يلقوا منها سوى الصدود المعيب.[٩١] ومثل الملا مصطفى البارزاني كان الطالباني يعتقد بوجوب أن يمركز الكرد أنفسهم على قائمة أولويات الأجندة الأميركية. وكان الطالباني قد جاء في الواقع إلى واشنطن ليدافع عن القضية الكردية بعد فترة وجيزة من حرب الخليج، ولكن لم يوافق أي مسؤول أميركي على الاجتماع به.[٩٢] ولكن في أواسط التسعينيات تغير الوضع وبدأت الولايات المتحدة تتعامل مع الكرد علناً لا بل وحتى تخطب ودهم.

إن ذلك التغير الذي اعترى موقف الولايات المتحدة نحو الكرد مرّ بمرحلتين: الأولى كانت بعد الهجوم على حلبجة، وكانت الثانية في أعقاب غزو الكويت في ١٩٩٠. إن التغطية الواسعة التي لقيتها مجزرة حلبجة من الإعلام الدولي ضمنت للكرد الكثير من التعاطف والدعم الإنساني من الأفراد، ولكن كان هناك المزيد. ولهذا فإن بيتر غالبريث، الذي كان حينها عضواً في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، كان مساعداً على تمرير القانون الخاص بحرب الإبادة في عام ١٩٨٨، والذي كان يدعوا في الواقع إلى فرض عقوبات على العراق.[٩٣] ولكن إدارة رونالد ريغان عطّلت مقترح القانون، بل ووافقت على منح قرض للعراق بمبلغ مليار دولار.[٩٤] وفي الواقع وجّه البيت الأبيض وعدد من الصحفيين والمثقفين الأميركيين أصابع الاتهام إلى إيران بقصف حلبجة بالأسلحة الكيمياوية.[٩٥]

أما إدارة جورج بوش الأب فقد سعت في البداية إلى السير على خطى الإدارة التي سبقتها. ففي وثيقة تحت عنوان "تعليمات حول السياسة الأميركية إزاء العراق" أعلنت فيها الإدارة الجديدة عن نيتها تحسين العلاقات الدبلوماسية مع عراق صدام. ورغم أن الإدارة كانت تصف انتهاكات العراق لحقوق الإنسان بأنها "عميقة"، إلا أن محللي السياسة الخارجية التابعين لبوش توصلوا إلى استنتاج مفاده أنه "لا يجب علينا بأي شكل من الأشكال أن نربط أنفسنا بالثورة الكردية التي عمرها ٦٠ عاماً في العراق أو أن نعارض محاولات العراق المشروعة لإخمادها".[٩٦] و لم تبدأ الولايات المتحدة بتغيير موقفها من حلبجة والكرد إلا بعد غزو الكويت وذلك بصورة حذرة وتدريجية.[٩٧] وخلال حرب الكويت استخدمت الإدارة هجمات النظام بالأسلحة الكيمياوية ضد الكرد كحجة مهمة لتبرير أن الحرب على العراق "حرب عادلة". وكان هناك بلا شك الكثير من السخرية في ذلك الموقف، إلا أنه خدم في النهاية المصالح الكردية.

من الواضح أن التغيير في المواقف كان له علاقة بكامل المؤسسة الأميركية، إلا أن أفراداً معينين لعبوا دوراً محورياً في ذلك التغيير. وكما ذكرنا من قبل، كان أحد هؤلاء هو بيتر غالبريث، الذي تضمنت نشاطاته ممارسة الضغط لصالح الكرد في إدارات أميركية متعددة، وتعريف الطالباني والبارزاني بأروقة السلطة في واشنطن التي كانت حتى ذلك الحين تعتبرهما شخصين غير مرغوب فيهما، وكذلك مساعدته على جلب

الأربعة عشر طناً من وثائق البوليس السري للبعث التي استولى عليها الكرد في أعقاب انتفاضة آذار/ مارس ١٩٩١ إلى الولايات المتحدة، وأخيراً تحوله إلى مدافع عن الكرد العراقيين في وسائل الإعلام عقب انهيار انتفاضة ١٩٩١ وهروب مئات الآلاف من الكرد إلى تركيا وإيران.[٩٨]

كنا قد عرضنا أسباب تحول الولايات المتحدة نحو الكرد في الفصل الثالث عشر. أما هنا فسوف أستعرض بالتفصيل النتائج المثيرة لذلك التحول بالنسبة للكرد. فبفضل المظلة الأميركية تمتع الكرد بالحكم الذاتي الحقيقي للمرة الأولى في تاريخ العراق الحديث، وصارت القضية الكردية قضية دولية وتمتع الكيان الكردي بنوع من الشرعية مع تأسيس مكاتب التمثيل الدبلوماسي الكردية في واشنطن والعواصم الغربية الأخرى، وذلك في وقت (بعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق في التسعينيات) كان فيه المسؤولون العراقيون محظورين من السفر. وكان يمكن للاقتتال الكردي الداخلي في أعوام ١٩٩٤-١٩٩٦ أن يقلل من حجم ذلك الدعم، ولكن لحسن حظ الشعب الكردي دخلت أميركا المضمار للوساطة بين الزعامات الكردية فازداد بذلك انخراطها في القضية.

لقد لعبت الولايات المتحدة في البداية دور الوسيط بين الأطراف الكردية المتحاربة، ولكنها أخذت تتعامل مع الكرد كنوع من الشركاء. أول جولة من الوساطة حدثت في أوائل كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ وذلك حينما زار مسؤول أميركي كردستان العراق لكي يحذر (حدك) و(اوك) من مغبة إطالة النزاع. ثم تبع ذلك زيارة لوفد أميركي - تركي رفيع المستوى في ٢٥ كانون الثاني/ يناير من نفس العام.[٩٩]

في تموز/ يوليو عام ١٩٩٥ دعت الولايات المتحدة الطالباني ومسعود البارزاني لإجراء محادثات في واشنطن، إلا أن مسعود البارزاني رفض الدعوة. وكانت تلك إشارة إلى أن الزمان قد تغير بالفعل: فالولايات المتحدة هي التي كانت راغبة في التعامل علناً مع البارزانيين - وتلك كانت إشارة كان يستحيل التفكير فيها في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي - والبارزاني يرفض ذلك العرض. ويحتمل أن تردّد مسعود البارزاني في القبول كان يعود إلى شكوكه في دوافع الولايات المتحدة وكذلك عدم استعداده للمساومة مع الطالباني ولكي لا يقلل من خياراته. أما محاولة الولايات المتحدة الثانية

لبدء المفاوضات فقد جاءت في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ حينما تم استدعاء مسعود البارزاني إلى أنقرة لإجراء محادثات مع مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى روبرت بيلليترو، وذلك ربما بنية كبح تحوله نحو صدام حسين. وفي المقابل ذُكر أن مسعود البارزاني كان قد طالب بنوع من الانخراط الأميركي في الشمال.[١٠٠]

نقطة التحول المهمة الأخرى في العلاقات الكردية - الأميركية كانت جهود الوساطة التي بذلتها الولايات المتحدة، والتي اكتسبت زخماً بدءاً من تموز/ يوليو ١٩٩٨ فصاعداً، وهو ما عكس سياسة الولايات المتحدة إزاء العراق. لقد كانت الولايات المتحدة قلقة من الحوار الكردي مع بغداد وكانت تأمل في إعاقته. هذا بالإضافة إلى قلقها من أن يتطور الحوار الكردي الداخلي بشكل مستقل عن نفوذ الولايات المتحدة.[١٠١] إن إعلان النظام العراقي وكذلك المجموعات الكردية عن قرب التوصل إلى المصالحة جذب اهتمام الولايات المتحدة (وكان ذلك هو الغرض الأصلي من الإعلان). وكذلك لأن الولايات المتحدة كانت تفضل تجنّب شن هجوم على العراق، لذا بدت الورقة الكردية وسيلة مناسبة لتصعيد الضغط على بغداد. وأخيراً، وليس آخراً، قرار الولايات المتحدة بإزاحة النظام عن طريق المعارضة وضع الكرد، الذين كانوا يحملون مفتاح نجاح ذلك القرار، في دور محوري.

إن المصالحة بين الحزبين، بدعم من الولايات المتحدة، كانت وسيلة لتحقيق هدف السيطرة بشكل أفضل على الوضع في كردستان وبالتالي على العراق.

وقبل أن تحدث تلك المصالحة كان على الولايات المتحدة أن تتصالح مع (حدك)، الذي حظي في عام ١٩٩٦ بدعم بغداد ضد (اوك)، أي ضمنياً ضد الولايات المتحدة. كان البارزاني لا يزال غير متجاوب مع التلميحات الأميركية ليس بسبب خيانتها للكرد في الماضي ووقوفها إلى جانب (اوك) فحسب، بل كذلك بسبب افتقارها لسياسة واضحة إزاء شمال العراق.[١٠٢] وكخطوة تمهيدية أرسلت الولايات المتحدة وفداً برئاسة مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى ديفيد ولش، ورافقهم مراقب تركي، إلى حكومة إقليم كردستان في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٩٨، وذلك لإجراء محادثات منفصلة مع (حدك) و(اوك). وقد تُوِّجت الزيارة التي استغرقت أربعة أيام بدعوة مسعود البارزاني وجلال الطالباني لمتابعة المحادثات في واشنطن. وبخلاف المرة السابقة فقد قبل البارزاني

الدعوة هذه المرة موضحاً أن الولايات المتحدة وعدته بأنها سوف "تستمر في حماية شعب شمال العراق من بغداد" وأن العقوبات ضد بغداد لن تُرفع وأنه لن يتم تطبيع العلاقات الأميركية مع العراق. وبدا أن قرار البارزاني كان نابعاً من حاجته إلى تقليل الاعتماد على تركيا من أجل تقليل ضغطها من أجل محاربة PKK الناشط من خارج شمال العراق.[١٠٣]

بغداد من ناحيتها شجبت كالعادة زيارة الوفد الأميركي ودعوة واشنطن ووصفت ذلك بأنه تدخل أميركي في الشؤون العراقية الداخلية ووجهت رسالة شكوى إلى الأمم المتحدة.[١٠٤] ولكن لم يكن في إمكان بغداد إيقاف مسعود البارزاني، الذي كان حليفاً لها فيما مضى، من التحرك إلى المدار الأميركي. وعلى النقيض من ذلك كان على مسعود البارزاني أن يتعامل بحذر أكبر مع تركيا التي له معها شراكة وثيقة. فقد أشارت التقارير إلى توقيع اتفاقية مع تركيا في تموز/ يوليو ١٩٩٨ لتوحيد قواهما في هجوم مضاد ضد PKK في شمال العراق،[١٠٥] ونقلت إحدى الصحف التركية عن البارزاني قوله إن (حدك) سوف يستمر في قتال PKK سواء تلقى الدعم من تركيا أو لا.[١٠٦] وعلاوةً على ذلك قام مسعود البارزاني في طريق زيارته إلى واشنطن بزيارة إلى أنقرة استغرقت ثلاثة أيام لإجراء محادثات مع كبار المسؤولين الأتراك من بينهم نائب رئيس الوزراء بولند أجويد.[١٠٧] وبدا أن تركيا، التي كانت تخشى احتمال فقدانها الورقة الكردية حينما لم تتم دعوتها إلى واشنطن، كانت تسعى من خلال تلك المحادثات إلى إقناع البارزاني بعدم الميل بشكل كبير نحو الولايات المتحدة.

افتتحت قمة واشنطن في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ باجتماعين منفصلين لوزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت مع كل من مسعود البارزاني وجلال الطالباني كلٍّ على حدة، تلا ذلك اجتماع ضم الثلاثة. وكانت تلك المرة الأولى التي يجتمع فيها مسعود البارزاني وجلال الطالباني منذ أربعة أعوام. وعقب الاجتماع صرحت أولبرايت بأنهما "بدآ فصلاً جديداً من السعي للعمل من أجل شعبهما" وأكدت على أن "روح المصالحة المتجددة" ستسهل على الولايات المتحدة والآخرين مساعدة الكرد. وختمت أولبرايت تصريحها بالقول إن ذلك الاجتماع المشترك قد حدث بعد ستة أشهر من "المحادثات التحضيرية" مع الطرفين.[١٠٨] واختتم اجتماع القمة في ١٧ أيلول/

سبتمبر بتوقيع اتفاقية بين الحزبين الكرديين وتفاهم ضمني بينهما وبين إدارة الرئيس بيل كلينتون.[١٠٩]

في الوقت الذي أكدت فيه الاتفاقية التي وقعها مسعود البارزاني وجلال الطالباني وولش على "وحدة أراضي العراق الإقليمية" ولكنها ذكرت أيضاً تطلعات الكرد إلى "إعادة تشكيل العراق على أساس فيدرالي". إن اختيار كلمة "تطلعات" كان له مغزاه، وذلك لأن الولايات المتحدة كانت في الواقع تعارض الفيدرالية القومية في العراق.[١١٠] وأهم نقاط تلك الاتفاقية كانت: (١) تشكيل حكومة وبرلمان موحدين، (٢) ضمان سيطرة حكومة الإقليم على كل العائدات، (٣) إجراء انتخابات جديدة في الإقليم، (٤) حظر حركة "الإرهابيين"، بمعنى عدم توفير ملاذ لـPKK "في كامل إقليم كردستان العراق" ومنع PKK من "زعزعة وتقويض السلام أو من اختراق الحدود التركية".[١١١]

وقد حددت الاتفاقية جدولاً زمنياً يقوم خلاله (حدك)، الأفضل تمويلاً، بتقديم "مساعدة مالية مناسبة لـ(اوك) على أساس شهري" وذلك ابتداءً من الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، ونص الجدول الزمني كذلك على إجراء الانتخابات خلال عام. كما دعت الاتفاقية الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا والمجتمع الدولي بأسره إلى "الاستمرار في يقظته لحماية وتأمين الإقليم الكردي". وتقع النقطة الأخيرة في جذور أكثر القضايا إشكاليةً بالنسبة للكرد: من الذي سيضمن الحكم الذاتي الكردي؟ وعقب اجتماع القمة أكد كلّ من الطالباني والبارزاني على أن "الولايات المتحدة قد وعدت بردع التدخل العراقي في حال حدوثه، وأن تبقى ملتزمةً بحماية الشعب الكردي".[١١٢] وأعلنت مادلين أولبرايت بتردّد أن الولايات قد تردّ إذا ما "شكّل صدام حسين خطراً على الشعب العراقي، بما فيهم سكان الشمال". وزعم مسؤول كردي شارك في المحادثات في الولايات المتحدة أن تطمينات الولايات المتحدة كانت أقوى في الخفاء، وأن الولايات المتحدة قالت لهم بالتحديد: "سوف نحميكم كما نحمي الكويت" وذلك شرط تمسك الكرد بالاتفاقية الجديدة، وأن يبقوا قوات صدام خارج المناطق التي يسيطر الكرد، وأن لا يستفزوا صدام حسين لمجرد المطالبة بالتدخل الأميركي.[١١٣]

وبغض النظر عن ماهية تعليقات المشاركين بالضبط، فقد كانت قمة واشنطن على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لتدويل القضية الكردية. فمادلين أولبرايت كانت أرفع

مسؤول أميركي يجري محادثات علنية مع الكرد على الإطلاق. وشتان ما بين ذلك الوضع وبين الوضع السائد قبل ثلاثين عاماً من ذلك التاريخ حينما كانت الاتصالات بين الطرفين تتم بشكل سري. ومنذ حرب الخليج كانت اتصالات الولايات المتحدة مع الكرد تجري بالمشاركة مع جماعات المعارضة الأخرى. أما هذه المرة فقد استضافت الولايات المتحدة الكرد لوحدهم، لا بل علاوةً على ذلك فإن تركيا، التي كانت مشتركة في كل جهود الوساطة الأميركية السابقة، استُبعدت من تلك المحادثات التي أجرتها الولايات المتحدة لوحدها.

إن الجهود الأميركية لتحقيق المصالحة بين (حدك) و(اوك) وضمان حدوث تقارب بينهما وبين جماعات المعارضة العراقية المنفية استمرت بكامل زخمها في السنوات التي تلت ذلك. كما سعت الولايات المتحدة إلى خطب ود الكرد من خلال مبادرات رمزية – من قبيل إحياء الذكرى السنوية الحادية عشرة للهجوم الكيمياوي على حلبجة[١١٤] من قبل مجموعة حقوق الإنسان التابعة للكونغرس الأميركي والمسؤولين الأمريكيين الآخرين. وجاءت تلك الخطوة في تناقض صارخ مع موقفها اللامبالي عند حدوث قضية حلبجة في ١٩٨٨، وكانت تلك بشرى بحدوث تغير في الموقف الأميركي.

أما على الصعيد السياسي فإن اجتماع نائب الرئيس الأميركي حينها آل غور مع المسؤولين الكرد في واشنطن في ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ كان دفعة أخرى في العلاقات الرسمية للولايات المتحدة مع الكرد. وفي كلمات وجهها إلى المندوبين الكرد أكّد غور على الالتزام الأميركي "بحماية شعب كردستان العراق" (وليس "شعب الشمال" كما قالت أولبرايت).[١١٥] كما حثّ غور الطرفين على التسريع في تنفيذ اتفاقية واشنطن لعام ١٩٩٨ التي كانت تهدف إلى تطبيع العلاقات بين الحزبين. وكان الطالباني قد حضر ذلك الاجتماع ولكن مسعود البارزاني لم يحضره وأرسل نيابةً عنه صهره وابن أخيه نيجيرفان البارزاني الذي ترأس وفد حكومة إقليم كردستان. وتشير كل الاحتمالات إلى أن غياب مسعود البارزاني عن الاجتماع يعود إلى عدم ثقته بالدوافع والنوايا الأميركية (أي بمعنى رغبة غور في استخدام الكرد لصالح حملة ترشيحه للرئاسة عن طريق توجيه تحدي لصدام حسين). إن ثقة البارزاني بنفسه ورغبته في إبقاء الباب مفتوحاً أمام بغداد، بالإضافة إلى استخفافه بالطالباني عن طريق الإيحاء بأن نيجيرفان

البارزاني أكثر من نظير له، هي الأسباب التي دفعته الى عدم حضور ذلك الاجتماع.[١١٦]

إن إدارة كلينتون، من واقع إدراكها أن الكرد هم الأقوى وربما الأكثر جدارةً من بين الجماعات المعارضة لصدام حسين، بذلت جهوداً كبيرة لإحلال السلام بين (حدك) و(اوك). وبالفعل فإن إمكانيات الكرد في زعزعة الاستقرار كانت نبوءة تحققت حينما شارك الكرد بقوة في حرب العراق.

العد التنازلي للغزو الأميركي للعراق في ٢٠٠٣

إن الحدث الذي منح صناعة السياسة الخارجية الكردية دفعة قوية إلى الأمام، لا بل ومنح الكرد مكانة دولية، كانت حرب ٢٠٠٣ على العراق بقيادة الولايات المتحدة. في البدء بدا الكرد مترددين في المشاركة في الخطة الأميركية الكبرى، لأن كلا الحزبين (حدك) و(اوك) كانا متشككين من دعم ومحاولات الولايات المتحدة لتوحيد المعارضة العراقية بهدف الإطاحة بالبعث. فمن وجهة نظر الطالباني لم يكن الكرد طرفاً في محاولات الولايات المتحدة للإطاحة بصدام حسين، حيث صرح الطالباني قائلاً: "إن مفاوضاتنا مع الأميركيين تركزت على تحقيق المصالحة بين (حدك) و(اوك). وقد رفضنا أن نكون طرفاً في أي مؤامرة أجنبية تسعى لتحقيق ذلك الهدف".[١١٧] كما أكد مسعود البارزاني نفس وجهة النظر تلك حينما عبّر عن تحفظاته بشأن المعارضة الموجودة خارج العراق، حيث صرح قائلاً: "على المعارضة أن تكون داخل العراق، لأنه لا يمكن فرض أي معارضة على الشعب العراقي من الخارج".[١١٨] ومضى البارزاني ليؤكد أنه لن يسمح بأن تصبح "المنطقة الكردية نقطة انطلاق لتغيير النظام ما لم تكن هناك ضمانات مؤكدة بأن مستقبل العراق سيكون تعددياً ديمقراطياً وأنه سيكون هناك حل فيدرالي للقضية الكردية".[١١٩]

كان الكرد في تلك المرحلة مترددين في دعم الخطة الأميركية لأنهم كانوا يخشون أن تخونهم الولايات المتحدة كما فعلت في الماضي. و لم يرغبوا أيضاً في تحويل كردستان إلى قاعدة لنشاط مجاميع المعارضة العراقية، وهو ما يمكن أن يساهم في تعقيد الوضع الكردي أكثر، هذا إلى جانب رغبتهم في ترك الباب مفتوحاً أمام الحوار مع بغداد. لذا

تمثل تكتيكهم في المشاركة في اجتماعات المعارضة العراقية التي كانت تنظمها الولايات المتحدة لإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة دون تقديم أي التزام بأي خطة من شأنها أن تعرض السكان الكرد وسلامتهم التنظيمية للخطر.

التغير في الموقف الكردي جاء بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول على الولايات المتحدة، والتي صارت نقطة تحول في تاريخ العراق عموماً والكرد بصورة خاصة. إن أفكار الولايات المتحدة الضبابية حول مستقبل العراق لم تبدأ في التبلور إلا بعد تلك الحادثة وقادت الأمور نحو حرب العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣ وما نتج عنها من الإطاحة بالنظام البعثي من قبل التحالف الذي قادته الولايات المتحدة وكذلك تداعي النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للعراق.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ تمّ استدعاء برهم صالح – رئيس حكومة الإقليم لإدارة (اوك)– للقاء وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد.[١٢٠] إن تلك الدعوة غير الاعتيادية إلى البنتاغون كانت رسالة واضحة إلى الكرد بأن الولايات – هذه المرة – كانت تفكر بجدية في الإطاحة بالبعث. إلا أن ما غيّر موازين القوى كان اجتماعاً سرياً بين البارزاني والطالباني والرئيس جورج بوش الابن في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ ستكون له تداعيات مهمة على مستقبل العلاقات الكردية – الأميركية.[١٢١]

إن كل تلك التطورات دفعت بـ(حدك) و(اوك) إلى تجاوز خلافاتهما والشروع في رصّ الصفوف، أو كما وصفه هوشيار زيباري مسؤول مكتب العلاقات الخارجية لـ(حدك) قائلاً: "هناك أوقات ينبغي فيها عليك أن ترتب أمور بيتك قبل أن ينفجر".[١٢٢] واتخذ الحزبان، في معرض تلهفهما لإظهار موقف موحد قبل الحرب المتوقعة، خطوات ملموسة نحو المصالحة. فقد تمكّنا – وكأنما بفعل عصا سحرية – خلال عدة أشهر من تحقيق ما عجزا عن تحقيقه خلال عدة سنوات. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لمّح كل من البارزاني والطالباني إلى رغبتهما في الاشتراك في حرب ضد بغداد، حتى وإن عنى ذلك المخاطرة بمكتسبات عزيزة لعشر سنوات من الحكم الذاتي.[١٢٣] وتزايد التعاون بين الكرد والولايات المتحدة وذلك في أعقاب اندلاع القتال في أواخر ٢٠٠٢ بين القوات الكردية وأنصار الإسلام – وهي جماعة إسلامية كردية موالية لتنظيم القاعدة. جماعة أنصار الإسلام، التي كانت قد تأسست في كردستان قبل عام من ذلك التاريخ، دفعت

بـ(حدك) و(اوك) إلى السعي لضمان دعم الولايات المتحدة لمقاتلتها. وفي ذلك الوقت، وبقرار مشترك من (حدك) و(اوك) تمّ التوصل إليه في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، أعلن الطرفان عن نيتهما الانضمام إلى قوات الغزو التابعة للولايات المتحدة في الحرب الوشيكة على العراق. وبحلول ذلك الوقت كان ما يقرب من ٣٠٠٠ من البيشمركة قد تمّ تدريبهم من قبل القيادة الأوروبية للجيش الأميركي في هنغاريا للعمل مع قوات الولايات المتحدة.[١٢٤]

إن إدارة جورج بوش الابن، وفي مسعى منها لحشد التأييد الدولي وضمان تعاون الكرد، اختارت مجزرة حلبجة لتبرير الحرب الوشيكة وتغليفها. وفي ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٣، ولأول مرة في التاريخ، استقبل الرئيس جورج بوش ثلاثة من الكرد في المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض وذلك لجذب الأنظار إلى ذكرى الهجوم بالأسلحة الكيمياوية على حلبجة قبل ذلك بخمسة عشر عاماً. وفي اليوم التالي استهلّ بوش خطابه الإذاعي بالكلمات التالية: "صباح الخير. تصادف نهاية هذا الأسبوع مرور الذكرى الأليمة لشعب العراق. فقبل خمسة عشر عاماً أمر نظام صدام حسين بضرب قرية في العراق بالأسلحة الكيمياوية وتدعى حلبجة". وأخيراً، في ١٦ آذار/ مارس قام بوش بتذكير العالم بقوله: "في هذا اليوم بالذات قبل خمسة عشر عاماً شنت قوات صدام حسين هجوماً بالأسلحة الكيمياوية على قرية حلبجة العراقية". وتلا ذلك رسالة من البيت الأبيض مفادها أن "في عطلة نهاية الأسبوع الحالية نحن نحيي ذكرى ضحايا هجوم صدام حسين الوحشي بالأسلحة الكيمياوية على أهالي حلبجة، مدينة في شمال العراق، وقرى أخرى تمّت مهاجمتها في حملة الأنفال".[١٢٥] ورغم ما يبدو من السخرية الكامنة وراء استغلال مأساة حلبجة إلا أنها ساعدت في الواقع على ربط إدارة الرئيس بوش بشكل أوثق مع الكرد.

أما أثناء الحرب فقد لعب الكرد دوراً مهما وفريداً من نوعه. وتلك كانت المرة الأولى في تاريخ العراق الحديث التي يحارب فيها الكرد إلى جانب قوة غير مسلمة ولهدف يتخطى هدفهم في الحكم الذاتي. وقد ساهم الكرد بطريقتهم – وكان دوراً كبيراً بكل المقاييس – وهذه المرة ليس سراً بل في وضح النهار. و لم يكن بإمكان الولايات المتحدة من دون مساعدة الكرد أن تفتح الجبهة الشمالية بالتزامن مع الجبهة الجنوبية التي فتحتها

قوات التحالف. وبسبب قرار تركيا في اللحظة الأخيرة بعدم السماح للقوات الأميركية بالمرور عبر أراضيها تعيّن على قوات التحالف أن تخوض الحرب من دون تواجد قواته في شمال العراق. وقد ألقي بعبء معارك المشاة على عاتق البيشمركة الكرد. لقد لعب الكرد في معظم الأحوال دوراً رئيسياً في معارك المشاة فيما قامت الولايات المتحدة بتوفير الغطاء الجوي والمعلومات الاستخبارية. وقد تخلى الكرد في تلك الحرب عن نمطهم المعتاد المتمثل في القتال بالقرب من معاقلهم في الجبال، إذ تقدموا نحو السهول واحتلوا مدينتي الشمال الرئيسيتين الموصل وكركوك.

لقد أثبت (اوك) وإلى حدّ ما (حدك) أيضاً فائدتهما للولايات المتحدة بطريقة أخرى، وذلك تحديداً عن طريق محاربة عدوهما المشترك، أي جماعة أنصار الإسلام التي كانت الولايات المتحدة تعتقد أنّ لها صلات بتنظيم القاعدة وحتى مع البعث. ففي المعارك التي أعقبت المعارك الرئيسية مع القوات العراقية شنت القوات الأميركية وقوات (اوك) هجوماً أرضياً وجوياً مشتركاً بهدف طرد أنصار الإسلام من قواعدهم في القرى.[١٢٦] وبالفعل إن أهمية الدور الذي لعبه الكرد إنما تكمن في مجرد مشاركتهم بتلك الحرب. حيث لم تدعُ الولايات المتحدة ولا بريطانيا مجموعات المعارضة العراقية الأخرى للمشاركة في الحرب.

كما أن أداء الكرد في تلك الحرب كان بمثابة رصيد بالنسبة لهم في مواجهة تركيا. فقد أثبت الكرد حماستهم وولاءهم للولايات المتحدة، وهما ميزتان برزتا أكثر بسبب سياسة تركيا التي تركت الولايات المتحدة في وقت الضيق. إن موقف الولايات المتحدة إزاء الكرد كانت تحكمه على الدوام اعتبارات الحساسية التركية، ولكن ما قدّمه الكرد في الحرب هذه المرة، مقارنةً بما قدمته تركيا، جعل من الصعب تماماً على الولايات المتحدة أن تتجاهل الكرد لكي ترضي تركيا.

بإيجاز كانت الحرب فرصة ذهبية للكرد لكي يخلّفوا أثراً على الساحة المحلية والإقليمية والدولية. ومن موقع قوتهم هذا أصبح من السهل على الكرد أن يكثفوا مبادراتهم بهدف بناء الدولة وتطوير مشروعهم القومي.

الهوامش

1 – **الشرق الأوسط**، 6 كانون الأول/ ديسمبر 2000.
2 – اقتباس من كتاب جاريث ستانسفيلد **كردستان العراق: التطور السياسي والديمقراطية الناشئة**، نيويورك، 2003، ص14.
3 – للاطلاع على دور الجالية الكردية في أوروبا انظر: كندال نزان، "المنظور الأوروبي"، من كتاب **الهوية القومية الكردية: حقوق الإنسان والمكانة السياسية**، للمؤلفين تشارلز مكدونالد وكارول أوليري، مطبعة جامعة فلوريدا، 2007، ص237-45.
4 – رند رحيم فرانكي، "النتائج السياسية للعقوبات المفرضة على بغداد"، من كتاب **الهوية القومية الكردية: حقوق الإنسان والمكانة السياسية**، للمؤلفين تشارلز مكدونالد وكارول أوليري، مطبعة جامعة فلوريدا، 2007، ص142.
5 – لقمان محو، **القضية الكردية في العلاقات الخارجية الأميركية: كتاب وثائقي**، ويستبيورت، باراجير، 2004، ص543.
6 – حميد بوزأرسلان، **العنف في الشرق الأوسط**، برينستون، ماركوس وينر، 2004، ص21.
7 – قناة تلفزيون كردستان الفضائية الدولية، 13 كانون الثاني/ يناير 2000، ونقلت عنها البي بي سي.
8 – **فاينشال تايمز**، 27 تموز/ يوليو 1995.
9 – صحيفة **الحياة**، 23 تموز/ يوليو 1995.
10 – جريدة **العراق**، 4 شباط/ فبراير 1995، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 16 شباط/ فبراير 1995.
11 – وكالة الأنباء العراقية، 29 تموز/ يوليو 1995، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 1 آب/ أغسطس 1995.
12 – وكالة الأنباء العراقية، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**؛ جريدة **الثورة**، 30 تشرين الأول/ أكتوبر و5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998؛ جريدة **العراق** في 26 كانون الثاني/ يناير 1999، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.
13 – جريدة **العراق** في 11 شباط/ فبراير 1995؛ جريدة **القادسية** في 23 نيسان/ أبريل 1995.
14 – وكالة الأنباء العراقية في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995؛ إذاعة صوت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
15 – مجلة **الوسط**، 26 كانون الثاني/ يناير 1998. ولا يعرف في أي يوم عقد التكريتي تلك المحادثات مع الطالباني.
16 – من أكثر الكتب اطلاعاً وغنىً بالمعلومات عن PKK هو من تأليف الكاتب الكردي التركي عصمت ج. أمست

Ismet G. Imset, *The PKK: A Report on Separatist Violence in Turkey* (Ankara: Turkish Daily News Publications, 1992), p. 205. See also: David Romano, *The Kurdish Nationalist Movement: Opportunity and Identity* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2008), Chaps. 2-4.

17 – صحيفة **الحياة**، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997.
18 – جريدة **العراق**، 14 آذار/ مارس 1998.
19 – وكالة الأنباء العراقية، 10 آذار/ مارس 1999، ونقلت عنها بي بي سي في 16 آذار/ مارس 1999.

20 – جريدة **العراق**، 20 أيار/ مايو 1999. ولم يوضح المصدر ما إذا كانت تلك الكتب باللغة العربية أم الكردية.

21 – جريدة **الجمهورية**، 11 آذار/ مارس 1998؛ صحيفة **بابل**، 21 آذار/ مارس 1998، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.

22 – **الشرق الأوسط**، 11 أيار/ مايو 1998.

23 – صحيفة **الخليج** (النسخة الألكترونية)، 2 أيلول/ سبتمبر 1999.

24 – قناة كردستان الفضائية، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، ونقلت عنها بي بي سي.

25 – **الشرق الأوسط** (الطبعة الالكترونية)، 25 نيسان/ أبريل 1999.

26 – **الشرق الأوسط**، 22 أيار/ مايو 1999.

27 – صحيفة **طهران تايمز**، 1 آذار/ مارس 1997، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.

28 – كانت العلاقات بين إيران وPKK قد توثقت في 1986. (Isemt, The *PKK*, p. 205). وفيما يتعلق بدعم إيران المتقطع لـPKK انظر:

Michael Gunter, *The Kurds and The Future of Turkey* (Houndmills: Macmillan, 1997), pp. 94-7.

29 – للاطلاع على مناقشة للسياسة التركية، انظر:

Michael Gunter, *The Kurds and The Future of Turkey*.

وكذلك: وهرام بطرسيان، **سياسة تركيا تجاه كردستان العراق وأميركا**، دهوك، جامعة دهوك، 2008.

30 – بطرسيان، **سياسة تركيا تجاه كردستان العراق**، ص17.

31 – كان (حدك) و(اوك) يتهمان تركيا في بعض الأحيان بإلحاقها "الضرر بالقرى الكردية في شمال العراق" خلال عملياتها ضد PKK.

Kamal Kirisci and Gareth M, Winrow, *The Kurdish Question and Turkey* (London: Routledge Curzon, 2004), p. 162.

32 – لم تكن تركيا مهتمة بإحلال السلام الرئيسي بين الحزبين بل في تعاونهما معها ضد PKK. (انظر: بطرسيان، **سياسة تركيا تجاه كردستان العراق**، ص15).

33 – إذاعة صوت كردستان العراق، 16 كانون الثاني/ يناير، 9 آذار/ مارس، 4 نيسان/ أبريل 1997، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.

34 – عصمت، *The PKK*، ص188.

35 – كونتر، *The Kurds...*، ص89-92.

36 – رسالة لأحد النشطاء الكرد إلى الكاتبة في 14 أيلول/ سبتمبر 2010. والناشط الكردي الذي لعب دور الوسيط بين PKK و(حدك) في أواسط تسعينيات القرن الماضي ذكر لي أن (حدك) كان يساعد في بعض الأحيان مقاتلي PKK الذين كانت تحاصرهم القوات التركية عن طريق تزويدهم بملابس البيشمركة. كما كان (حدك) يوفر العلاج لجرحى PKK في مستشفياته.

37 – تشير التقارير إلى أن أولى الاتصالات بين (اوك) وPKK تمت عن طريق إبراهيم أحمد في أوروبا. (مقابلة تلفونية مع ناشط كردي، ومخاطبات شخصية، تشرين الأول/ أكتوبر 2010).

38 – **إنترناشيونال هيرالد تريبيون**، 19 أيار/ مايو 1997؛ وكالة الأنباء الفرنسية في 25 أيار/ مايو 1997، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 29 أيار/ مايو 1997؛ مجلة **الوسط** في 26 أيار/ مايو 1997؛ **ميدل إيست إنترناشيونال**، 30 أيار/ مايو 1997.

39 – صحيفة **الصباح** التركية في 29 أيار/ مايو 1997، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**؛ وكالة أنباء الأناضول (أناضوليا) في 10 حزيران/ يونيو 1997، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**. عبد الله أوجلان زعيم PKK نفى العدد المذكور للقتلى وصرح أن عدد قتلى PKK لغاية 27 أيار/ مايو لم يتجاوز 30 قتيلاً على النقيض من 1850 قتيلاً الذين تحدثت عنها تركيا. قناة تلفزيون ميديا الفضائية في 27 أيار/ مايو 1997، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**. الصحفي التركي عصمت ج. أمسيت نوه بأن الصحف التركية اعتادت تضخيم أرقام الإصابات من أجل الرأي العام.

Kevin McKernan, *The Kurds* (New York: St Martin's Press, 2006), p. 66.

40 – أوجلان في تصريح له لقناة تلفزيون ميديا في 27 أيار/ مايو 1997، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.

41 – **لوموند**، 22 أيار/ مايو 1997.

42 – لمعرفة دقائق النزاع بين (حدك) وPKK على أنه جزء من الفكر القبلي، انظر:

Hussein Tahiri, *The Structure of Kurdish Society And The Struggle for A Kurdish State* (Costa Mesa, CA: Mazda, 2007), PP.309-263 .

43 – إذاعة صوت كردستان العراق في 15 أيار/ مايو 1996، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.

44 – المصدر السابق.

45 – **النهار**، 4 حزيران/ يونيو 1997، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 9 حزيران/ يونيو 1997.

46 - *Turkish Probe*, 30 May 1997.

47 – إذاعة صوت كردستان العراق في 20 حزيران/ يونيو 1997، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.

48 – رومانو، **الحركة القومية الكردية**، ص125.

49 – **ميدل إيست إنترناشيونال**، 30 أيار/ مايو 1997.

50 – **لوموند**، 22 أيار/ مايو 1997.

51 – قناة تلفزيون ميديا في 27 أيار/ مايو 1997.

52 – **صوت العراق الثائر** في 10 تموز/ يوليو 1997، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**؛ **السفير** في 12 تموز/ يوليو 1997، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**؛ **الشراع** في 14 تموز/ يوليو 1997.

53 – وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية في 23 أيلول/ سبتمبر 1997، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.

54 – **إنترناشيونال هيرالد تريبيون**، 26 أيلول/ سبتمبر 1997؛ Middle East Broadcasting Centre Television, 27 September 1997، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.

55 – وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية في 27 أيلول/ سبتمبر 1997، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.

56 – **لوموند** في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1997.

57 – **المجلة** (لندن، أسبوعية)، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1997.

58 – **ميدل إيست إنترناشيونال**، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1997؛ **بابل** في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1997، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.

59 – Middle East Broadcasting Center TN في 25 تشرين الأول/ أكتوبر، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**؛ **إنترناشيونال هيرالد تريبيون**، 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1997.

60 – **صحيفة الحياة**، 13 تموز/ يوليو 1999، ونقلت عنها بي بي سي في 15 تموز/ يوليو 1999.

61 – إذاعة صوت كردستان العراق، 15 أيار/ مايو 1999، ونقلت عنها بي بي سي؛ **الوسط**، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999.

62 – **أناضوليا**، 23 أيلول/ سبتمبر 1999، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 26 أيلول/ سبتمبر 1999.

63 – كان لـ(حدك) و(اوك) ممثلون في أنقرة منذ عام
1991. Michael Gunter, "Turkey's New Neighbor, Kurdistan" in *The Future of Kurdistan In Iraq*, eds., Brendan O'Leary, John McGarry, and Khalid Salih (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2005), P. 224.

64 – وكالة أنباء الأناضول، 20 آذار/ مارس 2000، ونقلت عنها البي بي سي.

65 – أثناء زيارتي إلى المنطقة بعد عدة سنوات رأيت تجمعاً كبيراً لعناصر PKK.

66 – أناضوليا، 12 كانون الثاني/ يناير 1999، ونقلت عنها البي بي سي في 14 كانون الثاني/ يناير 1999.

67 – إذاعة صوت شعب كردستان في 18 شباط/ فبراير 1999، ونقلت عنها بي بي سي في 20 شباط/ فبراير 1999.

68 – أسوشيتيد بريس في 22 شباط/ فبراير 1999.

69 – وكالة أنباء الأناضول في 25 تموز/ يوليو 2000، ونقلت عنها بي بي سي.

70 – قناة تلفزيون كردسات الفضائية في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2000، ونقلت عنها بي بي سي.

71 – بطرسيان، **سياسة تركيا...**، ص 20-1.

72 – **تركمن إيلي** (أربيل)، 22 آذار/ مارس 2000، ونقلت عنها بي بي سي؛
Liam Anderson and Garith Stansfield, *Crisis In Kirkuk: The Ethnopolitics and Compromise* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2009), p. 126.

73 – قناة كردستان الفضائية، 28 آذار/ مارس 2000، ونقلت عنها بي بي سي

74 – وكالة أنباء الأناضول، 14 تموز/ يوليو 2000، و نقلت عنها بي بي سي.

75 – **الشرق الأوسط**، 24 آذار/ مارس 1997، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 26 آذار/ مارس 1997؛ **الملف العراقي**، نيسان/ أبريل وأيار/ مايو وتموز/ يوليو 1997؛ مؤسسة الإرسال العراقية، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1997.

76 – رجائي فايد، **تحولات الشخصية الكردية نحو الحداثة**، دهوك، مركز الدراسات الكردية وحفظ الوثائق، 2008، ص 44-6.

77 – للاطلاع على محاولات إزالة صفة الشرعية تلك من قبل البعث السوري انظر:
Jordi Tejel, *Syria's Kurds: History, Politics and Society* (London, Routledge, 2009), pp. 56-62.

78 – وكان هذا ينطبق على الأتراك والإيرانيين.

79 – انظر على سبيل المثال النقد الذاتي اللاذع للموقف العربي في:
Joe Stork and Sally Ethelson, "Politics and Media in The Arab World: An Interview With Hisham Milhem", *Middle East Report* 180 (1993), 16-9.

80 – انظر ملاحظة مايكل كونتر بأن "العديد من العرب كانوا يعتبرون الكرد خونة لدعمهم الولايات المتحدة في حرب 2003. ومن ناحية أخرى يرى العديد من الكرد العرب على أنهم شوفينيون يعارضون الحقوق الكردية". انظر:
Michael Gunter, " Federalism And The Kurds of Iraq: The Solution or The Problem?" in *The Kurds: Nationalism and Politics*, eds, Faleh A. Jabar and Dawod Hosahm (London: Saqi, 2006), P. 231.

81 – وينطبق ذلك بشكل خاص على صحيفتي **الحياة** و**الشرق الأوسط**.

82 – صابر علي أحمد، **القذافي والقضية الكردية**، دار الملتقى للنشر، 1991. وخلال زيارة رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان إلى ليبيا في تشرين الأول/ أكتوبر 1996 تمادى القذافي بحيث أعلن التالي: "إن دولة كردستان يجب أن تأخذ موقعها في مسار الدول تحت شمس الشرق الأوسط". (**نيويورك** =

= **تايمز**، 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996؛ وكذلك انظر:
Michael Gunter, "Qaddafi Reconsidered", *Research Note* 21, 26 February, No. 1, 2001.

83 – **الشرق الأوسط**، 26 شباط/ فبراير 1997.

84 – **ميدل إيست إنترناشيونال**، 16 أيار/ مايو 1997؛ **الوسط**، 16 حزيران/ يونيو 1997.

85 – للاطلاع على الانتقادات الموجهة إلى الملتقى المذكور، انظر:
Suraqiyya (London, Weekly), 31 August 1998.

86 – **الحياة**، 22 أيار/ مايو و6 حزيران/ يونيو 1998؛ **ميدل إيست ميرور**، 27 أيار/ مايو 1998؛ **الشرق الأوسط**، 2 حزيران/ يونيو 1998، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 9 حزيران/ يونيو 1998؛ **الاتحاد** الإماراتية، في 5 حزيران/ يونيو 1998، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.

87 – قناة تلفزيون كردستان الفضائية، 11 حزيران/ يونيو 2000، ونقلت عنها بي بي سي؛ إذاعة دمشق في 21 و22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، ونقلت عنها بي بي سي.

88 – **الشرق الأوسط**، 6 كانون الثاني/ يناير 2000، ونقلت عنها صحيفة **ميدل إيست ميرور**.

89 – إن الوصف الأنثروبولوجي التالي قد ينطبق أيضاً على النطاق السياسي: "إن علاقة الزبون– صاحب المؤسسة... يمكن تعريفها كعلاقة صداقة بين شخصين ذات طبيعة مؤسساتية واسعة وفيها يستخدم أحد الأطراف ممن ذو مكانة اجتماعية واقتصادية أعلى، وهو صاحب المؤسسة، نفوذه ومصادره لتوفير الحماية أو المنفعة لفرد (زبون) ذي مكانة أدنى، والذي يرد من ناحيته بتوفير الدعم العمومي والمساعدة بما فيها الخدمات الشخصية لصاحب المؤسسة" (من كتاب جيمس سكوت:
Patron-Client Politics and Political Changes in Southeast Aisa, American Political Sience Review 66, No.1 (1972), 113-91.

90 - David Mack, "The United States Policy and Iraqi Kurds", in *Kurdish Identity: Human Rights and Political Status*, eds. Charles G. MacDonald and Carole A. O'Leary (Gainsville: University Press of Florida, 2007), p. 117.

في عام 1999 صرح الرئيس الأميركي بيل كلينتون أمام الكونغرس بأن السياسة الأميركية كانت تهدف إلى "عراق موحد تعددي وديمقراطي" ولكنه لم يذكر الفيدرالية. (Meho, *The Kurdish Question*, p. 624).

91 – أما بالنسبة للجمهور الأميركي فلم يكن بعضهم يعرف من هم الكرد أصلاً. وحينما كانوا يسألون أحدهم كان يجيب بأن الكرد هي محطة إذاعة أو فرقة موسيقية أو لغة. (McKiernan, *The Kurds*, p. 164).

92 – المصدر السابق.

93 - Peter Galbrith, *The End of Iraq: How American Incompetence Created A War Without End* (New York: Simon & Schuster, 2006), pp. 29-35 .

94 - Romano, *The Kurdish Nationalist Movement*, p. 202.

ويمضي الكاتب إلى الاقتباس عن أحد أعضاء الكونغرس هو بول فيندلي الذي نشر مقالةً في نهاية عام 1988 يدعو فيها إلى تحسين العلاقات مع بغداد.

Paul Findly, "The US Stake IN Good Relations with Baghdad", Washington Report on *Middle East Affaires* (December 1988), p. 15; Romano, *The Kurdish Nationalist Movement*, P. 203;

95 - Khalid Salih, "Iraq and The Kurds: A Bibliographic Essay", *Digest of Middle East Studies* 4 (1995), pp. 24-39.

96 – مقتبس من المصدر السابق، وفيما بعد انتقد السيناتور الديمقراطي دينيس دي كونيسيني عن ولاية أريزونا موقف إدارة بوش الأب حول القضية الكردية وتساءل قائلاً: "أين ذهبت المبادئ؟"، وتبعه سيناتور ديمقراطي آخر عن ولاية كاليفورنيا هو آلان كرانستون حينما صرح قائلاً: "إذا كان صدام هو هتلر إذن فينبغي علينا أن ندعم الكرد" (Meho, *The Kurdish Question*, pp. 116-28, 149).

97 - Jon Lee Anderson, "Mr. Big", *The New Yorker*, 5 February 2007, P. 53.
98 - Peter Galbraith, "Saddam's Documents: A Report to the Committee on Foreign Relations United States Senate" (Washington, DC: Government Printing Office, 1992), pp. 1-8.

99 – إذاعة صوت كردستان العراق، 25 كانون الثاني/ يناير 1995، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 26 كانون الثاني/ يناير 1995.

100 – **ميدل إيست ميرور**، 26 أيلول/ سبتمبر 1996.

101 – حول بداية التقارب الحقيقي انظر الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب وكذلك: Stansfield, *Iraqi Kurdistan*, p. 100.

102 – حول النقطة الأخيرة انظر: **توركيش ديلي نيوز**، 7 آب/ أغسطس 1998.

103 – فرانس برس، 20 تموز/ يوليو 1998، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 21 تموز/ يوليو؛ **توركيش ديلي نيوز**، 7 آب/ أغسطس 1998؛ **الوسط** 14 أيلول/ سبتمبر 1998.

104 – وكالة الأنباء العراقية، 24 تموز/ يوليو 1998، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.

105 – وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 19 تموز/ يوليو 1998، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.

106 – **توركيش ديلي نيوز**، 7 آب/ أغسطس 1998.

107 – وكالة أنباء الأناضول، 2 أيلول/ سبتمبر 1998، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 3 أيلول/ سبتمبر 1998؛ مجلة **العالم** (أسبوعية، لندن)، 5 أيلول/ سبتمبر 1998.

108 - Meho, *The Kurdish Question*, p. 525.
109 - Stansfield, *Iraqi Kurdistan*, pp. 100-2.
110 - Rahif Chandrasekaran, *Imperial Life in the Emerald City* (New York: Alfred A. Knopf, 2007), p. 242.

بعد حرب العراق في 2003 تصالحت الولايات المتحدة مع تلك الفكرة.

111 – **الشرق الأوسط** (طبعة الإنترنت)، 19 أيلول/ سبتمبر 1998؛ **ميدل إيست ميرور**، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1998.

112 – **الاتحاد** الإماراتية، 19 أيلول/ سبتمبر 1998، ونقلت عنها **الديلي ريبورت** في 22 أيلول/ سبتمبر 1998؛ **الشرق الأوسط**، 19 أيلول/ سبتمبر، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.

113 – مقالة بعنوان "الاتفاقية الكردية تؤشر إلى التزام جديد من قبل الولايات المتحدة" للكاتب آلان ماكوفسكي في مجلة *Policy Watch*, 29 September 1998.

114 – **ملف نشرة الإعلام الهوائي**، 16 آذار/ مارس 1999.

115 – قناة تلفزيون كردستان الفضائية، 27 حزيران/ يونيو 2000، ونقلت عنها بي بي سي. وبحسب (اوك) فإن آل غور وعد بتوفير الحماية للمناطق "المحررة" من كردستان. (قناة كردسات الفضائية، 27 حزيران/ يونيو 2000، ونقلت عنها بي بي سي).

116 – نقل (اوك) عن مصدر في (حدك) قوله إن مسعود البارزاني لم يكن يرغب في لقاء الطالباني لمناقشة المشاكل. (**كردستاني نوى**، طبعة الإنترنت، 9 تموز/ يوليو 2000، ونقلت عنها بي بي سي).

117 – **القدس العربي**، 22 أيلول/ سبتمبر 1998.

118 – **الشرق الأوسط** (طبعة الإنترنت)، 19 أيلول/ سبتمبر 1998.

119 – **الشرق الأوسط**، 22 أيار/ مايو 1999.

120 – انظر: McKiernan, *The Kurds*, p. 179.

121 – المعلومات المتعلقة بالاجتماع كان قد تم تسريبها إلى مصدر مجهول من قبل أحد المشاركين.

122 - *Time Euroup*, 12 September 2002, P. 32.

123 – إلا أن الحزبين رفضا في تموز/ يوليو 2002 طلباً من السي آي إيه إقامة مقرات لها في كردستان.

124 - *The Scotsman* (Edinbrough, Daily), 15 February 2003.

125 – مشروع شيفيلد "كيف تحولت مدينة حلبجة المنسية لتصبح قاعدة انطلاق الحرب على العراق" http//projectsheffield.wordpress.com/؛ وانظر كذلك: بي بي سي، 16 آذار/ مارس 2003؛ **والديلي تلغراف**، 17 آذار/ مارس 2003. "في أوائل آذار/ مارس 2000 قرر الكونغرس ومجلس الشيوخ إحياء ذكرى حلبجة وحملات الأنفال" Meho, *The Kurdish Question*, p. 397.

126 – للمزيد من التفاصيل انظر:

Quil Lawrence, *Invisible Nation: How the Kurds Quest for Statehood Is Shaping Iraq and the Middle East* (New York: Walker, distributed by Machmilan, 2008), pp. 170-81.

١٤

من ضحايا إلى منتصرين

يرى عالم الاجتماع ميروسلاف هورش أن الحركة القومية في "الأمم الصغيرة" تمر في تطورها بثلاث مراحل هي: أ- مرحلة الاهتمام الأكاديمي؛ ب- مرحلة الاهتياج الوطني؛ ج- قيام الحركة القومية الجماهيرية. ويذكر هورش أنه في المرحلة الثالثة "الوعي القومي يصبح الشغل الشاغل للجماهير العريضة... وتصبح للحركة القومية بنية تنظيمية تمتد على طول البلد".[١] ولا تنطبق هذه الخاصية إلا جزئياً على الحالة الكردية لأن المثقفين، وهم الذين سوف يقودون التطور في المرحلة (أ) حسب نظرية هورش، لم يدخلوا المشهد إلا في وقت متأخر بسبب العقبات الكبيرة التي وقفت في طريقهم. ورغم ظهور وعي قومي كردي قوي بحلول نهاية القرن العشرين، إلى جانب بنية تنظيمية راسخة، إلا أنهما كانا يتواجدان في قسمين منفصلين، وهو ما أصبح يعرف بالنتيجة بـ"بلاد البارزاني" و"بلاد الطالباني" والذي كوّن صورة مكسورة للأمة.

مع بداية القرن الواحد والعشرين بدأ المشروع القومي الكردي يظهر علامات على النضج وذلك في أعقاب تراصف عوامل عدة داخلية وخارجية: التدهور المنتظم للنظام البعثي وما نجم عنه من ضعف للدولة العراقية؛ انتهاء الحرب الأهلية الكردية وعملية التطبيع البطيئة التي جاءت في أعقابها؛ وتقارب المصالح الذي ظهر لأول مرة في التاريخ بين قوة عظمى هي الولايات المتحدة وبين الكرد؛ والتغير التدريجي في موقف

المجتمع الدولي إزاء قدسية الحدود بعد انهيار الاتحاد السوفييتي؛ والأهم منه هو زوال الدولة البعثية في ٢٠٠٣.

إن من أحد التفسيرات المهمة لبروز شبه الدول الكردية هو الانحطاط المستمر للدولة العراقية البعثية في حقبة التسعينيات. وبالفعل، بعد أكثر من عقد من بقاء كردستان خارج سيطرة الحكومة المركزية كان في الإمكان رؤية اختلافات كبيرة بين تلك المنطقة والمركز. بعض تلك الخلافات كانت متأصلة بينما كانت الخلافات الأخرى انتقالية، وكانت نتيجة للظروف المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة.

أحد أبرز تلك الخلافات تمثل في أنه فيما كانت الأنشطة السياسية في وقت من الأوقات مجمّدة في الوسط كانت المنطقة الكردية تعجّ بها. وعلاوةً على ذلك، في الوقت الذي كان هناك حزب وحيد هو حزب البعث يحتكر السلطة في الوسط، كانت توجد في كردستان العراق مجموعة من الأحزاب والمجموعات السياسية والمصالح الخارجية تتنافس على النفوذ في كردستان العراق، وهو ما ساهم في تعزيز الديمقراطية فيها بطريقة أو بأخرى. أحد المؤشرات على ذلك التفاوت بين المنطقتين كان يظهر في الإعلام، ففيما كان الإعلام في الوسط محتكراً من قبل البعث، كان الإعلام في الشمال الكردي مملوكاً من قبل عدد من الأحزاب السياسية الرئيسية، فكان لذلك أكثر تنوعاً. كما كان الكرد يتمتعون بوصول غير مقيّد إلى الإنترنت (إذا ما كان الوصول إليه ممكناً) وإلى القنوات التلفزيونية الفضائية – وهو الإعلام الذي لم يكن بإمكان العراقيين في الوسط والجنوب إلا أن يحلموا به.[٢]

أما من الناحية الاقتصادية فقد كان الكرد أفضل حالاً بكثير من الناس في مناطق العراق الأخرى، وذلك لأن تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء الذي تم الاتفاق عليه في ١٩٩٦ كان يتم بإشراف الأمم المتحدة. وفي الحقيقة كان برنامج الأمم المتحدة في كردستان – والذي بموجبه كانت المنطقة لها حصة تبلغ ١٣٠ مليون دولار من المليار دولار التي كان يتسلمها العراق – من أكبر برامجها في العالم.[٣] هذا بالإضافة إلى خمس عشرة منظمة دولية كانت منخرطة بنشاط في برنامج إعادة تأهيل المنطقة.[٤] كما شهد دخل المنطقة نمواً كبيراً حينما تحولت كردستان العراق لتصبح المنفذ الرئيسي للتجارة والتعاملات الاقتصادية العراقية مع العالم الخارجي. فبحسب أحد المراقبين كانت المنطقة

تشهد ازدهاراً لم يسبق له مثيل.[٥] إن ميزان القوى الجديد كان شاهداً حياً على نجاح الكرد في بناء شبه دولتهم.

إن المعاينة الدقيقة للمشهد الكردي تكشف لنا أنه منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي كانت هناك عمليتان متزامنتان تكمل إحداها الأخرى تجريان على الأرض في كردستان العراق: من ناحية كانت هناك عملية المصالحة البطيئة بين الحزبين المتحاربين، والتي ساهمت في تعزيز ثقافة السلام على حساب ثقافة المواجهة في المجتمع الكردي، ومن ناحية أخرى كان هناك نشاط مكثف يشتمل على حوار قومي كردي وتطور نظام من الرموز المتعلقة بالفكر القومي وثقافة الدولة. وبحلول الوقت الذي اندلعت فيه آخر حروب الكرد ضد بغداد في ٢٠٠٣، كانت حكومة إقليم كردستان قد طورت كل البهارج المتعلقة بشبه الدولة، والتي ستشهد دفعة كبيرة إلى الأمام في أعقاب تلك الحرب. ورغم أن التطورات السياسية لعراق ما بعد صدام حسين تقع خارج نطاق بحث هذا الكتاب، إلا أن هذا الفصل يتناول عملية بناء الدولة الكردية كاستمرارية، لأن عملية كتلك لا تتوقف في لحظة معينة بل يجب تناول المراحل الأطول لحدوثها من أجل استكشافها.

البحث عن الذات الكردية

إن الشرط الضروري لبناء الدولة هو وحدة الهدف بين النخب القائدة. ولكي يتحقق ذلك كانت المجموعات الكردية المختلفة في حاجة إلى أن تضع خلافاتها التي عمّقتها الحرب الأهلية جانباً. وبالفعل، بالتزامن مع جهود الوساطة من قبل القوى الخارجية اتخذ الكرد أنفسهم خطوات في سبيل المصالحة. وفي تلك الأثناء كانت هناك عملية بحث بطيئة عن الذات في طور الحدوث.

كردستان العراق كانت تبدو للمراقب الخارجي كمجموعة متلونة في تشكّل وإعادة تشكّل مستمرة من التحالفات والمنافسات. ظل الحزبان الرئيسيان (حدك) و(اوك) اللاعبين الرئيسيين بعد الحرب الأهلية إلى جانب الجماعات الإسلامية ومجموعة يسارية شيوعية والمنظمات التركمانية وحزب العمال الكردستاني التركي. إلا أنّ تركيز هذا

الفصل سيكون على الحزبين الرئيسيين فقط.

ظلت العلاقات بين (حدك) و(اوك) على حالها من التوتر حتى بعد فترة طويلة من انتهاء الحرب الأهلية، إلا أنهما لم يلجآ في أي مرحلة إلى العنف العسكري كما حدث في الفترة ١٩٩٤–١٩٩٦. إن انعدام المواجهة بين الطرفين لم يكن مردّه الصداقة المفاجئة بينهما، بل كان على الأرجح الضغط الشعبي. فقد دعت إحدى الشخصيات الكردية المنخرطة في جهود الوساطة بين الحزبين، وهو عزيز محمد (السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي)، على سبيل المثال، الحزبين إلى التحلي بالمسؤولية وتصحيح نهجهما والتوقف عن لوم الأطراف الخارجية بسبب محنتهما. فمن وجهة نظر عزيز محمد، لو لم يحدث القتال بين الأحزاب الكردية لما تمكنت المخابرات العراقية والتركية والإيرانية من اختراق كردستان العراق.[٦]

أما فيما يتعلق بالحزبين، (حدك) و(اوك)، فقد بدا أنهما قد أدركا أن القتال لن يخدم مصالحهما وكذلك مصلحة القضية الكردية أيضاً. ولهذا شرعا في اتخاذ خطوات المصالحة مع تنافسهما في نفس الوقت على الفوز بعقول وقلوب الكرد عن طريق تعزيز المشروع القومي الكردي وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

لقد كان عام ١٩٩٨ عام بداية الفترة التي تميزت ببذل جهود مكثفة للمصالحة بين الحزبين (حدك) و(اوك) – على نقيض فترة الأعوام الأربعة التي سبقت ذلك التاريخ. إن مبادرة المصالحة الحقيقية الشاملة بين الحزبين جاءت من جلال الطالباني الذي كان في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ قد بعث برسالة إلى مسعود البارزاني يطالب فيها بوضع حد "لتكريد الحرب في كردستان" والعمل "لتوحيد الحكومة في إقليم كردستان".[٧] لقد جاءت خطوة الطالباني هذه بعد عامين من تحقيق (حدك) المنافس التفوق من النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية. إن هذا التفوق، ومحاولات الطالباني غير المجدية لتجاوزه عن طريق الوسائل العسكرية، أقنعه دون شك باللجوء إلى الطرق السلمية لتحقيق بعض المكاسب. ورغم شكوكه إزاء نوايا الطالباني الحقيقية ردّ مسعود البارزاني بشكل إيجابي وإن كان لمجرد الرضوخ للضغط الشعبي.

كانت العلاقات بين (حدك) و(اوك) حتى بدايات عام ٢٠٠٠ تسير على خطوط متوازية. فقد استمر الحزبان، على أحد المستويات، في التحرك نحو الحوار وعملية

المصالحة وتطبيع العلاقات، بينما ظل التنافس والصراع على المستوى الآخر على أشدّه بينهما، وإن لم يصل حدّ القتال الفعلي. إن جهود المصالحة، التي كانت – حسب قول مسؤول رفيع المستوى في (حدك) – قد بدأت في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٨ باجتماعات أسبوعية[٨] اشتملت على تبادل الرسائل بين الطالباني والبارزاني، وكذلك تبادل السجناء، وعمليات بناء الثقة، واتخاذ خطوات مشتركة في أوروبا والولايات المتحدة، وتنسيق النشاطات بين مكاتب العلاقات الخارجية للحزبين. وكان مستوى التعاون قد وصل أعلى نقطة له منذ بداية الحرب الأهلية في ١٩٩٤.[٩]

في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ التقى مسعود البارزاني وجلال الطالباني قرب معقل (حدك) في صلاح الدين بكردستان. هذا الاجتماع – الذي كان الأول من نوعه في كردستان العراق بعد أربعة أعوام من القتال – كان يهدف إلى تهيئة الأرضية للمصالحة بين الحزبين وتوحيد الصفوف الكردية. إحدى نتائج الاجتماع كان قرار وقف الحملات الدعائية المضادة بين الطرفين، فيما كانت النتيجة الإيجابية الثانية هي تحويل ٦٠ مليون دينار عراقي من (حدك) إلى (اوك)، وكانت تمثّل حصته من العوائد الجمركية التي كان يجمعها (حدك) على البضائع القادمة من تركيا.[١٠]

اتخذ الحزبان خطوة أخرى نحو الأمام في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ حين أنشآ "غرفة عمليات مشتركة" للتعامل مع الإرهاب في المنطقة، أي بالتحديد مقاتلة أنصار الإسلام.[١١] وبعدها، في ٨–٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، عقد مسعود البارزاني وجلال الطالباني اجتماعاً في "سه ري ره ش" في كردستان حيث وقعا على "اتفاقية تاريخية" لحل خلافاتهما والاتفاق على "عراق ديمقراطي فيدرالي". وبعد ذلك بأيام قليلة، في ٢٣ أيلول/ سبتمبر، نشر (حدك) و(اوك) مسودة للمشروع الفيدرالي المشترك الذي تسبّب على الفور في صدور تحذيرات من الزعماء الأتراك الذين كانوا يخشون أن تشجّع الحملة العسكرية الأميركية على العراق الكرد على إعلان دولتهم المستقلة. والأهم من ذلك كله ما حدث في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، حينما اجتمع المجلس الوطني الكردستاني – الذي كان قد أصيب بالشلل مدة ثمانية أعوام – وبمشاركة كلا الحزبين وقادتهما هذه المرة. وفي تلك المناسبة أرسل أحد عشر عضواً من أعضاء الكونغرس الأميركي رسالة مشتركة إلى مسعود البارزاني لتهنئته على

تلك الخطوة وإعادة تأكيد دعمهم للتجربة الديمقراطية في كردستان العراق. وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٣، وفي إشارة إلى المصالحة النهائية، قرر كل من (حدك) و(اوك) أن يفتحا مقراتهما في مناطق الحزب الآخر.

إن على المرء، من أجل عرض صورة متوازنة، الإشارة إلى أن الحزبين، رغم استمرار عملية السلام بكامل قوتها، ظلا عالقين في سلسلة من الخلافات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية. فالمنطقة الخاضعة لسيطرة (حدك) كانت أفضل حالاً من المنطقة الخاضعة لسيطرة (اوك). فـ(حدك) كان يسيطر على محافظتي دهوك وأربيل اللتين يقدر عدد سكانهما بمليون و٨٠٠ ألف نسمة، بينما كان (اوك) يسيطر على محافظة السليمانية التي يقدر عدد سكانها بمليون ونصف المليون نسمة. المنطقة التي كانت تحت سيطرة (حدك) كانت تحاذي تركيا، وهو ما يعني أن مرور بضائعها والعوائد المتحصلة من الجمارك كانت كبيرة جداً (تشير أحد التقديرات إلى أنها كانت تصل إلى مليون دولار يومياً).[١٢] وهكذا كانت بلاد البارزاني أفضل حالاً من الناحية الاقتصادية من بلاد الطالباني، وكانت طرق المواصلات أكثر تطوراً، وكان مسؤولو (حدك) يتسلمون رواتبهم بشكل منتظم، بخلاف مسؤولي (اوك) الذين قاموا بمظاهرات عدة مرات بسبب سوء أوضاعهم المالية.[١٣]

استمرت حكومة الإقليم على نحو مماثل حتى عام ٢٠٠٥ في التطور حول قطبين متجاذبين أو، بمعنى آخر، حكومتين، حزبين، رئيسين للحكومة، إدارتين ومحكمتين للاستئناف. أدت تلك الازدواجية إلى استنزاف مصادر المنطقة لأنه كان يتعين مضاعفة مصاريف الحكومة.[١٤] ورغم العلاقة المعقدة بين الحزبين فقد تمكنا من تشكيل جبهة متماسكة ضد أعدائهما المحليين والخارجيين.

من أخطر أعدائهما المحليين كانت الجماعات الإسلامية الكردية المتشددة، وأخطرها على وجه الخصوص كانت الحركة الإسلامية الكردية.[١٥] وكانت الجماعة تتمركز في منطقة حلبجة بالقرب من الحدود الإيرانية ويقدّر عدد مقاتليها ما بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠. وقد توسّعت الحركة على حساب الحزب الشيوعي الكردستاني و(حدك). إن تزايد قوة الإسلاميين كان بسبب ردّ الفعل على مظاهر الفساد بين زعماء (حدك) الذين جمعوا ثروات بين ليلة وضحاها وبنوا لأنفسهم قصوراً بينما لم يكن معظم الموظفين

في المنطقة الكردية يجنون أكثر من ١٠-٢٠ دولاراً شهرياً.[١٦] أما الأسباب الأخرى لتزايد شعبية الإسلاميين فكانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في كردستان في أواسط التسعينيات والتي دفعت بالناس إلى أحضان الدين، وكذلك بسبب الدعم القادم من إيران والسعودية.[١٧] وعلى نفس المنوال وكما أشار غاريث ستانسفيلد بقوله: "رغم بقائها (كردستان العراق) علمانية على الأغلب مقارنةً بمناطق العراق الأخرى أو المناطق المجاورة لها، فقد ازداد عدد الجوامع والمؤسسات التي تمّ بناؤها والمنظمات التي تم تشكيلها في كردستان العراق، وقد تنامى التحفظ الديني بشكل ملحوظ".[١٨]

وعلى أي حال كان على (حدك) و(اوك) مواجهة عدو مشترك هو الجماعات الإسلامية المتشددة التي فرضت عليهما أن يضمّا صفوفهما إلى بعضها.[١٩] وكانت تلك الحالة تتناقض تناقضاً صارخاً مع ما كان في أواسط التسعينيات حينما كان السبب الرئيسي لاندلاع القتال بين (حدك) و(اوك) هو إحدى الجماعات الإسلامية المتشددة (انظر الفصل ١٢).

كان الإسلاميون المتشددون يُتهمون بالوقوف وراء الإرهاب والتخطيط للأعمال التخريبية في مناطق مختلفة من كردستان. فقد اعترف عضو في إحدى تلك الجماعات (وهي حركة التوحيد الإسلامي في كردستان - ح ت إ ك) بالتخطيط لتلك الهجمات.[٢٠] وفي آب/ أغسطس عام ٢٠٠٠، على سبيل المثال، اشتبك (حدك) مع ميليشيا حركة أخرى، هي حركة التوحيد، وقتل ٢١ عنصراً من عناصر تلك الميليشيا.[٢١] لقد اتهم الإسلاميون المتشددون بالوقوف وراء انفجار العديد من القنابل والسيارات المفخخة خلال عام ٢٠٠٠ في مناطق مختلفة من كردستان. وبعد ذلك بأربعة أعوام دبّرت جماعة أنصار الإسلام انفجارين في احتفالات عيد الأضحى تسببا في مقتل أكثر من ١٠٠ شخص بمن فيهم سامي عبد الرحمن ونجله.[٢٢]

يبدو واضحاً أن الحزبين، (حدك) و(اوك)، وبعيداً عن صراعهما على السلطة، كانا في مواجهة الإسلاميين المتشددين منهمكين في نضال خفي حول التوجه الذي يجب أن تتخذه الحركة القومية الكردية، وكذلك حول تحديد هوية وتوجه حكومة إقليم كردستان العراق. فالقيادة الكردية كانت تتباهى دائماً بتزعمها حركة قومية علمانية ديمقراطية.[٢٣] وبالفعل، وكما يوضح فالح عبد الجبار، فإن الفكر القومي الكردي كان

يتميز بصبغة إثنية علمانية تتناقض تناقضاً صارخاً مع الفكر القومي الإسلامي الذي انتشر في العالم العربي.[24] إلا أن فالح هو الآخر حذّر من مخاطر تمكن الفكر القومي الإسلامي من ابتلاع كرد العراق أيضاً.[25] وأصبحت مقاتلة الإسلاميين المتشددين مشروعاً مشتركاً لـ(حدك) و(اوك) للفوز بدعم الكرد من ذوي الفكر القومي العلماني والنجاح، في نفس الوقت، في تحسين صورة الكرد في أعين الولايات المتحدة وتوحيد الصفوف معها عشية حرب العراق في ٢٠٠٣.

إن عملية المصالحة بين الفصيلين المتنافسين (حدك) و(اوك) وحربهما المشتركة ضد الأجندة الإسلامية المتشددة كانا بمثابة حجر الزاوية للتماسك الكردي المتنامي. ومن المظاهر المهمة لتلك العملية، بعد اندلاع حرب ٢٠٠٣، تمكّن الكرد من تقديم جبهة موحدة نسبياً – في المنطقة الكردية نفسها وفي مواجهة المركز واللاعبين الدوليين المختلفين. وقد مكنهم ذلك من توسيع نشاطاتهم المتعلقة بالحكم الذاتي. وهو ما أدى بالنتيجة إلى أن تكتسب المنطقة ملامح الدولة الكردية التي، رغم هشاشتها، لن يكون من السهل إزالتها. وعلاوةً على ذلك بدا كرد العراق أكثر قابليةً من أي وقت مضى على اللعب وفق القواعد الجيوسياسية للعبة السياسية على كلا المستويين الإقليمي والدولي.

بناء الدولة رغم كل الصعاب

يؤكد حسين طاهري من خلال تحليله للمجتمع الكردي أن أكبر عقبة في طريق نمو الفكر القومي الكردي كانت العشائرية التي أُعيد إحياؤها في العملية السياسية الكردية المعاصرة وفي العديد من الأحزاب الكردية. حيث يقول طاهري في تحليله: "لقد تسبب المنظومة القبلية في إحداث الانقسامات في المجتمع الكردي لقرون ومنعت الكرد من إقامة دولتهم الخاصة".[26] إلا أن الجميع لا يتفقون مع هذا التعميم الشامل. فمثلاً يقول حميد بوزأرسلان، وهو مثقف كردي آخر: "حتى بدايات تسعينيات القرن الماضي كان نجاح الحركة الكردية في كردستان العراق يعزى إلى مشاركة القبائل الكردية في الحركة القومية".[27] ويوضح بوزأرسلان أن بإمكان القبائل أن تعمل كعامل وطني وإقليمي عابر للحدود أيضاً، وأن زعيم القبيلة بإمكانه أن يجد في قبيلته المصادر التي تتيح له أن

يكون لاعباً في محيط النفوذ الوطني وفوق الوطني. ويختم بوزأرسلان فكرته بالقول: "الحركة القومية الكردية... أخذت وما زال عليها أن تأخذ القبائل بنظر الاعتبار سواء كانت حليفة أو عدوة لها".[٢٨]

حتى وإن كان ما قاله طاهري صحيحاً تماماً، فأنا أقول إن ذلك القول أخذ يفقد صحته تدريجياً مع تأسيس حكومة إقليم كردستان. إن أحد استطلاعات الرأي العام، التي أجريت في كردستان العراق لقياس ولاء مواطنيها، أظهر أن ولاءهم لحكومة الإقليم يأتي في البداية ويليه الولاء للقبيلة ومن ثم لرموز الهوية الأخرى، ومنها العراق على سبيل المثال. والملفت للنظر أن الولاء "للعراق" جاء في أدنى المراتب. وفي إجابة عن سؤال آخر في الاستطلاع عمّن هو أقرب إلى كل مشارك: هل هم كرد الدول المجاورة أم عرب العراق؟ كان رد معظم المشاركين أنهم كرد دول الجوار، حيث سجّلت تلك الإجابة ضمن إحدى مجاميع الاستطلاع ١٠٠٪ من الأجوبة.[٢٩] لقد تماشت تلك النتائج مع تعريف كل من مارثا وريتشارد كوتام لدولة الأمة، والذي يقول: "هي الحالة التي يعرّف فيها مواطنو دولة ما أنفسهم مع الوحدة الإقليمية كوحدة سياسية بقوة أكبر من أي مجموعة هوية أخرى ذات علاقة سياسية". وفي تعريفهم هذا فإن "الولاء الأساسي" يكون للأمة فيما تتنحى "كل الهويات الأخرى ومتطلباتها جانباً حينما تسود القومية".[٣٠] وتساهم كل هذه النتائج في تعزيز رأي ستانسفيلد القائل "إنّ شعب كردستان (أو على الأقل الأغلبية الكردية فيها) المتميزين أساساً في هويتهم العرقية قد تمكنوا من تأسيس فكر قومي كردي حيوي والقليل منهم من يودّ أن يسمّى "عراقياً" بعد اليوم".[٣١] ويطابق هذا ملاحظة دينيس ناتالي التجريبية التي تقول فيها:

> المهم هنا هو أن فكرة التحرر قد تغيرت. إذ لم يعد الإمبرياليون هم الغرباء بل العرب... إن الوطن الأم الآن هو كردستان وليس العراق. كما زعم القوميون الكرد أن فكرة الهوية العراقية كانت تتكون من شقّين، شق كردي وآخر عربي، والشق العربي وحده هو الذي كان يشكّل الوطن العربي الكبير.[٣٢]

وبالفعل ظل الشعور القومي الكردي لفترة طويلة قوياً بين الجماهير الكردية. ويعكس

المثال التالي الصبغة العامة لتلك العواطف: أحد الأطباء الذي تم تعيينه في المنطقة الكردية في عام ١٩٥٨ يحكي عن القناعة الشائعة القائلة إنه يجب "ألاّ تبقى المرأة الكردية بدون حمل، فكلما أنجبت من أطفال كان ذلك أفضل للأمة". فكلهم كانوا يريدون أكبر عدد ممكن من الأولاد لأنهم كانوا يؤمنون بأن الذكور مقدَّر لهم الموت قبل أوانهم في المعركة، ولذلك يجب أن يكون هناك "ولد لكردستان والآخرون لي". ويؤكد الدكتور أن تلك الممارسة كانت ترقى إلى رتبة السياسة الوطنية النافذة.[٣٣] وفعلاً في الحالة الكردية كان الضغط من أجل تحقيق الأهداف الكبيرة جداً قد آتى ثماره من القاعدة إلى القمة. فالمثقفون والسكان كانوا يسعون إلى الاستقلال فيما انتهجت قيادتهم نهجاً أكثر حذراً في التصريح بأهداف الكرد النهائية.[٣٤] ومثلما يؤكد أحد المراقبين فإن "العديد من الكرد يزعمون أن قيادتي (حدك) و(اوك) قد ضيّعت الفرصة في الانفصال عن العراق والتحرك نحو الاستقلال".[٣٥] وهذا في الواقع هو المأزق الأكبر الذي يواجهه السياسيون الكرد، لأنهم إن صرّحوا علناً أن هدف الكرد هو الاستقلال فقد تتوحّد دول الجوار ضدهم، أما إذا لم يصرحوا فإنهم سيخاطرون بفقدان دعم شعبهم وقد لا يحققون الاستقلال أبداً.

رغم أن النخبة السياسية الكردية لم تكن تصرح بهدف الاستقلال التام، إلا أنها تمكنت بحلول عام ٢٠٠٣ من تأسيس نوع فريد من الفيدرالية: ففي الوقت الذي انقسمت فيه كردستان إلى شبه دولتين فإن ارتباط الجزئين ببغداد كان ضعيفاً جداً. إن هذا الكيان الثنائي الرأس ساهم في زرع رموز وبنى مختلفة لعملية بناء الدولة، التي من الصعب طمسها حتى من قبل العدو الداخلي – القبلية.

كتل بناء الهوية القومية والكيان الكرديين

كما ذكر سلفاً فإن إطار الكيان الكردي قد بدأ في التكون منذ بداية تسعينيات القرن الماضي. واشتمل الإطار على الدستور والبرلمان والكابينة الوزارية وقوات الأمن– وبالتحديد البيشمركة والباراستن والآسايش– التي تحولت كلها لتصبح رموزاً للدولة وتعمل بمعزل عن بغداد.[٣٦] وحتى إن كان يتعين تسوية الأطر الإقليمية والسياسية للكيان

الكردي مع بغداد فإن بناء الدولة الكردية والأمة مستمران دون توقف أو معوقات، والدليل على ذلك تأسيس "أكاديمية لتدريب الضباط وفق المعطيات الحديثة لوحدات الشرطة" للحفاظ على الأمن والنظام وللسيطرة على المرور، وفتح كلية للطب لتدريب الأطباء والعاملين الآخرين في القطاع الصحي، وكذلك طبع "طوابع كردستان" فيها مناظر من شمال كردستان العراق وصورة للزعيم الراحل الملا مصطفى البارزاني مؤسس (حدك). الخطوة الثانية كانت قرار مسعود البارزاني بتبني النشيد الوطني لجمهورية مهاباد الكردية التي تأسست في إيران في ١٩٤٦.[٣٧] ويأتي في المقطع الأول من ذلك النشيد الوطني ما يلي: "يا من تراقبنا، إن الأمة التي تتكلم الكردية لن تموت/ ولن يهزمها صناع سلاح الزمان/ لا يقولنّ أحد إن الكرد أموات/ الكرد أحياء ولن يموتوا ولن تنتكس رايتهم أبداً".[٣٨]

إن تبنّي هذا النشيد الوطني كان ضمن مشروع طويل الأمد لإرساء أسس الخطاب القومي الكردي ومجموعة من الرموز القومية، وكذلك العمل على الذاكرة الجمعية. إن أهوال حلبجة ومجازر الأنفال التي لم تسلم منها تقريباً أي عائلة كردية كانت القوة الدافعة الأخيرة التي بلورت الهوية والكيان الكرديين. إن تلك التجارب الأليمة، بدلاً من أن تدمر الكرد كما كان يأمل صدام حسين، حفرت في أذهانهم هوية قومية منفصلة عن عرب العراق وزادتهم عزيمةً على تأسيس كيانهم السياسي الخاص بهم، وعلى أن يجذبوا أنظار المجتمع الدولي إلى قضيتهم. إن مجزرة حلبجة، حسبما قال أحد المراقبين، كانت حدثاً ساهم في بناء الدولة الكردية، ذلك البناء الذي انتقل من مرحلة النظرية إلى التطبيق،[٣٩] أو كما يصفه جوست هلترمان بقوله: "إن مسعى الكرد نحو مزيد من الحكم الذاتي اليوم، وإلى الاستقلال في النهاية حينما تسمح الظروف بذلك، يعود إلى ما قبل مأساة حلبجة والأنفال بكثير، إلا أن هذين الحدثين منحا ذلك المسعى زخماً جديداً: فالكرد ببساطة لا يثقون بألا تلجأ الحكومة المركزية العراقية مرة أخرى إلى نفس التكتيكات في المستقبل".[٤٠]

لقد تحول مصطلح الأنفال ليصبح، جملةً وتفصيلاً، جزءاً من المعجم الكردي. ولهذا فإن ضحايا الحملة أصبحوا يسمون "المؤنفلين"، كما دخل فعل جديد القاموس اللغوي هو "الأنفلة"، كما ومنح الهجوم نفسه صيغة الجمع "الأنفالات". إن العدد

الكبير للضحايا أوجب تشكيل وزارة جديدة تتولى أمور الأيتام والأرامل والجرحى تمّت تسميتها "وزارة الشهداء والمؤنفلين".[٤١] وكجزء من العمل على الذاكرة كان يجري تأليف وبث العديد من الأغاني والأناشيد حول الأنفال في الفترة بين شباط/ فبراير ونيسان/ أبريل من كل عام. حتى أن أحد المغنين، وهو دياري قره داغي، سمي "مغنّي الأنفال".[٤٢] وأخيراً أعلنت حكومة الإقليم يوم ١٤ نيسان/ أبريل مناسبة سنوية لإحياء ذكرى مجزرة الأنفال. ففي ذلك اليوم من عام ١٩٨٨ بدأت فيه الحكومة العراقية حملة الأنفال ضد الكرد.

لقد صرح مسعود البارزاني أن حكومة الإقليم قد اتخذت تلك الخطوة "لكي لا ينسى شعبنا جرائم نظام صدام حسين ضد شعب كردستان ولكي نمنع حدوث إبادة جماعية أخرى ضد شعب كردستان". وأشار البارزاني كذلك إلى أن "بعض الناس يعتقدون أن سياسة الإبادة الجماعية ضد الشعب الكردي كانت جزءاً من الحرب العراقية – الايرانية، إلا أننا نعتقد أن تلك الحرب إنما كانت عاملاً فقط في تسهيل شنّ حملات الأنفال".[٤٣] ففي ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ ورضوخاً لإصرار الكرد اعترف البرلمان العراقي بالأنفال كجريمة إبادة جماعية.[٤٤]

إن الأحداث المؤلمة وفّرت كذلك أساساً للعمل على الذاكرة الشعبية داخل وخارج كردستان العراق لأنها انحفرت عميقاً في الذاكرة الفردية والجمعية لشعب كردستان العراق. لقد أصبح شهر آذار/ مارس شهر إحياء الذكريات لأنه يحفل بأفضل وأسوأ أوقات الكرد في التاريخ الحديث. ففي هذا الشهر ولد زعيم الحركة الكردية المعاصرة الملا مصطفى البارزاني؛ وفي هذا الشهر أيضاً مُنح الكرد الحكم الذاتي في ظل حكم نظام البعث في ١٩٧٠؛ وفي هذا الشهر أيضاً تمّ توقيع اتفاقية الجزائر التي ثبت أنها كانت كارثية؛ وشهد الشهر كذلك انهيار الثورة الكردية في ١٩٧٥، وشهد الأسوأ وهو مجزرة حلبجة في ١٩٨٨.

ولهذا أصبحت حلبجة الرمز الرئيسي للذاكرة الكردية، حيث يتم إحياء تلك الذكرى بطرق مختلفة في أنحاء المنطقة. ومن الأمثلة على ذلك المراسيم التي جرت في ١٦ آذار/ مارس ٢٠٠٦ حينما توقّف كل شيء وكل حركة في المنطقة في الساعة ١١ قبل الظهر وذلك للوقوف خمس دقائق صمت إحياءً لذكرى الذين سقطوا في

حلبجة قبلها بأربعة عشر عاماً، وعلّقت قناة كردستان الفضائية في نفس المناسبة شريطاً أسود في إحدى زواياها طوال فترة البث، ونُظمت سهرات ومعارض حول المأساة في مختلف أنحاء المنطقة، كما نظم قسم الكيمياء في جامعة صلاح الدين ندوة حول تأثير الأسلحة الكيمياوية. كما سار الآلاف نحو مدينة حلبجة لوضع أكاليل الزهور على أضرحة الضحايا، وكان في استقبالهم الناجون من أقارب الضحايا. كما تم عرض أقنعة الوقاية من الغاز والأغلفة الفارغة للقنابل الكيمياوية - وقد رُسمت عليها علامات الاستفهام - في مدخل المدينة. فيما عرضت قناة كردستان الفضائية برنامجاً عن امرأة كردية روت القصة التالية: "لقد فقدت ١٢٠ شخصاً من أقاربي الذين كانوا موجودين في حلبجة لحضور حفل زفاف. وأنا الناجية الوحيدة".[٤٥] وبمرور الوقت صار الكرد في كردستان الكبرى وليس في كردستان العراق وحدها يحيون ذكرى حلبجة في ١٦ آذار/ مارس. كما كان يتم إحياء تلك الذكرى في بلدان عديدة حول العالم، وهو ما يظهر قدرة الجالية الكردية على توجيه اهتمام العالم نحو القضية الكردية. وبشكل عام فقد خدم وجود الجالية الكردية في أوروبا (حوالى ٨٥٠ ألفاً) والولايات المتحدة (حوالى ٢٠ ألفاً) كمحفز في تدويل القضية الكردية، وضمان التعاطف مع محنة الكرد في العراق وحشد الدعم لقضيتهم في تلك البلدان.[٤٦]

المشروع الآخر تضمّن بناء ضريح ومتحف في حلبجة تم افتتاحهما في عام ٢٠٠٣.[٤٧] والضريح الذي يحوي صوراً ومصنوعات يدوية وقصائد شعرية وقائمة بأسماء الضحايا وفر لأهالي حلبجة مكاناً لتخليد من فقدوا من أفراد عوائلهم.[٤٨] إن افتتاح ضريح حلبجة بعد ستة أشهر فقط من الغزو الأميركي للعراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣ حظي بتغطية إعلامية دولية. فقد شارك في مراسيم الافتتاح وزير الخارجية الأميركي كولن باول والعديد من المسؤولين الأميركيين الذين استقبلتهم الجماهير في شوارع المدينة بالهتافات. وبما أن معظم الضحايا كان قد تمّ دفنهم في مقبرة القرية بحلبجة، فقد تم وضع نصب تذكاري منحوت هناك أيضاً. وكان هناك مشروع آخر هو مركز حلبجة لمحاربة الأنفال والإبادة الجماعية للكرد، وكان قد تم افتتاحه في عام ٢٠٠٢. وقامت قناة "كردسات" الفضائية، بالتزامن مع الافتتاح، بنشر تفاصيل حملات الأنفال على موقع القناة على شبكة الإنترنت.[٤٩] وفيما بعد، وعند كتابة مسودة الدستور الدائم لعراق

ما بعد صدام حسين في ٢٠٠٥، أصر الكرد على أن يُشار في ديباجته إلى مجازر حلبجة وبارزان والأنفال والكرد الفيليين.[٥٠]

كما أقامت مدينة السليمانية مركزها الخاص لإحياء الذكرى في المجمع الأمني الأحمر، الذي كان في زمن البعث مقراً لمديرية الأمن العام وقوات الداخلية. الكرد سمّوا المجمع الأمني الأحمر - حيث كان الأحمر يمثل لون المبنى في حينه وكذلك دماء الناس الذين أعدموا فيه. يضم المجمع ست بنايات إلى جانب عدد من البنايات الإدارية والزنازين. المبنى تم تحويله إلى متحف تُعرض فيه معروضات عديدة لإحياء ذكرى ضحايا حملة الأنفال. في إحدى قاعات المجمع هناك لوحة موزاييك مكونة من ١٨٢ ألف قطعة من الزجاج، وهو العدد التقريبي لضحايا الأنفال. أما المصابيح الكهربائية الـ ٥٠٠٠ داخل المبنى فترمز إلى العدد التقريبي للقرى التي تم تدميرها. وهناك معرض آخر يحوي صوراً للهجوم الكيمياوي على حلبجة والفظائع الأخرى، إلى جانب صور المقاومة الكردية لنظام صدام. وهناك معروضات أخرى تتضمن أدوات وآلات التعذيب التي كانت تستخدم لتعذيب الضحايا.[٥١] ويعرض المتحف الغرفة الخاصة حيث كان يتم اغتصاب النساء الكرديات بصورة ممنهجة.[٥٢]

لقد ساهم المواطنون الكرد أيضاً في إغناء مشروع الذاكرة هذا عن طريق كتابة الروايات والأشعار وكتب التاريخ عن حلبجة والأنفال. وكما هي الحال مع مذبحة اليهود، فقد جنّد الكرد كل تلك الأحداث لصالح بناء الهوية الكردية وكذلك للحصول على الدعم الدولي لقضيتهم.

الخلاف العربي - الكردي حول حلبجة والأنفال

كما ذكرنا أعلاه، ساهمت أحداث حلبجة والأنفال المفجعة في دعم هوية كردية مميزة وفصلت الكرد عن العرب، الذين كان ينظر إليهم على أنهم هم من يدعمون مقترفي الإبادة الجماعية ومن ينكرون حدوثها. وهكذا تم اتخاذ الموقف العربي إزاء حلبجة والأنفال كمقياس لاختبار التضامن العربي مع الكرد. وأحد الأمثلة على ذلك الانتقادات اللاذعة التي وجهها الشاعر والكاتب المسرحي الكردي خالد سليمان إلى

المثقفين العرب لسكوتهم بل وحتى إنكارهم للإبادة الجماعية بحق الكرد: "لقد تم تكييف العرب من قبل البعث للقبول بفكرة أنفلة الكرد. إن فكرة المسؤولين العرب والمثقفين وحتى الجماهير العربية عن تلك الحملة هي أنها لم تكن أكثر من فعل يهدف إلى ضبط بعض الجماعات الإنسانية التي لم تكن تتناسب وتوقعات الدولة العربية". [٥٣] وعلى نحو مماثل نشرت مقالة على صفحة **كرديش ميديا** على الإنترنت تهاجم بشراسة الأستاذ الجامعي العراقي محمد العبيدي وتصفه بالمثقف العربي العنصري لتورطه في "سياسة إنكار الإبادة الجماعية للكرد" وتدعوه إلى الاعتذار من الناجين من مجزرة حلبجة. واحتوت نفس المقالة شكوى من عدم وجود معهد بحوث كردية واحد أو قسماً كردياً في أي جامعة من جامعات العالم العربي. [٥٤] وعلى نفس الوتيرة يؤكد صحفي كردي آخر أن العرب يعانون من "العقدة الكردية" ومن خوفهم المرضي من الكرد، ويمضي إلى القول إن "الأقلام العراقية والعربية" كانت تستخدم "الإرهاب المنظم" لإيذاء الكرد وقيادتهم. [٥٥] أما مسعود البارزاني من ناحيته فقد استهجن الموقف العربي من الكرد حينما كتب قائلاً: "لقد دافعنا عن القضايا العربية في كل المراحل. ولكننا وللأسف حينما استهدفت هجمات الأنفال الكيمياوية قرانا لم نسمع أي صوت عربي يدافع عن الشعب الكردي. لم نسمع أي إدانة رسمية عربية لتلك الإجراءات الظالمة وغير الإنسانية ضد شعب كردستان". [٥٦] رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان البارزاني اشتكى من أن الدول العربية لم تكتفِ بعدم مد يد العون للكرد فحسب، بل إن دولاً عربية وإسلامية معينة استغلت الأوضاع كغطاء لدعم الجماعات الإسلامية الإرهابية. [٥٧]

إن الموقف إزاء حلبجة والأنفال خلق هوة بين الكرد والعرب على المستوى العاطفي – الثقافي. لقد كانت حقيقة واضحة للعيان أن المثقفين العرب، مع بعض الاستثناءات القليلة، كانوا يخجلون من التعاطي مع قضية حلبجة والأنفال. [٥٨] فالمثقف البارز إدوارد سعيد، على سبيل المثال، كان يصرح بشكوكه حول حقيقة استخدام صدام للأسلحة الكيمياوية ضد الكرد. [٥٩] حتى إن المثقف الليبرالي العربي المعروف سعد الدين إبراهيم، الذي نشر كتاباً ضخماً جداً عن الأقليات في العالم العربي في ١٩٩٤، لا يذكر حلبجة في كتابه إلا في جملتين موجزتين، هذا إضافةً إلى عدم ذكره ولو باقتضاب حملات الأنفال وعدد ضحاياها، رغم حقيقة أن منظمة مراقبة حقوق الإنسان قد نشرت قبل

وقت طويل من كتابه تقريراً موثقاً حول تلك الحملات.[٦٠] وفي الواقع، وكما يجادل المثقف الشيعي العراقي المنفي كنعان مكيّة في كتابه **القسوة والصمت**، فإن المثقفين العرب "اختاروا الصمت حينما يتطرق الحديث إلى محو آلاف القرى الكردية من قبل دولة عربية".[٦١] وهكذا أصبح كتاب مكيّة من أشد الإدانات ضد المثقفين العرب حول تلك القضية. أما المثقفون العرب، وكما هو متوقع، فقد دافعوا عن أنفسهم. فقد اتهم المثقف اللبناني فواز طرابلسي كنعان مكية بتزييف الحقيقة، وذلك مثلاً عن طريق إهماله الإشارة إلى أن طرابلسي قد كتب فعلاً عن الأنفال في عام ١٩٨٩. ولكن فواز طرابلسي يحذر كرد العراق في نفس الوقت بقوله: "إنهم ليسوا بحاجة إلى تضامن المثقفين العرب إذا ما كانوا يسعون إلى الانفصال عن العراق، لأنهم سيكونون بحاجة إلى ذلك التضامن إذا ما كانوا يتخيلون صيغاً جديدة للتعايش العربي - الكردي". أما إدوارد سعيد فقد أشار إلى أن معظم ما كتبه مكيّة يعدّ مقززاً وأنه "مبني على الإساءة المبطنة الجبانة والتفسير المزور".[٦٢] ولكن مع هذا، وفي مقالة لأحد المعلقين في صحيفة **الحياة** بعد سنوات عدة، جاء التأكيد بأن مسألة حلبجة لم تترك أثراً على الضمير العربي، والأدهى من ذلك أن "الثقافة العربية" قد أنكرت وجودها تماماً أو ألقت اللوم على إيران مستخدمةً في ذلك الاعتبارات الأمنية لتبريرها. أما ما يخص حملات الأنفال فيمضي ذلك المعلق إلى القول إنها تسببت بحدوث انقطاع بين الطبقات الاجتماعية العربية والكردية في العراق من الناحيتين الثقافية والاجتماعية.[٦٣]

نشر الثقافة القومية الكردية

لقد اتخذ الكرد خطوات متنوعة لتعزيز هويتهم الكردية، وخاصةً في مجالات اللغة والتعليم والثقافة. ولأن اللغة كانت تعتبر مادة بناء مهمة للفكر القومي، لذا فقد اتخذ الكرد خطوات رئيسية وواسعة في هذا المجال. الكاتب أمير حسنبور يؤكد في كتابه **الفكر القومي واللغة في كردستان، ١٩١٨ - ١٩٨٥** على انعدام المساواة اللغوية، وعلى الإعلان العالمي للحقوق اللغوية في العالم. وبرأي الكاتب كان ذلك على درجة كبيرة من الأهمية بسبب سياسة إبادة اللغة بحق اللغة الكردية. ويؤكد حسنبور كذلك على أن

اللغة كان ينظر إليها على أنها رمز قوي جداً من رموز القومية بحيث أن إجراء حظرها رسمياً في حدّ ذاته كان السبب الرئيسي وراء بقائها ونجاتها.[٦٤] وبالفعل، وبسبب كونها تحت التهديد المستمر بإزالتها، فقد شهدت اللغة الكردية بعد تأسيس حكومة إقليم كردستان نهضة لم يسبق لها مثيل.

لقد أصبحت اللغة المكتوبة والمنطوقة وسيلة الاتصال الرئيسية بين الناس وفي وسائل الإعلام والنظام التربوي. وتمّ اتخاذ خطوة مهمة إلى الأمام في ٢٠٠٥ حينما اعترف الدستور العراقي باللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية.[٦٥] كما قامت وزارة التربية بتغيير مناهج المدارس وقامت بترجمة الكتب المدرسية من العربية إلى الكردية، وأضافت مواد الثقافة والتاريخ الكرديين إلى تلك الكتب.[٦٦] ورغم تحول اللغة الكردية إلى لغة رسمية في كامل النظام التعليمي الكردي إلا أن بعض الحقول، وعلى الأخص في مراحل التعليم العالي، ظلت تراوح مكانها. فعلى سبيل المثال، وبسبب الافتقار إلى المناهج باللغة الكردية، اضطر الأساتذة في كليات الطب إلى الاعتماد على الكتب الموضوعة باللغة العربية التي لم يكن معظم الطلاب يفهمونها إلا بصعوبة.[٦٧] باختصار ساهمت تلك التغييرات في تربية جيل كردي جديد لم يكن يعرف العربية إلا قليلاً. وساهم ذلك في توسيع الهوة بين الكرد والعرب، وعزز الشخصية الفريدة للمنطقة الكردية.

إن محتوى الكتب المدرسية، وخاصةً كتب التاريخ، شهدت هي الأخرى تغييرات كبيرة. كانت الكتب المدرسية في ظل نظام البعث تعجّ بصور صدام حسين والقومية العربية ومقدمات عن آيديولوجية حزب البعث، لتحل محلها في ظل حكومة إقليم كردستان وبالتدريج مواضيع عن الأبطال القوميين من التاريخ الكردي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك كتاب **ميذووي نويَ وهاوضةرخ، ثؤلي دوازدةهةمي ئامادةيي ويَذةيي**، ومعناه **التاريخ الحديث والمعاصر، للصف الثاني عشر الأدبي الإعدادي**.[٦٨] وفي معرض الحديث عن ظهور الإمبراطورية العثمانية يورد الكتاب أن العثمانيين انتشروا نحو "كردستان وبلاد العرب". والكتاب هنا يفصل بصورة واضحة كردستان عن العالم العربي ويعطيها مكانة مساوية. كما يشير الكتاب إلى الصفويين بنفس النغمة، حيث يقول "إنهم تحركوا لغزو المناطق المجاورة بما فيها كردستان والعراق"، ومرة أخرى نرى كردستان وقد ورد

ذكرها منفصلة عن العراق. ويظل هذا الفصل ماثلاً طوال فصول الكتاب، بدءاً من السنوات الأخيرة من حكم العثمانيين وحتى تأسيس دولة العراق الحديث. وحينما يتطرق الكتاب إلى مناقشة تاريخ العراق الحديث يركّز مرة أخرى على تاريخ كردستان، ويرد ذكر العراق كقضية جانبية فقط. وفي نفس السياق يحظى البارزانيون، وبالتحديد الملا مصطفى البارزاني، بحصة الأسد في السرد. إلا أن البارزانيين قد تم وضعهم في سياق أوسع، بالإضافة إلى الثورات في كردستان الكبرى. كما يتطرق الكتاب بالتفصيل إلى سياسات البعثيين في التطهير العرقي والترحيل والتهجير والتبعيث.[٦٩] وكما كان متوقعاً فقد تمّت إضافة مادة حملات الأنفال إلى الكتب المدرسية.[٧٠]

الكاتبة ماريا أوشيا تضع هذه النزعة الجديدة في سياق إعادة كتابة التاريخ الكردي، وتقول إن الكرد، لكونهم كانوا لاعبين من دون دولة، غالباً ما كانوا يحرمون من دورهم في التاريخ الإقليمي الرسمي، وعانوا من المنظور الخاضع لمركزية الدولة والقائم على محيط المركز الذي كان يشكل معظم التاريخ الأكاديمي. ولهذا تمضي أوشايا في القول "إن الحركة القومية الكردية تبدو وكأنها وصلت الآن إلى مرحلة من الوعي ينبغي فيه السعي لإيجاد تاريخ أكثر كمالاً وذلك لإكمال (تخيل) الأمة الكردية".[٧١]

أما الأدب الكردي فقد ازدهر رغم كل العقبات الهائلة في طريقه. إذ يمكن القول إجمالاً إنه شهد ثورة حقيقية بدءاً من النتاجات الشفاهية غير المعروفة على نطاق واسع في الخارج إلى المجموعات المكتوبة التي وجدت لها مكاناً في الأدب العالمي. لقد ساهم الحكم الذاتي الواسع الذي حققه كرد العراق بعد حرب الخليج مساهمة كبيرة في انتشار الكتابة الكردية حينما كان يتزايد كل يوم عدد الكتاب والشعراء الذين يتحولون إلى الكتابة بلغتهم الأم، بينما كانوا في الماضي يكتبون باللغة العربية إما لأنهم كانوا مرغمين على ذلك أو لأن اللغة العربية كانت تبدو أكثر "ملائمةً".[٧٢] أما الذي لم يكن يقل أهميةً عن ذلك فكان نشاط المثقفين الكرد في المنافي والذي ساهم بشكل كبير في نشر الأعمال الأدبية الكردية، وخاصةً في أوروبا. كما بدأ المسرح الكردي أيضاً في الازدهار بعد انتكاسته في فترة سبعينيات القرن الماضي.[٧٣]

وكما هي الحال مع معظم الحركات القومية الناشئة فقد تم تسييس وتجنيد الشعر والأدب خدمةً للقضية الكردية. وشعراء من أمثال سامي شورش وعبد الله بَشيو وشيركو

بيكَس كانوا يبرزون موضوع الحرية والاستقلال في أعمالهم. إن قصيدة "مد العاصفة" للشاعر بيكَس، وهو من الشعراء الكرد المعاصرين البارزين، تعكس هذه الحقيقة:

قال المد للصياد:
هناك أسباب عدة
لكون أمواجي غاضبة
وأهم تلك الأسباب
هو أني مع حرية السمك
وضد الشبكة[٧٤]

وبالإمكان مشاهدة نفس ذلك الاتجاه في الأدب. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر هنا رواية **ذاني كه ل**، أي **عذاب الأمة**، التي نشرت في باريس في ١٩٩٤ تحت عنوان *Mal du Peuple* وذلك بعد ما يقرب من ثلاثين عاماً على كتابتها. ومؤلف الرواية هو إبراهيم أحمد، المثقف الكردي والشخصية السياسية البارزة في فترة أواسط الخمسينيات وستينيات القرن الماضي. النص الكردي الأصلي كان قد تم حظره في ظل حكم البعث، إلا أن الشباب كانوا يقرأونه سراً، وبالإمكان الآن قراءته علناً في العراق، وحتى قد تم تحويله إلى فيلم ناجح.

إبراهيم أحمد يمزج في روايته الموضوعات الأدبية بالموضوعات السياسية الآيديولوجية. فبطل الرواية (جوامير) من السليمانية سُجن مدة عشرة أعوام بسبب شعوره القومي الكردي (الكردايَتي). وحينما يطلق سراحه من السجن أخيراً يكتشف أن زوجته قد قُتلت بعد أن أنجبت له طفلاً، مات هو الآخر بدوره. هذه الأخبار الفظيعة والظروف المحزنة التي كان يعيشها الكرد تدفع جوامير إلى الالتحاق بالجيش الوطني المقاتل من أجل الاستقلال والاستمرار في الكفاح من أجل شعبه. وفي معرض تأكيده على مفهوم كون الكرد أمة خاضعة لغيرها من الأمم يدعو إبراهيم أحمد شعبه إلى الخروج من تلك الحلقة المفرغة.

أما دينيس ناتالي فتشير إلى حقيقة أنه، وكجزء من عملية التسييس تلك، بدأت المشاعر المعادية للعرب تتسلل إلى داخل الأدب الكردي، حيث تقول: "على النقيض من الحقبة

الاستعمارية التي كان المثقفون ينتقدون فيها التخلف في المجتمع الكردي والنظام الاستعماري القمعي، أما في حالة العرقنة فقد أخذت الموضوعات المتعلقة بالدولة العراقية والعداء للعرب تتحول إلى موضوعات بارزة في الأدب القومي الكردي".[٧٥]

الوسيلة الأخرى لتقوية الهوية الكردية كان من خلال المشاريع الأثرية وحفظ الآثار. إن صدام، لمعرفته بدور التاريخ والآثار في القومية الكردية، قمع الاثنين، وذلك من خلال حظر التنقيبات الأثرية ومراقبة ما تعرضه المتاحف، لا بل وحتى تدمير القطع الأثرية.[٧٦] لقد كان واضحاً أن إجراءات صدام تلك كانت تهدف إلى طمس الشواهد الكردية على موروثهم الثقافي المختلف عن باقي العراقيين. وفي نفس السياق، ومع ذلك، تم إجراء دراسة في فترة حكم البعث صنّفت ووثقت أكثر من ٣٠٠٠ موقع أثري، إلا أن ما تم استكشافه لم يتعدَّ ٢٥ موقعاً خلال حكم صدام حسين.[٧٧] أما حكومة إقليم كردستان، التي كانت منهمكة في مهام أكثر إلحاحاً في وقتها، فلم تبدأ بإيلاء هذه القضايا الاهتمام الجدي إلا بعد انهيار النظام البعثي. وقد استفادت في ذلك من خبرات علماء الآثار الأجانب – وبشكل رئيسي علماء الآثار التشيك والألمان والأميركيين – سيما وأن العدد الهائل للكنوز غير المكتشفة والوضع الأمني الجيد في المنطقة كانا عامل جذب مهم لعلماء الآثار الأجانب. ومن بين أعظم الاكتشافات كانت قلعة أربيل التي يعتقد أنها من أقدم المواقع التي لا تزال مأهولة في العالم، وبحسب البعض يبلغ عمرها ٨٠٠٠ عام.[٧٨] واعترافاً بأهميتها قامت منظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة بتمويل دراسات أولية لمعرفة إمكانية تجديد أجزاء من القلعة. وبالفعل مع حلول عام ٢٠٠٩ تم تحقيق تقدم كبير في تلك الدراسة وأعمال الحفاظ على القلعة.[٧٩] وكان متوقعاً تحقيق المزيد من التقدم حينما قام وفد أميركي بزيارة أربيل في ٢٠١٠ لدراسة إمكانية تأسيس معهد لعلم الآثار في الموقع. إن أحد المؤشرات على تغير مكانة المنطقة في هذا المجال كان الزيارة التي قام بها في آذار/ مارس ٢٠٠٨ وفد من وزارة السياحة والآثار العراقية "لإيجاد آلية مناسبة للتعاون المشترك مع وزارة السياحة والآثار في الإقليم".[٨٠] من الواضح أن بغداد قد اعترفت بالوضع المنفصل للكرد – أقلّه من الناحية اللفظية.

العوامل الاجتماعية في بناء الدولة

من العوامل المهمة التي ساعدت الكرد على مشروع بناء الدولة كان مجتمعهم المنفتح نسبياً والرأي العام القوي نسبياً، والذي تطور رغم تواجد العديد من القيادات المسنّة والفاسدة حسب قول الكثيرين.[٨١] لقد كانت هناك بالفعل مشاركة حقيقية وحيوية للسكان. فالناس لم يذهبوا للمشاركة في أول انتخابات من نوعها في المنطقة، والتي جرت في ١٩٩٢، وما تلاها من انتخابات فحسب بل كانوا يشكلون جماعات ضغط أجبرت القيادة على الانفتاح وتكييف مطالب أولئك الذين ليسوا من النخبة الحاكمة.[٨٢] ولهذا، ففي حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ تظاهر ما بين ٦٠ إلى ٧٠ ألف شخص، حسبما أشارت التقارير، في مدينة السليمانية مطالبين – للمرة الأولى منذ عقود – بأن ينفصل الإقليم عن الحكومة العراقية المركزية وأن تكون كركوك عاصمة الدولة الكردية المستقلة. كما خرجت مظاهرات أخرى في نفس الوقت في مدن أخرى مطالبةً بتوحيد الحزبين من أجل اتخاذ موقف أكثر حزماً بخصوص الاستقلال الكردي.[٨٣] ولهذا فإن الجماهير الكردية كانت أكثر تطرفاً وانتقاداً لقيادته.[٨٤] وربما كان ذلك النوع من الضغط هو الذي أدى في النهاية إلى إجبار القيادة على توحيد قواها في أيار/ مايو ٢٠٠٦. فالمظاهرات التي شارك فيها الطلاب والمثقفون والناس عموماً أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحياة السياسية في كردستان العراق، وخاصةً في أربيل، العاصمة السياسية، والسليمانية، العاصمة الثقافية للإقليم. وكانت تلك المظاهرات ضد الفساد والمحسوبية والأوضاع الاقتصادية السيئة والعيوب في سيادة القانون. أسوأ تلك المظاهرات جرت في حلبجة في آذار/ مارس ٢٠٠٦، حينما قام متظاهرون غاضبون بإحراق النصب التذكاري لأنهم كانوا يقولون إن القيادة استغلت الفاجعة لأغراضها السياسية بينما أهملت إعادة إعمار المدينة نفسها.[٨٥] كما أصبحت الاعتصامات أيضاً ظاهرة شائعة في كردستان العراق.[٨٦]

أحد الأوجه الأخرى لتطور المجتمع المدني كان تشكيل المنظمات، وإحداها كانت حركة الاستفتاء في كردستان، والتي تأسست في تموز/ يوليو عام ٢٠٠٤ واكتشفت أن ٩٨,٦% من الكرد يؤيدون الاستقلال.[٨٧] وفي مسعى نحو تدويل القضية قامت الحركة بعد ذلك بإرسال مذكّرة موقعة من ١,٧ مليون كردي إلى الأمم المتحدة يطلبون منها أن

تقوم بتنظيم استفتاء خاص بها للتأكد من تلك الحقيقة.[88] كما ويشير المثقف الكردي مظهر أحمد إلى أن النظرة السائدة بين الكرد هي أن قيادتهم لا تصرّبما يكفي على حق تقرير المصير. أي، بعبارة أخرى، أنّ القيادة أكثر اعتدالاً من الجماهير الكردية.[89]

إن انتشار الإعلام ومواقع الإنترنت الكردية، الذي بدأ في كردستان في وقت أبكر بكثير من باقي مناطق العراق الخاضعة للسيطرة القوية للنظام البعثي، قد قطع شوطاً كبيراً في تغذية النمو المتزايد للهوية الكردية والمشاركة الفاعلة للجماهير الكردية في القضايا القومية والسياسية. إن هذا الانهماك الجديد في وسائل الإعلام مكّن الناس من التفاعل العملي والحر مع بعضهم البعض عبر الحدود "القومية" التي كانت تعتبر فيما مضى غير قابلة للتجاوز.[90] لقد ساهم ذلك في تعزيز الروابط بين الكرد ضمن كردستان العراق ومكّنهم من الاتصال مع الكرد ضمن كردستان الكبرى، ومع الجالية الكردية ومع العالم أجمع. وبدأت وسائل الإعلام الكردية تشهد ازدهاراً غير مسبوق، حيث ظهرت العديد من الصحف والدوريات ومحطات الإذاعة والتلفزيون وتوابع البث.[91] ولكي نذكر بعض الأمثلة فقط: في عام ٢٠٠٢ لم يكن هناك أقل من ١٩ قناة تلفزيونية كردية والعشرات من المنشورات الدورية.[92]

الملفت للنظر أنه، إلى جانب خطاب القيادة في الإعلام الكردي، فقد تطور خطاب بديل على صفحات الصحف ومواقع الإنترنت، وكان يتضمّن شيئاً من الانتقاد اليسير للحكومة الكردية وسياساتها. إن موقع **كرديش ميديا**، الذي كان فاعلاً منذ ١٩٩٨، تحول إلى منبر للتعبير عن التذمر من الحكومة الكردية والمطالبة بالإصلاحات وانتقاد القيادة على أخطائها المتنوعة – وعلى الخصوص بسبب منح البيشمركة صلاحيات واسعة جداً وامتيازات اقتصادية عديدة. والمزاعم الرئيسية في هذا الصدد كانت تدور حول أن رواتب البيشمركة كانت تعادل ثلاثة أضعاف رواتب موظفي الحكومة الآخرين، وأن تشكيل جيش كردي موحّد كان يواجه العراقيل.[93] والأهم من ذلك كانت صحيفة **هاولاتي** الأسبوعية المستقلة التي بدأت في الصدور عام ٢٠٠٠. إن صحيفة **هاولاتي**، وهي من أكثر الصحف شعبيةً في إقليم كردستان، كانت تراقب عن كثب القضايا السلبية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، بما فيها قضايا الفساد والمحسوبية واستخدام العنف من قبل السلطات.[94] إن بالإمكان ترجمة تلك التطورات

على أنها علامات على ضعف السياسة الكردية، ولكن يمكن في المقابل اعتبارها دلائل على ديمقراطية ناشئة تؤشر لوجود مجتمع مفعم بالحياة جريء يتحدّى قيادته.

إن الانفتاح النسبي في الإقليم الكردي كان له تأثير واضح على ناحية أخرى من نواحي الحياة الاجتماعية: المرأة الكردية اندمجت بشكل أفضل في الحياة السياسية مما كانت عليه الحال في ظل نظام البعث. ويجدر هنا ملاحظة أنه، وخلال ٣٥ عاماً من حكم النظام البعثي، كانت هناك امرأة واحدة بمنصب وزير هي سعاد خالد إسماعيل ولعام واحد فقط (١٩٧١-١٩٧٢). وكان لـ(حدك)، رغم اعتباره تقليدياً وقبلياً أكثر عدداً من منافسه (اوك)، وزيرة لوزراة التنمية والإعمار هي نسرين برواري في حكومته في عام ٢٠٠٠.[٩٥] وعلى نفس الوتيرة يشير برهم صالح من (اوك) إلى أن بإمكان الكرد أن يفخروا بالمرأة الوحيدة التي تشغل منصب القاضي في كل العالم الإسلامي.[٩٦] وفي خطوة أخرى إلى الأمام وعد الطالباني زعيم (اوك) بأن النساء من مختلف أنحاء الإقليم سيدخلن إلى قيادة حزبه.[٩٧] أما زوجته هيرو فقد لعبت بلا شك دوراً مهماً كونها شغلت مناصب بارزة في حكومة إقليم كردستان: فقد كانت عضواً في أول برلمان منتخب في الإقليم في ١٩٩٢، كما ساعدت في تنظيم قوة (اوك) من البيشمركة النساء،[٩٨] إلى جانب امتلاكها، من بين أشياء أخرى، قناة "كردسات" التلفزيونية الفضائية ودار "خاك" للنشر، إضافةً إلى كونها رئيسة منظمة إنقاذ الأطفال في كردستان.[٩٩] وعلاوةً على ذلك فقد فازت بمعظم الأصوات في الانتخابات الداخلية لقيادة (اوك)، حيث حصلت تحديداً على ١,٠٧٠ صوتاً من مجموع ١,٦١٩ صوتاً لتفوز بذلك على كل المرشحين من الذكور. والملفت للنظر هو أن مجموع النساء اللواتي انتُخبن للقيادة في تلك الانتخابات كان ٦ (من أصل ٣٣ مرشحة) أي بمعنى أكثر من ٢٥ بالمئة.[١٠٠]

الإشارة الأخرى على تغير الأزمان تمثلت في انتشار المنظمات غير الحكومية الخاصة بالنساء في الإقليم إلى حد أنه بحلول عام ٢٠٠٣ كانت هناك ١٥ منظمة منها تنشط في الإقليم. ويجدر بالذكر أن أولى تلك المنظمات التي تأسست كانت تدعم النسوة من ضحايا حملات الأنفال، وكانت هيرو الطالباني من المنظمين لتلك المنظمة.[١٠١] أما المؤشر الآخر على التغيير التدريجي فكان يتمثل في تمكن المرأة من قيادة السيارات، على الأقل في المدن الكبيرة، وهو ما أشر لتحول فيما كان يعتبر مجتمعاً ذكورياً. وختاماً، ما

انعكس رمزياً على الدور المتزايد الذي تلعبه النسوة في المجتمع من وضع تمثال للمرأة في مدخل مدينة زاخو.[١٠٢]

ولكن ورغم ذلك التطور كله فإن قتل النسوة بدافع الشرف وختان الإناث وتعدد الزوجات والتمييز العام بحق المرأة ظل مستمراً بدون انقطاع.[١٠٣] وتشتكي إحدى الناشطات النسويات، وهي هوزان محمود ممثلة "منظمة حرية المرأة في العراق" في الخارج، بقولها:

> إن قانون الأحوال الشخصية الحالي يحافظ على العادات الأبوية والدينية المحافظة والتي فيها تمييز ضد المرأة. لقد فشلت الحكومة فشلاً ذريعاً في مجال تحقيق المساواة وحقوق المرأة والحقوق والحريات الفردية. فهم يصرون على تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية والمحافظة على التقاليد القومية والقبلية والدينية بدلاً من القانون العائلي المعاصر. إن مشكلتنا الأساسية تكمن في الطبقة الحاكمة التي تقسم المجتمع على أساس الجنس والدين والقومية والعرق.[١٠٤]

أما فيما يتعلق بتمثيل المرأة في أركان السلطة، ورغم وجود ٣٧ امرأة عضواً في البرلمان المؤلف من ١١١ كرسياً (أي بنسبة ٣٣٪)، إلا أن الناشطات النسويات يزعمن أن معظم المناصب الرفيعة يشغلها الرجال. وعلاوةً على ذلك، وفي أعقاب الانتخابات الإقليمية في تموز/ يوليو ٢٠٠٩، قامت حكومة إقليم كردستان بحلّ وزارة شؤون المرأة وخفض عدد المناصب الوزارية من ٤٢ إلى ١٩ منصباً. وكان على النساء دفع ثمن ذلك الترشيق الوزاري، وهكذا كانت هناك امرأة واحدة فقط في الكابينة الوزارية الجديدة في مقابل ثلاثة منهن في الكابينة التي سبقتها. وقد صرّحت جنار سعد عبد الله، الوزيرة السابقة لوزارة الشهداء والمؤنفلين التي تم استبدالها برجل في الكابينة الوزارية الجديدة، قائلةً: "إن وجود امرأة واحدة في الكابينة الوزارية هو تقاسم غير عادل للسلطة ولا يعكس واقع مجتمعنا. يجب أن يكون لنا صوت حقيقي في السلطة".[١٠٥] بل حتى إن تجنيد النساء الكرد لصالح القضية القومية لم يساهم هو الآخر في إيتاء الثمار المرجوة، كما يتذمر أحد المثقفين بقوله: "إن ممارسات مؤسسي وحملة القضية القومية قد تُمثِّل قيداً

أكثر من كونها عاملاً مساعداً على تحرير كلٍّ من المرأة والأمة".[١٠٦]

الكتابة على الجدار

لقد حذّر الملك فيصل الأول، في مذكرته الشهيرة التي كتبها قبل وقت قصير من موته، من الضعف الشديد للحكّام السنّة الذين يتعيّن عليهم أن يحكموا الكرد الذين قال إن معظمهم "جهلة" ويسعون إلى الانفصال عن الدولة، إضافةً إلى الأغلبية الشيعية "الجاهلة" هي الأخرى والتي عارضت الحكومة السنية بسبب مشاعر التمييز العميقة. هذان الأمران – كما قال فيصل – كانا يعيقان بشكل خطير عملية بناء الأمة والدولة في العراق.[١٠٧] بعدها بثمانية عقود ثبت نفاذ بصيرة الملك أكثر من أي وقت مضى. فبحكم معرفته بالموزاييك المعقد للمجتمع العراقي، اعتمد الملك أساليب عصرية في محاولاته لبناء دولة – أمة عراقية. إلا أن صدام حسين، الذي أمسك بزمام السلطة بعده بأربعين عاماً، لجأ على النقيض منه إلى العنف الشديد والوحشية. ورغم حقيقة أن الدولة العراقية كانت تشعّ قوةً وتصميماً وحتى قدراً من التماسك – على الأقل خلال العقد الأول من حكم البعث – فإن تحت السطح كانت تظهر صدوع حتى صدام لم يكن بإمكانه تجاهلها. ولهذا، وكالمتنبئ بالقدر السيئ، حذّر صدام من خطر تقسيم العراق إلى ثلاثة أجزاء. حيث قارن صدام العراق في إحدى المرّات بالسفينة الكبيرة التي يتقاسمها العرب والكرد وحذّر من أنه لن يسمح بأن تثقب السفينة لأنها ستغرق.[١٠٨] وفي مناسبة أخرى حذّر من مخاطر الانفصالية والفئوية ووعد بمقاتلتها بأي وسيلة حين قال: "أنا أدعم كل مجهود يهدف إلى ازدهار المنطقة وضد أي مخطط مهما كان صغيراً يساعد على الانفصالية وشق صف العراقيين. لأنني حينها سأسلّ سيفي وأحاربه أينما وجد".[١٠٩]

لقد قاد ذلك إلى التشخيص الذي جاء به أندرياس فايمر لكل المجتمعات والدول التي تسودها هذه الأنماط من القومية الشمولية. فبحسب فايمر عندما لا تكون النخبة مستعدة لضم كل السكان إلى الأمة السائدة التي تمثل الدولة، فإن أولئك الذين يصبحون "أقليات" يُحرمون من فوائد الحداثة السياسية ولا يشعرون بأنهم ميالين إلى "احتضان

مشروع بناء الدولة من خلال الاستيعاب".[١١٠] وهذا بدوره يدفع بالتكنوقراط إلى اللجوء إلى الإرهاب للسيطرة على السكان، الأمر الذي يؤدّي إلى تنفير الأقليات أكثر فأكثر. حسب وجهة نظر فايمر فإن نظام الحكم سوف يتجزأ وفق "الدفاع النفسي اللاواعي جرّاء حمل قيم متعارضة بوضعها في حجيرات منفصلة compartmentalization" في نهاية هذه العملية في صورة سلسلة من الجماعات الإثنية التي يرى أفرادها أنفسهم كمجتمعات منفصلة لكل واحدة منها قدر سياسي مختلف. أي بعبارة أخرى فإن الذي سينتج عن ذلك إنما هو العزل الاجتماعي والتجزؤ السياسي على طول الخطوط الإثنية.

إن الحالة الكردية العراقية تمثل حالة ملفتة للنظر حيث تم فيها تعزيز الولاءات البدائية بسياسات البعث القائمة على الحجيرات المنفصلة حسبما يقترحه نموذج فايمر. إن سنيناً طويلة من السياسات الإقصائية والحروب والاضطهاد الذي يرقى إلى مستوى الإبادة أدّت إلى تعميق الفئوية السياسية على طول الخطوط الإثنية، وهو ما أدى بدوره إلى تعزيز عملية بناء الدولة بين الكرد في نفس الوقت الذي أدى فيه إلى إضعاف عملية بناء الدولة العراقية بشكل كبير. إن عراق ما بعد صدام، الذي سوف أتطرق إليه في الفصل السادس عشر، يعرض صورة مختلفة. ففي استدارة للتاريخ فإن صدام الذي أرسى الحكم الذاتي الكردي، ومن ثم أخلف وعده بصورة وحشية جداً، لقي حتفه بطريقة لا تقل وحشيةً: مات شنقاً في نهاية عام ٢٠٠٦. أما فيما يتعلق بالدولة، وفي غياب الرجل الذي أقامها وأنهاها، فقد اتخذ العراق مساراً ثورياً. وكان حتماً على الكرد أن يلعبوا دوراً محورياً في ذلك.

الهوامش

1 - Miroslav Horch, *Social Preconditions of National Revival in Europe: A Comparative Analysis of the Social Composition of Patriotic Groups among the Smaller European Nations* (New York: Colombia University Press, 2000), pp. 22-3.

2 – **وول ستريت جورنال** (طبعة الإنترنت)، 6 كانون الثاني/ يناير 2000؛ **قناة كردستان الفضائية**، 19 شباط/ فبراير 2000، ونقلت عنها بي بي سي؛ **الشرق الأوسط**، 5 أيار/ مايو 2000.

3 – ستافورد كلاري، "Iraqi Kurdistan, The Humanitarian Program" في كتاب *Kurdish Identity: Human Rights and Political Status*، ص 153.

4 – صحيفة **المشاهد السياسي** (لندن، أسبوعية)، 10 كانون الأول/ ديسمبر 2000.

5 – **الشرق الأوسط**، 5 أيار/ مايو 2000.

6 – **الشرق الأوسط**، 21 أيار/ مايو 1998.

7 – **الشرق الأوسط**، 4 كانون الثاني/ يناير 1998.

8 – **الشرق الأوسط**، 12 حزيران/ يونيو 1998؛ فرانس برس، 20 تموز/ يوليو 1998، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**.

9 – **الشرق الأوسط**، 8 شباط/ فبراير 1998؛ **فايننشال تايمز**، 23 شباط/ فبراير 1998؛ وكالة أنباء إيران الإسلامية، 3 نيسان/ أبريل 1998، ونقلت عنها **الديلي ريبورت؛ الوسط**، 6 نيسان/ أبريل 1998.

10 – **الوسط**، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، وكان مصدر هذا التقرير محلل مرموق مختص بالشؤون الكردية هو كريس كوجيرا، وهكذا وفي كل الاحتمالات فإن تلك المعلومات موثوقة. وبحلول نهاية العام وصلت المبالغ التي منحت لـ(اوك) إلى 110 مليون دينار عراقي. (صحيفة **خَبات** في 1 و3 أيلول/ سبتمبر 1999، ونقلت عنها بي بي سي في 9 أيلول/ سبتمبر 1999).

11 – بعد سنتين من ذلك تمكنت حركة أنصار الإسلام من تنفيذ هجوم انتحاري في احتفالات عيد الأضحى في إقليم كردستان تسبب في مقتل 100 شخص من بينهم سامي عبد الرحمن وابنه. انظر:

Qui Lauraence, *Invisible Nation: How the Kurds Quest for Statehood Is Shaping Iraq and The Middle East* (New York: Walker; distributed by Macmillan, 2008), pp. 237-8.

12 – **الوسط**، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999.

13 – المصدر السابق.

14 – أحد المراقبين صرح بالقول إن "التقسيم المسيطر عليه لكردستان له جوانب إيجابية أيضاً". انظر: Gareth Stansfield, "Governing Kurdistan: The Strengths of Division" من كتاب *The Future of Kurdistan In Iraq* للمؤلفين برندان أوليري وجون ماكجاري وخالد صالح، مطبعة جامعة بنسلفانيا، 2005، ص 214.

15 – صحيفة **العراق** (كانت تصدر في بغداد يومياً)، 2 شباط/ فبراير 2000.

16 – **الوسط**، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999؛ دينيس ناتالي، **شبه الدولة الكردية**، مطبعة جامعة سيراكيوز، 2010، ص99.

17 – محمد كرمانج، وهو من المناوئين المتحمسين للإسلام السياسي المتشدد، أخبرني أنه منع زوجته من ارتداء غطاء الرأس. (محمد كرمانج ناشط في (حدك) قابلته الكاتبة في أربيل في 30 نيسان/ أبريل 2009).

18 - Gareth R. V. Stansfield, *Finding a Dangerous Equilibrium*, p. 267.

19 – في عام 2001 تعاون الحزبان في محاربة جماعة جند الإسلام. (انظر: وهرام بطرسيان، **سياسة تركيا تجاه كردستان العراق وأميركا**، دهوك، مطبعة جامعة دهوك، 2008، ص 24).

20 – قناة كردستان الفضائية، 10 آذار/ مارس 2000، ونقلت عنها بي بي سي. وقد أنكرت الجماعة صحة الاعتراف. قناة كردستان الفضائية، 31 آب/ أغسطس 2000، ونقلت عنها بي بي سي.

21 – كما قيل إن PKK أيضاً قد هاجم إحدى الجماعات الإسلامية، وهي جماعة "حركة المجاهدين الإسلاميين"، وأنه قتل ثلاثين من أعضاء تلك الحركة. (وكالة أنباء الأناضول، 21 أيلول/ سبتمبر 2000، ونقلت عنها بي بي سي).

22 – انظر: Lawrence: *Invisible Nation*, p. 237-8

23 – في عام 2002 أعلن برهم صالح رئيس حكومة إقليم كردستان/ إدارة (اوك) أن كردستان ستصبح "منارة للديمقراطية" في المنطقة. انظر:

Kevin MacKiernan, *The Kurds: A People in Search of Their Homeland* (New York, St. Martin Press, 2006), p. 178.

24 – بدأت في أيار/ مايو 2007 حملة جمع تواقيع دعماً لفكرة علمنة دستور إقليم كردستان. (صحيفة *Kurdish Globe* في 9 أيار 2007).

25 – انظر مقالة فالح عبد الجبار الموسومة: "Arab Nationalism Versus Kurdish Nationalism: Reflections on Structural Parallels and Discontinuities" في كتاب *The Kurds: National and Politics*، دار الساقي، لندن، 2006، ص303.

26 – انظر: Hussein Tahiri, *The Structure of Kurdish Society and the Struggle for a Kurdish State* طبعة كاليفورنيا، مازدا، 2007، ص344.

27 – انظر مقالة حميد بوزأرسلان الموسومة: Hamit Bozarslan, "Tribal Asabiya and Kurdish Politics: A Socio-historical Perspective" في كتاب *Nationalism and Politics*، للمؤلفين فالح عبد الجبار وداود هشام، لندن، دار الساقي، 2006، ص133-7.

28 – المصدر السابق.

29 – رجائي فايد، **تحولات الشخصية الكردية نحو الحداثة**، دهوك، مركز الدراسات الكردية وحفظ الوثائق، 2008، ص122، 43، 30.

30 – انظر: Martha L. Cottam and Richard W Cottam, *Nationalism and Politics: The Political Behavior of Nation States* (Boulder, Lynee Rienner, 2001), pp. 17, 195, 197

التي اقتبستها Carole A. O'Leary في مقالتها المنشورة في كتاب

Kurdish Identity: Human Rights and Political Status, eds. Charles G. MacDonald and Carole A. O'Leary (Gainesville: University of Florida, 2007), p. 172.

31 – انظر: Gareth R. V. Stansfield, *Finding a Dangerous Equilibrium*, pp. 264-5

32 – انظر: Denise Natali, *The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq, Turkey and Iran* (Syracuse: Syracuse University Press, 2005), p. 55.

33 – انظر: Henry D. Astarjian, *The Struggle for Kirkuk* (Wesport. CT: Praeger Security International, 2007), p. 78

34 – مقالة غير منشورة لشيركو كرمانج قارنت بين موقف القيادات السياسية بمواقف المثقفين حيال مسألة الاستقلال ويظهر فيها أن موقف السياسيين حيال الاستقلال موقف متذبذب بينما جميع المثقفين يدعمون الاستقلال.

35 – انظر: Gareth R. V. Stansfield, *Finding a Dangerous Equilibrium*, p. 265

36 – للاطلاع على شرح مفصل حول تلك التطورات ومهام تلك الهيئات انظر:

Gareth R. V. Stansfield, *Iraqi Kurdistan: Political Development and Emergent Democracy* (New York: Rutledge Curzon, 2003)

37 – صحيفة **حريت** التركية، 15 نيسان/ أبريل، 9 أيار/ مايو 1999، ونقلت عنها **الديلي ريبورت**؛ صحيفة **الخليج**، 26 آب/ أغسطس 1999.

38 – حكومة إقليم كردستان "العلم و النشيد الوطني". www.krg.org.

39 – **الحياة**، 14 أيار/ مايو 2006.

40 – انظر:

Joost R. Hilterman, "Halabja: The Politics of Memory", *Open Democracy*, 14 March 2008. www.opendemocracy.net.

41 – في عام 2006 كان الوزير امرأة وهي جنار سعد عبد الله.

42 – المثقف الكردي شيركو كرمانج، اتصال شخصي مع المؤلفة، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2010.

43 – صحيفة *Kurdish Globe*, "Anfal Campaign Receives National Day of Remembrance" في 18 نيسان/ أبريل 2007. www.kurdishglobe.net.

44 – صحيفة: *Kurdish Globe*, "Baghdad Recognizes Anfal as Genocide"، 16 نيسان/ أبريل 2008. www.kurdishglobe.net.

45 – انظر: BBC New، 17 آذار/ مارس 2002.

46 – انظر: Institute Kurde de Paris, www.inistitue.org/en/kurdorama. تم الاطلاع عليه في 15 أيلول/ سبتمبر 2009.

47 – انظر: Affinity Group on Document and Confronting the Past Kurdistan Conference، 3-8 أيار/ مايو 2006، ص3-4.

48 – انظر: BBC News, "Kurdish Clash at Halabja Memorial, " http://newsvote.bbc.co.uk

49 – انظر: www.kurdsat.tv/E_Direje.aspx?CoriWene=5&Cor=Aburi&Jimare=43. تم الاطلاع عليه في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

50 – انظر: Hilterman, *Halabja*, p. 226

51 – انظر: Affinity Group on Document and Confronting the Past Kurdistan Conference, pp. 3-4.

52 – لقد أروني هذه الغرفة في زيارة لي إلى المتحف في أيار/ مايو 2009.

53 – انظر: خالد سليمان، **الحوار المتمدن**، في 13 آب/ أغسطس 2005.

54 – انظر: KurdishMedia.com, "Halabja: The Racism of So- called Arab Intellectuals Towards Lands and Kurdistan"، كانون الثاني/ يناير 2005.

55 – صحيفة **الأهالي** (القاهرة، أسبوعية)، 7 حزيران/ يونيو 2006.

56 – انظر: BBC, "Kurdish President Barzani Interviewed on Kurdish, Iraqi Issues"، 9 كانون الثاني/ يناير 2006. www.krg.org.

57 – **الشرق الأوسط**، 1 و6 حزيران/ يونيو 2006.

58 – أحد هؤلاء القلائل كان فواز طرابلسي الذي كتب عن الأنفال في 1989. انظر:

Fawwaz Trabulsi, "On Being Silent: A response to Kanan Makiya", *Middle East Report*, Nos. 187-188 (1994), pp. 61-3.

59 – انظر: خالد سليمان، **الحوار المتمدن**، في 13 آب/ أغسطس 2005.

60 – سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي**، القاهرة، مركز ابن خلدون، 1994، ص236.

61 – انظر: Kanan Makiya, *Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising, and the Arab World* (London: Penguin Books, 1993), p. 201.

62 – فواز طرابلسي، "On Being Silent"، ص61-3. وكذلك: Edward Said, "Misinformation About Iraq" في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 2002، www.aliraqi.org/forums/showthread.php?t=15324.

63 – **الحياة**، 14 أيار/ مايو 2006. ظهر اتهام خطير آخر لدور المثقفين العرب قبل هذا في النشرة الدورية المصرية (**أخبار الأدب**، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004). المثير للسخرية كانت اتهامات الكويت لوسائل الإعلام بتلفيق الأكاذيب لتشويه سمعة العراق، ولم تكن الكويت تدري أنها ستكون الضحية التالية. الاتهامات الكويتية مقتبسة في كتاب: David Romano, *The Kurdish Nationalist Movement: Opportunity, Mobilization and Identity* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2008), p. 202.

64 – انظر: Amir Hassanpour, *Nationalism and Language in Kurdistan 1918-1985* (San Francisco: Mellen Research University Press, 1992), pp. 144-7.

65 – تنص الفقرة 3 من الدستور على أن "اللغة العربية هي اللغة الرسمية، إلى جانب اللغة الكردية في إقليم كردستان" (**المستقبل العربي**، أيلول/ سبتمبر 2005، والعدد 319).

66 – دينيس ناتالي، **شبه الدولة الكردية**، ص91.

67 – البروفيسور أحمد العبدي في مقابلة مع المؤلفة في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2010.

68 – **حكومة إقليم كردستان**، وزارة التربية 2008، ط4 (لبنان، **المستقبل برس**)، وأنا مدينة للسيد شيركو كرمانج لتوفيره المعلومات حول الكتب المدرسية.

69 – المصدر السابق، ص 3-8، 53 -89، 100-13، 126، 176-83.

70 – انظر: Kurdish Globe, "Anfal Campaign Receives National Day of Remembrance" في 18 نيسان/ أبريل 2007، www.kurdishglobe.net. ويمكن الاطلاع على قدم وعراقة الكرد وحقوقهم التاريخية أيضاً في كتاب مسعود البارزاني **البارزاني والحركة الكردية التحررية**، الجزء 3 أربيل، 2002، ص 522-3.

71 – انظر: Maria O'Shea, "Tying Down the Territory: Conceptions of Early Kurdish History" من كتاب *The Kurds: Nationalism and Politics*, eds. Faleh A. Jabar and Dawod Hosham (London, Saqi, 2006), pp. 113, 125.

72 – انظر المقابلة مع الشاعر الكردي خلات أحمد في 25 كانون الأول/ ديسمبر 2005 (www.alarab.co.uk) أشار خلالها أحمد إلى أنه، رغم ترجمة الأعمال الأدبية العربية إلى اللغة الكردية، إلا أنه لم يكن هناك سوى اهتمام قليل لدى العرب بنشر أو ترجمة الأعمال الأدبية الكردية.

73 – **الحياة**، 21 آذار/ مارس 2006.

74 – انظر: Sherko Bekas, "The Uprising" في كتاب *The Secret Diary of a Rose*, 2nd ed., Reingard Mirza and Shirwan Mirza, trans. (University of Ottawa, 1998)

75 – انظر: Natali, *The Kurds and the State*, p. 55

76 – انظر: www.archaelogy.org/0607/abstracts/;etter.html.

77 – راديو أوروبا الحرة/ راديو الحرية، "Iraq: Irbil's Kurds Live on a Hill of Undiscovered treasures" في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2005. www.rferl.org

78 – انظر: Kurdish Globe, "Erbil Eyes Archaeological Tourism" في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009. www.kurdishglobe.net.

79 – المصدر السابق.

80 – **أصوات العراق**، 3 آذار/ مارس 2008، www.en.aswataliraq.info/?p=71650، تم الاطلاع عليه في 20 آذار/ مارس 2008.

81 – كان الفساد أحد أهم العوامل المانعة لحدوث التضامن بين الكرد وقيادتهم. (مثقف كردي مجهول التقته المؤلفة في 1 حزيران/ يونيو 2007).

82 – إلا أن مايكل ليزنبرغ مع هذا يقلل من شأن منظمات كهذه بقوله: "كانت هناك مظاهرات وحركات متنوعة... ولكنها كانت تخوض معركة غير متكافئة". انظر: Michael Leezenberg, "Urbanization, Privatization, and Patronage: The Political Economy of Kurdistan" من كتاب: *The Kurds: Nationalism and Politics*، ص 168.

83 – **الأهالي**، 10 حزيران/ يونيو 2004.

84 – رئيس الحكومة الكردية نيجيرفان البارزاني أكد على أن الحاكم في كردستان العراق هو الديمقراطية، التي من أحد جوانبها حرية التعبير. كما أكد أيضاً أنه هو نفسه قد تعرض لانتقادات قاسية في وسائل الإعلام الكردية. (**الشرق الأوسط**، 1 حزيران/ يونيو 2006).

85 – انظر: BBC News, "Kurdish Clash at Halabja Memorial", http://newsbbc.co.uk في 16 آذار/ مارس 2006.

86 – صحيفة **الاتحاد** (بغداد، أسبوعية) في 15 آب/ أغسطس 2005؛ **الزمان** (لندن، يومية)، 21 آب/ أغسطس 2006.

87 – **الاتحاد**، 15 آب/ أغسطس 2006.

88 – انظر: "Country of Origin Information Iraq", Report of the United Nations High Commissioner for Refugees (October 2005), p. 71

89 – **الوطن العربي** (باريس، أسبوعية)، 30 كانون الأول/ ديسمبر 2005.

90 – الملفت للنظر أن العرب العراقيين الذين وجدوا ملاذاً لهم في كردستان العراق بدأوا بتعلم اللغة الكردية، وكانت لغة التواصل في بعض الأحيان هي اللغة الإنكليزية. (**الوطن العربي**، 11 نيسان/ أبريل 2007).

91 – وزارة الثقافة الكردية لوحدها تنشر 16 نشرة دورية. (**الحياة**، 12 آذار/ مارس 2006).

92 – انظر: Kevin MacKiernan, *The Kurds: A People in Search of Their Homeland*, p. 178

93 – **كرديش ميديا**، 27 آذار/ مارس 2006 و4 نيسان/ أبريل و6 كانون الثاني/ يناير و8 شباط/ فبراير 2007. www.kurdishmedia.com

94 – انظر، على سبيل المثال، صحيفة **هاولاتي**: http://83.169.12.202/English.aspx وقد تم الاطلاع عليها في آذار/ مارس 2010.

95 – صحيفة **خَبات** (طبعة الإنترنت) في 14 كانون الثاني/ يناير 2000، ونقلت عنها بي بي سي.

96 – انظر: Kevin MacKiernan, *The Kurds: A People in Search of Their Homeland*, p. 178

97 – صحيفة **كردستاني نوى** (السليمانية، طبعة الإنترنت) في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، ونقلت عنها بي بي سي.

98 – انظر: Luarence, *Invisible Nation*, p. 82

99 – انظر: KurdishMedia, "Bloodline Instead of Merit: The Talabanis" www.kurdishmedia.com في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.

100 – انظر: "عقلية الطالباني تحصد أكثرية الأصوات" في www.akhbaar.org/wesima_article/index-20100614-91811.html. أخبرني أحد أعضاء (اوك) أنه في الحقيقة قد زوّر الانتخابات. (أجرى مقابلة مع المؤلفة بشرط عدم الإفصاح عن هويته).

101 – انظر: Nazand Bagikhani, "Kurdish Women and national Identity" في 11 آب/ أغسطس 2003 www.kurdishmedia.com

102 – **الحياة**، 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000. وهناك تمثال للمرأة أيضاً في إحدى ساحات مدينة دهوك.

103 – انظر: Nazand Bagikhani, "Kurdish Women and national Identity"

104 – **صحيفة هاولاتي** في 31 آذار/ مارس 2010، http://83.169.12.202/Wnglish.aspx، تم الاطلاع عليها في نيسان/ أبريل 2010.

105 – **صحيفة التآخي** (بغداد، يومية) في 3 أيار/ مايو 2007؛ وكذلك Iraqi Crisis Report, "Glass Ceiling for Female Kurdish Politicians", No. 334, 29 April 2010. http://iwpr.net

106 – انظر: Nazand Bagikhani, *Kurdish Women and national Identity*

107 – ظهرت المذكرة في كتاب عبد الرزاق الحسني **تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء 3، صيدون، لبنان، مطبعة العرفان، ص189-95.

108 – **لوس أنجلس تايمز**، 20 نيسان/ أبريل 1979. صورة العراق "كسفينة للجميع" وكيف أن على الجميع تحمل مسؤوليتها تحولت إلى صورة شائعة في عراق ما بعد صدام حسين. (انظر الجزيرة، 19 كانون الثاني/ يناير 2006 في برنامج "ما وراء الخبر").

109 – وكالة الأنباء العراقية، 12 تموز/ يوليو 1982، ونقلت عنها بي بي سي في 14 تموز/ يوليو 1982.

110 – انظر: Andreas Wimmer, *Nationalist Exclusion and Ethnic Conflict* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), p. 194.

١٥

قفزة كبيرة إلى الأمام في عراق ما بعد صدام حسين

إن السنوات السبعة التي أعقبت سقوط نظام البعث في ربيع ٢٠٠٣ يمكن أن نسميها "سنوات الكرد الجيدة السبع"، التي تمكّن فيها الكرد من أن يقذفوا بأنفسهم إلى وسط مسرح السياسة العراقية في نفس الوقت الذي كانوا فيه يعملون بحيوية على بناء كيانهم الخاص بهم. إن فناء الدولة البعثية قد أعطى دفعةً حقيقية لبناء الدولة الكردية. كما وفر لهم زوالها، ولأول مرة في التاريخ العراقي، الفرصة ليلعبوا دوراً مهماً في بناء الدولة العراقية. وهكذا انهمك الكرد في مشروعين لبناء الدولة، دولتهم ودولة العراق منذ عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم مما بدا من وجود تناقض بين دورهم في المِركز وفي الإقليم الكردي، فإن الكرد نجحوا رغم ذلك في إيجاد الوسيلة الذهبية التي مكنتهم من العمل في نفس الوقت على كلا المستويين من دون إلحاق الضرر بأيٍّ منهما.

دور الكرد المزدوج في بناء الدولة

عموماً كان الكرد أكثر نجاحاً من الحكومة المركزية في مشروع البناء. ويعود الفضل في ذلك إلى شيء واحد هو عملية السلام بين الحزبين الكرديين التي انخرطا فيها منذ أواخر التسعينيات، والتي ساهمت في تماسك صفوفهما بشكل أكبر بحلول حرب العراق في

٢٠٠٣. وهو ما أدى بالنتيجة إلى وضع أسس حقبة ما بعد صدام حسين التي تحولت فيها المنطقة الكردية إلى أكثر مناطق العراق استقراراً وبعداً عن الحرب. وهكذا، وفي الوقت الذي بدأت فيه الحكومة المركزية عملية بناء الدولة من الصفر تقريباً بعد ٢٠٠٣، كان الكرد حينها قد أمضوا في بناء دولتهم عشر سنوات تقريباً، وهو ما منحهم امتيازاً كبيراً. وفي الوقت الذي أشعلت فيه حرب العراق نزاعاً شيعياً – سنياً في المركز كاد أن يصل إلى درجة الحرب الأهلية، فإنها، أي الحرب، حفزت الكرد على التماسك أكثر فيما بينهم. إن ترفّع الكرد فوق النزاع الشيعي – السني قد حصّنهم بدرجة كبيرة ضد الهجمات الإرهابية التي كانت تعيث في القسم العربي من البلاد. وعلى نحو مشابه، وكما كانت الحال في الماضي، حينما كانت الحكومات العراقية المختلفة تستخدم سياسات فرّق تسُد لإضعاف الكرد، فإن تلك الصيغ كانت غير مجدية بعد الحرب بما أن الكرد كانوا يمثلون جبهة موحدة في مواجهة المركز الذي كان لفترة هو نفسه في حالة من التداعي. ولكونهم أكثر تنظيماً من الناحية العسكرية والأقوى اقتصادياً، فقد استخدم الكرد ثقلهم في صياغة عراق ما بعد صدام.

إن وجود ممثليات كردية في واشنطن منذ أواسط التسعينيات منح قيادتهم قصب السبق على اللاعبين العراقيين الآخرين في علاقاتهم مع الولايات المتحدة. هذا علاوةً على أن الكرد جعلوا من أنفسهم قوةً لا يمكن لتحالف الولايات المتحدة الاستغناء عنها أثناء حرب العراق. لقد استغل الكرد قرار تركيا بعدم السماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها لشن الهجمات على العراق من الشمال ببراعة، ولعبوا دوراً مهماً في مجهود الحرب الأميركية في الشمال، وبالتالي في دحر البعث. إن تلك المساعدة الحيوية جعلتهم حليفاً جديراً بالثقة من قبل الولايات المتحدة. واستمر زواج المصلحة هذا بين الكرد والولايات المتحدة رغم تقلبات تلك العلاقة. فعلاوةً على عدم اضطرار الولايات المتحدة إلى إرسال قوات للحفاظ على الأمن في إقليم كردستان، فقد ساعدت قوات البيشمركة الجنود الأميركيين على محاربة المتمردين في مناطق العراق الأخرى. وعلى النقيض من شركائهم السنة والشيعة فقد عارض الكرد بشدة ما تصوروه انسحاباً أميركياً مبكراً من العراق، فقد حذر جلال الطالباني مراراً من الانسحاب الأميركي المبكر من العراق، كما حذّر من ذلك أيضاً رئيس هيئة الأركان العراقية بابكر الزيباري

الكردي، الذي دعا إلى بقاء القوات الأميركية حتى عام ٢٠٢٠.[١] إجمالاً، وكما أكد قوباد الطالباني ممثل الكرد في واشنطن، فإن الكرد كانوا ينظرون إلى الأميركيين كمحررين لا كفاتحين، ولهذا كانت علاقة صداقتهم وثيقة بالولايات المتحدة.

من العوامل المهمة الأخرى التي ميّزت الكرد عن السنة والشيعة تمثل في القوة النسبية للنخبة الكردية. ولهذا، وعلى النقيض من الصدوع الظاهرة بين النخب السنية القديمة والنخب الشيعية الجديدة، فإن الكرد، وللمفارقة!، حافظوا على درجة مقبولة من الاستمرارية التاريخية. وقد تمكنوا من الحفاظ على ذلك رغم عدد من الأحداث في تاريخ العراق المعاصر التي تعرضت خلالها القيادة الكردية وكبار الشخصيات الاجتماعية الكردية إلى الطرد من ديارهم واللجوء إلى المنافي. والنخبة التي كانت صاحب أكبر تمثيل لهذه الاستمرارية كانت قبيلة البارزاني، التي توارثت عباءة القيادة من جيل إلى جيل منذ ثلاثينيات القرن الماضي. لقد تمكّن البارزانيون من حلّ كل الأزمات والحفاظ، في الوقت نفسه، على دورهم القيادي، إن لم يكن على كل الكرد فعلى الأقل على قسم كبير منهم. وفي الإمكان أن نعزو هذه الاستمرارية، من بين أمور أخرى، إلى شخصية وكاريزما الملا مصطفى البارزاني وإلى تماسك عشيرة البارزانيين نفسها. وقد مكّن ذلك البارزانيين من دفع القبائل المنافسة إلى هامش القيادة أو إلى عقد التحالفات معها لكي تتمكن بذلك من التمسك بالسلطة. الجدير بالذكر أن النخبة الطالبانية – رغم كونها قوية فعلاً في بعض الأحيان – أقل تماسكاً من النخبة البارزانية.

إن حقيقة بقاء النخب الكردية متمسكةً بالأرض في كردستان العراق، بخلاف جماعات المعارضة العراقية الأخرى، وخبرتها التي تمتد عقداً من الزمن في الحكم الذاتي، والتماسك الذي أظهرته بعد حرب العراق، منحها كل ذلك مجتمعاً ميزة هائلة إزاء النخب العراقية الأخرى التي ظهرت إلى الواجهة بعد الحرب. أحد الأمثلة على ذلك كان القرار الذي اتخذته قبل وقت طويل من الانتخابات العراقية العامة التي جرت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ والمتمثل في توحيد المعسكرين الكرديين وتقديم قائمة مشتركة موحدة للناخبين. وقد تألفت القائمة من الحزبين الرئيسيين إلى جانب الأحزاب الأخرى الأصغر – مع استبعاد الإسلاميين المتطرفين. وهذه الفوائد التي تم إسقاطها بوضوح على كل المجتمع الكردي إنما نبعت من التجارب المستميته للنخبة الكردية

بالمقارنة مع النخب السنية والشيعية. فالقيادة الكردية لم تكن محصّنة ضد عمليات التطهير والاغتيالات فحسب، بل إن مدى التعاون بين الفصائل التناحرة منذ أواخر التسعينيات ازداد إلى درجة معينة من تحالف الأضداد. وبالفعل وصل التقارب إلى درجة أن الحزبين (حدك) و(اوك) قد شكّلا قائمة مشتركة في انتخابات ٢٠٠٩ الخاصة ببرلمان إقليم كردستان. الملفت للنظر أن منافسهم الرئيسي كان قائمة التغيير (كوران) التي يقودها نوشيروان مصطفى الذي كان فيما مضى عضواً من نخبة (اوك). وهذا يعطينا مثالاً آخر على الاستمرارية التي تميز النخبة الكردية عن النخب السنية والشيعية.

الميزة الحيوية الأخرى كانت السماح للكرد بالاحتفاظ بقواتهم غير النظامية (البيشمركة) التي اشتركت مع قوات الحلفاء في خوض اشتباكات صغيرة بعد المعركة الكبرى في ربيع ٢٠٠٣ من قبيل السيطرة على مدينة الفلوجة، مركز المقاومة السنية، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤. وعلى نحو مماثل حينما انهارت قوات الشرطة العراقية والحرس الوطني في مدينة الموصل أمام انتفاضة المتمردين في أواخر عام ٢٠٠٤، عندما قادت كتائب البيشمركة الهجوم المضاد إلى جانب وحدات الجيش الأميركي. إن هذا الدعم الكردي منح الأميركيين المبرر لرفض كل الدعوات القائلة بتفكيك قوات البيشمركة كجزء من خطة عامة لتفكيك كل الميليشيات في العراق.

في الوقت الذي كان فيه العراق العربي يمرّ بأزمة هوية حادة جعلت من الصعب جداً تطبيع العلاقات الداخلية بين مكونيه الرئيسيين - الشيعة والسنّة - قدّم الإقليم الكردي صورة مناقضة جداً. إذ كان يتميز بالاستقرار النسبي وبقدرته على العمل في بعض الأحيان وسيطاً بين الشيعة والسنّة، وكذلك بالدور المهم الذي لعبه في بغداد في الحكومة المركزية، والأهم من كل ذلك خلقه هوية قومية كردية ورموزاً للاستقلال ميّزته عن الجزء العربي من العراق. وقد صرح جلال الطالباني، رئيس العراق منذ ٢٠٠٥، بأن الكرد كانوا ومنذ سنوات يتمتعون بالحقوق السياسية والحريات التي حولت كردستان العراق إلى نموذج يحتذى لباقي أجزاء العراق.[٢] ومن ناحيته صرح مسعود البارزاني، رئيس إقليم كردستان منذ ٢٠٠٥، بأن "نجاح تجربة كردستان يعود الفضل فيه إلى ثقافة التسامح وتبني المصالحة الوطنية في الإقليم".[٣] من المؤكد أن محادثات المصالحة بين (حدك) و(اوك) قد لعبت دوراً مهماً فعلاً. ولكن هذا الدور في حد ذاته لم يكن كافياً

ما لم تكن الحركة الكردية قد وصلت إلى درجة كافية من التكتل والتماسك مكّنتها من استغلال الظروف المواتية لتحقيق أهدافها. أي بعبارة أخرى، لعب الضغط القادم من الأسفل دوراً مهماً في عملية صنع السلام وفي مشروع بناء الدولة.

حرب الخليج في ١٩٩١ عزلت الكرد عن المركز، بينما ساهمت حرب العراق في ٢٠٠٣ في تقريب الكرد من المركز بحيث أصبحوا من أهم اللاعبين الذين أعادوا صياغة عراق ما بعد صدام حسين. يقول مسعود البارزاني في إحدى مقابلاته: "بعد سقوط النظام (البعثي) قمنا نحن الكرد بحماية وحدة العراق ونحن السبب في بقاء العراق موحداً لحد الآن".[٤] إن انهيار النظام السنّي في المركز ببغداد نتج عنه تقوية لم يسبق لها مثيل للأطراف: حيث عززت العوامل التي كانت تسكن في الأطراف البعيدة عن المركز مواقعها على حساب الحكومة المركزية، وتحركت القوى السياسية من تلك المواقع نحو بغداد لكي تصبح جزءاً من النخبة السياسية الجديدة. وكان الكرد أفضل مثال على ذلك التطور. إن التناقض الشامل بين انهيار نظام السنّة وصعود نخب الأطراف أطلق محاولة يائسة من قبل السنّة للعودة إلى نظام المركز السنّي القديم من ناحية، في مقابل محاولة مماثلة من قبل الأطراف لتقوية حكمها الذاتي من ناحية أخرى. إن ضعف المركز الجديد في الواقع – بالرغم من الدعم الأميركي – يساهم في تقوية الأطراف بشكل أكبر.

إن زوال البعث أحدث تغيراً جذرياً آخر في تشكيلة الحكومة في بغداد. فللمرة الأولى في التاريخ العراقي تتمكن شريحتان محرومتان من المجتمع العراقي، هما الكرد والشيعة، من تشكيل تحالف ظلّ متماسكاً لثلاث حكومات متعاقبة، وكان ذلك التحالف شاهداً على الاعتماد المتبادل بين الكرد والشيعة، وعلى إبعاد العرب السنة عن دورهم المحوري في الدولة، وكذلك على الدور الكردي الجديد كقوة توازن بين الشيعة والسنّة. إن العلمانية الراسخة لدى الكرد مكّنتهم من التسامي فوق الحرب الطائفية السنّية – الشيعية وأن يلعبوا في بعض الأحيان دور الوسيط بينهما. لقد استخدم الكرد النزاع الشيعي– السنّي ببراعة في حماية مصالحهم في الحكومة المركزية وفي حكومة إقليم كردستان كذلك.

إن الدور القيادي للكرد في الحكومة المركزية ببغداد يظهر في نواح متعددة: المشاركة

القوية في صياغة الدستور الجديد؛ الدور الفاعل في تشكيل الحكومات؛ دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة في بغداد؛ وشغل المناصب الرئيسية في مركز السلطة العراقية. إن قدرة الكرد على المساومة تجلت فعلاً في الدستور المؤقت لآذار/ مارس عام ٢٠٠٤، المسمى قانون الإدارة الانتقالية. لقد منح القانون المذكور حق النقض الفيتو الواقعي على الدستور الدائم بما أن المادة (٦١) نصّت على أن الدستور الدائم "سيتم تبنيه إذا وافق عليه ثلثا عدد المصوّتين في العراق وإذا لم يرفضه ثلثا عدد المصوتين في ثلاث محافظات أو أكثر".[٥] براندن أوليري يفسر ما ورد في هذه المادة على أنها حق الفيتو للكرد على طبيعة النظام الفيدرالي المستقبلي. كما يعترف القانون بالكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية. ورغم أن هذا الحق كان قد مُنح للكرد من قبل النظام البعثي في آذار/ مارس ١٩٧٠، إلا أن الجميع في العراق لم يكن سعيداً بذلك القرار. فقد صرح أحد المعلقين قائلاً: "إلى ماذا استند المشرعون حينما وضعوا اللغة الكردية على نفس مستوى اللغة العربية؛ اللغة الأم التي يتحدث بها سكان العراق في مجتمعاتهم ومكوناتهم المختلفة منذ فجر الإسلام؟".[٦]

أما ما يتعلق بالدستور الدائم، الذي تمت المصادقة عليه في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، فإن أهم القضايا التي كان للكرد تأثير قوي فيها كانت التركيبة الفيدرالية للعراق: إدخال المادة ١٤٠ المثيرة للجدل، والتي تدعو إلى إجراء استفتاء حول المناطق المتنازع عليها وأهمها كركوك، وكذلك تخفيف الصبغة الإسلامية للدولة من خلال الإعلان أن الإسلام من أسس وليس أساس قوانين البلد.[٧] وهنا تكمن المشكلة الأساسية لأن هذه القضايا ظلت محور خلاف بين الكرد وشركائهم في الحكومة.

إن تبني الدستور للفيدرالية قطع الطريق أمام فكرة بناء دولة الأمة التي كانت المفهوم التأسيسي للعراق الحديث.[٨] فلا عجب إذن أن رفض السنة فكرة الفيدرالية وموافقتهم على المشاركة في التصويت على الدستور بشرط مراجعة البرلمان – الذي كان سيتولى مهامه بعد الانتخابات – لهذه القضية. ومن الملفت للنظر في هذا السياق قبول السنّة بفكرة الفيدرالية بين الشمال الكردي وبقية أجزاء البلاد بينما رفضوا رفضاً قاطعاً احتمال تطبيق هذا الإجراء على كامل المنطقة الشيعية أو أي جزء منها.

كما أثبت الكرد قدرتهم على العمل كوسطاء بين الجماعات المتصارعة في

العراق. وحينما كانت تبرز الخلافات في الآراء بشأن الدستور، أو تشكيلة الحكومة، أو الانتخابات، كان الكرد هم الذين يلقون بثقلهم لحل تلك الخلافات. فمثلاً بعد انتخابات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ جاء زعماء السنّة والشيعة إلى الإقليم الكردي لإجراء محادثات بشأن تشكيل الحكومة المرتقبة.[٩] وتكرر نفس السيناريو في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.[١٠] وفي معرض افتخارهم بهذا الدور الجديد صرح البارزاني قائلاً: "لقد كان لنا (الكرد) الدور الرئيسي في المفاوضات بين السنّة والشيعة". أما الطالباني من ناحيته فقد صرح قائلاً: "إن الكرد يقومون بدور وطني من أجل الحفاظ على بقاء العراق دولةً موحدة، ديمقراطية، تعددية ولن يتوجهوا – كما كان يدعي النظام السابق – نحو الانفصال".[١١]

إن أهداف الكرد الأكثر تبلوراً وتنظيماً منحتهم قوة أكبر على المناورة ومهارة أكبر في المفاوضات في اللحظات الحرجة التي كان يتم فيها إعادة توزيع السلطة في بغداد. ولهذا تمكّنت النخبة السياسية الكردية من أن تضمن لها موطئ قدم ثابت في حكومة العراق. ومن الشواهد على التغيير الكبير في مكانتهم يتمثل في حقيقة أن خمسة من الزعماء الكرد – بمن فيهم مسعود البارزاني وجلال الطالباني– كانوا أعضاء في مجلس الحكم العراقي من ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ لغاية الأول من حزيران/ يونيو ٢٠٠٤. وكانت التشكيلة القومية والدينية للمجلس المذكور كما يلي: ثلاثة عشر من الشيعة، وخمسة من العرب السنّة، وخمسة من الكرد، أي أن مكانة الكرد والسنّة كانت متساوية. أما المناصب المهمة الأخرى في بغداد فشملت منصب رئيس البلاد، الذي شغله الطالباني لدورتين متتاليتين في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠،[١٢] ومنصب وزير الخارجية الذي يشغله هوشيار زيباري، ومنصب رئيس هيئة أركان الجيش الذي يشغله بابكر زيباري – والاثنان الأخيران يشغلان المنصبين المذكورين منذ تأسيس أول حكومة عراقية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣. ومن الجدير بالذكر بخصوص بابكر الزيباري أنه كان قد ترك الجيش العراقي في ١٩٧٣ ليشغل مناصب متعددة في قوات البيشمركة، أهمها كان خلال الانتفاضة في ١٩٩١، إلا أن ذلك لم يمنعه من أن يصبح رئيس هيئة أركان الجيش العراقي. أما الدور الكردي الآخر، وهو ذو أهمية رمزية أكثر منها عملية، فهو رئيس القضاة لأول قاضيين في جلسات

محاكمة صدام حسين، وكلاهما كانا من الكرد.

محاولة الكرد لتقرير المصير

فاجأ مسعود البارزاني، رئيس إقليم كردستان وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك)، العالم في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، في افتتاح مؤتمر الحزب الثالث عشر لـ(حدك)، حينما دعا إلى حق تقرير المصير للكرد. إن جرأة تلك الخطوة كانت واضحة جداً بوجود عدد من الضيوف الذين كانت مصالحهم سوف تتأثر بشكل مباشر بتلك الخطوة: رئيس الوزراء العراقي المكلف نوري المالكي ورئيس البرلمان أسامة النجيفي، وممثلو الحكومتين التركية والإيرانية، والوفود الكردية من الدول المجاورة. وعلى نحو مفاجئ مرت خطوة البارزاني هذه دون أي تحدٍّ من قبل المشاركين من غير الكرد في المؤتمر.[١٣] صحيح أن البارزاني كان قد اضطر بعد فترة من ذلك إلى تخفيف حدة تصريحه إلا أن ذلك لم يضعف من محاولات الكرد في التقدم نحو الأمام.

لذا، وبالتزامن مع استعراضهم لوطنيتهم وولائهم للدولة العراقية، استمر الكرد في تطوير الهوية الكردية المستقلة للإقليم الكردي الذي كان قائماً على مؤسسات الدولة المستقلة. وهذان الدوران المتوازيان ساعدا على إيجاد نوع من تقسيم المهام بين الطالباني، رئيس جمهورية العراق، والبارزاني، رئيس إقليم كردستان العراق. وحسبما قال أحد المراقبين عقب انتخابات عام ٢٠٠٥ فقد كان (اوك) مرغماً على تبني الموقف "العراقي" الوطني بينما مضى (حدك) في تبني موقف "كردي" قومي.[١٤]

رغم إشارة الدستور إلى العلاقة الفيدرالية بين إقليم كردستان وباقي أجزاء العراق الأخرى، إلا أن الواقع يشير إلى ظهور بنية لشبه دولة عوضاً عن بنية أخرى أضيق لإقليم فيدرالي في كردستان بعد حرب العراق. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الخطاب الرسمي وكذلك الخطاب الإعلامي الكردي. فعلى سبيل المثال، في معرض نشرها خبراً عن لقاء بين مسعود البارزاني رئيس الإقليم ووفد من حكومة بغداد أكدت جريدة **التآخي** على أنه قد "تقرر في الاجتماع تقوية العلاقات بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان".[١٥] وفيما يتعلق بالخطاب يمكننا الإشارة إلى استخدام الكرد تعبير "شعب

كردستان" الذي يدل على الأرض والجغرافيا بدلاً من استخدامهم تعبير "الشعب الكردي" الذي يدل على مجموعة من الناس.

بحلول عام ٢٠١٠ كان بإمكان حكومة الإقليم أن تفخر بتحقيق إنجازات كبيرة على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية، التي تخدم جميعاً إظهار مدى استقلالهم عن العراق. فمن الناحية السياسية، في ٢٠٠٦ صوّت برلمان كردستان على توحيد حكومتي (حدك) و(اوك)، وذلك في مراسيم حضرها سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا والصين، وحتى إيران شاركت في المراسيم.[١٦] إن تشكيل حكومة موحدة ساهم في تعزيز الشعور بالوحدة بين الكرد، الأمر الذي وجد له صدى على الصعيد الرمزي كذلك. فخلال فترة التنافس الشديد بين الطرفين كان كل فصيل من الاثنين قد تبنّى علماً خاصاً به – علم أصفر خاص بالبارزانيين وآخر أخضر للطالبانيين – أما بعد تحقق المصالحة فلم يبق هناك سوى علم واحد هو العلم الذي تمّ رفعه بعد معاهدة سيفر التي تمّ إلغاؤها لاحقاً باتفاقية لوزان في ١٩٢٣. وتجدر هنا الإشارة إلى أن الكرد رفضوا رفع العلم العراقي العائد لحقبة صدام حسين، الذي يحتوي عبارة "الله أكبر" المكتوبة بخط يد صدام حسين لأنهم كانوا يقولون إن صدام ارتكب جريمة إبادة بحق الكرد.[١٧] ووافق الكرد بعدها على علم عراقي لا يحوي كتابة بخط يد صدام حسين.

تمّ إجراء انتخابات البرلمان الكردستاني بمعزل عن الحكومة المركزية.[١٨] ولهذا فقد جرت آخر انتخابات كردية للبرلمان في تموز/ يوليو ٢٠٠٩ فيما جرت الانتخابات العراقية العامة (التي شارك فيها الكرد أيضاً) في آذار/ مارس ٢٠١٠. ونفس الأمر حدث فما يتعلق بالدستور. وبالفعل كان للإقليم دستوره الخاص الذي صادق عليه برلمان الإقليم في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦. ورغم أن الدستور لم يصادق عليه الشعب لحد الآن إلا أن تحليله أمر مشوق، لأنه يعكس الأهداف السياسية الكردية.[١٩] فعلى النقيض من الدستور العراقي المثير للجدل والذي تمّت كتابته وتبنّيه على عجالة في فترة عامين، فإن الدستور الكردي أقل إثارةً للجدل، على الأقل بين الكرد، سيما وأن كتابته استغرقت سنوات من المناقشة والمفاوضات المطولة التي بدأت في ٢٠٠٢ وانتهت في ٢٠٠٩.[٢٠] إن الدستور الكردي الذي استفاد من من خبرات خبراء واختصاصيي كتّاب

الدساتير الأجانب مكتوب باللغتين الكردية والعربية.

إحدى أهم مواد الدستور الكردي هي الفقرة ٧ التي تنص على حق "شعب كردستان العراق" في تقرير المصير. أما الفقرة ٢ فتطالب بكل المناطق المتنازع عليها وتصفها أنها جزء من كردستان العراق من الناحيتين "التاريخية والجغرافية" بما فيها كركوك ومناطق معينة في ثلاث محافظات أخرى. كما ينص ذلك الدستور على أن الحدود "السياسية" لكردستان العراق سيتم تحديدها وفق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي. وتشير التقارير إلى أن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يعارض هذه الفقرة ويقول إنها تعيق تحقيق أي تقدم في حل الخلافات العالقة بين كردستان والحكومة الفيدرالية. وكان المالكي قد طلب من نائب الرئيس الأميركي جو بايدن، أثناء زيارة الأخير للعراق في ٢٠٠٩، إقناع القادة الكرد بإلغاء ذلك الدستور.[٢١]

ويتضمن الدستور الكردي فقرات تنص على اعتبار اللغتين الكردية والعربية رسميتين في الإقليم، وأن التعليم مجاني في كل مراحله بما فيها الجامعات، والاحتفاظ بقوات البيشمركة كقوات دفاعية لحماية الإقليم، وتخصيص ٣٠ بالمئة من مقاعد البرلمان للنساء، وتحديد علم الإقليم وفق الدستور وكذلك النشيد الوطني وعيده الوطني (٢١ آذار/ مارس)، وكذلك عاصمته أربيل. وينبغي ملاحظة أن الدستور ينص على صدور الجريدة الرسمية للإقليم وهي **وقائع كردستان**، التي بدأت بالصدور منذ ٢٠٠٩ وتنشر كل القوانين الجديدة، وهي توازي الجريدة العراقية الرسمية **الوقائع العراقية**. الأمر المهم الآخر على الصعيد العسكري هو تعزيز القوات غير النظامية (البيشمركة)، وهي مسؤولة (بالمشاركة مع منظمة الأمن الكردية المعروفة بالآسايش) على الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.[٢٢] إن "الخط الأخضر" الذي يحدد الحدود بين إقليم كردستان ومناطق العراق الأخرى لا يزال يعمل كحدود حقيقية تحميها قوات البيشمركة في نقاط تفتيش مقامة عليه.[٢٣]

المسؤول عن قوات البيشمركة هي وزارة شؤون البيشمركة، وهي تسمية معدّلة لوزارة الدفاع. وقد أشار مصدر كردي إلى أن التعاون مع القوات الأميركية قد ساهم في تعزيز تدريب البيشمركة وبالتالي يبرّر تسميتهم بالجيش النظامي. وأضاف ذلك المصدر أن قوات البيشمركة، على الأقل من الناحية الفنية، تتمتع بخصائص الجيش النظامي من

قبيل ميزة وجود بنية هرمية داخلية ومنظومات مراسيمية ورمزية ومعسكرات تدريب متخصصة وزي موحد.[٢٤] التقديرات المتعلقة بقدرات قوات البيشمركة تضاربت بشكل كبير. أقرب وأفضل تلك التقديرات يعود إلى عام ٢٠١٠، وهي تقديرات فرقة الشمال التابعة للجيش الأميركي التي قدرت عدد قوات البيشمركة بما يقرب من ٢٠٠ ألف، بمن فيهم من كانت حكومة الإقليم تخطط لإحالتهم على التقاعد.[٢٥]

في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ تم رسمياً توحيد فرعي البيشمركة (أحدهما تابع لـ"حدك" والآخر لـ"اوك") تحت رئاسة الوزير شيخ جعفر مصطفى علي. إلا أن عديدين اعتبروا تلك الخطوة مجرد ترتيب رسمي طالما أن الدمج الحقيقي ما زال أبعد ما يكون عن التحقق.[٢٦] رغم الخلافات الداخلية في حكومة إقليم كردستان إلا أنه يبدو بأن كل الأحزاب قد اتفقت على موقف موحد في مواجهة بغداد، وعلى الخصوص حينما كانت تتصور أن المكانة الخاصة لقوات البيشمركة كانت موضع تساؤل أو حينما تتعرض مصالح كردستان العراق للخطر.

في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ استحدثت حكومة إقليم كردستان دائرة باسم "دائرة العلاقات الخارجية" على مستوى وزاري وصلاحيات ومسؤوليات واسعة. ولكن حكومة الإقليم، من أجل عدم إغضاب شركائها العرب في بغداد، لم تستخدم مصطلح وزير الخارجية بل استخدمت تسمية ملطّفة أو بالأحرى غير ملائمة في هذا المجال. فقد ظهرت التسمية في الموقع الرسمي لحكومة الإقليم على أنه "الوزير الذي يترأس دائرة العلاقات الخارجية التابعة لحكومة إقليم كردستان". فلاح مصطفى بكر الذي شغل هذا المنصب في حكومة ٢٠٠٦ وكذلك حكومة ٢٠٠٩ كان يوصف أنه "المهندس الرئيسي للعلاقات الخارجية لحكومة إقليم كردستان" لأن دائرته كانت تعمل "كقناة بين حكومة الإقليم والمجتمع الدولي".[٢٧] إن دائرة العلاقات الخارجية هي القناة الرئيسية بين حكومة الإقليم وممثليات الحكومات الأجنبية في أربيل. كما أنّ العديد من الدول، بما فيها فرنسا وألمانيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الروسي وتركيا، افتتحت لها قنصليات في أربيل. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ كانت مصر أول دولة عربية تفتتح لها قنصلية في أربيل، لتنضم بذلك إلى ١٧ قنصلية تابعة لبلدان أخرى. ولجمهورية كوريا وبريطانيا مكتب للسفارة في الإقليم بينما

توجد للنمسا وجمهورية التشيك واليونان وإيطاليا مكاتب تجارية واقتصادية، أما اليابان وهولندا وإسبانيا فقد عيّنت قناصل فخريين في الإقليم، أما الولايات المتحدة فيمثلها فريق بنائها الإقليمي في الإقليم.

إن حكومة إقليم كردستان، وكجزء لا يتجزأ من سياستها المتمثلة في توسيع علاقاتها الدولية، فتحت لها ممثليات في العديد من البلدان منها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيران والاتحاد الأوروبي و– يا للمفاجأة! – في بغداد نفسها. أما الحقيقة التي لا تقل أهميةً عن ما سبق فهي تمكّن حكومة إقليم كردستان من إرسال مندوبين عنها إلى الأمم المتحدة ضمن الوفد العراقي. وقد تمكّن أعضاء الوفد من حضور الجلسة ٦٣ لاجتماعات لجنة الجمعية العمومية للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٨ حيث التقوا الدبلوماسيين ومسؤولي الأمم المتحدة بدعم من البعثة العراقية في الأمم المتحدة. وكانت تلك المرة الثانية التي تشارك فيها حكومة إقليم كردستان ضمن الوفد العراقي الزائر. وكان يترأس وفد حكومة الإقليم فلاح مصطفى بكر وكذلك دلشاد ميران ممثل حكومة الإقليم في بغداد.

أما على الصعيد الاقتصادي فإن درجة الاستقلالية التي تمكن الكرد من تحقيقها في عراق ما بعد صدام حسين قد قطعت أشواطاً بعيدة في إظهار نجاحاتهم في المجالات الأخرى. ففيما كانت عمليات إعادة بناء البنية التحتية في العراق العربي في السنوات الأخيرة من حكم البعث قد توقفت تقريباً، كانت تلك العمليات تشهد تسارعاً في إقليم كردستان. وقد تلقى ذلك التوجه دفعة جديدة في عراق ما بعد صدام. وفي الواقع إن التغيير السريع في المجتمع والسياسة الكرديين إنما يكمن خلفه اقتصاد ديناميكي. فللمرة الأولى في التاريخ الكردي يتمّ بناء مطار دولي (في أربيل والسليمانية)، وهو ما مثل نقطة تحول مهمة في المشروع القومي الكردي. لقد مكّن المطاران الكرد من تقليل اعتمادهم على الأقل على المركز بسبب من افتقارهم إلى منفذ على البحر، كما مكّنهم من توسيع علاقاتهم الخارجية إلى درجة لم يسبق لها مثيل. ولهذا بدا في بعض الأحيان أن الرحلات المباشرة من مختلف أنحاء العالم إلى أربيل والسليمانية أكثر عدداً حتى من تلك المتوجهة إلى العاصمة بغداد نفسها. فقد كانت هناك ثمانون رحلة من تلك الرحلات أسبوعياً في عام ٢٠٠٩.[٢٨]

إن الإقليم الكردي المستقر نسبياً جذب العديد من الشركات والمقاولين، وأهمها في مجال النفط. لقد شهد هذا التوجه توسعاً في عام ٢٠٠٧ حينما أصدرت حكومة الإقليم قانون النفط الذي وقّعت في ظله اتفاقيات التنقيب عن النفط والمشاركة في الإنتاج لمدد تصل إلى ٢٥ سنة وقيم تصل إلى ٥ مليار دولار، وذلك مع أكثر من ٣٥ شركة أجنبية. وزارة النفط في بغداد، التي وصفت تلك العقود بأنها غير شرعية، أدخلت أسماء الشركات التي وقعت تلك العقود في القائمة السوداء. أما وزير الموارد الطبيعية في حكومة الإقليم آشتي هورامي فقد انتقد ما أسماه "الممارسات القديمة" لوزار النفط الاتحادية التي قال عنها إنها أنفقت ٨ مليارات دولار خلال ثلاثة أعوام وفشلت في رفع مستويات الإنتاج. وفي معرض مقارنة ذلك بإنجازات حكومة إقليم كردستان صرّح هورامي قائلاً: "لقد تمكنّا خلال فترة قصيرة من خلق فرص حقيقية لفائدة كل العراقيين".[٢٩]

في ردّ فعل حكومة إقليم كردستان في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ على انتقادات بغداد بوقف صادرات النفط الخام عبر خط الأنابيب الخاضع لسيطرة الحكومة العراقية، الذي ينقل النفط من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط،[٣٠] وبالتزامن مع ذلك، أنشأت ثلاث مصافٍ مجازة للنفط في الإقليم. كما اعترفت حكومة الإقليم بوجود مصافٍ غير قانونية في أربيل والسليمانية ودهوك.[٣١] وكان هناك مشروع آخر لتحويل الغاز المصاحب للنفط إلى طاقة كهربائية الأمر الذي سيساهم في حل جانب كبير من مشكلة الاحتياج إلى الطاقة الكهربائية في الإقليم.[٣٢]

لقد صرح فلاح مصطفى في إحدى المقابلات التي أجريت معه بأنهم يدعمون اقتصاد السوق كقوة فاعلة وراء الاقتصاد الكردي. كما كشف عن أن حكومة إقليم كردستان قد منحت أكثر من ١٦٠ إجازة لمشاريع تصل كلفتها إلى ١٦ مليار دولار.[٣٣] وأطلق الإقليم – الذي أصبح يسمى "البوابة الشمالية للعراق" – في ٢٠٠٤ معرض أربيل الدولي السنوي الذي جذب الشركات من مختلف أنحاء العالم. الشركات العاملة في إقليم كردستان هي شركات تركية وإيرانية وصينية ولبنانية وخليجية وأميركية وأوروبية وأسترالية.[٣٤]

أشارت صحيفة **نيويورك تايمز** إلى أن تركيا تأتي في مقدمة الدول في ممارسة ما يطلق

عليه "القوة الناعمة". فتركيا لا تمارس نفوذها فقط من خلال التجارة بل من خلال الثقافة والتعليم. حيث تشير التقارير إلى أن ما يقرب من ١٥ ألف تركي يعملون في أربيل والمناطق الأخرى من إقليم كردستان، وأن هناك أكثر من ٧٠٠ شركة تركية تمثل أكثر من ثلثي الشركات الأجنبية العاملة في الإقليم. إن نقطة سيطرة إبراهيم الخليل التي تتألف من ٢٦ مجازاً تمر منها يومياً ١٥٠٠ شاحنة محملة بمواد البناء والملابس والأثاث والمواد الغذائية والبضائع التركية الأخرى التي تملأ الأسواق في شمال العراق. لقد تم رفع الحظر عن السفر إلى تركيا حيث تصدر اليوم القنصلية التركية في أربيل ما يصل إلى ٣٠٠ سمة دخول إلى تركيا يومياً. هذا بالإضافة إلى رعاية تركيا العديد من الأنشطة الثقافية: منها على سبيل المثال قيامها بفتح فرع لجامعة Bilkent في أربيل. كما تدير إحدى المنظمات الدينية التركية ١٩ مدرسة في الإقليم يدرس فيها حوالى ٥٥٠٠ طالب من العرب والتركمان والكرد. وما زالت تركيا تحتفظ بوجود ١٥٠٠ عنصر من قواتها في إقليم كردستان، ما يمكّنها – حسبما قال مسؤول أميركي رفيع المستوى – من "أن تضرب بفاعلية" المتمردين الكرد الأتراك.[٣٥]

لقد نمت المدن الكردية بسرعة حيث تطاولت فيها البنايات العالية ومراكز التسوق الحديثة والمراكز الرياضية والبنوك. قامت حكومة إقليم كردستان بتأسيس بنك كردستان المركزي إلى جانب عدد من بنوك القطاع العام والخاص التي نمت وازدهرت بسرعة.[٣٦] وقامت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ بافتتاح جامعة في السليمانية – وليس في بغداد – الأمر الذي يكشف عن أولويات إدارة بوش وعن مدى الاستقرار النسبي في الإقليم الكردي.[٣٧] وإجمالاً كانت هناك سبع جامعات عاملة في إقليم كردستان بحلول عام ٢٠١٠.

التحديات المقبلة

في مقابل هذه الصورة الوردية ينبغي على المرء الإشارة إلى التحديات الخطيرة التي ما زالت تواجه حكومة إقليم كردستان على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي ينبغي على حكومة الإقليم بناء نظرة واضحة عن مستقبل الكرد في العراق،

لأن فكرة الفيدرالية التي تبنتها لم تناسب طموحات وتطلعات الكرد، وقد ظهر ذلك جلياً في الاستفتاء الشعبي الذي أيّد فيه أغلبية الكرد الاستقلال.[٣٨] وعلى نحو مماثل فإن هناك احتمالاً على المدى الطويل لحدوث تصادم بين عمليتي بناء الدولة المزدوجتين في إقليم كردستان وفي بغداد والذي سيؤدي إلى إضعاف المشروع الكردي.

إن التجربة الديمقراطية تظل مشروعاً جديداً، وعلى حكومة إقليم كردستان أن تحوله إلى مشروع متين فيما تدّعي أنها تطور نموذجاً يُحتذى لباقي أجزاء العراق. إن حرية التعبير ما زال أمامها شوط كبير لتقطعه، سيّما وأن الصحفيين يتعرضون في كثير من الأحيان إلى السجن وحتى إلى القتل. أما على الصعيد الاجتماعي فما زالت القبلية والمحسوبية والفساد والتمييز بين الجنسين منتشرة، ويقع على عاتق حكومة إقليم كردستان أن تكافح هذه المشاكل الاجتماعية إذا ما أرادت تأسيس نظام اجتماعي وسياسي أكثر تقدماً. وعلى نحو مماثل، ورغم اتخاذ معسكري (حدك) و(اوك) خطوات مهمة على صعيد توحيد الإدارات والمؤسسات الحكومية، ولكن في الأعماق ما زال التنافس والمزاحمة مستمرين على أشدهما.

كما لا يزال يتعين على حكومة إقليم كردستان تسوية خلافاتها مع حكومة بغداد الفيدرالية حول قضايا أساسية، بما فيها نوع الفيدرالية التي ينبغي تأسيسها في العراق (أي بمعنى آخر، نوع تقاسم السلطة بين الإقليم والحكومة الفيدرالية)، وتوزيع الموارد، والحق في توقيع العقود النفطية مع الشركات، والأهم من كل ذلك مشكلة كركوك وتحديد حدود إقليم كردستان. إن الموقف الكردي الثابت فيما يتعلق بضم كركوك إلى الإقليم تمّت ترجمته من قبل بغداد على أنه مؤشر على تطلع الكرد إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي ومن ثم، على المدى الطويل، الاستقلال السياسي. وهذه المخاوف إنما تزيد من تفاقم المشكلة. إن مشكلة كركوك، ولكونها عقدة الخلاف بين الكرد والأنظمة العراقية المتعاقبة، عادت مرة أخرى إلى الظهور وبقوة كمشكلة رئيسية قد تتسبب في تدمير تحالفات حكومات ما بعد صدام حسين بل وحتى تمزيق التحالف مع الشيعة أو السنّة.[٣٩] وإجمالاً فإن إصرار الكرد على تسمية كركوك بقدس الكرد[٤٠] إنما يعد بتحويلها مثل القدس إلى مشكلة شائكة أخرى.

أما على الصعيد الإقليمي، فرغم تمكن حكومة إقليم كردستان من احتواء جيرانها

الكبار لا بل وإرساء علاقات اقتصادية معهم، فلا يزال عليها أن تكون على مستوى التحديات المستمرة. فتركيا وإيران وسوريا، بما تملكه من جاليات كردية كبيرة، لا تزال متخوفة جداً من احتمالات تحول حكومة إقليم كردستان إلى نموذج يحتذي به الكرد على أراضيها. ولهذا فقد بذلت تلك الدول ما وسعها لكي تحول دون عبور حكومة الإقليم العتبة نحو حكم ذاتي قوي. هذا فيما توسّع الجدل حول كركوك ليضم جيران العراق وأولهم تركيا التي هددت بالتدخل إذا ما ضم الكرد كركوك إلى إقليمهم. وقد ردّ مسعود البارزاني على التهديد بالتصريح بأن كركوك "مدينة عراقية بهوية كردستانية" وأنه إذا تدخلت تركيا في الشؤون العراقية فإن كرد العراق سوف يتدخلون "لصالح الـ ٣٠ مليون كردي الموجودين في تركيا".[٤١]

أما على الصعيد الدولي، ورغم نجاح الكرد في جعل العالم الخارجي يراهم ورغم تطوير علاقات تجارية مع دول العالم المختلفة، فلا يزال يتعين عليهم تحقيق الكثير. إذ ليس لديهم ممثلوهم الدائمون في الأمم المتحدة، كما لم تعترف أي دولة بكيانهم أو بحقهم في تقرير المصير. لذا فهم في هذا السياق متخلفون جداً عن الفلسطينيين.

إن المسار العام إجمالاً، ورغم كل هذه التحديات، يبدو الآن واعداً بالنسبة للكرد أكثر من أي فترة أخرى في تاريخهم. إن الحركة القومية الضعيفة في القرن الماضي قد تحولت إلى أخرى قوية بعد احتضانها كل شرائح المجتمع الكردي. والاقتصاد الذي كان مدمّراً يشهد الآن انتعاشاً كبيراً رغم المصاعب الكبيرة، من قبيل معدلات البطالة العالية. جيل الشباب يتمتع بالوصول إلى المدارس والكليات والجامعات التي تدرّس بلغتهم الأم. ورغم أن المعايير الديمقراطية لم تترسّخ جذورها بعد إلا أنها قطعت مع ذلك أشواطاً مهمة إلى الأمام. إذا ما كانت النسبية هي أداةً للقياس فيمكننا حينها القول إن الكرد قد أبلوا بلاءً حسناً على الأصعدة الثلاثة، وذلك بالمقارنة مع وضعهم قبل عقد فقط من الآن، وكذلك بالمقارنة مع الكرد الآخرين في كردستان الكبرى، وفي الختام بالمقارنة مع عرب العراق.

في عام ٢٠٠٥ دشّن الكرد حملة دعائية في الولايات المتحدة أطلقوا عليها تسمية "كردستان- العراق الآخر"، وذلك لجذب السيّاح والشركات إلى الإقليم. ويبدو فعلاً أن إقليم كردستان قد تحول إلى عراق آخر.

الهوامش

1 – الانسحاب الكامل للقوات الأميركية تم في نهاية 2011.

2 – صحيفة **الاتحاد** (بغداد، أسبوعية)، 27 كانون الثاني/ يناير 2005.

3 – صحيفة **المدى** (بغداد، يومية)، 17 كانون الأول/ ديسمبر 2006.

4 – قناة العربية الفضائية، 9 نيسان/ أبريل 2007.

5 – انظر: Brendan O'Leary, "Power Sharing, Federation and Federacy" من كتاب *The Future of Kurdistan in Iraq*, eds. Brendan O'Leary, John McGarry, and Khalid Salih (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2005), pp. 47-8.

6 – دحام محمد العزاوي، **الاحتلال الأميركي ومستقبل المسألة الكردية في العراق**، **شؤون عربية**، 125، 2005، ص188.

7 – للاطلاع على تحليل للدستور ودور الكرد في كتابته، انظر:
Andrew Arato, *Constitution Making Under Occupation: The Politics of Imposed Revolution in Iraq* (New York: Colombia University Press, 2009), pp.205-49.

8 – ورغم أن مؤسسي الدولة العراقية لم يفصحوا بكلمات كثيرة إلا أن مؤسسي وقادة العراق كانوا يريدون للعراق أن يكون دولة لأمة عربية.

ومن المهم أيضاً أن نتذكر أن الكرد هم من بدأ بتحدي ترشيح الجعفري لرئاسة الحكومة بعد انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2005. وكان السبب الرئيسي لمعارضة الكرد ترشيحه هو معارضة الجعفري لمطالبة الكرد بكركوك.

9 – زار وزير الخارجية المصري كردستان في كانون الأول/ ديسمبر 2010 لافتتاح قنصلية لمصر هناك، وقد عبّر عن تقديره لمبادرة الرئيس مسعود البارزاني في المساعدة بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة. وقال عن تلك المبادرة إنها "ساهمت في التقريب بين المجموعات السياسية العراقية المختلفة وأدّت إلى تشكيل حكومة الشراكة الوطنية التي ضمت كل القوى السياسية في البلد". انظر: "Egypt's Foreign Minister Opens First Arab Consulate in Erbil" في 29 كانون الأول/ ديسمبر 2010. www.krg.org

10 – انظر: Unrepresented Nations and Peoples Organization, "Kurdistan Denied Identity in the Iraqi Constitution" في 3 آذار/ مارس 2006. www.unpo.org؛ **الأسبوع العربي** (أسبوعية، بيروت)، 9 كانون الثاني/ يناير 2006.

11 – ينبغي التأكيد مع ذلك على أن الرئيس في مرحلة ما بعد صدام حسين، على النقيض من المرحلة البعثية، له صلاحيات رمزية وليست قوية.

12 – بعدها بعشرة أيام أصدر عبد الكريم زيدان، أستاذ الشريعة الإسلامية، فتوى أجاز فيها قتل كل من ينادي بتقسيم العراق أو استقلال كردستان. (انظر: http://almoslim.net/node/138489، تم الاطلاع على الموقع في 12 كانون الثاني/ يناير 2012).

13 – انظر: Gareth R. V. Stansfield, *Finding A Dangerous Equilibrium: Internal Politics in Iraqi Kurdistan*, p. 261

14 – تم انتخاب مسعود البارزاني رئيساً لإقليم كردستان في 2005 من قبل برلمان كردستان وفي 2009 في انتخابات عامة جرت في إقليم كردستان.

15 – **التآخي**، 12 تموز/ يوليو 2007. ويشبه ذلك أن نقول إن مدينتي واشنطن ولوس أنجلس قررتا تعزيز علاقاتهما. وصرح قوباد الطالباني نجل جلال الطالباني، ويعمل بصفة ممثل لكردستان في الولايات =

= المتحدة، لصحيفة **الشرق الأوسط** في 9 أيلول/ سبتمبر 2005 قائلاً إن الفيدرالية هي أقل ما يمكن أن يقبل به الكرد.

16 – **الإيكونومست**، 13 أيار/ مايو 2006. وذكرت صحيفة **الحوادث** في 9 أيلول/ سبتمبر 2005 أنهم قد بدأوا بفتح سفارات لهم في الخارج.

17 – كان مسعود البارزاني أكثر صراحةً من الآخرين بشأن هذا القرار. (انظر: **المدى**، 4 أيلول/ سبتمبر 2006). والتبرير الآخر الذي جاء به هو أن الدستور قد نص على استحداث علم جديد. كان البارزاني مستعداً لرفع العلم العراقي الذي كان يرفع في زمن عبد الكريم قاسم، إذ ينظر الكرد إلى تلك الفترة على أنها العصر الذهبي مقارنةً بزمن البعث. (انظر: **الاتحاد**، 15 شباط/ فبراير 2006).

18 – بدءاً من عام 2005 أصبحت الحكومة المركزية تعرف باسم الحكومة الفيدرالية.

19 – للاطلاع على كامل النص انظر: Kurdistan Regional Government, "Draft Constitution"، 22 حزيران/ يونيو 2009، www.krg.org. الدستور الكردي كان مثار جدل بين الشركاء العرب الذين كانوا ينظرون إليه على أنه يمهد السبيل للانفصال. ولهذا أجبرت حكومة إقليم كردستان على إلغاء الاستفتاء عليه، والذي كان مقرراً أن يجري في آب/ أغسطس 2009 بالتزامن مع الانتخابات البرلمانية في الإقليم.

20 – انظر:

Erbil – Capital of Kurdistan, "Constitution, Federal Kurdistan Region- Iraq" www.erbil-capital.org

21 – انظر: *ABC News This Week with Christiane Amanpour*, "This Week Transcript: Exclusive: Vice President Joe Biden" في 5 تموز/ يوليو 2009، www.abcnews.com

22 – مسعود البارزاني يشير إلى البيشمركة على أنهم جيش نظامي وليسوا ميليشيا. (انظر: **المشاهد السياسي**، 11 حزيران/ يونيو 2006).

23 – انظر: David Romano, *The Kurdish Nationalist Movement: Opportunity, Mobilization and Identity* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), p. 220؛ **الشرق الأوسط**، 1 حزيران/ يونيو 2006.

24 – انظر: *Kurd Net*, "Who Re the Peshmerga? The Army of Kurdistan" في 20 أيار/ مايو 2010. www.ekurd.net

25 – انظر: *Defense Industry Daily*, "Iraqi Security Forces Order of Battle 2010-04"، في 4 نيسان/ أبريل 2010. www.defenceindustry.com

26 – انظر: *Kurd Net*, "Who Re the Peshmerga? The Army of Kurdistan"

27 – انظر: Kurdistan Regional Government, "Minister Falah Mustafa Bakir - Head of the Department of Foreign Relations"، 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009. www.krg.org

28 – انظر: www.ifpexpo.com/exhibition_overview.php?id=113 تم الاطلاع عليها في أيار/ مايو 2009.

29 – انظر: Kurdistan Regional Government, "Natural Resources Minister Urges Lawmakers to Pass fair Transparent Revenue Sharing Law at UNAMI Conference"، 25 نيسان/ أبريل 2009. www.krg.org

30 – انظر: "APS Diplomat Operations in Oil Diplomacy" في 25 أيلول/ سبتمبر 2010، مقتبسة في Free Library, "The KRG RWE Agreements" www.thefreeliberary.com. وكانت الحكومة الكردية قد هددت في أيلول/ سبتمبر 2006 بالانفصال عن الدولة إذا لم تعطَ صلاحية كاملة في التوقيع على الاتفاقيات مع الشركات النفطية الراغبة في التنقيب عن النفط في المنطقة الكردية. (**الزمان**، 23 أيلول/ سبتمبر 2006).

31 – **الشرق الأوسط** (الطبعة الإنكليزية)، "Iraqi Kurdistan Region Government Denies Crude Oil Smuggled to Iran"، 14 تموز/ يوليو 2010. www.alsharqalawsat-e.com. انظر خطاب رئيس الوزراء برهم صالح في مؤتمر لندن للتجارة والاستثمار، Kurdistan Regional Government "PM Salih's Speech at London Trade and Investment Conference" في 17 حزيران/ يونيو 2010. www.krg.org

32 – انظر: Kurdistan Regional Government, "Natural Resources Minister Urges Lawmakers to Pass fair Transparent Revenue Sharing Law at UNAMI Conference"

33 – انظر: Kurdish Herald, "Kurdistan's Economy: Its Potential and It's Challenges" في 21 أيلول/ سبتمبر 2009. www.krg.org

34 – **الزمان**، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2006.

35 – **نيويورك تايمز**، 4 كانون الثاني/ يناير 2011؛ وكذلك /www.bilkenterbil.com

36 – تم افتتاح عدد من البنوك الخاصة في 2006. (انظر: Mariwan Hama Saeed, "Kurdish Banks Slowly Win Trust" في 4 أيار/ مايو 2006. www.krg.org

37 – تم وضع حجر الأساس من قبل الطالباني في أواخر 2005، وتم تخصيص مبلغ 250 مليون دولار لقطاع التعليم في الإقليم. (**المدى**، 13 كانون الأول/ ديسمبر 2005).

38 – بحسب **الحوادث** في 9 أيلول/ سبتمبر 2005، فإن 95 بالمئة من الكرد كانوا يؤيدون الانفصال.

39 – يزعم أنه بين الأعوام 1991 و2003 قام البعث بنفي 300 ألف كردي من منطقة كركوك وأصدر قراراً يمنع بموجبه تعليم اللغة الكردية في تلك المنطقة لغرض تعريبها وسحب البساط من تحت أقدام الكرد الذين يطالبون بضمها إلى منطقتهم ذات الإدارة الذاتية. (**السياسة الدولية**، العدد 162، تشرين الأول/ أكتوبر 2005، ص73).

40 – **الوطن العربي**، 14 آذار/ مارس 2007.

41 – **العربية**، 9 نيسان/ أبريل 2007.

الخاتمة

"لا أصدقاء سوى الجبال" بعد إعادة النظر

خاض كرد العراق معظم سنوات القرن العشرين سلسلة من الثورات، إحداها تلي الأخرى، ضد الحكومة المركزية في بغداد، وفي أوقات أخرى في حروب داخلية فيما بينهم. لهذا فإن التصور الشائع كان يتمثل في أن الكرد هم قوة عدم استقرار في العراق. لقد شهد هذا الكفاح المتواصل العديد من الإخفاقات والنجاحات - هزائم فظيعة وكذلك انتصارات. بحلول القرن الواحد والعشرين تمكّن الكرد لأول مرة في تاريخهم من تكوين كيان لهم - إقليم كردستان بقيادة حكومة إقليم كردستان. وبعد حرب العراق في ٢٠٠٣ تحول إقليم كردستان إلى شبه دولة. كما تحول الإقليم إلى نموذج للاستقرار والنجاح لبقية العراق الذي كانت تمزقه الحرب الأهلية وقتال الأخوة وعدم الاستقرار المزمن. وأصبح الإقليم كذلك نموذجاً أولياً للكرد في البلدان الثلاثة المجاورة - إيران وتركيا وسوريا. لقد حاولت من خلال هذا الكتاب أن أجيب عن الأسئلة الثلاثة التالية: ما الذي حوّل الموجة لتكون لصالح الكرد ليتحولوا من نمط القرن العشرين للمساعي القومية الفاشلة؟ إلى أي درجة كانت الحروب والصراعات الأهلية قناةً لعملية بناء الأمة والدولة الكردية؟ ما الذي أوجد التمايز بين إقليم كردستان وباقي مناطق العراق، وبينه وبين المجتمعات الكردية في الدول المجاورة؟ ما الدور الذي لعبه الكرد في مشروع بناء الدولة العراقية؟

لقد تمكن الكرد خلال السنوات الأربع بعد تلك الحرب من إطلاق مشروع طموح لبناء الأمة والدولة الكردية نافس المشروع الأشمل لبناء الدولة العراقية. ورغم أن المشروع القومي الكردي واجه عقبات داخلية وخارجية هائلة، إلا أن المسار العام من وجهة نظر الكرد كان إيجابياً.

ورغم أن ملامح المشروع القومي الكردي لم تبدأ في التجسّد إلا بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، إلا أن نجاحه كان ثمرة خمسة وثمانين عاماً من الكفاح المتواصل؛ ذلك الكفاح الذي شكّل تحدياً للدولة المركزية ما بعد الحقبة العثمانية التي لم تناسب الكرد في الواقع. وهكذا فإن المشروع الكردي كان يهدد بتقويض النظام الجيوسياسي العراقي الذي تم تأسيسه بعد الحرب العالمية الأولى.

ولكي يتمكن المرء من فهم المخاوف الكردية في مطلع القرن الواحد والعشرين ينبغي النظر إلى تلك المخاوف ضمن السياق العام لمشاكل العراق البنيوية التي كانت تتعمق بمرور الزمن. أحد أكبر الحواجز كان حقيقة ابتلاء العراق – في فترات مختلفة وبدرجات مختلفة – بتنافس الولاءات والهويات القومية: الوحدة القومية العراقية، والفكرة الوحدوية العربية، والقومية الكردية.[1] إن وجود إطار إقليمي واحد لما يقرب من قرن من الزمن أدى إلى ظهور نوع من الوطنية المحلية العراقية التي ميّزت العراق عن الدول العربية المجاورة له، وأدى ذلك بدوره إلى التآكل التدريجي للولاء للوحدة العربية حتى في صفوف النخبة القائدة، وهم العرب السنة، ولكنه لم يؤدِّ مع هذا إلى تشويه معالم الهويات والعلاقات الأساسية ضمن العراق، كما لم يؤدِّ إلى تقوية التماسك الداخلي للعراق. وعليه، ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى فصعوداً، بدأ التصادم بين الفكر القومي لكل العراق والفكر القومي الكردي. إن سياسات الحكومات المختلفة التي حكمت في بغداد، وعلى الأخص سياسة البعث تجاه الكرد، لم تؤدِّ سوى إلى تعميق ذلك التصادم.

إن طول مدة بقاء البعث في الحكم، حيث استمر يحكم مدة خمسة وثلاثين عاماً، أتاحت له القيام بإجراء تجارب على المشكلة الكردية. فقد تبنّى البعث مجموعة واسعة من الإستراتيجيات المجرّبة جيداً لحل مشكلة هذه الأقلية القومية. وتراوحت تلك الإستراتيجيات بين التعددية إلى السيطرة الحديدية، فالصهر والترحيل، وفي الختام

الإبادة الجماعية. إن تنفيذ التعددية التي تمثلت في الحكم الذاتي بدا وكأنه محكوم عليه بالفشل منذ البداية، وهذا لا يعود إلى اعتبار النظام للحكم الذاتي كحل تكتيكي وليس إستراتيجي فحسب، بل لأن الحكم الذاتي الكردي كان يعارض تماماً نظام الحكم الشمولي القائم في المركز. وبالفعل وتحت شعار الحكم الذاتي استخدم البعث أقسى الإجراءات التي يمكن أن تتخذها أي حكومة عراقية بحق الكرد وحركتهم القومية.

وإذا ما كان علينا إجراء مقارنة لميزان القوى بين البعث والحركة القومية الكردية في نهاية الحرب العراقية – الإيرانية في ١٩٨٨ فسوف يظهر لنا بالضرورة أن البعث في تلك اللحظة التاريخية كان هو المنتصر بلا منازع. حينها كان الجيش العراقي في قوة لم يسبق لها مثيل، حيث كان يتألف من خمسين فرقة مجهزة بأحدث الأسلحة الفتاكة،[٢] بينما ظلت الحركة الكردية فقيرة فيما يتعلق بالوسائل والتنظيم والعلاقات الخارجية. ولهذا فشل الكرد كقوة سياسية في تحقيق أي تقدم على الساحة الدولية، و لم يتعدَّ ظهورهم العناوين الرئيسية في صفحات الصحف. كما نجح البعث، وهو الأهم، في الحفاظ على وحدة أراضي الدولة في الوقت الذي ابتعد الكرد فيه عن تحقيق هدف الحكم الذاتي.

إلا أن انتصار البعث الباهظ الثمن كان قصيراً. فالحفاظ على وحدة وسلامة أراضي الدولة كان ثمنه تنفير الكرد من الدولة العراقية وتعزيز هويتهم القومية المنفصلة. هذا علاوةً على أن الإستراتيجيات المختلفة التي استخدمها النظام ضد الكرد لم تفشل في تعزيز التعايش بين البعث والكرد فحسب بل أدت إلى تعميق المخاوف المتبادلة بين الطرفين. كما أن الحركة القومية الكردية، رغم ضعفها الشديد، كانت لا تزال تحتفظ بسلاح أخير في ترسانتها، وهو تحديداً العداء بين العراق والدول المجاورة – إيران وسوريا والكويت. إن العقدة المستعصية بين المشاكل الكردية في العراق ومشاكل العراق الخارجية ضمنت للحركة القومية الكردية أن تشهد انبعاثاً كلما واجه العراق مشكلة خارجية.

إن الغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠ وحرب الخليج التي تلته هما خير مثال على ذلك. فحينما شهدت الدولة العراقية ضعفاً كبيراً بسبب تلك التطورات استغل الكرد تلك الفرصة أفضل استغلال لتنفيذ مشروعهم لبناء الدولة. وبالفعل فإن الارتباط بين اضمحلال الدولة البعثية العراقية من جهة وزيادة قوة الكرد من ناحية أخرى كان من

أفضل الشواهد على التحول الهائل الذي شهدته الخارطة السياسية الاجتماعية العراقية خلال العقدين الماضيين.

لقد أعطت حرب الخليج دفعةً للكرد على الصعيدين الآيديولوجي والعملي. فقد رفعوا في عام ١٩٩٢ شعار الدولة الفيدرالية وليس الحكم الذاتي وذلك لأول مرة في تاريخهم، وذلك لاعتقادهم أن البيئة الدولية قد نضجت بما يكفي لتقديم دعم ضمني لمشروع كهذا. وبالتزامن مع ذلك قام الكرد بتشكيل حكومة إدارة ذاتية أخذت تكتسب كل ملامح الكيان المنفصل الذي ميَّزها تماماً عن الدولة العراقية. والأمر الحيوي الآخر كان الدعم الخارجي الذي بدأ يتدفق إلى الإقليم الكردي فيما استمر شلل الحياة في المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة المركزية بسبب الحصار الدولي.[٣]

إن سقوط نظام البعث في ٢٠٠٣، الذي لم يخلُ من المساهمة الكردية الكبيرة، كان هو الآخر نقطة تحول تاريخية وحيوية أخرى. فقد كان بدايةً لعصر جديد في تاريخ شبه الدولة الكردية والدولة العراقية نفسها، بحيث يمكن وصف كليهما بدولتين في طور التكوين. وبدا بالفعل أن المشروع الكردي يتمتع بميزة التفوق على المشروع العراقي. ففي الوقت الذي كان فيه المشروع الوطني العراقي الشامل في حالة من الشلل، فإن حظوظ المشروع القومي الكردي باتت أفضل مما كانت عليه من أي وقت مضى. إن ما حققه المشروع القومي الكردي على الأرض جعل العودة بعقارب الزمن إلى الوراء مستحيلة تقريباً. إن افتقار بغداد إلى القوة الجوية اللازمة لفرض الحل العسكري وتحول الكيان الكردي إلى شبه دولة قوية سيجعل من الصعب على الدولة العراقية العودة إلى تبني نموذج القرن العشرين المتمثل في الدولة المركزية الموحدة. أما الرؤية المتعلقة بدولة الأمة في العراق فقد أصيبت بالإفلاس، وحلّ محل ذلك توجه متسارع نحو تحويل العراق إلى شبه دويلات قومية أو نوع فريد من الدولة الفيدرالية التي أخذ فيها الإقليم الكردي يكتسب المزيد والمزيد من الصلاحيات.

إن التطورات الجارفة في المشهد الكردي عكست تبلور حركة كردية إثنوقومية أكثر نضجاً. وفي هذا المجال انضمّ الكرد إلى مجموعات إثنوقومية أخرى في العالم، والتي أصبحت أكثر حزماً بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي. وفيما يتعلق بالكرد كان هناك تحول مهم آخر حدث، وهو التحول الذي حدث في الروح

الكردية. فقد بدأ الكرد في التخلص من نظرتهم إلى أنفسهم على أنهم ضحايا أزليون من دون حليف – وهو انطباع كان مختزلاً في المقولة الشهيرة "لا أصدقاء سوى الجبال". وكان لموقف الكرد الأكثر حزماً هذا نتائج بعيدة الأثر على عملية صنع السياسة، وعلى الخصوص على قدرتهم على إنشاء علاقات مستقلة مع العالم الخارجي وزرع الأصدقاء المناسبين حتى من داخل إقليمهم المحاط باليابسة.

أما التطور المهم الآخر في المشهد المحلي الكردي فكان نجاح نظام الحكم الكردي، رغم استمرار سيادة القبلية في المجتمع الكردي، في التوصل إلى اتفاق لتحالف الأضداد بين الإطار القبلي القديم والإطار الجديد للفكر القومي. إن نموذج كرد العراق يمثل البرهان على أن بالإمكان حدوث التعايش بين عملية بناء الأمة والقبلية، وهي حالة مشابهة تماماً لما يحدث في الدول العربية حيث يساعد الإطار السياسي على استيعاب التأثيرات السلبية للقبلية على الفكر القومي. ومن الأمثلة على ذلك التعايش بين الاثنين بعد حرب ٢٠٠٣ تمكّن الكرد من الخروج بجبهة موحدة في مواجهة بغداد. وكانت تلك الحالة تمثل انحرافاً عن الماضي حينما كانت الحكومات المختلفة في بغداد – وكذلك في الدول الأخرى– تستغل ببراعة الورقة القبلية لإضعاف الكرد وشق صفوفهم.

وفي نفس السياق تأتي عملية الدمقرطة التي بدأت في إقليم كردستان قبل أن تبدأ في مركز العراق بعقد من الزمن. لقد كانت تلك العملية مليئة بالعذاب ويميزها صراع على السلطة وحرب أهلية استنزفت الموارد البشرية والاقتصادية للإقليم. كما لم تخلُ العملية من الظواهر السلبية من قبيل الفساد والمحسوبية والمنسوبية السياسية والتحزب. ولكن مع هذا، فإن هناك إشارات على أن منظمات المجتمع المدني قد بدأت في إسماع صوتها في العملية السياسية في الإقليم. أما نظام التعليم الذي تلقّى دفعة قوية للأمام فيعدّ هو الآخر تطوراً مشجّعاً آخر من وجهة النظر الكردية. أما الإسلام السياسي، الذي بدأ يبرز في الإقليم، فما زال تحت السيطرة مقارنةً بنظيره في الجزء العربي من العراق. أما ظهور طرف ثالث وهو حركة (كوران) التي نافست بنجاح (حدك) و(اوك) في انتخابات ٢٠٠٩ فكان هو الآخر محفزاً للعملية الديمقراطية سيّما وأنها تسعى بحيوية لمكافحة الظواهر التي أشرنا إليها أعلاه. لقد دعا البرنامج السياسي لحركة (كوران) إلى العدالة الاجتماعية وإلى التأسيس لفصل السلطات في إقليم كردستان، وإلى تقييد نفوذ

(حدك) و(اوك) على الحكومة والسلطة القضائية والبرلمان، وإلى محاربة الفساد.

أما على الصعيد الإقليمي فقد كانت للتطورات التي حدثت في إقليم كردستان نتائج بعيدة المدى ليس بالنسبة للدولة العراقية فحسب بل للكرد في كردستان الكبرى وللدول المجاورة للعراق أيضاً. إن التجربة الكردية في العراق قد حفّزت المجتمعات الكردية الأخرى، وعلى الأخص في تركيا التي بدأ كردها أيضاً يطالبون بحكم ذاتي واسع. كما انضم عدد من الكرد من كردستان الكبرى إلى إقليم كردستان لكي يتعلموا من خبرتهم ويستفيدوا منها في مواطنهم الأصلية. ولهذا فقد أصبحت التأثيرات العابرة للحدود أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. إجمالاً يبدو أن هناك احتمالاً الآن لتغيير الترتيب الإستراتيجي لكردستان الكبرى.

إضافةً إلى كل ما سبق، فإن التأثيرات العابرة للدول بين الدول الأربع التي تتقاسم كردستان الكبرى تقدم لنا انعكاساً لصورة هذه التطورات. فالإستراتيجيات والتكتيكات التي تستخدمها دولة معينة ضد كردها كانت تضاهيها تلك التي تستخدمها الدولة الأخرى. وتتضمن تلك الإستراتيجيات والتكتيكات إنكار الهوية الكردية من خلال حظر استخدام اللغة الكردية وممارسة العادات والتقاليد الكردية، وترحيل الكرد من مواطنهم إلى مناطق أخرى، وتشكيل حزام أمني لمنع حدوث التواصل والتأييد من مجتمع كردي إلى آخر، واستخدام القوة الوحشية بهدف تدمير البنية التحتية للمنطقة وإحباط محاولات تطوير الفكر القومي الكردي. إلا أن كل تلك الأساليب أثبتت فشلها لأنها لم تؤدِّ سوى إلى تقوية الشعور القومي الكردي، وهو ما حدث بالتأكيد في كردستان العراق.

وفي الختام فإن تراصف العوامل المحلية والإقليمية والدولية المختلفة قد مكّن الكرد من تحقيق قفزات إلى الامام في عراق ما بعد صدام حسين. وذلك لأن تماسكهم الداخلي النسبي وتطور المجموعة الإثنية الكردية إلى أمة يعتبران مفتاح فهمنا لهذه الظاهرة. ومن العوامل المساعدة الأخرى كان انهيار نموذج دولة الأمة العراقية، وكذلك تحول التركيز من الصراع بين القوميتين الرئيسيتين العربية والكردية إلى الصراع السني - الشيعي الإسلامي. وقد ساعد ذلك على إبراز قوة الكرد أمام ضعف العراق العربي ومكّنهم من لعب دور مهم في بناء الدولة العراقية.

وهكذا نرى أنه في الوقت الذي ساهمت فيه الحرب العالمية الأولى على إنشاء النظام العراقي القديم، فإن حرباً أخرى - بعد أكثر من سبعة عقود على تلك الحرب - ساعدت على تقويض ذلك النظام. وفي الوقت الذي أنشأت فيه إحدى القوى العظمى، وهي بريطانيا، ذلك النظام القديم، فإن الحاجة بدرت إلى قوة عظمى أخرى، وكانت الولايات المتحدة في هذه الحالة، لتحطيم ذلك النظام. من المؤكد أن الولايات المتحدة لم يكن في أجندتها شيء من هذا القبيل لأنها، على النقيض من ذلك، دأبت على التشديد على منع تقسيم العراق والحفاظ على وحدته، إلا أن أفعالها - سواء برغبتها أم لا - كانت تصب في النقيض من ذلك. ولهذا يبدو أن التغييرات البعيدة الأثر في المنطقة -- والتي تواكبت مع ازدياد نضج الحركة القومية الكردية - هي التي سهّلت في النهاية ظهور الحكم الذاتي الكردي الواسع.

ويصف الشاعر الكردي هَزار موكرياني المأزق الكردي أبلغ وصف في كلماته التالية: "الشعب الكردي مثل الدرويش الذي يدور ويدور حول نفسه بحثاً عن شخص يقوده إلى جنة عدن". إن جنة عدن بالنسبة للكرد هي دولة خاصة بهم. لم يصل الكرد إلى تلك الجنة بعد، ولكن بظهور شبه الدولة الكردية في العراق فهم الآن أقرب إلى الوصول إليها أكثر من أي وقت مضى من القرن الماضي.

الهوامش

1 – انظر: Sherko Kirmanj, "The Construction of the Iraqi state and the Question of national Identity", PhD thesis, University of South Australia, 2010, pp. 1-18.

2 – انظر: Globalsecurity.org, "Iraqi Army", www.globalsecurity.org

3 – للاطلاع على المناقشات المستفيضة حول أهمية المساعدات الخارجية انظر: Denis Natali, *The Kurdish Quasi State* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2010)

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

منذ تأسيسها كان على الدولة العراقية أن تكافح في وجه القضية الكردية التي كانت تؤثّر في كافة جوانب حياتها، الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية، إضافةً إلى علاقاتها الدولية. أما كرد العراق، من ناحيتهم، فقد شكّلوا حركة قومية تقدّمت منجزاتها بشوط كبير على مثيلاتها في المجتمعات الكردية الأخرى.

تستكشف المؤلّفة آليات العلاقات بين كرد العراق وبين الدولة العراقية منذ بداية حكم البعث إلى الوقت الحاضر. وتعتمد في عملها على ثروةٍ من الموادّ لكي تتتبّع بدقة ظهور الهوية القومية الكردية في العراق، وتتناول بالتفصيل التحوّلات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية التي مرَّ بها المجتمع الكرديّ العراقيّ خلال ما يقرب من خمسة عقود. وتركّز على العمليّتين التوأمَين: تشكيل الأمّة وبناء الدولة. وتستعرض أيضاً خصائص الحركة الكردية في العراق التي تميّزها عن المجتمعات الكردية في البقاع الأخرى من المنطقة.

إنّ هذا السرد للتحوّلات المعقّدة لمصير الكرد لا يتوقّف عند الكشف عن حقيقة التعقيدات السياسية في عراق اليوم فحسب، بل ويبيّن أيضاً تأثير الكُرد في الخريطة الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط برمّتها.





ISBN 978-6-14425-752-4

